# تاريخ في ذكريات العراق

## ١٩٣٠ - ١٩٥٨

تأليف

عبد الكريم الأزري

الجزء الاول

الطبعة الأولى

١٩٨٢

# الخطأ والصواب

| الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| ٩ | ٩ | الفدر | العذر |
| ١٧ | ٢ | تعيين | تعييني |
| ٢٧ | ١٠ | - | ولواء العمارة (محافظة ميسان) |
| ٣٢ | ١٤ | تزيع | توزيع |
| ٤٢ | ٣ | ١٩٣٣/٩/٩ | ١٩٣٣/٣/٢٠ |
| ٥٨ | ٣ | معتمدة | متعمدة |
| ٩٥ | ١٣ | ذو شأن | ذا شأن |
| ١١٤ | ٢٥ | السنة | سنة |
| ١١٥ | ٢١ | النفوذ | للنفوذ |
| ١٣٢ | ٦ | اليدفعي | المدفعي |
| ١٣٥ | ٢٣ | Stock port | Stockport |
| ١٥٤ | ٤ | أصدرته | أصدرت |
| ١٥٤ | ١٤ | كلمة | كلها |
| ١٦٣ | ١٧ | اعتدا | اعتاد |
| ١٧٥ | ١ | اان | ان |
| ١٧٦ | ١٣ | اللذين | واللذين |
| ١٩٧ | ١١ | سملى | سلمي |
| ١٩٨ | ٢٠ | من قبل | من |
| ١٩٨ | ٢٤ | من قبل | من |
| ١٩٩ | ٩ | لمجموع | لمجموع الناس أمر غير مفهوم تقريباً ، ولذلك فهم منصرفون عنها |
| ١٩٩ | ٩ | الدستور ، الذين | الذي |
| ٢٠٠ | ١٣ | الوزارة | الوزارية |
| ٢١١ | ١٤ | إذا | إذ |
| ٢٢٠ | ٥ | المتزرعة | المزرعة |
| ٢٢٨ | ١٠ | تايداً | تاييداً |
| ٢٣٦ | ٢٠ | أكدت | أكد |
| ٢٤٨ | ١٤ | أصبح الحفيد | وأصبح الحفيد |
| ٢٦٨ | ٢١ | لم يساعدني الوقت مع الأسف على عرضها على مجلس الأمة | أقر مجلس الوزراء اللائحة ووافق عليها الملك وعرضت على مجلس الأمة أنظر صفحة ٦٥ من هذه الذكريات . |
| ٢٦٨ | ٢٢ | في ديوان وزارة المالية | في هذا المجلس |
| ٢٧٩ | ١٦ | ان يطلب شخص إلى شخص | أن يطلب إلى شخص |
| ٢٩٩ | ٤ | قبولها | قبولها |
| ٣٤٠ | ١٢ | Helecoper | Helecopter |
| ٣٤٤ | ٤ | الصرف | الصرفة |
| ٣٤٤ | ٦ | الصرف | الصرفة |
| ٣٤٤ | ١٠ | الصرف | الصرفة |
| ٣٤٤ | ١٧ | الصرف | الصرفة |
| ٣٤٤ | ٢١ | الصرف | الصرفة |
| ٣٤٨ | ١ | أراضيها | أراضيه |
| ٣٦٣ | ٧ | وسواء | سواء |
| ٣٧٦ | ٢٧ | مامه | أمامه |
| ٣٧٨ | ٣ | وترك | ترك |
| ٣٧٩ | ١٧ | ظن | وأظن |
| ٣٧٩ | ١٨ | تسريعها | تشريعها |
| ٣٩٢ | ١٠ | العرش[1] | العرش |
| ٤١١ | ٢٤ | المبادى | المبادىء |
| ٤١٥ | ٢٣ | احتمعت | اجتمعت |
| ٤٢١ | ١٢ | ابد | أبعد |
| ٤٢٥ | ٢٠ | واقع الأمر | في واقع الأمر |
| ٤٣٥ | ٢٣ | في | من |
| ٤٤٩ | ٢٧ | دونم | مشارة |
| ٤٧٥ | ٩ | المختصة | المختصّة[1] |
| ٥٢٠ | ٢٠ | الشاة | الشاه |
| ٥٢٨ | ٣ | الشرقه | الشرقية |
| ٥٢٨ | ٤ | | حذف الصفر |
| ٥٣٥ | ١٧ | التحصير | التحضير |
| ٥٥٢ | ٧ | فاض | فاضل |
| ٥٥٧ | ٢ | ١٩٤٠ | ١٩٥٠ |
| ٥٥٧ | ٩ | بين الموظف بين | بين الموظف وبين |
| ٥٧٠ | ٣ | الكب | الكبير |
| ٥٩٦ | ٣ | أشير | ان أشير |
| ٥٩٩ | ٢ | ازيدها | اريدها |
| ٦٠٥ | ٩ | كانت | كنت |
| ٦٢٢ | ٢٦ | (أنا الحكومة العثمانية) | أما الحكومة العثمانية |

تاريخ في ذكريات




تأليف

عبد الكريم الأزري

الطبعة الأولى

١٩٨٢



عبد الكريم الأزري

# المقدمة

في اجتهادي أن من أوجب الواجبات التي يتحتم اداؤها، على من يستطيع، ممن تقلدوا أعمالاً تتصل بالشؤون العامة أن ينشروا ما دونوه من مذكرات او ماساعفتهم الذاكرة من ذكريات للافادة العامة من تجاربهم وخبراتهم لتكون روافد صادقة لتأريخ الحقبة التي عملوا فيها، وليسدوا الطريق امام الذين يدونون احداث الماضي بوحي من اهوائهم وفي ضوء ما تمليه عليهم نزعات لا تمتّ الى الحقائق بصلة وليد حضوا اباطيل سرت على انها حقائق او ليدفعوا عن تاريخ أمتهم أو جيلهم ما ألصق به مما ليس فيه أو ليبينوا مواطن الأغلاط في التصرف والسلوك او الاجتهاد وما نجم عنها من نتائج او أورثته من سيئات مما ينبه الاجيال الحاضرة والآتية الى اجتنابها. والى ذلك كله افترض ان المضطلع باعباء عامة مسؤول عما يفعل مطالب بحساب صادق يقدمه للناس ولا سيما اذا كان عمل في اعاصير من احداث يلتبس بها الحق احياناً وتتوارى الحقائق بها احايين.

تولى كاتب هذه المذكرات مختلف المناصب والوظائف في الدولة العراقية ومارس سلطاتها ويرى في ضوء ما اسلفت انه ملزم بان يقدم للشعب العراقي كشفاً صادقاً دقيقاً بما أنجز من عمل وما اسدى من خدمة عامة وما حقق من

اصلاح وان لا يغفل ما عجز عن تحقيقه واسباب اخفاقه والحديث عن المبادىء التي يؤمن بها والفلسفة التي استرشد بها ومدى قدرته على رعايتها، ذلك ان الدولة ومناصبها ووظائفها العامة وسلطاتها انما وجدت لخير الناس ومصلحتهم فعلى كل من يتولى هذه المناصب ويمارس سلطاتها ان يقدم البراهين على سلامة سلوكه بعيداً عن الاستغلال هادفاً الى خير الناس واذا تقاعس متقاعسون من دون عذر مشروع عن تقديم هذا الحساب لشعوبهم في مذكرات يكتبونها ويشرحون فيها كيفية ممارساتهم لتلك السلطات التي كانوا يتمتعون بها فانما يعد ذلك تقصيراً نحو شعوبهم او تهاوناً بالمسؤوليات العامة.

لقد توليت منذ سنة ١٩٣٠ مناصب في الدولة العراقية ابتداء من معاون قنصل في كرمنشاه - ايران - الى ملحق في السفارة العراقية في طهران، الى مدرس في دار المعلمين الإبتدائية، إلى سكرتير وزارة المعارف، إلى معاون لرئيس الديوان الملكي، الى رئيس للديوان الملكي بالوكالة، الى رئيس للتشريفات الملكية، الى مدير عام للواردات (مدير عام للضرائب) في وزارة المالية، الى مدير للتجارة في وزارة المالية، الى مدير عام لوزارة الاقتصاد، الى نائب في المجلس النيابي ثم مقرر للجنة المالية، الى وزير للمالية مرات عديدة، فوزير للاعمار. فوزير للمالية في حكومة الاتحاد العربي التي انهت وجودها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. كما توليت قبل ذلك وظائف مالية وصيرفية آخرها نائب رئيس مجلس ادارة البنك المركزي العراقي. وفي الحقل السياسي كنت احد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي واحد المشتركين في وضع منهاجه ونائباً لرئيسه ثم استقلت منه لاسباب مشروحة بتفصيل في هذه المذكرات. على اني قد اشتغلت في القطاع الخاص مزارعاً ثم تاجراً لمدة قصيرة جداً. وسيرى القارىء اني كنت في جميع تصرفاتي وممارساتي للسلطة العامة في مختلف المناصب التي توليتها استرشد بفلسفة سياسية واضحة آمنت بها ايماناً راسخاً، وان مباداءا وقيماً ومثلاً عليا كانت رائدي في المناصب الادارية والسياسية التي توليتها.

وقد رأيت وانا اكتب مذكراتي التي تدور حول تلك الحقبة من تاريخ العراق ان اقوم للقراء والعالم العربي النظام الذي مارس السلطة والحكم في

العراق من سنة ١٩٢١ وهو تاريخ تأسيس الدولة العراقية الى ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو تاريخ سقوط النظام الملكي، تقويماً وجدانياً في ضوء خبرتي واطلاعي وان اقول فيه كلمة الحق واكشف عن صفحات منه كما بدت لي من خبرتي وتجاربي معه، وكما شاهدتها بام عيني ولمستها بيدي.

وكذلك رأيت، بالاضافة الى ما تقدم، ان اقوم بعض الرجال المهمين الذين تولوا بعض المناصب القيادية في نظام الحكم الانف الذكر، او الذين تولوا معارضته، ومثلوا الادوار الرئيسية فيه، تقويماً منصفاً حسب تقديري الوجداني، مستنداً الى وثائق حقيقية لا يرقى اليها شك. ولم اتردد في ان انتقد مواقف بعضهم ولو كانوا من اعز اصدقائي ملتمساً العذر لهم باعتبارهم بشراً معرضين للخطأ. كما لم أتردد في انتقاد نفسي ومواقفي لنفس الأسباب، ذلك لأن قول كلمة الحق للناس وللتاريخ أهم من كل صداقة. ولم يفتني أن أصف الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اتجه إليها الحكم في تلك الحقبة من تاريخ العراق وعواقبها ونتائجها، كما خصصت فصلاً للحوادث التي تتابعت على مسرح الوجود في تلك الحقبة من تاريخ العراق مع شرح أسبابها وعللها. وقد حرصت على أن أخصص فصلاً لموقف نظام الحكم ورجالاته من القضية المصيرية التي يتوقف عليها مصير العرب مستقبلاً - اعني تكتيل العرب - وخاصة فيما يسمى بالهلال الخصيب، في نظام اتحادي يقف بوجه الأطماع الصهيونية والخطر الصهيوني الذي يهدد وجود الأمة العربية ومستقبلها وحضارتها.

هذا ولمّا لم يكن في الإمكان جمع هذه الذكريات في كتاب واحد لأنه كان سيتجاوز الألف صفحة ولذلك اضطررت أن أوزعها على جزئين فخصّصت الجزء الأول منه للمدة التي تبدأ من دخولي في خدمة الحكومة العراقية ابتداء من سنة ١٩٣٠ وتنتهي في ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو تأريخ سقوط النظام الملكي في العراق. وأما الجزء الثاني فإنه يتناول بعض المواضيع المهمة التس لم أستطع التطرق إليها أو التوسع في شرحها بتفصيل في الجزء الأول فأفسحت لها مجالاً في الجزء الثاني الذي يتناول، بالإضافة إلى ذلك نبذة عن نشأتي وهي موضوع ثانوي بالنسبة إلى هذه الذكريات ولذلك رأيت أن أضعه في آخرها.

## في وزارة الخارجية

## تعييني معاون قنصل في كرمنشاه ثم ملحقاً في المفوضية العراقية في طهران

بعد تخرجي من انكلترة في سنة ١٩٣٠ وحصولي على شهادة الـB. Sc في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن رجعت إلى بغداد. وطبقاً للعقد المعقود مع وزارة الأوقاف، والذي كان ينص على أن أخدم الوزارة المذكورة مدة تعادل المدة التي درست فيها على حسابها، طلبت إلى وزارة المعارف أن تخبر الاوقاف - وقد اصبحت وقتئذ مديرية عامة تابعة إلى رئيس الوزراء - بتخرجي واستعدادي للخدمة فيها. وحملت بيدي كتاب وزارة المعارف الى مديرية الاوقاف العامة وسلمته إلى مدير الاوقاف العام - وكان يومئذ السيد جميل الوادي - فقرأه وسألني هل كنت من ضمن بعثة وزارة الاوقاف؟ اجبته نعم. وقد لاحظت الاستغراب الذي بدى على ملامح وجهه، وكأنّ لسان حاله يقول كيف ارسلت - وانت تنتمي الى اسرة شيعية - على حساب وزارة الاوقاف ثم سألته عن ما اذا كانوا بحاجة إلى خدمتي في مديرية الاوقاف العامة فأجابني على الفور لا لسنا بحاجة الى خدمتك. قلت له اذن ارجو ان تكتبوا لي كتابا بهذا المال الى وزارة المعارف لكي اكون في حل من الالتزام بخدمتكم حسب نصوص العقد المعقود بيني وبينكم، واضفت قائلا اني ذاهب الآن وسوف ارجع غدا لاخذ الجواب. اجابني سنحضر الجواب حالاً وانتظر قليلاً حتى تأخذه الآن بيدك الى وزارة المعارف. ثم استدعى أمامي الكاتب المختص وامره باعداد الجواب فوراً وانتظرت قليلاً

حتى استلمت الكتاب واخذته بيدي إلى وزارة المعارف التي سألتني ما اذا كنت أرغب أن أكون مدرساً في احدى المدارس الثانوية. فأجبتهم سأفكر في الموضوع وأخبركم.

وقد علم الملك فيصل الاول برجوعي من انكلتره وكان عدد المتخرجين من الجامعات الاجنبية وقتئذ قليلا جدا يعدون على اصابع اليد، فابدى رغبته الى خالي الحاج عبد الحسين الجلبي الذي كان وقتئذ وزيرا للمعارف، ان اعين في المسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية. فاخبرني خالي برغبة الملك هذه وطلب الي ان اتقدم بعريضة الى وزارة الخارجية، التي كانت قد تأسست حديثا، والتي كان وزيرها بالوكالة جعفر العسكري، وزير الدفاع، اطلب فيها تعييني في احدى الوظائف الشاغرة وقتئذ في الوزارة. فكتبت العريضة وقدمتها بيدي الى السيد مير بصري رئيس الملاحظين وقتئذٍ في وزارة الخارجية، والذي بدوره سلمها الى مدير الخارجية العام وكان وقتئذ عبد العزيز المظفر. فطلب إلي ان اراجعه بعد مدة ريثما يبت الوزير في عريضتي. فراجعته بعد مدة، مرة ومرتين وثلاث واكثر، ورأيت انه اخذ يماطلني بمواعيد عرقوبية. ثم راجعت جعفر باشا العسكري - وزير الخارجية بالوكالة - بنفسي واخبرته بماطلات عبد العزيز المظفر وقلت له انه ينسب مسؤولية التأخير لفخامتك فابدى استغرابه من كلام عبد العزيز المظفر واخذني من يدي ودخلنا معاً على عبدالعزيز في مكتبه وسأله الوزير عن أسباب تأخير البت في تعييني. فتلكأ في الجواب. فطلب اليه الوزير انهاء الموضوع بسرعة. وبالرغم من هذا ومن قلة الذين كانوا يحملون الشهادات العالية من الجامعات الاجنبية وقتئذ فان وزارة الخارجية استمرت في مماطلاتها الى حين تعيين عبدالله الدملوجي وزيرا للخارجية بالاصالة. فذهبت إلى رستم حيدر، وزير المالية وقتئذ، واخبرته بهذه المماطلات، مع ان الملك فيصل الاول هو الذي امر بتعييني في وزارة الخارجية، فاستغرب رستم حيدر من موقف وزارة الخارجية وكلم وزير الخارجية الجديد حول الموضوع ثم أشار علي بزيارته في مكتبه، فزرته وشرحت له قضيتي فأصدر امره بتاريخ ١٩٣٠/١١/٥ بتعييني سكرتيرا ومعاونا في القنصلية

العراقية في كرمنشاه التي كان يشغلها وقتئذ، بصفة قنصل، كامل الكيلاني شقيق رشيد عالي الكيلاني.

واعددت نفسي للسفر ولم تكن قد مضت على رجوعي من الخارج الا مدة قصيرة، شهر أو شهران، وتركت بغداد الى كرمنشاه في صبيحة احد ايام شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٠، ووصلتها مساء. فاستقبلني السيد كامل الكيلاني استقبالا طيبا ورحب بي. وكان، والحق يقال، طيب القلب سليم الطوية بسيطا دمث الاخلاق، وكان في حاجة ماسة الى من يساعده، لا سيما واني كنت اعرف قليلا من الفارسية التي كنت قد تعلمتها من مربيتي، كما اعرف الانكيزية والافرنسية جيدا والالمانية لدرجة اقل. ولم يكن يوجد في القنصلية وقتئذ الا موظفان، حسب ما اتذكر بعد هذه المدة الطويلة، احدهما مسيحي واسمه ناصر رزوق وقد انيطت به شؤون جوازات السفر، وقد استعيرت خدماته من مديرية جواز السفر. وكانت القنصلية العراقية في كرمنشاه ذات اهمية كبرى للعراق لاسباب سياسية وامنية اكثر منها تجارية واقتصادية، ذلك انها مركز اداري وعسكري لاحدى المناطق المهمة التي يسكنها الاكراد في ايران وجميع سكان مدينة كرمنشاه وكذلك محافظة كرمنشاه اكراد ويتكلمون الكردية وان كان اكثرهم يفهم الفارسية ويتكلمها بالاضافة الى لغتهم الاصلية الكردية.

لقد كانت كرمنشاه، كالمدن العراقية، متأخرة قذرة ومعظم شوارعها غير مبلطة وكانت، كغيرها من المدن الايرانية وقتئذ، بما فيها العاصمة طهران، تفتقر اكثر ما تفتقر الى مياه الشرب المعقمة التي توزع بواسطة الانابيب على البيوت. كانت المياه تسيل في داخل المدينة في قنوات مفتوحة ترمى فيها الاوساخ وتمر عبر البيوت مليئة بأنواع الجراثيم وخاصة نوع من الدود الاحمر الطويل الذي كان معظم سكان كرمنشاه مصابين به، وكان لا بد لمن يريد ان ينقذ نفسه من ذلك الدود ان يغلي مياه الشرب. وبالرغم من هذا الاجراء الاحتياطي فقد اصبت بذلك الدود، كما اصيب به موظفون آخرون في القنصلية. ولم يكن يوجد في كرمنشاه وقتئذ حتى ولا فندق واحد، بل كانت توجد فيها مسافر خانة لعامة الزوار. اما طقس كرمنشاه فقد كان معتدلا رائعا حقا وكذلك كانت المناظر الطبيعية المحيطة بها فقد كانت جميلة وكان اجمل المعالم

التاريخية القريبة من كرمنشاه « بيه ستون » التي كانت بالاضافة الى قيمتها التاريخية منتزها يؤمه سكان كرمنشاه خاصة في الربيع فيتمتعون بمناظرها التاريخية وبمياهها الرقراقة.

وكان يسود كرمنشاه كالمدن العراقية الفقر والحرمان الذي كانت اثاره بادية للعيان على معظم السكان في مأكلهم وملبسهم وسكناهم ما عدا اقلية صغيرة مترفة.

ولم يكن التنظيم المدني العصري لشؤون الناس قد عم ايران بعد، بالرغم من كونها دولة قديمة، واتذكر جيدا عندما اتفقت مع احد مالكي دور السكن على استئجار دار لسكناى، تم تنظيم عقد الايجار عند احد الملالي بالديباجة الدينية.

وكانت تسكن كرمنشاه جالية يهودية معظمها من اصل عراقي وتتكلم اللغة العربية وكانت تشتغل بالتجارة وجاءت الى كرمنشاه منذ العهد العثماني وسكنت فيها لاسباب تجارية، ذلك ان معظم التجارة الخارجية الايرانية - استيرادا وتصديرا - كانت تجري قبل الحرب العالمية الاولى، ولكن على الاخص بعدها، عن طريق ميناء البصرة ومنه الى بغداد فخانقين بواسطة السكك الحديدية ومنها تنقل الى كرمنشاه والى بقية انحاء ايران بواسطة سيارات الحمل. ولكن هذا الطريق التجاري كان يسير حثيثا نحو الاضمحلال بسبب تحول التجارة المذكورة الى الموانىء الايرانية الواقعة على الخليج بشق الطرق وتعبيدها وخاصة بتأسيس السكة الحديدية التي كان يجري تمديدها لربط شمال ايران بجنوبها. ولذلك كان دور كرمنشاه كمركز تجاري آخذا بالتقلص، وكذلك كانت تلك الجالية اليهودية آخذة بالتقلص ايضا بسرعة. وكان قسم كبير من اعمال القنصلية سواء الخاصة منها بشؤون جوازات السفر او غيرها يدور حول شؤون هذه الجالية التي كانت جمعية الاليانس اليهودية الافرنسية في باريس قد فتحت لها في كرمنشاه مدرسة لتعليم اولادها باللغة الافرنسية وزودتها بالمعلمين من باريس. واتذكر جيدا مدير تلك المدرسة، المستر زلبر شتاين الذي كان يراجع القنصلية حول بعض شؤون تلك الجالية وكان

ذكيا معروفا بسرعة البديهة والنكتة. ومن جملة ما اخبرني به احد افراد تلك الجالية - ولا ازال اذكر اسمه هارون دلال - وكان من المقيمين في كرمنشاه منذ العهد العثماني - انه، الى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، كان اليهود في كرمنشاه اذا ما امطرت الدنيا لا يخرجون من بيوتهم لمزاولة اعمالهم التجارية خوفا من ان تلامس ملابسهم المبتلة بمياه الامطار البسة الناس السائرين في الطرقات فتنجّسها، لأن الناس كانوا يعتبرون ملابس اليهود نجسة اذا ما ابتلت بمياه الامطار.

ولم تكن الجالية الاجنبية في كرمنشاه كبيرة يومئذ. فقد كانت هناك اربع قنصليات، قنصلية بريطانية، وقنصلية روسية وقنصلية تركية، (وقد اغلقت فيما بعد بمدة قصيرة) وقنصلية عراقية، كما كان يوجد وقتئذ مصرفان اجنبيان - فرع المصرف الشاهنشاهي البريطاني (الذي سمي البنك البريطاني للشرق الاوسط فيما بعد) وفرع المصرف العثماني بالاضافة الى فرع المصرف الملّي الايراني وكنا نختلط باعضاء تلك القنصليات في مناسبات معينة، ولكن على الاخص باعضاء القنصلية التركية التي كان قنصلها يمت الى حكمت سليمان، بصلة القرابة. وكان ابرز شخصية في كرمنشاه وقتئذ «اميركل» (أي أمير الجميع) بالاضافة الى متصرف كرمنشاه شهاب الدولة - وهو من بقايا العهد القاجاري - وكان قد خدم في السلك الخارجي الايراني سفيرالبلاده لعدة سنوات في كثير من العواصم الاوروبية والامريكية. وكان رجلا دمث الاخلاق مثقفا ولكنه كان متقدما في السن متعبا.

وقد اغتنمت فرصة وجودي في كرمنشاه لتعلم اللغة الايرانية التي كنت قد تعلمت شيئا منها من مربيتي الايرانية. فاستأجرت احد المعلمين لتعليمي اياها وسرت فيها شوطا بعيدا وبسرعة مدهشة بالنظر لأن قسما كبيرا من كلماتها كانت مقتبسة من اللغة العربية نتيجة الفتح العربي الاسلامي واعتناق الفرس الدين الاسلامي وصرت اقرأ الجرائد الايرانية، كما صرت استمتع بقراءة بعض كتب الادب الايرانية. وتابعت دراسة اللغة الفارسية في خلال المدة التي قضيتها في طهران عندما نقلت اليها الامر الذي جعلني ازداد ولعا في آدابها.

وفي خلال مدة وجودي في القنصلية وفي اواخر سنة ١٩٣٠ مرّ في كرمنشاه في طريقه الى طهران توفيق السويدي وزير العراق المفوض ومعه بعض اعضاء المفوضية ومنهم عباس مهدي السكرتير الاول والملحق احمد وصفي. وكان التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة مفوضية ولم يرفع الى درجة سفارة الا بعد مدة طويلة. وزار الوفد المذكور القنصلية العراقية وقضى في كرمنشاه ليلة واحدة حسب ما اتذكر. وكانت هذه اول مرة التقى فيها بتوفيق السويدي.

وفي احدى العطل قررت زيارة اسرتي في بغداد وقضاء مدة قصيرة فيها. وسافرت الى بغداد مجازا، وكان ذلك في اوائل سنة ١٩٣١. وبقيت هناك اسبوعا واحدا واثناء وجودي في بغداد بدأت بوادر انتشار الهيضة في بغداد، فاتخذت السلطات الايرانية وكذلك سائر البلدان المجاورة بعض الاجراءات الصحية الاحتياطية. وعند رجوعي الى ايران ارغمت على البقاء مدة ثلاثة ايام في المحجر الصحي الذي اقيم في منطقة واقعة على نهر الوند بالقرب من مدينة قصر شيرين. ولولا الكتب والمجلات والجرائد التي كنت قد حملتها معي من بغداد والتي امضيت وقتي في قراءتها لكان قد استولى الضجر علي في خلال تلك المدة.

وفي اثناء وجودي هناك جاءت الى المحجر الصحي سيارة تحمل رجلا بهي الطلعة وعلى رأسه عمامة سوداء صغيرة ومعه بنتان تلبسان الجادر احداهما جميلة. فسألت طبيب المحجر الصحي عنهم فاخبرني ان السيد المذكور رجل ديني يسمّى ظهير الاسلام،وأنّه اخ شقيق لامام جمعه في طهران، وانه ابن عائلة متصاهرة مع الاسرة المالكة السابقة - اي الاسرة القاجارية، وان امه قاجارية كما انه متزوج من اخت الشاه السابق احمد شاه،وان البنتين اللتين كانتا معه هما بنتا تلك الزوجة. وبينما كنت جالسا على كرسي اطالع في احدى المجلات تقرب مني وأخذ يسألني عن اسمي وعن اسرتي وعن بلدي فاجبته على اسئلته واخبرته اني من اسرة الازري ومن مدينة الكاظمية. وعلى ذكر الكاظمية سألني اذا كنت اعرف الحاج عبد الحسين الجلبي فأجبته انه خالي واخذ يتحدث معي واستدعى بنتيه اللتين كانتا تدرسان في سويسرة - حسب

ما اتذكر - فتحدثت معها. ولكنه لم يبق في الحجر الصحي الا عدة ساعات، ثم جاء الى طبيب الحجر الصحي امر بالسماح له ولبنتيه بمتابعة سفرهم الى طهران مع انه كان قد مر في بغداد، وزار العتبات المقدسة. وعندما نقلت من كرمنشاه الى طهران رأيته يزور المفوضية العراقية، وخاصة توفيق السويدي، عدة مرات وقد دعانا الى مائدة شاي في قصره الصيفي الجميل في (جيزر) في شمرانات. وبعد ان امضيت ثلاثة ايام في الحجر سافرت الى كرمنشاه.

وبعد مدة صدر من وزارة الخارجية في بغداد امر باعارة خدماتي الى المفوضية العراقية في طهران بصفة ملحق هناك وكان ذلك في ١٤ مايس (ايار ١٩٣١) وسافرت الى طهران واشتركت في السكنى مع عباس مهدي السكرتير الاول للمفوضية العراقية في بيت واحد، وكنا نتقاسم المصرف، وكان ذلك في مصلحة كلينا. وكان يقوم بالشؤون القنصلية السيد احمد وصفي. وكان المفروض ان يتولى الشؤون السياسية وغيرها وكتابة التقارير عن مختلف الشؤون والقضايا وخاصة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وعن التطورات المختلفة التي كانت تحدث في ايران وقتئذ، السكرتير الاول عباس مهدي. ولكن بعد وصولي الى طهران اخذ توفيق السويدي يتخطى عباس مهدي ويكلفني بتلك الشؤون والمهام وذلك اولا لمعرفتي باللغة الايرانية التي تابعت دراستي فيها في طهران مع معلم جديد ولدراستي في جامعة خارجية ومعرفتي باللغتين الانجليزية والافرنسية معرفة جيدة بالاضافة الى اللغة الالمانية. وصرت اقوم بكتابة التقارير عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ايران وتطوراتها مستقات من مصادر مختلفة ومنها النشرات والصحف الايرانية كما صرت اترجم القوانين والانظمة التي تصدر، كما كنت اقوم بدراسة مختلف القضايا التي كان يحيلها او يعهد بدراستها اليّ توفيق السويدي وقد لقيت تلك التقارير والدراسات استحسانا لديه. وقد اثار هذا الوضع تذمر عباس مهدي ونقمته ولم تكن علاقته بتوفيق السويدي في وقته على ما يرام. وقد اصبح الجو بين الاثنين متوترا.

---

• أرجو الإنتباه إلى عنوان الصفحة المقابلة ١٧ بتصحيح العنوان « تعيين سكرتيراً لها » والصحيح « تعييني سكرتيراً لها »

# انتقالي الى وزارة المعارف
# وتعيين سكرتيراً لها

في خريف سنة ١٩٣١ تقرر نقلي من وظيفة سكرتير قنصلية ملحق في المفوضية العراقية في طهران الى القنصلية العراقية في المحمرة (خرمشهر حاليا). فتركت طهران متوجها الى المحمرة عن طريق بغداد، عن قصد، لان نيتي كانت قد انعقدت على السعي، قدر امكاني، عند وصولي الى بغداد، للانتقال من الخدمة في وزارة الخارجية الى الخدمة في داخل العراق، لاني كنت اجد العمل في وزارة الخارجية عبثا ومضيعة للوقت، وان الذي يأنس في نفسه النشاط والرغبة في العمل الجدي يجب ان يخدم في داخل العراق، ليساهم في تغيير واقعه المتخلف المتأخر. وسألت نفسي ايها افضل لي، ان امثل في الخدمة الخارجية عراقا متخلفا، وان ادافع عنه، كما يقضي بذلك واجب التمثيل الدبلوماسي، ام ان احاول جاهدا ان اساهم في تغيير هذا الواقع المتخلف؟ قطعا الدور الثاني افضل من الدور الاول. فتركت طهران بهذه النية متوجها الى بغداد.

## تعييني مدرساً في دار المعلّمين الابتدائية ثم سكرتيراً لوزارة المعارف

وعند وصولي الى بغداد سعيت للانتقال من وزارة الخارجية الى وزارة

المعارف ونجحت في مسعاي، وعينت مدرساً في دار المعلمين الابتدائية بتاريخ ١٩٣١/١٠/٢٢ وقد بقيت ادرّس هناك ثلاثة اسابيع تقريباً، ثم عملت على الانتقال الى سكرتيريّة وزارة المعارف التي كانت قد شغرت بتعيين شاغلها السابق، السيد طالب مشتاق، مفتشا في وزارة المعارف. ونجحت في مسعاي وعينت في الوظيفة المذكورة بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ وبقيت اشغل هذه الوظيفة - وكالة - مدة سنتين تقريبا الى ان عينت فيها اصالة بتاريخ ١٩٣٣/١١/١٦.

لقد كان يوجد في مركز وزارة المعارف في ذلك الوقت من الموظفين العراقيين الكبار الدكتور سامي شوكة الذي كان يشغل وظيفة مدير المعارف العام، وكان رجلا طيب القلب، دمث الاخلاق، مسالما، حسن النية، قومياً في نزعته وشعوره، ولكن اختصاصه كان في طب الابدان، ولم يكن يعرف من شؤون المعارف الا النزر اليسير، ولذلك اقتصرت اعماله على انجاز الامور الروتينية، ولم يظهر أي ابداع او نشاط في عمله هذا الذي كان بعيدا عن حقل اختصاصه، مع الاعتراف بتنشيطه الروح القومية، ولهذا السبب ايضا كان ضعيفا في ادارته. ولكنه، والحق يقال، لم يكن يحمل الروح الطائفية التي كانت تبدت في عهد ساطع الحصري. ولكنه تأثر، في الايام الاخيرة من وجوده في مديرية المعارف العامة، بالزوبعة الطائفية التي اثيرت في بعض الاوساط حول سياسة وزارة المعارف. ثم كان هناك السيد ساطع الحصري الذي كان يشغل وظيفة مراقب التعليم العام، وهي الوظيفة التي استحدثت من اجله، باعتباره مختصا في شؤون التربية والتعليم والمناهج الدراسية الى غير ذلك. وكان قبل ذلك مديرا عاما للمعارف، بل كان في وقت من الاوقات، الكل في الكل في وزارة المعارف، ثم استقال منها لاسباب معروفة. ولم يبق ساطع الحصري في مراقبية التعليم العامة الا مدة قصيرة هي ثلاثة اشهر فقط، من اول تشرين الاول ١٩٣١ الى ٣١ كانون الاول ١٩٣١ عندما عيّن رئيسا لكلية الحقوق العراقية، بناء على طلبه واصراره على الابتعاد عن مركز وزارة المعارف لاسباب شرحها في مذكراته. ولذلك لم اتواجد معه في مركز وزارة المعارف الا اقل من مدة شهر ونصف. أما سكرتير وزارة المعارف فقد كان في الواقع من أهم الموظفين الإداريين

في مركز الوزارة، لأنه كان همزة الوصل بين الوزير من جهة، وبين مدير المعارف العام، ومفتش المعارف العام، ومراقب التعليم العام الذي اصبح بعد ذلك مرشد التعليم العام، ومدراء مناطق المعارف، من جهة اخرى. كان سكرتير وزارة المعارف في الحقيقة مركز الاتصال ولولب النشاط في الوزارة.

وكان يوجد وقتئذ من الموظفين الاجانب في مركز وزارة المعارف المستر سمرفيل (Mr. Sommerville) فقط، الذي كان يشغل وظيفة مفتش المعارف العام بالوكالة. وكان بريطانياً من أب اسكتلندي وام لبنانية وقد نشأ في لبنان حيث كان ابوه رجل اعمال بريطانياً يعمل في سورية ولبنان، وقد درس وتخرج من الجامعة الاميركية في بيروت. وكان رجلا صلبا عنيدا في الدفاع عن وجهة نظره وفي تعقيب اقتراحاته بالحاح. غير انه اخبرني، عندما التقيت به في اول مباشرتي لاعمالي في سكرتيرية وزارة المعارف، ان تعليمات كانت قد صدرت اليه والى سائر الموظفين البريطانيين الكبار في مختلف دوائر الدولة، من المندوب السامي البريطاني، وذلك بمناسبة قرب دخول العراق عضوا في عصبة الامم، بوجوب التقليل من المداخلة في شؤون الدوائر التي كانوا يشتغلون فيها بصفة مستشارين او مفتشين او غير ذلك، والاقتصار على ابداء الرأي والنصيحة، وترك الامور، قدر الامكان إلا فيما يمس المصالح البريطانية، لتصرف المسؤولين والموظفين العراقيين ليمارسوا اعمالهم ومسؤولياتهم بحرية وبدون مداخلة من الموظفين البريطانيين.

## لجنة مونرو أو لجنة الكشف التهذيبي

وبعدما يزيد على الشهرين من مباشرة عملي في سكرتارية وزارة المعارف وصلت الى بغداد في ٦ شباط ١٩٣٢ لجنة مونرو أو «لجنة الكشف التهذيبي» كما سميت وقتئذ، والتي كانت قد استقدمتها الحكومة العراقية للقيام بكشف كامل عن وضع المعارف بصورة عامة أي نظام التربية والتعليم ودرجة انطباقه مع حاجات العراق والمناهج الدراسية المطبقة والادارة والتفتيش والتمويل وتأمين فرص التعليم لمختلف المناطق والفئات الى غير ذلك(١). وكانت اللجنة مؤلفة من الدكتور بول مونرو (DR. PAUL MONROE) (من كلية المعلمين في جامعة كولومبيا) رئيساً، ومن الدكتور وليم جاندلر باكلي (DR. William Chandler Bagley) (أيضاً من كلية المعلمين في جامعة كولومبيا)، والدكتور ادكار والاس نايت (DR. Edgar Wallace Kneght) (وهو استاذ في جامعة كارولانيا الشمالية) عضوين. وتولت سكرترية اللجنة الآنسة جانيت مونرو وعين الدكتور فاضل الجمالي الذي جاء مع اللجنة والذي كان قد حصل في تلك السنة على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا في التربية والتعليم مرافقاً رسمياً للجنة. وقد قامت اللجنة بمهمتها خلال شهري شباط وآذار وقسم من نيسان وأنجزت

---

(١) - لقد جرى استقدام اللجنة بمبادرة ومراسلة شخصية بين الدكتور متى عقراوي والدكتور بول مونرو (Paul Monroe) وافق بموجبه الأخير على المجيء الى العراق على رأس لجنة من الخبراء في شؤون التربية والتعليم للقيام بكشف عام على شؤون المعارف في العراق وتقديم توصيات واقتراحات بشأن اصلاحها. وقد أخبرني الدكتور عقراوي انه كان المفروض أن تضم اللجنة خبيراً اقتصادياً بريطانياً وكذلك خبيراً ألمانياً في التعليم المهني. ولكن لأسباب مختلفة لم يتسن ضم الخبيرين المذكورين. وقد عرضت هذه المراسلة على مجلس الوزراء فوافق على استقدام اللجنة وأبلغت الموافقة الى الدكتور مونرو برقياً ثم خطياً. وقد لعب السيد ثابت عبد النور، عضو المجلس النيابي وقتئذ، والذي كان مقرباً من رئيس الوزراء نوري السعيد دوراً مهماً في اقناعه باستقدام اللجنة. ذلك ما أخبرني به الدكتور متى عقراوي.

أعمالها وقدمت تقريرها وعادت الى بلادها في آخر نيسان ١٩٣٢.

لقد تضمن التقرير الذي قدمته اللجنة وصفاً لوضع المعارف كما كان موجوداً وقتئذ، كما تضمن انتقاداً له وتوصيات واقتراحات لاصلاحه حسب رأي اللجنة. وبالطبع كانت انتقادات اللجنة تنصب في واقع الأمر في الدرجة الأولى على اعمال السيد ساطع الحصري الذي كان المسؤول الأول عن نظام المعارف الموجود سواء من ناحية الإدارة، أو التفتيش، أو المناهج الدراسية أو غير ذلك، والذي تصدى، بطبيعة الحال، للدفاع عن وجهة نظره، وعن أعماله ومنجزاته، وهاجم اللجنة في وصفها للوضع الموجود وتقييمها له. وقد ضمّن انتقاداته وملاحظاته على التقرير في رسائل مفتوحة وجهها الى رئيس اللجنة ونشرها في الجرائد المحلية. وقد تتبعتها بعناية رغبة في معرفة وجهة النظر الأخرى. وقد لاحظت أن السيد ساطع الحصري كان محقاً في بعض انتقاداته وملاحظاته وعلى الأخص انتقاده اللجنة لأنها لم تجتمع به إلا مرة واحدة ولمدة قصيرة ولم تناقشه ولم تحاول معرفة وجهة نظره باعتباره المسؤول الأول عن النظام الذي جاءت للكشف عليه وتقييمه وانتقاده وتقديم التوصيات والاقتراحات لاصلاحه.

وبالنظر لأن دراستي كانت في حقل الادارة والشؤون المالية والاقتصادية وليس في شؤون التربية والتعليم فقد انصب اهتمامي بالدرجة الاولى على الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة حول ادارة المعارف وتمويلها من جهة. وحول توزيع اهتمامها (أي ادارة المعارف)، على مختلف المناطق العراقية من جهة أخرى. ومع أن تشخيص اللجنة لنواقص الوضع الإداري كان بصورة عامة تشخيصاً جيداً، إلا اني لاحظت انها قد اقتصرت في ملاحظاتها على مركز الوزارة ولم تتطرق الى نقص رئيسي آخر في إدارة المعارف، ألا وهو وضع مديريات مناطق المعارف. فلم تحلل الوضع الإداري لهذه المناطق كما كان موجوداً وقتئذ، ولا توزيع الأعمال بينها في ضوء عدد الألوية (المحافظات) المرتبطة بكل منطقة معارف، ولم تُبد رأياً حول مستقبله وما إذا كانت موافقة على استمراره على حاله، كما لم تتقدم بأي اقتراح أو توصية حول تغييره.

وسوف نرى أن اغفال اللجنة لهذا الموضوع المهم كان نقصاً جوهرياً في تقريرها. وبصورة عامة لم يكن التقرير بالمستوى الذي كان يأمله الناس من اللجنة.

على أنه، والحق يقال، قد وضعت اللجنة اصبعها على موضع الداء عندما قالت في تقريرها أن النقص في إدارة المعارف هو «فقدان الاستمرار في الإدارة. اذ من المنتظر أن يكون الوزير في مركز ادارة المعارف شخصية سياسية بحكم الضرورة، ولكن يظهر أن الموظف الثاني بعد الوزير كان أيضاً معيناً تعييناً سياسياً، ويستدل على ذلك أنه قد أسند لهذا المنصب ثلاثة أشخاص خلال السنين الثلاثة الأخيرة.... الا انهم لم يتدرّبوا تدريباً اختصاصياً ليكونوا مربين». فالاشخاص الذين تعاقبوا على مديرية المعارف العامة وقتئذ، ما عدا ساطع الحصري الذي كان استقال لأسباب سياسية، لم يكونوا يتمتعون بأي اختصاص أو المام في شؤون التربية والتعليم. بعد استقالة ساطع الحصري عين طه الهاشمي، وهو ضابط عسكري، مديراً عاماً للمعارف وبقي فيها ما يقارب السنتين، وكان يستشير ساطع الحصري في كل صغيرة وكبيرة من شؤون المعارف، حتى كان يقال أن ساطع الحصري كان من وراء الستار المدير العام الحقيقي للمعارف. ثم جيء بالسيد رشيد الخوجة، وهو أيضاً ضابط عسكري، مديراً عاماً للمعارف، وبقي في هذا المنصب قرابة سنتين أيضاً. ثم جيء بالدكتور سامي شوكت في أواخر سنة ١٩٣١، وهو طبيب أبدان، مديراً عاماً للمعارف وبقي في هذا المنصب أكثر من سنتين. وهذا هو سبب التخبط الذي ساد شؤون المعارف، اعني فقدان الاختصاص في شؤون التربية والتعليم في مركز الوزارة وخاصة لدى المشرفين الرئيسيين (الذين يفترض فيهم أن يكونوا دائميين) على شؤون المعارف - أعني الأشخاص الذين تعاقبوا على منصب المديرية العامة للمعارف، بعد أن تنحى عنها ساطع الحصري، الى يوم مجيء لجنة الكشف التهذيبي. ويلخص هذا التشخيص في الواقع الملاحظات الرئيسية التي أبدتها اللجنة في تقريرها حول إدارة المعارف. وهناك في التقرير ملاحظات أخرى حول نفس الموضوع لا حاجة للتطرق اليها.

وفقدان الاختصاص في شؤون التربية والتعليم - على الأخص في مركز الوزارة - كان أمراً متوقعاً وقتئذ، بالنظر لأن الدولة العراقية كانت حديثة العهد وفقيرة في الاختصاصيين في مختلف الشؤون. والواقع أن هذا النقص، أي فقدان الاختصاص، كان صفة عامة تشمل وقتئذ معظم دوائر الدولة تقريباً. ولا أعرف دائرة واحدة كانت تملك، وقتئذ، الاختصاصيين المدربين لادارتها غير أنه إذا كان من الممكن تعويض هذا النقص، أي فقدان الاختصاص، في دوائر الدولة الأخرى، باستقدام واستخدام الخبراء والفنيين الأجانب، ولو بأجور عالية، من دول أخرى. فان هذا التعويض لم يكن ممكناً في وزارة المعارف، لأن موضوع المعارف وتربية الجيل الجديد على الأهداف القومية والوطنية لا يمكن أن يودع الى أيدي اجنبية مهما كانت قديرة في اختصاصها، لأنها لا تتمكن أن تتحسس بتلك الأهداف القومية والوطنية.

ويمكن تلخيص توصيات اللجنة حول شؤون الإدارة في مركز وزارة المعارف بعبارة واحدة وهي تهيئة الاختصاصيين والفنيين في مختلف شؤون المعارف ووضعهم في المراكز التي تناسب اختصاصهم. وقد اقترحت اللجنة من أجل تحقيق الاستمرار في سياسة المعارف و «تكوين سلطة مفكّرة لا سلطة كيفية» تأسيس مجلس استشاري تكون قراراته غير ملزمة للوزير، مؤلف من سبعة من الفنيين برتبة مدير أو مدير عام يرأس كل واحد منهم دائرة معينة وهم:

١ - مدير تعليم القرى والعشائر
٢ - مدير تعليم الأقضية والمدن
٣ - مدير التعليم المتوسط والثانوي
٤ - مدير التعليم المسلكي (المهني)
٥ - مدير تعليم البنات
٦ - مدير الإدارة والسجلات
٧ - مدير الأبحاث الفنية والمواد التعليمية

غير أن اللجنة لم تقترح رئيساً لهذا المجلس عدا الوزير - وهذا نقص

مهم - وربما كان السبب في ذلك لأنها تخوفت أن يرأس هذا المجلس أشخاص من نمط المدراء العامين الذين تعاقبوا على إدارة المعارف أي أشخاص يعينون لأسباب سياسية والذين تنطبق عليهم عبارة «السلطة الكيفية». على أن اللجنة قد اقترحت أن يكون مدير الإدارة والسجلات مديراً للأعمال الإدارية لهذا المجلس باعتباره منفذاً لقراراته. وقد نفذت وزارة المعارف تدريجياً بعض مقترحات اللجنة الخاصة بإدارة المعارف بعد تحويرها ولكنها تمسكت بالإبقاء على منصبي المدير العام للمعارف والمفتش العام.

والأمر الثاني الذي كنت أهتم به هو موضوع ما كانت تتلقاه مختلف المناطق والفئات العراقية من عناية وزارة المعارف. وقد التفتت اللجنة إلى هذا الموضوع فوجدت تفاوتاً يلفت النظر في مستويات التعليم والإنفاق عليه من الخزينة العامة بين مختلف الالوية (المحافظات) العراقية. والحق يقال أن المسؤول الأول عن هذا الوضع كان الإدارة البريطانية التي تأسست معارف العراق بعد الحرب العالمية الاولى على يدها، والتي انفقت، لأسباب سياسية، بسخاء من الميزانية العامة على المدارس الطائفية المسيحية في الموصل. على أن قسماً من المسؤولية يقع أيضاً على الذين تولوا إدارة المعارف بعد البريطانيين. لقد جاء في الصفحة /٢٥/ من التقرير الآنف الذكر ما يلي:

«غير أن هناك مشكلاً مهماً يظهر أمامنا، ولو كان سياسياً أكثر منه تربوياً. ففي الفصل الذي وصف نظام المعارف الحالي يوجد جدول يبين عدد سكان كل لواء (محافظة) مع مقدار الضرائب المجموعة منه، ومقدار ما يصرف في اللواء على المدارس من الخزينة العامة، ويظهر من هذه الأرقام أن هناك تفاوتاً بين الالوية يسبب كثيراً من عدم الرضى والتذمر. ولما كان لهذا الانتقاد صبغة سياسية فيمكننا أن نؤمل أن الحكومة ستتلافاه. ان اللجنة لا تعتبر من واجبها النظر في هذا المشكل، كما انه ليس لديها معلومات كافية عن الحالة لتقدم اقتراحات ايجابية عن هذا الموضوع. فاللجنة تكتفي بالإشارة الى هذه الوضعية التي تؤدي الى الانتقادات بشأن عدم المساواة إن لم نقل المحاباة التي كثيراً ما استرعت انتباهنا». وقد استندت اللجنة في ملاحظاتها هذه إلى الجدول المذكور في الصفحة ١٠٤ من تقريرها الذي يبين حصيلة الضرائب المجباة من

كل لواء (محافظة) وما كان يصرف على كل لواء من نفقات على المدارس. ومن قراءة هذا الجدول يتبين لنا التفاوت الكبير بين الالوية (المحافظات) في مقدار النفقات على المدارس فيها بالقياس الى مقدار الضرائب المجباة من كل منها. وكان هذا التفاوت الكبير في مستويات التعليم بين الالوية (المحافظات) العراقية هو الذي دفع، في وقته، وزارة المعارف في سنتي ١٩٣٢ و١٩٣٣ الى اتخاذ الاجراءات الإدارية للقضاء على هذا التفاوت، مما تسبب في الضجة التي اثيرت على وزارة المعارف وقتئذ في بعض الأوساط، كما سيأتي على ذكره. وقد لاحظت من الجدولين المذكورين في الصفحتين ٥٠ و٥١ من تقرير اللجنة تفاوتاً عظيماً في العدد المرسل من مختلف الفئات والطوائف في البعثات العلمية لوزارة المعارف. فمن أصل ١١٠ طلاب وطالبات في البعثات العلمية الذين كانوا موجودين في المعاهد الأجنبية عند وضع التقرير كان ٧٣ منهم من المسلمين و٢٤ من المسيحيين و١٣ من اليهود. ومن بين المسلمين ربما لم يكن يوجد من الشيعة إلا عدد لا يتجاوز أصابع اليد. وقد رأيت أن هذا الأمر الذي كان قد لفت نظري قبل قراءة تقرير اللجنة يجب تصحيحه. وسيجد القارىء الكريم في الصفحات التالية الجهود التي بذلت لتداركه.

وبعد سفر اللجنة استحدثت في وزارة المعارف للدكتور فاضل الجمالي وظيفة جديدة باسم مرشد التعليم العام وهو منصب فني لم يكن يختلف في واجباته عن الوظيفة التي كان يشغلها ساطع الحصري، أي مراقبة التعليم العامة، والتي كانت قد الغيت، حسب ما أتذكر، اثر انتقال ساطع الحصري إلى إدارة كلية الحقوق.

**الوضع الإداري - مناطق المعارف. مديرية معارف منطقة الفرات الأوسط وظروف الغائها.**
**الفروقات الكبيرة بين الالوية (المحافظات) في درجة انتشار التعليم في مختلف أنواعه ودرجاته ومستوياته. البعثات العلمية.**

قلت بالنظر لأن اختصاصي كان في حقل الإدارة والشؤون المالية والاقتصادية وليس في حقل التربية والتعليم، فقد انصرف اهتمامي من بادىء الأمر الى درس الأوضاع الإدارية في وزارة المعارف من جهة، والى الحرص، من جهة أخرى، على تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في تهيئة المدارس وفرص التعليم لجميع العراقيين وجميع المناطق والالوية (المحافظات) بدون تحيز ولا تمييز. وحالما باشرت عملي بدأت أقرأ أضابير وزارة المعارف لاطلع على تاريخها وتطورها من جميع الوجوه منذ تأسيس الدولة العراقية وقد لفتت نظري بعض النواقص البارزة في وضع المعارف وقتئذ أبسطها كما يلي:

أولاً - الوضع الإداري. مناطق المعارف

لقد كان النظام الإداري للمعارف نظاماً عجيباً غريباً، وكان لا بد، في الشكل الذي كان فيه، أن يؤدي الى تركيز الاهتمام بالمدن وببعض المناطق القريبة واهمال الريف ومعظم المناطق الأخرى. واليك وصفاً موجزاً له.

ما عدا التنظيمات الإدارية لمركز وزارة المعارف كان العراق مقسماً إلى أربع مناطق معارف لإدارة شؤون المدارس والتربية والتعليم.

- أولها منطقة معارف بغداد: وكانت ترتبط بها العاصمة بغداد وستة ألوية (محافظات) ونصف محافظة وهي ألوية بغداد[1] وديالي والحلة (بابل حالياً)

---

(١) قسم لواء بغداد حديثاً إلى محافظتين: محافظة بغداد ومركزها مدينة بغداد ومحافظة صلاح الدين ومركزها مدينة تكريت وتضم قضاء تكريت وقضاء سامراء وقضاء طوز خور ماتو الذي فصل من محافظة ديالي.

والكوت (واسط حالياً) وكربلاء(١) والدليم (الأنبار حالياً) والقسمان العربي والتركي من لواء كركوك (محافظة التأميم حالياً).

- ثانيها منطقة معارف الموصل: وكان يرتبط بها لواء واحد هو لواء الموصل الذي قسم الآن إلى محافظتين حالياً هما محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل، ومحافظة دهوك وتتبعها أربعة أقضية كردية هي أقضية دهوك وزاخو وعقره والعماديه.

- ثالثها منطقة معارف البصرة: وكانت ترتبط بها أربع ألوية هي لواء (محافظة) البصرة ولواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) ولواء الديوانية الذي قسم الى محافظة القادسية ومركزها مدينة الديوانية ومحافظة المثنى ومركزها مدينة السماوه.

- رابعها: مفتشية معارف المنطقة الكردية ويرتبط بها لواء (محافظة) السليمانية ولواء (محافظة) اربيل والقسم الكردي من لواء كركوك (محافظة التأميم).

كيف كان يمكن لمدير معارف منطقة بغداد ان يدير شؤون المعارف في ست محافظات ونصف محافظة بالاضافة الى العاصمة بغداد التي كانت وحدها. حتى في ذلك الوقت، تحتاج الى مدير معارف خاص بها. لم يكن في مقدور اي شخص، مهما اوتي من النشاط والهمة ان يزور هذه المحافظات وما يتبعها من اقضية ونواحي وقرى، ولو مرة واحدة في السنة. للاطلاع اطلاعا كافيا على سير المدارس وشؤون التربية والتعليم فيها، والاهتمام بها. وهي منطقة واسعة جدا تمتد الى حدود سورية في الشمال الغربي والغرب (محافظة الانبار). والى حدود ايران في الشمال الشرقي والشرق (محافظات كركوك وديالي وواسط). هذا في حين تقتصر مديرية معارف منطقة الموصل على لواء واحد هو لواء الموصل الذي قسم فيما بعد كما بينا الى محافظتين هما محافظة نينوى ومحافظة دهوك.

(١) قسم لواء كربلاء إلى محافظتين - محافظة كربلاء ومحافظة النجف التي ضم إليها قضاء ابي صخير

كذلك لم يكن في مقدور مدير معارف منطقة البصرة، ومركزه مدينة البصرة، ان يدير شؤون المعارف في اربع محافظات شاسعة واسعة مكتظة بالسكان، تغلب عليها المسحة الريفية، وتكثر فيها الاهوار، وتقل فيها الطرق المعبدة وغير المعبدة، وتنقطع فيها المواصلات شتاء بسبب الامطار وربيعا في اوقات الفيضانات، وتمتد من جهة الفرات وشط العرب من الفاو الى حدود النجف اي ما يقرب من اربعمائة كيلو متر ومثل هذه المسافة من جهة دجلة. من الفاو الى حدود محافظة واسط. وكانت النتيجة المنطقية لهذا النظام الاداري تركيز اهتمام مدراء المعارف على مراكز مديرياتهم. واهمال المحافظات التابعة لها، وخاصة المناطق النائية منها. ولم تكن تقارير مفتشي المعارف الذين كانوا يزورون المحافظات والمناطق النائية. ويفتشون مدارسها ويبعثون بتقاريرهم باستمرار الى مدراء المعارف (مع نسخ منها الى المفتش العام في مركز الوزارة) يوضحون فيها النواقص التي يشاهدونها والاصلاحات التي يقترحونها - اقول لم تكن تلك التقارير لتجدي نفعاً او تثير اهتما المدراء المذكورين الغارقين في اعمالهم الكثيرة. وانما كانت تتكدس بعضها فوق بعض في مكاتب مدراء المعارف ولا من يلتفت اليها او يعيرها الاهتمام المطلوب.

## مديرية معارف منطقة الفرات الاوسط وظروف الغائها

لقد كانت توجد سابقا خمس مناطق معارف بدلا من اربعة. وكانت واحدة منها تسمى «مديرية معارف منطقة الفرات الاوسط» ومركزها مدينة الحلة وقد استحدثت في سنة ١٩٢٥ وكانت تشمل أربعة ألوية: لواء الحلة (محافظة بابل حالياً) ولواء كربلا[١] ولواء الديوانية (محافظة القادسية ومحافظة المثنى) وهي محافظات متجاورة تؤلف منطقة واحدة وجمعها في مديرية معارف واحدة كان امرا منطقيا طبيعيا من جميع الوجوه. ومع ذلك فقد الغيت هذه المديرية في سنة ١٩٢٧ عندما كان السيد ساطع الحصري مديرا عاما للمعارف. والحقت شؤون المعارف في محافظتي بابل (الحلة سابقا) وكربلا بمديرية منطقة معارف

(١) كما سبق ان بينا قسمت مؤخرا محافظة كربلا الى محافظتين محافظة النجف وقد ضم اليها قضاء ابو صخير ومحافظة كربلا.

بغداد، التي كانت تنوء تحت اثقال اعمالها الكثيرة التي كانت تشمل وقتئذ، بالاضافة الى العاصمة بغداد، أربع محافظات ونصف محافظة. والحقت شؤون المعارف لمحافظتي القادسية والمثنى (الديوانية والسماوة سابقا) بمديرية منطقة معارف البصرة البعيدة جدا. والتي كان يصعب على سكان المحافظتين المذكورتين مراجعتها بسبب بعدها وبسبب انقطاع المواصلات معها في معظم ايام السنة بسبب الامطار والفيضانات. لماذا الغيت هذه المديرية الطبيعية والتي لم تعمّر اكثر من سنتين، ومزقت هذه المنطقة هذا التمزيق الذي اربك شؤون المعارف فيها ودهورها؟ هذا ما لم اتوصل الى ادراكه. لقد حاولت كثيرا ان اجد سببا يبرر هذا التصرف العجيب فلم اعثر على سبب واحد يبرره. لقد كان اول مدير لمعارف منطقة الفرات الاوسط المذكورة السيد احمد امين. وهو رجل ايراني الاصل عراقي الجنسية، وكان قد تخرج من دار الفنون في اسطنبول في علوم الرياضيات. وقد عينه في هذه الوظيفة الاستاذ ساطع الحصري نفسه. ولكنه، بسبب سياسة العداء والتشهير ضد كل من كان من اصل ايراني، ترك العراق وذهب الى ايران. ووجه من هناك رسالة الى السيد ساطع الحصري يخبره باستقالته من وظيفته.. لقد اخبرني الدكتور متي عقراوي ان الغاء مديرية منطقة معارف الفرات الاوسط جرى في سنة ١٩٢٧، اي بعد استقالة احمد امين منها. ولم يحاول ساطع الحصري ان يعيّن شخصا آخر بدلا منه. لماذا؟ لا ادري! اما كان يوجد في العراق شخص آخر لائق لادارة هذه المنطقة حتى يضطر ساطع الحصري لالغائها. لم يكن هناك قحط في الرجال الى هذه الدرجة. لا بد انه كان يوجد في العراق من يملك المؤهلات لادارة منطقة معارف الفرات الاوسط. ولذلك لا يمكن تفسير الغاء تلك المنطقة الا بأن ساطع الحصري كان عامدا على الغائها.

**ثانيا - الفروقات الكبيرة بين الالوية (المحافظات) في درجة انتشار التعليم في مختلف انواعه ودرجاته وفي مستوياته.**

لقد كان من الطبيعي ان تحصل فروقات بين الالوية (المحافظات) في درجة انتشار التعليم في مختلف درجاته وانواعه وفي ومستوياته. وذلك للفروقات

الكبيرة في المستويات والاوضاع الاجتماعية بين المحافظات التي تغلب على بعضها المسحة الريفية العشائرية والتي يسكن اغلب سكانها القرى النائية الصغيرة المتباعدة بعضها عن بعض. بينما يكثر في بعضها سكان المدن كالبصرة والموصل وكركوك والحلة وكربلا والنجف. ولكن الفروقات في درجة انتشار التعليم وفي مستوياته كانت اكبر مما يبرره هذا الاختلاف في الاوضاع. وذلك بسبب التنظيمات الادارية التي سبق ذكرها، والتي كانت نتيجتها اهمالا للالوية والمناطق النائية وتركيزا في الاهتمام على مراكز مديريات مناطق المعارف. وقد تفاوتت الفروقات في ذلك الوقت (اي في سنة ١٩٣٣) بين ٢/١ ٣٠ طالبا ابتدائيا لكل الف من السكان في لواء (محافظة) الموصل (قبل ان تنفصل عنها محافظة دهوك) الى ٢٧ طالبا في محافظة بغداد الى ٢٥ طالبا في محافظة البصرة الى ٦ طلاب في محافظة ذي قار (لواء المنتفك سابقا) الى ٦ طلاب في محافظة واسط (الكوت سابقا) الى ٨ طلاب في محافظة القادسية (الديوانية سابقا) الى ٩ طلاب في محافظة ميسان (العمارة سابقا) الى ٦/١٠ في محافظة الانبار (الدليم سابقا) الى آخره. وقد وجدنا ان هذه الفوارق في مستوى التعليم الابتدائي تستوجب المعالجة بصورة جدية وبسرعة لا سيما وانها كانت ستنعكس على التعليمين المتوسط والثانوي.

### ثالثاً - البعثات العلمية

لا اتذكر تماماً عدد طلاب البعثة العلمية الموفدة الى خارج العراق في السنة الدراسة ١٩٣١/١٩٣٢ ولكني أتذكر أن عدد الطلاب في البعثة من الشيعة كان أقل بكثير من عـدد اليهود فسألت المستر سمر فيـل، مفتش المعارف العام وعضو لجنة البعثات كيف حدث هذا؟ اجابني بان انتقاء طلاب البعثات العلمية جرى على اساس الدرجات التي حصل عليها الطلاب في امتحان البكالوريا الاعدادية. ولم يلتفت الى اي اعتبار آخر. فقلت له هذا خطأ لان الاعتبارات الأخرى كان يجب ان تحتل مكانا من اهتمامنا وفي الامكان التوفيق بين المستويات العلمية والاعتبارات الاخرى. وقد رأيت ان لا فائدة من المناقشة في هذا

الموضوع بعد ان قضي الامر وتم ايفاد البعثة العلمية. وقد حدث حادث ليس غريبا ولا غير متوقع للبعثة المذكورة. لقد كان اوفد معظم طلاب البعثة العلمية المذكورة الى صفد في فلسطين لكي يدرسوا اللغة الانجليزية هناك ويتقنوها تمهيدا لايفادهم الى انكلترا واميركا. وهناك في صفد التحق احد طلاب البعثة المذكورة من اليهود، واسمه نعيم اصلان، باحدى المنظمات الصهيونية التي تبنته مما اضطرنا الى فصله من البعثة.

## اجتماع مجلس المعارف سنة ١٩٣٢. اعتماد مبدأ عدد النفوس اساساً لتوزيع المدارس وتوسعاتها. اقرار المبدأ وتنفيذه يشكّل ثورة في سياسة المعارف

في صيف ١٩٣٢ اجتمع مجلس المعارف وكان مؤلفا وقتئذ من مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكه رئيسا ومن الاعضاء مرشد التعليم العام الدكتور فاضل الجمالي وسكرتير وزارة المعارف عبد الكريم الازري، ومدير دار المعلمين الابتدائية الدكتور متى عقراوي، ومدير معارف منطقة بغداد يوسف عز الدين الناصري، ومدير معارف منطقة البصرة عاصم الجلبي ومدير معارف منطقة الموصل عبد الرزاق ابراهيم ومفتش معارف المنطقة الكردية الشيخ نوري البرزنجي اعضاء. ومن المواضيع التي جرى البحث فيها في اجتماعات المجلس المذكور، موضوع توزيع الزيادات في الاعتمادات والمخصصات المقررة لوزارة المعارف في الميزانية العامة على مناطق المعارف الاربعة. وفي ضوء هذا التوزيع تقرير المدارس الجديدة التي يراد فتحها في كل منطقة، وكذلك اكمال المدارس غير الكاملة في كل منها، وتوزيع خريجي دار المعلمين وتزيع الزيادات في مختلف انواع المخصصات الى غير ذلك. وقد وجدنا ان المبدأ الذي سارت عليه وزارة المعراف طيلة السنوات السابقة كان يقضي باعطاء منطقة معارف بغداد اكثر بقليل من ثلث الزيادات المقررة في الميزانية العامة لوزارة المعارف. مع انها كانت ترتبط بها، كما بينا سابقا، بالاضافة الى العاصمة، ست محافظات ونصف محافظة، واعطاء منطقة معارف الموصل حوالي ربع الزيادات المقررة. مع انها كان يرتبط بها لواء واحد، هو لواء الموصل، واعطاء منطقة معارف البصرة اقل من ربع الزيادات المقررة، واعطاء الفضلة الباقية الى المنطقة الكردية. وتساءلت، وتساءل غيري من الاعضاء ايضا، عن المبدأ الذي يبرر هذا التوزيع غير العادل، فلم نحظ بجواب شافٍ سوى أن هذه كانت القاعدة او العادة المتّبعة التي سارت عليها وزارة المعارف طيلة السنوات السابقة. وطالبت، كما طالب غيري من اعضاء المجلس، بوضع قاعدة او مبدأ عادل

لتوزيع الزيادات في المخصصات والتوسعات السنوية على مناطق المعارف الاربعة يمكن الاستناد اليه في تبرير هذا التوزيع، واتفقت مع الدكتور فاضل الجمالي على ان يكون اساس التوزيع عدد نفوس المحافظات المرتبطة بكل منطقة معارف، وهو مبدأ عادل لان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات بموجب القانون الاساسي العراقي (الدستور) لسنة ١٩٢٥. وهكذا تقدمنا باقتراح بهذا المآل وقد ايد هذا الرأي اعضاء آخرون. وبعد اخذ ورد اقر المبدأ على ان نستند في تقرير عدد نفوس كل محافظة على احصاءات او تقديرات النفوس المتوفرة لدى وزارة الداخلية طبقاً للبيانات التي تبعث بها الينا، وكانت مديرية النفوس وقتئذ تابعة لوزارة الداخلية.

وبعد اقرار المبدأ حصل خلاف بين الأعضاء حول موعد تطبيقه. هل يطبق ابتداء من السنة الدراسية التالية أي سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الدراسية أم ابتداء من السنة التي تليها أي سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الدراسية. لأن بعض مدراء المعارف قالوا انهم جاؤا إلى مجلس المعارف وقد بنوا تقديراتهم وحساباتهم على القاعدة المتبعة سابقاً، ولم يدر في خلدهم أن قاعدة جديدة في توزيع الزيادات في الاعتمادات والتوسعات ستوضع. ويستعاض بها عن القاعدة أو المبدأ السابق. الأمر الذي قلب حساباتهم رأساً على عقب. وتسبب في ارباك أوضاعهم. وأن المصلحة العامة تقضي - حسب رأيهم وبعد إقرار المبدأ - بتأجيل تنفيذه الى السنة الدراسية ما بعد التالية. لكي يأتي مدراء المعارف الى اجتماع السنة القادمة وقد بنوا حساباتهم على المبدأ الجديد. وبعد أخذ ورد أقر المجلس تأجيل تطبيق المبدأ الجديد في التوزيع الى السنة الدراسية التي تلي السنة الدراسية القادمة أي إلى سنة ١٩٣٣/١٩٣٤. وكنت المخالف الوحيد لذلك القرار. إذ أني أصررت على تطبيق المبدأ الجديد فوراً. أي إبتداء من السنة الدراسية القادمة ١٩٣٢/١٩٣٣. بالرغم مما ستسببه - بدون شك - هذا التغيير الفوري من صعوبات لبعض مناطق المعارف. لأني أعتقد أن هذا المبدأ العادل المهم لا يصح تأجيل تنفيذه بتاتاً. مهما كانت الصعوبات التي قد يسببها تطبيقه بصورة مستعجلة.

وبعد انتهاء جلسة المجلس ذهبت لمقابلة وزير المعارف، وكان وقتئذ المرحوم الحاج عبد الحسين الجلبي، وقصصت عليه ما دار في مجلس المعارف، وبينت له المخاطر في تأجيل تنفيذ المبدأ المهم الذي أقره المجلس الى السنة الدراسية ١٩٣٣/١٩٣٤، فاقتنع بذلك، وكان الرجل مثالاً رفيعاً في الأخلاق الفاضلة ورجاحة العقل والهدوء والاتزان وتفهم الأشياء بعمق بالرغم من أنه لم يدرس دراسة نظامية. ثم رجوته أن يستدعي رئيس مجلس المعارف - مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكة، في صباح اليوم التالي وأن يطلب إليه تنفيذ المبدأ الذي أقره المجلس فوراً، أي إبتداء من السنة الدراسية القادمة أي سنة ١٩٣٢/١٩٣٣، باعتبار أن قرارات مجلس المعارف استشارية وليست ملزمة للوزير. وهكذا استدعى الوزير، في اليوم التالي، رئيس مجلس المعارف الدكتور سامي شوكة وطلب إليه الشروع بتنفيذ المبدأ الجديد لتوزيع الزيادات في المخصصات والتوسعات ابتداء من السنة الدراسية القادمة ١٩٣٢/١٩٣٣. بدلاً من السنة التي تليها حسب قرار مجلس المعارف. وفي ابتداء الجلسة التالية لمجلس المعارف أخبر الرئيس أعضاء المجلس بقرار الوزير. وهكذا تم اقرار وتحقيق ما يشبه الثورة في تاريخ وزارة المعارف. وفعلاً تم التوزيع على الأساس الجديد.

- البعثة العلمية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

وفي صيف تلك السنة أي سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ الدراسية تم إيفاد عدد من الطلاّب يزيد على العدد الذي أرسل في السنة الماضية في بعثة وزارة المعارف العلمية إلى الجامعات الأجنبية. وقد تم انتقاء أعضاء البعثة بمراعاة الدرجات في امتحانات البكالوريا الثانوية. كما روعيت الاعتبارات التي لم تكن قد روعيت في البعثة العلمية للسنة الدراسية السابقة. وهكذا جاءت البعثة العلمية منصفة لجميع العراقيين بشكل لم يسبق له مثيل وكانت من أنجح البعثات.

لا شك أن هذه تطورات مهمة في سياسة وزارة المعارف وقد تحققت بهدوء.

## استقالة وزارة نوري السعيد ومجيء وزارة ناجي شوكة
## تعيين عباس مهدي وزيراً للمعارف

وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ استقالت وزارة نوري السعيد واعقبتها بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ وزارة ناجي شوكة وأصبح وزير المعارف فيها السيد عباس مهدي. ومن الذكريات الطريفة في هذا الباب أن السيد عباس مهدي. الذي كان سكرتيراً أولاً في المفوضية (وقتئذ) العراقية في طهران عندما كنت أنا سكرتيراً لوزارة المعارف، عرض علي أن نتبادل وظيفتينا، فيكون هو سكرتيراً لوزارة المعارف، وأرجع أنا إلى طهران لأحل محله. والسبب في رغبته هذه، حسب ما يظهر، أنه كان غير مرتاح من وجوده في طهران بسبب سوء التفاهم الذي كان قائماً وقتئذ بينه وبين وزير العراق المفوض آنئذ في طهران السيد توفيق السويدي. فأجبته أني مسرور في عملي في بغداد ولا أرغب في الانتقال منه[1]. ثم أن درجتي لا تخولني أن أحل محله سكرتيراً أولاً في المفوضية العراقية في طهران. ولم يمض على هذه المراسلة إلا أيام قليلة حتى فوجئت بالسيد عباس مهدي وزيراً للمعارف في وزارة ناجي شوكت. فذهبت إليه وهنأته وقلت له كان بقاؤك في طهران خيراً لك. فقد انتقلت من وظيفتك السابقة وأصبحت وزيراً للمعارف بدلاً من أن تنتقل منها وتصبح سكرتيراً لوزارة المعارف.

---

(١) لقد كنت مشغوفاً جداً في عملي في وزارة المعارف وكنت في الحقيقة أعمل بروح رسالية وكثيراً ما كنت أتأخر في مكتبي إلى ما بعد منتصف الليل. وفي بعض الأحيان كنت أبات الليلة هناك وعندما كان الفراش يفتح المكتب صباحاً لتنظيفه يجدني متمدداً على الأريكة فيوقظني من النوم.

# جولتي التفتيشية وما ترتب عليها من نتائج
# التغيير الجذي في ادارة المعارف. الغاء مناطق المعارف وتأسيس مديرية معارف في كل لواء

لقد كنت قبل استقالة وزارة نوري السعيد قد طلبت الى وزير المعارف السابق الحاج عبد الحسين الجلبي موافقته على ان اقوم بجولة تفتيشية في جميع انحاء العراق للاطلاع على سير المعارف فيها، فوافق على طلبي. وقد ايد الوزير الجديد بدوره هذه الموافقة. وبدأت الجولة التفتيشية من محافظة بابل(الحلة سابقاً) ثم محافظة كربلاء ثم محافظتي القادسية والمثنى (الديوانية والسماوة سابقا) ثم محافظة ذي قار (المنتفك سابقا) ثم محافظة البصرة ثم محافظة ميسان (العمارة سابقا) ثم محافظة واسط (الكوت سابقا) ثم قفلت راجعا الى بغداد، على ان اتبع هذه الجولة بجولة اخرى في المحافظات الشمالية في الربيع التالي. وقد تجولت في سفرتي هذه في القرى النائية والارياف وفي الاهوار والمستنقعات بين القصب والادغال وذهبت الى اماكن نائية لم تطأها قدم مدير معارف او مفتش معارف، وسجلت الاماكن التي ينبغي فتح مدارس فيها او التي تحتاج الى بناء مدارس لها، كما اجتمعت برجال الادارة وناقشتهم حول هذه المواضيع واجتمعت بالاهالي واستمعت الى مطاليبهم. وقد توصلت نتيجة سفرتي هذه الى نتائج ثلاث:

اولها- ان بقاء هذه المحافظات ملحقة بمديريات معارف نائية عنها خطأ يجب تلافيه باسرع ما يمكن. وانه يجب احداث تغيير جذري في ادارة مناطق المعارف وذلك بتأسيس مديرية معارف في كل لواء.

ثانيها- وجدت ان المخصّصات التي كانت قد وزعت على مناطق المعارف، على اساس نفوس المحافظات المرتبطة بها، قد صرفت معظمها على مراكز المناطق ولم يصب منها المحافظات النائية شيء يذكر. وبقيت المحافظات التابعة والمحلات النائية محرومة من العناية المطلوبة.

ثالثا- لقد اكتشفت، بكثير من الاستغراب والدهشة، ان عددا من موظفي الادارة التابعين لوزارة الداخلية، سواء منهم المتصرفين او القائمقامين او مدراء النواحي، كانوا يقفون موقفا غير متحمس في موضوع تأسيس المدارس ونشر التعلم. وعلى الاخص للبنات، بحجة يحتجون بها ويسمونها «محاذير ادارية» في الوقت الذي كان الاهالي انفسهم يطالبون بفتح المدارس في مناطقهم. ومن اغرب ما رأيت ان بعض المتصرفين كان من رأيهم الغاء بعض المدارس لانها كانت تسبب، في رأيهم، مشاكل ادارية. هذا في حين ان بعض رجال الادارة كانوا، على العكس من ذلك، يلحّون على فتح المدارس في مناطقهم.

وبعد رجوعي الى بغداد قدمت الى وزير المعارف السيد عباس مهدي ثلاثة تقارير عن رحلتي التفتيشية التي دامت اكثر من شهر ونصف. واحد منها تقرير مطول مفصل ذكرت فيه الاماكن والمحلات والقرى التي رأيت انها في امس الحاجة إمّا لفتح مدارس فيها او لتوسيع او تكميل في مدارسها او لابنية لمدارسها لان ابنيتها لم تكن تصلح بتاتا. كما قدمت تقريرا ثانيا اقترحت فيه اكمال مدرسة النجف المتوسطة وجعلها ثانوية كاملة، لا سيما وان قائمقام النجف وقتئذ، السيد جعفر حمندي، كان متحمسا للمشروع ووعد بأن يجمع تبرعات من الاهالي لمساعدة وزارة المعارف لاكمال البناء وتوسيعه وذلك بقصد الاستفادة من ذلك المخزن الثقافي القديم في النجف وتوجيهه توجيها عصريا.

وقدمت تقريرا ثالثا بتاريخ اول شباط ١٩٣٣، وهو التقرير الاهم، اقترحت فيه اجراء تغيير جذري في ادارة مناطق المعارف وذلك بتأسيس مفتشية معارف في كل لواء (محافظة). يكون مقرها في مركز اللواء، ومنحها صلاحيات ادارية تنفيذية والغاء مناطق المعارف ومديرياتها ووجهت نسخة من هذا التقرير الى كل من مدير المعارف العام الدكتور سامي شوكة ومرشد التعليم العام الدكتور فاضل الجمالي، وفيما يلي نصه:

١ شباط ١٩٣٣

## ادارة مناطق المعارف

« معالي الوزير .

لقد لاحظت في دورتي التفتيشية هذه بعض امور تستحق النظر فيما يخص ادارة مناطق المعارف رأيت من الواجب ان اوضحها لمعاليكم راجيا اخذها بنظر الاعتبار .

ان الترتيب الحالي لادارة المعارف اصبح غير متلائم والحاجة بصورة باتة. فمدراء المناطق لا يتمكنون، فيما لو لاحظنا عدد الالوية التابعة لهم، من الالتفات الى شؤون ودقائق وتفاصيل المدارس التي في مناطقهم بحكم كون هذا الالتفات لا يتسنى لهم لضيق الوقت وكثرة عدد المدارس بدرجة يصبح امر زيارتها والاهتمام بها بصورة دقيقة متعذرا جدا مما ادى بالتالي الى ان يكون التفات مديري المناطق مقتصرا - بطبيعة الحال - على المدن التي توجد فيها دوائرهم لكونها تحت انظارهم مباشرة. اما الالوية والمدن الاخرى فان مدير المنطقة يعتمد في قضاء حاجاتها وتفاصيل شؤونها الادارية على تقارير المفتشين الذين يكتبون اليه عن كل كبيرة وصغيرة تخص المدارس التي زاروها وفتّشوها . ولكنه بالنظر الى كثرة المخابرات ووفرة تقارير التفتيش والى ان الامور التي تطلب بالمخابرات لا يمكن الاهتمام بها بعين الدرجة كما لو شوهدت عيانا.كما هو الحال في مراكز المناطق. ولذلك اصبح نصيب المدارس النائية عن المركز،في معظم الاحيان،الاهمال الذي،هو بالطبع غير مقصود وانما هو نتيجة طبيعية مباشرة للبعد وعدم المشاهدة لمقايسة الحاجات بعضها مع بعض. وليس من الممكن مقايسة حاجة باخرى من غير ان تشاهد المدرستان فتقاس حاجاتها ثم تفضّل التي هي اكثر ضرورة على التي هي اقل ضرورة.

ولا ارى مجالا الآن لايراد التفاصيل الكثيرة عن الموضوع،انما بامكان كل من يذهب في دورة تفتيشية ان يشاهد هذا النقص البارز المحسوس بحيث اصبح البعد والاهمال يتناسبان طرديا . فكلما بعدت المدرسة عن المركز كلما قل الاهتمام بها ، وكلما قربت منه كثر الاهتمام بها .

واكتفي هنا بأن اورد لمعاليكم مثلا واحدا يتجلى في مسائل التعميرات الطفيفة فقد شاهدت عدم التناسب في تأمين الحاجات في هذه القضية. اذ قد يصرف الكثير من المال لتعمير اشياء غير ضرورية بتاتاً لو هي قيست باشياء اخرى اكثر ضرورة منها ومقايستها بصورة دقيقة عادلة.

ولقد لفت نظري اهمال بارز لكثير من الحاجات التي تأتي بالدرجة الاولى من الاهمية. فسألت المفتشين عما اذا كانوا قد كتبوا عنها الى مدراء المنطقة. فاجابوني انهم كتبوا عدة مرات ولكنهم مع ذلك لم يتلقوا اشعارا بالايجاب لسد النقائص المذكورة بحيث اصبحوا في الاخير يائسين من امكان تنفيذ مقترحاتهم واعارتها ما تستحقه من العناية والالتفات. بينما كان بامكانهم في كثير من الاحيان، فيما لو كانوا يتمتعون بسلطات ادارية بسيطة، ان يقضوها بسرعة وينفذوها باقرب الطرق واسهل الوسائل. اما في الوقت الحاضر فان المفتش يشاهد نقصا صغيرا بسيطا فيضطر الى ان يكتب بشأنه الى مدير المنطقة التابع له وهذا بحكم كثرة اشغاله المتراكمة والعدد الهائل من الاوراق والمخابرات والتقارير لا يتمكن من اعطاء هذا النقص الذي يراه المفتش الالتفات اللازم، وذلك لانه اولا نقص بين عدد كبير آخر من النواقص، وثانيا لانه لم يشاهده ليقارن بينه وبين النواقص الاخرى التي تكدست الاقتراحات حولها لديه فيقدر كل نقص حق قدره، ويمنحه ما يقتضيه من الالتفات والاهتمام. وهكذا يذهب اقتراح المفتش ادراج الرياح ويموت بين الاوراق والتقارير وتكون النهاية المحتومة لهذا الوضع الاداري المرتبك ان تفتر عزيمة المفتش وتثبط همته بعد ان يشاهد عدم الالتفات (غير المقصود طبعا) الى ملاحظاته واقتراحاته فلا يهتم بعدئذ بالكتابة التي يراها غير مجدية لا عن اقتراحاته السابقة. ولا عن اقتراحاته اللاحقة، التي يشعر بها ويراها بعينه. وبذلك اصبحت مديريات المناطق، بنتيجة هذا الوضع الذي وصفته، شبه مراكز لتبريد الاقتراحات والملاحظات التي تقدم من المفتشين. بحيث يصح القول اننا لو فرضنا ان مفتشا كتب اقتراحه بحرارة ١٠٠ درجة فان الاقتراح نفسه عند وصوله الى المنطقة بين العدد الضخم الاخر من الاقتراحات يصبح ذا ٥٠ درجة حرارية فقط. اما اذا كتب بشأنه الينا فيصلنا بين عدة اقتراحات اخرى واوراق متعددة

فان درجته حينئذ تهبط الى ١٠ درجات ، وذلك لاننا . لعدم اطلاعنا على حقيقة الحاجة والوضع . بسبب البعد وعدم المشاهدة . لا نعيره الالتفات اللازم الذي يستحقه . وبهذه الصورة تتلاشى حرارة الاقتراح وتفتر عزيمة المفتش المقترح في الوقت الذي كان من الممكن بسهولة ان تقضي حاجات كثيرة من هذا القبيل وتنفذ اقتراحات عديدة من قبل المفتشين انفسهم رأسا فيما لو كانت لديهم صلاحيات ادارية بسيطة واني حاضر ان ازود معاليكم بأمثلة عديدة على ما اقول من ان البعد وكثرة مراكز المخابرات وتعسر المشاهدة قد اخذ يشوه الاقتراحات ويزيل تناسب الحاجات حتى كادت تصبح كانها ذات درجة واحدة لكونها كلها مكتوبة على الورق ومقدمة من مفتشين محرومين من كل سلطة او صلاحية ادارية .

فعليه ورغبة في ان تسير امور المعارف بالسرعة المطلوبة ولكي نعمل على تقليل عدد المخابرات الكثيرة والتافهة التي اصبحت تغمر الوزارة بصورة هائلة تستغرق معظم اوقاتها تسدّ امامها مجال الالتفات الى الامور المهمة المتعلقة بالسياسة العامة للمعارف - اقترح الامور التالية:

١ - ان يعين لكل لواء مفتش خاص يقيم فيه يعطي صلاحية ادارية كافية تشبه او تقل درجة عن صلاحية مديريات المناطق الحالية . فيكون مفتش معارف اللواء مسؤولا عن تسيير امور المدارس فيه وقادرا على قضاء كثير من الحاجات الضرورية التي ليس باستطاعة مدير المنطقة،وهو على بعد من اللواء،وغير قادر على زيارته،ان يقضيها الا بعد مخابرات طويلة جدا وبعد ضياع وقت ليس بالقصير كان من الواجب ان يصرف على امور اكثر اهمية وانتاجاً للمعارف من المخابرات العقيمة البسيطة . ومن الممكن فيما لو تقررت هذه القاعدة ان تحدد صلاحية مفتشي معارف الالوية بحدود مناسبة ترتأيها الوزارة بعدئذ .

٢ - نظرا الى ان لواء بغداد والموصل والبصرة من الالوية الكبيرة والتي تكفي شؤون مدارسها لان تأخذ اوقات مديري المناط الحاليين بكاملها فاقترح ان تقتصر سلطات المناطق الحالية على الالوية التي توجد فيها

مراكزها فيكون عندئذ لدى مدير المنطقة من الوقت الكافي ما يمكنه من الالتفات الى جميع امور منطقته بصورة دقيقة وافية تماما. وبذلك تفصل امور معارف الاولية عن مدراء المناطق الثلاث.

ونظرا الى ان الالوية الثلاثة المذكورة تكون ذات درجات اعلى من درجات الالوية الاخرى لاهميتها وكثرة المدارس فيها فيصبح آنئذ امام مفتشي الالوية مطمح للترفيع يكون مشجعا لهم على الاهتمام والتفاني في سبيل الواجب املا في الحصول على احدى مديريات الالوية الثلاث التي هي بطبيعة الحال ارفع درجة وراتبا نظرا الى سعة مسؤولياتها وتعدد مدارسها وضخامة اشغالها واعمالها.

وارجو ان تراعى في هذا الموضوع نقطة واحدة وهي ان هذا الترتيب سوف لا يكلفنا اي تكاليف اخرى ةذلك لاننا قد وضعنا في الميزانية الجديدة مخصصات مفتش لكل لواء، وهو في عين الوقت لا يناقض ابدا بل يؤيد الاقتراحات المقدمة من قبل لجنة منروة في إيجاد مديرات للتعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي وغيرهما.

ولمعاليكم وافر الاحترام.

عبد الكريم الازري
سكرتير الوزارة

صورة منه الى:
- سعادة مدير المعارف العام
- سعادة مرشد التعليم العام » »

وقبل تنفيذ هذا التقرير رأيت ان ادخل فيه تغييرا مهما ذلك اني وجدت ان لا حاجة لتمييز بعض الالوية (المحافظات) على غيرها بأن يكون لبعضها مدير معارف، بينما يكون للبعض الاخر مفتش معارف ذو صلاحيات ادارية. ورجحت ان تعامل الالوية (المحافظات) جميعها معاملة متساوية وذلك بأن يكون لكل لواء (محافظة) مدير معارف.

وقد بقيت هذه التقارير جميعها في مكتب وزير المعارف السيد عباس مهدي الذي لم يتخذ بحقها اي اجراء الى ان استقالت وزارة ناجي شوكة.

## -وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى-
## السيد عبد المهدي وزيراً للمعارف

وجاءت وزارة رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٣٣ وكان وزير المعارف فيها السيد عبد المهدي، فقدمت التقارير المذكورة اليه ورجوت منه الاهتمام خاصة بالتقرير الثالث الذي اقترحت فيه التغيير الجذري المار الذكر في ادارة مناطق المعارف. وقد بقيت تلك التقارير عنده مدة قصيرة. ثم استدعاني وقال لي، اما التقرير الاول المطول فاني موافق عليه وسينفذ على مراحل من قبل مدراء المعارف على ان يلفت نظر كل منهم الى الفقرات الخاصة بمنطقته أو بلوائه. ثم قال انه موافق على التقرير الثاني الخاص باكمال متوسطة النجف وجعلها ثانوية كاملة وامر بتنفيذ هذا المشروع حالا، وفعلا تم تنفيذه بدون ابطاء. اما التقرير الثالث الخاص بالتغيير الاداري الجذري فقد قال انه موافق عليه من حيث المبدأ، ولكنه سيرجيء موافقته النهائية عليه الى حين رجوع اللجنة المؤلفة من مرشد التعليم العام الدكتور فاضل الجمالي ومدير دار المعلمين الابدائية الدكتور متّى عقراوي والشيخ باقر الشبيبي مفتش اللغة العربية، من جولتها التي كانت ستقوم بها في أرجاء العراق، والتي كانت ستدرس فيها أوضاع المعارف وإدارتها، وإذا ما أيدت التغيير الذي كنت قد اقترحته في إدارة المعارف فإنه، أي الوزير، سينفذه حالاً، ورجا مني أن لا أنزعج من قراره هذا.

وما ان سمعت قرار الوزير حتى رجعت الى مكتبي، وجمعت اوراقي الخاصة، وقدمت استقالتي من وظيفتي وبعثت بها الى وزير المعارف وتركت الدائرة الى بيتي. وبعد وصولي الى بيتي بقليل، جاءني نداء هاتفي من الوزير يطلب فيه بالحاح رجوعي الى مقر الوزارة، ويعتب عليّ على كتاب الاستقالة الذي كنت قد بعثت به اليه. فأجبته لا حاجة لرجوعي الى وظيفتي ما دامت اقتراحاتي لا تلقى القبول حتى تتأيّد من الغير. فالح علي كثيرا في الرجوع الى مكتبي وقال انه يريد ان يتحدث معي في الموضوع. فرجعت وقابلته. فعاتبني ثم وافق على تنفيذ التقرير فورا وطلب ترشيح الاشخاص اللائقين لمديريات

معارف الالوية. فقلت للوزير اود ان الفت نظركم الى امر مهم جداً وهو ان تنفيذ هذا التقرير ينطوي على مخالفة صريحة لقانون الميزانية العامة. لان تنفيذ هذا التغيير الإداري يستوجب تعيين مفتشين ومعلّمين في وظائف إدارية، أي نقلهم من ملاك التفتيش أو التعليم الثانوي إلى ملاك (كادر) الإدارة ليكونوا مدراء معارف الوية، وكذلك تعيين معلمين محسوبين على ملاك (كادر) التعليم الابتدائي ليكونوا كتابا في مديريات معارف الالوية. ولا يوجد في ملاك (كادر) الادارة رواتب ومخصصات الا لاربعة مدراء معارف. كما لا يوجد في ملاك (كادر) الادارة رواتب ومخصصات للعدد الكبير من الكتاب الذين ستحتاجهم مديريات معارف الالوية، والذين سينتقلون من ملاك التعليم الابتدائي. وفي هذا مخالفة صريحة لقانون الميزانية العامة. وان وزارة المالية ستعترض على اجراءاتنا هذه، وتطلب الغاءها والامتثال لقانون الميزانية العامة. ولذلك يتوجب عليك ان تقف من وزارة المالية موقفا حازما وتصر على هذا التغيير الاداري الذي لا بد منه، والذي اقتضته مصلحة المعارف. وهنا يقتضيني الانصاف ان اشيد بالموقف الحازم الصلب الذي وقفه وزير المعارف الهمام، ذلك الموقف الذي يدل على مبلغ ما كان يتمتع به من ثقة في نفسه واعتزاز بكرامته.

وقد صح ما كنت قد توقعته فما ان صدرت الاوامر الادارية بتعيين بعض معلمي المدارس الثانوية- وجميعهم من خريجي الجامعات الخارجية الاجنبية- لمديريات معارف الالوية وكذلك بتعيين بعض مدرسي المدارس الابتدائية للوظائف الكتابية والحسابية للمديريات المذكورة، حتى اوفدت وزارة المالية مفتشاً مالياً الى مركز وزارة المعارف دقق في الوضع وقدم تقريرا الى وزارة المالية شرح فيه المخالفات التي اقترفتها وزارة المعارف لقانون الميزانية العامة باجرائها هذا التغيير الادارى المهم. وما ان استلمت وزارة المالية هذا التقرير حتى وجهت بدورها الى وزارة المعارف كتابا شديد اللهجة بتوقيع وزير المالية ياسين الهاشمي تطلب فيه الغاء الاوامر الادارية المذكورة وابطال التنظيمات الادارية الجديدة. والامتثال لقانون الميزانية العامة. فاجاب وزير المعارف. بكتاب حازم بيّن فيه بان هذه الترتيبات

الادارية اقتضتها الضرورة القصوى والمصلحة العامة، ولا يمكن الرجوع عنها بتاتا، وطلب الى وزارة المالية اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة النظر في ملاك (كادر) الادارة سواء منه ما يخص عدد مدراء المعارف او الكتاب ووضع الاعتمادات والمخصصات المطلوبة لهذه الزيادة، وارسل صورة من هذا الجواب الى رئيس الوزراء. وقد هدد وزير المعارف شفوياً بالاستقالة من الوزارة على التراجع عن الموقف الذي اتخذه. فتدخل رئيس الوزراء فورا في الموضوع - وكانت الوزراة الكيلانية ما تزال في اول عهدها - وسوّي الامر بين الوزارتين بشكل حبي وانتهت المشكلة.

وهكذا تم تحقيق هذا التغيير الجذري في الوضع الإداري للمعارف وأصبح لكل محافظة (لواء) مدير معارف خاص به يتصل بوزارة المعارف مباشرة ويراجعها حول شؤون المعارف في لوائه. وعندما بدأت لجنة الدكتور فاضل الجمالي ورفاقه في جولتها التفتيشية سافر بصحبتها بعض مدراء معارف الالوية الذين كانوا قد تعينوا لاستلام مهام وظائفهم الجديدة. لقد كان هذا التغيير انقلابا حقيقيا بل ثورة في وضع المعارف. والواجب يقتضيني ان انوه مرة ثانية بالموقف الحازم القوي الذي وقفه وزير المعارف الهمام السيد عبد المهدي، والذي لولاه لما امكن تنفيذ هذا التغيير الجذري الذي ترتبت عليه آثار بعيدة المدى في انتشار التربية والتعليم في جميع ارجاء العراق، وخاصة في المناطق النائية التي كان نصيبها الاهمال في الوضع الاداري السابق. ومن اهم النتائج التي ترتبت على هذا الاصلاح الاداري - هو ادخال عناصر جديدة في ادارة المعارف، عناصر مؤلفة من الشباب المتجدد الذين كانوا قد تخرجوا حديثا من الجامعات الاجنبية وجاؤا بنظرة اصلاحية عصرية ترفض بقاء الحال على المنوال السائد وتريد، بل وتصر، على تغيير الاوضاع تغييرا اساسيا. لقد كان هؤلاء الخريجون الجدد - كلما رجعوا الى العراق بعد اكمال دراستهم - يعينون للتدريس في المدارس المتوسطة والثانوية، وهذا امر طبيعي بالنظر الى الحاجة الماسة اليهم للتدريس، ولم يفكر في الاستفادة من اي واحد منهم في ادارة المعارف، التي كانت قائمة على عناصر قديمة تنتمي الى الجيل السابق. فجيء الآن، بموجب الاصلاح الاداري المنوه به، ببعض هؤلاء الخريجين الجدد

الى ادارة المعارف وعينوا مدراء معارف الوية[1]. وقد استمر هذا الاصلاح الاداري، الذي ثبت نجاحه نجاحا باهرا، نافذ المفعول لمدة من الزمان، ثم استجابة للدعايات القوية في بعض الاوساط ضد وزراء المعارف، اعيد النظر فيه وتقرر الرجوع الى النظام الاداري السابق، مع فارق واحد وهو تأسيس منطقة معارف خاصة بالفرات الاوسط تضم الوية الحلة (بابل) وكربلاء، والديوانيــة (محافظـتي القادسيــة والمثنــى)، اثر استقالة الشيخ محمد رضا الشبيبي في ١٩٣٥/٩/١٥ من وزارة المعارف في الوزارة الهاشمية الثانية، وتعيين صادق البصام بدلا منه، وتعيين طه الهاشمي رئيس اركان الجيش مديرا عاما للمعارف بالوكالة. وقد استمر هذا النظام الاداري العتيق - الذي ثبت فشله فشلا ذريعا - نافذا لمدة من الزمان. وقد تعيّن بموجبه الدكتور متى عقراوي في سنة ١٩٣٥ مديراً لمعارف منطقة كركوك ثم مديرا لمعارف منطقة الفرات الاوسط سنة ١٩٣٦ ثم تقرر في ١٩٤٥ او ١٩٤٦. الرجوع الى الاصلاح الاداري الذي كان قد نفذ في سنة ١٩٣٣ والذي جعل كل لواء (محافظة) منطقة معارف قائمة بذاتها. وما يزال هذا الاصلاح نافذا لحد الآن. وفيما يلي صورة من التقرير الذي كنت كتبته في وقته عن هذا الترتيب الاداري الجديد والذي شرحت فيه الاسباب الموجبة له والفوائد المورجوة منه:

« « الترتيب الادراي الجديد » »

«كانت ادارة المعارف مقسمة الى ثلاث مناطق: منطقة بغداد، منطقة الموصل ومنطقة البصرة، ثم اضيفت بعدئذ منطقة رابعة سميت بالمنطقة الكردية، وكانت منطقة بغداد تحتوي على الوية بغداد والحة وكربلاء والكوت والدليم وديالي وقسم من لواء كركوك ومنطقة البصرة تحتوي على الوية البصرة والعمارة والمنتفك والديوانية. ومنطقة الموصل على لواء الموصل وحده والمنطقة الكردية على لوائي السليمانية واربيل وبعض الاقضية الكردية في لواء كركوك. وكان على رأس كل منطقة مدير معارف الا المنطقة الكردية فكان يرأسها

(١) لا أتذكر اسماء جميع مدراء معارف الالوية الجدد ولكن بقيت في ذاكرتي بعض الأسماء منها الاستاذ المرحوم حسن الصباغ مدير معارف لواء الديوانية (محافظتي القادسية والمثنى حالياً) والاستاذ رشيد سلي مدير معارف لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) وبعد نقله حل محله الاستاذ عبد المجيد =

مفتش له بعض صلاحيات ادارية،وكان هؤلاء المديرون الاربع يتلقون اوامرهم وارشاداتهم من مدير المعارف العام الذي كان رئيسا لهم »

كان لكل مدير بعض المفتشين لمدارس الاولاد لتفتيشها وتقديم التقارير عنها الى مدراء المناطق لتنفذ ما يرونه صالحا من اقتراحات المفتشين والمفتشات اللواتي كن في مركز الوزارة ».

« غير ان هذا الترتيب كان ناقصا من عدة وجوه مهمة ويمكن الاشارة الى هذا النقص باخذ الفقرة التالية من الاسباب الموجبة التي رفع بموجبها اقتراح الترتيبات الادارية الجديدة التي سنأتي على ذكرها »

«ان الترتيب الحالي لادارة مناطق المعارف جميعها غير متلائم مع الحاجة فمدراء المناطق لا يتمكنون،فيما لو لاحظنا عدد الالوية التابعة لهم،من الالتفات الى شؤون المدارس التي في مناطقهم والالمام بحاجات المحلات التابعة لادراتهم، بحكم كون هذا الالتفات لا يتسنى لهم لضيق الوقت وكثرة عدد المدارس بدرجة يصبح امر زيارتها والاهتمام بها بصورة دقيقة متعذرا جدا مما ادى بالتالي الى تعسر في تنفيذ الامور وبطء في اجراء الاصلاحات وتشوش في الادارة واهمال الكثير من الحاجات الضرورية. وكان هذا النقص بارزا بصورة خاصة في المحلات النائية عن مراكز المناطق اذ ان مدير المنطقة يعتمد في قضاء حاجاتها وامورها الادارية على تقارير المفتشين الذين يكتبون اليه عن كل صغيرة وكبيرة تخص المدارس التي زاروها وفتشوها وحاجات المحلات التي شاهدوها. ولكن بالنظر الى كثرة المخابرات وتقارير المفتشين والى ان الامور لا يمكن الاهتمام بها بعين الدرجة كما لو شوهدت عيانا فقد اصبح نصيب المدارس والمحلات النائية عن المراكز في معظم الاحيان الخسران. الذي هو نتيجة مباشرة للبعد وعدم المشاهدة لمقايسة الحاجات بعضها مع بعض وتفضيل الاهم منها على المهم. ومن النواقص البارزة هو ان المفتشين في الوقت الحاضر يشاهدون كثيرا من النقائص الصغيرة البسيطة ولكن لفقدان السلطة الادارية لاصلاحها يضطرون الى الكتابة بشأنها الى مديري المناطق التابعين لهم وهؤلاء

---

= محمود القره غولي. والاستاذ حسن الجواد مدير معارف لواء الكوت (محافظة واسط حالياً) والعمارة (محافظة ميسان حالياً). والسيد خالد الهاشمي الذي حصل على شهادة الدكتوراه بعد ذلك وصار رئيساً لجامعة بغداد.

بحكم كثرة اشغالهم المتراكمة والعدد الهائل من الاوراق والمخابرات والتقارير لا يتمكنون من اعطاء النواقص المذكورة التي يراها المفتشون الالتفات اللازم وذلك لكثرة عددها ولانهم لم يشاهدوها ليقارونوا بينها فيقدرون كل نقص حق قدره ويمنحونه ما يستحق من الالتفات والاهتمام. وهكذا تذهب اقتراحات المفتشين ادراج الرياح وتموت بين الاوراق والتقارير العديدة وتكون النهاية المحتمة لهذا الوضع الاداري المرتبك ان تفتر عزيمة المفتش وتثبط همته بعد ان يشاهد عدم الالتفات الى ملاحظاته واقتراحاته فلا يهتم بعدئذ بالكتابة التي يراها غير مجدية. فلذلك اصبحت مديريات المناطق بنتيجة هذا الوضع شبه مراكز لتبريد الهمم والاقتراحات وتفتير عزائم المفتشين في الوقت الذي كان من الممكن ان تقضي حاجات كثيرة بسهولة وتنفذ اقتراحات عديدة من قبل المفتشين انفسهم رأسا فيما لو كانت لهم صلاحيات ادارية بسيطة »

« وكذلك المشاريع او الفكرة او الروح التي تنوي هذه الوزارة بثها ونشرها باسرع وقت ممكن بين مدارسها ومدرسيها في جميع انحاء القطر العراقي لا تصل الى المدارس الا وهي فاقدة جزءا كبيرا من حرارتها وقوتها ونشاطها لما يصيب تنفيذها من التأخير في ادارات المناطق لكثرة الاشغال المنوطة بها كما بينا اعلاه. وقد شعر بهذا النقص كل من حصل له الاطلاع على اشغال هذه الوزارة وشاهد الصعوبات التي تجابهها من جراء ذلك في تنفيذ مشاريعها وبث فكرتها التي تروم من ورائها الاصلاح وايصالها الى المسؤولين عن تنفيذها بالوقت اللازم وبمفعولها القوي »

«ان كل هذه الملاحظات جعلتنا نفكر بترتيب اداري ننوي من ورائه اصلاح النقائص المذكورة اعلاه وتمكين هذه الادارة من بث روح جديدة في مدارسها بتسهيل طرق الاتصال وتقوية وسائط التنفيذ وافساح المجال للنشاط والتفكير وذلك بتعيين مدير معارف في كل لواء من الوية العراق يكون مسؤولا عن ادارة مدارس لوائه والنهوض بها الى المستوى العلمي والاخلاقي المنشود على ان يمنح الصلاحيات التي تمكنه من العمل بكل جدّ ونشاط وتساعده على اجراء الاصلاحات التي يراها ضرورية للنهوض بمدارس لوائه. وبتعبير موجز ان وضعنا الحالي يشبه بمن يودع اعباء ادارة /١٤/ ماكينة على

عاتق ثلاثة سواق مما يؤدى الى عدم تمكنهم من ادارتها جميعا بالشكل المتقن الصحيح. بينما الترتيب الجديد هذا يجعل لكل ماكينة سائقا مستقلا حيث يتفرغ الى ادارة منطقته بوجه لا يقبل القياس مع الادارة الكثيرة الارتباك والتشوش لكثرة الاشغال من جهة. وعدم الاستطاعة من الالمام بكل صغيرة وكبيرة ومعالجتها بما تحتاج اليه من الاهتمام من الجهة الاخرى. وبهذا الترتيب نكون ايضا قد استفدنا من اراء وافكار اطيب العناصر التي اختتها وزارة المعارف من شبابها المثقف ذوى العقيدة الراسخة والايمان القوى والمعلومات الحديثة وبعثنا بهم روح الامل للتقدم والبقاء في وزارة المعارف بعد ان اصبح كل منهم في الوقت الحاضر يسعى للابتعاد عنها بسبب ما استولى عليهم من اليأس الشديد من امكان النجاح والتقدم في مضار هذه الحياة ما داموا منتسبين اليها. وهي بهذه الدائرة الضيقة من تشكيلاتها الادارية وستستفيد في عين الوقت من التنافس الذي سيحصل بين هؤلاء المدراء وسعي كل منهم لادخال كلّ ما من شأنه اصلاح مدارس الألوية ورفع مستوياتها العلمية والاخلاقية واظهارها بالمظهر الذي ترتاح اليه وزارة المعارف وتؤيده باعتمادها عليه. وكذلك سيكون لهذه الوزارة المعلومات الكافية عن كل معلم من معلمي المدارس لتوالي زيارات مدراء الالوية لمدارسهم عدة مرات خلال السنة الدراسية والاحتكاك بالمعلمين احتكاكا يكفي لدرس اخلاقهم وشخصياتهم من الوجهتين العلمية والتربوية ويساعده على الكتابة عنهم باعتقاد جازم وبعقيدة راسخة لقلة عدد المدارس التي سترتبط بكل منهم بالنسبة للتوزيع الحالي على المناطق الحالية. وذلك بدون ان يؤدي ذلك الي اية زيادة في النفقات ».

وكذلك جاء في خطاب الوزير على مجلس مديري المعارف في جلسته الختامية في يوم الخميس المصادف ٨ حزيران ما يلي:

« وهكذا كانت النتيجة الطبيعية لوضع التشكيلات الادارية السابقة ارتباكا في توزيع الاهتمام بصورة دقيقة وعادلة فعناية فائقة بالمراكز وما جاور المراكز واهمال مطبق للمحلات النائية سواء كانت الوية او قرى وقصبات وحتى لقد اصبح البعد والاهمال والقرب والاهتمام يتناسبان تناسبا طرديا.

فكلما بعدت المدرسة عن المركز كلما قل الاهتمام بها وكلما قربت منه كثر الاهتمام بها وهلم جرا...

فيمكن تلخيص الغايات التي دعت الى التشكيلات الادارية الجديدة بالنقاط التالية:

أ - الاهتمام بالمحلات النائية والقروية منها على الاخص، وتوزيع هذا الاهتمام توزيعا عادلا.

ب - السرعة في الاصلاح بحيث يتمكن مدير معارف اللواء بما لديه من سلطة ادارية من القيام عند اجرائه التفتيش بالاصلاح العاجل دون التجاء الى المخابرات والاقتراحات كما كانت عليه الحال لدى المفتشين في السابق.

ج - ادخال عناصر جديدة في الادارة. ومعنى ذلك ايجاد مراكز اصلاحية في الخارج بدل حصرها في اماكن والوية معينة محدودة.

د - فسح المجال للاهتمام المتواصل بشؤون المدارس وكفاية المعلّمين بحكم قلة أعمال مدير معارف اللواء بالنسبة إلى أعمال مدير معارف المنطقة من قبل والتمكن من إجراء التفتيش بصورة أدق وبنطاق أوسع وأجدى.

هـ - ايجاد صلة واتصال بين مدير المعارف ومديري المدارس ومعلميها بنتيجة تعدد الزيارات وقرب مدير اللواء من مدارس لوائه.

و - تنشيط روح المنافسة بين مديري المعارف انفسهم وتشجيع كل واحد منهم لتحسين شؤون المدارس في لوائه وتقدمه ورفع مستواه.

ز - فسح المجال للقوة الابتكارية والحيوية والعمل المثمر في اماكن والوية مختلفة دون حصرها في محلات معينة من غير جدوى ولا فائدة كاملة.

وقد عين مدير معارف لواء لكل من:

١ - لواء الموصل (مع معاون مدير).

٢ - لوائي كركوك واربيل (مع معاون مدير) - ادمج اللواءان موقتا الى حين ايجاد مدير معارف من العيار المطلوب لكل منهما.

٣ - لواء السليمانية

٤ - لواء الدليم

٥ - لواء ديالي

٦ - لواء بغداد (مع معاون مدير)

٧ - لوائي الحلة وكربلاء - ادمج اللواءان موقتا الى حين ايجاد مدير معارف من العيار المطلوب لكل منهما.

٨ - لواء الديوانية

٩ - لواء المنتفك

١٠ - لوائي العمارة والكوت - ادمج اللواءان موقتا الى حين ايجاد مدير معارف من العيار المطلوب لكل منهما.

١١ - لواء البصرة (مع معاون مدير)

واعطيت للمدراء الجدد صلاحيات تقل قليلا عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمدراء المناطق الثلاث سابقا فلهم صلاحية الصرف التي كانت مخولة لمديري المناطق سابقا ولهم صلاحية نقل معلمي المدارس الاولية ذات الاربعة صفوف وحتى معلمي ومديري المدارس الابتدائية عند الضرورة المستعجلة ولهم صلاحية فرض عقوبة الانذار والغرامة لمدة خمسة ايام واستحصال موافقة هذه الوزارة في فرض عقوبة التوبيخ والغرامة لاكثر من ذلك الخ...

ولكن اضافة الى الاشغال الادارية التي كان يقوم بها مدراء المناطق سابقا والتي اعطيت اليهم اصبح من وظائف مدراء معارف الالوية القيام بمهام التفتيشات التي كان يقوم بها المفتشون والمفتشات سابقا وتقديم تقارير عامة مفصلة عن اعمالهم والاصلاحات التي قاموا بها خلال كل ثلاثة اشهر وكذلك تقديم تقرير سنوي خاص عن كل معلم من معلمي الويتهم وكذلك تقديم تقرير عام عن سير المعارف وتقدمها في الويتهم خلال سنة كاملة.

اي ان التشكيلات الادارية الجديدة جمعت بين وظيفتين كانتا منفصلتين سابقا وظيفة التفتيش ووظيفة الادارة والتنفيذ. لانه لما رأت الوزارة الضرر المتأتي من فصل الوظيفتين لما ينتج عن هذا الفصل من مخابرات طويلة بين المفتش والمدير المنفذ لا مبرر لها جمعت بين الوظيفتين ابتغاء الغايات الملخصة

اعلاه. فالتشكيلات الجديدة يمكن وصفها بأنها جعلت مدير المنطقة مفتشا ومديرا في منطقة اصغر، او بأنها جعلت المفتش منفذا في عين الوقت. فالتفتيش اقترن بالتنفيذ والادارة اقترنت بالتفتيش والمشاهدة العيانية. ولا شك من فائدة هذا الاقتران بين الوظيفتين لان التفتيش في المعنى الموجود في المعارف يختلف عما هو موجود في الدوائر الاخرى. فالمفتش في المعنى المستعمل في المعارف هو مرشد في امور التربية واصول التدريس للمعلمين ومصلح اكثر منه منقب عن الاغلاط اي اضافة الى وظيفته التنقيبية هو معلم للمدراء والمعلمين فيما يخص مهنتهم. فهو لا يبقى - حسب التشكيلات الجديدة - في دائرته كثيرا بل يقضي معظم وقته في التفتيش الذي هو ارشاد للمدراء والمعلمين وتنفيذ للاصلاحات بشكل سريع اكثرمنه تنقيب عن الاغلاط.

هذا وقد تقرر ان يراقب مركز الوزارة الالوية في اشغالهم بين آن وآخر بارسال مرشد التعليم العام ومفتش المعارف العام او غيره من المركز للتفتيش على اعمال المدراء ولمعرفة سير التعليم على انواعه المختلفة في العراق ومدى تطبيق المناهج الخ.. واذا تقررت التشكيلات الفنية الجديدة بتأسيس مراقبيات لانواع التعليم المختلفة فعندئذ سيصبح في مقدور الوزارة ان تحيط علما بسير انواع التعليم على اشكاله المختلفة وتطبيق المناهج الخ.. في طول العراق وعرضه بشكل يقرب من المضبوط.

## اجتماع مجلس المعارف في صيف ١٩٣٣
## اقرار مبدأ تحقيق المساواة في مستوى التعليم الابتدائي بين جميع الالوية (المحافظات) (تمهيداً لخطوات مماثلة في التعليمين المتوسط والثانوي (الاعدادي) وذلك خلال سبع سنوات

وفي ذلك الصيف، أي صيف ١٩٣٣، وبعد أن أنجز الإصلاح الإداري الآنف الذكر أعقبه تحقيق خطوة إصلاحية جديدة أساسية في توزيع التعليم الإبتدائي على مختلف المحافظات. فلم تكتفِ وزارة المعارف بمبدأ توزيع الزيادات الواردة في الميزانية العامة لوزارة المعارف والمخصصة للتوسعات في المدارس على مديريات معارف الالوية بنسبة نفوس كل محافظة، بل خطت الوزارة خطوة جديدة أخرى نحو العدالة الاجتماعية وذلك باقرارها مبدأ تحقيق المساواة في مستويات التعليم الابتدائي، مبدأ تكافؤ الفرص - كخطوة أولى تمهد لخطوات مماثلة في التعليمين المتوسط والثانوي - بين جميع المحافظات في خلال سبع سنوات، وذلك بإعطاء المحافظات المتأخرة أكثر مما تستحقه بنسبة نفوسها، بغية تمكينها من اللحاق بالمحافظات المتقدمة، حتى تتساوى المستويات في التعليم الإبتدائي في جميع المحافظات في خلال سبع سنين، وذلك دون إيقاف لحركة النمو في المحافظات المتقدمة. وقد أقر هذا المبدأ الأساسي الذي يمكن اعتباره في الواقع ثورة جديدة في سياسة المعارف وقد طبق فوراً.

وفيما يلي نص القرار الذي اتخذه مجلس المعارف في جلسته المنعقدة في ١٩٣٣/٥/٢٣:

« إن أعلى نسبة بين عدد الطلاب والسكان في الالوية هي نسبة لواء الموصل البالغة ٣٠ ١/٢ في الألف وعليه فقد اتخذت نسبة ٣١ بالألف النسبة العليا التي ينبغي السعي لإيصال جميع انحاء القطر إليها.

ولإيضاح هذه القاعدة التي ستكون أساساً لتوزيع المعلمين في المستقبل ورفع النسبة في كل لواء إلى درجة ٣١ بالألف يؤخذ عدد سكان اللواء الواحد ويقسم على ٣١ لمعرفة عدد الطلاب الذين يسددون هذه النسبة ثم يطرح من

الناتج عدد الطلاب الموجودين في الوقت الحاضر فيكون حاصل الطرح هو العدد الذي يجب أن يدخل المدارس الإبتدائية لإيصال اللواء إلى النسبة المعينة، أي ٣١ بالألف. وإذا لوحظ أن من الواجب أن يكون لكل ٣٠ طالباً معلم واحد فينبغي أن يقسم حاصل الطرح على ٣٠ فتكون نتيجة القسمة عدد المعلمين الذين يحتاج إليهم كل لواء. وقد أجريت هذه العملية لكل لواء. فكانت النتيجة أن عرف العدد العام للمعلمين في المدارس الإبتدائية الذين يجب اضافتهم لتحقيق الغاية المطلوبة وهي إبلاغ النسبة إلى ٣١ بالألف في الألوية كافة.

- البعثة العلمية لسنة ١٩٣٣

وفي صيف سنة ١٩٣٣ تم إرسال عدد كبير من الطلاب في البعثة العلمية لوزارة المعارف يفوق كثيراً عددهم في السنة الماضية، وقد تم انتقاء الطلاب على أساس الدرجات التي حصلوا عليها في امتحانات البكالوريا الثانوية بشكل دقيق أيضاً، وقد روعيت اعتبارات جعلت البعثة العلمية منصفة لجميع العراقيين، دون مساس بالمستوى العلمي بتاتاً، وكانت هذه البعثة هي الأخرى من أنجح البعثات.

- دار المعلمين الريفية والمدرسة الريفية

وقد تم في تلك السنة فتح دار المعلمين الريفية في البدعة في الغرّاف، أي في قلب المنطقة الريفية، وذلك بالاستفادة من بعض المباني والمرافق التي تعود لمديرية الري العامة والاستعانة بالخيام لاكمال الحاجات الأخرى. كذلك قد منحت وزارة المالية وزارة المعارف أرضاً زراعية اميرية صرف في محافظة الحلّه هي بزايز مقاطعة الخميسية[1] والتي تبلغ مساحتها ٢٥٠٠٠ مشارة (٦٢٥٠٠

---

(١) - لقد استولى الشيخ نايف الجريان على هذه الأراضي. فيما بعد. وأدمجها في مقاطعته الكبيرة المسماة بالخميسية بموجب قانون صدر في سنة ١٩٥٢ خول محكمة التمييز إعادة النظر في قرارات لجان التسوية. وإن كانت قد اكتسبت الدرجة القطعية. فيما إذا تبين أن هناك أدلة أو وثائق لم يكن في وسع المدعين. لأسباب مختلفة. ابرازها للجان التسوية تثبت تصرفهم بالأراضي المطالب بها. وقد أخبرني مأمور أملاك الحله بتفاصيل الأدلة الإثباتية التي كان قد أبرزها الشيخ =

دوم) تسقي سيحا وذلك للاستفادة منها في تأسيس مدرسة ريفية من نوع جديد، تكون تجربة جديدة رائدة، ونموذجاً لتثقيف الفلاحين الراشدين ثقافة عامة وزراعية في آن واحد، وذلك بالإضافة الى المدرسة الابتدائية. وقد عين لإدارتها السيد عبد المجيد محمود القره غولي، الذي كان قد وصل تواً من أميريكا يحمل شهادة الاستاذية M. Sc في الاقتصاد الزراعي والتربة، والذي وافق على إدارتها بالرغم مما كان يعنيه ذلك له من مصاعب جمّه في حياة ريفية قاسية كانت في ذلك الوقت خالية من جميع وسائل الراحة. وقد اعتبر ذلك تضحية كبيرة من جانبه.

هذا ويطول شرح الخطوات المهمة التي تحققت في تغيير سياسة وزارة المعارف التي اعتمدت تحقيقها والتي اجملتها الوزارة على لسان وزيرها السيد عبد المهدي في الخطاب التأريخي المطول الذي ألقاه في الجلسة الختامية لمجلس المعارف في يوم الخميس المصادف ٨ حزيران ١٩٣٣. والذي كتبته بيدي والذي طبع في كراس خاص، والذي أوضح فيه التشكيلات الإدارية الجديدة والغاية منها، والأسس التي اعتمدتها الوزارة في فتح المدارس الجديدة وفي توسيع مختلف أنواع ودرجات التعليم، إلى غير ذلك مما يطول شرحه. وقد ختم الوزير خطابه بما يلي:

«تعتقد الوزارة أن من واجبها أن تنشر التعليم بين أبناء الشعب بصورة عامة وبدون تفريق بين القروي والمدني. بين ابن الفلاح وابن الغني. بين العامل في المدينة والريفي في المحلات النائية. إن تعميم الثقافة بين الشعب بصورة عامة هو المبدأ الأول الذي تسير عليه الوزارة مع المساواة والعدل في تقسيم الاهتمام بين انحاء العراق كافة.»

---

نايف الجريان للاستيلاء على المقاطعة المذكورة، فلم يكن فيها أي وثائق ولا أدلة جديدة تثبت تصرفه فيها، ومع ذلك فقد حكمت محكمة التمييز باعطائه هذه المقاطعة إضافة إلى أراضيه الشاسعة الواسعة. ولم يمض على هذا القرار ثلاث سنوات حتى انتزعت منه في سنة ١٩٥٨ جميع أراضيه بما فيها الأراضي موضوعة البحث.

ثم تابع الوزير خطابه قائلا: «أؤكد لكم أن هذه الوزارة سائرة الى تنفيذ خطتها هذه بروح القضاء على الفروقات في التعليم بين أبناء القطر والتقريب في المستويات بين مكان وآخر مستهدفة خلق أمة موحدة متحمسة بمبادئ قومية ثابتة وذات اتجاه واحد وطموح واحد لا فرق فيها بين عربي وكردي أو بين طائفة وأخرى. وبكلمة مختصرة ان التعليم الشعبي العام الموحد هو الأول والآخر بالنسبة لهذه الوزارة».

إن هذه السياسة الجديدة التي اتبعتها وزارة المعارف والتي شرحنا تفاصيلها، والتي كانت تستهدف توفير فرص للتعليم متكافئة لجميع العراقيين بموجب مبادىء وأسس عادلة منصفة للجميع قد أسيء فهمها وفسرتها بعض الأوساط تفسيراً خاطئاً وأثارت حولها غباراً كثيفاً من الدعاية المغرضة المضللة. وأفضل مثل على ذلك ما جاء في الصفحة ١٢٥ من الجزء الأول من مذكرات طه الهاشمي:

«"٦ أيلول ١٩٣٣: اخبرت أخي ياسين بصراحة بأن تبعة مرض المعارف تقع على عاتقه قبل كل شيء"».

فالمعارف، حسب رأي طه الهاشمي الذي كان من جملة المتأثرين بتلك الدعاية كانت «مريضة» وكانت تحتاج إلى علاج يشفيها من مرضها العضال.

## تصاعد حملة الدعاية ضد وزارة المعارف ابعادي عن وزارة المعارف وتعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي

وبعد استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني بتاريخ ١٩٣٣/١٠/٢٨ جاءت إلى الحكم وزارة جميل المدفعي الاولى بتاريخ ١٩٣٣/١١/٩ وكان وزير المعارف فيها صالح جبر الذي سار على نفس السياسة التي كانت متبعة من قبل سلفه ولم يغير شيئاً فيها. ثم استقالت وزارة المدفعي الاولى بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٣ بسبب اختلاف الوزراء حول مشروع سدة الكوت. وألف جميل المدفعي وزارته الثانية بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢١. واستجابة منه للضغوط والانتقادات الشديدة التي كانت توجهها بعض الأوساط الى سياسة وزارة المعارف، فقد جيء بالسيد جلال بابان وزيراً للمعارف. لإجراء التغيير الذي كانت تطالب به تلك الأوساط في سياسة وزارة المعارف. ومن الأعمال التي قام بها السيد جلال بابان كان نقلي بالاتفاق مع رئيس الديوان الملكي علي جودة الأيوبي من سكرتيرية وزارة المعارف الى وظيفة معاون رئيس الديوان الملكي بتاريخ ١٩٣٤/٥/٧. وفي عين الوقت تم تعيين الدكتور فاضل الجمالي مديراً عاماً للمعارف. وقد فسر نقلي من وزارة المعارف بأن الحكومة اعتبرتني لدرجة كبيرة مسؤولاً عن متابعة تلك السياسة على تغيّر وزراء المعارف. ولكن الواقع أن المبادىء والأسس التي قامت عليها سياسة وزارة المعارف بتوزيع التعليم بمختلف درجاته وأنواعه كانت عادلة ومنصفة لجميع العراقيين من جميع الفئات والمناطق بحيث يصعب تغييرها إلا إذا تنكرنا لمبادىء العدالة والانصاف. وقد كنت واحداً من بين الذين تعاونوا مع آخرين ومنهم على الأخص الدكتور فاضل الجمالي على وضع تلك السياسة المنصفة. وكذلك الأمر بالنسبة للإصلاحات الإدارية. فقد كان من الصعب الرجوع عنها. وهكذا فان السيد جلال بابان لم يتمكن من أن يجري أي تغيير في تلك السياسة التي استمرت وتثبتت وترسخت جذورها بمرور الزمان. وقد عمت فوائدها جميع

المناطق التي كان نصيبها الإهمال في ما سبق في سائر انحاء العراق. ومنها محافظة الأنبار (الدليم سابقاً) والمحافظات الكردية بالإضافة الى المحافظات الجنوبية

**نقل فاصل الجمالي من مديرية المعارف العامة إلى مفتشيّة المعارف العامة وتعيين فهمي المدرس مديراً عاماً للمعارف. استقالة فهمي المدرس. تعيين لجنة وصاية على وزارة المعارف بدون استشارة الوزير. استقالة الشيخ محمد رضا الشبيبي وتعيين صادق البصام وزيراً للمعارف.**

على أن هذه الدعاية ضد وزارة المعارف التي كانت تبثها بعض الأوساط استمرت في تصاعدها. وبعد أن حققت أبعاد عبد الكريم الأزرى عن وزارة المعارف وجهت ضغطها لإبعاد فاضل الجمالي الذي كما قلنا كان أحد المساهمين في وضع سياسة المعارف الآنفة الذكر، من مديرية المعارف العامة إلى وظيفة أخرى وتعيين شخص آخر ترتضيه تلك الأوساط ليحل محله. وقد تحقق لها ما أرادت، إذ تم نقل الدكتور الجمالي الى مفتشية المعارف العامة. وتعيين فهمي المدرس مديراً عاماً للمعارف. وفهمي المدرس لم يكن يتمتع بأي اختصاص في شؤون المعارف. ولم تمضي إلا مدة قصيرة جداً حتى دب الخلاف بينه وبين وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي ولم يلبث هذا الخلاف أن اشتد وتفاقم. حتى اضطر المدير العام إلى الاستقالة. وبالنظر لاستمرار تلك الدعاية على شدتها. فان رئيس الوزراء وقتئذ، يس الهاشمي. الذي جاء إلى الحكم على اكتاف حركة عشائرية في الفرات الأوسط كان قد حركها زملاؤه في مؤتمر الصيلخ واضطر الى مسايرتها كما اضطر للخضوع لضغط الدعاية المذكورة ضد وزارة المعارف، فأقدم على اتخاذ اجراء عنيف ينطوي على منتهى التحدي والاستفزاز، وذلك بتعيين لجنة قوامها كل من وزير الاقتصاد والمواصلات محمد أمين زكي، ورئيس أركان الجيش طه الهاشمي. ومدير الصحة العام الدكتور سامي شوكة، ومدير الأوقاف العام الاستاذ حسن رضا، لابداء الرأي في شؤون المعارف. وقد تم تعيين هذه اللجنة من قبل رئيس الوزراء بمعزل عن وزير

المعارف وبدون استشارته أو اطلاعه. ولم تكن هذه اللجنة. في الحقيقة والواقع، إلا لجنة وصاية على وزير المعارف، الذي اعتبر هذا العمل تدخلاً من رئيس الوزراء في شؤون وزارتـه وتحدّياً وإهانـة معتمـدة يقصد بها حمله على الإستقالة. فقدم استقالته التي قبلت فوراً وتم تعيين صادق البصام وزيراً للمعارف بدلاً عنه. والغريب انه لم يكن بين أعضاء اللجنة المذكورة، مع احترامي العميق لكل منهم. أي اختصاصي في شؤون المعارف والتربية والتعليم لكي يبدو آراء ذات وزن في تلك الشؤون. فاثنان من أعضاء اللجنة كانا عسكريين هما محمد أمين زكي وطه الهاشمي. والثالث. وهو الدكتور سامي شوكت. كان طبيباً للأبدان. وإن كان قد تولى مديرية المعارف العامة فيما سبق. أما الرابع وهو السيد حسن رضا فهو حقوقي بارز ومن خيرة الناس أخلاقاً وسمعة، وكان يرأس وقتئذٍ مديرية الأوقاف العامة.

## تعيين طه الهاشمي رئيس أركان الجيش مديراً عاماً للمعارف بالوكالة

وكان أول عمل أوصت به اللجنة هو تعيين طه الهاشمي. رئيس أركان الجيش، مديراً عاماً للمعارف بالوكالة. فضربت اللجنة بتوصيتها هذه عرض الحائط بالرأي الذي كان قد تقدم به الشيخ الشبيبي. قبل استقالته. إلى رئيس الوزراء، بتعيين أحد الشبان المتجددين الاختصاصيين في شؤون التربية والتعليم، أو ممن سبق لهم اشغال هذا المنصب. مديراً عاماً للمعارف[1]. وقد تم تنفيذ توصية اللجنة بتعيين طه الهاشمي مديراً عاماً للمعارف بالوكالة إضافة إلى وظيفته الأصلية - رئاسة أركان الجيش. وكان هذا التعيين في الواقع احتلالاً عسكرياً من الجيش لوزارة المعارف لاستئصال المرض الذي ابتليت به

(١) الصفحة ١٤١ من الجزء الرابع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية للسيد عبد الرزاق الحسني وقد ورد في الصفحة ٣٢٠ من الجزء الثاني من مذكرات ساطع الحصري أن الشيخ محمد رضا الشبيبي ألح على إعادة تعيين ساطع الحصري مديراً عاماً للمعارف باعتبار أنه لم يحصل بينه وبين ساطع الحصري أي خلاف.

وزارة المعارف، على حد قول طه الهاشمي كما ورد في مذكراته[1].

إن مجرد تأليف اللجنة الآنفة الذكر بالشكل الذي تم به تأليفها، وتجاهل وزير المعارف، ليدل على الجو المتوتر الذي كان يسود العراق وقتئذ، الأمر الذي كان يتخوف منه كثيراً الملك فيصل الأول. كما يدل على أن الشعور أو الوعي القومي كان ما يزال ضعيفاً ولم يكن قد تغلب بعد على الرواسب الموروثة من العهد العثماني. والتي كانت لا تزال جذورها عميقة في النفوس. كما دل على أن ياسين الهاشمي، الذي كان موضع الأمل والرجاء بعد أن غيب الموت الملك فيصل الأول، والذي كان موته (أي موت ياسين الهاشمي) بعد أربع سنين من وفاة الملك فيصل الأول، أكبر خسارة مني بها العراق، لم يتمكن من مقاومة ضغوط بعض الأوساط المعروفة، وخيب آمال الذين كانوا يعلّقون على زعامته السياسية أوسع الآمال، وبرهن على انه لم يكن يتحلّى بالصفات التي كان يتحلى بها، بل يتميز بها الملك فيصل الأول، والتي تسمو بصاحبها فوق الصغائر والخلافات الموروثة، وتحاول أن تنظر إلى الأمور نظرة موضوعية حيادية مجردة، في إطار من الحرص على الوحدة الوطنية من جهة، وعلى الاتجاه القومي من جهة أخرى، وتبذل جهدها لتوحيد قوي الأمة بإذابة عوامل الفرقة والانقسام بين فئاتها.

ويتساءل المرء ما هي الأمور أو المسائل أو النواقص في السياسة التي كانت تتبعها وزارة المعارف وقتئذ. والتي استوجبت المؤاخذة والانتقاد. والتي حركت هذه الحملة الدعائية المسعورة. وهذا التشنيع والتشهير بوزارة المعارف؟ هل هي في توزيع مخصصات وتوسعات وزارة المعارف على الالوية (المحافظات) بنسبة نفوسها؟ ألم يكن هذا العمل منسجماً مع نصوص القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥، والذي كان نافذاً وقتئذ. والذي كان ينص على أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن قوميتهم أو دينهم

---

(١) الصفحة ١٢٥ من الجزء الأول من مذكرات طه الهاشمي وقد ورد فيها ما يلي:
«أخبرت أخي يس بصراحة بأن تبعة مرض المعارف تقع على عاتقه قبل كل شيء».

أو طائفتهم؟ أم هي في تأسيس مديرية معارف في كل لواء (محافظة) بقصد الاهتمام بجميع الالوية (المحافظات) اهتماماً متساوياً؟ أم هي في التخطيط لجعل التعليم الابتدائي (مقدمة لتخطيط مماثل للتعليمين المتوسط والثانوي) في مستوى واحد في جميع الالوية (المحافظات) في خلال سبع سنوات؟ أم هي في اتباع سياسة تأمين تكافؤ الفرص في التعليم لجميع العراقيين؟ أم هي في الاهتمام بالمناطق النائية المهملة ومنها، على سبيل المثال، لواء الدليم (محافظة الأنبار حالياً)، والالوية (المحافظات) الكردية، بالإضافة الى الالوية (المحافظات) الجنوبية؟ كان على الذين يبثون دعاية التشهير والتشنيع ضد سياسة وزارة المعارف وقتئذ أن يحللوا هذه السياسة تحليلاً دقيقاً ليتحققوا ما إذا كان فيها خروج على مبادىء العدالة والإنصاف لجميع الالوية (المحافظات) والفئات. أو على المبادىء التي نص عليها القانون الأساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ الذي كان نافذاً وقتئذ، وهي مساواة العراقيين وعدم التمييز بينهم من جميع الوجوه؟ أم كان فيها خروج على المبادىء القومية لأن أكثر المستفيدين من تلك السياسة كان العنصر العربي الذي يكوّن العامود الفقري لدولة العراق؟ كما كان عليهم، وعلى طه الهاشمي بالذات، أن يقارنوا بين هذه السياسة والسياسة التي كانت كليات القوات المسلحة (الكلية العسكرية وكلية الأركان وكلية الشرطة) تتبعها في قبول الطلاب إليها. لقد بلغت الدعاية ضد وزارة المعارف في سنة ١٩٣٣ اسماع الملك فيصل الأول فاضطر، عند رجوعه من أوروبا إلى العراق في صيف ١٩٣٣ أثر حركة الآثوريين، لاستدعاء بعض موظفي وزارة المعارف وأسمعهم قولاً قارصاً، بل هددهم بأشد العقوبات، إلى أن أوضحوا له حقيقة السياسة التي كانت تتبعها وزارة المعارف، فاعتذر منهم واعترف أن الدعاية هي التي ضللته. ولكن الظاهر أن الذين كانوا يهاجمون سياسة وزارة المعارف ويبثون الدعايات المضللة ضدها لم يكونوا يقبلون لا بمبدأ المساواة، ولا بمبدأ تكافؤ الفرص، ولا حتّى بالمبدأ القومي المفروض فيه أن يشمل جميع العرب من جميع الفئات دون تفريق ولا تمييز بينهم.

لقد كان من الأعمال الأولى التي قام بتنفيذها مدير المعارف العام بالوكالة طه الهاشمي لمعالجة «مرض» المعارف كما سماه في مذكراته، هو الغاء مديريات

معارف الالوية (المحافظات) والرجوع إلى نظام مناطق المعارف الذي وصفناه سابقاً، بفارق واحد، هو إعادة مديرية معارف منطقة الفرات الأوسط، كما كانت عليه سابقاً قبل أن يلغيها الأستاذ ساطع الحصري في سنة ١٩٢٧ وقد عين مديراً لها الدكتور متى عقراوي - الذي كان قد عُيّن قبل ذلك مديراً لمعارف المنطقة الكردية. ولكن هذه الخطوة الرجعية، أي الغاء مديريات معارف الالوية، لم تدم طويلاً. لأنها لم تتمكن أن تثبت صلاحها في الاختبار الواقعي، ولم تتمكن من تحقيق الحاجات الماسة لمعارف الالوية (المحافظات). تلك الحاجات التي لم يكن في الإمكان تحقيقها إلا بوجود مديرية معارف في كل لواء (محافظة) تتفرغ لشؤون المدارس والتربية والتعليم فيها. فاضطرت وزارة المعارف، مرغمة بدافع الحاجة إلى إعادة تلك المديريات[1].

على أن الدكتور فاضل الجمالي الذي نقل من مديرية المعارف العامة الى مفتشية المعارف العامة. بقي في وزارة المعارف بضعة سنين أخرى يسهر على تلك السياسة ويسعى جاهداً. وقدر امكانه. لكي لا تنحرف وزارة المعارف عنها. وقد تمكن في خلال مدة وجود صادق البصام في وزارة المعارف من تحقيق خطوة كبيرة في طريق العدالة السياسية الاجتماعية وذلك باقناعه (أي صادق البصام) على استصدار نظام القبول الى الكليات العالية (عدا كليات القوات المسلحة) والذي ضمن للألوية (المحافظات) نسباً معينة من المقاعد في الكليات

---

(١) لقد جاء في تقرير اللجنة المالية للسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ والذي كنت كتبته بنفسي كمقرر لها ما يلي:

الفقرة ٧٥ - لقد ناقشت اللجنة وزير المعارف حول نظام المناطق في إدارة المعارف وكون هذا النظام يعرقل سير الأعمال وبيّن بعض الأعضاء ضرورة الرجوع إلى نظام مديريات معارف الالوية وخاصة بعد صدور قانون إدارة الالوية الذي نص على تأسيس الإدارات المحلية حيث سيكون من الاعضاء الرئيسيين في هذه الإدارة المحلية مدير خاص لمعارف اللواء. فأجاب الوزير أنه يؤيد الرجوع الى مديريات معارف الالوية وأن نظاماً جديداً لوزارة المعارف هو الآن أمام مجلس الوزراء. ومن جملة ما تضمنه النظام الجديد هو الرجوع الى نظام مدير معارف في كل لواء (محافظة). وهكذا ارجعت مديريات معارف الالوية في تلك السنة الدراسية.

المذكورة، لأنه كان من الواضح أن التقيد بالدرجات وحدها سيحرم أبناء الالوية (المحافظات) النائية من الدخول إلى الكليات العالية، لا لأنهم أقل ذكاء من غيرهم من طلاب المدارس الإعدادية، بل لأن مستوى المدارس الإعدادية في الالوية كان عادة أوطأ من مستوى المدارس الاعدادية في العاصمة والمراكز الرئيسية كالموصل والبصرة بسبب ضعف مستوى المدرسين في مدارس الالوية، وقلة التجهيزات المختبرية فيها، إلى غير ذلك من الأسباب. ناهيك عن الفقر (وقلة الغذاء ونوعيته) الذي كان يتميز به طلاب الالوية (المحافظات) والذي كان يضعف بنيتهم الجسمية ويقلل من قدراتهم على استيعاب الدروس. ولذلك كان لا بد من أخذ هذه العوامل - لدرجة ما - بنظر الاعتبار بالإضافة إلى عوامل الدرجات، لأن الوضع السياسي الاجتماعي في البلد ووحدته السياسية وحاجته الماسة إلى إيجاد قيادات مثقفة يمكن التفاهم معها في جميع الالوية (المحافظات)، كل ذلك كان يتطلب أن يكون بين خريجي المدارس العالية عدد مناسب من طلاب الالوية. وبمرور الزمان تقاربت مستويات المدارس الإعدادية من حيث كفاية المدرسين وتوفر الأجهزة المختبرية إلى غير ذلك في جميع مدارس القطر تقريباً، ولم تبق حاجة ماسة إلى ذلك النظام الذي استوجبته وقتئذ ظروف خاصة. وأصبحت العدالة تستوجب الالتزام بنظام الكفاية وبمستوى الدرجات في القبول الى الكليات العالية التزاماً تاماً.

## بعثة من جامعة النجف الى جامعة الازهر وكلية العلوم الدينية والعربية في القاهرة

ومن الأمور التي لا بد من ذكرها هو أننا - الدكتور الجمالي وأنا - وجدنا أنه لم تكن توجد أية صلة بين جامعة النجف التي هي المركز الرئيسي للمسلمين الشيعة في العلوم الدينية والعربية وبين جامعة الأزهر وكلية العلوم الدينية والعربية في مصر ورأينا أن هذه القطيعة لا يجوز أن تستمر وينبغي أن تزول ويحل محلها تواصل وتفاهم وتزاور وتبادل في الطلاب والأساتذة بين جامعة النجف والمؤسسات المصرية الآنفة الذكر. ووجدنا أن أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف النبيل هو إيفاد عدد من الطلاب البارزين في مختلف الفروع من جامعة النجف إلى المعاهد المصرية الآنفة الذكر في «بعثة خاصة». لأن شروط البعثات العلمية لم تكن تنطبق عليهم. وذلك على سبيل التجربة وقد كلف الأديب الشيخ باقر الشبيبي، الذي كان وقتئذ مفتشاً للغة العربية في وزارة المعارف العراقية، وكذلك الأديب الشاعر المعروف الشيخ علي الشرقي - رئيس مجلس التمييز الشرعي الجعفري وقتئذ - أن يقوما بترشيح عدد من الطلاب النابهين للبعثة المذكورة. وقد رشح الاستاذان المذكوران عدداً من الطلاب انتقينا من بينهم ثلاثة أو أربعة وأرسلناهم إلى مصر للانخراط في كلية العلوم الدينية والعربية. وفي السنة الدراسية التالية انتقينا عدداً مماثلاً. وكانت التجربة ناجحة نسبياً. وكان من بين الذين تخرجوا فيها الدكتور عبد الرزاق محي الدين الذي تولى رئاسة المجمع العلمي العراقي مدة من الزمان.

# نادي القلم

## P. E. N CLUB

في سنة ١٩٣٤ اجازت وزارة الداخلية تأسيس نادي القلم في بغداد[١] وكان فرعا من نوادي القلم في مختلف ارجاء العالم وكان الاعضاء المؤسسون للنادي الشيخ محمد رضا الشبيبي والدكتور محمد فاضل الجمالي وعبد الكريم الازري والدكتور متى عقراوي وروفائيل بطي وعبد المسيح وزير وأمة السعيد وعبد الجبار الجلبي. وقد انتخب المؤسسون الشاعر الكبير جميل صدقي الزهاوي ليكون اول رئيس للنادي والدكتور محمد فاضل الجمالي نائبا للرئيس والدكتور متى عقراوي امينا للصندوق والاستاذ ابراهيم حلمي العمر كاتم اسرار. وبعد وفاة الرئيس الاول المرحوم جميل صدقي الزهاوي انتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيسا للنادي. اما اعضاء النادي فكانوا في سنة ١٩٣٧:

| | |
|---|---|
| المغفور له السيد جميل صدقي الزهاوي | الرئيس الاول للنادي |
| الشيخ محمد رضا الشبيبي | رئيس النادي بعد وفاة رئيسه الاول |
| الدكتور محمد فاضل الجمالي | نائب رئيس النادي |

اسماء الاعضاء حسب ترتيب حروف الهجاء لاسماء اسرهم:

الحاج عبد الحسين الازري
السيد عبد الكريم الازري
السيد روافئيل بطي
الشيخ محمد مهدي الجواهري
السيد عبد الجبار الجلبي

---

(١) لا بد أن انوّه هنا انه كان للدكتور محمد فاضل الجمالي الفضل الأكبر في تأسيس النادي فهو الذي جمع في داره لاول مرة الاعضاء المؤسسين للتداول في تأسيس النادي.

السيد مجيد خدوري

السيد جعفر خياط

السيد محمد يونس السبعاوي

السيد يعقوب سركيس

السيد علي حيدر سليمان

الدكتور احمد نسيم سوسه

السيد انور شاؤول

الشيخ محمد باقر الشبيبي

الشيخ علي الشرقي

السيد احمد حامد الصراف

السيد عباس العزاوي

الدكتور شريف عسيران

الدكتور متى عقراوي

السيد ابراهيم حلمي العمر

السيد يوسف غنيمة

الشيخ محمد مهدي كبه

السيد يوسف الكبير

السيد عبد المجيد محمود

السيد درويش المقدادي

السيد شيت نعمان

العقيد بهاء الدين نوري

السيد خالد الهاشمي

السيد عبد المسيح وزير

العقيد توفيق وهبي

السيد محي الدين يوسف

ومن قراءة هذه القائمة[1] يتبين ان النادي قد ضم بصورة عفوية غير مقصودة اعضاء من مختلف الاقاليم والفئات العراقية خلافا للجنة الاصطلاحات العراقية التي تألفت في ٢٨ ايلول ١٩٢٦ وكذلك خلافا لجمعية الثقافية العربية التي تألفت في منتصف ١٩٣١ واللتين جاء ذكرهما في محل آخر من هذه الذكريات. وبمرور الزمان انضم إلى النادي أعضاء جدد ومنهم على سبيل المثال الأستاذ صادق كمونة والدكتور علي الوردي.

وقد دعانا مرة الرئيس الاول للنادي المرحوم جميل صدقي الزهاوي للاجتماع وشرب الشاي في داره الواقعة يومئذٍ في الشارع المسمى باسمه وقد اسمعنا في وقته قصائد وابيات باللغتين العربية والفارسية مما دل على تضلعه باللغة الفارسية وكان محدثا فكها ظريفاً. ثم بعد وفاته ترأس النادي - كما بينا - الشاعر والاديب الكبير واللغوي المعروف الشيخ محمد رضا الشبيبي ثم تولى الرئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي.

وكانت الاجتماعات اسبوعية تعقد مرة في كل اسبوع في بيت احد الاعضاء بدعوة منه وثم اجتمعنا عدة مرات في نادي المنصور حسب ما اتذكر. ويكون الاجتماع عادة بعد الظهر لتناول الشاي. وكنا نتداول ونتناقش في كثير من المواضيع الادبية والعلمية والتاريخية. وكان في كل اجتماع يلقي احد الاعضاء محاضرة في موضوع اختصاصه. وقد ألقيتُ محاضرتين في النادي. احداهما بعنوان:

«الانقلابات - أو التغيّرات - الاقتصادية الحديثة وتأثيرها على التفكير الاقتصادي اقتصاد الوفرة واقتصاد الندرة The economy of abundance and the economy of Scarcity

وقد قرضت وشرحت في هذه المحاضرة كتاب اقتصاد الوفرة لمؤلفه

---

(١) كان الاستاذ والاديب الكبير السيد اكرم زعيتر عضواً فعالاً في النادي ولكن اسمه لم يرد في هذه القائمة لأنها تخص الأعضاء في سنة ١٩٣٧ لان الاستاذ كان قد سافر الى فلسطين للاشتراك في ثورة ١٩٣٦ هناك.

الاقتصادي الاميركي المعروف وقتئذ ستيوارت جيس The Economy of Abudance by Stuart Chase

ثم القيت محاضرة ثانية بعنوان:

الدولة بين الواقعيين والمثاليين

(مع تفصيل خاص في نظرية هيجل) HEGEL

وقد شرحت في هذه المحاضرة وجهة نظر المثاليين في الدولة والذين تزعمهم الفيلسوف الالماني الشهير Hegel وكان قد شرح نظريته في اللغة الانكليزية الدكتور بوزانكويت في كتابه النظرية الفلسفية للدولة.
The Philosophical Theory of the State By Dr. Bernard BOSANQUET

ثم شرحت وجهة نظر الواقعيين في الدولة وركزت بصورة خاصة على كتاب النظرية الميتافيزيكية للدولة لمؤلفه الاستاذ ايل.تي.هوبهاوس[1] بالاضافة الى غيره من المنظرين وعلى الاخص الاستاذ هارولد لاسكي. وقد نشرت المحاضرتان في المجموعة الاولى لنادي القلم العراقي التي طبعت في سنة ١٩٣٧. وكان المفروض ان تطبع مجموعة ثانية من تلك المحاضرات ولكنها لم تطبع مع الاسف. وكم كان بودي ان تطبع المجموعة الثانية في وقته وتنتشر بين الناس وخاصة منها المحاضرتان اللتان القاهما علينا الاستاذ توفيق وهبي - وكانت قد آلت إليه رئاسة النادي - عن اللغات الآرية وأصولها والعلاقة بين الفارسية والكردية وغيرهما من اللغات الآرية مما دل على المامه الواسع وعلمه الغزير واطلاعه العميق في ذلك الموضوع.

اما المجموعة الاولى التي اشرت اليها فقد اشتملت. بالاضافة الى المحاضرتين اللتين القيتهما. على محاضرتين للاستاذ محمد رضا الشبيبي واحدة عن المجريطي والاخرى قصة فتح بغداد وعلى ثلاث محاضرات للدكتور محمد فاضل الجمالي عن مذهب التحليل النفسي. والمذاهب الناشئة عن مذهب التحليل النفسي. وعن جون ديوي والفلسفة الاختبارية. ومشروع التعليم الاجباري

---

(1) The Metaphysical Theory of the State by L T Hobhouse

للدكتور متى عقراوي، والنزاع الحبشي الايطالي للاستاذ عبد المجيد محمود القره غولي، وموضوع الغلاة للاستاذ احمد حامد الصراف، وتقرير عن المؤتمر الرابع عشر لنوادي القلم (المنعقد في بيونس ايرس Buenos aires عاصمة الارجنتين) للاستاذ مجيد خدوري، والحركة العلمية في العهد العباسي للاستاذ جعفر الخياط، وصناعة المترجم للاستاذ عبد المسيح وزير.

هذا ولا اعرف ماذا حل بالنادي الآن وهل لا يزال على قيد الحياة متابعا رسالته؟

# المؤتمر التربوي الاول في سنة ١٩٣٢

وفي سنة ١٩٣٢ كانت قد توفرت لدى وزارة المعارف عناصر جديدة من الشباب الذين كانوا قد اتموا دراستهم الجامعية في الجامعات الغربية (من ضمنها الجامعة الاميركية في بيروت، والذين، بحكم المؤهلات التي كانوا يتمتعون بها اخذوا يطالبون بافساح المجال لهم لكي يسمعوا اصواتهم في الاصلاحات المطلوبة في التربية والتعليم وليلعبوا دورهم في تكوين السياسة المستقبلية لوزارة المعارف. وكان من جملة تلك العناصر (عدا الدكتور فاضل الجمالي وعبد الكريم الازري اللذين كانا في مركز الوزارة) الدكتور متى عقراوي والدكتور داود القصير وعلي حيدر سليمان ومحي الدين يوسف ودرويش المقدادي وخالد الهاشمي (لم يكن وقتئذ قد حصل على شهادة الدكتوراه) وتحسين ابراهيم ورشيد سلبي والآنسة اليس قندلفت وغيرهم. لقد بعثت هذه العناصر الجديدة في الواقع روحا جديدة في وزارة المعارف وخلقت جوا جديدا وتنادى هؤلاء الشباب الجامعيون لعقد مؤتمر تربوي يدعى اليه عدد كبير من معلمي العراق لمناقشة شؤون التربية والتعليم ومن جملتها تنوير المعلمين ببعض المستجدات والآراء الجديدة في التربية والتعليم ولايجاد روح من التضامن بين المعلمين ولمناقشة المشاكل والصعوبات التي يجابهها المعلم في مهنته، واهم من كل ذلك كيفية اضطلاع هذه المهنة المقدسة بمهمة تنشئة الجيل الجديد على الروح الوطنية، وقدموا طلبا بذلك الى وزارة المعارف، التي استجابت فورا لطلبهم، وهكذا تحقق عقد المؤتمر التربوي الاول الذي اشترك فيه عدد كبير من المعلمين، من مختلف مراحل التعليم، وقد افتتحه الملك فيصل الاول في ٩ نيسان ١٩٣٢ ودعى المشتركين في المؤتمر الى حفلة شاي اقيمت في البلاط الملكي حيث اعلن الملك انه قدم طلبا الى وزير المعارف ليسجله في عداد المعلمين. وقد أُلقيَتْ في المؤتمر خطب في مواضيع التربية والتعليم وانقسم المؤتمر

الى عدة لجان تخص كل منها مرحلة من مراحل التعليم، ولمناقشة المواضيع التي تدرس في تلك المراحل.

ولم تكن اهمية المؤتمر في ما نوقش فيه من مواضيع وما قدم فيه من اقتراحات فقط وانما كانت في استجابة الحكم الى عقدة. فلاول مرة تسمح الحكومة العراقية لجماعة من موظفيها ان يعقدوا مؤتمرا يناقشون فيه ليس فقط شؤون المهنة التي ينتسبون اليها، وانما ايضا سياسة الدولة في مؤسسة من اهم مؤسساتها - وزارة المعارف. ان سماح الحكومة بعقد هذا المؤتمر ورعاية الملك فيصل له ودعوة اعضائه الى حفلة شاي في البلاط الملكي كل ذلك كان دليل روح ديمقراطية كان يتميز بها الملك فيصل الاول كما كان دليل عافية وثقة الحكم بنفسه. لقد كان هذا المؤتمر اول مؤتمر تربوي وآخر مؤتمر تربوي. اذ بموت الملك فيصل في ٨ ايلول ١٩٣٣ دخل العراق في دوامة من المشاكل العويصة جعلت عقد مثل هذا المؤتمر بعيد الاحتمال.

# في الديوان الملكي

## تعييني معاوناً لرئيس الديوان الملكي

وأخيراً تم اقصائي عن وزارة المعارف بصدور الارادة الملكية بنقلي من سكرتيرية وزارة المعارف الى وظيفة معاون رئيس الديوان الملكي بتاريخ ١٩٣٤/٥/٧ وقد اعتبرت تعييني في هذه الوظيفة الجديدة. كما اعتبره غيري. تجميداً لنشاطي وعقاباً على السياسة التي كنت أتبعها في وزارة المعارف. فالمنصب الجديد. كما وجدته فعلاً. كان خالياً من الأعمال المهمة. وليس فيه إلا أعمال روتينية بسيطة. وقد وجدت أن أفضل طريقة لإشغال نفسي وتمضية أوقاتي. هي الانصراف الى قراءة الاضبارات والاوراق الموجودة في الديوان الملكي.

وقد وجدت في مكتبي صندوقاً حديدياً كبيراً مقفلاً. فسألت الموظفين في الديوان عن محتويات هذا الصندوق فأجابوني انه يحتوي رسائل وأوراق الملك فيصل الاول الخاصة. فطلبت المفتاح وفتحت الصندوق وبدأت أقرأ الأوراق والرسائل واحدة فواحدة. وكانت هي الرسائل والأوراق التي كان قد جلبها الملك فيصل الاول معه الى العراق عندما جاء ليتوج ملكاً عليه. وكان معظمها مذكرات ورسائل تبادلها الملك فيصل الاول (عندما كان أميراً) مع مختلف القواد والضباط والرجال في الثورة العربية الكبرى ومع مختلف ساسة الحلفاء

قبل مؤتمر الصلح وفي مؤتمر الصلح وبعد مؤتمر الصلح من الانكليز والافرنسيين والاميريكان وغيرهم. ولا أتذكر، بعد هذه المدة الطويلة، مجموع الرسائل والمذكرات، وكان عددها غير قليل، ولا محتوياتها. وبعد قراءتها أرجعتها الى مكانها ولا أعرف ماذا حل بها، ولو كنت أعلم الغيب لكنت احتفظت بها، أو أخذت صورها، أو نقلت محتوياتها، وذلك خدمة للتأريخ. وبعد ذلك أخذت أقرأ المراسلات والمذكرات التي كان قد تبادلها الملك فيصل الاول مع المندوبين السامين البريطانيين وذلك منذ تتويجه ملكاً على العراق الى حين اعلان استقلال العراق ودخوله في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢، وكذلك محاضر الاجتماعات المختلفة التي كان قد حضرها الملك فيصل الاول سواء في العراق أو خارجه، والتقارير والمذكرات التي كانت قد قدمت له عن مختلف المواضيع والحوادث سواء من المستشارين والموظفين البريطانيين أو من ساسة العراق ورجالاته. وباختصار لم أترك شاردة ولا واردة من أوراق البلاط الملكي الا قرأتها. وقد تبين لي من هذه القراءة الدور القيادي الذي كان قد لعبه الملك فيصل الاول، والجهود الجبارة التي كان قد بذلها، والصعوبات والمشاكل التي كان قد جابهها وتغلب عليها في تكوين كيان العراق وتحقيق استقلاله النسبي. كما تبين لي كم كان الملك فيصل الاول مظلوماً من الذين هاجموه من العراقيين واتهموه بعدم الاخلاص ونعتوه بمختلف النعوت واعتبروه صنيعة الانجليز وخادمهم الى غير ذلك وقالوا فيه انه كان يفضل مصلحته ومصلحة أسرته على مصلحة العراق.

وكان من أهم ما قرأت المذكرة المهمة التي كان قد وجهها الملك فيصل الاول في سنة ١٩٣٢ الى أعضاء الوزارة السعيدية الثانية وإلى بعض البارزين من ساسة البلد ومنهم، حسب ما أتذكر، ياسين الهاشمي وناجي السويدي وتوفيق السويدي، ورشيد عالي الكيلاني، وحكمة سليمان، وجعفر أبو التمن، والسيد محمد الصدر، وعلي جودة الأيوبي، وجميل المدفعي، وربما غير هؤلاء. والتي يجد القارىء صورتها في الصفحة ٣١٧ من الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية للمؤرخ السيد عبد الرزاق الحسني وكذلك في الصفحات ٣٥٦ - ٣٦٦ من كتاب ذكريات علي جودة الأيوبي. وكان قد سلمني هذه

المذكرة في وقته وزير المعارف الحاج عبد الحسين الجلبي (وكنت وقتئذ سكرتيراً لوزارة المعارف) وقد احتفظت بها مدة من الزمان ثم استعارها مني صديقي السيد جعفر حمندي وبقيت عنده الى أن توفي الى رحمة الله. لقد أعجبني منها تحليله الصريح (أي الملك فيصل الاول) لوضع الدولة العراقية وشعبها والمشاكل الخطيرة العويصة التي كانت تجابهها والحلول التي كان قد تقدم بها لمعالجة تلك المشاكل. وكم كان بودي عندما كنت سكرتيراً لوزارة المعارف أن أطلع على أجوبة الساسة الذين كانت قد وجهت إليهم تلك المذكرة وملاحظاتهم عليها. وقد تحقق لي ما كنت أردت. فقرأت الاضبارتين اللتين كانتا تشتملان على تلك الأجوبة واطلعت على وجهات نظر أولئك الساسة في المشاكل المذكورة في تلك المذكرة، والحلول المقترحة من الملك فيصل الأول لمعالجتها. ولا أتذكر في الواقع، بعد مرور هذه المدة الطويلة، أجوبة الساسة المذكورين. وقد حاولت مؤخراً العثور على هاتين الاضبارتين في المركز الوطني لحفظ الوثائق، والذي جُمِعَتْ فيه ما أمكن العثور عليه من اضبارات وأوراق ومستندات البلاط الملكي، ولكنّي لم أتوفق للعثور عليها. والظاهر أن الأيدي التي امتدت إليها فضلت الاحتفاظ بها لأهميتها، أو انها فقدتا. وقد وقعت مؤخراً على جوابين من تلك الأجوبة، أحدهما جواب ناجي السويدي، وثانيهما جواب ناجي شوكة الذي نشر ملحقاً في مذكراته.

وعندما عينت في سنة ١٩٣٤ رئيساً للديوان بالوكالة أخذت الاضبارتين المذكورتين إلى الملك غازي وعرضتهما عليه ورجوت منه بإلحاح أن يتصفحهما ويقرأ ما فيهما لأنهما تجمعان آراء أبرز الساسة العراقيين وقتئذ في مشاكل الدولة والحلول المقترحة من والده لمعالجتها. ولكنّه على الرغم من تكرار رجائي وإلحاحي عليه لم يقرأهما ولم يلتفت إليهما لأنه كان منشغلاً عن هذه الأمور المهمة بمسائل أخرى سنأتي على ذكرها.

وقد وجدت أن من جملة مهام معاون رئيس الديوان الملكي قراءة ما يسمى بالجريدة الاسبوعية السرية أو التقرير الاسبوعي السري الذي كانت تصدره مديرية التحقيقات الجنائية (مديرية الامن العامة في الوقت الحاضر) والتي

كانت وقتئذ شعبة تابعة لمديرية الشرطة العامة والتي كانت ترسل من ذلك التقرير الاسبوعي نسخة الى رئاسة الديوان الملكي لاطلاع الملك عليها، وأخرى الى رئيس الوزراء، وأخرى الى وزير الداخلية، وأخرى الى مدير الشرطة العام. وكانت تشرح فيه أوضاع البلد في خلال الاسبوع المنصرم، والتيارات التي تجتاحه، والحوادث التي حدثت، وتأثيراتها على وضع الدولة. وكان المفروض في معاون رئيس الديوان الملكي أن يلفت النظر الى المسائل المهمة الواردة فيه. وقد وجدت انه بالإضافة الى الحوادث الطارئة التي كانت تحدث بين آن وآخر، كان التقرير يشتمل على فصول شبه دائمة مثلاً: حركات الأجانب البارزين، حركات العراقيين البارزين، الحركات الحزبية والاجتماعية، موقف الرأي العام، النعرات الطائفية والعنصرية، الحركات الصهيونية، الخليات الهدامة، الحركات الشيوعية والنازية والفاشستية وسائر الدعايات الاجنبية، أخبار الحدود - الحدود الايرانية والتركية - الشؤون المتفرقة، والوضع العشائري. وكانت هذه الفصول تعكس أو تلخص مصادر الخطر - حسب تقدير القائمين بالأمر وقتئذٍ - على النظام القائم، أو على الأصح، النظام الذي كان في دور التكوين، كما سنأتي على ذلك مفصلاً.

وكان مما لفت نظري وأنا أراقب، عن قرب، أوضاع البلاط الملكي آنئذ، أي في سنة ١٩٣٤، شيئان مهمان أولهما أن العرش كاد يكون فارغاً، بعد أن كان في زمن الملك فيصل الاول مركز القوة والسلطة ومحور النشاط والفعالية والتوجيه والهيمنة في الدولة. كان الملك فيصل الاول، في الواقع، ملكاً وأباً. في آن واحد، كما كان يتمتع بهالة روحية بسبب نسبه العلوي وتاريخه الحافل في العراق والحجاز. وقد أحدث موته فراغاً رهيباً بكل معنى الكلمة. فالملك غازي كان ضعيفاً بعيداً عن الاهتمام بشؤون الدولة، منغمساً في ملذاته وشؤونه الخاصة. وفي وضع مثل هذا تكون السلطة بيد من يكون نافذ التأثير على الملك. وكان وقتئذ، رئيس الديوان الملكي علي جودت الايوبي من بين السياسيين المقرب الأول عند الملك. ولذلك كانت جميع المحاولات لاحداث تغيير في الأوضاع السياسية عن طريق الملك عقيمة، لأنها كانت تصطدم بوجود علي جودة ومعارضته وتواجه طريقاً مسدوداً. ونظراً لأن سلطة الشعب

المنصوص عليها في الدستور، والمتمثلة بالمجلس النيابي الضعيف، الذي كان انتخابه أقرب الى التعيين منه الى الانتخاب، كانت، في الأوضاع البدائية السائدة وقتئذ، وهمية أكثر مما هي حقيقية. فقد أدى هذا الوضع الى أن يتم احداث التغييرات السياسية عن غير طريق الملك - أي طريق العشائر أو طريق الجيش أو كليهما أو أي طريق آخر يفرض التغيير بالقوة على الملك.

ثانيها: الصداقة المتينة والتعاون الوثيق بين رئيس الديوان الملكي علي جودة الأيوبي، صاحب الحظوة الأولى والحائز على ثقة الملك، ورئيس الوزراء جميل المدفعي، وقد كون هذا التعاون بينهما جبهة واحدة في وجه المعارضين لهما. وكانت هذه الجبهة هي الجبهة الأضعف، إذا ما قيست بالجبهة المعارضة المؤلفة من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان وغيرهم. ولكن جبهة الأيوبي - المدفعي وصحبهما كانت تتمتع بميّزة الحظوة لدى الملك الذي كان يمدها بالتأييد والاسناد. والملك على الرغم من ضعفه وعدم اهتمامه بشؤون الدولة، كان قوة دستورية عظيمة. وأخيراً تم لعلي جودة، الذي كان في الواقع العامل الأول في صيرورة جميل المدفعي رئيساً للوزارة، أن يتولى هو نفسه رئاسة الوزارة بدلاً من جميل المدفعي الذي قدم استقالته باشارة بسيطة من الملك غازي بتاريخ ٢٥ آب ١٩٣٤ لا لسبب حقيقي إلا لإفساح المجال لعلي جودة لكي يتولى رئاسة الوزارة. وعلى الأثر عهد الملك غازي إلى علي جودة بتأليف الوزارة الجديدة فألفها بتاريخ ٢٧ آب ١٩٣٤ واشترك فيها جميل المدفعي وزيراً للدفاع. وأتذكر أن علي جودة استدعاني الى مكتبه في البلاط الملكي وقال لي أن جميل المدفعي قد استقال وانه - أي علي جودة - سيؤلف الوزارة الجديدة واني سأكون رئيساً للديوان الملكي بالوكالة ريثما يتعين رئيس جديد. وبالنظر لما كنت أعرفه عن علي جودة نتيجة اختلاطي به بحكم الوظيفة التي كنت أشغلها لم أكن أتوقع أن يأتي علي جودة، بأي شيء جديد، أو حتى بأي شيء يختلف فيه عن جميل المدفعي. ومع أن علي جودة كان يتفوق على جميل المدفعي بالذكاء وسعة الاطلاع والانفتاح الذهني والاستعداد لتقبل الاراء والاقتراحات الجديدة وتفهّم التيارات العصرية والتطور مع مقتضيات العصر فان نظرته الأساسية للأمور كانت نظرة تقليدية لا يختلف فيها كثيراً

عن جميل المدفعي.

ونشر علي جودة بيان وزارته أو منهج وزارته، وهو بيان تقليدي، وتقدم الى الملك غازي بطلب حل المجلس النيابي على أساس استفتاء الامة على المنهج «الجديد»، وكأنّ في المنهج شيئاً جديداً يختلف عن ما سبقه يحتاج الى استفتاء. واستجاب الملك لطلبه، مع انه كان قد رفض طلباً مماثلاً تقدم به إليه رشيد عالي الكيلاني، وصدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب وتم انتخاب المجلس الجديد على نفس الاسلوب المعروف وان كان بشكل مكشوف سافر أكثر من الاعتياد - مع ان الاعتياد هو التعيين المقنع - الأمر الذي استغله معارضو الوزارة لمهاجمتها وتم افتتاح المجلس الجديد بتاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٤ وقد ألّف علي جودة من أعضاء مجلس النواب الجديد حزب الجبهة الوطنية المتحدة ليكون سنداً لوزارته.

وكان أهم عمل قام به علي جودة هو تعيين محمد رستم حيدر رئيساً للديوان الملكي وهو المنصب الذي كان قد تولاه بمنتهى الجدارة لمدة تقارب العشر سنين، أي منذ تتويج الملك فيصل الأول الى أن عيّن وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد الثانية. وحالما باشر رستم حيدر العمل في منصبه رجعت الى وظيفتي معاوناً لرئيس الديوان الملكي.

وقد اشتد الصراع بين الجبهتين الآنفتي الذكر بشكل سافر ابتداء بمؤتمر الصيلخ وانتهاء بأحداث الفرات الأوسط التي حدثت بتاريخ ١٩٣٤ - ١٩٣٦ كما سنأتي على ذكر ذلك في محل آخر من هذه الذكريات. وأخيراً استقال علي جودة تحت ضغط الأحداث وألف الوزارة الجديدة جميل المدفعي الذي اضطر هو الآخر الى الاستقالة بعد اثني عشر يوماً من تأليفها وانتهى الامر أخيراً بانتصار الجبهة المعارضة التي كان يتزعمها ياسين الهاشمي انتصاراً ساحقاً. وعهد الملك غازي، مضطراً، بتأليف الوزارة الجديدة الى ياسين الهاشمي الذي ألفها بتاريخ ١٧ آذار ١٩٣٥ والتي ضمت بعض رؤساء الوزراء السابقين وقسماً من أقطاب السياسة في ذلك العهد وامتنع عن الاشتراك فيها حكمة سليمان الذي عرضت عليه وزارة المالية فرفضها لأنه كان يرغب في أن يكون وزيراً للداخلية.

وأتذكر جيداً، بعد مرور ما يقارب الشهر على تأليف الوزارة الهاشمية الثانية، وكنت في حديث مع رستم حيدر في مكتبه، في البلاط الملكي، فقال رستم حيدر أنه مسرور ومرتاح لهذه النتيجة التي انتهى اليها الصراع السياسي في العراق، وان هذه النتيجة - حسب اعتقاد رستم حيدر - هي ما كان يتمناه الملك فيصل الاول - الملك غازي على العرش والى جانبه في رئاسة الوزارة ياسين الهاشمي يقود سفينة الدولة. ثم قال ان ياسين الهاشمي - والقول لرستم حيدر - بدون شك الشخص الذي يعترف له جميع ساسة العراق البارزين بالرئاسة والذي يمكن أن يجمعهم جميعهم في وزارته لأنه محترم مقدر من الجميع. وهو - والقول لرستم حيدر أيضاً - أقدر ساسته الموجودين وأعمقهم وأكثرهم ذكاء ودهاء، وأقواهم شخصية، وأكثرهم خبرة ودراية وأبعدهم صيتاً، وأحرصهم على مصلحة العراق ومصلحة الملك والعائلة المالكة. ثم قال أتمنى أن يدوم هذا الوضع مدة طويلة لأن مقدرات العراق - في هذا الوضع - والقول لمحمد رستم حيدر - في أيدي قوية أمينة نزيهة قديرة مخلصة.

**الملك غازي، تصرفاته، القيود التي وضعها رئيس الوزراء يس الهاشمي عليه**

وكنت ألاحظ ازدياداً في التقارب والتعاون بين الهاشمي ورستم حيدر. وكان الهاشمي يأتي كل يوم تقريباً الى مكتب حيدر في البلاط الملكي وبعد أن يقضي فيه بعض الوقت يذهب الاثنان معاً الى مكتب الملك غازي ويقضيان وقتاً غير قليل هناك. ومن مراقبتي لسير الامور يمكنني أن أقول ان الهاشمي كان مخلصاً تماماً للملك غازي وللأسرة المالكة، غيوراً جداً عليهم وعلى سمعتهم. وكان هو ورستم حيدر يتعاونان في تقييد تصرفات الملك غازي ومنعه - قدر الإمكان - من التصرفات التي قد تسيء الى نفسه أو إلى سمعته أو سمعة الاسرة المالكة. وقد كانا في الواقع متضايقين جداً من طيش الملك غازي وقلة تقديره لمسؤولياته تجاه نفسه وتجاه أسرته وتجاه منصبه الملكي وتجاه البلاد التي كان ملكاً عليها. وكانا مستائين بصورة خاصة من الليالي الحمراء والسهرات المتواصلة الصاخبة التي كان يحييها الملك بصحبة نفر من الضباط العسكريين الذين كانوا على شاكلته في قصر الملح (وهو البناء البسيط المتواضع الذي كان

قد بناه بعيداً عن أنظار الناس في مقاطعة(الحارثية)، ومن رجوعه الى قصر الزهور، في ساعة متأخرة من الليل، مخموراً.

ولكن أكثر ما كان يزعج يس الهاشمي ورستم حيدر، وبقية الساسة حسب ما أعتقد، اتصال الضباط العسكريين بالملك مباشرة واختلاطهم به، ذلك لأن هذا الاختلاط، بالاضافة الى تأثيره السيء في حياة الملك الخاصة، والى امكان استغلال سلطته ومقامه الملكي استغلالا غير مشروع، فانه كان مخلا بالانضباط العسكري، وينطوي على مخاطر ومضاعفات سياسية. لذلك أبدى يس الهاشمي اهتماماً خاصاً بالموضوع فأصدر أوامر مشددة أولاً بمنع اتصال العسكريين بالملك إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من رئيس أركان الجيش وثانياً بمراقبة الداخلين الى قصر الزهور والخارجين منه نساء ورجالا، ثالثاً بمنع الدخول الى قصر الحارثية إلا بترخيص خاص مع استثناء موظفي البلاط الملكي والوزراء ورجال الدولة، وتسجيلهم والتعرف على الجهة التي سيتجهون اليها بعد خروجهم. رابعاً بمراقبة الاتصال الهاتفي بقصر الزهور.

لا شك أن الملك شعر بضيق شديد من هذه القيود وهذه المراقبة لا سيما ان الذين عهد اليهم بتنفيذ هذه القيود وهذه المراقبة هم مرافقو الملك بالذات. والحقيقة انه لولا تصرفات الملك غازي في حياته الخاصة، تلك التصرفات غير اللائقة بمقامه الملكي ومركزه السامي لكانت هذه الاجراءات اعتبرت ماسة بالملك وبسلطاته الدستورية وتجاوزاً على مقامه وحريته، ولكانت أثارت ضجة أشد مما أثارت وسبب ردود فعل أقوى مما سببت في الأوساط السياسية. ولكانت استغلت من المعارضين ليَس الهاشمي ووزارته استغلالاً أشد مما استغلت. ولكن تصرفات الملك التي كانت سراً مكشوفاً وقضية الاميرة عَزة هي التي خففت من انتقاد الناس لاجراءات الهاشمي. والى القارىء الكريم بعض المراسلات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش حول الاجراءات المارة الذكر.

كتاب وزير الدفاع المرقم س/٢٢٩ والمؤرخ في حزيران ١٩٣٦ الموجه الى رئيس أركان الجيش:

بناء على أمر صاحب الفخامة رئيس الوزراء يرجى أن تصدروا الى رئيس مرافقي جلالة الملك أوامر صريحة تتضمن ما يلي على أن تنفذ بكل دقة:

١ - يجري الاتصال بقصر الزهور العامر دائماً بواسطة رئيس المرافقين أو من ينوب عنه من المرافقين وعلى رئيس المرافقين أن يزود وزير الدفاع بواسطة رئيس أركان الجيش بتقارير يومية تحتوي على أسماء الأشخاص الذين يدخلون قصر الزهور أو يخرجون منه من رجال ونساء مع بيان ساعات الدخول والخروج.

٢ - تجري كافة المخاطبات التلفونية مع قصر الزهور بواسطة المرافقين.

٣ - لا يسمح لأية سيارة تحمل أشخاصاً من الرجال أو النساء بدخول قصر الحارثية إلا باذن خاص ويستثنى من ذلك موظفو البلاط الملكي والقصر العامر ومستخدموه والوزراء ورجال الدولة الحائزون على هذا الشرف.

٤ - لا تخرج سيارة من سيارات البلاط الملكي أو قصر الزهور إلا برفقة شرطي بلباسه الرسمي وعلى رئيس المرافقين أو من ينوب عنه أن يتأكد من الجهة التي ستذهب إليها كل سيارة قبل خروجها.

وزير الدفاع
جعفر العسكري

كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ١٥٣ والمؤرخ في ١٩٣٦/٦/١٧ من رئاسة أركان الجيش الى رئيس مرافقي جلالة الملك
العقيد سيد أحمد محمود

١- أرسل إليكم في طيه أمر فخامة وزير الدفاع للعمل بموجبه.

٢- الظاهر من مضمون أمر وزير الدفاع انكم مسؤولون شخصياً عن الضبط في قصر الزهور بصورة انه لا يجري الاتصال به ولا المخابرة بالتلفون مع مركزه الا بواسطتكم أو بواسطة المرافق الذي ينوب عنكم. كما انه لا يسمح لأية سيارة تحمل أشخاصاً من الرجال أو النساء بدخول قصر الحارثية لا باذن خاص ما عدا الذين استثناهم أمر الوزير. وكذلك لا تخرج سيارة من سيارات البلاط الملكي أو قصر الزهور إلا برفقة

شرطي بلباسه الرسمي بعد أن تتأكدوا أنتم أو من ينوب عنكم من الجهة التي ستذهب إليها السيارة قبل خروجها.

٣- ترسل التقارير اليومية الى رئاسة أركان الجيش بعد تأشير كلمة (سرى) عليها لتقديمها الى فخامة الوزير.

٤- تأييداً للكتاب رقم ١٠ تاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠

لا يجوز للضباط مطلقاً أن يذهبوا الى البلاط الملكي والى قصر الزهور بأي دعوة كانت إلا بموافقة فخامة وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش.

٥- تعتبر مخالفة المرافق الذي ينوب عنكم لهذه الاوامر مخالفة من قبلكم، لذلك يجب اخبا ري بالمخالفات توا.

طه الهاشمي
العميـد
رئيس اركان الجيش

كتابة رئاسة أركان الجيش رقم ١٠ تاريخ ١٩٣٦/٢/٢٠
من رئاسة أركان الجيش
الى رئيس مرافقي صاحب الجلالة، المقدم أحمد حمدي زينل

بلغ مسامع فخامة رئيس الوزراء أن البعض من الضباط ولا سيما ضباط القوة الجوية العراقية يذهب الى البلاط الملكي والى قصر الزهور ويحظى بالمثول في حضور صاحب الجلالة.

ولما كان مثول الضباط في حضور صاحب الجلالة بصفته القائد العام للجيش العراقي من دون مراعاة سلسلة القيادة مما يخالف الضبط العسكري أرجو من الآن فصاعداً اخبار رئاسة أركان الجيش عن ذهاب الضباط الى البلاط الملكي وقصر الزهور ومثولهم بحضور صاحب الجلالة.

وقد صدرت الأوامر اللازمة بمنع الضباط من الذهاب دون الحصول على موافقة فخامة وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش. وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى التخلي عن جلب الضباط الى البلاط الملكي وقصر الزهور بأي

دعوة كانت ما لم تؤخذ الموافقة من أحد المشار اليهما وأرجو أن تعتبروا انكم مسؤولين (كذا) شخصياً عن ذلك.

الفريق طه الهاشمي
رئيس أركان الجيش

كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ٢٢ - ١٠ والمؤرخ في ١٩٣٦/٧/٢٠
من رئاسة اركان الجيش
الى العقيد أحمد محمود المرافق الأول لصاحب الجلالة الملك المعظم

١ - لقد اعتاد البعض من المرافقين فيما مضى أن يتداخل بالشؤون الخارجة عن دائرة اختصاصه. وكان البعض منهم، ويا للأسف، يذهب الى رؤساء الدوائر ويزعم انه أمر بأن يبلغ رئيس الدائرة الرغبة السامية في القضية الفلانية وقد يطلب تغيير بعض القرارات أو التساهل في بعض الأمور مما يؤثر في ضبط الدوائر ويعرقل سير أمورها.

٢ - من الواضح أن ليس من واجبات المرافق ما يشير الى هذا التدخل أو ما يشجع على الوساطة بين الدوائر الحكومية والبلاط العامر.

والمرافق واجباته معينة ومحدودة فهي تتلخص بالمرافقة وتلقي الأوامر بشأن الأمور الذاتية الخاصة بالبلاط والقصر أو الحضور في المراسم الرسمية أو الخصوصية عندما يوفد لذلك.

٣ - يجب أن يكون مفهوماً أن الواسطة الوحيدة للمراجعة في القضايا التي لها مساس بالوزرارات والدوائر وغير ذلك هو رئيس الديوان الملكي، لذلك يجب أن يخبر الرئيس المشار إليه بالرغبة العالية لتنفيذها.

٤ - أرجو أن تبلغوا المرافقين مضمون هذا الكتاب وتخبروا رئيس الديوان الملكي به وتراقبوا المرافقين وتخبروني عن مخالفاتهم بهذا الشأن.

طه الهاشمي
العميد
رئيس اركان الجيش

ان الاجراءات التي انطوت عليها هذه الرسائل قد أدت الى تبرم الملك غازي منها والى توتر في العلاقات بينه وبين رئيس وزرائه يس الهاشمي وأعضاء الوزارة الهاشمية مما كان معروفاً لدى المطلعين على بواطن الامور وقتئذ. وربما ساعدا الضباط الذين كانوا في وقته يحيطون بالملك أو كانوا على اتصال به على شحن الجو بين الجهتين. لقد كان الجو بين الجهتين مشحوناً ومتوتراً فعلا. وكان الملك غازي يشعر انه أصبح بهذه الاجراءات كأنه مراقب بل شبه سجين. وان هذه العلاقات المتوترة بين الملك من جهة وبين رئيس وزرائه وبعض وزرائه وحتى رئيس ديوانه الملكي من جهة أخرى هي التي جعلت البعض يميل الى الاعتقاد بأن الملك غازي كان مطلعاً على انقلاب بكر صدقي الذي حدث في تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ان لم يكن ضالعاً فيه. وعلى كل فان اجراءات الهاشمي تجاه الملك غازي تدل على مبلغ التغير الذي حدث في ميزان القوى بين مركز الملك ومركز رئيس وزرائه. انها تكشف في الواقع عن تدهور كبير أصاب مقام الملك ونفوذه نتيجة تصرفات الملك غازي التي سبق ان بيناها.

أتذكر مرة أن ناظر الخزينة الخاصة - شاكر حميد - جاء الى محمد رستم حيدر في مكتبه في البلاط الملكي يشكو إليه كثرة ما كان يطلبه الملك غازي من خزينته الخاصة من صناديق الوسكي التي كان يصرفها على سهراته الصاخبة مع خلانه من الضباط العسكريين. فقال له محمد رستم حيدر، بحضور ياسين الهاشمي وبحضوري، قل للملك أن رستم حيدر، نعم رستم حيدر، منعني أن أجهزك بأكثر من كمية محدودة. فقال شاكر حميد يصعب علي أن أقول ذلك للملك. فقال له رستم حيدر أنا آمرك أن تقول له ذلك. فخرج شاكر يهز رأسه وكان رستم حيدر يعتمد في اصدار أمره هذا لناظر الخزينة الخاصة، على رصيده الكبير لدى الأسرة المالكة، باعتباره صديقاً قديماً مخلصاً لها حريصاً على سمعتها وسمعة الملك ومقامه. وبعد عدة أيام جاء شاكر حميد الى رستم حيدر وقال له ضيقتم عليه في كمية الوسكي الذي كانت تجهزه به الخزينة الخاصة فأخذ يبعث خادمه «زيا» ليشتري له من السوق الكميات التي يريدها.

لقد كان الملك غازي يسوق سيارته بسرعة جنونية وأتذكر أن رستم حيدر وأنا ذهبنا مرة بمعيته لافتتاح مشروع «أبو غريب» وكان ذلك في سنة ١٩٣٦ وكان يس الهاشمي وقتئذ رئيساً للوزارة وكنت جالساً إلى جانب رستم حيدر في سيارته التي كان يسوقها بنفسه. وبعدما انتهت حفلة الافتتاح قفلنا راجعين الى قصر الزهور في بغداد وكان الملك يسوق سيارته بسرعة فائقة بل جنونية، فأخذ رستم حيدر يسرع للحاق به الى أن تجاوزت سرعة سيارته (أي سيارة رستم حيدر) المائة وخمسة وعشرين كيلومتراً في الساعة في ذلك الطريق العام غير المبلط وغير المستوي وقتئذ، ولم نلحق به، وتوارت سيارة الملك غازي عن الأنظار. وعندما وصلنا إلى قصر الزهور وجدناه جالساً على الكرسي وقد غسل وجهه ونظف نفسه من وعثاء السفر. فاستقبلنا ضاحكاً مازحاً قائلاً لقد تأخرتم كثيراً. فحذره رستم حيدر من هذه السرعة الجنونية التي كان يسوق بها سيارته والتي قد تودي بحياته مرة من المرات. وقد أودت بها فعلاً. هذا إذا كان يسوق سيارته صاحياً، فكيف إذا كان يسوقها ثملاً؟.

## الملك غازي الأول

ولقد أتيحت لي فرصة الاختلاط بالملك غازي والتعرف على شخصيته عن قرب بحكم المناصب التي اشغلتها في البلاط الملكي وهي معاون رئيس الديوان الملكي ثم رئيس الديوان الملكي بالوكالة مرتين ثم رئيس التشريفات الملكية وقد تبين لي من هذا الاختلاط ان الملك غازي كان متوسط الذكاء وان قابلياته لم تكن تؤهله لأن يكون أكثر من ملك دستوري - أي رئيس رمزي للدولة - وليس بالمعنى الذي كان فيه أبوه الملك فيصل الاول. ملكاً جامعاً لخيوط السلطة العليا في يديه، مخططاً للسياسة العامة، بانياً، منشئاً. لقد كان الملك فيصل الاول، كما سبق أن بينا، ملكاً وزعيماً وقائداً في عين الوقت - ملكاً دستورياً يتمتع بالسلطة التي منحه إياها الدستور (القانون الأساسي) وقائداً وزعيماً سياسياً يتمتع بشعبية واسعة وبنفوذ سياسي، أو بالأحرى، بسلطة سياسية واسعة تجاوزت الحدود الدستورية، بسبب ما كان يتميز به من مزايا نادرة جعلت منه شخصية فذة، بل عملاقة، وصيّرته مركز الثقل ومحور النشاط في الدولة العراقية. وفجأة غيّب الموت مركز الثقل هذا. فأصيب

العراق باختلال في توازنه السياسي لأن الملك غازي الأول، الذي اعتلى عرش العراق بعد أبيه فيصل الأول، كان محروماً من جميع المؤهلات والمزايا التي كان يتمتع بها والده العظيم، وأصيب العراق بارتباك في وضعه السياسي مما أدى الى توالي الأزمات السياسية واحدة تلو الأخرى في خلال الثلاثينات. ومن أكبر مزايا الملك فيصل الاول كانت واقعيته، أي تقديره الواقعي لوضعه ولوضع العراق. وقد كسب هذا التقدير الواقعي من خبرته الطويلة في الثورة العربية الكبرى في الحجاز والاردن وسورية ثم في الحكم الوطني في سوريه ثم في العراق. انه كان يعرف معرفة دقيقة - نقاط الضعف في وضعه ووضع أسرته ووضع العراق شعباً ودولة، وكان في سياسته الخارجية يوازن بين تلك الامكانات وبين طموحه لتحقيق أكبر مقدار من الاستقلال وكسب أكبر مقدار من الحقوق للعراق دون أن يغفل عن نقاط الضعف ويتجاوز حدود الامكانات، لأنه يعرف ما ينطوي عليه هذا التجاوز من مخاطر. وكذلك كان في سياسته الداخلية يحسب حساباً دقيقاً لكل خطوة يخطوها ولكل اجراء يتخذه في ضوء تقديره الواقعي للعوامل والقوى الفاعلة المؤثرة في المجتمع العراقي وللإمكانات المتيسرة للدولة العراقية لفرض سلطانها وتنفيذ اصلاحاتها - أما الملك غازي فقد كان على العكس من ذلك - محدود المواهب تماماً، محروماً بصورة خاصة من حاسة الحساب والتقدير الواقعي سواء لحدود الامكانات المتيسرة لديه أو لدى الدولة العراقية أو لقوة العوامل الداخلية أو الخارجية المؤثرة في وضعه ووضع الدولة العراقية والتي كان ينبغي له أن يحسب لها حساباً دقيقاً. كان أكثر ما يتميز به الملك غازي هو نزواته واندفاعاته العاطفية غير المسؤولة وغير المبنية على أي حساب.

لقد كان الملك غازي مرآة للكلية العسكرية التي نشأ فيها وتخرج منها، يعكس في شعوره ونزعته الوطنية وكرهه للاستعمار ما كان قد استمده من محيطها. لقد كان طيب القلب جداً لا يعرف الحقد، كما كان كريماً جداً. ولكنه من جهة أخرى لم يكن واعياً لمهمته ولا مدركاً لخطورة منصبه ولا مقدراً لمسؤولياته. أما إهماله لأختيه الأميرة عزه والأميرة راجحه فأمر يثير الألم والحسرة. لقد كانتا يتيمتي الوالدين تسكنان بدون رقابة أو اشراف تقريباً في

بيت من بيوت السكك الحديدية بعيداً عن مسكن أخيها - قصر الزهور - وعن رعايته واهتمامه الى أن كشفت مأساة الأميرة عزة[1] عن مبلغ الإهمال الذي كان قد أصابها. لقد حركت تلك المأساة المؤلمة يس الهاشمي ووزارته وكذلك رستم حيدر رئيس الديوان الملكي الذي كان على اتفاق تام مع الهاشمي في هذا الشأن، الى اصدار مرسوم الاسرة المالكة، والى اقصاء تحسين قدري، رئيس التشريفات الملكية من منصبه بتعيينه وزيراً مفوضاً أو قنصلاً عاماً في بيروت حسب ما أعتقد لأنه اعتبر مقصراً في النهوض بمسؤوليات منصبه المهم، وكذلك الى اقصاء خالي الملك الشريف حسين بن ناصر الى انقره بتعيينه موظفاً في السفارة العراقية هناك والشريف علي بن ناصر الى القاهرة بتعيينه موظفاً في السفارة العراقية هناك لأن المسؤولين المذكورين اعتبروا ان وجودهما في بغداد بالقرب من ابن اختهما كان ذا تأثير عليه غير مرغوب فيه. ولكن المقصر الاول في هذه المأساة المحزنة كان الملك غازي نفسه الذي لم يأخذ منها عبرة، والذي استمر في لياليه الحمراء الصاخبة في قصر الملح مع الضباط المذكورين وكأن شيئاً لم يكن.

على انه على الرغم من مواهبه المحدودة - التي تكشفت بصورة خاصة بعد تبوئه العرش - وعلى الرغم من تصرفاته غير المسؤولة، فقد كان الملك غازي الاول يتمتع بشعبية واسعة حبّبته الى النفوس وقربته من القلوب. وقد أكسبته عوامل ثلاث هذه الشعبية التي كان يتمتع بها:

أولها دراسته في الكلية العسكرية العراقية ونشأته بين الضباط العراقيين وما اكتسبه من محيط الكلية المذكورة من حماسة واندفاع وطنيين ضد الاستعمار البريطاني.

---

(١) قصة الأميرة عزة - شقيقة الملك غازي - انها تعرفت بخادم يوناني ونشأ بينهما غرام وتواعدا على اللقاء في اليونان. وهكذا سافرت الأميرة مع اختها الاميرة راجحة للاصطياف في تركيا ثم اليونان... وكان يصحبها عدد من المرافقات والمرافقين. وعند وصول الأميرة الى اثينا توارت عن الأنظار وقد تبين انها كانت التقت مع اليوناني الآنف الذكر وتزوجت منه وتنصرت وبدلت اسمها. ثم ما لبثت فورة الغرام أن فترت وانتهى الأمر بالطلاق وقد انزوت الاميرة السابقة وقضت ايامها الأخيرة في عمان وتوفيت ودفنت هناك.

ثانيهما - موقفه من قضية الاثوريين عندما ناب عن والده الملك فيصل الاول الذي كان قد سافر الى انكلترة تلبية لدعوة رسمية من ملك بريطانيا. لقد أيد الأمير (وقتئذ) غازي الحكومة العراقية في اجراءاتها ضد الحركة الاثورية تأييداً قوياً وكسب بهذا التأييد شعبية واسعة وخرج من تلك المحنة بطلاً شعبياً.

وثالثهما - تحديه للاستعمار البريطاني بدعوته الى ضم الكويت الى العراق معتبراً اياه (أي الكويت) جزءاً عزيزاً من العراق فصله الاستعمار البريطاني ظلماً وعدواناً ولاغراض استعمارية وقد أسس محطة إذاعة خاصة في قصر الزهور للقيام بهذه الدعوة بدون أن يتشاور مع حكومته حول هذا الموضوع المهم الذي عكر العلاقات البريطانية العراقية ودفع الحكومة البريطانية الى الاحتجاج على تصرفات الملك هذه لدى الحكومة العراقية.

## انقلاب بكر صدقي ومجيء وزارة حكمة سليمان. استقالة محمد رستم حيدر رئيس الديوان الملكي

وبينما كانت مديرية التحقيقات الجنائية مشغولة، نتيجة الحركات والثورات التي حدثت في ١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٦ والتي شحنت الجو بالسموم الطائفية، في مراقبة وترصد حركات عدد من الأشخاص، ومعظمهم من الشيعة، وبعضهم ممن لم يكن لهم أي شأن في السياسة ولم يسبق لهم أن مارسوا أي نشاط فيها، فانها تحاشت، عن قصد، أو خوف أو اهمال لا أدري، مراقبة الاشخاص المهمين ذوي الشأن في السياسة وذوي الباع واليد الطولى في حبك المؤامرات وعقد الاجتماعات السرية كحكمة سليمان وكامل الجادرجي والفريق بكر صدقي وغيرهم. وهكذا فوجئت الوزارة وفوجىء الناس بانقلاب بكر صدقي الذي أطاح بوزارة الهاشمي وفرض حكمة سليمان رئيساً للوزراء. وقد أصبح الجيش منذ ذلك الحين القوة الكبرى بل العامل الرئيسي في السياسة العراقية. وقد تغيب رستم حيدر اثر انقلاب بكر صدقي، عن الديوان الملكي ثم قدم استقالته التي قبلت. وكان هذا أمراً متوقعاً تماماً نظراً للتعاون الوثيق الذي كان سائداً بين رستم حيدر وياسين الهاشمي في خلال وزارة الهاشمي الثانية وعينت رئيساً للديوان الملكي بالوكالة. وقد لاحظت السرور بادياً على الملك غازي بعد الانقلاب، وقد الغيت جميع القيود التي كانت قد قيدت بها تصرفات الملك الذي أخذ يتمادى في حياته الليلية الصاخبة مع نفر من الضباط. وقد كان يبدو لي تعباً تماماً، نتيجة سهره المتواصل وادمانه على الوسكي وغيره من المشروبات الروحية. وفي كثير من الايام كان يأتي الى البلاط الملكي وآثار الخمرة بادية عليه. على أن أعماله اقتصرت على الأمور الروتينية لأن السلطة الفعالة في السياسة العراقية اصبحت في أيدي رئيس أركان الجيش بكر صدقي ورئيس الوزراء حكمة سليمان، وتلاشى على وجه التقريب نفوذ البلاط الملكي كقوة فعالة موجهة في السياسة العراقية.

وفي صبيحة أحد الأيام دخلت مكتب الملك غازي وفي يدي بعض الأوراق لتوقيعه فبادرني قائلاً استعدوا لزواج مهم. فسألته زواج من؟ قال زواج اختي الأميرة راجحة. فسألته على من؟ أجابني ستعرف بعدئذ. وعلى الفور ذكرته بمرسوم الأسرة المالكة الذي كان قد صدر على أثر قضية الأميرة عزة، والذي ينص على وجوب مصادقة مجلس الملك الخاص على زواج كل فرد من أفراد الأسرة المالكة إذا أراد ذلك الفرد الاحتفاظ بحقوقه كفرد من أفراد الأسرة المالكة. وكان مجلس الملك الخاص يتألّف من الملك رئيساً ومن رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب ووزير الداخلية ووزير العدلية ورئيس الديوان الملكي اعضاء. وقد لاحظت ان الملك غازي امتعض من تذكيره بالمرسوم وطلب الاطلاع عليه فجلبته وسلمته له. ولم يتم زواج الأميرة إلا في خلال الفترة التي رفض فيها المرسوم من مجلس النواب، بإيعاز من الحكومة طبعاً، وقبل أن يستبدل، فيما بعد، بقانون الأسرة المالكة. وقد تم عقد قران الأميرة من الضابط الطيار عبد الجبار محمود الطائي، وذلك في نادي الضباط، بدعوة من رئيس الوزراء انئذ، السيد حكمة سليمان، وكنت وقتئذ قد انتقلت من البلاط الملكي الى منصب مدير الواردات العام في وزارة المالية، كما سنأتي على ذكره.

وعلى الرغم من معرفتي بوضع الملك، فقد بذلت، في خلال مدة اشغالي رئاسة الديوان الملكي بالوكالة، محاولة يائسة لإثارة اهتمام الملك في شؤون الدولة، وذلك بتذكيره بضرورة القيام بزيارات خاطفة مفاجئة، وبدون اشعار مسبق، اسوة بوالده الملك فيصل الأول، لبعض دوائر الحكومة ومؤسساتها، كبعض الكليات وبعض المستشفيات وبعض المناطق الادارية النائية، وحتى بعض المؤسسات والمنشآت الأهلية، لكي يفهم الناس بأنه ساهر على شؤون الدولة. فقال لي اعمل لي منهجاً واعرضه علي. فأعددت له منهجاً كما أراد وعرضته عليه. ولكنه على الرغم من الحاحي المتواصل عليه، تقاعس عن تنفيذه، متذرعاً بمختلف الحجج والأعذار الواهية الى أن صرف النظر عنه نهائياً. كذلك قد حاولت ترغيبه بدعوة عدد من الأشخاص البارزين في مختلف الشؤون السياسية أو الأدبية أو العلمية أو غيرها، حتى الدينية، للاختلاط بهم،

والتحـدث اليهم والتعرف بأفكارهم وميولهم ومطاليبهم ولكن محاولاتي باءت - مع الأسف العظيم - بالفشل لأن الملك لم يكن ليهتم بهذه الامور، وكان في وادي آخر.

## تعييني رئيساً للتشريفات الملكية

وفي ١٩٣٦/١٢/٢ صدرت الارادة الملكية بتعيين السيد ابراهيم كمال رئيساً للديوان الملكي، كما صدرت بنفس التأريخ بتعييني رئيساً للتشريفات الملكية، وهو المنصب الذي شغر بتعيين الدكتور ناجي الأصيل، الذي كان يشغله سابقاً، وزيراً للخارجية في وزارة حكمة سليمان، على أثر انقلاب بكر صدقي. وقد كان لمنصب رئيس التشريفات الملكية أهمية غير قليلة في السابق، أي في عهد الملك فيصل الاول، عندما كان البلاط الملكي مركز القوة والتوجيه ومحور النشاط في الدولة، وكان سيل الزوار من مختلف الشخصيات والأوزان من داخل العراق وخارجه لا ينقطع. ولكن بعد أن تقلص نفوذ الملك بعد وفاة الملك فيصل الاول، ثم اثر انقلاب بكر صدقي، وتدني مركزه، وتضاءل. نتيجة لذلك، عدد الزوار، أصبح هذا المنصب قليل الأهمية، كبقية المناصب في البلاط الملكي.

وأتذكر جيداً - على سبيل المثال - انه جاءني في البلاط الملكي، في صيف ١٩٣٧، عدد من شيوخ الفرات الأوسط وطلبوا مني، بصفتي رئيساً للتشريفات الملكية، تحديد موعد لهم لزيارة الملك غازي، لبث شكاواهم إليه من الحكومة وتصرفاتها تجاههم، وأعتقد، استنتاجاً من أحاديثهم، من تصرفات بكر صدقي بالذات. وكان الملك فيصل الأول قد عوّد هؤلاء الأشخاص، وغيرهم، على مراجعته دوماً، خاصة في الشؤون المهمة. وكانت أبواب البلاط الملكي مفتوحة لهم دوماً. فذهبت الى الملك غازي وعرضت عليه رجاءهم، فاعتذر عن مواجهتهم. ثم قال لي ليواجهوا رئيس الديوان الملكي ابراهيم كمال ويبلغوه شكاواهم. فذهبت الى رئيس الديوان الملكي وبلغته امر الملك أن يواجههم ويستمع الى شكاواهم، وكان ابراهيم كمال

وقتئذ يتحدث مع أحد الموظفين - وأتذكر جيداً أنه كان يوسف الفضل العلوي من ظفار، وكان قد جاء الى العراق في ركاب الاسرة المالكة، وتعين مديراً للأوقاف النبوية - فأجابني ابراهيم كمال معتذراً عن مواجهتهم بسبب «أشغاله»، ثم أضاف قائلاً ليواجهوا رئيس الوزراء حكمة سليمان. فأجبته أعتقد أن شكاواهم ضد الحكومة نفسها. فقال لا أتمكن أن أعمل لهم شيئاً وأعتذر مرة أخرى عن مواجهتهم. فرجعت اليهم وأبلغتهم بشكل ضمني اعتذار الملك، وكذلك اعتذار رئيس الديوان الملكي عن مواجهتهم. فقالوا هذا ما كنا نتوقعه، ولكننا أتينا لالقاء الحجة. ولا شك انهم كانوا يدركون أسباب امتناع الملك غازي، وكذلك رئيس ديوانه ابراهيم كمال، عن مواجهتهم إذ لم يكن في وسع الملك غازي، بعد الانقلاب أن يستمع الى أية شكاوى موجهة الى بكر صدقي أو إلى الوزارة القائمة وخاصة من شيوخ الفرات الأوسط. كذلك فان الملك غازي كان يدرك جيداً ان أهمية هؤلاء الشيوخ وقوة عشائرهم قد تزعزت، وان ميزان القوى قد تغير في غير صالحهم، وان الجيش أصبح هو العامل الأول والأخطر في اسناد الحكم والعرش.

## انتقالي الى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية

وأخيراً وجدت أن اشتغالي في هذا المنصب أصبح ضرباً من العبث - بعد أن أصبح وضع البلاط الملكي كله على الهامش، كما أسلفنا، وان هذا المنصب يجب ان يشغله شخص متقدم في السن، عاجز عن العمل الجدي، أقرب الى سن التقاعد منه الى سن العمل. ولذلك قررت التشبث للانتقال الى وظيفة اخرى تنسجم مع سني وحيويتي ونشاطي وحبي للعمل، كما تنسجم مع اختصاصي. وقد سنحت الفرصة باستقالة محمد حديد من وظيفة مدير الواردات العام في وزارة المالية، التي كان يشغلها وكالة، ليصبح نائباً في المجلس النيابي الجديد الذي انتخب في عهد وزارة حكمة سليمان، فراجعت وزير المالية آنئذ، جعفر أبو التمن، وطلبت اليه المساعدة في نقلي الى مديرية الواردات العامة، فوافق، وهكذا صدرت الارادة الملكية بتعييني مديراً عاماً للواردات بتاريخ ١٩٣٧/٣/٦.

**عباس مهدي يبدي لي رغبته في الانتقال من مديرية الطابو العامة الى رئاسة التشريفات الملكية. ويوسطني لدى جعفر ابو التمن وزير المالية، لتحقيق ذلك.**

**الملك غازي يدعوني للرجوع الى رئاسة التشريفات الملكية اعتذاري**

وقبل ان انتقل من رئاسة التشريفات الملكية او بعد انتقالي منها بقليل - لا اتذكر - زارني في مكتبي (في رئاسة التشريفات الملكية او في مديرية الواردات العامة) عباس مهدي وكان وقتئذ يشغل منصب مديرية الطابو العامة. وقال لي انه ضاجر من منصبه الذي كان يشغله والذي ليس فيه مجال للابداع والنشاط وكل ما فيه مسائل روتينية حسب قوله. ولذلك فانه جاء يرجوني ان اكلم وزير المالية جعفر ابو التمن لكي يتوسط لنقله الى رئاسة التشريفات الملكية التي شغرت بانتقالي منها الى مديرية الواردات العامة. فقلت له لا اكتم عليك ان ذلك المنصب فارغ ايضا لا يحقق رغبة من يريد العمل ويتميز بالنشاط. فأصر على رأيه. فذهبت الى وزير المالية الحاج جعفر ابو التمن واخبرته برغبة عباس مهدي ورجوته بذل مساعيه لتحقيقها. فقال لا مانع لديه من ذلك ولكنه يعتقد ان مجال العمل في مديرية الطابو العامة اوسع من رئاسة التشريفات الملكية. وعلى كل فقد تم - بجهود جعفر ابو التمن - نقل عباس مهدي الى رئاسة التشريفات الملكية - ولكنه - اي عباس مهدي لم يبق في منصبه الجديد طويلا. فلم تمض الا مدة قصيرة حتى استقال اربعة وزراء من وزارة حكمة سليمان هم جعفر ابو التمن وصالح جبر وكامل الجادرجي ويوسف عز الدين في ١٩ حزيران ١٩٣٨ لخلاف سياسي حاد معروف وقع بينهم وبين رئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش وتم تعيين عباس مهدي وجعفر حمندي ومحمد علي محمود وعلي محمود الشيخ علي وزراء بدلا من الوزراء المستقيلين. فشغرت رئاسة التشريفات الملكية من جديد. وفي صبيحة احد الايام جاءني نداء هاتفي من البلاط الملكي مآله ان الملك غازي يدعوني للتشرف بزيارته. فذهبت حالا وواجهت الملك الذي طلب الي الرجوع الى

منصبي السابق وهو رئيس التشريفات الملكية قائلا انك قد قضيت مدة طويلة في البلاط وقد اكتسبت خبرة طويلة في شؤونه وانك مطلع على كثير من اموره ورجاني ان ارجع الى رئاسة التشريفات الملكية. فاعتذرت من جلالته وقلت له اني اشكر جلالتكم على ثقتكم الغالية ولكني افضل البقاء في منصبي الحالي واني ملتذ في عملي الحالي الذي ينسجم مع عمري واختصاصي وحيويتي وانه من الاصلح ان يشغل منصب رئيس التشريفت الملكية شخص متقدم في السن قد عركته الايام.

## ومن ذكرياتي في البلاط الملكي

الاقتراح الذي كنت تقدمت به الى رئيس الديوان الملكي المرحوم رستم حيدر وهو تزويد كل متصرف (محافظ) عندما تصدر الارادة الملكية بتعيينه أو نقله من لواء (محافظة) الى لواء آخر بكتاب يتضمن بيانا او بلاغا من الملك يقرأه على الناس في اجتماع حاشد يدعى اليه الاهالي من مختلف المشارب والطبقات والاقضيـة والنواحي يبلغهم فيه باهتمام الملك - تعبيرا عن الدولة - بشؤونهم ويعبر فيه عن المهمة التي بعثه اليهم من اجل انجازها وعن المشاريع الاصلاحية التي سينهض بها وعن مبادىء العدالة والمساواة التي ستكون رائدة في معاملة الناس وان بابه ستكون مفتوحة لجميع المتظلمين لكي يرجع اليهم حقوقهم الى غير ذلك. ويكون هذا البيان بمثابة منهج يلتزم به امام الناس ويلزم الحكومة التي يمثلها به، ويطلب الى الناس ان يحاسبوه عليه. ولا شك ان هذا البيان كان سيكون وسيلة لتقريب الملك والحكومة من الناس ويكون فيه نوع من الالتزام الادبي من الحكومة تجاه جمهور المواطنين في اللواء (المحافظة) لخدمتهم، او نوع من «التعاقد» بين الحكم والناس على المبادىء العامة والخدمة والعدالة.

وقد حبذ رستم حيدر هذه الفكرة كثيرا وعرضها في وقته على الملك وعلى يس الهاشمي ولكنها لم تنفذ واحسب انها لم تلق التجاوب المطلوب.

### الملك غازي والسيد محمد الصدر

ومن ذكرياتي في البلاط الملكي عندما كنت رئيسا للتشريفات الملكية ان زارني في مكتـبي في البلاط الملكي السيد محمد الصدر - رئيس مجلس الأعيان السابق ورئيس الوزراء فيما بعد، ولم يكن رئيسا لمجلس الاعيان بل كان رئيس مجلس الاعيان وقتئذ الشيخ محمد رضا الشبيبي. وطلب (أي السيد محمد الصدر)

الي ان اعرض على جلالة الملك غازي رجاءه في تكريم السيد عبد الحسين شرف الدين من كبار العلماء الدينيين في جبل عامل في لبنان، والذي كان قد قدم الى العراق لزيارة العتبات المقدسة ورجال الدين في النجف، والذي كان يمت بصلة القرابة للسيد محمد الصدر. وذلك بأن يدعوه جلالة الملك لشرب الشاي معه في قصر الزهور. وقال السيد محمد الصدر انه قد خدم الاسرة المالكة والبلاد خدمة صادقة وضحى بالكثير في اقامة الكيان العراقي، وان رجاءه هذا شيء بسيط بالنسبة لما قدمه للبلاد والعائلة المالكة من خدمات. فاجبته اني سوف اعرض، بكل سرور، رجاءه على جلالة الملك. ولكني صارحته اني قليل الامل في استجابة الملك لرجائه البسيط هذا، بالنظر لخبرتي واطلاعي في هذا المنصب في خلال هذه المدة القصيرة التي قضيتها فيه. وودعته اثر خروجه من مكتبي وقلت له سأتصل بك هاتفيا في بيتك واخبرك بما يتم في هذا الباب. وذهبت الى مكتب الملك غازي وعرضت عليه رجاء السيد الصدر وقلت له ان هذا الرجل قد خدم البلاد وعائلتكم كثيرا وكان له دور ذو شان في الثورة العراقية وفي اقامة الكيان العراقي وانه يستحق التكريم والاستجابة الى رجائه البسيط هذا. فاعتذر الملك -على الرغم من الحاحي -عن عدم الاستجابة لطلب السيد الصدر وعند رجوعي الى مكتبي اتصلت به هاتفيا واخبرته باعتذار الملك عن عدم الاستجابة الى طلبه فتألم كثيرا.

## قانون الغاء الالقاب

ومن الحوادث التي بقيت عالقة في ذاكرتي من المدة التي قضيتها في البلاط الملكي موضوع الالقاب. فقد وردتنا من البلاط الاميري (وقتئذ) الاردني - وكانت المراسلات بين البلاطين تجري في ذلك الوقت مباشرة - قائمة طويلة بأسماء أشخاص عراقيين كان قد قرر سمو الامير (وقتئذ) عبد الله الانعام عليهم بلقب باشا، وجاء كتاب الديوان الاميري يطلب موافقة الملك غازي على السماح لهم بحمل هذا اللقب. فأخذت القائمة بيدي الى رئيس الديوان الملكي رستم حيدر وقدمتها له فقرأها. وبينما كنا نتحدث بشأنها دخل ياسين الهاشمي فسلّمه رستم حيدر القائمة فقرأها ياسين الهاشمي، ثم ذهب الاثنان ومعهما القائمة

الى مكتب الملك غازي وبعد رجوعها استدعاني رستم حيدر الى مكتبه وقال لي حرروا كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء اطلبوا فيه الى رئيس الوزراء اعداد لائحة قانونية (مشروع قانون) لالغاء الالقاب جميعها. وهكذا تم اعداد اللائحة القانونية من قبل الحكومة والتي اصبحت قانونا في تلك السنة وكان هذا القانون جوابا غير مباشر على كتاب البلاط الاميري الاردني.

## حيّ الوزيرية

ومن الامور التي بقيت عالقة في ذاكرتي قضية حي الوزيرية:

كان الملك فيصل الاول قد وضع يده على أراضي تقع الى الشرق من البلاط الملكي السابق على اعتبار انها أرض اميرية تعود للدولة واسس فيها مزرعة واسعة ونصب من اجل اروائها المكائن والمضخات على ساحل نهر دجلة بالقرب من البلاط الملكي وشق جدولا لنقل المياه اليها. كما اسس فيها مشروعا لانتاج الحليب وجلب اليه انواعا من الابقار الاجنبية المعروفة بكثرة انتاجها من الحليب. وقد ذهبت يوما بصحبة ناظر الخزينة الخاصة السيد شاكر حميد لزيارتها واعجبت بمنظرها ولا اعرف ما اذا كان المشروع ناجحا وقتئذ من وجهة اقتصادية.

وبعد وفاة الملك فيصل الاول في ٨ ايلول ١٩٣٣ وعلى اثر اعلان التسوية في المنطقة التي تقع فيها تلك الاراضي قررت لجنة تسوية حقوق الأراضي منحها باللزمة[١] الى ورثة الملك فيصل الاول بعد ان ردت إدعاءات المدعين بمختلف الحقوق فيها. وربما كانت اللجنة (المحكمة) قد تأثرت في رد ادعاءات مختلف المدعين بنفوذ البلاط الملكي، مثلها في ذلك مثل بقية اللجان في مختلف انحاء العراق التي تاثرت في اتخاذ مقرراتها بنفوذ الاشخاص المتنفذين - سواء كانوا من رؤساء العشائر او من المدنيين المتنفذين، كرؤساء الوزراء او الوزراء وغيرهم - وبعد ان اكتسب الحكم الدرجة القطعية ولان قسما من تلك

---

(١) اللزمة حق التصرف الزراعي بالارض الاميرية وهو مشابه لحق التفوض بالطابو مع بعض الفوارق وهو يورث حسب الارث النظامي لا الشرعي ويباع ويشترى (بموافقة وزراتي الداخلية والمالية) ويرهن في المصرف الزراعي.

الأراضي كان قريبا جدا بل ملاصقا لمدينة بغداد ويصلح لان يكون حيا سكنيا ممتازا فقد ارتؤى تغيير صنف ذلك القسم بشراء رقبته من الدولة بموجب قانون بيع املاك الدولة وجعله ملكا صرفا وتخطيطه وتقسيمه الى قطع او عرصات سكنية وعرضها للبيع لفائدة الخزينة الخاصة التي كانت وقتئذ تشكو من ضيق مالي شديد، فجيء بهذا الاقتراح لحل مشكلتها المالية من جهة وايجاد حي سكني ممتاز من جهة اخرى. ولا اعرف في الواقع التاريخ الذي تم فيه تغيير (تعديل) صنف الأرض المذكورة. ولكن عندما كنت في البلاط الملكي كانت الخزينة الخاصة مشغولة في تنفيذ المشروع الذي خرج الى حيز الوجود في اوائل ١٩٣٥ او ربما اواخر ١٩٣٤. وقد عرضت العرصات للبيع وبيع عدد منها الى الراغبين في شرائها ولكن قسما من العرصات اعطي - مجانا - الى عدد من ساسة بغداد البارزين: ومنهم نوري السعيد الذي حصل على قطعة أرض مساحتها عشرة آلاف او احد عشر الف متر مربع وقد شيد فيها بيتا لسكناه، ويس الهاشمي وكانت مساحة قطعته حوالى ستة عشر ألف متر مربع وقد شيد فيها هو الآخر بيتاًلسكناه، ومحمدرستم حيدراحد عشرالف مترمربع ومحمدالصدر خمسة الاف متر مربع، ومحمد زكي المحامي ورؤوف البحراني وعلي ممتاز الدفتري وغيرهم ممن لا اتذكر اسماءهم ولا اتذكر المساحات التي منحوها. وقد وزع الملك غازي مجانا قسما من تلك العرصات على موظفي الديوان الملكي لبناء دور لسكناهم ومنهم رئيس التشريفات الملكية وقتئذ تحسين قدري، ولا اتذكر مساحة القطعة التي اهديت اليه واتصور انها كانت حوالي خمسة الاف متر مربع، وقد بنى فيها دارا سكنية اجرها للسفارة التركية لتكون مقرا لها، وناظر الخزينة الخاصة شاكر حميد حوالي خمسة الاف متر مربع ورئيس المرافقين محمود سلمان حوالي الفي متر مربع. كما اهدى إليّ - وكنت وقتئذ معاونا لرئيس الديوان الملكي - ما يزيد قليلا عن الفي متر مربع وهكذا بقية موظفي الديوان الملكي بمساحات متفاوتة.

غير ان هذه العرصات كانت شؤما على كثير ممن تملكوها. ففي سنة ١٩٣٦ اقام نوري السعيد وكان وقتئذ وزيرا للخارجية في وزارة ياسين الهاشمي

الثانية حفلة ساهرة كبيرة في بيته الجديد بمناسبة زواج ابنه الوحيد صباح. وكنت من بين المدعوين، وقد وضعت الهدايا التي قدمت للعروسين على طاولة كبيرة ويظهر ان وزن مجموع الهدايا كان اكثر من طاقة الطاولة على حملها فانهارت وتكسرت جميع الهدايا وتشاءم نوري السعيد وتشاءم الناس من ذلك الحادث الذي لم اره بعيني ولكن سمعت به. ولم يمض على هذا الحادث الا بضعة اشهر حتى حصل انقلاب بكر صدقي وقتل جعفر العسكري. وتشرد نوري السعيد، واقام في مصر زمنا ثم في لبنان، وبعد مقتل بكر صدقي بمدة رجع الى العراق ولكنه قرر ان لا يسكن في بيته الآنف الذكر الذي اجره الى الحكومة المصرية، ليكون مقرا لسفارتها في بغداد. اما يس الهاشمي فانه قبل ان يتم بناء بيته وقع انقلاب بكر صدقي واستقال من رئاسة الوزارة واضطر الى مغادرة العراق وسكن في بيروت حيث توفي هناك اثر نوبة قلبية، ودفن في الشام بجوار صلاح الدين الايوبي. واما محمد زكي فانه توفي بعد يس الهاشمي بمدة قصيرة جدا وقبل ان يشرع بناء بيته او قبل ان يتمه. واما رستم حيدر فقد اغتيل في اوائل ١٩٤٠ وكذلك المرافق الاقدم العقيد محمود سلمان الذي اصبح امراً للقوة الجوية في ١٩٤١ فانه حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم. وهكذا. وعندما كلفت احد المهندسين ان يعمل لي تصميما لبناء دار لسكناي قالت لي زوجتي لن اسكن في الدار بتاتا اذا ما بنيتها فاضطررت ان ابيع العرصة.

## مرافقوا الملك

لقد هيّأ لي وجودي في البلاط الملكي فرصة ثمينة للتعرف بعدد من الضباط العسكريين الذين كانوا يشغلون وظائف مرافقين أقدمين (رؤساء مرافقين) أو مرافقين للملك غازي وقد نسيت مع الأسف العظيم أسماء الكثيرين منهم وإن كنت أحتفظ في نفسي بذكريات طيبة عزيزة على نفسي عنهم. وعندما تعينت معاوناً لرئيس الديوان الملكي في ١٩٣٤/٥/٧ كان المرافق الأقدم وقتئذ صالح صائب الجبوري الذي أعيد إلى الجيش في أوائل سنة ١٩٣٥ وقد أصبح فيما بعد رئيساً لأركان الجيش وفي أثناء وجوده في هذا

المنصب اشترك الجيش العراقي مع بقية الجيوش العربية في الحرب العربية الاسرائيلية في سنة ١٩٤٨ التي انتهت تلك النهاية المأساوية المحزنة وبالنظر للانتقادات غير المنصفة التي وجهت إلى الحكومة العراقية حول موقفها وحول موقف الجيش العراقي ودوره في تلك الحرب فقد أصدر الفريق الركن صالح صائب الجبوري كتاباً قيّماً يدافع به عن موقفه وعن موقف الجيش العراقي تحت عنوان « محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية » (طبع في مطابع دار الكتب في بيروت في سنة ١٩٧٠). وقد دحض فيه بنجاح وبوثائق لا يرقى إليها شك الافتراءات الظالمة ومنها فرية « ماكواوامر » التي روجها البعض متهماً فيها الجيش العراقي بالتقاعس عن نجدة الجيش المصري في تلك الحرب وعن التقدم لاحتلال تل أبيب وقد كان على بعد أميال منها. وقد عيّن بعد ذلك وزيراً في عدة وزارات. لقد وجدت في صالح صائب الجبوري شخصاً ممتازاً من خيرة الناس اخلاقاً واستقامة وإخلاصاً وأمانة. ولكني لم ألاحظ وقتئذٍ لا في حديثه ولا في تصرفاته أية ميول سياسية معينة ولا أي طموح فيها. ولكني كنت أتوسم له بمستقبل باهر في الجيش للصفات الممتازة التي كان يتحلى بها.

وقد تعاقب على منصب المرافق الاقدم (رئيس المرافقين) وكذلك مناصب المرافقية للملك في اثناء وجودي في البلاط الملكي الذي استمر من ١٩٣٤/٥/٧ الى ١٩٣٧/٣/٦ عدد من الضباط العسكريين. وكان من جملتهم السيد احمد حمدي زينل آمر مدرسة الخيالة الذي عين في اوائل سنة ١٩٣٥ مرافقا اقدم للملك غازي بدلا من صالح صائب الجبوري. وعين من بعده في نيسان ١٩٣٦ العقيد السيد احمد محمود آمر مدرسة الاسلحة الخفيفة مرافقا اقدم وقد استمر في منصبه هذا مدة من الزمان.

اما الضابط العسكري الذي اتذكره جيدا والذي ترك أثراً كبيراً في نفسي فهو العقيد محمود سلمان الذي عين مرافقاً اقدماً والذي أصبح فيما بعد آمر القوة الجوية واحد الضباط الاربعة الذين سيطروا في سنة ١٩٤١ على الجيش وعلى الحكم وقاموا بالحركة التي تمخضت في النهاية عن خلع الامير عبد الاله عن وصايته على العرش وتعيين الشريف شرف بدلا منه. وقد انتهت تلك الحركة

كما هو معروف بالاصطدام مع بريطانيا واندلاع الحرب العراقية البريطانية في سنة ١٩٤١ والتي انتهت بهروب حكومة رشيد عالي الكيلاني والضباط الاربعة الذين كانوا مسيطرين عليها الى ايران ثم القبض عليهم هناك (عدا رشيد عالي الكيلاني وصلاح الدين الصباغ اللذين تمكنا من الهروب الى تركيا) ونفيهم الى روديسيا ثم جلبهم الى العراق ومحاكمتهم والحكم عليهم بالاعدام وتنفيذه فيهم. لقد وجدت العقيد محمود سلمان رجلا شهما طيب القلب دمث الاخلاق متواضعا كما كان وطنياً مخلصاً في شعوره متحمساً مندفعاً ولكنه كانت تنقصه الثقافة الغزيرة والخبرة السياسية وهذه الصفات هي التي مكنت المفتي الحاج أمين الحسيني من التأثير عليه وعلى زملائه وعلى الحكم بصورة عامة - إلى درجة السيطرة عليهم وتوجيه الحكم إلى الجهة التي كان يريدها.

ومن الضباط الذين اتذكرهم جيداً: طاهر الزبيدي الذي عين مرافقاً اقدم والذي اصبح فيما بعد مديرا عاما للسجون - حسب ما اتذكر - وكان رجلا وديعا دمث الاخلاق وكان هو الاخر منصرفا الى عمله ويتجنب الخوض في الشؤون السياسية ولا يملك اتجاها سياسيا معينا. وقد اقام لي هو وزملاؤه المرافقون الاخرون دعوة عشاء توديعية لي بمناسبة انتقالي من رئاسة التشريفات الملكية في البلاط الملكي الى مديرية الواردات العامة في وزارة المالية وقد حضر الدعوة السيد ابراهيم كمال رئيس الديوان الملكي..

ومن الضباط الذين اذكرهم - مع اني لم اختلط به كثيراً - السيد مدحت امين الذي كان احد مرافقي الملك عندما نقلت الى مديرية الواردات العامة. وقد علمت فيما بعد انه اصبح رئيسا للاستخبارات العسكرية وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عيّن مديرا عاما لمصلحة الكهرباء الوطنية.

# مرتبات ومخصصات الملك وولي عهده وديوانه

التقيت صدفة في سنة ١٩٦٠ في بيت السيد أحمد جواد التاجر المعروف في بيروت، بالسيد حمزة غوث السفير السابق للمملكة العربية السعودية في العراق. فسألني بصفتي وزيرا سابقا للمالية في الحكومة العراقية عن ما كان يتقاضاه الملك فيصل والاسرة المالكة من رواتب ومخصصات في السنة. فسألته عن اية سنة مالية؟ اجابني السنة المالية الاخيرة قبل اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. فسألته كم تتصور ان يكون مجموع تلك الرواتب والمخصصات مع العلم ان مجموع نفقات الميزانية العامة - عدا مجلس الاعمار - هو اقل من ثمانين مليونا من الدنانير العراقية. اجابني لا ادري. قلت له احدس فاخذ يحدس بالملايين فاستوقفته وقلت له لا تتعب نفسك ان تقديراتك تنطلق من الاوضاع التي تعرفها واعتدت عليها في المملكة العربية السعودية بينما العراق يختلف كثيرا عما تعرفه. ان مجموع المرتبات الملكية ٧٢,٠٠٠ دينارا اي اقل من واحد من الف من الميزانية العامة واقل من واحد من اصل الفين من مجموع الميزانية العامة وميزانية مجلس الاعمار فقال هل تمزح؟ فقلت له لا والله هذا هو الرقم الحقيقي. والواقع ان مجموع المصروفات في الميزانية العامة للسنة ١٩٥٨ المالية الذي كان (٧٧,٣٥٨,٤٣٣) دينارا بينما المرتبات الملكية كانت ٧٢٠٠٠ دينارا كما يلي:

| الفصل | | |
|---|---|---|
| ٥ | المرتبات الملكية | ٧٢٠٠٠ |
| ٦ | الديوان الملكي | ٢٥٠٩٠ |
| ٧ | مخصصات غلاء المعيشة | ٧٨٧٠ |
| ٨ | النفقات الادارية | ٢١٨٣٠ |
| مجموع الباب الثاني | | ١٣٢,٢٩٠/- دينارا |

## سفرة الى فلسطين:

في صيف سنة ١٩٣٥ سافرت الى لبنان في اجازة للاصطياف وللراحة وبعد ان قضيت فيه مدة قررت ان ازور فلسطين لارى ماذا حل بها. وسافرت من بيروت على الطريق الساحلي الى حيفا فيافا فالقدس الشريف. واجتمعت هناك بالأخ العزيز والصديق الوفي السيد اكرم زعيتر كما اجتمعت هناك بالسيد عوني عبد الهادي وفؤاد سابا. وكانت هذه زيارتي الثانية لفلسطين. اما زيارتي الاولى فقد كانت في أوائل تشرين الاول سنة ١٩٣٣ وكنت راجعا من شهر العسل الذي كنت قضيت قسما منه في مصر حيث سافرت اليها من بيروت عن طريق البحر وقررت ان ارجع الى بيروت بطريق البر مرورا بفلسطين حيث قضيت مدة قصيرة رأيت فيها يافا وحيفا والقدس الشريف وحيث تبركت بزيارة المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة وكنيسة القيامة وبيت لحم.

وقد شاهدت ان تغييرا كبيرا قد طرأ على الوضع في فلسطين في خلال السنوات الثلاث التي مرت بين زيارتي الاولى وهذه الزيارة. لقد كان الوضع العربي في فلسطين يتطور سريعا نحو الاسوأ - كان يتدهور بشكل ملحوظ نتيجة الهجرة المتدفقة من اليهود الالمان اثر الاجراءات التي اتخذتها السلطات النازية ضدهم. كانت تلك الهجرة في الواقع من الامر غزوا واجتياحاً استعماريا استيطانيا يتحقق بحماية الحراب البريطانية. ورأيت ملامح الكارثة التي كانت لا بد ستحل بنا نحن العرب تلوح واضحة على الافق. وكيف لا تحل الكارثة والفرق بهذه الجسامة بين المهاجرين اليهود وبين العرب سكان البلاد الاصليين. المهاجرون اليهود من المانيا مزودون بآخر مبتكرات التكنولوجيا العصرية، كما ان كل فرد منهم كان متشبعا بوعي سياسي وبعزيمة قوية تستهدف تأسيس دولة في فلسطين كالدولة التي اكرهوا على مغادرتها - اعني المانيا - وكانوا ينظرون الى العرب سكان البلاد الاصليين وكأنهم انقاض مدنية غابرة آن لها ان تزول

من على وجه الارض وكانوا ينظرون الى أنفسهم وكأنهم جاؤوا ليحرموها من طريقهم. بهذه الروح الاستعمارية الاستيطانية جاؤوا الى فلسطين غازين فاتحين مملوئين حقدا وغرورا وتحديا واستعلاء بينما الشعوب العربية في مختلف اقطارها كانت تغط في سبات عميق عدا الشعب الفلسطيني الذي كان وحده يكافح هذه الهجمة الاستعمارية الاستيطانية تغزوهم في عقر دارهم وقد لمسوا بوادر الكارثة التي كانت ستحيق بهم. وأن أنس لا انسى مشهدا لفت نظري وبقي عالقا بذهني الى هذا اليوم - مدة خمسة واربعين عاماً. كنت ماشيا في احد شوارع القدس ورأيت امرأة عربية محجبة وكانت تتعثر في مشيتها والخوف باد عليها ورأيت بنتا يهودية تسير في نفس الطريق مفتولة الذراعين مليئة بالحيوية والنشاط تضرب الأرض باقدامها القوية وكأنها تريد أن تشقها وقلت لصاحبي الذي كان يسير معي انظر الى الفرق بين الامرأتين انه يصور لك الصراع بين الجهتين واننا مدعوون بل ملزمون بازالة هذا الفرق بين الجهتين اذا أردنا ان ننجح في هذا الصراع المصيري مع العدو الصهيوني.

لقد احاطني الأخ اكرم زعيتر على عادته وسجيته بحفاوته ورعايته، وقد زرت بصحبته مفتي فلسطين الحاج امين الحسيني في مكتبه في دار الاوقاف الاسلامية الذي أعطانا صورة سوداء قاتمة عن المستقبل نتيجة لما كان يحوكه اليهود بالتعاون مع البريطانيين لفلسطين. كما زرنا الاستاذ اسعاف النشاشيبي في داره الجميلة وقد دعانا السيد عوني عبد الهادي الى وليمة غداء في داره.

ثم زرت يافا، وبواسطة السيد أكرم زعيتر تعرفت بالصحافي ابراهيم الشنطي صاحب جريدة الدفاع التي كانت تصدر في يافا. وقد رحب بي الرجل كثيرا ووجدت فيه صحافيا نشيطا وقد طلبت اليه ان يرتب لي زيارة احدى الكيبوتزات KIBUTZ اليهودية بغية الاطلاع عليها وعلى تنظيمها فرتب زيارة لكيبوتز كيفات برينر GIVAT BRENNER وذهبنا معا لزيارتها. وتفرجنا عليها وقد اعجبني في وقته التنظيم الموجود فيها. رأيت مثلا محل تربية الاطفال الذين هم في دور الرضاعة وقد توفرت فيه جميع الاحتياطات الطبية وكانت تشرف عليه ممرضات متخصصات، فتأتي الامهات بأطفالهن الى هذا المحل صباحا ويودعنهم فيه ويذهبن الى حقول الكيبوتز يعملن فيهامع الرجال ويرجعن لاخذ

اطفالهن عند الانتهاء من اعمالهن. كما زرت مدارس الكيبوتز بمختلف درجاتها. ثم زرت محال تفريخ الدجاج وتربيتها، ثم زرت مزارع الخضر وبساتين الفواكه والبيارات الى غير ذلك. كما شاهدت بعض الصناعات اليدوية. وزرت مركز ادارة الكيبوتز ولا اتذكر الآن جميع ما شاهدت فقد مضى زمن طويل على تلك الزيارة ولم اكن قد دونت عنها شيئاً. ولكني أتذكر اني خرجت من هذه المشاهدات مهموما لاني رأيت الفرق الجسيم بين هذا المستوى المسنود بدعم مالي وتقنى وتنظيمى لا حد له يجود به يهود العالم الاغنياء عن طريق المنظمات الصهيونية وبين مستوى مواطنينا العرب الذين كانوا يكافحون وحدهم محرومين من كل معونة او اسناد مالي او تقني او تنظيمي. وقلت لنفسي لا بد من تطوير انفسنا باقصى ما يمكن من السرعة للوقوف بوجه هذه الهجمة الاستعمارية الاستيطانية والانتصار عليها.

ثم طلبت من السيد ابراهيم الشنطي ان اتفرج على احدى البيارات العربية فاخذني لمشاهدة بيارات عبد الرحمن التاجي الفاروقي الواقعة قريبا من ريشون لزيون، وكان يعتبر وقتئذ من اكبر مالكي البيارات في فلسطين، وقد شاهدنا بياراته الواسعة وتنظيمها البديع وقد لفت نظري كيفية الاقتصاد في استعمال المياه بشبكة من السواقي المصنوعة من السمنت المسلح التي توصل الماء الى كل شجرة بحيث لا تضيع قطرة من الماء هدرا علما بأن المياه ترفع من الابار الاتوازية التي كانت هناك عميقة جدا. ثم تفرجنا على القصر الفخم الذي كان قد شيده عبد الرحمن التاجي في وسط بياراته - ولم يكن موجودا عند زيارتنا. واتذكر اني قلت لابراهيم الشنيطي بعد مشاهداتي هذه ان مصير هذه البيارات وهذه الاملاك مظلم كمصير فلسطين -،

لقد وجدت الجو في القدس مشحونا متوترا - فالمستقبل كان مظلما والكفاح غير متكافىء بين الجهتين. فالعرب كانوا يكافحون قوتين رهيبتين - القوة الصهيونية وجيش السلطة البريطانية الظالمة العاتية وقد حشدت جميع قواها ضد الحق العربي، ولنصرة الباطل الصهيوني.

ثم ذهبت مع الاخ اكرم زعيتر الى نابلس حيث تعرفت هناك بكثير من الشباب الفلسطيني ومنهم الاخ واصف كمال. وقد بقيت هناك يومين او ثلاثة

وقد رأينا الاستعداد على قدم وساق لتفجير الثورة ضد الانكليز المناوئين للعرب والمناصرين للصهيونيين وقد لمست بنفسي حماس الشباب الذين كانوا يتدربون استعدادا لتلك الثورة التي لم تلبث ان انفجرت في سنة ١٩٣٦ والتي قاتل فيها العرب قتالا بطوليا والتي استمرت ثلاث سنوات والتي ضرب العرب الفلسطينيون فيها امثالا رائعة من البطولات الخالدة. ولكنهم كانوا يحاربون وحدهم ضد القوة البريطانية الجائرة الظالمة محرومين من التضامن العربي ومن المساعدة العربية على النطاق الذي كان الواجب القومي يقضي بأن يمدهم اخوانهم العرب به - ما عدا المساعدة التي كان قد قدمها لهم يس الهاشمي رئيس وزراء العراق وقتئذ.

وغادرت نابلس مهموما والحزن يملاء قلبي. ورجعت الى بيروت. ثم قضيت بضعة ايام في الجبل في فندق بوادي بولوين. لاريح اعصابي المجهدة واذا بي اواجه في صبيحة احد الايام جمهورا كبيرا من الصهيونيين العربيين شبابا وشابات - من أصل الماني او نمساوي او بولوني او غير ذلك جاؤا من فلسطين ليصطافوا في نفس الفندق. وكنت ارى في كل واحد منهم أو واحدة منهن جنديا يحمل سلاحه او جندية تحمل سلاحها لغزو هذه المنطقة التي لن تنعم بالاستقرار الى اجيال واجيال والتي كانت ستدخل صراعا رهيبا تسيل فيه الدماء انهارا.

ثم تركت الفندق المذكور وسافرت الى اهدن ومن هناك قررت ان اذهب مشيا على الاقدام الى بعلبك مرورا بالارز الكبير وجبل القرنة السوداء المطل عليه وارجع الى اهدن بنفس الطريق، مشيا على الاقدام ايضا. واصطحبت معي دليلا وخرجنا من اهدن قبل طلوع الفجر فوصلنا الارز وتسلقنا الجبل الشاهق حتى وصلنا قمته وبدأنا بالنزول مشيا ايضا حتى وصلنا دير الاحمر فاسترحنا قليلا ثم استأنفنا المشي الى بعلبك فوصلناها ليلا ونزلنا في فندق بالميرا وبعد ان قضيت ليلتين هناك رجعت مع الدليل بالسيارة الى دير الاحمر وتسلقنا الجبل مرة ثانية مشيا على الاقدام ثم نزلنا من القمة الى احد فنادق الارز حيث بتنا الليلة، وفي صبيحة اليوم التالي استأنفنا المشي إلى اهدن. وكانت سفرة متعبة ولكنها ممتعة.

## مديرية الواردات العامة

صدرت الارادة الملكية بتعييني مديرا عاما للواردات بتاريخ ١٩٣٧/٣/٤ وباشرت في عملي الجديد بتاريخ ١٩٣٧/٣/٦ وبتاريخ ١٩٣٧/٩/٢ صدرت الارادة الملكية بنقلي الى مديرية التجارة في وزارة المالية اي ان مدة بقائي في مديرية الواردات العامة كان ستة أشهر تماما.

وقد بدأت اعمالي بالتعرف على اعمال المديرية فأخذت اقرأ الملفات الخاصة بالقوانين والانظمة والتعليمات التي تقوم عليها اعمال المديرية وتاريخها وتطوراتها وما كتبه عنها مختلف المدراء والخبراء الذين تعاقبوا عليها منذ تأسيسها الى يوم ان استلمتها. وقد وجدت ان مديرية الواردات العامة كانت مسؤولية يومئذ عن جميع الضرائب والرسوم التي تجبيها الحكومة ما عدا رسوم الكمارك والمكوس والطوابع وكان الاحرى ان تسمى مديرية الضرائب العامة. لقد وجدت ان مديرية الواردات العامة كانت مسؤولة عن الضرائب والمسؤوليات التالية:

- ضريبة الاملاك (ضريبة العقار حاليا).

- رسوم الاستهلاك.

- ضريبة الدخل.

- عقود ايجار مقاطعات لواء العمارة.

- ضريبة الارض والماء (عدا ضرائب الاعشار التي الغيت وحلت محلها رسوم الاستهلاك) على الأراضي الاميرية.

وقد لاحظت ان قسما من هذه الضرائب والرسوم كانت من مخلفات العهد العثماني وموروثة عنه. وان نسب الضريبة تتفاوت كثيرا باختلاف انواع الدخل.

## عقود ايجار مقاطعات لواء العمارة (محافظة ميسان)

عندما باشرت وظيفتي مديرا عاما للواردات كانت لجنة تجديد عقود مقاطعات لواء العمارة منعقدة في غرفتي وكانت مؤلفة من متصرف لواء العمارة عبد الحميد عبد المجيد رئيسا ومن مدير الواردات العام عضوا ومن ممثل عن وزارة الداخلية (مدير العشائر العام وقتئذ حسب ما اعتقد) عبد الله القصاب عضوا.

وكان لواء العمارة (محافظة ميسان) من الاملاك السنية اي الاملاك الخاصة بالسلطان العثماني عبد الحميد وعندما خلع السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٩ رجعت اراضي اللواء المذكور وكذلك سائر الاملاك السنية الى ملكية الدولة وكانت تؤجر اراضي العمارة - قبل الحرب العالمية الاولى - بمقاطعات واسعة بالمزاد العلني ويلتزمها او يستأجرها من يدفع بدل ايجار أعلى. وبما ان المقاطعات المذكورة كانت مواطن (ديره) لسكنى العشائر المستوطنة فيها ولا تستطيع الرحيل عنها وتعتبرها وطنا لها فان شيوخ تلك العشائر كانوا يزايدون عليها مهما بلغ بدل الايجار معتمدين على عدم دفع الاقساط في مواعيد استحقاقها مما سيضطر الدولة اما لتجريد حملة لجبايتها او السكوت على مضض على تراكم الاقساط غير المدفوعة في مواعيدها وكانها بدلات اسمية فقط.

وعندما احتلت الجيوش البريطانية لواء العمارة في سنة ١٩١٥ ورغبة منها في كسب تأييد شيوخ العشائر الى جانبها ابطلت طريقة المزايدة في تاجير

المقاطعات المذكورة وأخذت بطريقة تقدير بدل ايجار مقطوع عليها محسوبا على تقدير منتوجاتها الصيفيّة والشتويّة من قبل الدوائر المالية واستمرت هذه الطريقة طوال الحكم الوطني إلى سنة ١٩٥٢ عندما سن قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢.

وكانت العقود تشتمل على التزامات كثيرة غير التزامات دفع بدلات الايجار ومن جملة تلك الالتزامات تحميل الملتزم الاولى (الشيخ) مسؤولية تسليم المكلّفين بخدمة العلم من ابناء عشيرته وغير عشيرته من الفلاحين الساكنين في المقاطعة التي هي تحت التزامه الى الحكومة. كما كانت تشتمل تلك العقود على تحميل الملتزم الاولى مسؤولية محافظة الامن في داخل المقاطعة التي هي تحت التزامه وتسليم او تعقيب المجرمين الذين يلجأون الى مقاطعته لانه يصعب على الحكومة تعقيب المجرمين في داخل تلك المقاطعات الواسعة المليئة بالاهوار والادغال والقصب وغير ذلك مما يسهل على المجرمين الهروب والاختفاء في تلك الاهوار الواسعة. ولا يمكن لغير الملتزم الاولى، الذي هو الشيخ المتنفذ، وبمن يستخدمهم من اعوان ومستخدمين مسلحين من قبله من القبض على المجرمين اللاجئين الى مقاطعته او تعقيبهم، علما بأن الاهوار الموجودة في بعض تلك المقاطيع تمتد من الجهة الشرقية الى حدود ايران بل وتتجاوز الحدود الى مسافات بعيدة داخل ايران مما يجعل امر هروب المجرمين عبر الاهوار المشتركة الى ايران امرا يسيراً جداً. كما ان تلك الاهوار تتداخل من الجهة الغربية في لواء المنتفك (ذي قار حاليا) ولواء البصرة (محافظة البصرة حاليا).

كما كانت عقود الالتزام تشتمل على تفاصيل مساحات الزراعات الصيفية من شلب (رز) وهو الغالب، وغير ذلك من المزروعات الصيفية كالسمسم والدخن والذرة الى آخره. وكذلك المزروعات الشتوية من القمح والشعير. وكذلك كانت تذكر فيها المساحات التي تسقى سيحا والتي تسقى بالالات الرافعة (المكائن والمضخات) كما تذكر فيها المساحات البور التي لا تزرع، والتي تكون عادة مراعي، وكذلك الاهوار الى غير ذلك وجميع تلك التفاصيل كانت تقريبية وبعضها بعيدة عن الواقع.

وكان الملتزم الاولى يحتفظ بقسم من الاراضي لنفسه ويؤجر الباقي الى ملتزمين ثانويين - بمعرفة الادارة الحكومية وبالاتفاق معها - من اقاربه او من ابناء عشيرته او من غيرهم وفق شروط يتفق عليها مع الادارة تعين فيها مسئوليات الملتزمين الثانويين تجاهه سواء تخص بدلات الايجار او المسئوليات الاخرى التي هو ملتزم بها تجاه الحكومة. لان الملتزم الاولى - الشيخ عادة - لا يتمكن بدون معاونة الملتزمين الثانويين من النهوض بمسؤولياته المختلفة تجاه الحكومة.

على ان امرا مهما اهملته جميع عقود الالتزام ولم تكن تفكر به الحكومة بتاتا وهو واجبات الملتزم الاولى وكذلك الملتزم الثانوي تجاه الفلاحين في مقاطعته وحقوقهم والواجبات المترتبة عليهم وكيفية قسمة الحاصلات بينه وبينهم. هذا امر كان متروكا للشيخ يتصرف فيه كما يشاء. وكان الفلاحون متروكين لرحمة الشيخ (الملتزم الأولي) ولرحمة زبانيته المستخدمين لديه والمسلحين من قبله لفرض ما يشاء من اتاوات عليهم تحت اسماء وعناوين مختلفة بحيث لا يبقى نتيجة القسمة للفلاح شيء يقيته وعائلته،مما تسبب في نزوح قسم كبير من فلاحي لواء العمارة الى مدينتي بغداد والبصرة حتى تجاوز عددهم في مدينة بغداد وضواحيها ثلاثة ارباع المليون نسمة. وعندما ذكرت هذا الموضوع للمتصرف في اللجنة اجابني ان هذا الموضوع يحتاج الى درس وتدقيق ووعد ان يتقدم بتقرير مفصل ولكني نقلت من مديرية الواردات العامة قبل ان يصل التقرير الآنف الذكر.

وكانت اللجنة تستدعي كل ملتزم اولي بعد ان تكون قد درست ملفه وكونت رأيا عن مدى نهوضه بالتزاماته ومسؤولياته المختلفة المذكورة في عقد الالتزام تجاه الحكومة. ثم تستجوبه عن كل تلك الامور والمسؤوليات وتكون فكرة عن وضعه وتقدم توصيتها بشان تجديد العقد او اجراء تغيير فيه تخص المساحة وبدل الايجار الى غير ذلك الى الوزيرين المسؤولين - وزير المالية فيما يخص بدلات الايجار والشؤون المالية الاخرى. ووزير الداخلية فيما يخص الشؤون والمسؤوليات الاخرى.

وهكذا استدعينا الملتزمين الاولين - بعد ان اطلعنا على ملفاتهم - واحدا واحدا واستجوبناهم واتخذنا التوصيات اللازمة بشأنهم. وان انسى لا انسى ان احد الملتزمين الاولين كان امرأة واتذكر اسمها لحد الآن وهي الشيخة منيرة - وكانت زوجة احد الشيوخ وقد تزوجها حسب ما سمعت من مدينة الكاظمية من ضواحي بغداد وقد اصبحت متنفذة في عشيرة الشيخ مطاعة الكلمة من قبل افراد العشيرة والفلاحين وبعد وفاته حلت محله في التزام المقاطعة. وأصبحت هي الملتزمة الأولية وأخذت على عاتقها تنفيذ جميع المسؤوليات المنصوص عليها في عقد الالتزام تجاه الحكومة وعندما سُئلتْ عن عدد المكلفين بخدمة العلم الذين سلمتهم إلى الحكومة أجابت بطلاقة سلّمتْ كذا - عدد لحية - وتقصد باللحية الرجل. كذلك قد اكتشفت أن أحد الملتزمين الاولين كان يوسف الايوبي شقيق علي جودة الايوبي وقد منح احدى المقاطعات بتأثير من اخيه بالطبع. وعندما اعلنت التسوية هناك بموجب قانون حقوق اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ كان يوسف الايوبي اول من تمت التسوية في مقاطعته ومنح حق اللزمة فيها. وبعد ان انتهت اعمال اللجنة التي كانت محاطة بالسرية التامة خوفا من ان تتسرب التوصيات الى هؤلاء الملتزمين الذين كانوا يوسطون مختلف الوسطاء - كونت فكرة سيئة للغاية عن وضع هذا اللواء (المحافظة) الذي كان يتميز بتخلف مثير للالم والحسرة.

والغريب ان المتصرف لم يكن قد كون اية فكرة عن اجراء تغيير في الوضع الذي كان سائدا الى حد ذلك الوقت في اللواء المذكور. وقد سألته مرة وما هي اقتراحاتك يا حضرة المتصرف في هذا الوضع السيء وكيفية اصلاحه؟ اجابني ان اي تغيير في هذا الوضع يحتاج الى وقت طويل طويل جدا. ولم يكن كما بينت - قد كون رأيا حول الاصلاح الذي يرتأيه لتغيير الوضع، وكيف يكون رأيا اصلاحيا وهو لا يملك الثقافة التي تؤهله لتكوين هذا الرأي الاصلاحي. وربما كان هذا الوضع يروق له. فهو متربع على رأس هرم الحكم في اللواء يدين له جميع الناس - الشيوخ (الملتزمون الأوليون) والسراكيل (الملتزمون الثانويون) ثم الفلاحين الذين يكونون قاعدة الهرم ويعيشون عيشة البؤس والشقاء - اقول يدين له جميع الناس بالطاعة العمياء ويتمتع بنفوذ

واسع جدا لا يدانيه نفوذ المتصرفين في سائر الالوية (المحافظات) الاخرى. عيشة الناس وارزاقهم في يديه ورهن اشارته. كلمة منه تكفي ان تمد الشخص بانواع المنافع او تسلبها منه، تسعده او تشقيه، ترفعه الى اعلى عليين او تنزله الى اسفل السافلين. ومثل هذا الوضع - بالاضافة الى ذلك - كان يكفي ان يفسد اي موظف اداري - الا من كان صلب الاخلاق قوي الارادة.

وبعد انتهاء اللجنة من اعمالها تقدمت بتقريها الى وزيري المالية والداخلية وانفضت جلساتها. ورجعت الى غرفتي التي كانت تشغلها اللجنة. وكان من جملة قرارات اللجنة حسب ما اتذكر - وانا الآن اكتب من الذاكرة فقط - اقتطاع قسم من اراضي الشيخ مجيد الخيفة من شيوخ عشيرة البو محمد وتسمى بمقاطعة «الجندالة» واعطائها الى ملتزم آخر وذلك سيرا على موقفي الذي اتخذته طوال اجتماعات اللجنة وهو تقسيم المقاطيع قدر الامكان - الامر الذي اثار الشيخ المذكور. واذا بي افاجأ في يوم من الايام بالفريق بكر صدقي - وكان يومئذ رئيسا لاركان الجيش - يدخل مكتبي ووراءه عدد من الضباط الذين يحرسونه. فقمت لاستقباله، فجلس الى جانبي وكلمني راجيا اعادة النظر في القرار الذي اتخذته اللجنة بحق الشيخ مجيد الخليفة - وهو اقتطاع مقاطعة الجندالة منه. فأجبته ان القرار المذكور قد وقعته اللجنة وارسلته الى الوزيرين المختصين وهما وزير المالية ووزير الداخلية ومن حقهما اعادة النظر فيه ولا اتذكر بعد هذه المدة الطويلة ماذا حل في الموضوع. ولكني اعتقد ان مقاطعة الجندالة قد اعيدت بعدئذ الى الشيخ مجيد الخليفة اذا لم اكن مخطئا. ولكن الذي اثار استغرابي بعد مجيء الشخصية التي كانت تتمتع يومئذ بالسطة الاولى في الدولة الى مكتبي لتعقيب قضية تعود الى احد شيوخ العمارة، وعجبت كيف ان هؤلاء الشيوخ كانوا في سبيل مصالحهم يتمكنون من تسخير اعلى سلطة في الدولة. وهذا ما جعلني افكر في مصير الادارة المحلية في اللواء، وكيف انها كانت معرضة لمختلف انواع الضغوط والاغراءات والتهديدات، وانه اصبح من الضرورات الاساسية التخلص من هذا الوضع السيء جدا باسرع ما يمكن. ولكن قبل ان يتسنى لي الاطلاع على الموضوع اطلاعا كافيا بدراسة الملفات والتقارير السابقة عن مختلف المسؤوليات التي كان تنهض بها

مديرية الوردات العامة، وقبل ان يتسنى لي الذهاب في دورة تفتيشية سواء في هذا اللواء أو في غيره بغية الاطلاع محليا والتعرف واقعيا على وضع الضرائب وكيفية جبايتها وغيرها من المسؤوليات التي كانت مسؤولة عنها مديرية الواردات العامة بقصد ان اكوّن فكرة عنها وعن كيفية اصلاحها نقلت من مديرية الواردات العامة الى مديرية التجارة في وزارة المالية وتم تعيين السيد عمر نظمي - الذي سبق أن تولى بعض الوظائف الادارية - في محلي. ولكن السيد عمر نظمي مع احترامي له - كان بعيدا جدا عن النظريات الاقتصادية الحديثة التي كان يجب ان ينطلق منها تطوير النظام الضرائبي في العراق.

## رسوم الاستهلاك

كان المنتوج الزراعي في العراق في جميع الاراضي الزراعية - الاميرية والمملوكة - يخضع الى ضريبة الاعشار وهي ضريبة قديمة موروثة من العهد العثماني بل من العهود الاسلامية الاولى. واثر الازمةالعالمية التي حدثت في اواخر ١٩٢٩ واوائل ١٩٣٠ وهبوط اسعار المنتوجات الزراعية هبوطا فاحشا - مما جعل جباية هذه الضريبة من الامور الصعبة جدا على الزراع الذين كانوا يعانون من تقلص دخلهم تقلصا مخيفا ويتعرضون الى خسارات جسيمة خاصة منهم اصحاب المضخات الذين اصبح قسم كبير منهم يرزح تحت طائلة ديون ثقيلة لا قبل لهم بتحملها، الامر الذي اضطر الحكومة الى ان تقوم بتجربة فريدة في نوعها وهي الغاء ضريبة الاعشار تخفيفا عن الزراع واخضاع المنتوجات الزراعية التي تدخل سوق البيع والشراء،اي التي تدخل حدود المدينة فقط،الى رسم قدره عشرة بالمائة واعفاء جميع ما يستهلك في المزارع او يحتفظ به فيها من الرسم المذكور. وبمعنى آخر ايجاد ما يشبه الرسم الجمركي بين الريف والمدينة- فكل منتوج زراعي يستهلك في المزرعة من قبل الزراع او يحتفظ به هناك يكون معفوا من الضريبة. اما الذي يرسل الى المدينة لكي يباع الى التجار لكي يستهلك من قبل سكان المدينة او يصدر الى خارج العراق فانّه يكون تابعا لرسم الاستهلاك. وقد تم هذا الاجراء بموجب

قانون رسوم الاستهلاك الذي تم تشريعه في سنة ١٩٣٢ في زمن وزير المالية رستم حيدر وقد الغى هذا الاجراء ثقل ضريبة الاعشار عن الريف تماما.

غير ان النقص الاكبر في هذا القانون هو التدبير الاداري الذي جاء به لجباية هذه الرسوم. فانه اودع جباية هذه الرسوم الى تجار الحبوب واصحاب العلاوي[1] - الذين اوجب عليهم القانون ان يسجلوا في سجلات خاصة كل ما يردهم او يدخل في مخازنهم من حبوب في كل يوم من جهة، وما يبيعونه، او يخرج من مخازنهم من حبوب او غيرها من جهة اخرى، وان يدفعوا الرسوم التي يفرضها القانون الى دوائر الاستهلاك التي اسستها الحكومة في مختلف الاماكن والمدن العراقية عن الحبوب التي تردهم من المزارع في كل يوم. ومن المعلوم ان هؤلاء التجار ليسوا موظفين في الدولة ولا يخضعون لانضباطها لذلك فان معظم هذه الرسوم كانت معرضة للسرقة - وبعبارة اخرى ان القانون اودع جباية هذه الرسوم الى مجموعة من السراق - ولست مبالغا في ما اقول. فهم من جهة لا يسجلون جميع الحبوب التي ترد إلى مخازنهم سواء التي يشترونها هم من المزارع او التي تودع لديهم من المزارعين برسم الامانة. ولكنهم في عين الوقت يسجلون على المزارع رسوم الاستهلاك التي يفرضها القانون ويستقطعونها من ايراداته عند تقديم قوائم حساباته. وكم من مزارع ذهب الى دوائر الاستهلاك ليقارن بين ما استقطعه من حسابه تاجر الحبوب من رسوم الاستهلاك عن الحبوب المودوعة لديه فوجد ان ما دفعه التاجر بالنيابة عنه الى دائرة الاستهلاك شيء ضئيل بالقياس الى ما استقطعه التاجر من حسابه عن رسم الاستهلاك. وهكذا فان معظم حصيلة هذه الضريبة كانت تذهب الى جيوب تجار الحبوب الذين اصبحوا من كبار الاغنياء من سرقتهم لرسوم الاستهلاء - يجبونها من المزارع ويستقطعونها من حسابه ولا يدفعونها الى خزينة الدولة. وقد دفع هذا الوضع كثيرا من المزارعين ان يمتنعوا عن ايداع حبوبهم لدى التجار بل اخذوا يحتفظون بها في مزارعهم ويبيعونها الى التجار مطروحة في المزارع

---

(١)- العلاوي بالاصطلاح العراقي هي الدكاكين والمخازن الواسعة التي يجلب اليها الزراع الحبوب والتي يشترى الناس منها الحبوب.

وعلى ان يتحمل دفع رسم الاستهلاك تاجر الحبوب عند نقلها من المزارع. وقد رأيت ان هذا الامر لا يجوز استمراره وقد انصرف فكري اول ما نصرف الى تغيير هذا الوضع وصرت افكر في كيفية اصلاحه. وقبل ان اتوصل الى نتيجة جرى نقلي، كما قلت، الى مديرية التجارة في وزارة المالية من قبل السيد ابراهيم كمال وزير المالية الجديد في وزارة السيد جميل المدفعي الرابعة.

اما موظفو الاستهلاك الذين اودع اليهم امر مراقبة تجار الحبوب فكثيرا ما كانوا يتفقون معهم (اي التجار) على اقتسام الغنيمة - اي رسم الاستهلاك. واضبحت الرشوة في هذا الميدان متفشية، خاصة بعد ان ارتفعت تكاليف المعيشة نتيجة التضخم النقدي الذي حدث بسرعة خارقة اثر الاحتلال البريطاني الثاني للعراق والذي بلغ حدودا خيالية. فارتفعت الاسعار ومنها اسعار الحبوب الى مقاييس خيالية، وجعلت ذوي الدخل المحدود - وخاصة موظفي الحكومة - في حيرة من امر تدبير معيشتهم، وعرض نزاهة الموظفين الى امتحان قاسي، وضغط شديد - وكان اكثر الموظفين الذين تعرضوا للضغط هم موظفو ومستخدمو رسوم الاستهلاك - بالنظر لقلة رواتبهم - وذلك من قبل التجار الذين امتلأت جيوبهم برسوم الحكومة يجبونها من الزراع عن الحبوب التي يشترونها منهم او التي تودع لديهم برسم الامانة ولا يرون ضيرا من ان يشاركوا موظفي ومستخدمي رسوم الاستهلاك في قسم منها. واكبر دليل على ان معظم رسوم الاستهلاك كانت تسرق من قبل جباتها وهم تجار الحبوب واصحاب العلاوى ان حصيلة هذه الضريبة لم ترتفع الا شيئا ضئيلا بالقياس الى الارتفاع الهائل في اسعار الحبوب التي ارتفعت عشرة اضعاف او اكثر، وكان يجب ان ترتفع حصيلة رسوم الاستهلاك بهذا المقياس لولا السرقات المذكورة - الامر الذي يدل على ان المنتفعين الرئيسيين من هذه الرسوم هم تجار الجبوب.

وقد استمرت هذه الضريبة ، اي رسوم الاستهلاك التي كان المفروض فيها ان تكون اجراء موقتا، لمدة تقارب الثلاثين السنة والسبب في استمرارها هو وقوف كبار المزارعين، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع، في وجه اية

محاولة لاخضاع الدخل الزراعي الى ضريبة معقولة، لتحل محل رسوم الاستهلاك. وقد فكرت عندما توليت وزراة المالية بحل آخر هو اصلاح ضريبة الاستهلاك نفسها وذلك بايداع الحبوب التي تأتي من المزارع في مخازن حكومية برسم الامانة لغرض استيفاء الرسوم عليها، ومن هذه المخازن الحكومية تنقل الى مخازن التجار لايداعها لديهم. ولكني رأيت بعد الدرس ان تحقيق هذا الامر من الصعوبة بمكان، وان هذه العملية، بالاضافة الى انها سوف لا تكون مجدية، فانها ستلقى معارضة شديدة من جهتين متضادتين - الزراع وتجار الحبوب بدلا من جهة واحدة وهي اخضاع الدخل الزراعي بطريقة علمية دقيقة لا ترهق المزارع وفي عين الوقت تحقق للدولة حصة معقولة من مدخولات الذين يحققون ايرادات واسعة من الزراعة.

## ضريبة الدخل

لقد كانت ضريبة الدخل وقتئذ شعبة من مديرية الواردات العامة. وكان على رأسها موظف من خيرة موظفي الدولة استقامة ونزاهة وهو السيد علي جعفر. والسبب في ان ضريبة الدخل كانت شعبة تابعة لمديرية الواردات العامة هو انها كانت ضريبة جديدة مستحدثة في العراق ولم يمض على تشريعها الا عدة سنين. فقد شرع اول قانون لضريبة الدخل في ١٩٢٧/٥/٢٨ وكان يس الهاشمي وقتئذ وزيرا للمالية وكانت حصيلة هذه الضريبة وقتئذ صغيرة جدا لا تؤلف الا نسبة ضئيلة جدا من ايرادات الدولة العراقية. وقد رأت الحكومة ان تتساهل في بادىء الامر في تشريع هذا القانون وتطبيقه مراعاة لمشاعر الناس الذين كانوا يخضعون لهذه الضريبة الجديدة لاول مرة، ومراعاة النفوذ الذي كانت تتمتع به مجموعة التجار وقتئذ الذين كان معظمهم من اليهود فاعفت الثلثمائة دينار الاولى من الدخل وجعلت نسبة الضريبة ٦٪ على ما زاد على ذلك المبلغ.

لقد كانت حصيلة هذه الضريبة في سنة ١٩٣٧ حوالي ربع مليون دينار من مجموع ايرادات الدولة البالغة اقل من خمسة ملايين ونصف مليون دينار اي حوالي ٥٪ من ايرادات الدولة. واني كنت متيقنا ان القسم الاكبر من الدخل

الذي كان يخضع لهذه الضريبة كان يهربه اصحابه منها بمختلف الطرق والاساليب وان حصيلة الضريبة كانت لا تتجاوز عشرة بالمائة مما يجب ان تكون. وان الوحيدين الذين كانوا يدفعون هذه الضريبة بدقة هم موظفو الدولة، وربما المصارف التي كان يفترض ان تكون حساباتها دقيقة. اما التجار فكانوا يهربون القسم الاكبر من دخلهم من الضريبة. واليك مثلا صارخا:

جاءني مرة الى مكتبي في مديرية الواردات العامة احد التجار اليهود المعروفين وقد لبس ملابس رثة تدل على فقر حاله. جاءني يشتكي من مديرية ضريبة الدخل لانها قد زادت تقدير دخله من - /٢٥٠ دينارا الى - /٣٠٠ دينار في السنة اي ان الزيادة في تقدير دخله كانت - /٥٠ دينارا فقط وضريبة الدخل على هذه الزيادة الطفيفة كانت ثلاثة دنانير فقط. وطلب اليّ ارجاع تقدير دخله الى ما كان عليه سابقا بالنظر الى ضعف حالته المالية وعدم امكانه دفع هذه الزيادة الطفيفة في الضريبة وقدرها ثلاثة دنانير. وكان تظلمه يثير الاشفاق عليه. فاستدعيت السيد علي جعفر مدير ضريبة الدخل وطلبت اليه النظر في حالة هذا المستغيث فقال لي ان لا مانع لديه من الاستجابة الى رجائه. ومرت الأيـام واذا بأحد مفتشي ضريبة الدخل يفاجأ احد التجار اليهود في مكتبه ويأخذ دفاتره الحقيقية للتفتيش والتدقيق فيها. وقد اكتشف في تلـك الدفاتر عجائب وغرائب في تهريب الدخل ومن جملتها ان ذلك المستغيث كان شريكا في صفقة تجارية مع التاجر الذي أُخِذَتْ دفاتره للتدقيق، وان حصته (اي المستغيث) الصافية من ارباح تلك الصفقة وحدها كانت تتجاوز الخمسمائة دينار. وان هذا الربح قد تحقق في نفس السنة التقديرية التي كان يستغيث فيها من زيادة الضريبة عليه بمبلغ ثلاثة دنانير. فاستدعاه مدير ضريبة الدخل واخبره بما تم اكتشافه. فلطم على رأسه وسب التاجر الذي كان شريكا له في الصفقة التجارية لعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لاخفاء دفاتره الحقيقية. فقدم لي مدير ضريبة الدخل تقريرا بالموضوع واقترح علي ان يقدّر دخل هذا التاجر اداريا بمبلغ خمسة الاف دينار عن كل سنة من السنين الخمسة الماضية وذلك بقصد اجباره على ابراز دفاتره الحقيقة والكشف على دخله الحقيقي. وبعد المداولة مع مدير ضريبة الدخل وافقت

على الاقتراح وابلغناه بقرارنا. فوسط لي اناسا كثيرين للتخفيف من التقدير الاداري فرفضت رفضا باتا. واخيرا جاءني يرجو شيئاً واحدا وهو انقاذه من الحبس اذا ابرز دفاتره الحقيقية. فقلت له لا يمكنني أن أعدك بذلك وسأحيل الموضوع إلى الوزير. وعلى كل اصررت على ابراز دفاتره الحقيقية بقصد الكشف عن دخله الحقيقي. وفي اليوم التالي استدعاني الوزير - وكان وقتئذ الحاج جعفر ابو التمن - وقال لي ان التاجر المذكور يستحق الرحمة اذا ابرز دفاتره الحقيقية وكشف عن دخله الحقيقي وخضع للغرامات الثقيلة التي ينص عليها القانون. فقلت للوزير اترك الموضوع لرأيك. وأخيراً أبرز التاجر المذكور دفاتره الحقيقة وكشف عن دخله الحقيقي الذي تبين انه يفوق حتى التقدير الاداري الذي كنا بلغناه به عن الخمس سنين السابقة. فاستوفينا الضريبة منه مع الغرامات واعتقد انها كانت ثلاثة امثال الضريبة عن كل سنة من السنين الخمسة السابقة. وقد بلغت الضريبة مع الغرامات مبلغا كبيرا جدا في ذلك الوقت. فرفعت تقريرا بذلك الى الوزير ولم ارجوه فيه اعفاءه من احالته الى محكمة الجزاء. بل تركت الامر للوزير ولا اتذكر ما قرره الوزير بشأن احالته الى محكمة الجزاء بعد هذه المدة الطويلة.

هذا نموذج يمثل اكثر التجار - ولا ابالغ في ذلك. لاني لاقيت في اثناء عملي كثيرا من هذه الامثلة وكان اكثر التجار من اليهود. على ان التهرب من الضريبة لم يكن يقتصر على اليهود بل كان يشمل قسما كبيرا من التجار المسلمين والمسيحيين وغيرهم مع ان ضريبة الدخل كانت في ذلك الوقت خفيفة لا تتجاوز في حدها الاعلى ٩٪.

وقد تبين في اثناء ممارستي لامور هذه المديرية وقتئذ ان كثيرين من تجار المفرق الصغار اصحاب الدكاكين الصغيرة كانوا خاضعين لهذه الضريبة وان قسما كبيرا منها كانت تستوفى من هؤلاء التجار الصغار بمبالغ صغيرة تتراوح بين الدينار الواحد والدينارين على المكلف الواحد وقليل منها كان يصل الى حد الخمسة دنانير. وان كلفة التقدير والتبليغ والجباية كانت عالية بالنسبة لحصيلة الضريبة. فسألت السيد علي جعفر عن اسباب اخضاع هؤلاء التجار

الصغار لهذه الضريبة التي كانت حصيلتها بالكاد تساوى كلفة تقديرها وحسابتها. اجابني هذا ما امر به احد المدراء العامين السابقين. فقلت له ارجو ان تقدم لي قائمة باسماء القسم الاكبر من هؤلاء المكلفين لكي اشطب على اسمائهم. وفعلا قدم لي قائمة طويلة باسمائهم وقد بلغ عددها المئات فشطبت على اسمائهم وانقذناهم وانقذنا مديرية ضريبة الدخل من مشاكلهم التي لم تكن نتيجتها الا حصيلة ضئيلة - وقتئذ - لا تساوي اتعاب تقديرها وحسابتها وذلك بقصد ان تتفرغ المديرية الى محاسبة الكبار من التجار وغيرهم من ذوي المدخولات الكبيرة.

ومن الامور التي لا ازال اذكرها بألم ومرارة أمر لم يكن يخطر على بالي حدوثه في العراق. لقد كنت عند مجيئي الى مكتبي صباح بعض الايام اشاهد عددا كبيرا من بنات الهوى والمومسات بحليهنّ ووضعهنّ الملفت للنظر وقد سمعت مرة احداهن تقول للاخرى باللغة العامية العراقية «فوق درد الله يريدون من عندنا فلوس» اي ما معناه فوق ما نعانيه من بؤس وشقاء تريد الحكومة ان تجبي من عندنا ضريبة، فاستدعيت الملاحظ الاداري للمديرية العامة وسألته عن اسباب وجود هذه المجموعة من المومسات في اروقة المديرية؟ فاجابني انهن مكلفات بدفع ضريبة الدخل على ارباحهن. فاستدعيت مدير ضريبة الدخل علي جعفر واستفسرت منه عن جلية الامر فقال نعم انهن مكلفات بدفع الضريبة وقد استدعين لتقدير دخلهن وقد تم اخضاعهن لضريبة الدخل في زمن احد المدراء العامين وذكر اسمه. فقلت له اليس من العيب وجود هؤلاء المومسات يسرحن ويمرحن في اروقة هذه المديرية؟ ثم قلت وفوق بؤسهن وشقائهن يخضع دخلهن الى ضريبة الدخل. ثم طلبت منه أن يقدم لي قائمة باسمائهن لشطبها ثم قلت له ان الدولة في غنى عن مقاسمتهن بهذا الدخل المغموس بالدعارة والبؤس والشقاء فقدم لي قائمة وتم شطب اسمائهن من قائمة المكلفين بدفع ضريبة الدخل وانقذنا المديرية من وجودهن في اروقتها.

على أن الأمر الذي لفت نظري وقتئذ انه في الوقت الذي أخضعت فيه مدخولات صغار الكسبة من تجار المفرق وأصحاب الدكاكين الصغيرة وكذلك مدخولات بنات الهوى والمومسات لم أجد لحد ذلك الوقت أي تخطيط أو نية

لإخضاع المدخولات التي تؤلف القسم الاكبر من الناتج القومي (Gross National Product)، أعني بصورة خاصة الدخل الزراعي والدخل العقاري ودخل النفط - أي شركات النفط - عدا شركتي الرافدين وخانقين إلى ضريبة الدخل.

وعلى كل فان المبدأ الاساسي الذي قامت عليه ضريبة الدخل وهو اضافة جميع المدخولات الصافية (اي بعد تنزيل المصروفات المسموح بها والاعفاءات التشجيعية والضرائب والرسوم المحلية الى غير ذلك) التي يحصل عليها الشخص سواء من الزراعة او العقار او التجارة او من ممارسة المهن كالطب والمحاماة او من الفوائد او من ايرادات اسهم الشركات المساهمة او غير ذلك، بعضها الى بعض وتقدير الضريبة على مجموعها اسوة بما هو معمول به في كثير من البلدان المتقدمة. وهذا هو المبدأ السليم العادل - بدلا من ابقاء المدخولات من مختلف المصادر خاضعة لضرائب متفاوتة في مستوياتها ومستثناة من ضريبة الدخل لا سيما بعد ان تطورت ضريبة الدخل تطورا كبيرا واصبحت متصاعدة وارتفع الحد الاعلى قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٦٠٪ من الدخل. وكانت نيتي منصرفة الى اعادة النظر في الموضوع على هذا الاساس، على ان نسير في تطبيق المبدأ بتوئدة وتأني، وبالتدريج. على ان نبدأ اول ما نبدأ بدمج الايرادات الصافية من العقار (اي بعد طرح مصاريف الصيانة وضريبة العقار والاعفاءات التشجيعية والمصروفات الاخرى) بالمدخولات التابعة لضريبة الدخل. ثم نعقبها بدمج المدخول الصافي الناجم من الزراعة (ايضا بعد طرح المصروفات والاعفاءات التشجيعية وغير ذلك) بالدخل التابع لضريبة الدخل. وكنت منكبا على دراسة هذا الموضوع انكبابا كليا آخذا بنظر الاعتبار مستوى الضرائب في البلدان المجاورة خوفاً من ان يؤدي تفاوت مستويات الضرائب الى تثبيط استثمار الاموال في العراق او حتى هجرتها الى البلدان التي يكون مستوى ضرائبها اخف. وكنت عازما على ان ازور مختلف الاقطار المجاورة والعربية منها خاصّة بغية الاطلاع على انظمة ضرائبها وكيفية تطبيقها وان اتفرغ لهذا الموضوع الاساسي الخطير.

وفجأة تم نقلي الى مديرية التجارة على اثر تولي ابراهيم كمال لوزارة المالية في وزارة المدفعي الثالثة وذلك بتاريخ ١٩٣٧١٩/٢ ووضع حدا لهذه الاهتمامات التي كنت منحها اليها.

## دعوة تلفت النظر في السفارة البريطانية

اثناء وجودي في وظيفة رئيس التشريفات الملكية في البلاط الملكي، وكان ذلك في سنة ١٩٣٧، ولتعدد زيارته للملك غازي، تكونت بيني وبين السفير البريطاني السير ارشبالد كير كلارك كير SIR ARCHIBALD KERR CLARK KERR علاقة صداقة. فقد وجدت فيه رجلا يتميز بطيب المعشر وباخلاق رضية وبتفكير حر. وقبل ان يتعين سفيرا لبلاده في العراق كان سفيرا لبلاده في المكسيك وقد اطلع على احوالها تماما وقد اهداني كتابا بمجلدين عن فتح الاسبان للمكسيك يشرح المظالم التي اقترفها الاسبان هناك خلال فتحهم. وكان متزوجا من امرأة جميلة جدا تزوجها عندما كان سفيرا لبلاده في شيلي - وكانت قد انتخبت ملكة جمال شيلي حسب ما اخبرني - وقد فهمت فيما بعد انهما افترقا. وربما كان السبب فارق العمر بينهما. وقد عين فيما بعد سفيرا لبلاده في روسيا. وتوج خدمته في السلك الدبلوماسي البريطاني سفيرا لبلاده في الولايات المتحدة الاميركية ومنح لقب لورد انفرجابل LORD INVERCHAPEL ثم تقاعد وقد توفي منذ امد طويل.

وقد دعاني ذات مرة الى مأدبة عشاء في السفارة البريطانية وكنت وقتئذ مديرا عاما للواردات. وقد لاحظت اني كنت العراقي الوحيد بين المدعوين. الامر الذي اثار استغرابي. فجاء السير ارشبالد الى جانبي ليحدثني وقال لي لا بد انك استغربت هذه الدعوة لانك العراقي الوحيد بين المدعوين. قلت له نعم اثارت هذه الدعوة استغرابي. قال لدي قصة اريد ان اقصها عليك. قال كنت

---

(١) - بالطبع لم يتطرق السفير الى المظالم التي اقترفها الانكليز في فتوحاتهم وتأسيسهم لامبراطوريتهم الواسعة. ومع ذلك فان ذلك السفير كان من ذوي الافكار الحرة - يعتبر من احرار الانكليز او بالاحرى من احرار الاسكتلنديين.

ذاهبا الى معسكر الحبانية. وكما تعرف لا بد ان اعبر جسر الحر (الذي كان يومئذ ذا ممر واحد). وقد بقيت انتظر مدة من الزمن لان الجسر كان مزدحما، وكان يعبر عليه من الجانب الآخر عدد كبير من الفلاحين والدواب المحملة بالاحطاب ومختلف المنتوجات الزراعية وغيرها. وكان على الجانب الآخر من النهر موظف جالس الى طاولة صغيرة يقطع التذاكر ويستوفي الرسوم على المنتوجات التي كانت تحملها تلك الدواب والاباعر وكان مشغولا جدا. قال وقد تألمت كثيرا لمنظر اولئك الريفيين يدفعون رسوما وضرائب للدولة. قال وبعد انتظار، ارسلت السكرتير الشرقي للسفارة، الكابتن هولت، والذي كان بصحبتي في سيارتي، الى ذلك الموظف ليسأله عن مقدار الضرائب والرسوم التي كان سيستوفيها من هذا الجمهور الكبير من الفقراء، عن المنتوجات التي كانت معهم. وكذلك ليسأل الى متى سيطول انتظارنا. قال فاعتذر الموظف للسكرتير عن تأخيرنا، اما الرسوم فقال انها كانت زهيدة. قال فدفعها السكرتير الشرقي وطلب اليه ان يصرف هذا الجمهور الكبير مع دوابهم وحيواناتهم، قال وهكذا صرفهم وعبروا الجسر وعبرناه بدورنا متجهين الى معسكر الحبانية. قال وسألت فيما بعد عن الدائرة او المديرية المسؤولة عن جباية هذه الرسوم التافهة من هذه المجموعة الفقيرة من رجال الريف، قال فقيل لي انها مديرية الواردات العامة في وزارة المالية. وقد تبين فيما بعد انك المدير العام لتلك الدائرة. قال فقلت لمن اخبرني اني اعرف هذا الرجل. انه رجل مثقف ومتحرر، واسع الفكر، وهو صديقي. وهكذا دعوتك وانا اعرف ان هذا العمل خارج عن مهام وظيفتي. للصداقة التي تربطني واياك. ثم قال اليس من العيب على الدولة ان تجبي من هؤلاء المساكين الفقراء هذه المبالغ الضئيلة؟ ما هو دخلهم وكم هو حتى تجبي الدولة منهم ضرائب؟ ان على الدولة ان تمد يد المساعدة لهم بدلا من ان تجبي منهم مثل هذه الضرائب التافهة. فارجوك، لما اعهده فيك من تفكير حر. ان تساعد على رفع هذه المظالم والغاء هذه الرسوم التافهة التي - حسب ما اعتقد - لا تساوي حصيلتها تكاليف جبايتها. فاجبته وقد اخذ الخجل مني مأخذه - اني كنت تعينت حديثا في تلك المديرية وانا الآن قائم بدراسة هذه المسائل. قال اني اعرف ذلك ولذلك رأيت ان الفت نظرك لاخذ هذه المسائل بعين الاعتبار

عند دراستك. ثم شكرته على اهتمامه الذي لا شك كان الدافع له حسن نيته وتفكيره الحر. ثم اعتذر مني على تدخله في هذه الشؤون التي ليست من مهام وظيفته. والواقع ان هذا الموضوع لم يكن غائبا عن ذهني. وبينما كنت ابذل جهدي للتعرف على شؤون ومسائل هذه الدائرة التي كنت عينت حديثا لها - خاصة مسائل الضرائب - نقلت الى مديرية التجارة كما بينت سابقا - على اثر تعيين ابراهيم كمال وزيرا للمالية في وزارة الدفعي الرابعة وحل محلي السيد عمر نظمي.

## نقلي من مديرية الواردات العامة وتعييني مديراً للتجارة في وزارة المالية

## استقالتي منها بسبب خلاف بيني وبين وزير المالية ابراهيم كمال.

## انصرافي إلى العمل الحر.

كما قلت سابقاً صدرت الارادة الملكية في ١٩٣٧/١٢/٢ بتعيين السيد ابراهيم كمال رئيساً للديوان الملكي. كما صدرت بنفس التاريخ بتعييني رئيساً للتشريفات الملكية. وبعد مرور ثلاثة أشهر على وجودي في هذه الوظيفة. ولاسباب سبق ان شرحتها تشبثت بالانتقال الى مديرية الوردات العامة في وزارة المالية التي كانت قد شغرت باستقالة محمد حديد، الذي كان يشغلها وكالة، ليصبح نائباً في المجلس النيابي الذي تم انتخابه في عهد وزارة حكمة سليمان. وتم تعييني مديراً عاماً للواردات في ١٩٣٧/٣/١٧. وهكذا كانت المدة التي وجدت خلالها مع السيد ابراهيم كمال في البلاط الملكي ثلاثة أشهر وبضعة ايام. وفي خلال هذه المدة كانت العلاقة بيننا علاقة رسمية ولم تتطور الى صداقة. وكنت أشعر كأن حاجزاً نفسياً كان يفصل بيننا. وعندما تعين ابراهيم كمال وزيراً للمالية في الوزارة المدفعية الرابعة التي تالفت إثر مقتل بكر صدقي كان من اوائل الاجراءات التي اتخذها قبل ان يطلع على أعمالي، نقلي من مديرية الواردات العامة الى مديرية التجارة. وقد ترك هذا الاجراء اثراً سيئاً في نفسي واضفى على العلاقة بيني وبينه جواً من البرودة. فاخذت اجازة طويلة وسافرت مع عائلتي الى لبنان وبعد رجوعي من الاجازة وجدت ان التعاون بيننا في مثل الجو الذي كان سائداً وقتئذ أصبح متعذراً. ولذلك آثرت الاستقالة التي قبلت في ١٩٣٨/٥/١٨، بعد أن أكون قد أمضيت فيها قرابة تسعة أشهر ونصف ولم أوافق على الرجوع عن الاستقالة على الرغم من الحاح مدير المالية العام، إبراهيم الكبير، عليّ - بتكليف من الوزير - في أن أرجع عنها وقررت أن أنصرف إلى العمل الحر وقد خصصت له فصلاً خاصاً في هذه الذكريات.

## رجوعي إلى مديرية التجارة

وبينما كنت منشغلاً في عملي الحر في حقل الزراعة تألفت وزارة نوري السعيد الثالثة بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٥ على أثر نجاح المؤامرة التي قام بها فريق من ضباط الجيش لتنحية جميل المدفعي عن الحكم لأسباب معروفة وكان وزير المالية في الوزارة الجديدة محمد رستم حيدر الذي ما أن باشر أعماله في الوزارة حتى طلب إلي الرجوع إلى مديرية التجارة فاعتذرت منه قائلاً أن لدي من أشغالي في المشروع الزراعي الذي كنت بدأت به (مشروع هورالباشا)[١] ما يستغرق جميع أوقاتي لا سيما وأنا مدين للمصرف الزراعي ولجهات أخرى كثيرة بمبالغ أنا ملزم بإيفائها لها، لأني بدأت من الصفر تقريباً. كذلك فاني كنت قد كلفت بالقاء محاضرات في كليتي الحقوق ودار المعلمين العالية وهذه المحاضرات كانت تستغرق قسماً غير قليل من وقتي لاعدادها والقائها. غير أن رستم حيدر لم يقبل اعتذاري وأصر على رجوعي إلى مديرية التجارة واستعان بخالي الحاج عبد الحسين الجلبي وطلب إليه أن يلح علي بذلك. فاضطررت إلى الاستجابة لرغبته بالرجوع إلى مديرية التجارة، بعد أن اعتذرت عن الاستمرار في إلقاء المحاضرات في كليتي الحقوق ودار المعلمين العالية. وهكذا صدرت الإرادة الملكية بتعييني مديراً للتجارة بتاريخ ١٩٣٩/١/١١. وبقيت فيها أكثر من سبعة أشهر، ثم، على اثر تأسيس وزارة الاقتصاد نقلت إليها بتاريخ ١٩٣٩/٨/١ وعينت مديراً للاقتصاد فيها. ولكن شتان بين المرتين اللتين توليت فيهما مديرية التجارة. لقد كان انتاجي في المرة الأولى قليلاً جداً ولم أترك أثراً يذكر. بينما كان انتاجي في المرة الثانية - على أن مدتها أقصر من

---

(١) في خلال المدة الواقعة بين قبول استقالتي في ١٩٣٨/٥/١٨ وبين تعييني مجدداً في ١٩٣٩/١/١١. والبالغة ثمانية أشهر تماماً كنت قد بدأت بمشروع زراعي وانصرفت الى مهنة الزراعة كما سيأتي على تفصيل ذلك في محل آخر من هذه الذكريات. وفي خلال هذه المدة انتدبت لإلقاء محاضرات في كلية الحقوق العراقية في موضوع القانون الدستوري وفي دار المعلمين العالية في العلوم الإجتماعية.

الأولى - انتاجاً لا بأس به. والسبب في هذا هو الفرق بين الوزيرين. لقد كان رستم حيدر منفتح الذهن، عميق الثقافة، حاد الذكاء، عظيم الثقة بنفسه، طويل الخبرة في ممارسة شؤون الدولة، وخاصة في أول تكوينها عندما كان رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول. كان يقرأ ما يعرض عليه من تقارير واقتراحات بعناية ودقة ثم يبت فيها بسرعة فائقة. وكانت تربطني به صداقة متينة. وقد اشتغلت معه مدة من الزمان في البلاط الملكي، حيث كان رئيساً للديوان الملكي (كانت هذه المرة الثانية التي يتولى فيها رئاسة الديوان الملكي) وكنت معاوناً له، وبقيت معاوناً له إلى أن وقع انقلاب بكر صدقي واستقال رستم حيدر من رئاسة الديوان الملكي فتولّيتها بالوكالة. وكنت أعرف ما كان يتمتع به من صفات ممتازة. ويكفي أن يطلع المرء على أوراق البلاط الملكي وعلى القوانين التي اشتغل في تشريعها حتى يقدر مبلغ وأهمية المساهمة والخدمة الجلى التي قدمها رستم حيدر في إقامة كيان الدولة العراقية. وكان أكثر الناس تقديراً لرستم حيدر، بعد الملك فيصل الأول، وبدرجة متساوية تقريباً، ياسين الهاشمي ونوري السعيد.

أما إبراهيم كمال فمع أنّه كان، والحق يقال، يتمتع بقسط وافر من الذكاء وبخبرة إدارية واسعة، فانه كان يختلف عن محمد رستم حيدر كثيراً في عمق الثقافة وغزارتها وفي سعة الأفق. وكان هذا الفرق بين الاثنين متوقعاً بسبب الفوارق الكبيرة في النشأة والدراسة بينهما من جهة وبسبب الخبرة السياسية الواسعة التي اكتسبها محمد رستم حيدر من اشتغاله مع الأمير (وقتئذ) فيصل في الدفاع عن حقوق العرب في مؤتمر الصلح ومن اختلاطه الكثير بساسة الغرب.

لقد كانت هذه أول مرة يتولى فيها إبراهيم كمال وزارة المالية وإن كان قد تولى مديرية المالية العامة مدة من الزمان قبل ذلك حسب ما أتذكر. وكما قلت سابقاً ومع أننا قد وُجِدْنا في البلاط الملكي معاً. هو رئيساً للديوان الملكي، وأنا رئيساً للتشريفات الملكية، فانه لم تنشأ بيني وبينه صداقة أو علاقة متينة. لقد كنت أشعر أن حاجزاً نفسياً كان يفصل بيني وبينه، الأمر الذي جعل التفاهم بيننا صعباً إن لم يكن متعذراً، وقد كان هذا الحاجز النفسي، حسب ظني، هو السبب في ما كان يحدث بيني وبينه، بين آن وآخر، من سوء تفاهم.

وفي وضع مثل هذا حيث لا تسود فيه ثقة تامة متبادلة بين الوزير وبين موظف كبير يشتغل بمعيته يصبح التعاون بين الاثنين متعذّراً. ولذلك آثرت الاستقالة.

لقد كنت ألاحظ أن المرحوم إبراهيم كمال كان كثير الاعتماد على الموظفين البريطانيين وأفضل مثل على ذلك هو قراره الوزاري المرقم ١٧٣ والمؤرخ في ٧ مارس ١٩٣٨ (السري جداً) القاضي بتأليف لجنة لدرس الطلبات المقدمة حول امتياز النفط في منطقة البصرة وللنظر في تعديل المادة العاشرة من امتياز شركة النفط العراقية، من كل من مستشار وزارة المالية المستر هوج (البريطاني) ومفتش الكمارك والمكوس العام المستر سوان (البريطاني) ومدير المالية العام السيد إبراهيم الكبير ومن عبد الكريم الأزري مدير التجارة في وزارة المالية. لقد انتقدت في وقته تأليف اللجنة على هذا الشكل للنظر في أمر خطير يمس المصالح البريطانية، وقلت له ذلك صراحة. على أني استقلت من مديرية التجارة - بسبب سوء تفاهم مع الوزير حول أمور أخرى - بعد عشرة أيام من تأليف اللجنة ولم أجتمع بها ولا أعرف القرارات التي توصلت إليها ولا التوصيات التي قدمتها للوزير. هذا مع العلم بأن القانون الذي منح بموجبه امتياز نفط منطقة البصرة إلى شركة نفط البصرة صدر في سنة ١٩٣٨.

## بعض القوانين المهمة التي تم تشريعها

لقد كان البلد يعاني من بضعة مشاكل اقتصادية رئيسية ملحة تخص مرافق مهمة يتوقف عليها معاش فريق كبير من المواطنين. وكانت بعض المشاكل تقع ضمن اختصاص مديرية التجارة في وزارة المالية التي كان عليها أن تجد حلولاً لها. وانصرفت أبذل جهدي في هذا السبيل. وقد تحقق تشريع عدد لا بأس به من القوانين لمعالجة تلك المشاكل ومن جملة تلك القوانين:

١ - مرسوم جمعية التموز رقم ٦ سنة ١٩٣٩

٢ - قانون اشتراك الحكومة في تأسيس مصرف اهلي رقم ٢٧ سنة ١٩٣٩

٣ - قانون تسجيل المكائن رقم ٣١ سنة ١٩٣٩

٤ - قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم ٣٢ سنة ١٩٣٩

٥ - قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩

٦ - قانون الإحصاء رقم ٤٢ سنة ١٩٣٩

٧ - قانون وزارة الاقتصاد رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩

ومع ان المبادرة والاقتراحات لإعداد تلك المشاريع القانونية قد صدرت مني بصفتي مديراً للتجارة، ولكن الفضل في تحقيقها يعود لوزير المالية رستم حيدر الذي - كما بينت سابقاً - كان ذهنه الوقاد يتقبل الاقتراحات ويشجع المشتغلين معه على تقديمها. ولولا هذا الاستعداد للتفهم والانفتاح والتشجيع من لدن وزير المالية محمد رستم حيدر لما أمكن تحقيق تلك المشاريع فكثير من الاقتراحات المفيده في العديد من دوائر الدولة طويت لأنها لم تكن تلقى تقبّلاً وتفهماً وتشجيعاً من الوزير المختص. أما رستم حيدر فكان يدرس الاقتراحات المقدمة له درساً وافياً ويناقش المقدمين لها حتى اذا اقتنع بها وأدخل عليها بعض التعديلات التي يراها مناسبة، وافق عليها وتبناها وعقبها باصرار حتى يتم تشريعها.

## مرسوم جميعة التمور رقم ٦ سنة ١٩٣٩

العراق هو البلد الأول في العالم في انتاج التمور وتصديرها. وكانت تكوّن التمور مرفقاً رئيسياً من مرافقه الاقتصادية كما تؤلف مادة رئيسية من غذاء الطبقات الفقيرة. وقد انتشرت زراعة النخيل في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق انتشاراً واسعاً لملاءمة الطقس ولسهولة زراعتها وقلة العناية التي تحتاجها واستعدادها لتحمل تقلبات الجو والعطش وملوحة الأرض ولأنه لا يمكن زرع أشجار الحمضيات في العراق إلا بين النخيل التي تكون مظلّة واقية لها تدرأ عنها الحر الشديد لصيف العراق وبرده القارس في الشتاء ولذلك اعتاد العراقيون على زرع النخيل أولاً والانتظار مدة من الزمان حتى ترتفع ارتفاعاً كافياً عن سطح الأرض قبل زرع الحمضيات. وقد اختصت منطقة البصرة بالأصناف الجيّدة من التمور التي تصدر الى أوروبا واميريكا الشمالية. أما المنطقة الوسطى - وخاصة منطقة الفرات - فانها تكثر فيها التمور العادية التي تصدر الى البلدان الفقيرة، والاسلامية منها خاصة. على انه توجد في المنطقة الوسطى وخاصة حوض دجله وديالي، وعلى الأخص حوالي بغداد، أنواع جيدة جداً من التمور.

وفي سنة ١٩٣٩ كانت تجارة التمور في كساد ووضع سيء جداً. وكان أصحاب البساتين يشكون مر الشكوى من أوضاعهم السيئة، بسبب هبوط الأسعار واستغلال التجار لضعفهم بفرضهم عليهم اسعاراً واطئة وشروطاً غير عادلة ليست في مصلحتهم (أي المنتجين). فأصحاب البساتين، أي عارضو التمور، كثيروا العدد، ووضعهم المالي سيء وهم في حاجة ماسة دائماً الى من يسلّفهم مبالغ كبيرة على تمورهم. بينما تجار التمور قليلوا العدد وفي وضع مالي قوي وبعضهم شركات أجنبية قوية مالياً، الامر الذي يجعل المساومة بين الطرفين غير متكافئة.

وقد جاء وفد من أصحاب البساتين يطالب الحكومة بمعالجة مشكلتهم وقد

اجتمعوا برئيس الوزراء نوري السعيد ووزير المالية محمد رستم حيدر، وقد كنت حاضراً في الاجتماعات التي عقدت لمناقشة وضعهم. وبعد المناقشة معهم وبعد الاستيضاح منهم عن اقتراحاتهم، أجابوا بلسان واحد: ان هناك حلين لمشكلتهم، أولهما دخول الحكومة باتفاق مع شركة «اندروير» (ANDREW WEIR) وهي شركة أجنبية بريطانية، بحصر توجيه حق تصدير التمور من الأصناف الجيدة - الحلاوى والخضراوي والساير - بتلك الشركة مقابل تعهدها بشراء جميع الكميات التي تعرض عليها من الأصناف المذكورة، شرط أن تكون صالحة ومستوفية للشروط المطلوبة للتصدير، وبسعر يتفق عليه مع الشركة، وعلى أن تمنح الشركة المذكورة صلاحيات واسعة في تنظيم تجارة تصدير الأصناف المذكورة من تلك التمور، كتحديد الكميات (من كل صنف) التي يسمح بتصديرها الى كل بلد، وتوزيع الأسواق على المصدرين وحصرها بهم الى غير ذلك. وبعبارة مختصرة كان الوفد يطالب الحكومة أن تسلّم هذا المرفق الاقتصادي جملة وتفصيلاً الى شركة اجنبية لكي تقوم بتنظيمه، لأنهم لا يثقون بمقدرتهم ولا بمقدرة الحكومة على القيام بهذا التنظيم. وقالوا بصراحة انهم عاجزون، وان الحكومة، في رأيهم، عاجزة أيضاً، ولا تملك الخبرة في هذا النوع من العمل التجاري ولا تعرف الأسواق. ولا تملك القدرة المالية للنهوض بهذه المهمة، وكانت الروح الاستسلامية الاتكالية بادية عليهم تماماً. والمطلب الثاني لوفد الملاكين البصريين هو حصر التصدير الى الأسواق الغنية - أي اميريكا واوروبا الشمالية وجنوبي افريقيا - بالأصناف المذكورة من تمور البصرة، ومنع تصدير التمور العادية من نوع الزهدي الى تلك الأسواق. هذا ملخص ما طالب به وفد الوجهاء البصريين وقد جاء الى بغداد وكأنّه يمثل شركة اندروور، وكانت كلمة «العجز» ونحن «عاجزون» تمثل الروح الاتكالية التي تميز بها وفد الوجهاء المذكورين.

ولم يكن لدى الحكومة أية سياسة مقررة لمعالجة مثل هذه المشاكل التجارية. كانت الحكومة تتهيب من تلك المشاكل وتعتبر التدخل فيها خارج نطاق العمل الحكومي. ولذلك لقي اقتراح الوفد تقبلاً من الحكومة، بل ترحيباً. كيف لا والشركة التي اقترحها الوفد البصري للنهوض بهذا العمل، شركة كبيرة خبيرة

مليئة ترفع عن عاتق الحكومة مشكلة عويصة ثقيلة. والملاكون البصريون راضون عنها وهم الذين اقترحوها. أو كما قال رئيس الوزراء نوري السعيد - « القاضي راضي فما دخل المفتي ». وقد اقترح بعض أعضاء الوفد أن يعقد الاتفاق الذي اقترحوه بين الحكومة والشركة مباشرة.

وبعد درس الموضوع دراسة وافية تقدمت بتقرير الى وزير المالية يتضمن حلا طـويل الأمد للمشكلة وبعد أن درس التقرير وناقشه وافق عليه وأمر باحضار مشروع قانوني (لائحة قانونية) لتنفيذ المقترحات الواردة فيه وكان أهم ما جاء فيه:

تأليف جمعية لمنتجي التمور تعطي صلاحيات واسعة في تنظيم تجارة التمور يكون هدفها تقوية المنتجين بجعلهم جبهة واحدة أمام جبهة التجار للحيلولة دون استغلال هؤلاء (أي التجار) لضعف اولئك (أي المنتجين). على أن تكون الصلاحيات على نوعين:

صلاحيات تنظيمية كتحديد الأسعار التي تباع بها مختلف أنواع وأصناف ودرجات التمور من قبل الملاكين الى التجار، ومن المصدرين للمستوردين في الخارج، وتحديد الكميات التي تصدر من مختلف أنواع التمور الى كل سوق من الأسواق الأجنبية، وتوزيع هذه الكميات على مختلف التجار والشركات المصدره، وتحديد عدد التجار والشركات المصدرة للتمور في أي سوق من الأسواق الخارجية، ومنع الاشتغال بكبس التمور وتصديرها إلا باجازة من الجمعية، ومنع استيراد الصناديق الخاصة بكبس التمور إلا باجازة من الجمعية وفق شروط تعينها، وتعيين درجة نظافة التمور المصدرة والتثبت منها، ومنع تصدير التمور غير « المبخّرة » (المعقمه)، ووضع أية شروط ترتأيها للتصدير ومنع تصدير التمور التي لا تتوفر فيها تلك الشروط، ولها أن تشترط اشتراكها بنسبة من الأرباح.

صلاحيات تنفيذية - ربما لم يكن الجو مهيئاً وقتئذ لاستعمالها ولكن قد يأتي يوم تستعمل فيه تلك الصلاحيات:

ومنها تصريف التمور أو أنواع أو أصناف معينة منها الخاصة بالتصدير،

وذلك بعد تهيئة الوسائل والمعدات الكافية للقيام بهذا العمل، وفي هذه الحالة لا يجوز تسليم التمور إلا للجمعية. ومنها أن يكون للجمعية الحق بأن تقوم بالتصدير بنفسها، أو تقوم ببيع المنتوج على مختلف التجار أو الشركات التجارية المصدرة أو تقوم بالعمليتين معاً. وللجمعية أن تعقد مقاولات مع شخص (أو أشخاص) من المصدرين يتعهد المتعاقد بموجبها أن يشتري للتصدير من الجمعية أو من الملاكين مقادير معينة من نوع أو أنواع أو أصناف معينة من التمور لمدة بالأسعار والشروط التي يتفق عليها.

وبموافقة مجلس الوزراء. واستناداً الى هذه الصلاحية (المادة الثالثة عشرة من المرسوم) تعاقدت جمعية التمور مع شركة اندروير على حصر تصدير الأصناف الجيدة - الحلاوي والخضراوي والساير) - من تمور البصرة بالشركة المذكورة سابقاً مقابل تعهد الشركة باستلام جميع التمور المذكورة الصالحة للتصدير بسعر اتفقت عليه مع الشركة وقد منحت الشركة بموجب الاتفاقية التي لا أتذكر تفاصيلها - حق توزيع الأسواق الخارجية على المصدرين وتحديد الكميات التي تصدر من كل صنف من الأصناف المذكورة الى كل سوق الى غير ذلك. وقد عرضت الاتفاقية على مجلس الوزراء فوافق عليها. وأخذت الشركة تمارس - في واقع الامر - بالنيابة عن الجمعية الصلاحيات التي منحها القانون للجمعية. وكانت مدة العقد - حسب ما أتذكر - ثلاث سنوات.

وقد فتح هذا المرسوم الباب لتنظيمات مشابهة لمرافق اقتصادية أخرى. وأعتقد وأرجو أن لا أكون مخطئاً - ان الجمعية جددت العقد مع الشركة لمدة أخرى لا أتذكرها.

ثم أخذت الجمعية بعد ذلك تمارس بنفسها الصلاحيات التنفيذية التي خولها اياها المرسوم، وخاصة الصلاحيات الواردة في المادة الثالثة عشر من المرسوم وهي: تسليف المال الى الملاكين المحتاجين، والتسلف من المصارف بموافقة وزير المالية، وتأسيس مخازن لخزن التمور وحفظها واستيراد الصناديق والكارتون الخ... على حسابها وبيعها لأصحاب المكابس، وتأسيس مكابس نموذجية

والتعاقد مع شركات النقل او استئجار مراكب لشحن التمور للإصدار، وتأسيس معامل تجريبية لاستخراج منتوجات من التمور وشراء مكائن لتبخير التمور، وبيعها للمكبسين بتقاسيط سنوية أو تأجيرها لهم بأجور مناسبة، والدخول في السوق كمشتري أو مكبس أو مصدر عند الحاجة، مباشرة بنفسها أو بتأسيس شركات تساهم فيها بالنسبة التي تراها مناسبة بعد أخذ موافقة وزير المالية، (وقد قامت الجمعية بهذا العمل في الأيام الأخيرة وخاصة بتمور الزهدي)، واجراء المقايضة بالتمور مع الاموال الأخرى الى غير ذلك. وقد تمت مقايضة ناجحة بين تمور كانت قد ابتاعتها الجمعية من الملاكين بسمنت الماني بسعر دينار ونصف الدينار للطن الواحد مطروحاً على أرصفة ميناء هَمبرغ الألماني. وكان من حسن الصدف أن تم شحن السمنت ووصل البصرة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية فصرف بسعر جيد وقد استولت عليه الدوائر الحكومية.

وبالنظر لأن مجلس الأمّة كان غير مجتمع فقد كان من رأيي الذي وافق عليه وزير المالية أن المادة ٢٦ من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ تنطبق على تشريع تأسيس جمعية التمور بمرسوم. لأن بقاء هذا المرفق الاقتصادي في حالة الفوضى والكساد التي كان يرزح تحتها أمر يخل «بالنظام العام» ولذلك أصبح من الضروري الاستعجال باصدار هذا التشريع بمرسوم.

وقد أخذت الجمعية - التي سميت فيما بعد مصلحة التمور - تتوسع في أعمالها وتمارس جميع الصلاحيات التي خولها إياها المرسوم، ولكن بأية درجة من النجاح لا أعرف، لأني لم أتابع تطور أوضاع هذه المصلحة. غير أن ما يجب ملاحظته في هذا الباب هو أن الأشخاص الذين تولوا إدارة هذه الجمعية، وخاصة في أول عهدها، لم يكونوا من العيار المطلوب، بل والجدية المطلوبة، ولم يكونوا يملكون الكفاية والمؤهلات الفنية والادارية اللازمة لادارتها. وقد اتخذ بعضهم هذه الجمعية وسيلة للتمتع بالأسفار على حسابها باسم الدعاية للتمور. ولذلك فالعبرة ليست بالقوانين والأنظمة والصلاحيات، بل بالأشخاص الأكفياء الذين يقومون بتنفيذها. ومع الأسف العظيم لم تتوفق الجمعية، وخاصة في أول

عهدها، بمدراء من الطراز المطلوب. وأسوأ مثل نسوقه على ذلك المستر لويد الذي تعين مديراً عاماً للجمعية. وكان حاكماً عدلياً سابقاً. كما كان رجلاً سكيراً لا يملك المؤهلات اللازمة في هذا الحقل الاقتصادي. وكان قد أصر على تعيينه نوري السعيد لصداقة تربطه به، بالرغم من أننا بينا له انه ليس من الصحيح أن يشرف بريطاني على تنفيذ اتفاقية تصدير التمور مع شركة اندروير البريطانية. وقد جاء المستر لويد لمقابلتي في مكتبي في صبيحة أحد الأيام لأمر مستعجل حسب قوله - وكنت وقتئذ مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد - وكان ثملاً تماماً غير قادر حتى على النطق.فقلت له أرى أن نؤجل البحث في الموضوع الذي جئت من أجله الى فرصة أخرى. وخرج غير مرتاح من كلمتي. أما المدراء العراقيون الذين تولوا ادارة هذه المؤسسة أو الجمعية - أو المصلحة فيما بعد - فاني لا أعرف إلا واحداً أو اثنين منهم، وهذان لم يكونا يملكان لا الاختصاص ولا المؤهلات الفنية ولا الجدية ولاالنشاط المطلوبين لادارة هذه المصلحة.

## قانون اشراك الحكومة في تأسيس مصرف أهلي

### رقم ٢٧ سنة ١٩٣٩

كانت السيطرة الأجنبية على قطاع الصيرفة والمصارف أمراً يحز في النفس فلم يكن يوجد وقتئذ مصرف تجاري وطني واحد. وكانت جميع المصارف التجارية فروعاً لمصارف أجنبية كالمصرف العثماني (بريطاني فرنسي) والمصرف الشرقي (بريطاني يهودي) والمصرف الشاهنشاهي الذي أصبح فيما بعد المصرف البريطاني للشرق الأوسط (بريطاني). وكان معظم الموظفين في تلك المصارف من اليهود وقليل منهم من المسيحيين ونادراً ما تجد مسلماً أو عربياً بينهم. وكان المسلم العربي وغير العربي عندما يدخل أحد المصارف المذكورة يجد نفسه غريباً. ولذلك لا عجب ان انحصرت التسهيلات المصرفية بطبقة التجار اليهود بالدرجة الأولى، وكان هذا أحد الأسباب في السيطرة اليهودية على تجارة العراق الداخلية والخارجية، تصديراً واستيراداً، وعلى الأخص قطاع الاستيراد. وقد كان استمرار هذا الوضع المزري عيباً يجب تلافيه. فليست

الصيرفة حقلاً يصعب على العراقي المسلم ممارسته والنجاح فيه. لقد كان رستم حيدر وغيره من وزراء المالية السابقين مقدرين ضرورة الإسراع في تأسيس مصرف تجاري عراقي تساهم فيه الحكومة تشجيعاً للناس، لأنهم، أي الناس، حسب ما يظهر، لم يكونوا وقتئذ مستعدين للمساهمة في مشروع من هذا القبيل بدون تشجيع واسناد من الحكومة. وهكذا وجدت الفرصة مواتية للاسراع في اخراج اللائحة القانونية التي كانت أعدت الى حيز الوجود، فعرضتها على وزير المالية رستم حيدر فوافق عليها، ثم رفعها الى مجلس الوزراء فوافق عليها، وأحالها الى مجلس الأمة الذي صدقها وأصبحت قانوناً برقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩. وقد نص القانون على أن يكون رأسمال الشركة التي تؤسس لهذا الغرض نصف مليون دينار يدفع خمسون بالمائة عند تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وعلى أن يكون تعيين مدير المصرف العام بتصديق من وزير المالية وعلى أن تكون أكثرية الأسهم للعراقيين.

وبعد صدور القانون بقليل نقلت الى وزارة الاقتصاد والتي كانت قد تأسّست حديثاً. ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية ثم قتل المرحوم رستم حيدر وتأجل تنفيذ القانون. ثم حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني في سنة ١٩٤١ وفي خلال شهر مايس ١٩٤١ وضعت حكومة الدفاع الوطني يدها على المصارف الأجنبية وعينت لكل مصرف مديراً عراقياً موقتاً. وكانت هذه فرصة للمدراء العراقيين ان يطلعوا على أسرار المصارف المذكورة وعلى مبالغ التسهيلات المصرفية والقروض التي كانت تمنحها تلك المصارف لليهود فدهشوا من تحيّز المصارف المذكورة لهم إذ كانت تخصهم بالقسم الأكبر من تسهيلاتها وتسليفاتها وقروضها.

ثم قررت حكومة الانقاذ الوطني تأسيس مصرف الرافدين برأسمال قدره نصف مليون دينار لكنها فضلت أن تجعله مصرفاً حكومياً مائة بالمائة أي بدون مشاركة الأهلين. وهكذا طوي المشروع الذي نص عليه قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٩.

# قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب
# رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩

كان مرفق الحبوب أحد المرافق الرئيسية في الاقتصاد العراقي وكان في أمس الحاجة الى التنظيم. وكان العراق ينتج في ذلك الوقت من الحبوب ما يسد حاجته منها للاستهلاك المحلي مع فضلة، أغلبها من الشعير، للتصدير. وكانت الحبوب المصدرة تشكل وقتئذٍ أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي الذي كان يحصل عليه العراق. وكان يشوب هذا المرفق مشاكل وصعوبات جمة تأتي على رأسها مشاكل النقل والخزن والتنظيف من الأتربة والمواد الغريبة. وكذلك المشاكل الناشئة عن النقل البحري. وكانت الحكومة العراقية قد جلبت، عن طريق وكلاء التاج، خبيراً لدرس هذا الموضوع وتقديم مقترحات لتنظيم هذا المرفق الاقتصادي المهم. وجاء الخبير وتجول في جميع انحاء العراق ودرس مرفق الحبوب من حيث الانتاج والنقل والخزن والتنظيف من الأتربة والمواد الغريبة دراسة علمية وافية وقدم تقريره الى الحكومة العراقية، عن طريق وكلاء التاج، في ٢١ أيلول ١٩٣٧ وقد تضمن التقرير مقترحات مفيدة جداً[١].

وعندما عينت مديراً للتجارة في وزارة المالية قرأت هذا التقرير وكذلك الرسائل الواردة من غرف التجارة وخاصة غرفة تجارة بغداد، وما تضمنته من اقتراحات وآراء وشكاوى مُرّة حول موضوع أجور الشحن البحري للحبوب، والذي كان وقتئذٍ محتكراً من شركتين أو أكثر، فما أن ترتفع أسعار الحبوب في الأسواق الخارجية قليلاً حتى تبادر شركات الشحن البحري الى رفع الأجور بحيث تستهلك معظم الزيادة في الأسعار وتحرم منها التجار والمزارعين وبعد ان

---

(1) Report To The Govenment of Iraq by W. Rhodes on behalf of Henry Simon LTD. Cheadle Heath, stock port on Pnoduction, Storage and Hanndling of Grain in Iraq.

درست جميع الشكاوى والمقترحات تقدمت الى وزير المالية بمقترحات ايجابية لتنظيم تجارة هذا المرفق الذي تتوقف عليه معيشة ورخاء عدد كبير من المواطنين وقد اهتم وزير المالية - والحق يقال - بالموضوع وبالمقترحات ودرسها دراسة وافية ثم وافق عليها وطلب مني اعداد لائحة قانونية - مشروع قانون - يتضمن تنفيذ تلك المقترحات فأعددت اللائحة وعرضتها عليه فوافق عليها ورفعها الى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليه وأحالها الى مجلس الأمة الذي صدقها وأصبحت قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٩ . وكان أهم ما اشتمل عليه القانون:

أولاً- تأليف لجنة لتنظيم تجارة الحبوب تؤلف بالطريقة الوارد ذكرها في القانون (المادة الثانية).

ثانياً- نص مشروع القانون على منح اللجنة الصلاحيات التالية في تنظيم تجارة الحبوب.

**خزن الحبوب** - انشاء اهراءات (SILOS) ومخازن في المواقع التي تراها مناسبة لخزن الحبوب وتنظيفها وتصنيفها (المادة الرابعة) ومنع تخزين الحبوب وتنظيفها في غير الاهراءات أو المخازن أو مكائن التنظيف التابعة لها إلاّ باجازة منها. ولها أن تقوم بهذه الأعمال مباشرة أو بواسطة شركات تساهم فيها، على أن تكون رؤوس أموالها عراقية.

**تصنيف الحبوب** - الى اصناف ودرجات حسب ما تراه مناسباً.

**تصدير الحبوب** - تأسيس شركات مساهمة برؤوس أموال عراقية لتصدير الحبوب تساهم فيها بنسبة لا تزيد على ٣٥٪.

- **مفاوضة شركات الشحن البحري** لتحديد اجور الشحن البحري والبري.

- **استئجار سفن** لشحن الحبوب ولها أن تمنع الشحن في غير هذه السفن إلا بإجازة منها.

- **منح اجازات التصدير** لشركات النقل البحري والبري للمصدرين.

وقد فرض القانون ضريبة قدرها ١٪ على الحبوب تجبى مع ضريبة الاستهلاك وتكون مورداً للجنة، كما خول القانون وزير المالية منح اللجنة قرضاً لا يتجاوز مجموعه مائتي الف دينار، كما خول اللجنة استلاف مبلغ لا يتجاوز مائة ألف دينار.

وقد تأسست اللجنة وباشرت أعمالها وأسست أول اهراء في بغداد ثم اهراءات أخرى في أماكن أخرى. هذا ولم اتتبع بعد ذلك نشاطات اللجنة وسيرها. لقد فتح هذا القانون الطريق لأول مرة لتنظيم تجارة الحبوب في العراق وصارا أساساً لنشاطات مختلفة قامت بها الحكومة في هذا الباب.

## قانون انحصار التبغ وتحسينه
## رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩

تنحصر زراعة التبوغ في شمال بالعراق - المنطقة الكردية الجبلية، وتتوقف عليها معيشة عدد كبير من سكان تلك المنطقة. غير أن الشكايات أخذت تترى منذ مدة، وهي تندد باستغلال تجار التبغ وشركات صنع السكاير لجهل المزارعين وضعف حالتهم المالية استغلالاً يجعل الثمرة الرئيسية من أتعابهم تذهب الى جيوب التجار وشركات صنع السيكاير.

وقد درست الموضوع فوجدت أن دراسات وتقارير غير قليلة كانت موجودة لدى مديرية التجارة عن هذا الموضوع كان قد قام بها بعض الخبراء، وأن لائحة مبدئية أو مشروع قانون لتأسيس مصلحة حكومية لانحصار التبغ وتحسينه كانت مهيئة وموجودة لدى مديرية التجارة. وبعد درس التقارير الموجودة واللائحة القانونية المذكورة تناقشت مع وزير المالية حول الموضوع وخاصة حول اللائحة المذكورة، وبينت له أن المبدأ الذي قامت عليه اللائحة هو حصر شراء التبغ من الزراع مباشرة بدائرة انحصار حكومية تكون هي المشترية الوحيدة للتبغ من الزراع، وهي البائعة الوحيدة له للمعامل وتجار التبغ للاستهلاك المحلي أو للتصدير. أما صنع السيكاير فلم تتعرض اللائحة له بتاتاً وتركته حراً. ثم قلت له إذا كان المقصود نفع المزارعين من جهة وتأمين إيراد محترم للحكومة من هذا المرفق من جهة ثانية، وتحسين زراعة التبغ بغية

تصديره من جهة ثالثة، فان الانحصار يجب أن يكون كاملاً شاملاً لشراء التبغ وصنع السيكاير لكي تأمن الحكومة جانب الخسارة ولكي تهتم بتحسين صنع السيكاير بالإضافة الى تحسين زرعه. فقال وزير المالية ان حصر صناعة السيكاير بالحكومة سوف يلقى معارضة شديدة يصعب التغلب عليها، كما سيكون ضربة للصناعة الوطنية الناشئة. ولذلك فانه يرجح ان يقتصر مشروع الانحصار على حصر شراء التبوغ من الزراع وبيعه لمعامل السيكاير وللتجار المصدرين - إذا وجد تبغ يصلح للتصدير - وذلك بغية مساعدة مجموع مزارعي التبوغ الذين هم في حالة سيئة، وهذا أمر سوف لا يلقى أية معارضة بل سيلقى تأييداً كبيراً من الناس. فقلت له ولكن المشروع بهذا الشكل الناقص سيكون غير مأمون العواقب، وربما يكون عالة على الخزينة العامة بدلاً من أن يكون مصدر ايراد لها. فقال اذن لنؤجل المشروع في الوقت الحاضر. فقلت له اني لا أرى ذلك، بل أفضل المضي قدماً فيه، بالرغم من تخوفاتي التي أبديتها، إذ سيكون لدائرة الانحصار مهام أخرى كثيرة وهي تحسين زراعة التبغ بادخال البذور المحسنة واستعمال طرق جديدة في تخمير التبغ وحزمه، وتأسيس مخازن عصرية لخزن التبوغ وجلب الخبراء اللازمين للقيام بهذه العمليات، الى غير ذلك. ثم قد تتهيأ ظروف مواتية فيما بعد لاشتراك الحكومة في قطاع تصنيع التبغ ومن ثم حصره بها. فوافق على المضي قدماً في تهيئة اللائحة على هذا الأساس.

وقد رأيت ان أعرض مشروع القانون على السيد أمين زكي - ولم يكن وزيراً وقتئذ - فاتصلت به هاتفياً في بيته وأخبرته بالموضوع فقال سأزورك في مكتبك، وجاء الى مكتبي في مديرية التجارة، وتناقشنا حول الموضوع، وأعطيته نسخة من اللائحة القانونية وطلبت اليه درسها وابداء ملاحظاته عليها، بعد التشاور مع غيره من المهتمين في هذا الأمر. وقد جاءني بعد مدة ومعه بعض الملاحظات حول اللائحة، ولكنه كان محبذاً متحمساً لها. ثم عرضت تلك الملاحظات على وزير المالية، وأخيراً تم وضع اللائحة بشكلها النهائي ودفع بها وزير المالية الى مجلس الوزراء الذي وافق عليها ثم أرسلت الى مجلس الأمة حيث نوقشت ولم تجري عليها تعديلات تذكر، ثم أصبحت قانوناً، ولكنه قانون معلق تنفيذه على صدور ارادة ملكية بذلك، بعد أن تكون قد تهيأت

الاعدادات والتمهيدات اللازمة لتنفيذه. وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٧٠ والمؤرخة في ٣٠/٨/١٩٤٠ بتنفيذ القانون اعتباراً من ٢٩/٨/١٩٤٠.

ولا بد من الاعتراف انه قد رافق تنفيذ القانون كثير من سوء الاستعمال سواء في تصنيف التبوغ أو في منح الاجازات لزرعها الى غير ذلك. وقد تسبب سوء الاستعمال هذا في ضياع اموال غير قليلة على الخزينة العامة. ومن سوء الحظ أن يصادف تنفيذ القانون في زمن الحرب وما نتج عنه من تضخم نقدي وما سببه من ارتفاع عام سريع في الأسعار. ولكن بالرغم من جميع هذه الملابسات فاني لا أشك بأن المشروع الذي ساعدت على إخراجه الى حيز الوجود كان خطوة في الطريق الصحيح وإن كانت هذه الخطوة تحتاج الى تعديلات وتصحيحات كثيرة بين آن وآخر لتلافي الأخطاء التي لا بد أن ترافق مشروعاً مهماً مثل هذا، والتي لا يمكن معرفتها إلا عند التطبيق.

ولا بد من ذكر ملاحظتين حول المشروع. أولاهما ما أورده السيد علي كمال نائب السليمانية السابق في مقال نشره في جريدة الحياة ونسب فيه الفضل في اخراج المشروع الى حيز الوجود الى المرحوم امين زكي بينما الواقع هو كما شرحته أعلاه تماماً. وقد بينت ذلك للسيد علي كمال نفسه.

والملاحظة الثانية انه جاء الى مكتبي في مديرية التجارة عدد من تجار التبغ - وأغلبهم من الشيعة - وقالوا كيف تساعد انت على تحقيق هذا المشروع الذي ستكون عاقبته ضرراً بالغاً علينا والذي سيحرمنا من مصدر معاشنا. أجبتهم ان زراع التبغ الذين يبلغ عددهم الالوف مظلومون في الوضع الحاضر ودخلهم ضئيل ولا يحصلون مقابل جهودهم في زرع التبغ الا على شيء تافه وان ثمرة اتعابهم تذهب الى غيرهم - أي الى تجار التبوغ وأصحاب معامل السيكاير ولذلك فان الحكومة مضطرة الى التدخل لتأمين مصلحة الزراع والمصلحة العامة بواسطة هذا المشروع.

وأخيراً أقدمت الحكومة على تأسيس معمل عصري لصنع السكائر في السليمانية في تاريخ لا أتذكره تماماً وقد تم ذلك قبل ثورة ١٩٥٨. وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ تم تأميم جميع معامل السكائر.

## قانون تسجيل المكائن رقم ٣٥ سنة ١٩٣٩

ان الشرط الأول لتشجيع استعمال المكائن والالات الحديثة، سواء كانت للزراعة أو للصناعة، هو ضمان حق ملكية المالكين الحقيقيين لهذه المكائن والالات، بتثبيت هذه الملكية في سجلات حكومية هي سجلات الكتاب العدول، لأننا وجدنا في الواقع ان ملكية هذه المكائن والالات المنقولة كانت معرضة لادعاءات ومنازعات كثيرة على ملكيتها لعدم وجود سجلات تثبت فيها تلك الحقوق. ولذلك بادرت مديرية التجارة - بطلب من أصحاب المكائن الزراعية والصناعية وأصحاب المعامل - الى إعداد هذا المشروع القانوني وعرضناه على وزير المالية فوافق عليه ودفعه الى مجلس الوزراء الذي وافق عليه وأرسله الى مجلس الأمة الذي وافق عليه وأصبح قانوناً بالرقم المذكور أعلاه. وبهذه الطريقة ضمنت حقوق المالكين الحقيقيين للمكائن والالات المذكورة.

## قانون الاحصاء رقم ١٩٣٩

من الأمور البديهية انه لا يمكن تحقيق تخطيط اقتصادي، بل أي تقدم اقتصادي، بدون احصاءات صحيحة دقيقة متقنة. والخطوة الأولى في هذا السبيل هو في تأسيس دائرة مركزية رئيسية للإحصاء تكون مسؤولة عن هذا العمل أسوة بما هو موجود في سائر البلدان المتقدمة. ولذلك قررنا اعداد مشروع قانون لتأسيس مثل هذه الدائرة. فأعددنا هذا المشروع القانوني - وقد اشتغل في اعداده بصورة خاصة أحمد صفوة العوّا وكان وقتئذ ملاحظاً في الدائرة - وعرضناه على الوزير الذي وافق عليه ورفعه الى مجلس الوزراء الذي أقره بدوره وأرسله الى مجلس الأمة الذي وافق عليه وأصبح قانوناً، ولكنه لم يخرج بتوقيع وزير المالية رستم حيدر، لأن وزارة الاقتصاد كانت قد تأسست فصدر القانون بتوقيع وكيل وزير الاقتصاد عمر نظمي وذلك في ١٦/٨/١٩٣٩.

وأهم ما نص عليه القانون هو تأسيس دائرة رئيسية للإحصاء تكون مهمتها جمع وإعداد وتنسيق وتلخيص ثم نشر كافة المعلومات الاحصائية

المتعلقة بأعمال الأهالي التجارية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك أحوالهم العمومية (المادة الثانية) وعلى أن تعين بنظام خاص المواد التي يراد جمع معلومات إحصائية عنها والبيانات الواجب تقديمها (المادة الثالثة). كما نص القانون على أن يكون لهذه المؤسسة حق الاشراف على أعمال كافة دوائر الإحصاء في باقي الوزارات، وعلى هذه الدوائر (عدا وزارة الدفاع) أن تقدم المعلومات الإحصائية التي تطلبها الدائرة الرئيسية وفقاً للنماذج الموضوعة من قبلها (المادة الرابعة). وعلى أن يكون لهذه الدائرة الحق في حمل الأشخاص والشركات (بما فيها الشركات ذات الامتياز) وكافة المؤسسات الأخرى على تقديم جميع المعلومات الاحصائية المطلوبة حسب النماذج التي تقوم بوضعها الدائرة وفقاً لأحكام هذا القانون (المادة السادسة) ويكون الأشخاص والشركات وكافة المؤسسات الأخرى ملزمين بالادلاء بالبراهين والأدلة التي تثبت صحة المعلومات الإحصائية المقدمة من قبلهم متى طلب اليهم ذلك.

وقد تأسست هذه الدائرة في أول تأسيس وزارة الاقتصاد وعين لإدارتها فيما بعد خبير بريطاني هو الدكتور «فنلون» (Dr. Fenelon) الذي أصبح فيما بعد أستاذاً للإحصاء في الجامعة الاميريكية في بيروت. وأخذت هذه الدائرة منذ ذلك الوقت تنشر المجموعة الاحصائية السنوية العراقية (Statistical Yearbook) وقد قاوم وكيل مستشار وزارة المالية وقتئذ المستر سوان. - وكان مفتشاً عاماً للجمارك أيضاً - وهو شخص مغرور مستبد في رأيه اشراف هذه الدائرة على شعبة الإحصاء في مديرية الكمارك العامة. ولكن القانون أخذ مجراه فيما بعد بالرغم منه.

وكانت أول خطوة احصائية مهمة خطتها الدائرة هي في اصدارها نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم ٨٤ سنة ١٩٤٠ وذلك بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٩، استناداً الى القانون المذكور. وقد توسعت هذه الدائرة فيما بعد الى أن أصبحت من أهم دوائر الدولة الآن. وكان هذا القانون هو الخطوة الأولى، بل هو الأساس الذي قام عليه بنيانها.

# تأسيس وزارة الاقتصاد

وأخيراً تم الاتفاق على أن أعمال مديرية التجارة. وإن كانت تمت الى الشؤون المالية بصلة وثيقة. ولكنها. نظراً لتوسع اعمالها. وأثر صدور القوانين المذكورة أعلاه والتي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة. أصبحت تحتاج الى أن تتولاها وزارة خاصة بعد أن تضم اليها دوائر أخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني وهكذا صدر قانون وزارة الاقتصاد رقم ٣٤ سنة ١٩٣٩ بتاريخ ١٩٣٩/٨/١ وتم تأسيس وزارة الاقتصاد التي ضمت اليها بالإضافة الى شعب مديرية التجارة. مديرية الزراعة العامة. ومديرية البيطرة، وشعبة الصناعة والمعادن. وشؤون النفط. وتم نقلي الى الوزارة المذكورة في ١٩٣٩/٨/١ وتعييني مديراً للاقتصاد لكي أشرف على تأسيس هذه الوزارة بعد أن أمضيت في مديرية التجارة للمرة الثانية سبعة أشهر وعشرة أيام.

## استدعائي للالتحاق بكلية ضباط الاحتياط

عندما نقلني السيد ابراهيم كمال وزير المالية في وزارة جميل المدفعي من مديرية الواردات العامة حيث كنت مديراً عاماً إلى مديرية التجارة في وزارة المالية حيث اصبحت « مديراً » أصبحت خاضعاً لخدمة ضباط الاحتياط في الجيش بعد أن كنت مستثنى منها، لأن قانون خدمة ضباط الاحتياط جعل جميع خريجي المدارس العالية من سن معينة خاضعين لخدمة الاحتياط « عدا المدراء العامين » وعلى أثر تأسيس وزارة الاقتصاد في ١٩٣٩/٨/١ نقلت بنفس الدرجة الى وزارة الاقتصاد. وفي تلك السنة صدر قرار من وزارة الدفاع باستدعائي من ضمن من استدعوا من حملة الشهادات العالية للالتحاق بدورة ضباط الاحتياط وقد شمل قرار وزارة الدفاع خريجي المدارس العالية لعدة سنوات سابقة. ولذلك كان الطلاب في تلك الدورة متفاوتين ليس فقط في أعمارهم. وإنما في وظائفهم ودرجاتهم. الأمر الذي سبب بعض المضايقة للمتقدمين في اعمارهم ودرجاتهم وفي وظائفهم. ولكن هذه المضايقة لم تكن ذات أهمية بالنسبة للديموقراطية التي تجلت في تلك الدورة من مساواة للجميع من مختلف الأعمار والرتب والوظائف وإخضاعهم للخدمة العسكرية على قدم المساواة. ولو كان قانون خدمة ضباط الاحتياط قد شرع قبل هذا لكان خريجو كل سنة دراسية يستدعون لخدمة ضباط الاحتياط فور تخرجهم أو بعد تخرجهم بقليل أي قبل أن يتعينوا في وظيفة. أو يباشروا عملاً من الأعمال الحرة. وقبل أن يتزوجوا ويصبحوا أرباب عوائل - فيكون جميع طلاب الاحتياط من أعمار متقاربة ومن درجات متقاربة. غير ان قانون خدمة العلم لم يشرع إلا في سنة ١٩٣٤ ولم ينفذ الا في سنة ١٩٣٥ وبعد هذا صدر قانون خدمة ضباط الاحتياط.

وقد أفدت من انخراطي في هذه الدورة إفادة ثمينة جداً وخبرة لا تنسى - والفضل في هذا يعود لابراهيم كمال. لقد اطلعتني هذه الدورة على

الخدمة العسكرية التي كانت بالنسبة لي عالماً مجهولاً. وقد كنت في بادىء الأمر طالباً داخلياً. ولا أزال أذكر الردهة الطويلة التي صفت فيها السرر ولا أزال أذكر مطعم الكلية المتواضع وأكلها البسيط الكافي. ولا أزال أذكر الجو الديموقراطي وجو المرح الذي كان يسود الكلية.

وبما اني كنت مديراً لوزارة الاقتصاد فان الوزير كتب الى وزارة الدفاع يرجو منها السماح لي بأن أداوم في الوزارة بعد انتهاء وقت التدريب العسكري وبعد أوقات الدروس في كل يوم. فوافقت وزارة الدفاع كما سمحت لغيري ممن كانوا في ظروف مشابهة - بالسكن خارج الكلية. وكنت أسكن وقتئذ في الكاظمية في أقصى شمال بغداد بينما كانت الكلية في أقصى جنوب بغداد. ولذلك كنت مضطراً أن استيقظ قبل طلوع الفجر وأسوق سيارتي في شوارع بغداد الخالية من كل أحد تقريباً عدا الحراس لكي أصل قبل موعد التدريب العسكري الذي يبدأ عادة قبل طلوع الشمس - وهذا الانضباط العسكري كان وحده مبرراً كافياً للالتحاق بالكلية. وما عدا التدريب العسكري والشؤون العسكرية فان معظم الدروس كانت بسيطة جداً بالنسبة لنا. وكم كنت أرغب أن أكمل الدورة وأتخرج بدرجة ملازم ثاني في الجيش العراقي. ولم يكن قد بقي لتخرجي إلا شهران تقريباً. لولا أن وزير الاقتصاد - صادق البصام - استصدر ارادة ملكية بترفيعي مع مدير الزراعة العام سليم الراضي الى درجة مدير عام بتاريخ ١٩٣٩/١٢/١٦. وكان بإمكاني الاستمرار في الكلية حتى التخرج ولكن وزير الاقتصاد كان يريد حضوري أطول مدة ممكنة في الوزارة لكثرة أشغالها. ولأن غيابي كان يعطل أعمالها. فكتب الى وزارة الدفاع التي استصدرت امراً باستثنائي من الدورة. وانقطعت عن الدوام في الكلية. وإذا كان من شيء أسفت له بمرارة فهو أني لم أكمل الدورة وأحصل على درجة ملازم ثاني في الجيش العراقي.

إن أهم فرق كان يلفت النظر بين دورات ضباط الاحتياط هذه وبين الكلية العسكرية التي كانت تخرج الضباط العسكريين المحترفين هو أنها - أي دورات ضباط الاحتياط - كانت تمثل مختلف فئات وقطاعات وأقاليم العراق تمثيلاً أقرب الى الحقيقة من الكلية العسكرية. كانت دورات ضباط الاحتياط

تعكس صورة قريبة من واقع الشعب العراقي. في حين كانت المدرسة العسكرية بعيدة جداً عن تمثيل واقع العراق. كانت الكلية العسكرية، في الواقع لا تمثل الشعب العراقي كما هو بمختلف فئاته وأقاليمه. كانت تؤكد - على تمثيل فئة واحدة على حساب الفئات الأخرى، الأمر الذي سبب خللاً - في نهاية المطاف - في التوازن السياسي في الدولة العراقية. ولو كانت الكلية العسكرية قد سارت على نهج شبيه بدورات ضباط الاحتياط - نهج يمثل مختلف الفئات والأقاليم في القطر العراقي لكان قد تغير الوضع السياسي في العراق تغيراً جوهرياً.

## وزارة الدفاع الوطني

عندما تألفت وزارة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١/٤/٣ والتي اعقبتها الوزارة الكيلانية - ايضا برئاسة رشيد عالي الكيلاني - في ١٩٤١/٤/١٠ اثر انتخاب الشريف شرف وصيا على العرش، كان وزير الاقتصاد في الوزارتين السيد يونس السبعاوي. وكنت وقتئذ مديرا عاما لوزارة الاقتصاد. وعندما حضر يونس السبعاوي ديوان الوزارة لاول مرة استدعي المدراء العامين التابعين للوزارة وعددا كبيرا من الموظفين ووقف في بهو الوزارة والقى خطابا سياسا حماسيا شرح فيه الاسباب التي ادت الى اخذ مقاليد السلطة بيد وزارة الدفاع الوطني والعوامل التي دعت الى الاستيلاء على الحكم بالطريقة التي تم فيها. وكانت وزارة الاقتصاد تشغل دارا عتيقة تقع على شاطىء نهر دجلة وعلى شارع الرشيد بالقرب من الباب الشرقي (الجنوبي) منه. وكان مركز الوزارة يقتصر على الدوائر الخاصة بشؤون النفط. والجيولوجيا وشؤون التجارة وتسجيل الشركات والعلامات الفارقة الى غير ذلك. وكانت ترتبط بوزارة الاقتصاد يومئذ مديرية الزراعة العامة ومديرية البيطرة ومصلحة تنظيم تجارة الحبوب وجمعية التمور الى غير ذلك وكل من هذه المديريات كانت تشغل بناية خاصة بها.

وبعد ان اندلعت في ١٩٤١/٥/٢ الحرب بين القوات البريطانية التي كانت متواجدة في معسكر الحبانية والتي كانت قد تعززت بقوات اخرى نقلت جوا الى المعسكر المذكور من القوات البريطانية التي انزلت في البصرة وبين قطعات من الجيش العراقي التي كانت قد حشدت بالقرب من المعسكر المذكور قرر الوزير، لاسباب لم اهتد لمعرفتها، تجميع ما يمكن تجميعه من الدوائر التابعة للوزارة في بناية واحدة. ولما كانت البناية التي كانت تشغلها الوزارة ضيقة جدا فقد قرر الوزير نقل الوزارة مع بعض الدوائر التابعة لها الى فندق تايكرس بالاس (قصر دجلة) الواقع على نهر دجلة وشارع الرشيد والذي كان مؤلفا من خمس طوابق وخصص لكل مديرية طابقا. فاحتل مركز الوزارة ومديرية الاقتصاد العامة طابقا ومديرية الزراعة العامة طابقا ومديرية البيطرة طابقا وهكذا. اما الوزير فقد جعل مقرّه او ديوانه في الطابق الارضي ومكتبه في صالون الاستقبال الكبير.

واصبحت الوزارة تعج بكتائب الشباب وغيرهم من الشبان العراقيين والعرب الذين جاءوا متطوعين من كل حدب وصوب يعرضون انفسهم وخدماتهم بكل رغبة واخلاص للدفاع عن الوطن وقد كانوا يتفجرون حماسة ويتأججون وطنية: وكنت أشعر بمرارة وحسرة لهذه الجهود وهذا الإخلاص وهذا الحماس المتأجج في الصدور يهدر في غير موضعه وفي غير وقته. وقد تغيبت عن الدائرة عدة أيام لأني كنت موقناً من بادىء الامر ان العراق كان يخوض معركة خاسرة وان الحركة بمجموعها كانت حركة ارتجالية غير مبنية لا على تخطيط ولا على حساب دقيق ولا على دراسة عميقة وان مصيرها الفشل والخيبة لا محالة. وقد عجبت في وقته كيف ان هؤلاء العسكريين الذين تخرجوا من كليات الاركان ودرسوا الاستراتيجية العسكرية قد ورطوا العراق في هذه المعركة التي كانت جميع الحسابات - وبعضها بديهية - تؤكد أنها معركة غير ناجحة.

وفي يوم من الايام بينما كنت في مركز الوزارة (وزارة الاقتصاد) جاءني نداء هاتفي من رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني يطلب فيه الي الحضور الى ديوان مجلس الوزراء ليبلغني المهمة التي قرر مجلس الوزراء ان يعهد بها اليّ

وهي شحن كمية كبيرة من التمور العراقية الى المانيا بواسطة سكة حديد الموصل وعبر تركيا والبلقان. وقبل ان ينتهي رشيد عالي الكيلاني من حديثه الهاتفي فتح باب مكتبي ودخل على غير موعد وبصورة مفاجئة الدكتور عبد الاله حافظ الذي كان وقتئذ معاونا للمدير العام لجمعية التمور وكان قد وصل لتوه من البصرة مهاجرا منها مع بقية الموظفين العراقيين اثر احتلالها من قبل القوات البريطانية، فبادرت حالا الى اخبار رشيد عالي الكيلاني بوصول عبد الاله حافظ وقلت له الا ترى يا فخامة الرئيس ان عبد الاله حافظ اصلح مني للنهوض بهذه المهمة باعتباره معاونا للمدير العام لجمعية التمور؟ فأجاب بطبيعة الحال انه اصلح شخص للقيام بهذه المهمة ولكن اين هو عبد الاله حافظ؟ اجبته انه الآن موجود في مكتبي. فقال لي ابعثه حالا الى ديوان مجلس الوزراء. فأبلغت عبد الاله حافظ بأمر رئيس الوزراء واخبرته بالمهمة التي ستناط به. فقال لي عبد الاله حافظ اتيتك زائرا فحملتني بهذه المشكلة وانقذت نفسك منها ونهض وذهب الى ديوان رئاسة الوزراء فكلفه الرئيس بالقيام بها وقد اشغلته كثيرا واتعبته واستغرقت قسما كبيرا من وقته. وقد شعرت بخجل وتأنيب ضمير لاني رفعت هذه المهمة عن عاتقي وألقيتها على عاتقه. ولكنه في الواقع، وبحكم المنصب الذي كان يشغله، كان الشخص المؤهل للنهوض بهذه المهمة وهي من صميم الواجبات والاعمال المنوطة بمنصبه.

وفي خلال شهر مارس ١٩٤١ عندما اصطدم الجيش العراقي بالجيش البريطاني انتشرت الاشاعات بان الجيش العراقي سيكسر سدة السرّية وسدة البرمة على نهر الفرات لكي تغمر المياه الطرق التي تؤدي الى بغداد وذلك بقصد اعاقة تقدم الجيش البريطانتي الى بغداد. وفعلاً استدعاني المرحوم يونس السبعاوي وقال لي لقد قرر نا كسر سداد الفرات بقصد أن نغمر الاراضي ونقطع الطريق على تقدم الجيش البريطاني فسارع الى انقاذ ما يمكنك انقاذه من مزروعاتك. فهرعت مسرعاً إلى المزرعة، مزرعة هور الباشا، واخبرت شريكيّ بما قاله وزير الاقتصاد وطلبت اليهما ان يحثا الفلاّحين على الاسراع بالحصاد ونقل ما يحصد كل يوم الى الاماكن المرتفعة التي لا تغمرها مياه الفيضان. فكان رد فعلهما عدم الاهتمام وعدم المبالاة بما اخبرتها به. وشاهدت عدداً كبيراً

من سيارات الحمل متجمّعة في المزرعة فسألتها لمن تعود هذه السيارات وما هو السبب في تجمّعها في المزرعة؟ فأخبرني شريكاي أن أصحاب هذه السيارات قد أخفوها ليس فقط في مزرعتنا وإنما في جميع المزارع الأخرى خوفاً من أن تستولي عليها الحكومة.

وعندما رجعت إلى الكاظمية (وهي احدى ضواحي بغداد والمرجع الإداري للمنطقة التي تقع فيها المزرعة) وراجعت بعض موظفي الإدارة والشرطة حول موضوع كسر السداد، حسب ما أخبرني به وزير الاقتصاد، المرحوم يونس السبعاوي، وماذا يمكن أن نعمل لتلافي الخسارة التي سيسببها كسر السداد، وكان أحد المزارعين من رجال العشائر موجوداً هناك، رأيتهم غير مبالين وقد علت الابتسامة شفاههم. وقد أُخبرتُ فيا بعد أن العشائر التي كانت تزرع خلف سدّة السرية وسدة البرمة هي التي كانت تحمي السداد من الكسر، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد، وقد يكون اعتقادهم غير صحيح، بأن كسر سدة السرية في أيار ١٩٤٠ قد قام به بعض رجال العشائر بتواطوء مع السلطات العسكرية البريطانية حفاظاً على سداد معسكر الحبانية البريطاني ووقاية لها، أي سداد المعسكر، من أن تنكسر فتغمر مياه الفيضان المعسكر المذكور، وانهم، اي بعض رجال العشائر، ربما كسروا سدة السرية في سنة ١٩٤٠ لقاء وعد من السلطات العسكرية البريطانية لهم بالتعويض عن الخسائر التي كانت ستصيبهم جراء غرق مزروعاتهم. وبما أن السلطات البريطانية التي كان ذلك البعض من رجال العشائر يتعاون معها سراً كانت تمانع في كسر السداد المذكورة في هذه السنة أي سنة ١٩٤١. لذلك كان المزارعون مطمئنين أن هذه السداد لن تكسر في هذه السنة وكان هذا هو لسبب في عدم مبالاتهم بما نقلته لهم عن قرار وزير الإقتصاد لكسر السداد الآنفة الذكر.

وبعد يوم أو يومين خرجت مرة ثانية إلى مزرعة هور الباشا فرأيت في « مضيف » شريكي الشيخ حمد الظاهر عدداً من الضباط والجنود العراقيين وقد ارتدوا اللباس العشائري وكانوا قد انسحبوا الى مزرعة هور الباشا وغيرها من مزارع هور عكركوف الواقعة بين الفرات ودجلة وبعد استضافتهم ثم نقلهم الى بغداد بواسطة السيارات التي كانت متجمعة في المزرعة. ولم يمضِ على نقلهم

يوم واحد أو يومان حتى إنقطع الطريق العام بين المزرعة وبين مدينة الكاظمية لأن الفيلق الأردني قطع الجزيرة الواقعة بين نهري الفرات ودجلة وقطع طريق الموصل واحتل محطة سكة الحديدة المسمّاة محطة المشاهدة الواقعة على بعد حوالي ثلاثين كيلو متراً الى الشمالي من العاصمة بغداد.

وعلى اثر انسحاب اعضاء الحكومة والعقداء الاربعة والمفتي الحاج امين وغيرهم عبر الحدود العراقية الايرانية الى ايران في ٣٠ ايار ١٩٤١ تألفت لجنة برئاسة امين العاصمة السيد ارشد العمري سميت لجنة الامن الداخلي لمحافظة الامن وخاصة في مدينة بغداد وللمفاوضة مع الجهات البريطانية المختصة حول عقد الهدنة التي تم عقدها في ١٩٤١/٥/٣١ وعلى الاثر اصدرت اللجنة المذكورة في نفس التاريخ بيانا موجها الى الشعب العراقي طلبت فيه الى جميع افراده استئناف اعمالهم الاعتيادية بكل طمئنينة ثم بادرت الى الغاء التعتيم الذي كان ساري المفعول في بغداد منذ إندلاع الحرب وقد تسرّعت اللجنة- كما ثبت في الواقع - في رفع القيود على الحركة بالنظر للجو المشحون بالتوتر الذي كان يسود العاصمة على اثر رجوع الجيش العراقي في ذلك الوضع. وكان على اللجنة ان تتأنى حتى تهدأ النفوس الثائرة ثم ترفع القيود. وقد تسبب هذا التسرع في وقوع الإصطدام بين بعض اليهود والمسلمين في أول حزيران سنة ١٩٤١ والذي أسفر عن جرح سبعة عشر يهوديا ووفاة اثنين من المجروحين. وكان هذا الحادث بمثابة انذار لما كان سيحدث اذا لم يضبط الوضع ضبطا كافيا. ولكن بدلا من ان تصدر اللجنة على اثر هذا الحادث بيانا بمنع التجول وتحديد الحركة فانها على الكس من ذلك اصدرت بيانا سمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلا كالسابق بدون تحديد الوقت اعتبارا من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢. وكنت في مساء يوم اول حزيران ١٩٤١ في بيت والدي الواقع على شارع السعدون في بستان كبه وبدأنا نسمع طلقات الرصاص التي أخذت تزداد ازديادا كبيرا. واخذ اليهود المجاورون لنا يأتون ملتجأين الى دارنا. كما التجأوا الى بيوت العديدين من مجاوريهم من المسلمين. فاتصلت تلفونيا بعائلتي - لاننا كنّا نسكن وقتئذ في الكاظمة في شمال بغداد بعيداعن دار والدي، واخبرتهم بتعذر رجوعي الى البيت في ذلك المساء.

وقضيت تلك الليلة في بيت والدي ولم انم الا قليلا ، وفي الصباح ذهبت الى وزارة الاقتصاد وكان الجو متأزما متوترا . وأخذ الموظفون يتركون دوائرهم الى بيوتهم لمحافظتها من السلب والنهب ولمحافظة عوائلهم من الاعتداء.

وبما ان بيتنا كان في الكاظمية وكانت عائلتي في امان وغير معرضة لاي خطر فقد قررت ان ابقى في مقرّ الوزارة واتولى امر المحافظة عليها وقد بقي معي الى آخر اوقات الدوام الدكتور عبد الاله حافظ وبعض الموظفين وبقينا نتعاون فيما بيننا . وقد سارع الموظفون المسلمون، بدافع من شهامتهم وبدون تكليف من احد،الى ايواء الموظفين اليهود وعوائلهم . والموظف اليهودي الوحيد الذي بقي الى آخر الدوام في مركز الوزارة هو شاؤول - ابو زهير - ابن رئيس الحاخامين ساسون خضوري - الذي كان يشغل وظيفة محاسب مديرية الزراعة العامة، والذي رفض ان يترك مركز الوزارة الا معي خوفا على حياته. اما عائلته فقد رتب زملاؤه الموظفون المسلمون فيما بينهم أمر ايوائها مع اطفالها في احد بيوتهم. ثم وقفنا انا والدكتور عبد الاله حافظ نشاهد من الشرفات المطلة على شارع الرشيد ما يجري في البيوت الواقعة في الشوارع الفرعية المقابلة لفندق قصر دجلة TIGRIS PALACE - محلة السنك - من نهب وسلب كان يقترفه الرعاع ولم يكن في مقدوري ان اعمل شيئاً للحيلولة دون ما وقع . وأخيراً إتخذت سلطات الجيش قراراً بإستعمال القوة لقمع الاضطرابات وانهاء الفوضى. وتم تنفيذ القرار حوالي الظهر . وقد بقينا الدكتور عبد الاله حافظ وانا وعدد من الموظفين، في مركز الوزارة حتى الساعة الثانية بعد الظهر .

ثم اتصلت بمديرية الشرطة العامة ورجوتها تجهيزنا بسيارات من عندها تنقلنا الى مركز الترامواي الواقع في جانب الكرخ لننتقل بواسطته من هناك الى الكاظمية . فجهزتنا مديرية الشرطة العامة بسيارات نقلتنا وسط شارع الرشيد حيث شاهدنا هنا وهناك عددا من الجثث ملقية على جانبي الشارع وعبرنا جسر الملك فيصل الاول (جسر الاحرار) الى ان وصلنا الى مركز الترامواي وقد اصر شاؤول ان يركب الى جانبي في نفس السيارة وركبنا

الترامواي الى الكاظمية وقدبات في ضيافة السيد محسن الجلبي الى ان رجعت الحالة الى طبيعتها فرجع الى بغداد.

وبعد انتهاء الحوادث رأيت ان اؤلف لجنة لجرد ما تركه المرحوم السبعاوي في مكتبة من نقود وسلاح وعتاد وغير ذلك، فأستدعيت بعض الموظفين من مديرية المحاسبات العامة في وزارة المالية وبعض موظفي وزارة الاقتصاد كما استدعيت امين الصندوق وكان محاميا من آل الخضيري- نسيت اسمه -، الذي كان يحتفظ بمفتاح الصندوق الحديدي الذي كان الوزير يونس السبعاوي يحفظ فيه النقود التي وضعت تحت تصرفه وكذلك الاوراق العائدة له واجتمعت اللجنة وتمّ فتح الصندوق الحديدي بحضورها وتم جرد المبالغ التي كانت موجودة فيه، كما تم جرد الأشياء الاخرى التي تركها الوزير وعُمِل مَحْضَر بذلك وقعه الحاضرون وسلمت جميع الموجودات بما فيها المسدسات والرشاشات وغير ذلك الى السلطات المختصة.

لقد اسفرت هذه الحركة الخطيرة عن امرين مهمين غير متوقعين ولم يكونا في الحسبان وقد كان لهما ابعد الاثر في تطوّر الاقتصاد العراقي: اولهما تعيين بعض الموظفين العراقيين لادارة البنوك البريطانية بصورة موقتة في خلال مدة الحرب العراقية البريطانية التي استمرت ثلاثين يوما وذلك لتغيب مدراء تلك البنوك البريطانيين وانقطاعهم عن مباشرة اعمالهم فيها وتجمّعهم مع بقية الجالية البريطانية في السفارة البريطانية في بغداد في خلال مدة الحرب. فقد تعين السيد محمد علي الجلبي - الذي كان موظفا في المصرف الزراعي - مديرا موقتا للبنك العثماني في بغداد، وتعين رجب على الصفّار مديراً موقتا للبنك الشرقي، وتعين شخص آخر لا أتذكر اسمه مديرا للبنك الشاهنشاهي الذي سميّ فيما بعد بالبنك البريطاني للشرق الأوسط. وقد كانت هذه فرصة ثمينة لهؤلاء الموظفين للإطلاع ليس فقط على كيفية ادارة هذه البنوك (المصارف) وسير أعمالها، بل أيضاً للإطلاع على أسرارها، وخاصة التسهيلات التي كانت توفرها للتجار وغيرهم، لقد أكتشف الموظفون المذكورون أمورا مذهلة: منها أن المستفيدين من التسهيلات المصرفية كانوا جميعهم تقريبا من اليهود ما عدا نفراً

قليلاً من المسيحيين. أما المسلمون، تجارا وملاكين فقد كانت حصتهم من تلك التسهيلات ضئيلة تكاد لا تذكر. هذا بالإضافة إلى أن معظم الموظفين في تلك المصارف الثلاث كانوا من اليهود ونفر قليل من المسيحيين ولم يكن يوجد في تلك المصارف اي موظف مسلم تقريبا. ولا شك ان هذا كان من العوامل الرئيسة في السيطرة اليهودية شبه الكاملة على التجارة العراقية.

وثانيهما تأسيس مصرف الرافدين برأسمال حكومي صرف مقداره نصف مليون دينار عراقي وقد عيِّن لادارته محمد علي الجلبي الذي سبق ان عين - كما بينا - مديرا موقتا للبنك العثماني وقد اكتسب من هذا التعيين خبرة واطلاعا على كيفية ادارة المصرف وتمكن من نقل جميع ما كان اطلع عليه من اصول وترتيبات ادارية وفنية واستمارات وغير ذلك الى مصرف الرافدين الذي اصبح بمرور الزمان اكبر المصارف التجارية في العراق.

ان التزام البريطانيين - بل وسائر الشعوب الغربية - بالاقليات المتواجدة في البلاد العربية، سواء كانت تلك الاقليات دينية او عرقية او غير ذلك، والتزامهم خاصة بالاقلية اليهودية، وابتعادهم عن اكثرية السكان، بل الاصح استبعادهم لاكثرية السكان، وهي بطبيعة الحال مسلمة، أمر يلفت النظر ولا تفسير له الا انهم كانوا يخافون من تلك الاكثرية ومن استيقاظها ونهوضها. لقد كانت نتيجة هذا الالتزام للاقلية اليهودية تسليطها تسليطا يكاد يكون تاما على اقتصاد البلد - وخاصة على مرفق التجارة فيه. وكأنما المصارف البريطانية فتحت فروعا لها في العراق لدعم السيطرة اليهودية او الاستيلاء اليهودي على اقتصاد البلد بما كانت تقدمه لهم من تسهيلات ومساعدات مصرفية من اموال وودائع حكومية واهلية. لقد كانت البنوك المذكورة مجالا محتكرا للموظفين اليهود وكان من اصعب الامور للمسلم ان يلتحق بمؤسسة صيرفية بريطانية.

## التموين

على أثر إندلاع الحرب العالمية الثانية واستباقا لما كان سيتولد عنها من اضطرابات ومشاكل اقتصادية ومن إرتفاع في الأسعار ومن مضاربات واحتكار للسلع والمواد الى غير ذلك اصدرت الحكومة مرسوم تنظيم الحياة الإقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٩ ثم أصدرته إستناداً إليه نظام لجنة تنظيم الحياة الإقتصادية رقم ٦١ سنة ١٩٣٩ وقد خول المرسوم الحكومة صلاحيات واسعة لتنظيم الحياة الإقتصادية تمارسها بإصدار أنظمة لذلك. وقرر وزير المالية وقتئذ المرحوم رستم حيدر تأليف لجنة التموين المركزية التي نص عليها القانون برئاسته وعيّن عضوا فيها كلا من المدير العالم للمصرف الزراعي يوسف غنيمة وأمين العاصمة أرشد العمري، ومدير المالية العام إبراهيم الكبير، ومدير الواردات العام علي ممتاز الدفتري، ومدير التجارة عبد الكريم الأزري، ورئيس غرفة تجارة بغداد، والسيد عبد الهادي الجلبي احد كبار تجار الحبوب وربما غيرهم. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات برئاسة الوزير لوضع الخطط لمعالجة شؤون التموين والمشاكل التموينية كلمة نشأت. وقد عُرِضَتْ في احدى جلسات اللجنة مشكلة لا أتذكرها الآن ولكني أتذكر ان خلافا نشأ بيني وبين المرحوم أرشد العمري حول طريقة معالجتها. وبدلاً من أن يحاول ارشد العمري اقناع اللجنة بوجهة نظره بالمنطق فانه انذرها قائلا انه يصر على وجهة نظره وإذا لم توافق اللجنة عليها فإنه سيستقيل ووضع اللجنة ورئيسها في موقف حرج. ذلك لان اللجنة لم تكن مقتنعة بوجهة نظره، ولما لم تنصاع لتهديده

اضطر ارشد العمري إلى تقديم استقالته التي قبلت. وقد ترتب على هذا الحادث بعد عدة سنوات نتيجة مهمة بالنسبة لي اتيت على ذكرها في محل آخر في هذه الذكريات.

وبالنظر لتأسيس وزارة الاقتصاد ارتأت الحكومة وقتئذ ان تتولى هي الاضطلاع بشؤون التموين لانها الوزارة المختصة بهذه الشؤون التي تعتبر من صميم واجباتها. فأنشأت مديرية خاصة للتموين. وكما سبق ان بينا كان من الامور المتوقعة في جو الحرب ان يسود الاضطراب في الاسواق كافة، وان ترتفع اسعار المواد المنتجة محليا والمستوردة من خارج العراق، وان تعم المضاربات، وان ينبرى البعض لممارسة الاحتكار، وخاصة في الاموال المستوردة، بالنظر لصعوبة استيرادها، وان يشترك في المضاربات والاحتكار اناس من غير التجار بالنظر للارباح الكبيرة المغرية والسريعة المتوقعة من هذه المضاربات وهذا الاحتكار. ولذلك تقاطر كل من يملك مقدارا من النقد من كل حدب وصوب، ومن جميع الطبقات، على المضاربات وعلى الاحتكار توخيا لجني الارباح السريعة المغرية. فاضطرت الوزارة الى ان تصدر عدة تعميمات لاحصاء وتسجيل الكميات المتوفرة لدى التجار واصحاب الاسياف والعلاوى من مختلف المواد الرئيسة كالقمح والشعير والرز والسكر والشاي -والمنسوجات المختلفة القطنية والصوفية الى غير ذلك وان تمنع كل تصرّف بها الا باجازة صادرة من مديرية التموين، ولكننا كنا نعرف ان هذه التعليمات وهذه الاوامر سوف تبقى حبرا على ورق لاسباب عديدة اهمها فقدان الجهاز التنفيذي القادر على ضبط الامور. وهكذا جاء رد الفعل لهذا الاحصاء وهذا التسجيل معكوسا اذ اخذ القسم الاكبر من التجار يخفون اموالهم ويهربونها من الاحصاء والتسجيل ويبيعونها سرا واختفت السلع المذكورة من الاسواق واختلق سوق اسود يتعاطى بهذه المواد ونشط هذا السوق بالرغم من جهود الحكومة للسيطرة على الوضع.

وكنت انا الذي وقع عليه النهوض بهذه المهمة الشاقة، يعاونني فيها بعض الموظفين الذي استعنت بهم لمساعدتي. ولكن كان واضحا وضوح الشمس في

رابعة النهار ان هذه المهمة اكبر واضخم بكثير من الجهاز الصغير الذي اوجد لمعالجتها وان هذا الموضوع يحتاج الى جهاز متفرغ اكبر بكثير من هذا الجهاز والى ان يتمتع ذلك الجهاز بسلطات اكبر بكثير من السلطة التي كانت تتمتع بها مديرية التموين، لكبح جماح المضاربين والمحتكرين من جهة ولتجهيز الناس بالمواد الضرورية التي يحتاجونها، استيرادا من الخارج او انتاجا محليًا.

وكان الرأي في اوساط الحكومة منقسما بين امرين: ان يبقى التموين تابعا لوزارة الاقتصاد باعتبارها الوزارة المختصة بهذه الشؤون او ان يكون تابعاً لوزارة المالية باعتبارها الوزارة المختصة بشؤون الكمارك والمكوس والمشرفة على المخازن التي تخزن فيها الاموال المستوردة وثانيا باعتبارها الوزارة المنفذة لقانون الاستهلاك والمشرفة على مخازن الحبوب والاسياف. وكنت من اصحاب الرأي الاول، أي أن يكون الجهاز المشرف على شؤون التموين تابعا لوزارة الاقتصاد على شرط ان يكون الجهاز واسعا ومتفرغا للنهوض. بهذه المهمة الشاقة. وكان المستر سوان - المفتش البريطاني العام للكمارك والمكوس - من الرأي الثاني، اي ان يكون الجهاز تابعا لوزارة المالية للاسباب التي شرحتها. وتجاه هذا الخلاف اتخذ مجلس الوزراء موقفا وسطا وهو ابقاء جهاز التموين تابعا لوزارة الاقتصاد الى ان يأتي الاخصائي بشؤون التموين الذي كانت الحكومة قد قررت استقدامه للنهوض بتلك الشؤون، فيبدى رأيه في الموضوع. غير أن المستر سوان قدم بتاريخ ١٩٤١/١٢/١٤ مذكرة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يعترض فيها على تأجيل البت في نقل التموين إلى وزارة المالية ويدافع فيها بحماس عن التجار المستوردين، ومعظمهم من اليهود، ويهاجم منتقديهم مبرراً ارتفاع اسعار المواد المستوردة. وكان تحيزه لطبقة التجار المستوردين واضحاً. كان يتميز بالصلف والحقد وخاصة بعد الاحتلال الثاني للعراق من قبل الجيوش البريطانية.

## استقالتي من مديرية الاقتصاد العامة

## وتعيين الدكتور نديم الباجه جي، بترشيح مني، مديراً عاماً للاقتصاد بالوكالة

## استقالة وزير الاقتصاد

غير أني بعد مرور ما يزيد قليلا على الشهر من تاريخ مذكرة المستر سوان، وبالنظر للخلاف الشديد بيني وبينه، وبالنظر لما كنت المسه من تأييد نوري السعيد لوجهة نظره، او بالاصح من اضطرار نوري السعيد لتأييد وجهة نظره، قدمت بتاريخ ١٩٤٢/١/٢٠ استقالتي من من مديرية الاقتصاد العامة الى وكيل وزير الاقتصاد السيد عبد المهدي الذي لم يقبلها وابقاها عنده، محاولا اقناعي بالرجوع عنها، ولكني بقيت مصرا عليها الى ان انقضى شهر على تاريخ تقديمها، فاعتبرت بموجب قانون الخدمة المدنية النافذ وقتئذ مقبولة كما جاء في الامر الوزارى الصادر بقبولها، وتعيّن الدكتور نديم الباجه جي - بترشيح مني - مديراً عاماً لوزارة الاقتصاد بالوكالة. غير أن شؤون التموين - بالرغم من مذكرة المستر سوان - بقيت معلقة بين وزارة الاقتصاد ووزارة المالية لعدة أشهر الى ان وصل الخبير البريطاني في شؤون التموين المستر بيليس BALISS الذي كانت الحكومة قد استقدمته، فأيّد وجهة نظر المستر سوان وتم نقل شؤون التموين الى وزارة المالية، فاضطر السيد عبد المهدي، وزير الاقتصاد بالوكالة، الى الرضوخ لوجهة النظر هذه. ولكنه من جهة اخرى ارتأى ان هذا الاجراء جرّد وزارة الاقتصاد من مهمة هي من صميم واجباتها ولم تبق لديها، حسب رأى السيد عبد المهدي، وقتئذ، من الاعمال والمهام ما يستوجب بقاءها كوزارة مستقلة، وطلب اعفاءه من تولي شؤونها بالوكالة. غير أن نوري السعيد تصرف في هذا الباب تصرّفا شاذا اقل ما يقال فيه انه كان بعيدا عن اللياقة مع زميل تضامن معه بكل اخلاص، فاستصدر ارادة ملكية بقبولة استقالة السيد عبد المهدي ليس فقط من وزارة الاقتصاد التي كان

يشغلها وكالة، وانما ايضا من وزارة المواصلات والاشغال مع انه لم يستقل منها. وبعد ان اطلعت على الموضوع ذهبت لزيارة السيد عبد المهدي وابديت له امتعاضي من تصرف رئيس الوزراء معه، ولكني من جهة اخرى اخبرته بعدم تأييدي للرأي الذي ابداه في كتابه الموجه لرئيس الوزراء حول وزارة الاقتصاد وقلت له ان موضوع النفط وحده يكفي لان تتفرغ له وزارة مستقلة، وفيه من المشاكل ما يكفي لاشغال جميع اوقاتها، وقد تم تأسيس وزارة للنفط فيما بعد، ناهيك عن الواجبات الأخرى الكثيرة المنوطة بوزارة الاقتصاد كشؤون الشركات، والجيولوجيا، والمقالع، والعلامات الفارقة، وشؤون الزراعة، والبيطرة، إلى غير ذلك.

لقد ترتب على نقل شؤون التموين إلى وزارة المالية نتيجة خطيرة ذلك ان وزارة المالية، بالطبع بتأثير المستر سوان وترجيحه . عينت أحد الموظفين اليهود لإدارة شؤون إجازات الاستيراد وقد وُزِّعَ نتيجة هذا الاجراء القسم الأكبر من اجازات الاستيراد على المستوردين اليهود الذين جنوا من هذه الفرصة التي أتيحت لهم أرباحاً طائلة قدرت بملايين الدنانير.

وأخيراً وجدت الحكومة أن شؤون التموين كانت من السعة والتعقيد بحيث انها تحتاج ليس فقط إلى دائرة كبيرة متفرغة لها، بل انها تحتاج إلى أكثر من ذلك، إلى وزارة مختصة متفرغة لها وهكذا أوجدت وزارة التموين. ولكن شؤون تموين الحبوب لم تلحق بوزارة التموين بل أنيطت بوزارة الداخلية لأنها الوزارة الوحيدة القادرة، بواسطة الجهاز الإداري التابع لها، على جمع الكميات المطلوبة من الزراع من القمح والشعير وغيرها سواء للاستهلاك المحلي او لتموين القوات البريطانية. وبعد انتهاء الحرب بمدة لا اتذكرها الغيت وزارة التموين والحقت مديرية الأموال المستوردة المسؤولة عن شؤون إجازات الاستيراد بوزارة المالية لأنها الوزارة المسؤولة عن توفير النقد الأجنبي (التحويل الخارجي بحسب الاصطلاح العراقي) لغرض الاستيراد.

# في مجلس النواب

## ذكريات عن الحياة النيابية سنة ١٩٤٣ وما بعدها
## انتخابي نائباً عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً)
## الخلاف بين نوري السعيد ووزير داخليته صالح جبر.
## استقالة صالح جبر.

في صبيحة يوم من أيام تشرين الاول سنة ١٩٤٣ اتصل بي قريبي السيد حسين النقيب الرفيعي بالهاتف قائلاً لي اهنؤك من صميم القلب، فسألته عن ماذا تهنؤني؟ أجابني على فوزك في الانتخابات النيابية. ألم تستمع للإذاعة؟ أجبته لا لم استمع للاذاعة: فقال لي ان الاذاعة الصباحية قد ذكرت اسمك بين الفائزين في الانتخابات النيابية عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً). قلت له هل انت تمزح؟ قال لا والله لا امزح. لقد ورد في نشرة الاخبار الصباحية اسمك واسم الشيخ محمد رضا الشبيبي ومحمد جواد جعفر بين الفائزين عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً). وقد تبين فيما بعد ان ما أنبأني به السيد حسين النقيب الرفيعي كان صحيحاً. وانني قد انتخبت نائباً عن لواء العمارة. وأنا لا أدري، ولم أراجع أحداً لا من الناخبين ولا من المنتخبين الثانويين - وكانت الانتخابات تجري وقتئذ على درجتين - ولا أحداً من رجال الإدارة المحلية ولا حتى وزير الداخلية. واني أقسم بالله على كل كلمة مما أقول. كما لم أرشح نفسي، لأن قانون الانتخابات النيابية النافذ وقتئذ لم يكن ينص على مبدأ الترشيح من الأفراد الراغبين في النيابة. وهكذا نمت ليلتي وأصبحت في الصباح نائباً عن لواء العمارة. وقد علمت فيما بعد أن صالح جبر، الذي كان

وقتئذ وزيراً للداخلية، هو الذي أدخل اسمي في القائمة التي بلّغها إلى متصرف لواء العمارة، وهذا بدوره نفذ ما كلّف به عن طريق الموظفين الإداريين التابعين له ولجان التفتيش المكلفة بالاشراف على الانتخابات النيابية.

لقد كانت تربطني بصالح جبر صداقة متينة تمتد الى سنين طويلة. ثم كنت سكرتيراً لوزارة المعارف عندما عيّن لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي الاولى. ولقد كنت من المعجبين باندفاعه الاصلاحي وحرصه على اداء واجباته عندما كان متصرفاً للواء كربلا. لقد اثبت كفاءة ادارية ممتازة في منصبه هذا. كذلك اشتغلت معه في اللجنة التي تألفت برئاسته عندما كان وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان لإعادة النظر في قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقد كنت وقتئذ مديراً للواردات، وقد مثلت وزارة المالية في اللجنة المذكورة. وقد تمتنت العلاقات بيننا. وكنت التقي به كثيراً. ونتداول الرأي في كثير من الامور العامة. وفي حركة رشيد عالي الكيلاني. عندما ألقي القبض عليه. (وكان وقتئذ متصرفاً للواء البصرة). وسيق مخفوراً الى بغداد، ذهبت الى صديقي المرحوم محمود سلمان. آمر القوة الجوية وقتئذ، واحد العقداء الاربعة، والذي كانت تربطني به صداقة وثيقة. ابتدأت عندما تعرفنا ببعضنا لأول مرة في البلاط الملكي. حيث كان رئيساً لمرافقي الملك. وكنت وقتئذ معاوناً لرئيس الديوان الملكي. وقد طلبت إليه (أي السيد محمود سلمان) أن يطمنني عن مصير صالح جبر وسلامته. فطمنني قائلاً لا تقلق على سلامته فسوف نطلق سراحه، ونسمح له بمغادرة العراق الى ايران. وبعد انتهاء الحركة المذكورة. رجع صالح جبر الى العراق وازداد اللقاء بيني وبينه. وكان لقاء يسوده الحوار السياسي والثقافي. وقد علمت فيما بعد أن صالح جبر كان قد اختلف مع رئيس الوزراء نوري السعيد على قائمة الاشخاص المرغوب في انتخابهم (تعيينهم في الواقع) في المجلس النيابي الجديد. وكان من جملة الاشخاص الذين حصل الخلاف حولهم بين نوري السعيد وصالح جبر - هم الشيخ محمد رضا الشبيبي. وعبد الكريم الازري وجعفر حمندي. ولما لم يتفق صالح جبر مع رئيسه. فانه بقي في ديوان وزارة الداخلية الى ليلة الانتخابات فبلّغ متصرفي الالوية. هاتفياً وبرقياً بالقوائم النهائية باسماء الاشخاص الذين

تؤيدهم الحكومة في الانتخابات النيابية في كل لواء (محافظة) وكان وقتئذ كل لواء (محافظة) دائرة انتخابية واحدة تخرج عدداً كبيراً من النواب. وبعد أن تم العمل بموجب القوائم المذكورة، واعلنت اسماء النواب الجدد، وبعد ان حقق صالح جبر ما أراد - أو بعض ما أراد - قدم استقالته، الأمر الذي تسبب في انزعاج نوري السعيد، وفي برودة شديدة في العلاقات بينهما. وقد سألت صالح جبر عن السبب في اعتراض نوري السعيد عليّ وعلى الشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد جعفر حمندي، أجابني ضيق نظره، لأنه كان يريد أشخاصاً آخرين في هذه المقاعد النيابية ممن يعرفهم ويعتمد عليهم، غير آبه بحقوق الجهات الاخرى في هذا الباب.

وهكذا جئت الى مجلس النواب عن غير علم ولا رغبة مني وبدون أن أبذل جهداً في ذلك، لقد انتخبتني في الواقع من الأمر نائباً عن لواء العمارة الحكومة ممثلة بوزير داخلها صالح جبر لا أهل العمارة،الأمر الذي يدل على وجود اختلال معيب في التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة - السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية -، وهذا الاختلال في التوازن بين السلطات الثلاث المذكورة كان، في الواقع، امراً متوقعاً في بلد متخلف تسود اكثريته الساحقة الجهل، والنظام العشائري، والولاء للقبيلة وحيث لا يزال فيه التحسّس الطائفي قوياً والوعي الوطني ضعيفاً وقد اعتدا الناس فيه الخضوع لسلطة أجنبية حاكمة غاشمة استمرت تحكم العراق عدة قرون، وجاءت بعدها سلطة محتلة جديدة - هي السلطة البريطانية المحتلة التي دامت عدة سنوات. فكيف نأمل من هذا الخليط الأمي الجاهل اللا واعي من الناس المزقين إلى طوائف دينية ومذهبية واقليمية وعنصرية وعشائرية ومدنية إلى غير ذلك أن يقفوا بوجه السلطة التنفيذية - الحكومة - المعتمدة على قوة ضاربة قوية، ويؤكدوا وجودهم تجاهها. يضاف الى ذلك، أن القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥ بما جاء فيه من أحكام وضعت خصيصاً لتؤكد تغليب أو تسليط السلطة التنفيذية (الحكومة) على السلطة التشريعية وعلى الناس كما سيأتي ذكره فيما بعد. والواقع أن القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ الذي وضع الانجليز أسسه قام على التخوف من

الناس، ولذلك اتخذت فيه جميع الاحتياطات لكي لا تتسرب الوطنية الواعية إلى المجلس النيابي ولكي لا تنعكس في هذا المجلس النزعة الاستقلالية التي كان يتحسس بها قسم من الناخبين. ولم تكن الانتخابات النيابية غير المباشرة، وجعل اللواء (المحافظة) بأجمعه دائرة انتخابية واحدة الا وسيلة مقصودة تستهدف تسليط الحكومة على الانتخابات النيابية. فليس في وسع أي شخص، مهما علت منزلته الاجتماعية، ومهما كان مرموقاً. نافذ الكلمة في منطقته يتمتع بشعبية واسعة، أن يزاحم سلطة الحكومة في لواء (محافظة) واسع باكمله، مؤلف من عدة اقضية. قد يكون الشخص قادراً على مناجزة الحكومة في قضاء واحد. ولكن في لواء كامل (أي محافظة كاملة) مؤلف من عدة أقضية. يصعب على أي شخص. مهما كان ذائع الصيت. واسع النفوذ. ان يزاحم سلطة الحكومة في وضع يسود اكثرية الناس فيه جهل مطبق بالعملية الانتخابية وبحق الانتخابات النيابية التي لم يكونوا يعرفون أهميتها، أو يدركون خطورتها، ولم يتعوّدوا على ممارستها. كذلك فقد كان المقصود من جعل الانتخابات النيابية على درجتين تيسير تأثير الحكومة على عدد قليل من المنتخبين الثانويين. بدلاً من اجهاد نفسها في التأثير على عدد كبير من الناخبين الاولين.

هذه الاسباب دفعتني الى ان استغل وجودي في المجلس النيابي لأبذل قصارى جهدي لتغيير هذه الطريقة الانتخابية. التي كانت في الحقيقة والواقع. تعييناً من الحكومة لأعضاء مجلس النواب. ولم يكن للناس أو لاراداتهم أي شأن فيها. وصرت أشعر أن تغيير هذه الطريقة الانتخابية التي جاءت بي نائباً عن لواء العمارة هو الواجب الاول الملقى على عاتقي وعلى عاتق كل شخص يرى ضرورة مشاركة الناس في الحكم. هذا مع علمي أن انتقاء الحكومة. إذا كانت مؤلفة من وزراء خيّرين نيّرين حياديّين يستهدفون مصلحة جمهور الناس. لا مصلحة طبقتهم أو طائفتهم. قد يكون. في بعض الاحيان. وفي بعض الاحوال. افضل بكثير من انتقاء عامة الناس لمن يمثلهم في مجلس النواب. فانتقاء الشيخ محمد رضا الشبيبي أو عبد الكريم الازري لتمثيل سكان لواء العمارة هو بدون شك أفضل من انتقاء جمهور الأهالي لبعض الشيوخ أو السراكيل لتمثيلهم. هؤلاء الشيوخ والسراكيل الذين لم يكن لهم من هم أو

هدف إلا الركض وراء تأمين مصالحهم على حساب مجموع الناس، والذين (أي الشيوخ والسراكيل) يكونون اعتيادياً أدوات طيّعة في يد الحكومة. ولكن هذا الشرط - أي توفر الحكومة النيرة الخيرة الحيادية - لم يكن متوفراً في الوزارات عادة. كما ان الانتقاء الحكومي - في افضل الاحوال - يناقض النظرية الاساسية للحكم الديموقراطي الذي يريد اشراك الناس في الحكم، عن طريق تمرسهم بالعملية الانتخابية، التي لا يتمكنون أن يدركوا أو يعوا أهميتها إلا بالممارسة الفعالة. والتي قد تكون نتيجتها انتخاب نواب في مستوى أدنى من المستوى المطلوب للنهوض بالواجبات النيابية على الوجه الافضل.

ولذلك صرت أدعو الى تغيير قانون الانتخاب من وجهتين: أولاً لجعل الانتخاب مباشراً أي على درجة واحدة لا درجتين. وثانياً لتقليص الدائرة الانتخابية بجعلها فردية - أي أن تنتخب كل دائرة انتخابية نائباً واحداً. لقد كنت اتصور أننا بهذه الطريقة نتمكن من تقليص نفوذ الحكومة والحيلولة دون تدخلها في الانتخابات النيابية لأن التدخل الحكومي هو العلة الكبرى في الانتخابات. وكانت الحكومة تفرض على المناطق أو الدوائر الانتخابية نواباً يكونون من محسوبيها ومنسوبيها ويعكسون آراءها واتجاهاتها ولا يتحسسون بمشاعر الناس وحاجاتهم.

## أول عريضة او مضبطة للمطالبة بالانتخاب المباشر وبالمناطق الانتخابية الفردية

وفي يوم من الايام تحدثت مع صديقي المرحوم حمدي الباجه جي - رئيس وزراء سابق - حول الموضوع وفندت اللائحة التي جاءت بها وزارته - والتي سيأتي ذكرها فيما بعد - وقد وجدت عنده تجاوباً معي، بل اندفاعاً. وقال لي أوافقك على ان المجلس الذي تأتي به الحكومة لا يؤمل منه الوقوف بوجهها، ومثل هذا المجلس لا يصلح لمناجزة الحكومات التي تتأثر بالنفوذ الاستعماري، أو يدعمها عندما تقف بوجه ذلك النفوذ. ولذلك لا بد من تغيير النظام الانتخابي توصلاً إلى ايجاد مجلس يتحسس بما يجول في خواطر الناس من

رغبات وطنية صادقة ويتميز بالصلابة والقوة. ثم قال اتفق معك انه لا سبيل لتحقيق ذلك إلا بالانتخاب المباشر وبتصغير الدوائر الانتخابية الى دوائر فردية. وقال انه مستعد أن يوقع عريضة بهذا الشأن وأن يدعو من يتمكن أن يؤثر عليهم من النواب والأعيان لتوقيعها أيضاً. فقلت له إذا كان الأمر كذلك فاني مستعد ان أكتب مسودة هذه العريضة وأقدمها لك غداً صباحاً. وكتبت المسودة المذكورة وقدمتها له في اليوم التالي واتفقنا على صيغتها النهائية ووقعها حمدي الباجه جي ووقعتها انا وعرضناها على عدد من الاعيان والنواب لتوقيعها. فوقعها بعضهم. وامتنع البعض الآخر. وقد استمررنا في ترغيب النواب والأعيان على توقيعها وقد وقعها فعلا عدد غير قليل منهم- ولا أتذكر بعد هذه المدة الطويلة عددهم تماما. ولا نسبة عددهم الى عدد مجموع النواب والأعيان.

ثم جاءني مرة الشيخ خوّام العبد العباس نائب الديوانية وقال لي لقد اقنعت عدداً من نواب العشائر لتوقيع العريضة. فأرجو تسليمها لي لكي أوقعها منهم وأرجعها إليك حالاً. أجبته لا اتمكن من تسليمها لك لاني مؤتمن عليها. وإذا كان هناك من هو راغب في توقيعها فليتفضل لتوقيعها عندي. أجابني الا تثق بي؟ قلت له أنت رجل شريف واني اثق بك تماماً. لكن العريضة مؤمّنة عندي، ولا يمكن تسليمها لاي أحد. ثم اخبرت حمدي الباجه جي بالحديث الذي جرى بيني وبين الشيخ خوام العبد العباس فأجابني حمدي الباجه جي لا تخف من تسليم العريضة للشيخ خوام. انه رجل شهم شريف واني اعتمد عليه اعتماداً كلياً. ولذلك لا مانع لدي من تسليمه العريضة لكي يتم توقيعها من بعض نواب العشائر. واني متأكد أنه سيبرّ بوعده ويرجعها اليك. وعندما راجعني الشيخ خوام مرة أخرى أخبرته بما قاله حمدي الباجه جي بحقه. وقلت له سأسلمك العريضة شريطة أن تقسم بشرفك على أن ترجعها موقعة من النواب الذين ذكرتهم فأقسم بشرفه أن يرجعها. فسلّمتها له على أن يرجعها إلي في اليوم التالي. ومر اليوم التالي وأنا بانتظار وصول العريضة من الشيخ خوام فلم تصل. وفي اليوم الثالث اتصلت هاتفياً ببيت الشيخ خوام فقيل لي أنه غير موجود فذهبت الى مجلس النواب وانتظرته هناك. فلم يأت ثم

اتصلت به في داره مرة أخرى وثانية وثالثة ورابعة، فقيل لي انه سافر الى الديوانية. فيئست من ارجاع العريضة. وهكذا تغيب الشيخ خوام مدة أسبوع أو أكثر. ثم رأيته بعد ذلك صدفة في مجلس النواب فسألته أين هي العريضة؟ فقال سلّمتها إلى النائب الشيخ مشحن الحرذان شيخ عشائر الدليم ولم يرجعها لي. فقلت له انك أقسمت بشرفك أن ترجعها. واعتماداً على قسمك وتزكية حمدي الباجه جي لك، سلمتك العريضة. فلماذا هذه المماطلة؟ ثم رأيت الشيخ مشحن الحردان - نائب الدليم - صدفة في غرفة اللجنة المالية للمجلس النيابي فقلت له أن الشيخ خوام يقول انه سلّم العريضة لك، ومع اني ليس لي حق عليك، ولكن أريد أن أعرف مصير العريضة. أجابني انها وصلت الى مچانها » أي الى مكانها. الأمر الذي يدل على أن الشيخ خوام كان مكلفاً من جهات لا أعرفها بالاستحواذ على العريضة، وانه قد سلمها بدوره إلى تلك الجهات.

## تعديل قانون الانتخاب في سنة ١٩٤٦
## ومعارضتي له ومطالبتي بالانتخاب المباشر وبالمناطق الانتخابية الفردية.

ولكني لم أيأس. وعلى كل فان احدى حكومات نوري السعيد السابقة كانت قد ألفت لجنة برئاسة توفيق السويدي وعضوية نصرة الفارسي ومصطفى العمري، ومحمد رضا الشبيبي، وصادق البصام وكامل الجادرجي. وأدوين دراور (مستشار وزارة العدلية) وادموندس (معاون المستشار في وزارة الداخلية). ونوري القاضي. وقد عقدت اللجنة عدة جلسات توصلت الى وضع تقرير مفصل حول الموضوع ثم استقالت وزارة نوري السعيد.

وتألفت بعدها وزارة حمدي الباجه جي التي تقدمت بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخاب بالاستناد الى تقرير اللجنة. ولكن وزارة حمدي الباجه جي استقالت قبل ان تنجز تشريع التعديل الآنف الذكر.

ثم ألّف السيد توفيق السويدي وزارته الثانية، وقد كان رئيس اللجنة الآنفة الذكر، وقد تقدمت وزارته بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات النيابية. وكان أهم ما اشتمل عليه مشروع التعديل تقليص الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) الى القضاء. عدا مدينة بغداد. التي قسمت الى عدة دوائر انتخابية وكذلك جعل الانتخابات النيابية تحت اشراف المحاكم العدلية. وجعل الحكام العدليين مرجع شكاوي الناخبين والمتنافسين من المرشحين. كما نص مشروع التعديل على مبدأ الترشيح. على أن يزكى المرشح من اثني عشر منتخباً ثانوياً جديداً أو سابقاً. وفي خلال مناقشة مشروع القانون في المجلس الغيت هذه التزكية. واستعيض عنها بمبدأ التأمين النقدي الذي جعل مقداره مائة دينار تصادر ممّن لا يحصل على عشرة بالمائة من أصوات الناخبين. ولكن المشروع من جهة أخرى نص على بقاء الانتخابات النيابية على درجتين. وأصرت الحكومة على هذا المبدأ. ورفضت الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر. وقد برر وزير

الداخلية وقتئذ. الاستاذ سعد صالح، بقاء الانتخابات النيابية على درجتين لجهل الناس وامتيهم وعدم ادراكهم للعملية الانتخابية.

لقد عارضت هذا التعديل معارضة شديدة لانه لم يخط الخطوة اللازمة الى الأمام وأصررت على الانتخابات المباشرة وعلى المناطق النيابية الفردية اعتقاداً مني انها السبيل الوحيد لايجاد مقدار من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعزيز سلطة المجلس النيابي وتمكينه من الوقوف بوجه السلطة التنفيذية (الحكومة) والحد من طغيانها، وإيقافها عند حدودها الدستورية. إذا ما أرادت أن تتجاوز تلك الحدود. وقد ألقيت في المجلس النيابي خطاباً قوياً هاجمت فيه مشروع التعديل المعروض على المجلس النيابي ودافعت فيه عن الانتخابات المباشرة والدوائر الانتخابية الفردية وقد بينت فيه اني كنت عضواً في اللجنة النيابية المشتركة التي الفت للنظر في هذه اللائحة وقد أبديت معارضتي لها. ونظراً لأهمية الخطاب أنقله حرفياً[1].

## نص الخطاب الذي ألقيته بالمناسبة في مجلس النواب

سادتي: استغربت في الجلسة الماضية وكذلك في هذه الجلسة من تغيب رئيس الوزراء عند المناقشة في لائحة مهمة كلائحة قانون الانتخابات النيابية ولا اعرف السبب في ذلك. غير أني سألت وزير المالية الذي حضر في هذا الصباح عن السبب في تغيب رئيس الوزراء عن هذه الجلسة المهمة. أجابني انه مشغول في امور الدولة. ولا أعرف، في الواقع، عملاً أهم من هذا العمل. حيث أن المجلس قائم بمناقشة لائحة قانونية مهمة لا تقل أهمية عن الدستور أو القانون الأساسي. ومع ذلك يتغيب رئيس الوزراء عن حضور الجلسة. وهذا دليل على مدى الأهمية التي تعلقها الحكومة على هذه اللائحة. واني لاتساءل هل ان الامر قد رتّب لرئيس الوزراء ترتيباً جعله يعتقد ان حضوره وعدم حضوره في المجلس سيّان؟ وان المناقشات التي ستجري حول هذه اللائحة ليست الا مناقشات شكلية صورية؟ ذلك ما لا اعرفه. اني كنت عضواً في اللجنة المشتركة

---

(١) - محضر الجلسة الخامسة والثلاثين من الاجتماع العادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ صفحة ٣٤٦.

التي ألفت لمناقشة هذه اللائحة. وقد أبديت معارضتي لها من بادىء الامر، وقلت اني أخالفها من حيث الأساس، لأني اعتقد بأفضلية الانتخاب المباشر وترك الطريقة التي سرنا عليها لحد الآن، وهي طريقة الانتخاب على درجتين. ولم تكن هذه المعارضة مفاجئة. فان الحكومة السابقة عندما قدمت هذه اللائحة القانونية أبديت رأيي لفخامة رئيس الوزراء وقتئذ، السيد حمدي الباجه جي، وقلت له اني معارض لهذه اللائحة القانونية لاني كنت من الذين اشتغلوا في وضع منهج الحزب الوطني الديموقراطي الذي أنتمي إليه، وقد جاء في هذا المنهاج ضرورة جعل الانتخابات النيابية على درجة واحدة وتقسيم العراق الى دوائر انتخابية فردية. فمعارضتي لهذه اللائحة ليست مستجدة وإنما هي معارضة قديمة لمبدأ الانتخاب على درجتين. وقد انتشرت إشاعات مفادها اني وبعض الزملاء من النواب نعارض هذه اللائحة لأننا نريد إطالة عمر هذا المجلس. كلا يا سادتي لست من الذين يعارضون لهذا السبب. ان معارضتي لهذه اللائحة لا تعني باني أفضل طريقة الانتخابات الحاضرة على الطريقة التي جاءت بها هذه اللائحة القانونية. إني أعتقد أن في هذه اللائحة اصلاحاً لكثير مما نشكو منه في القانون الحالي النافذ الآن. ولكن، في رأيي، ان هذه الاصلاحات طفيفة لا تغير جوهر الانتخابات الحاضرة. ان هذه اللائحة التي تكرس الانتخابات بدرجتين لا تحقق الهدف الرئيسي من الانتخابات النيابية. ذلك أن القصد من الانتخابات النيابية هو التوصل الى انتخاب مجلس يمثل إرادات جماهير الناس. مجلس يفترض فيه الهيمنة والاشراف على سياسة الدولة العليا. فهل الانتخابات على درجتين تحقق هذا الهدف؟ هل النواب الذين يأتون الى هذا المجلس يأتون بارادات الناخبين؟

قيل أيها السادة ان الانتخاب على درجتين هو انتخاب بالتوكيل، يعني أن الناخبين يوكلون حقهم في انتخاب النواب الى أشخاص ينتخبونهم وهؤلاء ينتخبون النواب. ولكن في الواقع، ان هذا ليس انتخاباً بالتوكيل، وإنما هو - لو حللنا الامر تحليلاً صحيحاً - تنازل عن حق الانتخاب. بل ليس هو، في الواقع من الأمر - إلا سلب حق الانتخاب من الناخبين أو هو مؤامرة على سلب هذا الحق. ان الانتخاب بالتوكيل موجود في بعض البلدان.

انه موجود في انتخابات رئاسة الجمهورية الاميركية ولكن المنتخب الثانوي هناك تودع لديه - واقعياً لا نظرياً - امانة ويطلب إليه تسليمها بدون أي تغيير. ذلك ان انتخاب المنتخبين الثانويين يجري هناك بعد أن يرشح المرشحون انفسهم لرئاسة الجمهورية. فالناخبون عندما ينتخبون المنتخبين الثانويـــين المنتمين للحزب الديمقراطي يكـــونون قد انتخبوا تلقائياً وواقعياً مرشح الحزب الديموقراطي لرئاسة الجمهورية. وبالعكس فان الناخبين عندما ينتخبون المنتخبين الثانويين المنتمين الى الحزب الجمهوري يكونون قد انتخبو تلقائيـاً وواقعياً مرشح الحزب الجمهوري لرئاسة الجمهورية. أما بموجب المشروع القانوني المعروض أمامنا الآن فان انتخاب المنتخبين الثانويين يجري قبل ان يرشح الاشخاص انفسهم للنيابة ولذلك فان المنتخبين الثانويين تكون لهم حرية التصرف في انتخاب من يشاؤون للنيابة بصورة مطلقة. - معنى هذا في الواقع تنازل مطلق من الناخبين عن حقهم الانتخابي الى المنتخبين الثانويين ليتصرفوا به كيفما يشاؤون وحسب اجتهادهم أو اهوائهم. ولو أن المنتخب الثانوي يترك وشأنه ليتصرف في هذا الواجب الذي عهد به اليه لهان الأمر. ولكن المنتخب الثانوي معرض الى مختلف المؤثرات سواء جاءت من جانب الحكومة أو من جانب الناس. انه معرض للتهديد ولمختلف الاغراءات والتأثيرات المادية وغير المادية الى غير ذلك. ولكنه معرض بالدرجة الاولى الى تأثيرات الحكومة وتأثيرات الحكومة على عدد صغير من المنتخبين الثانويين أكثر وأقوى من تأثيرها على الجماهير الكبيرة من الناخبين. لذلك يمكن اعتبار الانتخاب على درجتين نوعاً من المؤامرة على سلب حق الانتخاب من الناخبين. فبينما القانون الأساسي (الدستور) يمنح هذا الحق للناخبين نجد أن قانون الانتخاب على درجتين يسلبه هذا الحق سلباً. وعلى هذا لا يمكن ان نعتبر الارادات التي تصدر من المنتخبين الثانويين هي إرادات الناس، وإنما هي ارادات اخرى، قد تكون انضج وأعلى مستوى من ارادات الناس، أو بالعكس، قد تكون أوطأ وأقل نضجاً من ارادات الناس، ولكنها على كل حال، ليست ارادات الناس. بينما الغرض الرئيسي من قانون الانتخاب هو اظهار ارادات الناس. وإنّي اتمكن ان اذهب الى أبعد من ذلك وأقول ان

الانتخابات على درجتين هي، في الواقع، محاولة لطمس ارادات الناس او لتشويهها، لانه، حسب ما يظهر كان، ولا يزال يوجد تخوف لدى السلطات الحاكمة،من ارادات الناس. وهذا التخوف يحمل تلك السلطات على أن تحاول بمختلف الطرق والوسائل طمس ارادات الناس.

وإذا كانت نية السلطة متجهة الى تجاهل ارادات الناس واظهار إرادات أخرى غير ارادات الناس، فمن الافضل أن تكون الارادات البديلة، ارادات المثقفين، التي يجب أن يعطى لها وزن كبير في الانتخابات. اني من المعارضين لاعطاء اية امتيازات لأية طبقة من الناس. واني أرى ان حق الانتخاب من الحقوق الطبيعية لأفراد الأمة كافة. وقد نص القانون الاساسي (الدستور) على مساواة الناس في هذا الحق مساواة تامة. لذلك فان اعطاء اي امتياز، لأية طبقة، سواء من المثقفين، او المتمولين، هو في رأيي يخالف القانون الاساسي. ولكن إذا كان القصد من الانتخاب على درجتين - كما قلت - ان نرفع من مستوى الانتخابات وان نحصل على ارادات اخرى غير ارادات الناس فلتكن تلك الارادات ارادات المثقفين.

ما هي الاسباب التي تقدمت بها مختلف الجهات لتبرير الانتخاب على درجتين؟ قالوا ان القانون الاساسي (الدستور) قد نص على منح حق الانتخاب لكل شخص عراقي من الذكور أكمل الشروط القانونية وبلغ سن الواحد والعشرين. ثم قالوا، استدراكاً، ان حق الانتخاب شيء والنهوض بواجب هذا الحق وممارسته ممارسة صحيحة شيء آخر. وهل يتمكن كل فرد، مهما كان جاهلاً، من ممارسته على الوجه الأفضل؟ وقد قيل لكي نوفق - حسب رأيهم - بين جانب الحق وجانب الواجب في هذا الموضوع، يجب أن يودع الناخبون الاولون - واكثرهم جهلة وأميون، ونطاق تفكيرهم ضيق ومحدود - ممارسة هذا الحق الى افضل الاشخاص بينهم، من كل قرية أو حيّ. وبهذه الطريقة نرفع من مستوى العملية الانتخابية الى مستوى أعلى من مستوى الناخبين الاولين، لأن مستوى المنتخبين الثانويين لا بد ان يكون أعلى - على كل حال - من مستوى الناخبين الاولين. هذه هي النظرية الأساسية التي بُرِّرَتْ فيها طريقة الانتخاب على درجتين. ولكن لو دققنا ومحصنا الانتخابات

التي جرت . هل نجد انها قد حققت عملياً وفي الواقع النتيجة التي توخاها أصحاب هذه النظرية؟ اني لم ادرس الموضوع من هذه الناحية العملية دراسة احصائية دقيقة . ولكن حسب ما اطلعت عليه من خبرتي في الانتخابات اعتقد ان مستوى المنتخبين الثانويين لا يختلف كثيراً عن مستوى الناخبين الاولين . ولم يرتفع - بالانتخاب على درجتين - مستوى العملية الانتخابية . ولكن حتى لو ارتفع مستواها قليلاً فان هذا الربح الذي نحصل عليه في رفع مستوى العملية الانتخابية يقابله خسارة فادحة جداً . أهمها أن تدخل الحكومة في الانتخاب على درجتين يكون أسهل وأكثر بكثير من تدخلها في الانتخاب المباشر . وثانيهما كما بيّنت،طمس إرادات الناس - أي ضياع الهدف الأصلي من الانتخابات النيابية . وثالثها استيلاء اليأس على أكثرية الناس من امكان مقاومة التدخل الحكومي ، وانصراف معظم الناس ، بما فيهم الطبقة المثقفة ، عن ممارسة حقوقهم في الانتخابات النيابية . ورابعها انعدام كل صلة بين الناخبين وبين النواب . واعتقد ان كل واحد منا يشعر بهذا النقص . وخامسها ضعف المجالس النيابية وعجزها عن الهيمنة على الحكومة .

ولو فكرنا في الانتخاب المباشر وميزاته لرأينا أن هناك مبررات كثيرة تدعو للأخذ به . أولها تبسيط العملية الانتخابية . انني من الذين يعتقدون ان الانتخابات على درجتين هي تعقيد لعملية الانتخابات وتمهد السبيل لفرض هيمنة الحكومة عليها . وبالعكس فان الانتخابات على درجة واحدة تبسط عملية الانتخابات . فلو قسم العراق الى دوائر انتخابية فردية كل دائرة تنتخب نائباً واحداً ، وتقدم في كل دائرة مرشحان أو ثلاثة أو أكثر . لسهل على جمهور الناخبين ان يعرفوا صفات كل واحد من المرشحين ويفاضلوا بينهم . وينتخبوا واحداً منهم . وبهذا تصبح الانتخابات مسألة من أبسط المسائل بالنسبة للناخبين . ولكن عندما يطلب الى الناخبين ان ينتخبوا منتخبين ثانويين ، لكي ينتخبوا بدورهم نواباً ، تصبح العملية الانتخابية معقدة كثيراً . ثانياً - يصعب التدخل الحكومي في الانتخاب المباشر . وبما أننا عند تشريع كل قانون يجب ان نفترض أسوأ الاحتمالات . ونفترض ان التدخل الحكومي

أمر متوقع، فيجب وضع جميع العراقيل في سبيل هذا التدخل الحكومي. ومن الامور المسلم بها ان التدخل الحكومي في انتخاب يمارسه عشرون الف ناخب أصعب بكثير من تدخلها في انتخاب يمارسه مائة منتخب ثانوي، أو ثمانون منتخباً ثانوياً. ثالثاً - من أهم الأمور إيجاد صلة وثيقة بين الناخبين وبين النواب ليعلم النائب انه ملزم بأن يحصل على رضى ناخبيه، ويطلع على ما يدور في افكارهم، ويتحرّى عن حاجاتهم وعن ما تشكو منه دائرته الانتخابية. بينما في الوقت الحاضر، حيث تجرى الانتخابات على درجتين، لا توجد أية صلة بين الناخب والنائب. رابعاً - ان الانتخابات المباشرة تعبّر وتكشف عن ارادات الناس، أي الناخبين، لا ارادات غير الناس. خامساً - ان الانتخاب المباشر هو مدرسة عملية في السياسة، يتعلم فيها الناس الأخذ والرد والسؤال والجواب بين الناخبين والمرشحين للنيابة، وتحاول كل جهة اقناع الجهة الاخرى، بوجهة نظرها والتعبير عن حاجاتها ومشاكلها. سادساً - في الانتخابات المباشرة تعزيز للحركة الحزبية وزوال اليأس المستولي على الناس، بمن فيهم الطبقة المثقفة، من إمكان مقاومة سيطرة الحكومة على الانتخابات.

هذه هي الأسباب التي تدفعني الى معارضة هذه اللائحة القانونية المعروضة وأؤكد لكم انها معارضة وجدانية. وأهم ما فيها - كما قلت - اني اعتبر الانتخابات على درجتين مؤامرة لسلب حق الانتخاب من الناس، من المواطنين، وتضييعه. ولكن هذه الأسباب لا تمنعني - كما سبق أن بينت - أن أبين أن هذه اللائحة القانونية أفضل بكثير من القانون النافذ الآن. ففي هذه اللائحة تصغير للدائرة الانتخابية، وهذا معناه تمكين المرشحين من مقاومة التدخل الحكومي، خلافاً للوضع الموجود في الوقت الحاضر، حيث للواء (المحافظة) بكامله دائرة انتخابية واحدة، وحيث لا يفوز في الانتخابات النيابية الا من يحصل على أصوات اكثرية المنتخبين الثانويين في اللواء (المحافظة) بكامله..........

ونحن نعرف انه يصعب جداً ان يتمكن غير مرشح الحكومة أن ينال اكثرية أصوات المنتخبين الثانويين في سائر انحاء اللواء (المحافظة). فتصغير

الدائرة الانتخابية سيمكن الذين ليس في امكانهم في الوقت الحاضر مقاومة التدخل أو النفوذ الحكومي أن يقاوموه ولهم أمل كبير في النجاح. ثانياً أن هذه اللائحة جاءت بمبدأ الترشيح الذي هو من الأهمية بمكان كبير وأهم ما في الترشيح تركيز الاصوات حول المرشحين وعدم تبديدها على أشخاص لم يدر في خلدهم الدخول في المعمعة الانتخابية. ثالثاً - ان هذه اللائحة جاءت بمبدأ مهم جداً وهو اشراف القضاء العدلي على الانتخابات. هذه بعض فوائد هذه اللائحة المعروضة الآن ولكن سأعارضها للأسباب التي بينتها، ذلك لأنها تخالف الغرض والمبدأ الأصلي الذين وجد من أجلها قانون الانتخاب - وهو اظهار ارادات الناس والتعبير عنها بصدق.

وقبل ان اختم كلمتي وددت ان اسأل ما هو الهدف من هذه اللائحة؟ هل الهدف تعديل النواقص الموجودة في الوضع الحاضر أم هناك هدف آخر؟ هل الهدف ازالة اليأس المستولي على الناس من امكان مقاومة التدخل الحكومي أم يوجد غرض آخر، فاذا كانت هذه هي الاهداف فانها سوف لا تتحقق بهذه اللائحة القانونية. فاليأس سوف يستمر في الانتخابات على درجتين.. ثم اذا كان الهدف ان ينتخب مجلس نيابي يتمكن من مقاومة طغيان الحكومات، اذا كان هذا هو هدفنا فانه سوف لا يتحقق بتاتا بهذه اللائحة. كلنا نعرف ان الانتخابات النيابية في الوقت الحاضر صورية، لا أساس لها في الواقع، وان المجالس النيابية هي خليقة الحكومات. ولم يبال نوري السعيد - وكان وقتئذ رئيسا للوزراء - ان يقف في قاعة مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ ويصرح علانية وبالمكشوف بما يلي بالحرف الواحد: « هل في الامكان - انا شدكم الله - ان يخرج احد منكم نائبا مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة، ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا اراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا » انتهى الخطاب.

ولقد بينت في مقال لي في احدى الصحف المحلية انه يصعب على المخلوق

ان يخالف خالقه فكيف يمكن لنواب يأتي اكثرهم الى هذه الندوة النيابية بارادة الحكومة ان يخالفوا هذه الارادة. فاذا كان هدفنا اصلاح هذا الوضع فان هذا الاصلاح سوف لا يتحقق بهذه اللائحة. وقد كتبت مقالين في العددين ١١٢٤ (تاريخ ٢٤ آذار ١٩٤٦) و ١١٥٠ (تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٤٦) من جريدة الاهالي بعنوان الانتخاب المباشر او لانتخاب على درجتين بينت فيه فضائل الانتخاب على درجة واحدة وفي دوائر انتخابية فردية وانتقدت فيه الانتخابات على درجتين على النحو الذي اوردته في خطابي اعلاه وبعد مذاكرات طويلة واجراء بعض التعديلات الطفيفة على لائحة القانون أقرها مجلس النواب بتاريخ ٢١ - ٥ - ١٩٤٦ بموافقة ٥٣ عضواً من أصل ٦٣ عضواً مصوتاً وقد تغيب عن الحضور ٤٤ نائباً. ثم أقرها مجلس الأعيان في ٢٥ - ٥ - ١٩٤٦ وبعد خمسة ايام اي في ٣٠ - ٥ - ١٩٤٦ استقالت وزارة توفيق السويدي لاسباب معروفة واعقبتها وزارة ارشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦ وقد بقيت في الحكم خمسة أشهر ونصف وأعقبتها وزارة نوري السعيد التي تألفت على اساس ائتلافي للاشراف على الانتخابات الجديدة في ١٩٤٦/١١/٢١ وكان اول عمل قامت به استصدار ارادة ملكية بحل مجلس النواب في نفس يوم تاليفها.

## مبادرتي الجديدة للمطالبة بالانتخابات النيابية المباشرة وبالدوائر الانتخابية الفردية

### - عريضة جديدة-

وفي سنة ١٩٥١ - في زمن وزارة نوري السعيد الحادية عشرة - بدأت بحركة جديدة على نفس الطريقة السابقة اذ حررت بنفسي عريضة موجهة الى رئيس مجلس النواب العراقي استنادا الى المادة ٤٥ من القانون الاساسي النافذ والتي تنص على ان لكل من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه واذا قبل المجلس الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه في الاجتماع نفسه، وقد ضمنت هذه العريضة نفس الأسباب التي جاءت في خطابي الذي ألقيته في مجلس النواب بتاريخ ١١- ٥- ١٩٤٦ والذي أشرت إليه سابقاً وكذلك الأسباب التي جاءت في مقاليّ اللذين نشرتها في جريدة الأهالي اللذين أشرت إليهما أعلاه وقد عرضت هذه العريضة على بعض النواب الذين كنت أتوسم فيهم الموافقة عليها فوافق عليها ثمانية وعشرون نائباً ونظراً لأهميتها أنقلها نصاً:

لقد جاء في محضر الجلسة السابعة عشر من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٥١ ما يلي:

الرئيس: وردنا اقتراح من عبد الكريم الازري المنتفك ورفقاه ٢٩ نائبا مقدم حسب المادة ٤٥ من القانون الاساسي لسن لائحة قانونية تتضمن اجراء انتخابات مجلس النواب بدرجة واحدة. يتلى نص الاقتراح فتلي وهذا نصه:

معالي رئيس مجلس النواب

لما كان المجلس النيابي اهم ركن من اركان الدولة الديموقراطية ذات الحكم النيابي لانه الواسطة الاولى للتعبير عن ارادة الشعب ولانه اداة الشعب للسيطرة على جهاز الحكم وتوجيهه للمصلحة العامة فقد وجب بذل اقصى

العناية لكي يكون هذا المجلس ممثلا تمثيلا صحيحا للشعب وهذا لا يتحقق الا عن طريق انتخابات حرة تعبّر عن ارادة الشعب الحقيقية.

ولما كان قانون الانتخاب النافذ الآن - وان كان خطوة الى الامام بالقياس الى قانون الانتخابات النيابية السابق - لا يحقق الهدف المقصود منه وهو تمثيل ارادة الشعب تمثيلا حقيقيا. بل هو في الواقع من اكبر العقبات في سبيل تحقيق هذا الهدف. لانه في الحقيقة. قانون قائم على التخوف من ممارسة الناس ممارسة حقيقية حرة لحق الانتخاب. لذلك فاننا نرى وجوب الغاء هذا القانون وتشريع قانون جديد يأخذ بطريقة الانتخابات المباشرة في دوائر انتخابية فردية. لان هذه هي الطريقة الوحيدة الناجحة لتحقيق تمثيل ارادة الشعب تمثيلا صحيحا وايجاد مجلس نيابي قوي يحاسب المسئولين ويسيطر على جهاز الحكم وبوجهه للخير العام والمصلحة العامة.

لقد بحثنا في جميع الاسباب التي تقدم بها مؤيدو طريقة الانتخاب على درجتين او الانتخابات غير المباشرة لتبرير هذه الطريقة الانتخابية العجيبة فلم نجد سببا واحدا يمكن ان ينهض دليلاً مقنعا على صحة هذه الطريقة الانتخابية. وانما الامر على العكس من ذلك فان جميع الاسباب المنوه. بها تكوّن ادلة دامغة على خطأ هذه الطريقة الانتخابية وعلى صحة طريقة الانتخاب المباشر. ونلخص فيما يلي بعض الاسباب الرئيسية التي تكفي لاقناع كل حريص على الحياة النيابية مؤمن بالنظام النيابي الديموقراطي على الاخذ بها.

اولا- انها تبسط العملية الانتخابية وتقصر مدتها وتجعلها اقل ارهاقا للمشتغلين بها.

ثانيا- انها اكثر انطباقا على احكام القانون الاساسي الذى منح هذا الحق للمواطن العراقي ليمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافا لطريقة الانتخاب على درجتين التي تنتزع هذا الحق من الناخب انتزاعا باجباره على التنازل عنه الى اشخاص آخرين (المنتخبين الثانويين) قد يمارسونه بشكل يتنافى مع ارادة الناخبين.

ثالثا- انها تضمن تنفيذ ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذا حرفيا

الامر الذي يجعل النائب منتخباً حقيقية بارادة الناخبين وممثلا لها وقد ثبت في الواقع ان المقصود من اساليب الانتخابات غير المباشرة هو تضييع هذه الارادة او على الاقل تشويهها.

رابعا- انها توثق علاقة النائب بناخبيه وتجعله يتحسس تحسسا قويا بآمالهم وآلامهم وآرائهم ورغباتهم وشكاواهم كما انها من جهة أخرى تجعل الناخبين يتحسسون بآراء نائبهم تحسساً قوياً ويرقبون تصرفاته بدقة.

خامسا- انها تجعل النائب يهتمّ بكل ما يجري في منطقته الانتخابية ويحسب لكل رأى فيها حسابا دقيقا لان ربح رأى واحد قد يكسبه المنطقة الانتخابية كما ان خسارة رأي واحد قد يخسره المنطقة الانتخابية.

سادسا- انها تزيد في صعوبات التدخل الحكومي في الانتخابات. فليس من السهل التأثير بطرق غير مشروعة على العدد الكبير من الناخبين كما يسهل التأثير بشتى الطرق على عدد صغير من المنتخبين الثانويين.

سابعا- انها تقرب معنى الانتخابات وفكرتها الى اذهان جمهور الناخبين العراقيين وذلك لبساطتها اولا وثانيا لانها تركز اذهان الناخبين في كل دائرة انتخابية فردية في انتخاب مرشح واحد من بين عدد من المرشحين لا يتجاوز على اغلب الاحتمالات الاربعة وقد يكون في اغلب الاحيان مرشحين اثنين بدلا من تشويشها وهي اذهان لا تحتمل التشويش بقوائم طويلة عريضة باسماء من سيوكل اليهم امر انتخاب النواب (المنتخبين الثانويين)

ثامنا- انها تؤدي الى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية التي تخطب التأييد الشعبي وتستند اليه لانها تؤمن منفذا لظهور هذا التأييد الشعبي وتعطي مجالا كبيرا وخاصة في المدن الكبيرة لنجاح المرشحين ذوي السمعة الشعبية.

تاسعا- انها تثير اهتمام الناس بالانتخابات النيابية لانهم فيها يقطفون ثمرة جهودهم واهتمامهم بشكل واضح عند تعداد اصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح خلافا لطريقة الانتخابات غير المباشرة التي لا يعرف فيها الناخب مصير رأيه وتاثيره في النتيجة الانتخابية ولا

يقطف ثمرة اتعابه وجهوده.

عاشرا- انها الطريقة التي سارت عليها جميع الحكومات التي تستهدف تدعيم الحياة الديموقراطية كما انها الطريقة المتبعة في انتخابات جميع دول الشرق الادنى (باستثناء العراق) وكان آخر من آمن بصحتها سوريا وتركيا اللتان استعاضتا بها عن طريقة الانتخابات على درجتين وكانت النتيجة في تركيا انبعاث الديموقراطية السياسية فيها انبعاثا مشجعا وكذلك كانت الحال في سوريا.

اننا نعتقد اعتقادا جازما ان نتيجة الاخذ بهذه الطريقة الانتخابية تدعيم للحياة النيابية تدعيما قويا يجعلها ترتكز على التأييد الشعبي وبنتيجة هذا تقرير السيطرة الشعبية على جهاز الحكم وتوجيهه لمنفعة مجموع الناس. هذا وقد تلاقي هذه الطريقة - شأنها شأن سائر الطرق الانتخابية الاخرى - بعض الصعوبات ولكنها صعوبات تافهة جدا لا تقاس بفوائدها العظيمة وهي بعث الحياة النيابية الصحيحة التي هي الحجر الاساسي الذي يقوم عليه كل اصلاح حقيقي. فعليه وبالاستناد الى المادة ٤٥ من القانون الاساسي نرجو من الحكومة ان تتقدم في هذه الدورة النيابية بلائحة قانون تحقق الهدف المقصود من هذه العريضة وذلك لكي يكون في الامكان اجراء الانتخابات النيابية القادمة على الطريقة الانتخابية الجديدة.

**٢٦ شباط ١٩٥١ (الموقعون حسب الترتيب الوارد في العريضة المطبوعة).**

| | | |
|---|---|---|
| **سلمان الابراهيم**<br>نائب البصرة | **ادوارد جرجي**<br>نائب البصرة | **عبد الكريم الازرى**<br>نائب المنتفك |
| **علي ابو التمن**<br>نائب بغداد | **عبيد الحاج خلف**<br>نائب الكوت | **صالح بحر العلوم**<br>نائب كربلا |
| **عبد الرزاق الأزري**<br>نائب الديوانية | **جعفر القزويني**<br>نائب الحلة | **ذيبان العبّان**<br>نائب بغداد |

عبد الصمد البجاري
نائب البصرة

عبد اللطيف جعفر
نائب البصرة

رفيق السيد عيسى
نائب المنتفك

عبد الهادي البجاري
نائب البصرة

جواد جعفر
نائب بغداد

غازي العلي
نائب بغداد

محمد مهدي كبة
نائب بغداد

محمد جواد حيدر
نائب المنتفك

سامي شوكت
نائب الكوت

اسماعيل غانم
نائب بغداد

حنا خياط
نائب الموصل

محمد صديق شنشل
نائب الموصل

جمال المفتي
نائب الموصل

سالم جعفر
نائب البصرة

جعفر المكوطر
نائب الديوانية

عزت مراد الشيخ
نائب بغداد

سعد عمر
نائب كربلا

عز الدين النقيب
نائب ديالي

صبح ممتاز
نائب بغداد

وقد جرى النقاش حول العريضة او الاقتراح في جلسات ثلاث هي الجلسة الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين المنعقدة في ١٧ و ٢٩ آذار واول نيسان ١٩٥١. وقد تكلم في هذه الجلسات الثلاث عدد من النواب، منهم الاستاذ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال، الذي قال: «لو اننا.... بحثنا عن اسباب فقدان الثقة بين الشعب والحكومة وما ادى اليه من توتر دائم بين هؤلاء واولئك وما جره ذلك من فقدان الاستقرار وحرمان البلاد من نعمة الامن والطمئنينة. لو بحثنا عن اسباب هذه المساوىء لوجدنا انها منبعثة عن وهن المجالس النيابية وضعف هيمنتها على السلطة التنفيذية. هذه الهيمنة التي هي الغاية المنشودة من كل نظام ديموقراطي والفائدة المتوخاة من الحياة النيابية الصحيحة، وبدونها لا تبقى اية فائدة من النظام الديموقراطي. بل يكون مجرد وسيلة لتزوير ارادة الامة. واسباغ صفة الشرعية على اعمال

المسؤولين التي قد لا تتفق والصالح العام. وقد لا يرتضيها الشعب لو مثل تمثيلا صحيحا. واستطاع التعبير عن ارادته على لسان ممثليه الحقيقيين. وبعد ان أيد الانتخاب المباشر وبيّن الحجج التي تدعو للاخذ به ختم كلامه قائلا: «نرجو من زملائنا المحترمين ان يوافقوا على الاقتراح الذي تقدمنا به والذي يدعو الى تعديل قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر وبذلك يبرهنون بأنهم واثقون من تأييد الشعب لهم وانهم جديرون بثقته»[١].

ثم تكلم السيد فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال وألقى خطابا رائعا مطولا بيّن فيه ان السبب الكامن وراء عدم تعديل القوانين الرئيسية كقانون الجمعيات. وقانون التجمعات. ونظام دعاوى العشائر. وقانون الانتخابات النيابية. الى غير ذلك هو تكبيل العراقيين. لمنعهم من ممارسة حرياتهم الدستورية. وايجاد مجالس لتمرير المعاهدات والاتفاقيات التي تريدها بريطانية وفرضها على العراق. ثم بيّن كيف ان مجلس النواب الذي يتحتم على الوزارة ان تستمد ثقتها منه. وتكون مسؤولة عن تصرفاتها تجاهه. قد ضعفت هيمنته وتضاءلت سلطته. في حين ان مجلس الاعيان الذي لا تستمد الوزارة ثقتها منه قد تعاظم نفوذه وطغى على مجلس النواب. واصبح هو الذي يسقط الوزارات. واصبح جميع رؤساء الوزراء في الخمسة عشر سنة الاخيرة من اعضاء مجلس الاعيان. واصبح موضع الاستشارة في تأليف الوزارات الى غير ذلك من الادلة. ثم تطرق الى اللجنة التي الفها نوري السعيد لاعادة النظر في قانون الانتخاب. وكيف انها انقسمت الى ثلاثة اقسام: قسم يدعو الى الانتخاب المباشر. وهو السيد كامل الجادرجي. وقسم يدعو الى الانتخاب غير المباشر. ويمثله مصطفى العمري. وتوفيق السويدي وصادق البصام. وقسم ثالث يمثله السيد نوري السعيد يدعو الى ان يتألف مجلس النواب من ثلاث فئات: فئة تنتخبها نقابات العمال والمهن والمصالح المختلفة كالاطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم وفئة تنتخبها عامة الناس بانتخاب غير مباشر اي على

---

(١) الصفحة ٤٤٨ من محضر الجلسة الثامنة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقدة في ١٩٥١/٣/٢٧.

درجتين وفئة ثالثة تنتخب على درجة واحدة ويكون المثقفون من خريجي الثانويات فما فوق منتخبين ثانويين تلقائيا - اي تقسيم المواطنين الى درجات متفاوتة في ممارسة حق الانتخاب وهو اسلوب قد يناقض مبدأ المساواة في المواطنة الذي هو اساس المبدأ الديموقراطي. كما يخالف احكام القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥. ثم استعرض الاسباب التي كان يتذرع بها المناؤون لمبدأ الانتخاب المباشر وفنّدها كما استعرض الاسباب التي تدعو الى الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وأيّدها وانهى خطابه بقوله: «اناشد المجلس واناشد الحكومة بأن تنظر الى هذه القضية التي نحن بصددها نظرة جدية لانها تتصل بصميم الاستقرار في البلد. فقد كانت الرجات والانتكاسات والانقلابات العشائرية والعسكرية كلها بسبب هذا الوضع النيابي القائم. ولعدم وجود تجاوب بين المجلس. وبين الكثرة الكاثرة من ابناء هذا البلد. وان لا نستهين بالرغبات العامة ولا بمشاعر الناس. لان الشعوب كالعوارض الطبيعية. كالبراكين والعواصف ليس لها امر مقدور ولا تخضع لحساب مسطور فهي تحدث في اشد الاوقات استسلاما واكثر الظروف هدوءا.وأورد امثلة على ذلك الثورة التي حدثت اثر عقد معاهدة بورتسموت وقضيتي رازمارا ومصدق في ايران الى غير ذلك. ثم قال: «ان التجاوب في القضايا الكبرى هو أهم ما يجب ان ينظر اليه السياسي الحصيف الذي يجب ان يعدّ العدة لكل امر حتى لا يفاجأ بالاحداث والعراق يمر اليوم في ازمة نفسية مستعصية يجب ان يحسب لها حساب ورحم الله القائل:

اری خلل الرماد وميض نار واخشى ان يكون لهـــا ضرام

ثم تكلم علي محمود وايّد القائلين بأن الانتخاب المباشر - حسب رأيه - لم يحن وقته وكرر الاسباب التي عددها غيره من مناهضي مبدأ الانتخاب المباشر وأضاف اليها عدم وجود الاحزاب السياسية.

ثم تكلمت أنا والقيت الخطاب التالي:

سادتي: كنت ارغب في ان يكون فخامة رئيس الوزراء حاضرا في هذه الجلسة عند البحث في أمر له خطورته في حياة هذه الدولة واكبر دليل على ان

الحياة النيابية قد ضعفت واصبحت لا تثير في المسئولين الاهتمام الذي يجب ان تثيره هو تغيب فخامة رئيس الوزراء ونائبة عند البحث في مثل هذا الموضوع الخطير، وانا اقول جازما لو ان هذا المجلس كان قد انتخب على اساس الانتخاب المباشر لما تمكن المسؤول الاول عن الحكومة ان يتغيب عن هذا المجلس لحظة واحدة، لانه يعرف عندئذ ان هذه الاكثرية المزمنة التي هو مطمئن من وجودها هو وكل حكومة توالت على دست الحكم ما كانت تتحقق.

سادتي: قد يتبادر الى ذهن بعض الناس ان الذين تقدّموا بالاقتراح يقصدون به القيام بمناورة سياسية كما سبق لوزارة فخامة السويدي ان ذهبت الى هذا الظن في سنة ١٩٤٦ عندما اعتقدت ان الذين تقدموا بالاقتراح الخاص بتعديل قانون الانتخاب وجعله على اساس الانتخاب المباشر لم يكونوا يقصدون اجراء هذا التعديل. اعتقادا منهم بضرورته وصلاحه. وانما كانوا يهدفون الى القيام بمناورة سياسية هي اسقاط الوزارة واحراجها. والواقع ان الذين تقدموا بالاقتراح لم يتقدموا به الا وهم معتقدون جزما بضرورته. ان الاساس الاول لاي اصلاح لهذا البلد لا يتم الا اذا تغيّر وضع المجلس النيابي وتبدّلت الحياة النيابية ولا يمكن ان تتبدل الحياة النيابية الا اذا تغيّر قانون الانتخاب. وانا اذ اتكلم عن نفسي مؤكداً ان هذه العقيدة كانت راسخة في قرارة نفسي منذ زمن طويل. ولقد كنت من الموقعين على منهاج الحزب الوطني الديموقراطي. وعندما كنت احد المؤسسين للحزب المذكور. وقد ورد في منهاج الحزب جعل الانتخاب على درجة واحدة. وليس وحدي فقط وانما زميلي المحترم وزير المالية الحالي[1].

وفي سنة ١٩٤٦ تقدمت انا وما يقارب الاربعين نائبا في ذلك الوقت مطالبين بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر. وعندما عرضت لائحة قانون تعديل قانون الانتخابات النيابية في سنة ١٩٤٦ كنت من المطالبين بتطبيق هذا المبدأ وخالفت مشروع قانون سنة ١٩٤٦ بالرغم من معرفتي انه خطوة الى

---

(١) - الاستاذ عبد الوهاب مرجان.

الامام بالنسبة للقانون السابق. هذا ولا اود ان ادخل في تفصيل الاسباب المؤيدة لهذا المبدأ والتي وردت واضحة في الاقتراح الذي تقدمت به وجماعة من الزملاء المحترمين الى المجلس. ان الاسباب المذكورة فيه في رأيي اسباب قوية لا يمكن دحضها ولا تفنيدها. لقد حاولت في الواقع ان اتبين سببا واحدا يؤيد بقاء القانون الحالي فلم اهتد الى سبب واحد يمكن ان ينهض دليلا مقنعا على ضرورة بقاء هذا القانون. يحتج مؤيدو الانتخاب على درجتين بعدة حجج يمكن تلخيصها بحجتين رئيسيتين الاولى ان الشعب العراقي شعب متأخر جاهل اكثره عشائري ولا يمكن تطبيق الانتخاب المباشر في مثل هذا الشعب. انا اقول ان هذه الاسباب نفسها هي التي تدعو الى تطبيق مبدأ الانتخاب المباشر. ونحن نطالب بتطبيق مبدأ الانتخاب المباشر لان الشعب جاهل. سادتي: ان الانتخاب المباشر في دوائر انتخابية فردية معناه حصر اذهان الناخبين بمرشحين قليلين بواحد او اثنين منهم. فالانتخاب المباشر هو في الواقع تبسيط العملية الانتخابية بالنسبة لمجموع الناس الجاهلين وبعكسه الانتخاب على درجتين هو تعقيد لتلك العملية لا يمكن ان يتناسب مع المجموعة التي يقال عنها انها جاهلة. والسبب الثاني الذي قدم لتفنيد مبدأ الانتخاب المباشر هو ان الانتخاب المباشر يسبب انحطاطا في مستوى النواب الذين ينتخبون لهذا المجلس. لقد ثبت في الواقع. خاصة بعد تطبيق القانون الجديد[1] ان الشعب اذا ما اعطي حرية في الانتخابات النيابية ينتخب افضل بكثير مما تنتخب الحكومة. لقد ثبت ان مستوى النواب في المناطق الانتخابية التي جرت فيها الانتخابات بصورة حرة وتمكن الناس ان يمارسوا حقوقهم الانتخابية بحرية كان اعلى كفاءاة من النواب الذين اتت بهم الحكومة من المناطق التي لم يمارس بها حق الانتخاب ممارسة حرة. لذلك فان السببين الرئيسيين اللذين تقدم بهما مؤيدو الانتخاب على درجتين يبدوان عند أوّل تمحيص انهما سببان لا يمكن أن يعتدّ بهما، ولا يمكن أن ينهضا دليلاً مقنعاً على بقاء طريقة الانتخاب غير المباشر.

---

(١) اقصد قانون تعديل قانون الانتخابا النيابية لسنة ١٩٤٦.

والواقع ان تمسك مختلف الحكومات العراقية بهذه الطريقة الانتخابية هو انها تمكنها من التحكم بالانتخابات وتسيرها حسب مشيئتها. ولانها تعرف ان الانتخاب المباشر سوف يجعل الانتخابات النيابية تفلت من يدها ولا يمكنها ان تحصل على الاكثرية التي تحصل عليها اعتياديا بالانتخابات غير المباشرة.

سادتي: إني أرجو من فخامة رئيس الوزراء أن يخطو هذه الخطوة في شيخوخته السياسية وبذلك يكون قد أسدى خدمة كبيرة لهذا البلد..

سادتي: نحن في الواقع بين امرين: اما ان نوجد مجلسا نيابيا يعبّر عن ارادة الامة ويتحسس بما يتحسس به الناس، واما ان نبقي على مجلس نيابي هو في واد وما يفكر فيه الناس في واد آخر.

ثم تكلم السيد صديق شنشل فقال: «لا اعرف رئيس وزارة في العراق قد ردد القول بضرورة تعديل قانون الانتخاب وجعله اساسا لكل اصلاح كما ردد ذلك فخامة السيد نوري السعيد. واذكر جيدا ان هذا الموضوع كان شاملا لمقترحات تحريرية واحاديث كثيرة من قبل فخامته ولا سيما منذ عام ١٩٣٩ اي بعد ان عاد الى الحكم اثر ما لحقه شخصيا من نتيجة عدم توطيد الحياة النيابية وحدوث الانقلابات العشائرية ثم ما اعقبها من انقلابات عسكرية». ثم علق على كلام محمد علي محمود عن صعوبات تطبيق الانتخاب المباشر فقال ان هذه الصعوبات موجودة وقد أشار اليها الاقتراح المقدم. ثم تطرق الى النظام الديموقراطي وبيّن انه ليس خاليا من المساوىء ولكنه اقل سوءا من غيره. ثم شرح التغييرات التي اجراها قانون تعديل الانتخابات النيابية ونزاهتها ولم يحل دون التدخل الحكومي فيها، ثم قال «كثيرون ممن مارسوا المسؤولية يقابلون من هذا الشعب بالريبة. وهذا ما يعبّر عنه بالهوة القائمة بين الشعب والحكومة، لان الاسباب بين الشعب والحكومة قد قطعت حين حيل بين الفرد وبين الانتخاب انتخابا صحيحا يختار فيه من يحسن تمثيله. انه مضطر اليوم ان يتخذ وسيطا بينه وبين النائب، وهذا الوسيط هو المنتخب الثانوي حتى لو كان حسن النية، الا انه مرهق بالرجاءات والوساطات فضلا عن الضغط الذي قد يأتيه من الحكومة. هذا الوضع هو الذي يوجد هذه الهوة العميقة التي

يصطدم بها كل مسؤول لان الشعب لا صلة له بالحكومة. انما تقوم صلته على اساس دفع الضرائب والتكاليف الثقيلة والارهاق الذي يتحمله مكرها. هناك مصلحة للحكومة من التقرّب من الشعب. واذا بقيت مصرّة على الانتخاب غير المباشر فانها تبقى في واد والشعب في واد آخر. فليس من شك ان رفض هذا الاقتراح هو من معاني الاصرار ولا بد عندئذ من ان يلجأ بطريقة اخرى - لا ادرى ما هي - اقول يفكرون بطريقة اخرى للتعبير عن شعورهم ولفرض ارادة الشعب.

وقد تكلم نواب آخرون بعضهم ايد الانتخاب المباشر وبعضهم عارضه

وقد اجاب بالنيابة عن الحكومة السيد مصطفى العمري وزير الدولة والذي كان عضوا في اللجنة التي كان قد ألفها السيد نوري السعيد لاعادة النظر في قانون الانتخاب والتي رفضت اكثريتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر والتي اقترحت التعديل الذي صودق عليه في سنة ١٩٤٦ والذي حقق تصغير الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) الى القضاء والذي اودع الاشراف على الانتخابات الى الحاكم ولكنه ابقى الانتخابات النيابية على درجتين. ولم يفنّد السيد مصطفى العمري الاسباب الوجيهة الواردة في الاقتراح للاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر.

## رفض عريضة المطالبة بتشريع قانون الانتخاب المباشر بأكثرية صغيرة، وتغيب اكثرية النواب عند التصويت

وقد عارضت وزارة نوري السعيد بكل ما اوتيت من قوة العريضة والاقتراح المذكور ومبدأ الانتخاب المباشر الذي دعي اليه وذلك لانها - اي وزارة نوري السعيد - لم تكن على استعداد لالغاء طريقة الانتخابات غير المباشرة (أي على درجتين) التي تضمن للحكومة السيطرة على الانتخابات النيابية وتحقق لها مجيء مجالس نيابية تكون طوع ارادتها. خاصة وان الاسباب الموجبة الواردة في العريضة أو الاقتراح الانف الذكر للانتخابات النيابية المباشرة بمناطق فردية كانت مثيرة للهلع والفزع في اوساط السلطة التنفيذية التي رأت ان طريقة الانتخاب المباشر في مناطق فردية قد تجعل

الانتخابات النيابية تفلت من قبضتها، وتكون نتيجتها، كما ورد في العريضة أو الاقتراح - تدعيم الحياة النيابية تدعيما قويا، بل وبعثها بعثا جديدا، قد يعيد التوازن بين السلطات الدستورية، ويجعل من المجلس النيابي مرآة للارادة الشعبية فتحقق بذلك له استعادة نفوذه وسيطرته وتوجيهه جهاز الحكم الى الجهة التي يريدها، وهو الدور المفروض له في النظام الديموقراطي. وذلك امر يخالف التخطيط البريطاني للحكم في العراق، والذي درج عليه، في الواقع، منذ تأسيس الدولة العراقية، كما يخالف المبدأ الذي بني عليه القانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ وتعديلاته وهو تسليط الحكومة على المجلس النيابي، وجعل كلمتها (أي الحكومة) هي العليا. وبالرغم من جميع جهود الحكومة ونفوذها فقد جاءت نتيجة تصويت المجلس على العريضة او الاقتراح مخيبة لآمال الحكومة بل وضربة لنفوذها. فقد وافق على الاقتراح ٣٢ نائبا وعارضه ٥٢ نائبا وتغيب عن التصويت ٥٦ نائبا. وقد اعتبرت هذه النتيجة في وقته صدمة قوية للحكومة وكان عليها ان تتخذ من هذه النتيجة عبرة للمستقبل.

## قانون حماية التزوير والتلاعب بالانتخابات النيابية

على ان الحكومة بدلا من ان تستجيب لهذا الطلب المعقول الذي تضمنته العريضة او الاقتراح الآنف الذكر - اعني الانتخابات النيابية بدوائر انتخابية فردية - فانها اوعزت لعدد من مؤيديها بأن يتقدموا بعريضة أو اقتراح آخر لم يتضمن مبدأ معينا أو طريقة خاصة لتعديل قانون الانتخاب النافذ وقتئذ، وانما جاءت عريضة عامة أو اقتراحا عاما - يطلب الى الحكومة «اعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي على ضوء التجارب الماضية والحاجات المستجدة «لانه قد ظهر من تطبيق قانون الانتخاب الحالي ان فيه ما يحول دون تأمين رغبة الشعب في تأمين سيادته على احسن وجه بواسطة ممثليه نواب مجلس الامة، مضافا الى ذلك تطور الوضع السياسي التام في المملكة نتيجة نمو الوعي الشعبي .......... » وقد جرى التصويت على هذا الاقتراح فقبله المجلس بالاكثرية واحيل الى الحكومة التي تقدمت على اثره بلائحة قانونية لتعديل قانون الانتخاب كان اهم ما جاء فيه اعتبار الطعن في

الانتخابات النيابية - بعد تصديق المضابط الانتخابية في المجلس النيابي - جريمة تستحق عقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على خمسماءة دينار. وبمعنى آخر جاءت الحكومة بتشريع يحمي التزوير والتلاعب في الانتخابات من انتقادات المنتقدين وطعن الطاعنين اي عكس ما تضمنه الاقتراح. وقد صوّت المجلسان على هذه اللائحة القانونية وصادق عليها الملك واصبحت قانونا نافذا.

## اجماع الاحزاب على المطالبة بالانتخاب المباشر وبمناطق انتخابية فردية

## استقالة وزارة نوري السعيد وتعيين وزارة مصطفى العمري

لقد حركت العريضة الاولى او الاقتراح الاول وما تضمّنه من مبدأ الانتخاب المباشر بمناطق فردية، والموقف المتعنّت الذي وقفته منه الحكومة - حكومة نوري السعيد - جميع الاحزاب السياسية وجعلتها كلها تجمع على تبنّي هذا المبدأ ووضعه في رأس قائمة مطاليبها في المذكرات التي قدمتها الى الوصي على العرش في زمن وزارة مصطفى العمري التي تألفت في ١٢ -٧- ١٩٥٢ والتي خلفت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة التي كانت قد استقالت في ١٠ - ٧ - ١٩٥٢ معتبرة ان الانتخابات النيابية المباشرة بمناطق انتخابية فردية هي الخطوة الضرورية الاولى لتدعيم الحياة النيابية بل وبعثها وتعزيز السلطة التشريعية واعادة التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث وردع طغيان السلطة التنفيذية على السلطتين الدستوريتين الاخريين واعادتها (أي السلطة التنفيذية - الحكومة -) الى حدودها المعقولة.

## - حل مجلس النواب. الأحزاب السياسية تقاطع الانتخابات إلا إذا جرت على أساس الانتخابات المباشرة

## الأحزاب السياسية تطالب باصدار مرسوم يشرع الانتخابات المباشرة. انتفاضة ١٩٥٢ . استقالة وزارة مصطفى العمري. تعيين وزارة نوري الدين محمود. اعلان الاحكام العرفية وتعطيل الأحزاب واعتقال عدد من السياسيين وإصدار مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة

ثم بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢ صدرت الارادة الملكية - بالنظر لقرب انتهاء الدورة النيابية - بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة، بالطبع على اساس القانون الانتخابي النافذ، أي على درجتين، وكذلك على اساس القانون الذي صدر في زمن وزارة نوري السعيد الاخيرة (الحادية عشرة)، والذي اعتبر حاميا للتزوير والتلاعب في الانتخابات النيابية، مما ادى الى مقاطعة جميع الاحزاب للانتخابات النيابية المذكورة. فاضطرت الوزارة - وزارة مصطفى العمري - ان تعلن رسميا قبولها لمبدأ الانتخاب المباشر - دون ذكر للدوائر الانتخابية الفردية - وتأليف لجنة من كبار رجال القانون والادارة وعلى ان تضم ممثلين عن الاحزاب السياسية لتقوم بتهيئة لائحة او مشروع القانون المذكور لكي يعرض على المجلس القادم الذي كان سيجري انتخابه بموجب القانون النافذ وقتئذ اي على درجتين وقد رفضت الاحزاب جميعها هذا البيان الوزاري وطالبت جميعها باصدار مرسوم يشرع الانتخابات المباشرة حالا لكي تتم انتخابات المجلس الجديد بموجبه والا فانها - اي الاحزاب - ستستمر في مقاطعة الانتخابات.

وتأزمت الامور مما اضطر الوصي على العرش ان يدعو رؤساء الاحزاب وبعض رؤساء الوزراء السابقين الى مؤتمر يعقد في البلاط الملكي للمداولة في الوضع السياسي المتأزم فانعقد المؤتمر وكانت نتيجته توتر في العلاقات بين الوصي على العرش وبعض رؤساء الاحزاب وتحرج في الازمة وانتهى الامر بتفاقم الوضع العام وتدهوره الى درجة خطرة مما ادى الى انفجاره واضطراب حبل الامن وحصول بعض الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها عدد من الانفس وخاصة من رجال الشرطة، الامر الذي اضطر الوزارة الى تقديم استقالتها التي قبلت في ١٩٥٢/١١/٢٣، وعهد بتأليف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الى شخصية عسكرية هي نور الدين محمود، رئيس اركان الجيش، الذي اصبح رئيس الوزراء الجديد. وقد بادرت الوزارة الجديدة، فور تأليفها، الى اعلان الاحكام العرفية وتعطيل الاحزاب السياسية والصحف واعتقال عدد كبير من رجال السياسة والصحافيين واصدار سلسة من المراسيم التشريعية ومن جملتها مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة - بدون دوائر فردية - الذي كانت الوزارة الجديدة قد ألفت لجنة لاعداده.

مرسوم الانتخابات النيابية المباشرة.

وقد تم اجراء انتخاب المجلس النيابي الجديد بموجب المرسوم الآنف الذكر في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ ففاز ٧٦ نائبا بالتزكية و ٥٩ بالتصويت. ومن المؤسف ان يتم تطبيق مبدأ الانتخاب المباشر في ظل تلك الظروف المتوترة غير الطبيعية التي كان تعيشها البلاد وخاصة في ظل الاحكام العرفية وما أعقبها من تعطيل الاحزاب والصحف واعتقال عدد كبير من رجال السياسة والصحافة الامر الذي ادى الى ان يصاب الناس - وانا من جملتهم - بخيبة امل كبيرة في موضوع الانتخابات المباشرة وما كنا نعلقه عليها من آمال كبيرة في بعث الحياة النيابية وفي دعم المجلس النيابي لتمكينه من وقف طغيان السلطة التنفيذية. وقد كان لهذه الخيبة، بل الصدمة، التي اصيب بها الناس اسوأ الاثر على مصير الحياة النيابية - بل على مصير النظام الديموقراطي في

العراق وقدجرت انتخابات اخرى بعد هذه الانتخابات، في سنة ١٩٥٨. وكانت النتيجة اسوأ حتى من هذه النتيجة.

وقد ثبت من هذه التجربة المرة ان عدم التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث في العراق، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطتين الاخريين، بل قد ثبت ان ضعف الديموقراطية السياسية في العراق بصورة عامة مبعثة في الحقيقة عوامل عميقة الجذور لا يمكن ان يصلحها الانتخاب المباشر وحده. ومن جملتها فقدان بعض العناصر الاساسية الجوهرية التي لا يمكن للديموقراطية السياسية ان تعيش وتينع بدونها. ومن جملتها كذلك وجود عوامل مضادة لا تسمح للديموقراطية السياسية ان تنمو وتنتعش في ظلها فالجهل والامية المتفشيان في الاكثرية الساحقة من المواطنين، وانعدام الوعي السياسي الوطني لدى اغلبية الناس، ووجود النظام العشائري القبلي. والانقسامات الطائفية والعنصرية، وتركيز الاقطاع وسوء توزيع الدخل القومي وخاصة سوء توزيع الملكية الزراعية واستقطابها في ايدي قليلة وحرمان اكثرية المتهنين للزراعة منها، وتغلغل النفوذ الاجنبي، حتى في ذلك الوقت المتأخر، في الاوساط السياسية العليا، واخيرا لا آخراً فقدان التوازن السياسي في البلد نتيجة استئثار فئة واحدة بالسلطة السياسية العليا وسيطرتها على القوات المسلحة - أي الجيش والشرطة وجهاز الامن، وحرمان بقية الفئات من المشاركة الفعالة العادلة في تلك السلطة وفي تلك القوات المسلحة - جميع هذه العوامل، وغيرها كثيرة كانت تعمل ضد نجاح الديموقراطية السياسية في العراق. وقد ركزت جميع الاحزاب في مذكراتها التي قدمتها للوصي على العرش في زمن وزارة السيد مصطفى العمري على انتقاد هذه الامور، عدا الاخيرة منها - أي استئثار فئة واحدة بالسلطة العليا وبالقوات المسلحة (في هيئة ضباطها). وقد اكدت الاحزاب خاصة على انتقاد التعديل الدستوري الذي تم في سنة ١٩٤٣ والذي منح الملك حق اقالة الوزارة وحق المصادقة على مقررات مجلس الوزراء، وطالبت بالغاء هذا التعديل الذي زاد في اختلال التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث. ولكن الامر الذي لم

تتطرق اليه الأحزاب، ذلك الأمر الذي لا يمكن ان ينمو في ظلّه أي نظام ديموقراطي صحيح يتمتع فيه جميع المواطنين بحرياتهم الديمقراطية هو فقدان التوازن السياسي في البلد، نتيجة استئثار فئة واحدة بالسلطة العليا في الدولة معتمدة في استئثارها هذا على سيطرتها وحدها دون غيرها من الفئات الأخرى على القوات المسلحة وحرمانها بقية الفئات من المشاركة السياسية الفعّالة في السلطة وفي المساهمة العادلة في أجهزة القوات المسلحة إن هذا الاستئثار من فئة واحدة بالسلطة السياسية وبالقوات المسلحة التي تسندها خلق - في واقع الأمر - اقطاعاً سياسياً - يفوق في نتائجه وتأثيره الاقطاع الزراعي وغيره من العوامل الأخرى. وقد عطل هذا الاقطاع نمو الديموقراطية السياسية في البلد وأخلّ بالممارسة الديموقراطية وقضى حتى على الشكل الديموقراطي في نهاية الأمر.

لقد اتيت على شرح حركة الانتخاب المباشر والتطورات التي مرت بها والدور الرئيسي الذي لعبته في هذه الحركة التي نمت وتعاظمت واتخذت ابعاداً خطيرة، لا بقصد التبجح، ولكن لاقول الحقيقة المجردة، كما حدثت في الواقع، ولكي ابرهن على ان كل حركة، حتى ولو بدأ بها فرد واحد، فانها - اذا كانت منبعثة عن عقيدة وايمان، فانها، تتسع تدريجياً حتى تصبح تياراً جارفاً، كما حدث في هذه الحركة.

## من ذكريات الحياة النيابية
## التعديل الثاني للقانون الاساسي العراقي(الدستور) سنة ١٩٢٥ ومنح الملك حق اقالة الوزارة

افتتح المجلس النيابي الذي كنت فيه نائبا لاول مرة في ٩ تشرين الاول ١٩٤٣ وكانت من جملة اللوائح (المشاريع) القانونية المهمة التي عرضت على ذلك المجلس لائحة قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي العراقي لسنة ١٩٢٥. وقد انتخبت مقررا للجنة الخاصة التي انيط بها النظر في تلك اللائحة المهمة. وكان الموضوع الرئيسي في تلك اللائحة منح الملك حق اقالة الوزارة. ومنح الملك هذا الحق يناقض المبدأ الديموقراطي الذي قام عليه القانون الاساسي - بل يناقض جوهر الديموقراطية السياسية التي اريد تأسيسها في العراق بموجب القانون الاساسي (الدستور) العراقي لسنة ١٩٢٥، والتي من اكبر مظاهرها مسئولية الوزارة امام المجلس النيابي المنتخب، الذي يفترض فيه ان يمثل الشعب، صاحب السيادة التي يمارسها عن طريق هذا المجلس، الذي خصّه الدستور وحده بحق منح الثقة للوزارة، لكي تستمر في الحكم، او حجبها عنها، لكي تضطر الى الاستقالة. واشراك العرش بهذا الحق يعد انتقاصا من حقوق المجلس وبالنتيجة من سيادة الشعب. والملك الذي يرث العرش ارثا ينبغي، بموجب القانون الاساسي، ان يقتصر دوره على ان يكون ملكا دستوريا يملك ولا يحكم. فمنح الملك في القانون الاساسي (الدستور) حق اقالة الوزارة يخالف مبدأ اساسيا من مبادىء الديموقراطية السياسية كما يخالف الهدف الرئيسي الذي استهدفه القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥.

ولكن اذا تقاعس المجلس النيابي عن ممارسة هذا الحق الاساسي او هذه السلطة الرئيسة التي اودعها اليه القانون الاساسي (الدستور)، او اذا ثبت عجزه عن ممارسة هذا الحق او هذه السلطة - وقد اثبت في الواقع عجزه عن ممارستها طيلة مدة وجوده، اذ لم يمارس هذا الحق الا مرة

واحدة من يوم ان وجد في سنة ١٩٢٥ الى يوم عرض هذه اللائحة[١]
- فما العمل؟ لا سيما اذا ما انحرفت الوزارة عن جادة الصواب أو اقترفت اخطاء بينة تواخذ عليها، او اذا تجاوزت في تصرفاتها حتى على حقوق الشعب او اساءت اليه. فمن يوقفها عند حدها اذا كان المجلس عاجزا عن النهوض بهذه المهمة او السلطة التي اودعها اليه الدستور؟ قد يقال لا مفر عندئذ من الرجوع الى الشعب. ولكن كيف ينهض الشعب بهذه المهمة اي حجب الثقة من الوزارة بقصد اسقاطها؟ والواقع ان من اسباب ضعف المجالس النيابية وعجزها عن ممارسة سلطتها في حجب الثقة عن الوزارات بقصد اسقاطها هو جهل الشعب العراقي لحقوقه الدستورية، وهذا سر عجزه في ممارستها وفي الدفاع عنها اذا ما تعرضت للانتقاص منها من المتجاوزين عليها. ولم يكن عجز المجلس النيابي عن ممارسة حقه في حجب الثقة الا تعبيرا عن عجز الشعب العراقي وجهله.

ولم يبق اذن امامنا الا طريقان لاسقاط الوزارة اما الالتجاء الى القوة او منح الملك حق اقالة الوزارة. وفي كلا الطريقين تجاوز على حقوق الشعب وسيادته.

لقد مارس الملك فيصل الاول هذه السلطة - سلطة اقالة الوزارة، - بل ومارس اكثر منها، ولكن بدون اي تخويل دستوري - بل بمحض النفوذ الواسع الذي كان يتمتع به والذي استمده من الصفات والميزات التي كان يتحلى بها، والخبرات الواسعة التي اكتسبها من خلال كفاحه الطويل المرير، سواء في الثورة العربية، او في خلال تبوئه عرش سورية، او في خلال المدة التي قضاها مشردا في اوروبا يدافع في اوساطها السياسية عن حقوق العرب، او في خلال ممارسته الحكم في العراق - وقد جعلت منه شخصية فذة عملاقة

---

(١) - في الواقع لم يمارس المجلس النيابي هذا الحق - حق حجب الثقة من الوزارة إلاّ مرة واحدة من يوم ان وجد في سنة ١٩٢٥ الى يوم الغاء القانون الاساسي اثر ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ وذلك في ١٩٢٦/١١/١ عندما خذل الحكومة في انتخاب مرشحها حكمة سليمان لرئاسة مجلس النواب وانتخب عوضاً عنه مرشح المعارضة رشيد عالي الكيلاني، رئيساً لمجلس النواب.

بالنسبة لجميع الساسة الذين كانوا يحيطون به والذين ساهموا في الحكم في العراق. ثم اختاره الله الى جواره وهو في قمّة عطائه والعراق والعالم العربي في امس الحاجة اليه. وكانت صدمة اليمة افقدت العراق توازنه السياسي كما رأينا.

وتبوأ الملك غازي العرش ولم يكن يملك الصفات والميزات والخبرات التي كان يتمتع بها والده العظيم، وفقد العرش هذه السلطة الاكسترا دستورية Extra - Constitutional التي كان يتمتع بها في زمن الملك فيصل الاول، واصبح العرش، في الواقع من الامر، صفرا على الشمال. وقد صادف ان وجدت في خلال هذه المدة - اي المدة التي كان يتربع في خلالها الملك غازي على العرش في البلاط الملكي، ولمست لمس اليد الصراع الذي كان يدور بين جبهتين للاستيلاء على الحكم - الجبهة التي كان يمثلها علي جودة الايوبي وجميل المدفعي واتباعهما، والجبهة التي كان يمثلها يس الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمة سليمان واتباعهم، وشاهدت في عين الوقت عجز الجهتين اللتين كان يعول عليهما لوضع حد للصراع بين الجبهتين - المجلس النيابي الذي منحه الدستور حق حجب الثقة عن الوزارة بقصد اسقاطها، والعرش الذي كان يمارس هذه السلطة في زمن الملك فيصل الاول والتي فقدها بعد وفاته، ورأيت كيف آل الأمر في النهاية الى الاحتكام الى القوة المسلّحة. وكانت توجد في ذلك الوقت قوتان مسلحتان - العشائر والجيش - وقد تمكنت جبهة يس الهاشمي من استغلال القوتين معاً في ازاحة الجبهة المقابلة، عن الحكم، واستولت عليه وبقيت تمارسه مدة عامين تقريبا الى ان ازاحتها عنه قوة من الجيش بالانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال بكر صدقي. وفي خلال مدة حكمها حلت وزارة يس الهاشمي المجلس النيابي، واجرت انتخابات على النسق المألوف، انبثق عنها مجلس نيابي كان طوع بنانها لانه كان مملوءاً من اعوانها، على نسق المجلس النيابي الذي انتخب في زمن وزارة علي جودة - وكلا المجلسين كانا دميتين في يد الوزارة التي اوجدتها، لا يقدمان ولا يؤخران شيئا، ولم يكن في وسعها محاسبتها فضلا عن حجب الثقة عنها.

ثم توالت الاحداث ولم يكن هناك من يمارس السلطة لمنع تدهور الاوضاع الى ان انتهت بحركة الضباط - او ما تسمى بحركة رشيد عالي الكيلاني - وبالحرب العراقية البريطانية، واحتلال القوات البريطانية للعراق احتلالا ثانيا. وهكذا جيء بهذا التعديل الدستوري لمنح الملك حق اقالة الوزارة اتعاظا بالحوادث السابقة. ولم يغب عن بال الذين تقدموا بهذا الحل ان فيه خروجا عن المبدأ الاساسي الذي قام عليه القانون الاساسي (الدستور) والذي استهدف ايجاد تجربة للديموقراطية السياسية في بلد متخلف كالعراق.

ولكن وجد ان هذا الحل افضل من الاحتكام للقوة المسلّحة- سواء قوة العشائر التي تلاشت بمرور الزمان او قوة الجيش التي تعاظمت بمرور الزمان حتى اصبحت هي القوة الطاغية. فحق الاقالة من قبل الملك هو على الاقل حل سلمي، لا حل عنفي.

ولكن هذا الحل هو الآخر لم يكن حلاً نهائيا. ان ممارسة الملك حق اقالة الوزارة يتوقف اولا على شخصية الملك، وثانيا لا يكون ذا اثر فعال الا اذا حصل اختلاف بين الملك والوزارة حول السياسة التي تنتهجها الوزارة. ولكن في الحالة التي يتفق فيها العرش والوزارة على انتهاج نفس السياسة، واذا كانت هذه السياسة غير مرضية من الناس فمن يوقفها ومن يعدل سيرهما - اعني العرش والوزارة - ومن يضع حدا لتصرفاتها؟ فالمجلس النيابي - فضلا عن عجزه، فانه، بسبب طريقة الانتخابات المتبعة، لم يكن يمثل اراء الناس ورغباتهم، بل يمثل على الاغلب، اراء ورغبات الوزارة التي جاءت به - لذلك لا تبقى طريقة لتغيير سياسة الحكم ومساره الا الالتجاء للقوة، وما يتولد عنها من نتائج وخيمة، وهذا ما حدث بالفعل في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨.

لقد القيت خطابا مختصرا يتضمن هذا المآل (صفحة ٢٤ - ٢٦ من محضر الجلسة الرابعة من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣) جاء فيه:

«ان السبب الذي دعى الى هذا التعديل (اقصد تعديل القانون الاساسي).... هو التجارب القاسية التي مرت بها هذه البلاد وقد اعتبر هذا

التعديل كعلاج لتلك الحوادث. ما هو المرض الذي الم بالحكم النيابي في هذه البلاد؟ جوابي ان المرض الذي ألم بالحكم النيابي هو عدم وجود كابح او بريك (فرامل) Brake او حال للازمات عند حدوثها. فعندما تتأزم الأزمات، كما رأينا في الايام الأخيرة، لم نجد من يحل العقدة، وكان هذا في السابق من حق المجلس فقط، غير ان الخبـرات التي مرت بها هذه البلاد دلت على ان المجلس، مع عظيم الاسف، عجز عن ممارسة ذلك الحق. فالصلاحية التي اعطيت لهذا المجلس في اقالة الوزارة او حجب الثقة عنها كانت حبرا على ورق. فاقتضى أن يشارك المجلس في هذه الصلاحية مرجع آخر وقد اعطى هذا الحق للملك. فالآن اصبح هذا الحق، في الظروف الاعتيادية للمجلس وفي الظروف الاستثنائية للعرش. وكما ترون ان هذا العلاج هو اعتراف ضمني بأن الحياة النيابية في العراق لم تنجح النجاح المطلوب... فما هو السبب في عجز المجالس النيابية عن اداء مهمتها الكبرى يا ترى؟ هناك اسباب عديدة:

الاول: انتقال العراق من دور الخضوع الى الحكم المطلق الى دور الحرية. والفرق بين الدورين عظيم فان هذا الدور يستوجب محاسبة المسؤولين ومراقبتهم مراقبة دقيقة من قبل المجالس النيابية المنتخبة (افتراضاً) عن الامة في حين ان الامة التي بقيت خاضعة لحكم اجنبي عدة قرون لا تستطيع ان تنتقد المسؤولين او تمارس المراقبة على الحاكم بهذه السرعة، فتعثرت ودليل تعثرها الحوادث التي مرت على البلاد.

والسبب الثاني: هو ان الدستور الذي نقوم بتعديله الآن كان عبارة عن قصاصة ورق بالنسبة الى اكثر الناس، ووثيقة مفهومة من قبل اقلية من الناس - اما الأكثرية الساحقة من السكان فلا تعرف عنه شيئا، بل ولا تعرف بوجود الدولة العراقية نفسها. فالدولة والدستور شيئان غير موجودين الا في ادمغة (وعي) القليل من السكان. فكيف يحافظ على الدستور والدولة من لا يعرف بوجودهما؟ والدستور الذي لا يفهم من قبل معظم الناس كحقيقة مقدسة يستحيل ان يحافظ عليه بأية ضمانات دستورية.......................... »

ان الدساتير اذا لم تكن سجلا للكفاح الشعبي يستحيل المحافظة عليها وان

الحياة النيابية هي الانتباه الشعبي لمراقبة السلطة الحاكمة وعليه اذا لم يعالج هذا النقص في الحياة النيابية ويكون الدستور وثيقة مقدسة وحقيقة مفهومة عند الاكثرية الساحقة من الناس يستحيل ان نحافظ عليه.

والسبب الثالث: الذي لا يقل اهمية عن السببين الاولين هو قانون الانتخاب الحالي الذي جعل الكفاح بين الجهة الشعبية والجهة الحكومية كفاحا غير متوازن، لأن الدوائر الانتخابية واسعة جدا، ونظرا لسعتها، وكون الانتخاب على درجتين، يصعب على أي فرد مهما كان متنفذا وقويا (اي مسنودا شعبيا) ان يكافح فيها بنجاح. وعليه فالانتخابات بالنسبة لمجموع وبالنسبة للاقلية الواعية لمعنى الانتخابات، وبالنظر لليأس الذين استولى عليها، فقد اصبحت منصرفة عنها ايضا، واصبح الجو خاليا من كل كفاح انتخابي او اهتمام بالانتخابات. وهذا هو السر الذي جعل المجالس النيابية ضعيفة لا تنهض بواجباتها... لأن ذلك (اي القيام بالواجب) لا يتحقق ما لم يكن المجلس منبعثا عن فهم الامة لحقوقها وواجباتها، كما لا يمكن للمجلس وهو في حالته الراهنة ان يوقف السلطة التنفيذية عندما تتجاوز حقوقها وتخالف الدستور.........»

## بعض المقتبسات مما قلته في مجلس النواب

### مناقشة خطاب العرش[1] لوزارة نوري السعيد
### المطالبة بأن يكون تأليف الوزارات على اساس حزبي لا شخصي

قلت ان الوزارة الماثلة أمامنا تألفت على أساس شخصي وتساءلت عن المبادىء التي تألفت هذه الوزارة على أساسها والأهداف التي جاءت لتحقيقها؟ وقلت آن الأوان لأن تتألف الوزارات على أساس حزبي - أي على أساس أحزاب سياسية معروفة بمناهجها ومبادئها وأهدافها.

**- المطالبة بأن تكون باكورة اعمال كل وزارة جديدة طلب الثقة من المجلس -**

ثم طالبت بأن يكون من أهم التقاليد الدستورية التي ينبغي على الجهتين المجلس والحكومة معاً الحرص عليها هو ان تكون باكورة أعمال كل وزارة تتألف طلب الثقة من هذا المجلس. هذه نقطة جوهرية في الحياة النيابية.......... وبدونها تتلاشى المسؤولية الوزارة امام المجلس وتصبح حبراً على ورق. ثم قلت ان على الجهتين الحكومة والمجلس معاً الحرص على هذا التقليد الدستوري. فالوزارة التي تتألف جديداً تحتاج إلى ان تعرف رأي المجلس الذي هي مسؤولة امامه فيها. هل هو واثق بها وبرجالها وبقدرتهم وبحرصهم على تنفيذ المنهج الذي وضعوه أم لا؟ فإذا ما حصلت على ثقة المجلس فانها عندئذٍ تسير في تنفيذ منهاجها بنشاط وبجد متسلّحة بهذه الثقة.

---

(١) الصفحات ٤٢ - ٤٨ من محاضر الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣ الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٩٤٤/١/٥

- النظام الديمقراطي. الحريات الديمقراطية. الاحزاب السياسية -

ثم قلت:

« ... لقد سررنا كثيراً بالتصريحات الواردة في المنهج (منهج الحكومة) والتي تدل على أن واضعيه... قد تأثروا بالتيارات الفكرية الجديدة...... اني كعضو في دولة تطمح أن تحقق تدريجياً ديمقراطيتها المنصوص عليها في دستورها أرحب من صميم القلب بما جاء في خطاب العرش من تصريحات تستهدف توفير الحريات الدستورية وعلى الأخص تشجيع الأحزاب السياسية بالرغم من الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيلها وسبيل النظام الديمقراطي. فكل دارس لموضوع الديموقراطية يعرف أن طريقها طويل شاق غير ممهد مليء بأنواع العقبات والعراقيل وشتى المشاكل ولكنه الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الغاية المنشودة ألا وهي تأسيس كيان رصين قائم على أساس توافق المصالح، لا تغليب بعضها على بعض، على أساس اتحاد الكلمة اتحاداً حقيقياً قلبياً قائماً على التساهل والتفاهم لا على أساس الاستبداد والتعسف، على أساس العدل والانصاف للجميع لا على أساس الاستئثار والاحتكار للحكم من البعض. فيجب أن لا تغرينا بساطة بعض الأنظمة وسهولتها وخلوها في الظاهر من العقبات والعراقيل على الأخذ بها، كما يجب أن لا يثبط عزائمنا طول الطريق الديمقراطي ولا الصعوبات والعقبات الموجودة فيه. فقد تكون ممارسة السلطة من قبل مجموع الناس أصعب بكثير من ممارستها من قبل فئة واحدة أو فرد واحد. وقد يكون حكم الناس بالقوة أمراً أسهل من حكمهم بالاقناع والتفاهم، ولكن العبرة كل العبرة في نتيجة الحكم وفائدته لمن تكون في النهاية. من يضمن لنا أن تكون فائدة الأنظمة الأخرى لمصلحة مجموع الناس وخيرهم؟ فالمؤمنون بالنظام الديمقراطي يتمسكون به لسبب رئيسي هو انه الضامن الوحيد في النهاية لتسخير الدولة وسلطتها لخير مجموع الناس. فمن الذي يضمن استخدام الدولة وسلطتها لخير مجموع الناس إلا ان يكون مجموع الناس هم المسيطرون على الدولة وعلى سلطتها. فالديموقراطية السياسية إذن لم تأت تشهياً واعتباطاً وإنما أتت ضرورة حتمية دفعت إليها الحاجة

الماسة للحيلولة دون استغلال الدولة وسلطتها لخدمة مصالح معينة وللضرب على الاحتكار والاستئثار من فئات معينة ولفتح باب التظلم للفئات التي تشعر بأنها مظلومة مهضومة الحقوق. فالديموقراطية السياسية إذن هي الطريقة الوحيدة لإقامة دولة متوازنة سياسياً مستندة إلى تأييد مجموع الناس.

قد يعترض البعض فيقول ان ممارسة السلطة من قبل مجموع الناس يحتاج الى مستوى من الثقافة والمدنية والى تجارب والى تنظيم. نعم كذلك. ولكن هذه شروط الممارسة الصحيحة التامة. هذه شروط الديموقراطية السياسية الكاملة. فهل يجب ان ننتظر حتى يستوفي الناس جميع هذه الشروط استيفاء تاما حتى نطبق الديموقراطية السياسية. كلا، انه افضل للناس ان يمارسوا هذه السلطة ممارسة ناقصة من ان لا يمارسوها بتاتا. فالتنظيم يأتي تدريجيا والتجارب تأتي بالتجريب، وليست الانظمة الاخرى اضمن لرفع مستوى ثقافة الجمهور ومدنيتهم من النظام الديموقراطي. فالنظام الديموقراطي هو مدرسة للناس ويتحقق بالعمل والتجربة تدريجيا. وبما ان الاحزاب السياسية هي الوسائط الوحيدة لتطبيقه - بل لا يمكن تخيل نظام ديموقراطي بدونها، وهذا (اي غياب الاحزاب) من جملة المشاكل التي مسخت نظام الحكم في العراق وجعلته شكليا صوريا اكثر منه حقيقيا. لذلك فان فسح المجال امام الاحزاب السياسية امر ضوري من جميع الوجوه وهو من الخطوات الممهدة لتحقيق النظام الديموقراطي وجعل تأليف الوزارات قائما على مبادىء معروفة وآراء صريحة لا على انتقاء شخصي. واني ارجو من صميم القلب ان تأتي لائحة قانون الانتخاب الجديد متضمنة نفس الاتجاه ونفس المبدأ الا وهو توسيع المجال للناس. فان كل تخوف من توسيع المجال للجمهور هو في رأيي سياسة خاطئة. هو تخوف في غير محله.

## النقابات

على اني كنت آمل أن يأتي منهاج الحكومة متضمناً مبدأ آخر هو من صميم الديموقراطية السياسية. ألا وهو توفير حق التنظيم النقابي وتوسيعه لسائر

المهن، وللعمال على الأخص، للإشتغال في الأمور التي تتعلق بأجورهم وأوقات عملهم وشروط استخدامهم إلى غير ذلك من الأمور التي تختص بالدفاع عن مستوى معيشتهم وعن حقوقهم المنصوص عليها في القانون. هذه نقطة جوهرية تزيد في الاتزان السياسي والاقتصادي في البلد وتزيد في تحقيق الديموقراطية السياسية. فيجب أن يفسح المجال للفعاليات المفيدة والنشاط المثمر لمختلف الهيئات العاملة على أن يكون ذلك ضمن القانون ولغايات مشروعة مفيدة.

### المطالبة بالأخذ بسياسة التخطيط

ثم قلت:

ان الاتجاه العالمي والخبرة الواقعية قد اثبتتا أن الحلول المبعثرة غير المستندة الى التخطيط الشامل القائم على دراسات علمية واسعة سابقة غير مجدية نفعاً وخالية من النتائج المفيدة.. وقد أخذت كثير من الدول بنظرية التخطيط أو نظرية المنهاج الاصلاحي الشامل الذي يمتد تنفيذه الى عدة سنوات والذي يقوم على دراسات علمية مسبقة وكم كنت أود لو أن الحكومة جاءت في منهاجها بوعد في أن تبدأ بشيء من هذا القبيل..... ان البلاد المبتلاة بنواقص كثيرة في كل ناحية من نواحي حياتها تقريباً هي أحوج ما تكون الى مثل هذا المنهاج أو المشروع الاصلاحي الشامل. أما الحلول المبعثرة والمعالجات المشتته فلا تجدي فتيلاً.

### الفقر وضئالة دخل العائلة العراقية. زيادة الانتاج وعدالة توزيعه

ثم علقت في ذلك الخطاب على ضئالة دخل العائلة وعلى الفقر المدقع الذي هو من نصيب أكثر الناس في العراق وقتئذ وقلت:

«ليس الفقر المدقع عندنا كما يظهر أمراً واخزاً للضمير محركاً للمشاعر مثيراً في المشاهدين له روح الاشمئزاز والتذمر بل هو مشهد اعتيادي لا يلفت الانظار يمر به الناس كما يمرون بسائر الأشياء الاعتيادية. ان هذا الدخل الواطىء المخزي هو لطخة عار يجب أن نتخلص منها بأسرع ما يمكن ان كان لدينا ضمير اجتماعي حي، وهو من جهة أخرى نقص أساسي في كيان الدولة.

فاذا لم نوفر للعائلة العراقية حداً أدنى من الدخل يكفيها لحياة مدنية بسيطة جداً فان الاكثرية الساحقة من سكان هذه الدولة سيبقون خارج الحياة المدنية أو خارج الدولة روحياً وواقعياً وان كانوا داخل حدودها جسدياً وجغرافياً. ومعنى هذا أن الدولة ستبقى معتمدة في كيانها لا على مجموع سكانها بل على نفر ضئيل منهم ويا ما أهزل هذا من كيان! يجب أن نفكر في رفع المستوى وتبديل هذا الحال ويجب أن نعتبر أنفسنا مقصرين جداً إن لم نبدل هذا الحال. يجب أن يكون تبديل هذا الحال أول الفروض وأهم الواجبات بل هو شرط أساسي حيوي لوجود الدولة.

كيف نرفع مستوى الدخل المذكور للعائلة العراقية؟ الجواب واضح بزيادة الانتاج أولاً وبحسن توزيعه ثانياً. كيف نزيد الانتاج وكيف نحسن توزيعه؟ هاتان هما المشكلتان العويصتان اللتان تحتاجان الى دراسة دقيقة من قبل اختصاصيين من ذوي المقدرة العلمية والخبرة الواقعية. وعلى كل فان رفع مستوى الدخل الى الحد الذي نتمناه عن طريق تحسين الزراعة وتوسيعها واستعمال الالات الميكانيكية الحديثة فيها فقط أمر غير ممكن بتاتاً. ونحن إذا أردنا أن نتوصل الى مستوى الدخل الذي نريده نحتاج الى الاهتمام بالصناعة اهتماماً جدياً. ولكن ما هي الصناعات التي يمكن ويجب تأسيسها والتي لها قابلية النمو والتوسع في العراق؟ وكيف تؤسس وتشجع؟ كل هذه أمور لا يمكن أن تدرس بشكل ارتجالي خاطف عن طريق الدوائر الحكومية بل نحتاج ان نسلك في معالجتها الطرق التي سلكتها الدول الأخرى التي جابهت مشاكل عويصة مثل هذه وذلك بالاستعانة بخبراء مشهود لهم بالمكانة والاختصاص في مواضيعهم للتفرغ لدرس هذه الامور من جميع نواحيها وتقديم المشورة بذلك. ومهما يكن من جدل حول الطريق الذي ينبغي أن نسلكه لمعالجة الموضوع فان الامر الذي لا جدال فيه هو أن بقاء الحال على هذا المنوال امر معيب ومخطر ومزعزع لكيان الدولة واستقرارها.

## الاسعاف الاجتماعي

الامر الثاني الذي غفلت عنه الحكومة ولم تشر حتى اشارة بسيطة إليه في

منهاجها هو موضوع الاسعاف الاجتماعي الذي هو من أهم مظاهر شعور الدولة بمسؤوليتها تجاه مواطنيها. ان الدولة التي تطلب من مواطنيها النهوض بمختلف الواجبات والاقدام على انواع التضحيات بما فيها إراقة دمائهم والتضحية بحياتهم يجب أن تعلم أن عليها هي الأخرى واجبات مهمة تجاه اولئك المواطنين. أهمها أن تسعف من يعجز منهم عن اسعاف نفسه لسبب من الأسباب المبرره. فالشيخ الذي هدّ الدهر من قواه وأصبح عاجزاً عن العمل وعن إعالة نفسه يجب أن لا يترك لرحمة الأقدار وشفقة المتصدقين عليه يتسكع في الطرقات. انه قد خدم المجتمع عندما كان قادراً على العمل. أفلا يجب أن يسعف عندما أصبح عاجزاً عن العمل بسبب شيخوخته؟ وكذلك الأعمى وكذلك المصابون بعاهات أخرى مقعدة عن العمل. وكذلك الأيتام. ماذا عملت الدولة لحد الآن لإسعاف هؤلاء. الجواب لم تعمل شيئاً بتاتاً وإنما تركتهم لرحمة الأقدار وصدقات المتصدقين. فالذي يسقط في القافلة الاجتماعية عندنا يترك في الطريق لا تمد الدولة يدها لتنتشله. بينما لهؤلاء حق صريح على الدولة ألا وهو اسعافهم. ان الصدقات الفردية ليست فقط لا تكفي لحل مشكلة هؤلاء المنكوبين وإنما هي عيب وخزي وعار لأنها إن دلت على شيء فإنما تدل على تقاعس الدولة عن القيام بواجباتها وتدل على انعدام الشعور بالمسؤولية الاجتماعية. إن المظهر الوحيد من مظاهر الاسعاف الاجتماعي عندنا هو العناية بالمرضى وإن كانت هذه العناية لا تزال في أول عهدها وبشكل ناقص جداً ولا تمس إلا نفراً قليلاً من أفراد المملكة. ولكن من حيث المبدأ ما هو الفرق بين اسعاف المريض وإسعاف العاجز. إذا كانت الدولة تشعر بأنها مسؤولة عن المريض حتى يشفى ألا ينبغي أن تشعر أنها مسؤولة عن الأعمى وعن المقعد بسبب تقدمه في السن أو بسبب عاهة من العاهات أو عن العاطل حتى تجد عملاً له؟ هذه المسؤولية من حيث المبدأ واحدة. انها مسؤولية الدولة عن مواطنيها من يوم أن يولدوا إلى يوم أن يموتوا..... وهي وإن كانت متشعبة الأشكال ولكنها مسؤولية واحدة في الاصل وهذا ما ادركه الغربيون بمرور الزمان إدراكاً تاماً فبدلوا دولهم تدريجياً الى دول إيجابية.... أي دول تشعر بانها ملزمة بالنهوض بمختلف الأعمال الإيجابية التي تسعد المواطن كما تستثمر

قواه الكامنة وإمكاناته وتحافظ عليه من يوم أن يولد إلى يوم أن يفارق الدنيا معززاً مكرماً. ولذلك نجد مشاريع الاسعاف الاجتماعي والضمان الاجتماعي التي ابتدأت الدول الغربية تأخذ بها في أواخر القرن التاسع عشر والتي توسعت بصورة خاصة بعد الحرب العالمية الماضية والتي تطالب الشعوب الغربية اليوم بتوسيعها توسيعاً عظيماً بحيث تكون شاملة كاملة كافية.

إنّي بالطبع لا اجرؤ أن أطالب الحكومة بأن تقوم بهذه الأعمال كلها فوراً وبهذا النطاق الواسع وإنما كنت آمل أن أجد لهذا الموضوع الخطير محلاً في منهاج الحكومة. كنت آمل أن أرى الحكومة قد أدركت خطورته فبدأت تدرسه أو على الأقل وعدتنا بدرسه دراسة جدية. اني أدرك أن الموضوع معقد وخطير وتترتب عليه مسؤوليات مالية كبيرة لأنه يكلف الدولة نفقات باهظة. وله وجهة إدارية أيضاً وهي ايجاد الجهاز النزيه الكفيء لتنفيذه ومن يقوم بتنفيذه - الحكومة المركزية أو البلديات أو بتعاون الجهتين. وما هو مجال الاستفادة من تعاون الأفراد والمؤسسات والجمعيات الخيرية الاختيارية الى غير ذلك؟ كل هذه أمور ستكون موضوع درس. ولكن بالرغم من جميع هذه المشاكل فانه موضوع يجب أن تواجهه الدولة. هي مسؤولية واقعة على عاتقها فإما أن تقوم بها كدولة وإما أن تتقاعس عن القيام بها وعندئذ تكون قد فقدت المسوغ الوجداني الذي يبرر ممارسة سلطتها على مواطنيها.

## بيوت السكن وإعمار المدن

هناك مسألة أخرى كنت آمل أن أجد لها محلاً في منهج الحكومة ألا وهي مسألة تهيئة المساكن وإعمار المدن وتخطيطها. إن مصيبة العراق هي بانقاضه البشرية من جهة وانقاضه الحجرية وخرائبه التي نطلق عليها اسم المدن والقرى العراقية. إننا لا نملك مع الأسف احصائيات عن عدد الذين يسكنون الصرائف والأكواخ المعمولة من القصب أو سعف النخيل أو الخشب ولا عن عدد الذين يسكنون في بنايات من الطين ولا عن عدد الذين يسكنون في بنايات من الآجر. ولكن على كل حال يسكن القسم الأعظم من سكان العراق في النوعين الأولين أي الصرائف والأكواخ والبيوت الطينية مضافاً إليها البيوت المعمولة من الشعر وهؤلاء جميعاً مشكلتهم عويصة ضخمة تشكل موضوعاً قائماً

بذاته. أما قضية البيوت السكنية الأخرى وإن كانت أقل ضخامة من الاولى فانها تشكل موضوعاً مستقلاً لأنها تختص بالمدن والقرى الكبيرة. وعندما نذكر مشكلة بيوت السكن نقصد على الأغلب بيوت السكن في المدن. وعلى كل فمشكلة المساكن سواء ما كان منها في المدن والقرى الكبيرة أو في القرى الصغيرة والمزارع تشكل اليوم مشكلة من أضخم المشاكل. مشكلة يقاسي الناس منها، وعلى الأخص في المدن الكبيرة. أمر الالام وأكبر الصعوبات ولا نجوز أن تترك الى التشبث الفردي وحده الذي لا يجدي على الأغلب فتيلاً. يجب أن تتدخل الدولة فيها لا بالطريقة السلبية التي سارت عليها لحد الآن والتي دفعتها اليها ظروف الحرب بل بطريقة إيجابية وذلك بالمساعدة على بناء البيوت وخاصة للطبقات الفقيرة. أما شكل هذا التدخل والطريقة الايجابية التي ينبغي ان تسلكها الحكومة فتلك أمور نحتاج ان نستفيد فيها من خبرة الأمم الأخرى وليس ذلك بالأمر العسير.

وما يقال في بناء البيوت يقال عن تخطيط المدن تخطيطاً فنياً عصرياً. فالوضع الذي فيه مدننا وقرانا هو وضع مؤسف مخجل من جميع الوجوه ويحتاج الى تخصيص قسم غير قليل من جهد الحكومة لإصلاحه: واني أعتقد جازماً أن ضخامة هذا الموضوع الذي يختص بحياة ما لا يقل عن نصف سكان العراق. وكذلك خمول البلديات عن اداء مهامها. يحتاج الى تأسيس وزراة خاصة تسمى بوزارة الإعمار والتخطيط تناط بها شؤون البلديات وشؤون تعمير بيوت السكن وتخطيط المدن..... وذلك للتفرغ الى هذا الموضوع الخطير. أن الزمن والجهل والتأخر والفقر قد جعل من مدننا وقرانا خرائب لا يجوز أن يسكنها بشر. إننا أحوج إلى تأسيس وزارة من هذا القبيل من غيرنا. ولكن على شرط رئيسي هو أن نمدها بالقوة والتأييد والمال والاختصاص. وتمهيداً للقيام بالأعمال المذكورة على الوجه الأتم ينبغي أن نوفد مجموعة من الشبان الى الغرب للاطلاع على شؤون البلديات وأعمالها وفعاليتها ونشاطاتها لكي يرجعوا لمثل هذه الوزارة بروح ونظرة جديدتين وفعالية ونشاط جديدين كما ينبغي أن نستفيد من خبرة عدد غير قليل من الاختصاصيين في هذا الموضوع.

**دولة خدمة لا دولة سلطة واستغلال. دولة مجموع الناس لا دولة طبقة منهم دولة حرية لا دولة تقييد للحريات**

ثم بعد أن انتهيت من ذكر نقاط أخرى أغفلها المنهج ختمت خطابي بما يلي:

«هذه بعض النقاط التي رأيت أن أنبه الحكومة إليها ولدى غيرها نقاط أخرى كثيرة ولكن ضيق الوقت يدفعني الى الاختصار. وهي كلها منبعثة من وجهة نظر مخلصة وفلسفة ايجابية - وهي أن نوجه الدولة توجيهاً اجتماعياً يجعل منها أداة لخدمة مجموع الناس الذين سيلمسون فعاليتها إذا ما نفذت الاقتراحات المذكورة. سيدركون عندئذ ان هذه المؤسسة - وهي الدولة - قد أسست للخير والترفيه والشفقة لا للضغط والإكراه الخاليين من كل فائدة وخير. يجب أن يشعر الناس عن طريق الأعمال الإيجابية المفيدة أن هذه دولة مجموع الناس لا دولة طبقة منهم. انها دولة خدمة صادقة لا دولة استغلال ممقوت. انها دولة حرية لا دولة تقييد للحريات. انها دولة شفقة وحنان لا دولة اهمال للمواطنين.

## تقاليد تمثيل الطوائف

وهنا لا بد أن أبحث في قضية مهمة وهي قضية التقاليد التي جاء على ذكرها فخامة رئيس الوزراء أكثر من مرة في هذه القاعة. أنا لا أعلم ماذا يقصد رئيس الوزراء بهذه التقاليد؟ فإذا كان يقصد منها ارضاء فئات من الناس بادخال ممثلين عنهم في الحكومة فأرجو من فخامته أن يتحقق هل أدت هذه الطريقة الى ارضاء تلك الفئات أم لا؟ انا نعتقد أن هذه التقاليد كانت نتيجتها إثارة السخط والتذمر لا الارضاء. انا نعتقد ان الحكومة بين خيارين إما أن تأخذ بطريقة الكفاية أينما وجدت وإما أن تعتبر الناس فرقاء (أي طوائف). وإذا أخذت بالاعتبار الثاني عندئذ يجب أن تكون التقاليد

مرضية عادلة لا تثير شعور الغبن والاجحاف. إن هذه الفكرة، كانت تجول في خواطر أكثر الناس ويتكلمون حولها في مجالسهم الخاصة ولكن لم يجرأ أحد على المجاهرة بها أو يصارح الحكومة بها رسمياً. اني اعتقد انه من الأفضل للسياسة العراقية أن يتصارح الناس حولها في هذه القاعة إذ أن الطرق التي سرنا عليها لحد الآن كانت باعثة للألم والاستياء. اني أرى أنه من الافضل أن يسير البلد على أساس انتقاء الاكفياء دون النظر الى الفئات التي ينتمون اليها.

## مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤[1]
## النظام الديموقراطي ومستلزماته

.........................................................................................................................

لقد أسسنا ما سميناه بنظام ديموقراطي في هذه البلاد ولكن مع الأسف هذا النظام عندما أسس لم نبحث في مستلزماته ولا في مستوجباته الأساسية. أسسنا هذا النظام والعقلية والتفكير هما نفس العقلية والتفكير اللذان كانا يسيران الأنظمة السابقة. فالنظام الديموقراطي يقوم على أساس التعاون الحقيقي بين الأفراد والحكومة من جهة وبين مختلف الجهات من الشعب من جهة أخرى وهذا التعاون مشترط بثلاثة شروط أساسية أولها أن يكون الأفراد متقاربين في مستوى المدنية والتفكير وأن لا يعيش قسم منهم في القرون الغابرة وقسم في القرن العشرين. اذ يستحيل ان يوجد تعاون مع وجود هذه الفروقات. لذلك إذا أردنا أن نقيم نظاماً ديموقراطياً حقيقياً فان أول شيء يجب أن نقوم به هو أن نقلل من الفروقات في مستوى المدنية والتفكير بين مختلف الجهات. وان خبرتنا اليومية تؤيد ذلك فانه يستحيل ان يتفاهم شخصان إذا كان الفرق في المستوى الفكري أو المدني بينهما شاسعاً.

ثم أن النظام الديموقراطي أساسه الحقيقي مساهمة الأغلبية من الناس في الحكم وفي العملية السياسية وإذا كانت تلك الأغلبية من الناس بسبب التأخر والجهل تعيش في عقلية قرون غابرة يستحيل عليها أن تساهم في الحكم والعملية السياسية كما نريد. فإذا أردنا أن نؤسس نظاماً ديموقراطياً حقيقياً فالشرط الجوهري هو أن نأتي بهذا المجموع الذي هو خارج الدولة ونرفع مستواهم من جميع الوجهات وندخلهم في الدولة. فلا يمكن أن يسير النظام الديموقراطي

---

(١) - مقتبس من الخطاب الذي ألقيته عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ في الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ المنعقدة في ٩ أيار سنة ١٩٤٤.

والجمهور الأغلب من الناس لا يعرفون الدولة وليسوا فيها وإنما هم خارجها في الواقع وإن كانوا داخلها جغرافياً وجسدياً. والشرط الثاني للتعاون هو شعور أغلبية الناس بأنهم مُنْصفون. فإذا كان العدل الاجتماعي غير موجود فان معنى ذلك تلاشي التعاون بين الحكومة والناس وبين الناس بعضهم مع بعض. وإذا تلاشى التعاون إستحال إيجاد نظام ديموقراطي في هذا البلد. والذي أراه انه لا يوجد في تفكير سائر الحكومات السابقة والحاضرة أية اتجاهات أو رغبة في تعاون الناس معها. فالحكومات غير حريصة على تعاون الشعب معها. وهذا نقص جوهري. فلم يكن يهم الحكومات في الحقيقة أتعاون الشعب معها أم لم يتعاون. لأن هذا شيء غير جوهري بالنسبة لها. فالعقلية التي سيرت الامور في السابق ولا تزال تسيرها الآن كانت ولا تزال عقلية استبدادية لا يهمها تعاون الشعب معها! بينما روح النظام الديموقراطي هو التعاون.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أنوه بها هي وضع خطة أو تصميم للإصلاح.

فاذا كانت الدول المتقدمة لجأت الى وضع خطط للاصلاح فاحرى بالدول المتأخرة في سائر النواحي مثلنا أن تقوم بذلك إذا انها في حاجة أشد الى مثل هذا التصميم الاصلاحي وأؤكد لكم انه يستحيل رفع مستوى البلاد بالسير بالروتين الاعتيادي. فالدوائر الحكومية بسيرها الروتيني الاعتيادي يستحيل عليها أن تخطو بالبلاد الخطوات التي تصبو اليها وان تحقق التطور الذي يتمناه كل واحد منا. ثم أن هذه الخطة أو هذا التصميم لا يمكن أن ينهض به الموظفون. اعتقد اننا بحاجة لجلب عدد من الخبراء لدرس مشاكل هذه البلاد وتأسيس دائرة أو دوائر للتحري لتعرفنا بمشاكلنا بشكل احصائي رقمي دقيق. فالمسؤولون وغيرهم لا يعرفون في الوقت الحاضر مشاكل هذه البلاد معرفة احصائية دقيقة. وإذا لم نضع خطة لإصلاح هذه البلاد مستندة الى درس علمي شامل لمختلف الجهات لا يمكن اصلاح هذه البلاد والنهوض بها. ولذلك كنا نأمل أن نجد في منهج الحكومة أو بالأحرى في ميزانيتها شيئاً من هذا القبيل يهدف الى وضع خطة أو تصميم لتطوير البلاد في مختلف النواحي......

## المطالبة بتوجيه الجهود وصرف نسبة عالية من الايرادات لغايات التطوير وتغيير الأوضاع الراهنة[1]

« ..........................................................................................

المهم ان يخصص قسم كبير من ايرادات الدولة لمصروفات غير اعتيادية تهدف الى رفع مستوى معيشة الناس ومستوى كفاياتهم ومستوى الحياة العامة في البلد. وهذا ما لم تقم به الميزانية الاعتيادية. واؤكد ان انتقادي هذا انتقاد وجداني غير منبعث عن حب الانتقاد وانما هو انتقاد منبعث عن عقيدة راسخة. لم تهتم الميزانية السابقة ولا هذه الميزانية الاهتمام الكافي برفع مستوى البلد وتطويره وتخصيص مبالغ كافية لهذه الغاية. واكتفت بالاعمال الروتينية. وليس معنى هذا ان الدولة مستغنية عن الصرف على الاعمال الاعتيادية التي يجب ان تستمر دون اي توقف. بل المقصود هو ان تكون هناك نسبة بين ما يصرف على هذه الاعمال وبين ما يصرف على الاعمال الاخرى التي تغير من الاوضاع السائدة. يصرف مثلا ثلثا الميزانية على الجيش والشرطة والادارة وغير ذلك من الامور التي تحافظ على الوضع الراهن. بينما يصرف على المعارف ٧٪ وعلى الشؤون الاجتماعية اقل من ذلك ويصرف على ما يزيد في رخاء البلد الاقتصادي اقل من ذلك بكثير. بينما يجب ان يصرف ما لا يقل عن ٥٠٪ من الميزانية العامة لتغيير الاوضاع الراهنة.... التي لا تليق بدولة. فلا يقبل رئيس الوزراء ولا وزير المالية ولا اي نائب ولا اي احد له وجدان باستمرار هذه الاوضاع - فقر وجوع وعراء وجهل والاكثرية الساحقة من اطفال الشعب لا يستطيعون الحصول على دراسة ابتدائية. فهل هذا وضع يتناسب ووجود دولة تريد ان تحتل مكانا بين الامم؟ انا لا اقول اننا نستطيع تبديل هذه الاوضاع بين عشية وضحاها بل اقول انه بالامكان تخصيص مبالغ كافية لهذا الغرض وان توجه ارداتنا وجهودنا لتغيير هذه الاوضاع.....

---

(١) مقتبس من الخطاب الذي القيته بمناسبة مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ في الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في ١٣/٥/١٩٤٤.

## المطالبة بتأسيس نقابات العمال وبالغاء نظام دعاوى العشائر تدريجياً[1]

" ..........................................................................

عندي نقطتان وددت ان اسأل عنهما معالي وزير الداخلية:

اولاهما: لقد تقدمت عدة جهات بطلبات الى وزارة الشؤون الاجتماعية لتأسيس نقابات للعمال. ومثل هذه الطلبات تحال عادة الى وزارة الداخلية لابداء رأيها فيما اذا كانت توجد محاذير ادارية او شبهات جنائية او غير ذلك مما يحول دون الاستجابة اليها. وحسب ما فهمت من بعض الاشخاص ان هذه الطلبات قد قدمت منذ اشهر عديدة الى وزارة الشؤون الاجتماعية من عمال الاحذية والتلفونات والمطابع والسكك الحديدية والحدادين والنجارين وعمال معامل النسيج في الكاظمية والخياطين وغيرهم. وقد احيلت هذه الطلبات منذ مدة الى وزارة الداخلية ولما تبت بها لحد الآن. اني اعتقد ان تشكيل النقابات من العوامل التي تساعد على تنفيذ قانون العمال. وهذا القانون سيبقى حبرا على ورق اذا لم تؤسس النقابات واذا لم تؤسس دائرة تفتيش في وزارة الشؤون الاجتماعية. فارجو من معالي وزير الداخلية ان يخبرنا بالاسباب التي دعته الى عدم الاجابة على هذه الطلبات منذ عدة اشهر.

والنقطة الثانية التي ارغب في التطرق اليها تخص نظام دعاوى العشائر لقد تقدمت في اللجنة المالية باقتراح الى وزير الداخلية لتطبيق طريقة الالغاء التدريجي للقانون المذكور وأقصد بذلك تشريع قانون يخول مجلس الوزراء الحق في الغاء تطبيق نظام دعاوى العشائر في النواحي التي تكون قد تطورت وتقدمت فيها المدنية تقدما كافيا يجعلها تتقبل الخضوع الى القوانين المدنية. فاذا كانت توجد اسباب تدعو الى عدم الغاء نظام دعاوى العشائر في جميع انحاء القطر مرة واحدة لما قد تنشأ عن ذلك من مشاكل ادارية فاني اعتقد انه في الامكان الغاءه في النواحي التي يكون التقدم فيها بلغ مرحلة يجوز فيها قبول العشائر

---

(١) من محضر الجلسة الرابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٣ المنعقدة في ١٦/ ايار ١٩٤٤. مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤.

بالنظام المدني. لماذا لماذا لا يخول مجلس الوزراء بهذا الحق؟ ان استمرار خضوع العراقيين الى نظامين - واحد مدني يطبق على سكان المدن وآخر عشائري يطبق على سكان الريف امر مضر جداوكلما اسرعنا بالغاء هذا التفريق واخضعنا جميع السكان لقانون واحد كان افضل. لذلك ارجو من الحكومة ان تنظر جديا بالغاء هذا النظام تدريجيا.

## مساعدة الحكومة للبلديات[1]

الكلمة التي القيتها بمناسبة مناقشة الباب الخاص بوزارة الداخلية (الميزانية العامة سنة ١٩٤٤):

« اني اعتقد ان كل من يطلع على انظمة البلديات في كثير من انحاء العالم المتمدن يجد ان الحكومة المركزية ليس فقط لا تشارك البلديات في ايراداتها[2] وانما تخصص منحا كبيرة من ماليتها الى البلديات. فبعض قوانين البلديات تنص على ان تقدم الحكومة المركزية الى البلديات مقابل كل دينار تصرفه البلديات دينارا مثله كمنحة منها (اي من الخزينة المركزية). وهذا موجود في كثير من الدول. ونحن لا نطلب من الحكومة شيئا كهذا الآن غير اننا نريد محافظة الخدمات الاجتماعية التي وضعت على عاتق البلديات لا سيما وان العراق اكثره ريفي عشائري. فالبلديات مراكز تمدين واشعاع ويجب ان يخصص قسم كبير من مالية الحكومة لها. ولم يكن يصعب على الحكومة ان تخصص ربع او نصف مليون دينار توزعه على البلديات اما على اساس النفوس او على اساس آخر هذا بالاضافة الى تخصيص ضريبة الاملاك (ضريبة العقار) باجمعها للبلديات.... اني اعتقد ان الموضوع ينبغي ان يدرس على هذا الاساس. والواقع انه يستحيل على البلديات النهوض بالخدمات التي نتطلبها منها على اساس الضرائب

(١) - الجلسة الخامسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٣ ص ٣٠٥ من محاضر جلسات المجلس.

(٢) - الحكومة العراقية كانت وقتئذ (ولا تزال لحد الآن حسب اعتقادي) تأخذ نصف ايرادات ضريبة العقار وتعطي النصف الثاني- بعد استقطاع مصاريف الجباية - الى البلديات.

والرسوم المخصصة لها في الوقت الحاضر. فيجب ان يكون هناك تناسب بين الضرائب والرسوم من جهة والواجبات الملقاة على البلديات من جهة ثانية. ويجب على الحكومة ان تساعد البلديات وتعالج الموضوع من الاساس».

هذه الكلمة المختصرة التي تحمل في طيها معاني غزيرة ومقترحات اساسية لم يكن وزير الداخلية - عمر نظمي - ليعيرها اي اهتمام. وربما كان سبب ذلك انه لم يستوعبها فذهبت ادراج الرياح.

**- نشر الخطب والكلمات التي تلقى في المجلس في الصحف اليومية[1]**

**- المطالبة برفع الوصاية على نشر الخطب والكلات التي تلقى في المجلس -**

لقد اثار هذا الموضوع الذي يمس الحقوق الدستورية لمجلس الامة نقاشا حادا مع الحكومة. وقد قلت:

«سبق ان فاتحنا وزير الداخلية في اللجنة المالية حول موضوع نشر محاضر جلسات المجلس في الصحف اليومية واوضحنا له ان منع نشرها يمس حقوق المجلس المنصوص عليها في الدستور. واختلفنا معه حول الموضوع. ثم فتحنا الموضوع في هذا المجلس مرة ثانية وكررنا نفس بياناتنا السابقة وقلنا ان قانون الرقابة يجب ان لا يشمل مذاكرات المجلس وبخلافه يعتبر منع نشرها تجاوزا على حقوق المجلس الدستورية لان ذلك يجعل في الواقع بعض موظفي الدولة اوصياء على هذا المجلس. وهذا غير صحيح. فوعدنا فخامة رئيس الوزراء بانه اذا خرجت الخطب من المحضر الرسمي وصودق عليها بانها طبق المحضر فلا يبقى مانع من نشرها في الصحف. وايد ذلك وزير الداخلية. غير اننا وجدنا ان هذا الوعد لم يوف به. وانه صدرت تعليمات منه الى مديرية الدعاية العامة تقضي بعدم نشر الخطب والكلمات التي تلقى في المجلس الا بعد ان تمر من الرقابة».

«وقد طبق هذا الامر علي شخصياً. فقد استحصلت على نسخة من خطبي التي كنت قد القيتها في هذا المجلس من المحضر الرسمي وأرسلتها الى احدى الصحف المحلية. وهذه الصحيفة. بناء على تعليمات صادرة من مديرية الدعاية

---

(١) ـ الجلسة السابعة والعشرون المنعقدة في ٧ مايس ١٩٤٤ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣.

العامة، أرسلتها الى تلك المديرية وكتب احد موظفي تلك المديرية على الخطب يؤجل نشرها. فوددت أن أعرف أين الوعد الذي أعطاه كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية؟ وهل هو باق على حاله أم لا؟ اني أعتقد أن إخضاع الخطب التي تلقى في هذا المجلس إلى قلم الرقابة هو تجاوز على حقوقه وعلى القانون الأساسي، ويؤدي الى انتفاء الفائدة من وجود المجلس الذي يجب أن يكون محلاً لتوعية الناس وتثقيفهم. فوضع الرقابة على ما يلقى في هذا المجلس معناه انتفاء الغرض الأساسي من وجود هذا المجلس... واني إذ أتكلم دفاعاً عن حقوق هذا المجلس إنما أعبر عن أفكار سائر أعضاء هذا المجلس سواء المؤيدين منهم للحكومة أو المخالفين لها، بل اني اعتقد اني أعبر حتى عن ضمائر الوزراء الذين هم الآن في الحكم. هذه حقوق أساسية يجب أن لا يُختَلَفْ حولها بتاتاً سواء كنا مؤيدين أو معارضين، ويجب على هذا المجلس أن لا يتنازل عن ذرة من هذه الحقوق التي إذا مست يجب على المجلس أن يثور من أجلها. لذا إني أرجو من معالي وزير الداخلية أن ينور هذا المجلس حول هذا الموضوع».

فأجاب وزير الداخلية (عمر نظمي) بما يلي:

«يظهر انه حصل سوء تفاهم بين بعض النواب المحترمين والحكومة فيما يتعلق بهذا الموضوع. ففي الجلسات الماضية صرح فخامة رئيس الوزراء (نوري السعيد) بوجهة نظره ثم أيدته أنا، وهناك مخابرة جارية بين فخامة رئيس الوزراء وبين رئيسي مجلسي الأعيان والنواب في هذا الموضوع. وبناء على هذه المخابرات وبناء على التصريحات التي نوهت بها لا يجوز نشر خطب النواب إلا إذا كانت هذه موجودة في المحاضر الرسمية. فالمحضر بعد ان يكمل ويصدق عليه الرئيس المختص ينشر في الجرائد بصورة متسلسلة. وهذا هو الذي حصل الاتفاق عليه. وان ما بينه النائب لا يتفق وما تفضل به فخامة رئيس الوزراء بذلك التصريح الرسمي».

فأجبته: اني اعتقد أن فخامة رئيس الوزراء صرح بأن لا مانع من نشر المحاضر الرسمية بعد التصديق عليها بأنها مستخرجة من الضبط ولم يقل فخامته أن الخطب يجب أن تنشر بالتسلسل وإذا طبق هذا الأمر فان معنى ذلك أننا يجب أن ننتظر أشهراً وأشهراً حتى يخرج الضبط بكامله وعندئذ

تكون الفائدة من الخطب والكلمات التي تلقى في هذا المجلس قد انتفت. واني ألفت نظر أعضاء المجلس العالي الى هذه النقطة المهمة التي أعتقد انها تمس حقوقه ويجب على الجميع سواء كانوا مؤيدين أو معارضين حتى أعضاء الوزارة أنفسهم أن يلاحظوا ذلك لأن هذا الشيء ينفي الفائدة من المذاكرات......»

إني لم استغرب من استهتار وزير الداخلية بالمجلس وتطاوله على حقوقه. ولكن الذي يثير الاستغراب سكوت المجلس على هذا الاستهتار به وهذا التطاول عليه. لقد حاولت أن أستنجد بأعضاء المجلس واستنهض هممهم للدفاع عن حقوقه وصيانة كرامته ومكافحة الوصاية التي فرضتها الحكومة متمثلة بوزير داخليتها عليه، بالحيلولة دون نشر الخطب والكلمات التي تلقى في قاعته في الصحافة اليومية إلا إذا وافق عليها الرقيب الذي يأتمر - بالطبع - بأوامر وزير الداخلية، الذي أصبح في الحقيقة والواقع وصياً على المجلس. ولكن كلماتي كانت صرخة في واد ونفخة في رماد. فلم يلاق كلامي صدى لدى أعضاء المجلس ولم يهب أحد لتأييدي في الدفاع عن حقوقه.

والواقع اني كنت دائماً أشعر في قرارة نفسي أن تسمية ذلك المجلس بمجلس الأمة هو نوع من المكابرة ومخادعة النفس لأن المجلس كان في الواقع مجلس الحكومة أو مجلس السلطة المسيطرة على الأمة لا مجلس الأمة. وعندما كنت أطالب أعضاءه بالدفاع عن حقوقه وصيانة كرامته والوقوف بوجه التجاوزات الحكومية على سلطاته وحقوقه الدستورية كنت أجاوز الحقيقة وأغمض عيني عن الواقع. إذ كيف يستطيع مجلس يدين معظم أعضائه إن لم يكن جميعهم بعضويتهم فيه إلى سلطة الحكومة أن يقفوا بوجه تلك السلطة ويتحدوها.

ومع ذلك كنت أقول لنفسي أن وجود هذا المجلس على ما فيه من عيوب - وعيبه الأكبر أن أكثر أعضائه إن لم يكن جميعهم وقتئذ كانوا مدينين بعضويتهم إلى الحكومة - خير من عدم وجوده. انه كان على الأقل يفسح المجال أمام البعض أن يناقشوا الحكومة ولو كان نقاشاً بين طرفين غير متكافئين، بين طرف مدين يشعر بضعفه وطرف دائن يشعر بقوته.

لا شك أن خطاب العرش للوزارة السعيدية الثامنة كان قائماً على شعور الحكومة، ونوري السعيد بالذات، بأن هناك اختلالاً واضحاً في التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وان الثماني عشرة سنة التي مرت على العراق منذ تشريع القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٣ قد زادت في ضعف المجلس النيابي كما زادت في تسلط الحكومة على الانتخابات النيابية. كما أقر بذلك نوري السعيد بنفسه في المجلس. ولذلك قال أن نقطة الضعف في الحياة الديموقراطية النيابية هي قانون الانتخابات الذي جعل اللواء (المحافظة) بكامله منطقة انتخابية واحدة. والذي جعل الصراع بين الحكومة والمرشحين المستقلين في الانتخابات صراعاً غير متكافىء. لسبب واضح هو أن الحكومة تملك من النفوذ في اللواء (المحافظة) ما لا يملكه أي فرد مهما كان نافذاً ومهما كانت قاعدته الشعبية واسعة.

ولكن نوري السعيد كان سطحياً في تحليله لأسباب الضعف في الحياة الديموقراطية النيابية في العراق عندما نسب هذا الضعف لقانون الانتخابات وحده، كما لم يكن صادقاً في تعبيره عن مشاعره الحقيقية تجاه الحياة الديموقراطية التي لم يكن يرغب أبداً، في قرارة نفسه، أن تقوى وتهدد السلطة التنفيذية التي كان يتمتع بها هو وغيره ممن كانوا حريصين أشد الحرص على أن لا تفلت السلطة من أيديهم. كانوا يتخوفون ويصيبهم الرعب من الحياة الديموقراطية، وكانوا يرون ان بقاء السلطة في قبضة أيديهم هو السد المانع الوحيد بين النظام والفوضى. ولهذا السبب بالذات وقف نوري وقفته العنيدة ضد الانتخاب المباشر. وعندما تحقق الانتخاب المباشر بعد جهاد ومشاق وعبر مآسي ودماء في انتفاضة ١٩٥٢ تبين أنّه لم يغيّر لا في واقع الحكم ولا في واقع الانتخابات كثيراً مما يدل على أن أسباب ضعف الحياة الديموقراطية النيابية كانت أعمق بكثير من قانون الانتخابات، وقد تطرقت الى اسباب هذا الضعف في الخطب التي ألقيتها في عدة مناسبات في خلال تلك السنة النيابية كما سبق أن بينت.

والواقع اني عندما استعرض مجهودي النيابي في تلك السنة من خلال الخطب والكلمات التي ألقيتها، والتي اقتبست نتفاً منها، أشعر بنوع من

القناعة الوجدانية والاعتزاز النفسي - فلقد حاولت جاهداً أن أحمل الحكم على تبني قيم جديدة وأهداف اجتماعية واسعة تغير من نظرة الناس إليه. أي الى الحكم. الأمر الذي جعل نوري السعيد يتضايق من كلماتي وقد تحامل علي عدة مرات ووصفني بالخيالي البعيد عن الواقعية.

## حمدي الباجه جي يرشحني للوزارة وأرشد العمري يعارضني

على أثر استقالة وزارة نوري السعيد الثامنة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤٤ كلف الوصي على العرش السيد حمدي الباجه جي بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في ٣ حزيران ١٩٤٤ ونظرا للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطني بالسيد حمدي الباجه جي - جارى في المزرعة وزميلي في مجلس النواب - كان من الطبيعي ان يخطر على باله اشراكي في وزارته. وعند المداولة في تأليف الوزارة في البلاط الملكي. وبدون ان يستشيرني او يخبرني بالموضوع ذكر اسمي بين الاشخاص الذين اقترح استيزارهم في وزارته. وبما ان ارشد العمري كان من بين المرشحين للاستيزار فقد عارض في اشتراكي في الوزارة بسبب الاصطدام الذي كان قد حصل بيني (وكنت وقتئذ مديرا للتجارة في وزارة المالية) وبينه (وكان وقتئذ امينا للعاصمة) عندما كنا معاً عضوين في لجنة التموين العليا التي تألفت على اثر اندلاع الحرب العالمية الثانية. والتي كان يرأسها وزير المالية محمّد رستم حيدر. ولا أتذكر - بعد هذه المدة الطويلة - الموضوع الذي حصل الاختلاف حوله. غير أني أتذكر جيداً اني والسيد ارشد العمري كنا على طرفي نقيض وان جميع اعضاء لجنة التموين العليا اخذوا بوجهة النظر التي ابديتها. وعندئذ هدد ارشد العمري اللجنة بقوله اذا لم يقبل اقتراحه فانه سوف يستقيل من اللجنة. اي انه اراد ان يفرض رأيه على اعضاء اللجنة المؤلفة من وزير المالية رئيسا ومن مدراء عامين وغيرهم اعضاء. وقد رفضت اللجنة الانصياع لتهديده.ولم تتراجع عن موقفها مما ادى الى استقالة ارشد العمري منها. ولذلك عندما رشحني حمدي الباجه جي للوزارة وايده في ذلك تأييدا قويا صالح جبر قال السيد ارشد العمري للمجتمعين انه يصعب عليه التعاون معي وقص عليهم قصة الخلاف الذي كان قد نشأ بينه وبيني في لجنة التموين العليا. ولذلك قال لهم اما انا واما عبد الكريم الازرى في الوزارة ثم قال لهم « اذا كنتم تريدون احدا من آل الازرى فاني ارشح لكم بدلا

من عبد الكريم الازرى المهندس عبد الامير الازرى مدير ري منطقة بغداد وقتئذ وشقيق عبد الكريم الازرى الذي لم يحصل بينه وبيني (أي ارشد العمري) اي اختلاف او اصطدام عندما كنت اشغل وزارة الاشغال والمواصلات.

وبالنظر لان الوصي على العرش كان شديد الرغبة في اشراك ارشد العمري في الوزارة وزيراً للخارجية فقد تغلب رأي ارشد العمري ووافق المجتمعون على اقتراحه باشراك شقيقي عبد الامير الازرى في الوزارة وزيرا للمواصلات والاشغال. وقد شرح لي حمدي الباجه جي بعد ذلك تفاصيل ما حدث في اجتماعات البلاط الملكي حول الموضوع. فأجبته اني اشكرك جدا على حسن ظنك بي وعلى موقفك وعلى كل فان الخير فيما وقع لانه كان يصعب علي جدا التعاون مع ارشد العمري من جهة، وعلى الاشتراك في وزارة لم اتفق مع اعضائها على منهج عمل وخاصة في الظروف التي كانت سائدة وقتئذ والتي كان الاحتلال البريطاني جاثما فيها على العراق. ثم ان ارشد العمري كان على حق، فالواقع اني لا أرضخ لرأي الا اذا اقتنعت به - أي اني اتعاون فقط عن طريق الاقناع والاقتناع. وعلى كل فاني مسرور لصيرورة شقيقي عبد الامير الازرى وزيرا للمواصلات والاشغال واني اؤكد لك اني لن اضمر في قلبي للسيد ارشد العمري اي حقد او ضغينة على موقفه هذا.

على ان أرشد العمري لم يكتف بهذا. فقد الّفت الحكومة لجنة من بعض أعضاء مجلس النواب ومن بعض كبار موظفي الدولة لدرس مسودة مشروع ميثاق الامم المتحدة ولتقرير الموقف الذي يجب ان تتخذه الحكومة من مواد مشروع الميثاق المذكور. وقد كنت بصفتي نائبا في مجلس النواب عضوا في اللجنة مع السيد نصرة الفارسي واخرين لا اتذكر اسماءهم الآن. وقد اجتمعت اللجنة في ديوان مجلس الوزراء عدة اجتماعات ودرست الميثاق بدقة وبعد ان انتهت من دراستها وقدمت تقريرها الى مجلس الوزراء، تقدم ارشد العمري بصفته وزيرا للخارجية الى مجلس الوزراء بمقترحاته لتأليف الوفد الذي كان سيمثل الحكومة العراقية، والذي كان سيكون برئاسة وزير الخارجية في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان سيقرّ الميثاق. وقد قرر مجلس الوزراء من جملة من

قرر ايفادهم السيد نصرة الفارسي الذي لم يكن يعرف اللغة الانجليزية من ضمن الوفد بصفته خبيرا قانونيا كما اوفد اشخاصا اخرين لم تكن لهم اية علاقة بالموضوع. وقد تقصّد ارشد العمري استبعادي عن الوفد - كل ذلك بسبب الموقف الذي اتخذته منه في لجنة التموين العليا والذي انتهى باستقالته من اللجنة المذكورة.. واني اذ اذكر هذه الحادثة اذكرها للتاريخ وبدون ان اشعر في قرارة نفسي بأي حقد او ضغينة، أو مرارة نحو ارشد العمري الذي اعتقد انه كان لسلوكه تجاهي ما يبرره. فرئيس الوفد يجب ان يطمئن الى ان يكون هناك انسجام تام بينه وبين اعضاء الوفد واذا كان ارشد العمري يعتقد انه يصعب عليه التعاون معي في وفد يرأسه هو فانه يكون على حق في استبعادي من الوفد.

## وزارة حمدي الباجه جي

## مقتبسات من الخطاب الذي ألقيته بمناسبة قراءة الإدارة الملكية بتعين وزارة حمدي الباجه جي[1]

«تمر الاحداث السياسية في هذا البلد والمجلس في معزل عن مناقشتها. استقالت وزارة نوري السعيد ولم يعرف المجلس الاسباب التي أدت الى استقالتها.... ان هذا المجلس يجب أن يكون المحل الذي تناقش فيه جميع المسائل السياسية خصوصاً قضية خطيرة كاستقالة الوزارة. من حق هذا المجلس أن يطلع على مثل هذه الامور التي تتعلق بمصلحة البلاد ومستقبلها. أليس من المستغرب أن تستقيل الوزارة ولا يعرف المجلس رسمياً أسباب استقالتها، مع العلم أن الوزارة المستقيلة كانت قد حصلت على ثقة هذا المجلس خلال مدة بقائها في الحكم وقد حصلت على ثقة أغلبية كبيرة منه. فما الذي سبب استقالتها؟ بالطبع لا يمكن أن ننسب الاستقالة الى أسباب ناشئة من هذا المجلس الذي وافق على جميع اللوائح القانونية التي تقدمت بها الحكومة المستقيلة. فاذن لا بد أن هناك أسباباً أخرى دفعت الوزارة الى الاستقالة. أما كان الواجب يقضي أن تأتي الحكومة الى مجلس الامة وتصارحه وتوضح له أسباب استقالتها لا سيما وأنها قد حصلت على ثقة الأغلبية الساحقة منه؟ أما كان الواجب يقضي أن تبرر استقالتها تجاه هذه الأغلبية؟ لقد سمعنا إشاعا كثيرة عن سبب الاستقالة وقد نسبت بعض الاسباب لهذا المجلس. فاننا كمجلس نعاتب الحكومات على هذا الاهمال لحقوقه وهذا الاستهتار بحرمته وكرامته. مجلس يفترض فيه الهيمنة والاشراف على شؤون الدولة يعامل هذه المعاملة المزرية. اني اعتقد أن هذا المجلس، في جميع الادوار التي مرت عليه، لم يعامل معاملة غير لائقة بمثل ما عومل به هذه المرة ولم يكن موضع استهتار وإهمال كما كان مؤخراً».

---

(١) - الجلسة الاولى المنعقدة في ١٨ حزيران ١٩٤٤ من الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٤٤

« تشكلت الوزارة الحاضرة ولسنا فيها ثقة كبيرة لاننا نعرف ان رئيسها رجل معروف بحسن السمعة والماضي الطيب والاخلاص والنزاهة. وكذلك تربطنا ببعض أعضاء هذه الوزارة صداقة متينة. ولكن الصداقة التي تربطنا بها لن تجعلنا نؤيدها تأييداً أعمى. ولم تكن معارضتنا للوزارة السابقة ناشئة عن خصومة شخصية بل بالعكس كانت تربطنا ببعض اعضائها صداقات شخصية ولكننا كنا نختلف معها ببعض وجهات نظر. وكانت لنا مطالب طلبنا تنفيذها منها. واليوم نطالب الوزارة الحاضرة بما طالبنا به الوزارة السابقة فإذا لم تستجب الى دعوتنا وتجيبنا الى مطاليبنا نعارضها كما عارضنا الوزارة السابقة. لأن تأييدنا مشترط بمطاليب وأهداف عامة وغير مبني على الصداقة الشخصية. ان الذي يقربنا من أية وزارة هو استجابتها الى مطاليبنا وأهدافنا والذي يبعدنا عنها مخالفتها لتلك الاهداف وامتناعها عن الاستجابة لتلك المطاليب. وليس للصداقة الشخصية أو الخصومة الشخصية دخل في كلا الامرين.

وبعد أن عددت المطاليب التي كنا تقدمنا بها للوزارة السابقة ومنها. على سبيل المثال. تشميل انحصار التبغ على صنع السكاير واستملاك معامل السكاير، والأخذ بمبدأ التصميم والتخطيط لتطوير هذه الدولة. ومنها التخطيط لمشروع متكامل يعالج مشكلة الاسكان. وتأسيس مصرف عقاري. ومعالجة مشكلة العاجزين ودرس موضوع الضمان الاجتماعي. ووضع خطة لتعميم التعليم الابتدائي كخطوة اولى. بحيث تشمل سائر اطفال العراق في خلال مدة معينة. واحترام سائر الحقوق والحريات الدستورية الديموقراطية ومن جملتها على الأخص حقوق هذا المجلس ورفع الرقابة والوصاية التي وضعتها الحكومة السابقة عليه بالحيلولة دون نشر محاضره وما يلقى فيه من خطب وبيانات في الصحف اليومية وبصورة عامة توجيه اهتمام الدولة لتغيير الاوضاع الراهنة التي لا تليق بدولة وتخصيص المبالغ الكافية في ميزانية الدولة لتحقيق هذا الهدف، وباختصار جعلها دولة خدمة لا دولة روتينية هدفها الأسمى الاحتفاظ بالوضع الراهن. فاذا استجابت الحكومة لهذه المطاليب فنحن نؤيدها والا فنحن لها بالمرصاد ».

## الدورة الانتخابية العاشرة
## الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤
## مناقشة خطاب العرش ومنهج الحكومة[(١)]
## (وزارة حمدي الباجه جي)

« ......... لقد شعرت بخيبة امل مريرة عندما استمعت الى خطاب العرش. ولكن هذه الخيبة تشبه الخيبات الاخرى التي شعرت بها وشعر بها الكثيرون من اخواني الذين استمعوا الى خطب العرش السابقة ومعظمها او كلها لم تكن الا تنميق عبارات وتمنيات على الاكثر او مجموعة من الاراء والاقتراحات المرتجلة التي تجمع عادة من دوائر الدولة ويضاف اليها ما يضاف في مجلس الوزراء ومن هذا الخليط المبعثر يصاغ ما نسميه بمنهج الوزارة. وهذا المنهج في الواقع لا يختلف عن المناهج السابقة.... »

- **لا دولة ولا ديمقراطية سياسية بدون وعي سياسي شعبي** -
- **لا يعرف بوجود الدولة الا نفر ضئيل من السكان** -
- **هذا هو سر ضعف الحياة السياسية وهذا هو السبب في** -
- **ان اكثر النواب جاءوا الى هذا المجلس بانتقاء حكومي لا بانتخاب شعبي**

سادتي، ان دولة العراق في الواقع دولة بالاسم فقط. اي شرط من شروط الدولة استوفينا؟ أية دولة هي التي تقوم على جهل تسعين بالمائة (٩٠٪) من سكانها بوجودها ؟ في الـــواقع لا يعرف بوجود هذه الدولة الا نفر ضئيل من الناس في هذا البلد! كيف يمكن ان نقيم دولة على اساس غياب الوعي السياسي الشعبي عند اكثرية الناس؟ لا يمكن ان نتصور وجود دولة بدون وعي سياسي شعبي متغلغل في صميم الشعب، ولا يمكن ان تقوم

---

(١) - مقتبسات من الخطاب الذى القيته فى الجلسة الرابعة المنعقدة فى ١٩٤٥/١/١ . من الاجتماع العادي لسنة ١٩٤٤ صفحة ٤٤ من المحضر الرسمي.

ديمقراطية سياسية في هذا البلد او في اي بلد اخر بدون هذا الوعي السياسي المتغلغل في صميم الشعب. وان السبب الرئيسي لضعف الديمقراطية السياسية في هذا البلد وكونها اصبحت شكلية تماما لا اساس لها في الواقع هو غياب الوعي السياسي الشعبي. كلنا نعرف ان اعضاء هذا المجلس وسائر المجالس النيابية السابقة تقريبا انما جاؤا الى هذه الندوة بعملية انتقاء حكومي لا بانتخاب شعبي. فالعملية الانتخابية التي كنا نأمل وجودها وننتظر تحقيقها هنا تلاشت بسبب غياب هذا الوعي السياسي الشعبي واصبحت في الواقع عملية انتقاء حكومي بحت وهذا هو سر الضعف الذي انتاب الحياة السياسية في هذا البلد. فاذا كان الامر كذلك هل يمكن ان نتصور امكانية القيام باصلاح اذا كان اكثر الناس هم خارج الدولة من جهة الوعي السياسي؟ هل نتمكن من اقامة صرح دولة واكثرية الناس محرومة من كل ثقافة؟ هل نتمكن من اقامة دولة والامية متفشية والتعليم الابتدائي مقتصر على ١٧٪ من مجموع اطفال العراق الذين هم في سن الدراسة الابتدائية؟.

### ضرورة تبديل الوضع الراهن وهذا التبديل لا يتحقق بالاساليب الارتجالية وانما بالسير بمبدأ التصميم على اسس علمية شاملة

فهذا الشكل من التنظيم السياسي الذي اقيم في هذا البلد يتناقض مع الحقيقة الواقعية وهي غياب الوعي السياسي الشعبي. فاما ان نتراجع ونقول ان هذا النظام لا ينسجم والاوضاع السائدة في العراق او نتقدم الى الامام ونحقق هذا الوعي السياسي. وهذا التقدم والاصلاح لا يتحقق بهذه الاساليب الارتجالية التي سرنا عليها منذ تأسيس الدولة العراقية لحد الآن. جبل شاهق من النواقص المتراكمة نريد اصلاحه باجراءات تافهة. ان هذا الجبل الشاهق من النواقص المتراكمة لا يمكن ان يزول الا باجراءات واصلاحات جذرية تقوم على اساس منهج او تصميم اصلاحي شامل مستند الى دراسة علمية. وهذه الفرصة التي سنحت لنا من الاستقلال السياسي بدلا من ان نغتنمها لانشاء دولة عصرية اتخذناها فرصة للنوم والاسترخاء. ولا بد اذا اردنا تحقيق اصلاح اساسي من الاخذ بمبدأ التصميم الشامل الذي اصبح ليس فقط في هذه البلاد بل في جميع بلاد العالم. والمتخلفة منها على الاخص. ضرورة محتمة. وهذا

التصميم الشامل يحتاج الى تحريات ودراسات علمية شاملة لجميع شؤون الدولة. كيف يتحقق الاصلاح الشامل؟ اني اقول لكم بصراحة انه يستحيل ان يتحقق اصلاح شامل بواسطة الاداة الحكومية او الادارية الحاضرة....... ثم بعد ان اتيت على ذكر المشاريع الرئيسية في العراق وتاريخها وكيف انها فشلت في تحقيق الامال المرجوة منها وشرحت اسباب فشلها قلت «اذا اردنا ان نقوم باصلاح اساسي يحقق لنا وجود دولة عصرية يجب ان يكون الهدف الاول تغيير الحالة الراهنة التي نحن فيها..... والتي لا تتناسب، بل العكس، تتناقض مع وجود الدولة» لذلك فكل اصلاح لا يتناول... زيادة دخل الفرد الذي يجب ان يؤمن له حياة كريمة وتعميم التعليم بمختلف درجاته بحيث يتغلغل في صميم الشعب ويخلق وعيا سياسيا شعبيا اقول بدون ذلك لا يمكن ان تقوم دولة عصرية وجميع الاجراءات الاخرى تكون ثانوية ولا تغني ولا تسمن من جوع.

## الحريات الديمقراطية وحرية الصحافة على الاخص

هناك نقطة اخرى وددت ان الفت نظر الوزارة اليها وهي الحريات العامةوعلى الاخص حرية الصحافة. لقد وضع قانون الرقابة لاجل اغراض حربية اي ان هدفه كان محدوداً جدا ولكن، ومع الاسف، توسعت سلطة الرقابة توسعا عظيما حتى اصبحت اداة لخنق كل روح انتقادية في الصحف. يجب ان لا تكون الرقابة وسيلة لستر النواقص او لستر العيوب والاخطاء التي ينتقدها الناس في اية حكومة من الحكومات. لقد امتدت هذه الرقابة عندنا حتى شملت هذا المجلس نفسه واصبح هذا المجلس ومذاكراته تحت رحمة رقيب الصحافة. لقد بينا في العام الماضي لوزير الداخلية ولرئيس الوزراء ان تشميل رقابة الصحافة على مذاكرات المجلس امر لا يطاق. ثم انه خرق لاحكام الدستور وخرق للحقوق الصريحة المنصوص عليها في الدستور لهذا المجلس وقد وعدنا في وقته ان كل كلمة او خطاب يلقى من هذا المجلس ويرغب صاحبه نشره بعد ان يصادق عليه انه طبق الضبط الرسمي لا يوجد مانع من نشره. ولكن هذا الوعد لم يتحقق. فلقد طلبت انا شخصيا عدة مرات الى بعض الصحف نشر الكلمات التي كنت القيتها في هذا المجلس ولما ارسلتها اليها

وارادت نشرها منعها الرقيب من ذلك وكتب عليها تؤجل الى وقت اخر مع العلم ان هذا حدث بعد جميع الوعود والبيانات والتصريحات التي القيت تطمينا لهذا المجلس على حقوقه الدسترية .وقبل اسبوع او اسبوعين وحدث ان الرقيب نفسه قد شطب على قسم كبير من كلماتي التي كنت القيتها في هذا المجلس وقد أرسلت إدارة الصحيفة التي كانت راغبة في نشر كلماتي إليّ صورة من شطب الرقيب. سادتي إن هذا الموضوع يتعلق بقيمة المجلس ومنزلته. إذ ما هي الصلة بين هذا المجلس والناس؟ الجواب هو الصحافة. فالصحافة هي التي تنقل ما يقال في هذا المجلس الى الرأي العام. فيجب ان يكون الطريق بين المجلس والرأي العام مفتوحاً خاليا من جميع الموانع والعراقيل،لذلك اطلب تأيدا من معالي وزير الداخلية بان كل كلمة مهما كانت قاسية ويصادق عليها بانها طبق الضبط الرسمي يجب ان لا توضع عراقيل في سبيل نشرها.

كما واني اطلب اكثر من ذلك بان كل مناقشة في الامور الداخلية يجب ان يفسح المجال لنشرها في الصحافة العراقية بكل حرية.يجب ان يكون رائد الحكومة الاستماع الى كل انتقاد ينشر في الصحف. اني اذكر ما قرأته مرة في الصحف المصرية على سبيل المثال. ذلك ان وزير الاوقاف بعث الى مراقبة الصحف بمصر قائلا لهم ارجو ان لا تمنعوا نشر اي شتم علي مهما كان قاسيا واني مستعد لتقبل كل شتم وانتقاد علي مهما كان نوعه فيجب ان يكون رائد الحكومة في علاقتها مع الصحافة من نفس النوع.

### اما اتمام انحصار التبغ باستملاك معامل السجاير او التراجع عن الانحصار وترك موضوع التبغ حرا

وتطرقت بعدئذ الى موضوع انحصار التبغ وقلت: «في العام الماضي تكلمت عدة مرات عن قانون انحصار التبغ وقلت انه ليس من الصحيح البدء بالمشروع وعدم اتمامه وقد اجابت الحكومة في وقته ببيانات غير مقنعة. اني اعتقد انه ما دام مبدأ الانحصار قد تقرر فلنتم الانحصار. فاذا كانت توجد شكوك حول صحة المبدأ او عدم صحته فلنرجع عنه. اني اعتقد ان الرجوع عن الانحصار افضل من ابقائه مبتورا بوضعه الحالي فاما ان نتقدم الى الامام ونتم الانحصار

واما ان نتراجع الى الوراء ونترك موضوع التبغ حرا. اما بقاء الحال على هذا المنوال: الحكومة تشتري التبغ من المزارعين وتخزنه وتنقله الى بغداد وتقوم «هي بتزويد ورق السجاير والكارتون الى معامل السجاير وتبقى عمل السجاير فقط بيد الشركات فهذا امر غير صحيح. فهل الحكومة التي تقوم بسائر هذه العمليات الطويلة المعقدة يصعب عليها ان تتم العملية بان تقوم بعمل السجاير. وأعتقد انه فيما لو تم الانحصار وأصبح شاملاً لعمل السجاير لتأمنت واردات للخزينة العامة لا تقل (بالطبع تخميناً) عن ثلاثة ملايين دينار سنوياً.

## التعويض العادل[1]

## الى متى تستمر الدول تدفع من الخزينة العامة عن ضرائب كان قد خصصها العهد العثماني قبل قرون وبفرامين سلطانية لمنفعة مرتزقين من اسر معينة

عرضت الحكومة على مجلس النواب لائحة قانون التعديل الخامس لقانون رسم الاستهلاك رقم ٥٩ سنة ١٩٣٣ التي تضمن زيادة التعويض بمقدار ٥٠٪ ثم ب١٠٠٪.

وما هو التعويض العادل؟

لقد كانت الحكومة العثمانية تجبي حصة مقدارها ١٠٪ من حاصلات الاراضي الزراعية، تسمى ضريبة الاعشار بموجب قواعد تخمينية معروفة وكانت الحكومة العثمانية قد اوقفت هذه الضريبة المستحقة لها على بعض الاراضي او المقاطعات الزراعية لمصلحة بعض الجهات الخيرية او لمصلحة بعض الافراد (ولورثتهم من بعدهم) اما مقابل خدمة اسدوها للدولة او لاسباب واعتبارات اخرى دينية او غيرها. واستمرّ المنتفعون من تلك الضرائب العشرية المحبوسة عليهم يجبون ايراداتها الى سنة ١٩٣٠ او ١٩٣١. وعندما حدثت الازمة

---

(١) - محضر الجلسة الثالثة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٤. المنعقدة في ١٩٤٥/١/٢٢.

الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ شرعت الحكومة العراقية قانون رسم الاستهلاك الذي الغت بموجبه ضريبة الاعشار على جميع الاراضي الزراعية، لتخفيف اعباء الضريبة على المزارعين واستعاضت عنها برسم يجبى على الحاصلات الزراعية التي ترسل من المزارع وتدخل حدود البلديات اما لغرض الاستهلاك المحلي او لغرض التصدير الى خارج العراق. اما الحاصلات التي تبقى في المزارع سواء لغرض الاستهلاك هناك او لغرض الاختزان فانها تكون معفية من الضريبة.

وهبّ اصحاب الفرامين السلطانية يطالبون بحقوقهم المكتسبة في الاعشار الموقوفة عليهم. ووافقت الحكومة على تعويضهم عن تلك الحقوق المكتسبة. وبما إن ضريبة الاعشار كانت تقدر على أساس اسعار الحاصلات، فان حصيلتها كانت ترتفع إذا ارتفعت اسعار الحاصلات الزراعية وتنخفض إذا انخفضت اسعار تلك الحاصلات. وبما ان الاسعار ارتفعت ارتفاعا فاحشا في خلال الحرب العالمية الثانية لذلك بادرت الحكومة الى زيادة مقدار التعويض العادل عن تلك الاعشار الموقوفة عدة مرات، مرة ٥٠٪ ومرة مائة بالمائة (١٠٠٪) الى ان اطفأت تلك التعويضات بعد تقديرها ودفعتها الحكومة دفعة واحدة..

وعندما عرضت لائحة قانون زيادة التعويض الى ٥٠٪ ثم الى ١٠٠٪ اعترضت لا على الزيادة ولكن على نفس مبدأ التعويض. وقلت اذا جاز تخصيص ضريبة من ضرائب الدولة لاغراض خيرية فانه لا يجوز تخصيص ضرائب تعود للدولة لصالح افراد وورثتهم، وتساءلت الى متى تبقى الدولة تدفع ضرائب خصصها العهد العثماني بفرامين سلطانية لمنفعة عدد من المرتزقة من اسر معينة. وقلت هل يجوز تخصيص ضريبة الدخل المستحقة على مدينة كركوك، مثلا، الى اسرة من الاسر. واذا كان تخصيص ضريبة لصالح شخص او اسرة جائزا قبل عدة قرون فان الاستمرار فيه خطأ ولا يجوز الاستمرار فيه.

## الجهاد من اجل العدالة

## مبدأ توزيع الاعانات الحكومية للادرات المحلية بنسبة عدد النفوس

كان مجلس النواب قد اقر تعديلا لقانون ادارة الالوية رقم ٥٨ سنة ١٩٢٧ وسع فيه صلاحيات الادارة المحلية، وارسلت لائحة التعديل هذه الى مجلس الاعيان الذي استبدلها بلائحة جديدة كاملة لادارة الالوية (المحافظات) وارجعها بشكلها الجديد الى مجلس النواب الذي احالها الى اللجنة المختصة التي ناقشتها بدورها ووافقت عليها وعرضت على المجلس النيابي في الجلسة العشرين المنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٤٥ وكانت اللائحة كما وردت من مجلس الاعيان، والحق يقال، جيدة ومفيدة من جميع الوجوه. وقد رحّبت بها وحبّذتها لانها كانت ستوسع كثيرا في صلاحيات الادارات المحلية وتقلل من المركزية الزائدة وتزود الادارات المحلية بضرائب جديدة وبايرادات جديدة. غير اني اعترضت على المادة /٦٤/ من اللائحة المذكورة الخاصة بكيفية توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية للادارات المحلية.

لقد كنت اقنعت الحكومة في السنة السابقة بعد جهد جهيد بأن يجري توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية للادارات المحلية على اساس عدد النفوس المسجلة لكل لواء (محافظة)، وفي الثلاث سنين الاولى من تطبيق القانون على اساس النفوس المقدرة. ولكن عندما رجعت اللائحة من مجلس الاعيان الغي هذا المبدأ واستعيض عنه بمبدأ الحاجة - والحاجة حسب ما يقدرها وزير الداخلية. والظاهر ان وزير الداخلية في الوزارة الجديدة - مصطفى العمري - هو الذي اقنع مجلس الاعيان ودفعه الى الغاء هذا المبدأ والاستعاضة عنه بمبدأ الحاجة حسبَ ما يقدرها وزير الداخلية. وقلت « ان هذا المبدأ (اي مبدأ التوزيع حسب النفوس) مهم جدا. فالادارة المحلية بالرغم من الضرائب التي ستكون تحت تصرفها سوف تبقى مفتقرة الى اعانات تقدمها الحكومة المركزية وهذه الاعانات قد تكون قليلة في بادىء الامر. ولكن

الحاجة للاصلاح ولرفع مستوى البلديات سوف تحمل الحكومة المركزية على زيادتها (الاعانات) سنة بعد سنة اخرى، ومن الضروري ان يكون سكان الألوية (المحافظات) مطمئنين الى عدالة التوزيع، وان هذا التوزيع يجب ان يكون مسترشدا بقاعدة عادلة منصفة. اما اذا كان هذا التوزيع غير مسترشد بمبدأ معقول ومنصف فسيسود عدم اطمئنان بين سكان العراق... » ثم تكلم النائب عبد الوهاب محمود وقال من جملة ما قال: ان المبدأ الوحيد العادل هو الحاجة. فسألته ولكن من يقدر الحاجة؟ انها تتغير بتغير اجتهادات وتصرفات الوزراء والمتصرفين ثم قلت اعطيكم مثلا واحدا على ما اقول وهو توزيع حصيلة ضريبة البانزين على بلديات العراق، ولا اعرف ما اذا كان حضرة النائب المحترم قد اطلع على هذا التوزيع ام لا؟ ولكن المطلعين يؤيدون رأيي بلزوم وضع مبدأ تسترشد به الحكومة في كيفية التوزيع فانا اطلب من حضرة النائب ان يذهب ويدرس كيف جرى توزيع حصيلة ضريبة البانزين على البلديات ليتأكد بأن تقدير الحاجة يختلف بمختلف الظروف...... ولا يوجد بلد من البلاد المتمدنة الا ووضع قاعدة او مبدأ تسترشد به الحكومة المركزية لتوزيع اعاناتها على الادارات المحلية. واذا لم توجد قاعدة فان توزيع الاعانات سيكون تصرفا كيفيا حتماً.... «ثم قلت للنائب عبد الوهاب محمود اذا لم تكن هذه القاعدة مطمئنة للعدالة فليأتنا بقاعدة بديلة تحقق العدالة. اما ان نترك الامر لتصرف وزير الداخلية واجتهاده فهذا امر غير مقبول. لا سيما وان اللائحة القانونية كما وردت من مجلس الاعيان تنص على مبدأ مهم وهو ان «لمجلس الوزراء ان ينقل مختلف الخدمات التي تقوم بها الحكومة المركزية الى الادارة المحلية تدريجيا... »

والواقع ان اصراري على اتباع مبدأ عادل في توزيع اعانات الحكومة المركزية على الادارات المحلية كان منبعثا عن الخبرةالتي اختبرتها بنفسي في وزارة المعارف حيث شاهدت بعيني غياب العدالة في توزيع مخصصات وزارة المعارف مما اضطرني وبعض الاخوان من اعضاء مجلس المعارف وقتئذ الى اتباع مبدأ عدد النفوس في توزيع مخصصات وزارة المعارف على الالوية (المحافظات). ولكن مصطفى العمري بقي مصرا على رأيه لكي يتصرف في توزيع الاعانات

حسب اجتهاده بدون ان يرتبط بقاعدة تؤمن العدالة في التوزيع .

ونظرا للاختلاف الشديد حول هذا الموضوع صوت المجلس على اعادة اللائحة الى اللجنة التي، بعد ان ناقشتها كثيرا، ارجعتها الى المجلس[1]. وقد تكلمت مؤكدا ارائي التي كنت ابديتها سابقا وقلت: ان هذه الاعانات يجب ان لا تعتبر تافهة وبسيطة ذلك ان نقل الواجبات والخدمات من الحكومة المركزية الى عاتق الادارة المحلية في المستقبل سوف يستلزم دفع اعانات كبيرة لها (اي للادارات المحلية)، بل ستصبح هذه الاعانات من الايرادات الرئيسة للادارة المحلية. ثم قلت « ...قد يأتي يوم ينقل فيه التعليم الى الادارة المحلية (وقد تم نقل التعليم الابتدائي فعلا) وربما تنقل ادارة الصحة وتعبيد الطرق الفرعية الى غير ذلك تطبيقا للهدف الذي استهدفته اللائحة وهي التقليل من المركزية ولذلك سوف يصبح تطبيق مبدأ التوزيع الذي تسترشد به الحكومات من الضرورات الكبرى. واني لا اعرف السبب في عدم الاخذ بمبدأ تحقيق العدالة في بلد يكاد يكون العمل الكيفي فيه من الامور المستساغة، والعدل فيه اسم بلا مسمى. اقول هل يجوز في مثل هذا البلد ان نترك امر التوزيع الى التصرف او الاجتهاد الكيفي في حين تجد البلاد التي عرفت بسيادة العدالة فيها نفسها مضطرة الى الاسترشاد بمبدأ ينظم توزيع اعانات الحكومة المركزية على الادارات المحلية على اسس عادلة؟... » ولذلك قدمت اقتراحا بهذا الموضوع وهو ان نصر على بقاء المادة ٦٩ كما خرجت من هذا المجلس. ثم قلت لكي لا احرج الحكومة اطلب من فخامة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية ان يعدانا وعداً رسمياً بان تتقدم الحكومة بلائحة تتضمن تنفيذ هذا المبدأ - أي توزيع اعانة الحكومة المركزية على الادارات المحلية على اساس النفوس - وعندئذ انا اسحب اقتراحي، والا فاني اصر على التصويت عليه. وتكلم وزير الداخلية ولم يعد بتقديم اللائحة المطلوبة لانه كان متأكدا من أن المجلس سيتضامن مع الحكومة وهكذا اصررت على وضع اقتراحي بالتصويت وقد وضع ولم ينل الاكثرية المطلوبة فرفض ولكني سجلت رأيي وكشفت في الحقيقة

---

(١) - محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي المنعقد في ١٩٤٥/٣/٧

عن نيات وزير الداخلية واكدت موضوعاً كان سيكون له خطورته في المستقبل كما سنرى. واليك صورة الاقتراح كما وضع بالتصويت:

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لقد جاءت الفقرة (١) من المادة /٦٩/ من لائحة قانون تعديل ادارة الالوية رقم /٥٨/ لسنة ١٩٢٧ والتي وافق المجلس العالي عليها بمبدأ عظيم الاهمية وهو مبدأ توزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة المركزية من الخزينة العامة الى الادارات المحلية في الالوية على اساس النفوس المسجلة وهذا المبدأ مطمن لروح العدل وباعث لشعور الانصاف بين الناس. وقد رجعت اللائحة من مجلس الاعيان الموقر مشطوبا فيها على هذا المبدأ الاساسي دون ان يحل محله مبدأ آخر تسترشد به الحكومة في توزيع اعاناتها من الخزينة العامة. والتوزيع اذا لم يكن مسترشدا بمبدأ معين لا بد ان يكون كيفيا، كما كان واقع الحال في توزيع واردات ضريبة البنزين بين بلديات العراق في الماضي. لذلك فاني اقترح على المجلس العالي الاصرار على المادة /٦٩/ من اللائحة المذكورة كما رجعت الى هذا المجلس من مجلس الاعيان الموقر. ان اهمية مبدأ التوزيع ستتعاظم كلما انتقلت الخدمات المختلفة من عاتق الحكومة المركزية الى الادارات المحلية. بقرارات من مجلس الوزراء، كما هيئت لذلك هذه اللائحة تمشيا مع سياسة تقليل المركزية في الادارة.

عبد الكريم الازري

نائب العمارة

## الوحدة والتضامن العربي قضية حياة أو ممات[1]

وقلت:

« يجب ان تكون السياسة القومية قائمة على اعتقاد راسخ بانها قضية حياة او ممات بالنسبة للجميع وان الدفاع عن قضايا سورية ولبنان وفلسطين مثلا يجب ان لا يكون منبعثا عن عطف وشفقة على اخواننا بل يجب ان نعتبره دفاعا عن كياننا بالذات وان سورية ولبنان وفلسطين هي في الواقع الخط الدفاعي الأول لنا ، وان قضايانا مشتركة ليست باعتبارنا اخواناً وأقارب فقط بل باعتبار حياة الأمة العربية جميعها وامنها وحدة لا تتجزأ يتوقف مصير بعضها على البعض الاخر لان الخطر الذي يصيب جزءا منها يصيب الباقين ايضا........ لقد رأينا بأم اعيننا كيف ان العهود في الواقع ما هي الا حبر على ورق وان الموضوع لا يمكن ان يحل الا من قبل انفسنا .

### الغاء مرسوم صيانة الامن العام[1]
### والقوانين الاستثنائية

ثم قلت:

هناك نقطة... وددت ان اطالب بها وهي ما تقدم به اعضاء المجلس العالي في الجلسة الماضية وهي قضية القوانين الاستثنائية (اعني مرسوم صيانة الامن العام) التي لم يبق مبرر لوجودها لا سيما ونحن قادمون على عهد ديمقراطي جديد كما تعلمون واعتقد انه يجب على فخامة رئيس الوزراء ان يعطينا وعدا قاطعا بالغاء هذه القوانين الاستثنائية في هذه الدولة...

---

(١) - محضر الجلسة التاسعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٤٤ المنعقدة في ٢٨/ايار ١٩٤٥.

الدورة الانتخابية العاشرة
الاجتماع الاعتيادي:

## انتخابي مقرراً للجنة المالية

فقرات من التقرير الذي كتبته عن ميزانية السنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ المالية.

انتخبت مقررا للجنة المالية في تلك الدورة وقد كتبت التقرير الذي اصدرته اللجنة المالية لميزانية السنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ المالية. وقد ضمنته بعض ارائي التي وردت في خطبي الكثيرة في المجلس حول توفير شروط الديمقراطيـة السياسية التي استهدف القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥ تأسيسها في العراق لتكون نظاما للحكم فيه. كما ضمنته المواضيع التي اثارها النواب في اللجنة المالية والاراء والملاحظات التي ابدوها حولها - وقسم كبير من تلك المواضيع كنت اثرتها انا شخصيا وكذلك قسم كبير من الاراء والملاحظات - والنقاش الذي دار حولها. لقد جاء التقرير معبرا عن كثير مما كان يخالج قلوب الطبقة المثقفة وما كان يجول في خوالرها من هموم وشجون واراء وملاحظات حول وضع الدولة كما جاء معبرا عن كثير مما كان يشكو منه عامة الناس من ظلامات ونواقص. وقد كان لهذا التقرير وما احتواه من اراء ومناقشات صدى كبير في الاوساط الواعية في العراق.

ومن الامور التي اكدها التقرير قلة الانتاج القومي مع بيان اسبابه وكذلك ضرورة معالجة تلك الاسباب. كذلك أكـد غياب العدالة في توزيع الضرائب على مختلف الطبقات وضرورة العمل على تغيير هذا الوضع. كذلك اكدت ضرورة توجيه قسم كبير من مصروفات الدولة الى الاعمال والمشاريع الانمائية التي تغير في الاوضاع الراهنة وقلت «انه يجب ان يكون الى جانب الميزانية الاعتيادية التي غرضها تصريف الاعمال الاعتيادية الروتينية ميزانية اخرى هدفها التنمية والتعمير وتغيير اوضاع الدولة والمجتمع تغييرا اساسيا. وسيكون لهذه الفكرة شأن آخر عندما تترسخ عندنا فكرة تصميم منهج عمراني إنمائي شامل يمتد تنفيذه إلى عدة سنوات، قائم على أسس علمية للنهوض بالبلاد نهضة جبارة تغير من اوضاعها تغييراً أساسيا».

## قبول الطلاّب في كليات القوات المسلّحة

ومن ذكرياتي عن الحياة النيابية:

لقد أثار التمييز الذي كان يمارس في القبول إلى الكلية العسكرية وبقية كليات القوّات المسلّحة الانتقاد والاستياء في الأوساط الشيعية. ودفعهم إلى الاحتجاج لدى الجهات المسؤولة. وفي سنة ١٩٤٥ كنت مقرراً للجنة المالية لمجلس النواب العراقي فأعرب بعض النواب الشيعة في اللجنة المالية - عند مناقشة الميزانية العامة - عن استيائهم الشديد من سياسة التمييز الآنفة الذكر التي كانت تمارسها إدارة الكلية العسكرية المذكورة ضد طالبي الانتساب إليها من شباب الشيعة وأوردوا أمثلة على ذلك وطالبوا بالتنويه باحتجاجهم على هذه السياسة والتنديد بها في تقرير اللجنة المالية عن الميزانية العامة وقد كتبت في التقرير الذي رفعته إلى المجلس النيابي عن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٥ المالية والذي وزع على أعضاء مجلسي النواب والاعيان ما يلي:

«هذا وقد انتقد واشتكى عدد من النواب في اللجنة اثناء مناقشة الميزانية العامة من التحيز الطائفي في قبول الطلاب الى الكلية العسكرية وفي تخريج الضباط وقالوا ان القبول الى الكلية العسكرية لا يجري على اساس

الدرجات او الكفاية او اية مقاييس اخرى مقبولة بل يخضع لاعتبارات اخرى كان المفروض انها - بتأسيس الحكم الوطني - قد تلاشت وماتت وقبرت الى غير رجعة، وان نتيجة هذه السياسة الرجعية التي كانت موضوع استياء قسم كبير من ابناء البلاد كانت عدم شعور جمهور عظيم من ابناء الشعب بصلة روحية بالجيش، تلك الصلة التي يجب ان يحرص المسئولون على تقويتها وتدعيمها وتعزيزها بكل وسيلة ممكنة». ثم قلت: «فاجاب وزير الدفاع انه لم يكن يعرف شيئا عن ذلك التحيّز، وعلى كل حال فمهما كان الامر في الماضي، فانه يؤكد لاعضاء اللجنة المالية ان شيئا من هذا التحيز لن يكون في المستقبل، وان القبول الى الكلية العسكرية سيخضع للمقاييس الموضوعة للكفايات البدنية والعقلية والعلمية بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بتاتا، وانه مستعد لسماع كل شكوى تقدم اليه في هذا الباب».

وبعد توزيع تقرير اللجنة المالية على اعضاء مجلسي النواب والأعيان وفي أول اجتماع عقده مجلس النواب لمناقشة الميزانية العامة للسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ اعترض النائب محمود رامز على ذكر موضوع الاعتبارات الطائفية في القبول الى الكلية العسكرية في التقرير الآنف الذكر، وطالب بشطب تلك الفقرة من التقرير، لانها تسيء الى الجيش العراقي وتظهر البلد بمظهر المنقسم على نفسه وانكر ان يكون القبول الى الكلية العسكرية خاضعا لاعتبارات طائفية، وقد اجبته في وقته[1]:

«اني كمقرر للجنة المالية اراني مضطرا ان اسجل جميع الاراء والملاحظات والشكايات المهمة التي تقال في اللجنة المالية وقد جاء التقرير مسجلا لهذه الشكايات وقد بينت فيه انه قد انتقد عدد من اعضاء اللجنة - ويمكنني ان

---

(١)- صفحة ٤٩٨ من محضر الجلسة الاربعين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٤٥.

اذكر اسماء الاعضاء الذين عبروا عن انتقادهم واستيائهم من الموضوع الذي نحن بصدده. فالشكوى قد قيلت في اللجنة، وانا كنت احد المشتكين، والانتقاد قد اقتصر على موضوع قبول الطلاب الى الكلية العسكرية وعلى تخريج الضباط..... لقد كنت اول من اشتكى في العام الماضي من اتخاذ الطائفية اساسا في شؤون الدولة وكنت اول القائلين بضرورة اجراء التعيينات سواء في المناصب الرفيعة او غيرها على اساس الكفاية لا الطائفية. وقد طالبت بذلك في العام الماضي انا وغيري، وقلنا ان مصلحة الدولة تقضي بأن تكون التعيينات لمختلف مناصب الدولة على اساس الكفاية ومن دون اية اعتبارات اخرى. وكان ذلك الكلام تعليقا على ما بينه رئيس الوزراء اثناء انتخاب رئيس مجلس النواب حيث قال هناك «تقاليد» نحن مضطرون لرعايتها لذلك غيرت (والقول لرئيس الوزراء) رأيي في ترشيح حمدي الباجه جي، وانا مضطر ان أرشح غيره، وقد تم ما أراده رئيس الوزراء وروعيت تلك «الاعتبارات» التي لا يمكن لاحد ان ينكر وجودها مع عظيم الاسف. اني املك من الثقافة ما يبعدني ان اكون طائفيا ولكن اذا اغمضنا عيوننا عن رؤية الواقع هل يغير هذا من حقيقة الواقع؟ وهل اسدال الستار على المشكلة يحل المشكلة؟ اعتقد ان هذه الطائفية التي يتفوه بها الناس هي من السموم التي تنخر في جسم الدولة، وهي موجودة في الواقع، وفي الاذهان، والغاؤها لا يكون باسدال الستار عليها، على طريقة النعامة التي تخبىء رأسها في الرمال فتظن ان احداً لن يراها، بل يجب أن نجابه بجرأة هذه المشكلة وذلك بالاعتراف بوجودها أولاً ومن ثم ببذل الجهود الصادقة المخلصة لحلّها. وفي الواقع ان العقيدة بأن القبول في الكلية العسكرية يجري على اساس الاعتبارات الطائفية المذكورة راسخة في اذهان الناس، وهي مع الاسف تنطبق على الواقع، ويجب ان نفنّد هذه العقيدة بالبراهين القاطعة. ولا يمكن ان يتهم من يندد بالمشكلة بأنه يدعو لاثارة فتنة طائفية. وانا عندما انتقدها اعتبرها كمرض السرطان في جسم المريض، وهي في الواقع اخطر مرض موجود في دولتنا في الوقت الحاضر، وتحتاج الى علاج سريع. وكنت دائما من اشد المطالبين بحل هذه المشكلة. واني عندما أتصدى لها مدفوعاً باخلاص حقيقي لحلها، اعتقد اني

اكثر اخلاصاً من الذين يرون المشكلة تنفث سمومها في جسم الدولة وتفتك به ولا يحركون ساكنا. اني اريد القضاء على المرض وعلى السم، وعندما اذكر هذا المرض اذكره بقصد معالجته، لا بقصد اثارة الفتنة. فأقول واكرر القول ان الطائفية اكبر الامراض المهلكة للدولة العراقية، وليس الذين يشتكون من الطائفية طائفيين، كما يعتقد البعض، وانما هم يعبرون عما يجول في اذهان الناس من استياء وتذمر ومن سموم تنخر في جسم الدولة ولا شك ان كل من له ثقافة واخلاص وحرص على الدولة لا بد ان يطالب بالغاء الاعتبارات الطائفية في التعيينات لوظائف الدولة وفي الترفيعات وفي القبول للكلية العسكرية، وغيرها ..............................................

كيف يفسر لي السيد محمود رامز قبول الطلاب في الكلية العسكرية، وخاصة عندما يقارن هذا بالقبول في الكليات الاخرى. فالذي ذكرناه في تقرير اللجنة المالية ذكرناه رغبة في القضاء على المرض الذي هو موجود بدون شك لا رغبة في اثارة الفتنة. ووجوده هو الذي دفع النواب وغيرهم الى هذا التذمر وهذا الاستياء وهذه التقولات. والذين تكلموا عن الموضوع وانتقدوا لم يتكلموا الا بدافع الحرص على الجيش والاخلاص للجيش، ولم يقصدوا بانتقادهم الا القضاء على هذا المرض وهذه السموم وانقاذ البلد منها. واكرر طالبا من النائب المحترم محمود رامز أن يبين بصراحة هل مرض التمييز الطائفي موجود أم لا؟ فإذا كان المرض موجوداً فعلى كل مخلص ان يتصارح ويتعاون في سبيل القضاء عليه، وذلك لا يكون باسدال الستار على المرض بل بالمصارحة لمعالجته».

فقام وزير الدفاع، وكان وقتئذ الفريق اسماعيل نامق، وانكر وجود الطائفية في الجيش واعتبرها تهمة باطلة. وقد ايدني في كلامي النائب المحترم الشيخ داخل الشعلان نائب الديوانية. ثم تكلم النائب المحترم السيد جواد جعفر قائلا: «.... كنت ارجو مخلصا من النائب المحترم السيد محمود رامز ان يدعو الى رفع ما يسميه بالطائفية من الواقع لا من التقرير. انا اشترك مع المقرر ومع اعضاء اللجنة المالية المحترمين بوجوب معالجة هذه الناحية والمعالجة لا تكون بحذف فقرة او كلمة من التقرير. انا اطلب شيئا واحدا من الوزير

هو ان يأتينا باحصاءات تبين القبول ( - يقصد المقبولين - ) في الكلية العسكرية وفي كلية الاركان. فهذه الاحصاءات كافية لتلقم حجر فمي وفم محمود رامز[1]. سادتي لم نشتكي من الكلية الطبية، ولا من كلية الحقوق، ولكن لماذا تتشكى مختلف الطبقات من القبول الى الكلية العسكرية؟ ارجو ان يعتقد باني لست من الاشخاص الذين يرتاحون من هذا الكلام، ولكن ما هو خلاف الواقع يهيج الانسان. انا من الذين يعتقدون ان الكراسي والوظائف يجب ان تشغل بالكفاية، ويجب ان لا نقبل اية اعتبارات اخرى غير الكفاية. لذلك اشترك مع الزميلين عبد الكريم الازري وداخل الشعلان بأن نعالج القضية من الاساس..... »

كذلك طالب الاستاذ النائب عبد الوهاب محمود[2] بمعالجة مشكلة الطائفية من الاساس بعد ان استعرض تاريخها واسباب وجودها ثم قال في جملة ما قال: « اذا كنت اتمنى شيئا ايها السادة فاني اتمنى ان تتفق الكلمة وان نطالب سويا في هذا المجلس باقتراح او بلائحة (قانونية) او ببيان مشترك بانهاء هذه الاوضاع. نطالب بالاكفاء (الاكفياء) الذين يمثلون العدالة ويستطيعون القيام بشؤون الناس، واذا ما اردنا ان نقدم موظفين للمناصب العليا والوزارات يجب ان نقدم لها الاكفاء (الاكفياء) ليحققوا العدالة ويعملو على تقدم البلاد.

« ثم نهضت وقلت[3] » سادتي اني اشكر الاخ النائب المحترم عبد الوهاب محمود على بياناته الثمينة فقد انتقد اللجنة ومقررها لانه بحث الموضوع بشكل فرعي. انني في الواقع لم اكن ارغب في بحث هذا الموضوع العاطفي بتاتا.... ولكن امرا ضروريا رأينا ان نلفت نظر وزير الدفاع اليه. وبينا رأي اعضاء اللجنة، كما بينا جواب وزير الدفاع عليه. الا ان الامر المهم الذي تطرق اليه الاخ عبد الوهاب محمود هو ان هذا الداء موجود مع عظيم الاسف. وان هذه

---

(١)- صفحة ٥٠٣ من محضر نفس الجلسة.
(٢)- صفحة ٥٠٤ من محضر نفس الجلسة.
(٣)- صفحة ٥٠٥ من محضر نفس الجلسة.

التركة موجودة واننا يجب ان نتعاون على تصفيتها ، ولا اعتقد ان احداً من له اقل اخلاص او حرص على هذه الدولة وله اقل اطلاع على ما يجري في انحاء العالم ، يقبل ان يبقى على التركة العثمانية التي كان منشأها الصراع العثماني الايراني على هذه البلاد . ولكن تصفيتها (اي التركة الطائفية العثمانية) لا يكون باسدال الستار عليها ، كما قال الزميل المحترم عبد الوهاب محمود ، بل بمعالجتها ، وبخلق جو من الاطمئنان والثقة باننا عازمون بجد واخلاص على تصفيتها . وكنت ارغب في ان لا يقتصر الطلب على شطب ما ورد في هذا التقرير من ذكر لهذا الداء بل ان نطالب بشطب الواقع المؤلم الذي انعكس في هذا التقرير ، وتصفيته . فيجب ان نتعاون ونطالب مخلصين بالقضاء على هذا الداء وازالته لان مصلحة الدولة ، ومصلحة العرب بصورة خاصة ، تقضي بازالته . وأؤكد لكم باننا من جانبنا جميعا نرغب في تصفيته والقضاء عليه وتسليم مناصب الدولة من وزارات وغيرها لمن يملكون الكفاية واللياقة للحكم ».

وبالرغم من الصراحة التي نوقشت بها الاعتبارات الطائفية التي كانت في رأي فريق كبير من المواطنين، تسود موضوع القبول إلى الكلية العسكرية، وبالرغم من الوعود التي قطعها للنواب وزير الدفاع في اللجنة المالية وفي قاعة مجلس النواب بأن هذه الاعتبارات لن يلتفت إليها في المستقبل في قبول الطلاب للكلية العسكرية وإن هذا القبول سيكون خاضعاً فقط لمقاييس الدرجات في الامتحانات والكفاية البدنية والعقلية بعيدا عن الاعتبارات المذكورة، فان ذلك الفريق الكبير من المواطنين لم يلاحظ اي تغيير في السياسة المتبعة للقبول في الكلية العسكرية وان ادارة الكلية المذكورة بقيت في رأيه متمسكة بهذه الاعتبارات، الأمر الذي أوجد قناعة لديه، أي الفريق الآنف الذكر، بأن هناك سياسة عليا مرسومة في هذا الباب لا تؤثر فيها ولا تغيرها اعتراضات المعترضين. ولئلا يتبادر إلى ذهن القارىء بأننا نبالغ في ما نكتب فإن بوسعه أن يستعرض أسماء الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية من دورة ١٩٣٢ إلى دورة ١٩٦٤ التي كانت تنشر في جريدة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية التي كانت تنشر الإرادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم

الجمهورية في العهد الجمهوري بمنح الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية رتبة ضابط ملازم ثاني في الجيش العراقي ومنها سيتبين له بوضوح ان اعتراضات المعترضين وشكايات المشتكين كان لها ما يبرّرها ولم يكن سبب ذلك ان الشبان من الشيعة العرب لم يتقدموا للإنتساب إلى الكلية المذكورة، بل لأنهم، لكثرة ما رفضوا أصبحوا يائسين من قبولهم فيها، فامتنعوا في السنين الأخيرة عن التقدم للانتساب إليها لأنهم يعرفون أن مصير طلباتهم سيكون الرفض لا محالة.

وما كان يقال عن الكلية العسكرية ينطبق تماماً إن لم يكن بشكل أشد على كلية الشرطة، علماً بأن الشباب العربي الشيعي، أصبحوا منذ زمن بعيد يؤلفون الكثرة الكاثرة من حملة الشهادات الإعدادية (البكالوريا الثانوية) في آخر كل سنة دراسية.

## موضوع تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق
## تأييدي لتوحيد الأحكام الخاصة بالأحوال الشخصية
## بين الطائفتين الجعفرية والسنية

ومن ذكرياتي عن الحياة النيابية: موضوع تدريس الفقه السني في كلية الحقوق العراقية وعدم تدريس الفقه الجعفري فيها مع أنّ أكثرية السكان من الشيعة الجعفريين.

في سنة ١٩٤٥ قدمت الحكومة مشروع قانون (لائحة قانونية) تشكيل المحاكم. وفي الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع العادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٤ المنعقدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٥[١] جرى النقاش حول المشروع او اللائحة القانونية المذكورة وقد تضمنت اللائحة مادة (وهي المادة الثانية عشرة) تنص على ان تؤسس محكمة شرعية في كل مكان توجد فيه محكمة حقوقية ويكون حاكم المحكمة الحقوقية المسلم قاضياً للمحكمة الشرعية ان لم يكن لها قاضي خاص ».

لقد جاءت هذه المادة تقنيناً لعرف جرى العمل بموجبه مدة طويلة وهي انه في الاماكن التي لا توجد فيها محاكم شرعية لاي سبب من الاسباب - وقد

---

(١) - صفحة ١٥٨ من محضر الجلسة المذكورة.

يكون السبب، على الاغلب، اما عدم وجود عدد كاف من القضاة الشرعيين من ذوي الاهلية والمستوى العلمي الكافي لاشغال جميع المحاكم الشرعية، واما بسبب الرغبة في الاقتصاد في نفقات المحاكم. فكانت الحكومة تلجأ إلى تخويل الحكام الحقوقيين، بإرادة ملكية، سلطة قاضي شرع لكي يحكم في الدعاوى الشرعية المعروضة على المحاكم الشرعية. وبالنظر لان استصدار الارادة الملكية كان يستغرق وقتا طويلا، الامر الذي كان يؤدي الى تعطيل المحاكم الشرعية عن اعمالها مدة من الزمان مما يتسبب في تأخير انجاز القضايا المعروضة عليها ويؤدي إلى تذمّر الناس والمراجعين واستياءهم،لذلك رأت الحكومة ان يكون تخويل الحكام المدنيين سلطة القضاء الشرعي تلقائيا. فحيث توجد محكمة حقوقية ولا توجد محكمة شرعية يكون الحاكم الحقوقي المسلم تلقائيا قاضيا للمحكمة الشرعية بدون استصدار ارادة ملكية ولا اية مراسيم ولا تأخير كما كان يجري سابقا. وفي هذا تسهيل لامور الناس وتخلص من الروتين والتأخيرات المزعجة. وكان هذا الاجراء عملا منطقيا تحمد عليه الحكومة.

ولكن هذا الاجراء قد اثار جدلا طويلا في مجلس النواب للاسباب التالية: فقد قيل في وقته إذا كان الحاكم الحقوقي سيصبح بصورة تلقائية قاضياً شرعيا في الاماكن التي لا توجد فيها محاكم شرعية اذن يجب ان يكون هذا الحاكم قد درس الفقه الشرعي دراسة تامة تمكنه، من النهوض على خير وجه باعباء المحكمة الشرعية. اما بالنسبة للمحاكم الشرعية السنية فلم يكن في الامر مشكلة، لان الفقه السني كان يدرس في كلية الحقوق العراقية، وجميع خريجي كلية الحقوق كانوا مطلعين على الفقه السني اطلاعا تاما وبامكانهم ان يكونوا قضاة شرعيين بسهولة. ولكن المشكلة هي بالنسبة للمحاكم الشرعية الجعفرية، لان الحكام الحقوقيين المتخرجين من كلية الحقوق كانوا غير مطّلعين على الفقه الجعفري - وخاصة الأحكام الخاصة بالاحوال الشخصية، بالنظر لان الفقه الجعفري لم يكن يدرس في كلية الحقوق بالرغم من ان اكثرية سكان العراق هم شيعة جعفريون. لذلك كان من الطبيعي ان يبادر النواب الشيعة الى المطالبة بتدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق اسوة بالفقه السني، من قبل علماء فحول في الفقه الجعفري. وكان هذا طلبا معقولا لا غبار عليه.

اجاب وزير العدلية وقتئذ - السيد احمد مختار بابان - بان الحاكم الحقوقي الذي يمارس سلطة قاضي شرع جعفري لم يكن يصدر حكمه في اية قضية تخص الجعفريين تعرض عليه قبل ان يستشير او يستفتي المجتهد او العالم الجعفري. وبما ان الافتاء بدون الاطلاع على سير المحاكمة وعلى ظروف القضية المعروضة على المحكمة الشرعية قد يخرج ناقصا لذلك فان هذا الاستفتاء لا يكفي. وعلى هذا اصر بعض النواب على ضرورة تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية اسوة بالفقه السنّي. وكنت من بين الذين تكلموا حول هذا الموضوع. ولم اكن اجد، في الواقع من الامر، سببا واحدا يبرّر تلكأ الحكومة في تدريس الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية، خاصة وان القانون الاساسي العراقي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ ينص على تأليف محاكم شرعية سنية وجعفرية. ولكن الحكومة بالرغم من هذا الطلب المشروع ما طلت في الاستجابة الى هذا الطلب المعقول.

ولقد سألني السيد أحمد مختار بابان -خارج قاعة المجلس النيابي - إذا كنتُ مستعدا لتأييد توحيد الاحكام الخاصة بالاحوال الشخصية - التي كانت تؤلف في الواقع معظم اعمال المحاكم الشرعية - بين الطائفتين السنية والجعفرية. اجبته نعم أؤيد هذا التوحيد من صميم قلبي،وقد أيدته في قاعة المجلس[١]. قال اذن سأؤلف لجنة للبحث في هذا الموضوع ولاعداد لائحة قانونية (مشروع قانون) موحد للاحوال الشخصية للطائفتين الشيعية والسنية. وفعلا ألّف السيد أحمد مختار بابان لجنة من اربعة اختصاصيين في هذا الموضوع هم: الحاج محمد حسن كبه - وكان وقتئذ رئيساً لمجلس النواب، والشيخ علي الشرقي، وكان رئيساً لمجلس التمييز الشرعي الجعفري، وكلاهما عن الجعفريين، والحاج حمدي الأعظمي والسيد محمد شفيق العاني - الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمحكمة تمييز العراق - عن السنّة.

وقد عقدت اللجنة المذكورة اجتماعات عديدة وخرجت بلائحة قانونية

---

(١) صفحة ١٦٦ من محضر الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٤ والمنعقدة في ١٩٤٥/١/١٨.

(مشروع قانون) توحد الاحكام القانونية للاحوال الشخصية بين الطائفتين الا في اربعة او خمسة امور بقيت موضوع خلاف بين الفقهين الجعفري والسني. وقد اخذت اللائحة القانونية المذكورة باحكام الفقه الجعفري في بعض الامور التي فيها خلاف بين الفقهين، ومنها، مثلا: «إن الطلاق المقترن بعدد لفظا او اشارة لا يقع الا واحدة»، «وان من اراد الطلاق ان يقيم الدعوى في المحكمة الشرعية يطلب ايقاعه واستحصال حكم به، واذا تعذر عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق في المحكمة خلال مدة العدة»، وعدم جواز طلاق السكران. كما اخذت اللائحة الموحدة في بعض الأمور الاخرى بالفقه السني ومنها مثلا ان يكون للزوجة حق الارث بالارض والعروش معا، وان كان بعض العلماء الجعفريين قد افتوا بذلك من قبل. وفي بعض الامور الاخرى التي لم يكن بالامكان توحيد الاحكام بشأنها، والتي أصر كل جانب على رأيه فيها، فقد نصت اللائحة القانونية ان يكون الحكم حسب فقه الطائفة التي ينتمي اليها الخصمان، فيكون بالنسبة للسنيين على الفقه السني وللجعفريين على الفقه الجعفري. مثلا الوصية للوارث لا تجوز في الفقه السني وتجوز في الفقه الجعفري فلا تحكم المحاكم الشرعية بها بالنسبة للسنيين وتحكم بالنسبة للجعفريين. والعصبة يحكم بها للسنيين ولا يحكم بها للجعفريين. اما زواج العقد المنقطع(المتعة) فان اللائحة القانونية (مشروع القانون) قد منعته بصورة غير مباشرة اذ نصت على ان يكون الزواج على العقد الكامل بقصد اقامة اسرة. وقد عرضت هذه اللائحة القانونية على مجلس النواب واحيلت الى اللجنة الحقوقية وبقيت معروضة هناك للمناقشة مدة طويلة، ودعيت عدة شخصيات دينية لابداء آرائها في الاحكام الواردة فيها، ومنهم الشيخ امجد الزهاوي. وكانت دعوة اولئك الفقهاء الدينيين الى اللجنة الحقوقية لمجلس النواب لمناقشة اللائحة المذكورة خطأ، في رأيي، لان المفروض في الفقهاء المذكورين ان لا يبدو اي استعداد للتساهل فيما يعتقدون انه نصوص شرعية لا يجوز، شرعا، التساهل فيها. وتعاقبت على اللائحة المذكورة عدة حكومات وعدة مجالس نيابية، وانفجرت ثورة تموز ١٩٥٨ وكانت اللائحة ما تزال في اللجنة الحقوقية لمجلس النواب.

واخيرا شرعت اللائحة في عهد عبد الكريم قاسم واصبحت قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولكن بعد ان اجريت عليها عدة تغييرات رئيسية واهمها:

أولا - منع الزواج باكثر من زوجة واحدة الا باذن القاضي ويشترط لاعطاء الاذن تحقق الشرطين التاليين:

أ - ان تكون للزوج كفالة مالية لاعالة اكثر من زوجة واحدة.

ب - ان تكون هناك مصلحة مشروعة.

واذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي. وكل من اجرى عقدا بالزواج باكثر من واحدة خلافا للاحكام المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او بالغرامة بما لا يزيد على مائة دينار او بهما (المادة الثالثة من القانون).

ثانيا - ان القانون استبدل، بموجب المادة ٧٤ الارث الشرعي باحكام قانون انتقال الاموال الواردة في القانون المدني (المواد ١١٨٧ - ١١٩٩) وبهذا اصبحت حصة الذكر مساوية لحصة الانثى في الميراث اصبح الحفيد يرث عن الجد وان توفي والده في حياة جده، واصبحت حصة الزوجة الربع من المال الموروث وان كان لها اولاد، الى غير ذلك.

واثر ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ عدل القانون الانف الذكر بقانون تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ الذي الغى منع الزواج باكثر من زوجة واحدة الا بموافقة القاضي وبالشروط المشروحة سابقا، كما الغى المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وجعل توزيع الاستحقاق والانصبة على الوارثين بالقرابة وفق الاحكام الشرعية التي كانت مرعية قبل تشريع قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ كما يتبع فيما بقي منها احكام المواريث.

واخيرا تقرر ان يعهد الى المحاكم المدنية البت في جميع الامور التي كانت سابقا من اختصاص المحاكم الشرعية، والغي مجلسا التمييز الشرعي السني والجعفري واصبح تمييز الاحكام الخاصة بالاحوال الشخصية وغيرها من

اختصاص لجنتين في محكمة التمييز واحدة يرأسها عضو شيعي جعفري من اعضاء محكمة التمييز للنظر في القضايا الخاصة بالجعفريين، ولجنة اخرى يرأسها عضو سني من اعضاء محكمة التمييز للنظر في القضايا الخاصة بالسنيين.

واخيرا اطلعت في العدد ٢٦٣٩ من جريدة «الوقائع» العراقية الصادر في ٢٠ شباط ١٩٧٨ على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وهو قانون التعديل الثاني لقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. وقد اجريت بموجب هذا القانون الجديد تعديلات مهمّة جداً ومحمودة في احكام الاحوال الشخصية. وافضل ما في هذا القانون الجديد ان تنظيم شؤون الاسرة والاحوال الشخصية أصبحت تعالج بقوانين تشرعها السلطات المختصة تماشى وحاجات الاسرة في المجتمع العصري ومبادىء العدالة وتأخذ من مختلف المذاهب الاسلامية ما يتلاءم ومتطلبات العصر الحاضر. حقا ان هذا القانون يمكن اعتباره خطوة جريئة محمودة إلى الامام.

# لائحة قانون الاثراء غير المشروع

بالنظر للفساد الذي استشرى في جهاز الدولة على اثر التضخم النقدي الذي جاء الى العراق مع الاحتلال البريطاني الثاني له في سنة ١٩٤١ وانتشار الرشوة بين كثير من الموظفين الأمر الذي شوه سمعة الاجهزة الحكومية تشويهاً مؤلماً في أعين المواطنين، وبالنظر للضغوط التي تعرضت لها الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيف أجهزة الحكومة من الموظفين الفاسدين ممن استغلوا السلطة العامة التي أودعت إليهم ومعاقبتهم ليكونوا عبرة لغيرهم، فقد تقدمت الحكومة - وزارة حمدي الباجه جي - إلى مجلس النواب بلائحة قانون الاثراء غير المشروع وذلك في سنة ١٩٤٥ وقد أحيلت اللائحة الى لجنة مشتركة من اللجنتين الحقوقية والمالية، وهذه اللجنة المشتركة بدورها ألّفت لجنة فرعية من نصرة الفارسي وسعد صالح ونجيب الرواي وعبد الكريم الازري للنظر في اللائحة القانونية وتقديم تقرير عنها الى اللجنة المشتركة.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية ودرست اللائحة المذكورة وناقشتها وفي خلال المناقشات عرضت على اللجنة عدة اعتراضات على اللائحة:

أولها - انها تقتصر على الموظفين ولا تشمل الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء، وقلت إذا كان هناك سوء استعمال أو رشوة أو استغلال نفوذ أو فساد من أي نوع فان العقاب يجب أن يطال الكبير قبل الصغير والوزير قبل الموظف الصغير. وإذا كانت هناك موانع قانونية دستورية تحول دون اخضاع الوزراء للاتهام والتحقيق من قبل اللجنة التي تنص عليها اللائحة لأن الوزراء بموجب احكام المادة ٨١ من القانون الأساسي (الدستور) لسنة ١٩٢٥ لا يمكن أن يتهموا إلا من قبل مجلس النواب ولا يمكن أن يحاكموا على أعمالهم الناشئة عن وظائفهم إلا من المحكمة العليا فاني أطلب إلى بقية زملائي من أعضاء اللجنة

الفرعية، وكلهم حقوقيون، إيجاد حل أو علاج للتغلب على هذا المانع القانوني الدستوري وإلا فاني أعارض هذه اللائحة، لأنه ليس من العدل ولا من الانصاف أن يفلت من الاتهام والتحقيق والعقاب الوزراء، ويخضع لها الموظفون وحدهم. ثم قلت ولولا أن هذه اللائحة جاءت لمكافحة الفساد في جهاز الحكم لطالبت بتشميلها على جميع الناس من جميع الاصناف والطبقات على حد سواء، على أن يكون اعضاء مجلسي الأعيان والنواب في رأس القائمة. كذلك فان التاجر أو المزارع أو المحامي أو الطبيب الذي يتهرب من الضريبة القانونية لا يقل جرمه عن جرم الموظف الذي يرتشي أو يستغل نفوذه. ثم قلت وقد يبدو لكم غريباً أن قانون ضريبة الدخل الاميريكي قد طبق مبدأ من أين لك هذا على المواطنين قبل أن يطبقه على الموظفين والوزراء. فلدى دائرة ضريبة الدخل الاميريكية جيش من المفتشين هم عيون للدائرة، يتحرون بهدوء عن ايرادات الناس ويراقبون استثماراتهم لاموالهم، سواء في العقارات أو في الاسهم والسندات، أو في غير ذلك من مجالات الاستثمار، حتى إذا عثر أحدهم (أي المفتشون) على مواطن استثمر أموالاً طائلة، كأن اشترى عقاراً كبيراً مثلاً، أو أسهماً بمبالغ طائلة في البورصة، أو في شركة من الشركات، أو اشترى سندات دين، أو أودع أموالاً كثيرة في أحد المصارف الى غير ذلك يرجع المفتش الى دائرة ضريبة الدخل فيقارن بين الاقرارات التي كان ذلك المواطن قد قدمها سابقاً الى دائرة الضريبة عن مدخولاته في السنين السابقةوبعد أن يطرح منها المبالغ الكافية عن مصروفاته السنوية، ويقارنها بالأرباح المصرح بها فإذا وجد أن هناك فارقاً كبيراً يلفت النظر، يكون من حقه أن يطلب إلى ذلك المواطن أن يبين كيف حصل هذا الفرق ويسأله عن مصدر هذه الاموال الطائلة، ويكون المواطن المذكور ملزماً، بموجب القانون، أن يشرح لمفتش ضريبة الدخل مصادر هذا الفرق أو هذه الفروقات، وأسبابها، ويدخل في حساب دقيق معه، حتى إذا عجز عن تبرير هذه الفروقات أحالته دائرة ضريبة الدخل الى محكمة الجزاء معتبرة إياه متهرباً من الضريبة. أي ينقلب المواطن، في مثل هذه الحالة، من بريء حتى تثبت عليه الإدانة واشغال الذمة، الى متهم مشغول الذمة حتى يثبت براءته منها.

ثم قلت للجنة لكنّي لا أدعو الى توسيع اللائحة الى هذا الحد وتشميلها لهذا العدد الكبير من الناس، لأني أعرف أن هذا سيكون من باب التعجيز، ووضع العراقيل في سبيل تشريعها، لأن المعارضين لتشريعها سيزداد عددهم كثيراً عندئذ. ولذلك فاني اقتصر على المطالبة بتشميلها على الوزراء فقط، وأرجو أن نتعاون للتغلب على الموانع القانونية الدستورية التي تحول دون تطبيق أحكام هذه اللائحة على الوزراء.

والاعتراض الثاني ينصب على المادة الاولى من اللائحة وهي التي تنص على أن يكون تعيين لجنة التحقيق من قبل مجلس الوزراء. ومجلس الوزراء مجلس سياسي، وقد يكون غير حيادي، أو قد يكون بعض اعضائه غير حياديين، وربما يكون بعض اعضائه مطعوناً في نزاهتهم واستقامتهم. ولذلك فان اللجنة التي تنبثق عن مجلس الوزراء معرضة للطعن من مختلف الجهات، وخاصة من خصوم الوزارة، ولا يمكنها أن تنال ثقة الناس والموظفين الذين يخضعون لتحقيقاتها. ولجنة من هذا القبيل يجب أن تكون فوق الشبهات، وموضع ثقة جميع الناس. ولذلك فاني أصر على أن يعيّن أعضاء هذه اللجنة بالأسماء بموجب قانون يصادق عليه مجلس الامة لكي ينالوا ثقته، على أن لا يجوز تنحية اللجنة أو أي عضو منها إلا بموجب قانون. وضربت للجنة الفرعية مثلاً على ذلك المحكمة التي تعين اعضاؤها ورئيسها باسمائهم بموجب قانون أصدره مجلس ولاية نيويورك عندما كان روزفلت حاكماً لها. لقد فتش روزفلت في طول الولايات المتحدة وعرضها عن قضاة يتميزون بالنزاهة والشجاعة والضمير الحي لا تأخذهم في الحق لومة لائم إلى أن اهتدى إليهم واستصدر قانوناً بتعيينهم بالاسماء وكان قد عين في رئاسة المحكمة القاضي سيبري (Judge Seabury). قال روزفلت للمحكمة أن موظفي مدينة نيويورك ومستقبلهم بين أيديكم فاحكموا عليهم بوحي من ضمائركم وبموجب القانون الذي كان قد صدر على اثر فضيحة كبرى حدثت في نيويورك، وقتئذ، وتم اكتشافها، وقد كشفت عن تحلل وفساد ورشوة واستغلال للنفوذ والوظيفة العامة لم يكن يخطر على بال جمهور المواطنين في نيويورك. وقد فجرت تلك الفضيحة ثورة عند الناس دفعت الحاكم (Governor) روزفلت الى اتخاذ الاجراء المنوه به. وقد أعطى القانون

للمحكمة المذكورة صلاحيات واسعة سواء في اخراج الموظفين أو تغريمهم بالاضافات الى العقوبات الجزائية الاخرى. وقد بدأت المحكمة برئيس بلدية نيويورك المستر ووكر قبل غيره وانتهت اجراءاتها باخراج سبعة آلاف موظف حسب ما أتذكر. وقد لخص تاريخ هذه الفضيحة والاجراءات التي ترتبت عليها كتاب صدر وقتئذ باسم وقاحة الوظيفة (INSOLENCE of Office) وكنت قد اشتريت ذلك الكتاب في وقته (في خلال الثلاثينات) وعرضته على اللجنة لاطلاعها.

وبعد عدة جلسات قدمت اللجنة الفرعية تقريرها الى اللجنة المشتركة وهذه بدورها ارسلتها مع ملاحظاتها الى المجلس وجرى النقاش حولها في الجلسة السابعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقد بتاريخ /٥/١٩٤٥. وقد ألقى السيد سعد صالح كلمة بليغة في هذه المناسبة كما ألقيت خطاباً شرحت فيه آرائي في الموضوع ويجده القارىء في محضر مجلس النواب سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ صفحة ٤٦٣ - ٤٦٤. وبعد ارسال تقرير اللجنة المشتركة الى المجلس وجدنا أن هناك طريقة للتوفيق بين احكام القانون الأساسي (الدستور) وبين أحكام هذه اللائحة. وهي وضع مادة في هذه اللائحة تنص على أن تطبق أحكامها، فيما يخص الوزراء، من قبل المحكمة العليا التي ستحاكم الوزراء الذين يحالون اليها باتهام من مجلس النواب - أي أن تأخذ المحكمة العليا بمبدأ اعتبار الذمة مشغولة حتى يتم تبرئتها. وقد أشرت الى ذلك في خطابي.

وقام على الأثر السيد نجيب الراوي مقرر اللجنة وطلب سحبها لإعادة النظر فيها من قبل اللجنة في ضوء الملاحظات التي أبديناها أنا والسيد سعد صالح. وقد نامت اللائحة في اللجنة نومة الكهف إلى أن انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصدر قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن الكسب غير المشروع على حساب الشعب.

# القضية الكردية

## أوّل من طالب بالاعتراف بالقومية الكردية
## من ذكريات المجلس النيابي لسنة ١٩٤٥[١]

لقد تتابعت ثورات البارزانيين ومنها الثورة التي أثارها الملا مصطفى البارازاني في سنة ١٩٤٥ والتي تكلفت الحكومة العراقية لقمعها مئات القتلى ونفقات كبيرة وقد اضطرت في وقته للاستعانة بالجيش وبتجنيد شرطة اضافيين من العشائر بالاضافة الى الشرطة النظاميين. كما اضطرت لاستصدار مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٤٥ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية لكي تتمكن من الانفاق على قمع الثورة المذكورة. وقد تكللت جهود الحكومة بالنجاح فقمعت الثورة، وفر الملا مصطفى البرزاني وأتباعه عبر إيران الى روسيا. وبمناسبة عرض هذا المرسوم على مجلس النواب. ناقش العديد من النواب هذه الثورة، باعتبارها حركة عصيانية ضد سلطة الحكومة. وتطرقوا الى تفاصيل موضوعها على هذا الاعتبار. وقد رأيت أن أتكلم حول الموضوع، لا بصفته حركة عصيانية قام بها احد العصاة وهو الملا مصطفى البارزاني وقد تم قمعها، بل بصفتها الا وسع، معتبراً إياها - حركة ذات صبغة قومية. ولم أجار بعض الخطباء الذين تكلموا في الموضوع. مثل النائب المحترم علي خيري الامام - نائب الموصل - الذي قال «لا توجد في الحقيقة قضية كردية[٢]. أو مثل النائب المحترم سعد صالح[٣]. الذي قال «لا توجد في الحقيقة قضية كردية أو قضية طائفية انما هناك قضية عراقية تحتاج الى اصلاح وعلاج. أقول ذلك وأنا لا أنكر أن هناك أشخاصاً كثيرين متزعمين ما يسمونه بالقضايا العنصرية والطائفية. ولكن عنصرهم وطوائفهم وأهل البلاد قد انتخبوهم وهم

---

(١) - من محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥، تقرير لجنة الشؤون المالية في مرسوم لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٤٥ المالية رقم ٣ سنة ١٩٤٥.

(٢) - محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ صفحة ٧٧

(٣) - محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ صفحة ٧٩

على كراسي الحكم فوجدوهم لا يتصلون إلا بأنفسهم. ولا يسعون إلا لمنافعهم.... ومع ذلك، حينما ترفضهم تلك الكراسي يعودون الى طوائفهم، يعود الشيعي يبكي على طائفته فيظنه البسطاء انه الرجل المنقذ، ويعود السني يبكي على طائفته. فيظنه الضعفاء انه رجل الساعة. ويعود الكردي يندب حال جماعته، فيظنه الجهلاء الثائر المنقذ. أقول هذه الكلمة. لألفت نظر اخواني الاكراد. بأني أود للألوية الكردية، وأطلب لها. مثل ما أطلب للألوية العربية. فلا فرق عندي بين ألوية العراق. إنما أنبههم من الوصوليين. من عرب وأكراد. أولئك الذين يريدون الوصول الى كراسي الحكم بأي ثمن كان، وهولاء المستغلون لا تقتصر عليهم طائفة واحدة. إنما هم منتشرون في أنحاء العراق. فيهم السني. والشيعي. والعربي. والكردي. إن سوء الحكم قد شجعهم على أن يتخذوا هذه الطرائق ليصلوا الى الكراسي فلا يمكن أن تصلح هذه المملكة إلا بحكم صالح. والا بأيدي نزيهة. عارفة مواطن الضعف. زاهدة عن المنافع. حازمة. ومن ورائها مجلس يحاسبها على الهفوات. هذا إذا أردنا أن نخلّص البلاد من الثورات. أما إذا بقينا على ما نحن فيه فابشروا بالثورات والفوضى... ».

لقد كنت اعتقد أن هناك - بالاضافة الى سوء الادارة. وبالاضافة الى الحاجة الماسة الى الاصلاح والعلاج الجذريين - هناك مشكلة كردية يجب البحث فيها من الأساس. وفي تلك المناسبة القيت خطاباً مطولاً أرى من المناسب أن أذكره بنصه لأهميته البالغة. ولأني تنبأت منذ ذلك الحين. بالتطورات الخطيرة التي تحققت فيما بعد. وطالبت بمعالجة المشكلة معالجة علمية إيجابية.

عبد الكريم الازري - العمارة:[1]

سادتي: كنت من الموافقين في اللجنة المالية على هذه اللائحة. اعتقاداً مني بأن قمع هذه الحركة العصيانية أمر لا بد منه. وكنت آمل أن ينتهز زملائي

---

(١) - محضر الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع العادي لمجلس النواب سنة ١٩٤٥ لصفحة ٨١.

النواب هذه اللائحة فرصة للبحث بشكل إيجابي في هذا الموضوع الخطير، لا أن يكون مجرد مجال للانتقاد السلبي. وماذا أقصد بالبحث الايجابي؟ بالطبع ان قمع الحركة العصيانية هو عمل سلبي، فإذا لم تعالج الاسباب التي أدت الى هذه الحركة، والتي لا يمكن لأحد أن يعتبرها ناشئة عن عامل واحد، بل هي حركة معقدة، ناشئة عن عوامل عديدة، بقيت المشاكل مستمرة. لا شك أن هناك روح تمرد في الموضوع. ولا شك أن هناك سوء ادارة، ولا شك أيضاً أن هناك عوامل أخرى. وهذه الحركة، ككل حركة اخرى، يجب أن ندرسها من جميع نواحيها.

سادتي: إن الأساس الذي تقوم عليه الدولة العراقية لا يرتكز على قومية واحدة، بل يقوم على قوميتين على الأقل، وقوميات أخرى صغيرة. وليست الدولة العراقية هي الدولة الوحيدة التي تجابه هذه المشكلة. هناك دول كثيرة تعاني من مثل هذه المشكلة. هناك الدولة السويسرية، وهناك الدولة الكندية، وهناك دولة بريطانية، وهناك دول أخرى كثيرة قائمة على قوميات متعددة. كيف عالجت هذه الدول مشكلة القوميات المتعددة المزدوجة أو المثلثة؟ هذا الموضوع يجب أن نبحثه بشكل علمي إيجابي. كيف تمكنت سويسرة المؤلفة من ثلاثة قوميات أو عناصر - الألمانية والافرنسية والإيطالية - أن تحل المشكلة وتزدهر وتدوم؟ وكيف تمكن العنصر الانكليزي، والعنصر الفرنسي - أن يعيشا سوية في كندا ولا يبتغي الفرنسي في كندا أن يلتحق بفرنسا أو يستقل؟ هذا هو الموضوع الرئيسي الذي يجب أن نعالجه، خاصة إذا علمنا أن وراء هذه المشكلة، في هذا اليوم - كما أشار إلى ذلك النائب المحترم سالم نامق - تعقدات دولية. فهذا الموضوع يجب أن يدرس إيجابياً وبروح علمية مجردة بعيدة عن العاطفة.

سادتي: قبل سنتين، عندما حدثت المشكلة، وتقدمنا الى رئيس الوزراء فخامة نوري السعيد سألناه هل أن هذه الحركة مجرد عصيان، أو سوء إدارة، أم أن هناك وراءها بواعث أخرى؟ أجابنا انه سيتدارس المشكلة. ويقدم الى هذا المجلس تقريراً وفي ضوئه يعقد المجلس جلسة سرية للمناقشة.

وبعد عشرة أيام من اعطائه هذا الوعد استقالت الوزارة التي كان يرأسها نوري السعيد. وقد علمت أن اللجنة التي ألفها والتي أرسلت لدرس الموضوع لم تكن تملك المؤهلات ولم تكن من العيار القادر على البحث في جوهر الموضوع، وإنما كانت لجنة للبحث في التطورات البسيطة لحادث العصيان المسلح. أما ما هي أسباب هذا العصيان. وما هي منطوياته وبواعثه. الى غير ذلك. فلا أعتقد انها كانت موضوع بحث في تقرير اللجنة. وبقي الموضوع لحد الآن غير مدروس لا بهذه الروح ولا بنظرة فلسفية تاريخية واسعة.

أود أن أتخذ من هذه اللائحة فرصة لمطالبة الحكومة بأن تدرس القضية بشكل إيجابي، لأنها تخص كيان المملكة في الصميم. فهذه القضية يجب أن لا تترك لدراسات سطحية تقتصر على تفرعات الحوادث العصيانية. وعلى البحوث الإدارية وغيرها التي لا تمس جوهر الموضوع. مثلاً أصدروا العفو وكان عليهم أن لا يصدروه. أو أنهم لم يتخذوا الاجراءات الكافية في الوقت المناسب. ولم يقيدوا الملا مصطفى في منطقة معينة. بل تركوه وشأنه يجوب انحاء المنطقة الكردية. هذه وغيرها من النقاط كلها ثانوية. ويجب أن لا تلهينا عن جوهر الموضوع. يجب أن نقول لاخواننا الأكراد بأننا لا نريد منكم أن تكونوا عرباً - لا نريد أن نجعل منكم عرباً ولا نريد الإساءة اليكم. بل نقول لهم أن هذه الدولة قائمة على قوميتين (وقوميات صغيرة أخرى) وكل قومية تحترم اختها الأخرى. اننا لا نريد من الأكراد أن يكونوا عرباً كما لا نريد من العرب أن يكونوا أكراداً. ولا تريد احدى القوميتين السوء بالأخرى. إنما القوميتان تتعايشان وتتعاونان في وطن واحد وتربطهما مصلحة واحدة. نريد من العرب أن يبقوا عرباً لتزدهر قوميتهم ولغتهم وحضارتهم ويرتبطوا بكيانهم مع اخوانهم العرب في الأقطار العربية الاخرى ولا نريد من اتجاهنا هذا أن نستغل أو نستعمر القومية الكردية. كلا إنما نريدها هي الأخرى أن تزدهر أيضاً.

بقيت هناك نقطة تعرض لها الزملاء وهي تبسيط الموضوع بشكل لا يقبله العقل ولا المنطق. لقد قال بعض الزملاء انه لا توجد مشاكل. وإنما هناك

أشخاص يثيرون المشاكل، سعياً وراء كراسي الحكم، وان هناك مجرد سوء حكم عام شامل. ويجب أن تعالج القضايا على هذا الأساس. فأنا أسأل، هل هذا صحيح؟ هل هذه القضايا أو المشاكل لا وجود لها؟ هل هي مخلوقة من بعض الأشخاص، أعني أنهم يخلقونها سعياً وراء الحكم؟ اني أقول وأصر، أن المشاكل موجودة. ويجب أن تحل وفق العقل والمنطق والعدل. وأؤكد لكم. لو لم تكن هذه المشاكل موجودة لما تمكن أي شخص مهما كانت شهيته قوية للحكم أن يخلقها (أي المشاكل).

لقد أجاب وزير الداخلية وقتئذ - السيد مصطفى العمري على ملاحظات جميع النواب ولكنه أهمل أو غض النظر عن الجواب على ملاحظاتي التي تخص جوهر الموضوع. وأعتقد أن تفكير مصطفى العمري الخبير الإداري لم يكن مستعداً لتقبل الملاحظات التي أبديتها. لقد نشأ وتدرج في الوظائف الإدارية من مدير ناحية، إلى قائمقام، إلى متصرف، حتى أصبح وزيراً للداخلية، ثم رئيساً للوزراء، وعضواً في مجلس الأعيان. وقد اعتبر هذا الموضوع مجرد حركة عصيانية مسلحة يجب أن تعالج إدارياً على هذا الأساس. أما الآراء التي أبديتها فلم يكن ليعيرها أي اهتمام.

وعندما سمحت الحكومة، في وزارة توفيق السويدي الثانية، بتأليف الأحزاب السياسية، وتألف الحزب الوطني الديموقراطي وكنت أحد مؤسسيه. كما كنت أحد الذين اشتغلوا في وضع منهج الحزب. كنت أنا الذي وضعت عبارة «ان العراق ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكوّن منها العراقيون. يحترم كل منها الآخر، في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل». وكان ذلك انسجاماً وانطلاقاً من الرأي الذي كنت قد أبديته في الخطاب الذي ألقيته في الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقد في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، أي قبل ثلاثة وثمانين يوماً من تاريخ اجازة تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي. ولحد هذه الساعة لا يعرف إلا القليل أن واضع هذه العبارة

وصائعها في منهج الحزب الوطني الديموقراطي هو كاتب هذا الكتاب، وليس كامل الجادرجي.

## لائحة قانون العمل والنقابات

وفي المذاكرة على لائحة قانون العمل قلت من جملة ما قلت ما يلي:[1]

ان هذه اللائحة سوف تبقى حبراً على ورق ان لم تسند تنفيذها نقابات منظمة قوية. وفي الواقع ان تنفيذ قوانين العمال في جميع أنحاء العالم قائم على القوة الضاغطة من نقابات العمال ولولا وجود النقابات العمالية المنظمة القوية لما تمكنت الحكومات أن تنفذ قوانين العمال وترفع مستوى الأجور. وتعنى بأمور العمال الصحية وتسعى الى تطبيق روح القوانين العمالية. لقد آن الأوان للحكومة أن تنظر الى التنظيم النقابي نظرة أخرى. نظرة التحبيذ والتشجيع .أنا أعتقد أن النقابات. وخاصة منها التي في العالم الغربي وعلى الأخص في اميريكا هي الرقيب الحقيقي على الحكومات وعلى الشركات أيضاً. فهي تراقب ارتفاع الأسعار والزيادات في مدخولات الشركات وأرباحها وتسعى الى زيادة أجور العمال. وكل من يدرس موضوع النقابات العمالية يجد أن هذه النقابات تكون الركن الأساسي الذي يقوم عليه توزيع الدخل القومي في أوروبا أو في اميريكا توزيعاً عادلاً. أما في العراق فنظراً لعدم وجود التنظيم النقابي ارتفعت أرباح بعض الشركات مائة في المائة ولم تفكر إدارات تلك الشركات في رفع أجور عمالها واشراكهم في رخائها.

ان اللائحة (لائحة قانون العمل) التي أمامنا جاءت ببعض الاحكام المفيدة في هذا الباب فقد جعلت تشكيل النقابة في المعامل التي يزيد عدد عمالها على المائة عامل إجبارياً غير أنها من جهة أخرى أعطت لوزير الشؤون الاجتماعية حق رفض تشكيل النقابة بدون بيان الأسباب التي يستند إليها في هذا الرفض.

---

(١) محاضر الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ صفحة ٧٣.

كذلك قد أعطت اللائحة حقاً لمجلس الوزراء أن يحل نقابات العمال أو اتحاد نقابات العمال عند مخالفتها للقانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه. أنا أعرف أن مجالس الوزراء اعتيادياً تحل النقابات لأسباب سياسية أو بسبب تغلغل الشيوعية في صفوفها ولكن اعطاء الحق في حلها لأية مخالفة قانونية قد تقترفها هو في رأيي تعسّف زائد لا أرى أن يتمتع به لا وزير ولا مجلس وزراء لأنها قد تكون مخالفات بسيطة لا تتصل بجوهر الموضوع ولا أرى ما يستوجب اعطاء مجلس الوزراء هذه الصلاحية الواسعة.... » ثم قلت « .... ان الأسباب التي دعت الحكومة الى رفض اتفاقية نقابات العمال في سنة ١٩٥٠، والتي دعت الحكومة الحاضرة أيضاً أن تستمر في رفضها لتلك الاتفاقية هي أن اعطاء حق تشكيل نقابات العمال بدون رخصة من الحكومة هو فوق ما يؤمل في الظروف الحاضرة باعتبار أن هذا الحق لم تتمتع به لحد الآن حتى الأحزاب السياسية والنوادي وأقصى ما يمكن أن نأمله في الظروف الحاضرة هو أن تغير الحكومة في نظرتها الى النقابات فتنظر اليها نظرة إيجابية وتعتبرها عاملاً رئيسياً في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً. أما جواب وزير الشؤون الاجتماعية أن الوزارة اعتيادياً لا ترفض تشكيل النقابة إلا إذا وجدت من هو مشبوه بين أعضاء النقابة فيا ليت معاليه يضع هذه العبارة في نص اللائحة حتى لا يرفض تشكيل النقابة لأسباب أخرى.

أنا لا أعتقد أن جميع وزراء الشؤون الاجتماعية هم بنفسية السيد عبد الرسول الخالصي لأني أعتقد أنه ينظر إلى العمال نظرة تقدمية تعتبر النقابة من الأشياء الحسنة في التنظيم الاقتصادي ولكني أتذكر أن أحد الوزراء كان (يتهيّج) لمجرد ذكر النقابة لأنه يراها خطراً على البلد.

---

(١) محضر الجلسة التاسعة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب (لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧) صفحة (١٣٦ - ١٣٨) حول لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧.

ثم قلت بصدد الحريات الديموقراطية ما يلي:

« ... أرى من واجبي أن أعبر عن ما يشعر به الناس بصورة عامة، والطبقة المثقفة بصورة خاصة من ألم مرير وخيبة أمل بالغة لاستمرار الإجراءات المقيدة للحريات والتي من شأنها أن تعرقل تطور النظام الديموقراطي في هذا البلد وتحول دون تمتع المواطنين بحقوقهم الدستورية. انى لا اعتـرض مطلقـاً على ما تتخذه الحكومة من اجراءات للمحافظة على الأمن والنظـام.... (ولكن موضوع بحثي يتعلّق بالقيود والاجراءات الطويلة الأمد التي تحد من الحريات الدستورية والتي تقوم على فلسفة في الحكم تخالف الفلسفة التي قام عليها الدستور العراقي. ان هذه الاجراءات إن دلت على شيء فانما تدل على عدم إيمان رجال الحكم في العراق (ولا أخص رجال الحكومة الحاضرة فقط) بالنظام الديموقراطي أو بإمكان تأسيسه وتطويره في العراق قبل مرور زمن طويل. ذلك لأن الحكومة، حسب ما تبين لي، أو حسب ما تمكنت أن أفسّر اتجاهها لا تثق بادراك الناس أو بامكانهم التمييز بين الغث والسمين من القول أو بين الصالح والطالح من النيات والأعمال. وبكلمة مختصرة أن الحكومة لا تنظر الى الناس إلا نظرتها الى القاصر تماماً وتعتبر نفسها بالنسبة لجمهور الناس بمثابة الوصي على القاصر. وهذه النظرة تخالف الأساس الذي قام عليه الدستور العراقي وما نص عليه من حريات دستورية تفسح المجال للناس بأن يناقشوا الأمور السياسية بحرية وصراحة. وهذه النصوص الواردة في الدستور العراقي تقوم على عقيدة راسخة هي أن صوت الحق والعقل حتى في جمهور غير مثقف كالجمهور العراقي سينبثق من نتيجة المناقشة ويتغلّب في النهاية على أصوات التخريب والباطل والأغراض العمياء. واعتقد ان من أكبر خطيئات الحكومات المتعاقبة في العراق، ولا أقول الحكومة الحاضرة فقط، هي عدم مصارحتها للناس بحقائق الأوضاع ومكاشفتها إياهم بكثير من الأمور التي لو كشفت لهم حقائقها لكان رد فعلهم غير ما يتصور الحاكمون. وعدم محاولتها كسب التأييد العام لاجراءاتها وسياستها بدلاً من الاعتماد على استعمال القوة وحدها كسند لسياستها. لذلك فاني والكثيرين غيري ينتظرون

من الحكومة أن تعيد النظر في اجراءاتها حول هذا الموضوع لكي تجعلها منسجمة مع النصوص الدستورية ومع الفلسفة التي قام عليها الدستور العراقي والدساتير الأخرى الديموقراطية.... »

ثم قلت بصدد سوء توزيع الدخل القومي:

« ... أود أن ألفت نظر الحكومة الى ما أعتقده من تفاقم في سوء توزيع الدخل القومي بين طبقات الشعب الأمر الذي ينطوي على خطر جسيم بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد وأرى أن بعض قوانين الضرائب التي رفهت على الطبقات الموسرة وضيقت على الطبقات الفقيرة وإن كانت ستوفر مبالغ للاستثمار في توسيع الجهاز الانتاجي لكنها من ناحية أخرى ستزيد من شقة التباعد بين طبقات الناس، كما أن استبعاد التنظيم النقابي سيبقى عاملاً رئيسياً في سوء توزيع الدخل القومي، واني أرجو من الحكومة، بعد تشريع قانون العمل، أن تبذل جهوداً جبارة لإزالة القيود الموضوعة في سبيل التنظيم النقابي لأن عليه يتوقف استقرار الحياة السياسية ذلك لأنه عامل خطير رئيسي يلعب دوراً مهماً في توزيع الدخل القومي كما سبق أن بينت في جلسة سابقة عند المناقشة حول لائحة قانون العمل في هذا المجلس... ».

وفي المناقشة التي جرت حول لائحة قانون اقتراض الحكومة من شركات النفط (بسبب انقطاع إيراد الحكومة من مرفق النفط نتيجة نسف محطات الضخ) قلت، من ضمن ما قلت، ما يلي[1]:

« .... وهناك نقطة مهمة يجب أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بها وهي أن هذه اللائحة في الواقع حكم سوف يسجله التأريخ على الحكومة الحاضرة التي لم تتمكن من معالجة قضاياها مع الحكومة السورية معالجة ناجحة وانها لم تلتفت إلى ضرورة الاهتمام بالوضع السوري والوضع الأردني الاهتمام المطلوب مما أدى إلى هذه النتيجة. لقد انتقدت في اللجنة المالية إهمال الحكومة لمعالجة

---

(١) محضر الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ صفحة ٢٨٣.

علاقاتها مع جارتيها العربيتين سورية والأردن وخلو سياستها الخارجية من أية سياسة عربية إيجابية، وقلت أن الحكومة الحاضرة قد قصرت اهتمامها في سياستها الخارجية على الاطمئنان على حدود العراق من الناحيتين الشرقية والشمالية وتوطيد علاقاتها مع الجارتين إيران وتركيا وأهملت سورية والأردن اهمالاً مؤلماً. وقد أجابني فخامة رئيس الوزراء على ملاحظاتي هذه فبين انه قد بذل عناية فائقة في معالجة علاقات العراق بجارتيه العربيتين سورية والأردن فأود أن أسأل الآن هل هذا الوضع الذي تطور هناك هو نتيجة هذه العناية التي بذلها رئيس الوزراء وهل يعد فخامته هذه النتيجة نجاحاً في سياسته في سورية والأردن. اني اترك الجواب لفخامته. وعلى كل فاني لا أود أن أقف الآن موقف اللائم للحكومة إنما أريد من ملاحظاتي هذه أن ألفت النظر إلى ضرورة أخذ العبرة من هذه النتائج وأن نعتبر أن سلامة هذه المنطقة العربية وحدة لا تتجزأ وأن رفاه العراق ورفاه سورية ورفاه الأردن وسلامة العراق وسلامة سورية وسلامة الأردن هي وحدة لا تتجزأ وانه قد آن الأوان لأن نبدأ بسياسة عربية إيجابية انشائية تعتبر سلامة هذه الأقطار ورفاهها وحدة لا تتجزأ».

## مقتطفات من الخطاب الذي القيته في مجلس النواب في يوم ١٩٥٨/١/٢٥ بمناسبة مناقشة الميزانية العامة

## أسباب التذمر في أوساط الشعب

ايها النواب المحترمون - يدعوني الواجب أن أصارح المسؤولين بالحقائق مهما كانت مرة ومن هذه الحقائق المرة ان هناك تذمرا واستياء يكاد يكون عاما من الوضع وان هناك ما يشبه اليأس من الاصلاح وليس سبب الاستياء واحدا عند جميع الناس فلكل طبقة من الناس سبب يستفزها الى النقمة ولكن القاسم المشترك الاعظم بين جميع الطبقات - لدوافع وأسباب مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشدة والضعف - هو الاستياء والتبرم بالوضع.

وقد يبدو غريبا هذا الاستياء في العراق - فقد يقال ان العراق في بحبوبة وان ايرادات النفط قد مكنت الحكومات العراقية المتعاقبة من تخطيط منهج عمراني يحسد عليه العراق وقد قطع هذا المنهج مراحل لا بأس بها في التنفيذ كما ان هذه الايرادات قد مكنت الحكومات من الترفيه على الناس وعلى موظفيها وأوجدت نشاطا اقتصاديا وتجاريا تغلغل في جميع الاوساط كما مكنت الحكومات العراقية من التوسع في الخدمات الاجتماعية في جميع الحقول تقريبا،فلِمَ-اذن هذا التذمر ولم اذن هذا التبرم باوضاع يبدو في الظاهر انها في تحسن وتقدم مستمرين.

ايها النواب المحترمون - ان من اسباب النقمة من الاوضاع الرهنة الحرمان - من كل شيء تقريبا - الذي هو نصيب الاكثرية الساحقة من الناس والحرمان لا يصح أن يكون أساساً تقوم عليه دولة يسودها الرضى وتعمها القناعة. والواقع المؤلم ان هذه الاكثرية من السكان التي تسكن الريف في الغالب والتي أخذ ضيق العيش يسوقها قسرا نحو المدن سعيا وراء الرزق لم تمسها عناية الدولة بل كانت ولا تزال لحد الآن ضحية اهمال

الحكومات والاعراض عنها واذا ما تعمقنا في الموضوع قليلا نجد ان قسطا من مسؤولية هذا الحرمان الذي تقاسي آلامه هذه الاكثرية من السكان ينصب على بعض القوانين التي سنتها الحكومات العراقية المتتابعة منذ سنة ١٩٣٠.

**وإذا ما اختلط هذا الحرمان بالوعي المتنامي الذي أخذ يتغلغل في أوساط هذه الأكثرية فان الموضوع سيصبح انفجارياً بدون شك وسيعرض كيان الدولة واستقرارها لأشد المخاطر. وفي الواقع على الحكومة أن تسابق هذا الوعي باجراءاتها الاصلاحية وفي بذل أقصى جهودها للقضاء على هذا الحرمان ولرفع مستوى معيشة هذه الأكثرية قبل أن ينقلب هذا الوعي إلى تململ ثم إلى تمرد ولات ساعة مندم.**

لقد تفاقم الامر بالنسبة لهذه الاكثرية المحرومة وما تقاسيه من شظف مؤلم في العيش وذلك بسبب تقلص قوتها الشرائية الضئيلة أثر هبوط أسعار المنتوجات الزراعية - كما أشار الى ذلك وزير المالية في خطابه بحيث أصبح تدبير المعيشة بالنسبة لها أمرا متعذرا فأخذت تتدفق كالسيل نحو المدن مما سبب تكدسا بشريا بأوضاع يتقزز من منظرها الانسان وتثور عليها كرامته. وبدلا من ان تحرك هذه المأساة الانسانية الحكومات لمعالجتها فانها - أي الحكومات - وقفت منها موقف المتفرج وبدلا من أن يجد هؤلاء اللاجئون شفقة وعناية من حكومتهم فانهم قد لاقوا اعراضا مؤلما ولم تجد مراجعاتهم المستمرة لاولى الامر نفعا ولم تأت بنتيجة.

سادتي: في سنة ١٩٥٣ أعددت لائحة لتعديل قانون تصحيح صنف الاراضي - التي أصبحت مرسوما ثم قانونا فيما بعد - وكان القصد من اعدادى تلك اللائحة توفير الارض لاسكان هؤلاء اللاجئين في الدرجة الاولى.

ولكن الغريب ان منفعة هذا القانون لم تشمل هؤلاء لحد الآن بل بقوا في صرائفهم بين المستنقعات عرضة للنقل والطرد من مكان الى آخر بين آن وآخر.

سادتي: قبل أمد قصير جاء إلى داري في صبيحة يوم من الأيام الممطرة رجل من سكان الصرائف وقال لي يا فلان أنت نائبنا في مجلس الأمة.

لقد كانت الليلة الماضية قاسية علينا أنا وعائلتي وأطفالي فالماء يصب من فوقنا والماء يجرى من تحتنا والبرد يقسو علينا وقد حرت والله في أمرى لا أعرف ماذا أعمل وقد أتيتك هذا اليوم طالبا منك النجدة راجيا أن تعمل لي تدبيرا فلا يصح لك أن تنام دافئا في فراشك الوثير ونحن نقاسي هذه الآلام المبرحة فان لم تعمل لي تدبيرا فسأنقل عائلتي واطفالي الى دارك ولتكن عندك عندئذ الجرأة في اخراجهم منها بالقوة وانفجر باكيا فهونت عليه وساعدته بما أتمكن. هذا مثل واحد من ألوف الامثلة التي تدل على مبلغ ما يقاسيه هؤلاء. كم من مرة قالوا لي هذه الدولة ليست دولتنا هذه دولتكم لانها لم تعرفنا في يوم من الايام ولم نر منها أثرا في حياتنا فلا يوجد أسوأ من الحياة التي نحياها في الصرائف بين المستنقعات والاوساخ.

سادتي: ان هذا الشعور الخطر يجب أن نتلاقاه بسرعة فائقة وتلافيه يتحقق باتباع سياسات ثلاث في عين الوقت سياسة الاعمار بقصد زيادة الانتاج على مختلف أشكاله وبالنتيجة الدخل القومي وسياسة توزيع هذا الدخل توزيعا أعدل بين الناس حسب الطرق التي أوضحها خطاب العرش للوزارة الجمالية وسياسة ايجاد جهاز حكومي نزيه كفوء للنهوض بالسياستين المارتي الذكر فالدخل القومي الحالي الذي لا يكفى مهما وزعناه بعدالة لتحقيق مستوى من المعيشة يحفظ الكرامة الانسانية للجميع ولذلك يجب أن نعمل بشعور الاستعجال لاستغلال الامكانات الكامنة لزيادة الانتاج ومن ثم الدخل القومي ويجب أن نوجد جهازا خاصا قادرا على النهوض بهذه المهمة الخطيرة بأقصى ما يمكن من السرعة.

ومن أسباب التذمر استقطاب الملكية الزراعية.

ايها النواب المحترمون.

اني من المعتقدين بحق الملكية - من المعتقدين بأنه نظام مفيد محفز على العمل باعث على النشاط والانتاج في جميع الحقول ومنها الحقل الزراعي وليس أدل على صحة هذه العقيدة أكثر من الخبرة القاسية التي مرت بها بعض البلدان الشيوعية التي أممت الاراضي الزراعية - فهبط الانتاج فيها هبوطا شنيعا مما

اضطرها الى التراجع عن هذا التأميم الى الاعتراف بحق الافراد في تلك الاراضي الزراعية كما حدث في يوغوسلافيا وبولندا وهنغاريا مثلا. على ان هذه الملكية الزراعية لكي تكون محفزة على العمل باعثة على النشاط والانتاج يجب أن تكون معتدلة لا مستقطبة ويجب أن يتمتع بها أكبر عدد من العاملين في الحقل الزراعي لان الاستقطاب - باتساع رقعة الملكية اتساع كبيرا - كالتأميم يحرم أكثرية العاملين في الحقل الزراعي من التمتع بالملكية ونتيجة هذا قعودهم عن العمل وعن الانتاج وفي هذا خسارة لهم وللدولة وللناس جميعا. هذا فضلا عن ان الاستقطاب في الملكية الزراعية وحرمان أكثرية العاملين في الحقل الزراعي منها يهدد حق الملكية بالذات بخطر جسيم وبالنتيجة يهدد استقرار الدولة لان كل حق وكل نظام اذا كان المتمتعون به أقلية من الناس والمحرومون منه الناقمون عليه أكثرية الناس فانه نظام لا يدوم فتوكيد نظام الملكية الزراعية وتركيزه على قواعد سليمة ثابتة يستوجب تمتع معظم العاملين في الزراعة به وفي هذا توسيع لقاعدة الدولة وضمان لاستقرارها ولا شك ان حرمان أكثرية العاملين في الزراعة من الملكية الزراعية سبب مهم من أسباب التذمر والنقمة المكبوتة في الريف.

ويجب أن لا نكتفي بتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين المحرومين لان هذه العملية بطيئة جدا بل يجب أن نعمل على توفير النقد للفلاح الذي يرغب في أن يشترى الارض التي يزرعها من مالكها اذا كان هذا المالك مستعدا بمحض اختياره ورغبته لبيعها له بقيمة معقولة وتوفير هذا النقد للفلاح يعود بالنهاية بأكبر الفوائد على الدولة - لاننا بتوفير هذا النقد نكون قد اشترينا استقرار الدولة وأرسيناها على قواعد رصينة ثابتة. ولا يضير الحكومة أن تخصص لهذا الغرض الجليل في كل سنة مليونا أو مليونين من الدنانير أو أكثر من ذلك. انه ثمن السلامة وثمن الاستقرار المنشود، انه صمام الامان خاصة وان هذه المبالغ سترجع الى الدولة كاملة مع فوائدها.

ان هذا العمل سيحرر النشاط المكبوت لدى هذه الطبقة - أعني طبقة الفلاحين - ويشجعها على الانتاج واني اعتقد ان أكبر سيئة في الوضع الحالي

هو قعود أكثرية العاملين في الزراعة عن الانتاج وعن بذل المجهود الكافي في الانتاج.

سادتي: في سنة ١٩٥١ أتاني دلال من دلالي الاراضي وقال لي ان أرضا زراعية مساحتها ٥٠٠٠ مشارة[١] تسقى سيحا بالقرب من بغداد وتعود الى أحد اليهود معروضة للبيع بثمن بخس دينارين للمشارة الواحدة أي أن مجموع ثمنها حوالى العشرة آلاف دينار ورجاني أن أذهب للكشف عليها لعلى اشتريها فقلت له اني لا أرغب في شراء أرض زراعية جديدة وبعد الحاح شديد من جانبه ذهبت اليها فرأيت جماعة كبيرة من الفلاحين شيوخا وكهولا وشبانا وأطفالا فبادروني بالسؤال: هل أتيت تشتري هذه الارض؟ فأجبتهم لم يستقر رأيي على شيء فقال لي أحدهم اذا اشتريتها ارجو أن لا ترحلنا من هذه الارض فان لنا فيها ذكريات وأعزاء مدفونون في جوفها وبعد حديث قصير مع الجماعة المذكورة قفلت راجعا الى داري في بغداد بعد أن قطعت على نفسي عهدا بعدم شرائها ولم أكن قد فكرت في الاصل في شرائها. غير اني أخذت أفكر لو كانت هناك لدى الدولة مؤسسة تسلف هؤلاء الفلاحين الساكنين في هذه الارض من أزمان بعيدة مبلغ العشرة آلاف دينار ثم تستوفيها منهم بأقساط طويلة الاجل بعد ان تقسم الارض عليهم وترتهنها عندها لاستقر هؤلاء الفلاحون في أرضهم وعمروها وانتجوا ووفوا تلك المؤسسة دينها في أمد قصير واخذت أفكر فيما لو رجعت الى المسؤولية في يوم من الايام ان احاول سن لائحة قانونية تمكن الدولة من النهوض بهذا العمل الاصلاحي العظيم وعندما عدت الى وزارة المالية في سنة ١٩٥٣ الفت فورا لجنة لتحضير تلك اللائحة فأحضرت ولم يساعدني الوقت مع الاسف على عرضها على مجلس الامة في وقته والمبدأ الاساسي لتلك اللائحة الموجودة الآن في ديوان وزارة المالية هو تمكين المصرف الزراعي (أو أية مؤسسة اخرى ترتأيها الحكومة) ان يشتري الارض التي يعرضها مالكها للبيع ويدفع له ثمنها ثم يبيعها على الفلاحين بعد تقسيمها عليهم ويستوفي اثمانها بفائدة معقولة وبأقساط طويلة الاجل وفي اللائحة احترازات كثيرة لمنع

---

(١) المشارة تساوي دونمين ونصف الدونم.

سوء الاستعمال ولمنع الاستغلال وأنا أرجو من معالي وزير المالية ان يتقدم بهذه اللائحة بعد اجراء التعديلات التي يرتأيها عليها واذا ما شرعت هذه اللائحة فانها ستحقق بصورة سلمية هادئة وبشكل يحفظ حقوق الجميع ما احتاج الى رجة كبيرة في مصر لتحقيقه.

ومن أسباب التذمر لدى الطبقة العاملة هو اهمال الحكومات المتعاقبة لامر التنظيم النقابي الذي يتوفر على تحقيق رفع مستوى الاجور وحصول العامل على الحصة التي يستحقها من الدخل القومي - والواقع لا أمل بتاتا برفع مستوى الاجور الى الحد اللائق بدون ضغط النقابات العمالية الحرة. ومنذ تشريع قانون العمال الجديد لم تتألف - حسبما اعلم وارجو ان اكون مخطئا - نقابة عمالية واحدة.وبهذه المناسبة فقد قرأت ما تناوله خطاب الزميل المحترم سلمان الشيخ داود من ان اجور العمال في هذا البلد تقارب اجور العمال في اوربا وجوابي هو أن مقاييس الاجور في اوربا تختلف اختلافا كبيرا من بلد الى آخر فأرجو من الاخ السيد سلمان ان يتتبع هذا الموضوع بدقة وسيرى انه مخطىء فيما ذهب اليه. لقد ارتفعت في الايام الاخيرة اجور العمال الماهرين الذين هم أقلية أما العمال غير الماهرين وهم الاكثرية الساحقة فان اجورهم لم ترتفع الى الحد الذي نتصوره خذوا عمال الطين في بغداد فان اجورهم تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ فلس في اليوم بينما ارتفعت كلفة المعيشة الى ما يقارب الـ ٦٠٠ بالمئة بالقياس الى سنة ١٩٣٩.

سادتي: ان قسطا كبيرا من مسؤولية الاستقرار في الاقتصاد الامريكي وكذلك في الاقتصاد الاوربي تعود الى الاجور التي أوجدت لدى العمال والمستخدمين الذين يشكلون اكثرية الشعب الامريكي والشعوب الاوربية قوة شرائية هائلة كانت تمتص باستمرار الانتاج الامريكي المتزايد والمتوسع سنة بعد سنة وكذلك الحال في اوربا.

ومن أسباب التذمر ضياع القيم واضطراب المقاييس.

أيها النواب المحترمون: لقد راقب المتتبعون لسير الدولة العراقية ان التقدير للقيم العالية المتمثلة في الفضائل الرفيعة والثقافة العالية والكفايات

الممتازة بدلا من أن يميل الى الصعود فانه على العكس من ذلك اخذ يميل الى الهبوط الامر الذي أثار مخاوف المتتبعين المذكورين على مصير الدولة . لانه لا يمكن في الواقع من الامر ان تستقيم امور الدولة في العصر الحاضر بدون اعطاء تلك القيم وتلك المقاييس ما تستحقه من التقدير . وان نتيجة هذا الوضع تعطيل قسم كبير من جهاز الدولة عن الانتاج الحقيقي المأمول منه وهو في عين الوقت تبذير للكفايات وهدر للقيم المذكورة ودولتنا لا تتحمل لا هذا التعطيل ولا هذا التبذير ولا هذا الهدر .

ومن أسباب الاستياء التفريق في المعاملة بين الناس على أسس تخالف احكام الدستور وتخالف منطق الدولة . فالقانون الاساسي قد نص على معاملة المواطنين معاملة متساوية حسب احكام القوانين بدون تفريق او تمييز بينهم لاي اعتبار من الاعتبارات . اني اقول ان هذا الحكم من القانون الاساسي لم يطبق تماما ولا يزال غير مطبق تطبيقا كاملا وهذا سبب من اسباب التذمر ولا اريد ان ادخل في تفصيل الموضوع ولا في ايراد الامثلة عليه بل اكتفى بالتنويه به بهذا القدر مبينا ان هذا التفريق أو التمييز بين الناس يسمم جسم الدولة ويفسخ كيانها ويقضى على وحدتها واني اعتقد ان كل من يعمل بوحي من هذا التمييز او هذا التفريق بين المواطنين انما يقترف خيانة عظمى للدولة .

وقد كان الغرض الرئيسي من تأسيس ديوان الموظفين او مجلس الخدمة هو القضاء على جميع الاعتبارات الخارجة عن القانون والتي ربما تؤثر في تعيين الموظفين او في ترفيعهم ويا ليت لو أوجدنا ترتيبات مماثلة في بقية اجزاء جهاز الحكومة للتوصل الى تطبيق احكام القانون الاساسي في هذا الباب تطبيقا تاما .

واود ان يكون مفهوما باني فيما بينته اردت ان اشرح وضعا يجب ان نتعاون جميعنا تعاونا مخلصا لانقاذ البلد من شروره وآثامه التي تعود علينا جميعا باوخم العواقب .

ومن أسباب التذمر عدم توزيع مشاريع الاعمار على المملكة بشكل يؤمن العدالة بين الجميع وقد سمعنا أصوات التذمر ترتفع بين آن وآخر من مختلف الجهات ولا أريد ان أسرد الامثلة بل اكتفى بالتنويه بالموضوع بهذا القدر .

ومن أسباب التذمر تقديم المهم على الاهم في كثير من اعمال الحكومة وخاصة مجلس الاعمار فكثير من الاعمال التي تأتي في الدرجة الاخيرة من الاهمية قد قفزت الى المرتبة الاولى والعكس بالعكس والواقع ان مقياس الاولوية في مجلس الاعمار مضطرب ومقياس الاولوية أو الاسبقية هذا له اهمية خاصة في بلد غير معمور فهو يدل على مبلغ اهتمام الدولة برفع مستوى اكثرية السكان بتوجيه اهتمامها الى المشاريع الانتاجية والترفيهية التي تمس حياة الاكثرية الساحقة من السكان قبل غيرهم - كل شيء يفيد هذه الاكثرية الغالبة من السكان يجب أن يتقدم الا في أحوال خاصة.

ومن أسباب التذمر هذا الاسراف والتبذير في مصروفات الدولة وفي الوقت الذي تملك فيه الحكومة مئات الملايين من الامتار المربعة في حدود امانة العاصمة وفي الوقت الذي تمنح فيه الحكومة مجانا مؤسسة جامعية اجنبية ما يقارب الثلاثة ارباع مليون متر مربع فانها في عين الوقت تستملك اراضي الناس بكلفة باهضة لبناء جامعة بغداد. وفي الوقت الذي تملك الحكومة اراضي واسعة شاسعة مطلة على نهر دجلة الجميل لمسافة تقارب الكيلومتر أو اكثر فانها تستملك للمركز المدني بيوت الناس بكلفة باهضة على الدولة واؤكد انني حاولت أن أفهم وجهة نظر القائمين بهذا الموضوع فلم أتمكن. وأصبحت مشكلة الحكومة الآن ليست في تدبير المال للمشاريع وانما في صرف المال بشكل معقول وفيه أقصى الاستفادة بأقل كلفة. ولا أود أن أورد لكم أمثلة أخرى حول هذا الموضوع من مجلس الاعمار سوى ان أقول ان معملا لانتاج السمنت قامت به الحكومة وسعته الانتاجية ثلثمائة وخمسون طنا كلف الدولة اقل بقليل من ثلاثـة ملايين دينار في الوقت الذي يوجد معمل آخر قام به الاهلون وسعته الانتاجية سبعمائة وخمسين طنا كلف ما يقارب المليونـي دينارا. وعلى هذه فقس ما سواها.

ومن أسباب التذمر هذا الهبوط المؤلم في كفاءة الجهاز الحكومي في الوقت الذي تعاظمت وتوسعت مهام هذا الجهاز وتعقدت تعقدا كبيرا.

ومن أسباب التذمر هذا الكبت والتضييق على الناس حتى في التعبير عن امورهم المحلية واحسن مثل على ذلك المأساة التي سميت بانتخاب امانة

العاصمة فقد كان سلوك سلطات الأمانة في هذه المسرحية مخجلاً ومعيباً جداً لا يليق بدائرة رئيسية من دوائر الدولة وقد أعطت هذه المسرحية عن سلوك السلطات المذكورة انطباعا في أذهان الناس من أسوأ الانطباعات لا تمحوه جميع الدعايات.

ومن أسباب التذمر هذا الكبت المؤلم للحريات الدستورية والذي تجاوز حتى حدود الاغراض التي كانت تستهدف من ورائه واود ان أسأل الحكومة الى متى سيستمر هذا الكبت ومتى ترجع هذه الحريات للناس.

ومن أسباب التذمر هذا التباطؤ في أعمال مجلس الأعمار وخاصة في الميدان الصناعي الذي يتوقف عليه رفع مستوى الانتاج ورفع مستوى المعيشة بالنسبة للاغلبية الساحقة من السكان.

سادتي: هذه بعض الملاحظات عن أسباب التذمر والاستياء ويوجد غيرها كثير اعرضها بكل اخلاص وحرص على سلامة الدولة ورفاهها واستقرارها راجيا من المسؤولين النزول الى الاوساط الشعبية للتحقيق عنها وعن غيرها فان في ذلك خيرا لهم وللناس.

## حفلة افتتاح ثانوية الحي
## التي تبرع ببنائها الشيخ بلاسم الياسين

في ربيع ١٩٤٧، وكنت وقتئذ عضوا في مجلس النواب العراقي، دعيت مع اخواني بقية اعضاء مجلس ادارة جمعية المدارس الجعفرية الاهلية الى حفل اقيم في مدينة الحي (واسط) بمناسبة افتتاح بناية المدرسة الثانوية الجعفرية الاهلية فيها وكان الشيخ بلاسم الياسين احد شيوخ عشيرة المياح وهي فرع من عشائر ربيعة قد تبرّع بمبالغ كبيرة لتشييد هذه البناية وملحقاتها. فلبيت الدعوة مع بقية اعضاء مجلس ادارة الجمعية الآنفة الذكر وسافرنا الى الحي. وقلت في نفسي ان هذا الرجل يستحق التكريم والتشجيع على اريحيته وكرمه وتبرعه لاقامة هذا الصرح التربوي على حسابه الخاص. انه على الاقل، بعمله هذا، يرد جزءا ولو صغيرا، من دخله الكبير من الارض الاميرية التي كانت تعود للدولة والتي استولى عليها والتي كانت مساحتها حوالي(١٩٥٠٠٠) مشارة اي (٤٨٧٥٠٠) دونم لبناني وقد منحت له باللزمة[1] مجانا وحرم منها جميع افراد عشيرته حرمانا يكاد يكون تاما. وقد اقام الشيخ بلاسم للمدعوين وليمة غداء عامرة واعقبها بمادبة عشاء تجلى فيها الكرم العربي الحاتمي في قصره الواسع المنيف المطل على نهر الغراف المتفرع من نهر دجلة بحدائقه الغناء الرائعة وبأضوائه الملونة الخلابة. وكان القصر وحدائقه محاطا بسور مرتفع وقد انتشر المدعوون في حدائق القصر جماعات جماعات. أما أفراد العشيرة فقد جمعهم الشيخ بلاسم في أرض فسيحة خارج السور.

وقد القى في الحفل الصباحي الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهرة قصيدة عصماء كانت من ابلغ واروع ما نظم،وقد كشف فيها عن عبقرية شعرية نادرة

---

(١) اللزمة هي حق الاستثمار الزراعي للارض وهو حق يباع ويشترى بموافقة الحكومة ويورث (حسب الارث النظامي لا الشرعي) ويرهن في المصرف الزراعي.

ولكن وضع الشيخ بلاسم الياسين، لم يدم طويلا. ولا اتصور انه كان يدور في خاطره او خاطر غيره من اصحاب المزارع الواسعة ان هذه الملكية الزراعية التي استأثروا بها وحرموا منها جماهير الفلاحين من افراد عشائرهم لن يتجاوز الباقي من عمرها احد عشر عاما فتزول بين عشية وضحاها وكأنها لم تكن بالأمس. وهذا ما حصل في الواقع. اذ صدر قانون الاصلاح الزراعي اثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي جرد جميع أصحاب الاراضي من كل ما يزيد على الف مشاره (٢٥٠٠ دونم لبناني) كحد اعلى - اذا كانت تسقى سيحا او بالواسطة ومن كل ما يزيد على الفي مشاره اذا كانت تسقى ديما أي تعتمد على مياه الامطار وقد انقص هذا الحد الاعلى حتى اصبح / ٤٠٠/ مشاره (الف دونم) بالنسبة للاراضي التي تسقى بالواسطة و/ ١٠٠/ مشارة (٢٥٠ دونماً) للأراضي التي تزرع بالرز. اما القصر المنيف الذي استضافنا فيه الشيخ بلاسم فقد تعرض لهجوم عنيف من الفلاحين المحرومين ومن سكان مدينة الحي الذين سبق ان شُنق اثنان منهم قبل اقل من سنتين من اندلاع الثورة لاتهامها بالشيوعية ونهب ودمر في حادثة معروفة ولم يبق - لعلمي - فيه شيء يذكر.

# سفرة الى مصر في سنة ١٩٤٤.

في سنة ١٩٤٤ اصيبت خالتي، وهي في عين الوقت أم زوجتي، بمرض السل وقررنا ان نسفرها الى احد المصحات في جبل لبنان وسافرنا معها انا وزوجتي الى لبنان وادخلناها في مصح بحنس بعد اجراء الفحوص الطبية اللازمة عليها. وبقينا بعد ذلك عدة ايام في بيروت لمسنا في خلالها النفوذ الذي كان يتمتع به وقتئذ وزير العراق المفوض تحسين قدري في مختلف الاوساط السياسية، والاجتماعية، في بيروت.

وطرنا الى مصر ونزلنا في القاهرة. وجابهنا لاول مرة مشكلة ايجاد غرفة لنا في احد الفنادق المحترمة في القاهرة، خلافا لخبرتنا في بيروت حيث لم نجد اية صعوبة بسبب وجود تحسين قدري هناك. واخيرا وجدنا غرفة لمدة ليلتين فقط في فندق متروبوليتان الذي كان يعود لشركة سويسرية ويديره مدير سويسري. وقال لنا المدير سأسمح لكما بالبقاء في هذه الغرفة لمدة ليلتين فقط وبعدها يجب ان تتركاها لأنّها محجوزة لآخرين. وحرنا ماذا نعمل؟ واخذنا نفتش عن غرفة في فندف آخر. وكان يسكن في القاهرة يومئذ ابن خالي وابن عمتي ضياء الجلبي وطلبنا اليه ان يساعدنا واخيرا تمكن من ايجاد غرفة لنا في فندق مينا هاوس بالقرب من الاهرامات، بعد ان دفع لاحد موظفي الفندق

مبلغا من المال كاكرامية وهي في الحقيقة رشوة. وقال لنا ان هذه - مع الاسف - هي الوسيلة الاعتيادية للحصول على غرفة في احد الفنادق المعروفة في القاهرة، ثم قال ان المدير سيسمح لكما بالبقاء في الغرفة لمدة ليلتين فقط، وقال ان معنى هذا انكما يجب ان تدفعا مبلغا آخر لتمديد اقامتكما. ولكنّي قلت له اني لم ادفع رشوة في حياتي واستحي ان أدفعها وعليك ان تقوم بهذه المهمة، وقام بها فعلا. ومددت اقامتنا في فندق مينا هاوس لمدة ليلتين اخريين او ثلاث. واخيرا وجد ضياء الجلبي لنا غرفة في فند الكونتيننتال، وكان من افضل الفنادق وقتئذ، بعد ان دفع مبلغا من المال ايضا كاكرامية وبقينا في هذا الفندق طيلة مدة بقائنا في القاهرة.

كانت الحرب لا تزال مشتعلة في اوروبا والشرق الاقصى واصبحت بعيدة عن مصر والشرق الادنى. ولكن الاحتلال الاجنبي كان لا يزال جاثما على صدر مصر وعلى القاهرة خصوصا. وكانت مخازن القاهرة لا تزال على الرغم من مرور خمس سنين على اندلاع الحرب، مليئة بكثير من انواع السلع الكمالية كطواقم السكاكين والشوكات والملاعق الفضية، والكريستالات واطقم البورسلين للسفرة واشياء كثيرة اخرى. وتبضعنا واشترينا ما نحتاجه.

وقد دعانا السيدان رزق شُوشه وشكري شوشه بايعاز من بنت اختهما سلمى عسيران، وكانا من اصل لبناني ومن كبار المثرين ومن اصحاب المعامل - لمشاهدة سباق الخيل. وكانا يحتجزان طوال موسم السباق ولعدة سنين مضت، كأبينة خاصة لهما. وكانا يحتفظان بعدد كبير من خيول السباق، وباسطبل خاص لها، لانهما كانا مولعين بالخيل وبسباق الخيل. وذهبنا معهما وشاهدنا سباق الخيل، وشاهدنا الطبقة التي كانت ترتاد ذلك السباق الذي كان في مصر الجديدة - طبقة من المترفين المثرين، واكثرها من الجاليات الاجنبية، لبنانية وتركية وجركسية ويونانية وانكليزية وافرنسية وايطالية وبلجيكية وغيرها، مع نسبة من الطبقة الارستقراطية المصرية التي كانت مصرية بالاسم فقط ولكنها على الاغلب اجنبية بالاصل والشعور، وتحتقر جماهير الشعب المصري. ثم دعيانا الى حفلة ساهرة في بيتهما الواسع الفخم. وكانا قد اقاماها، جريا على عادتهما في كل سنة، بمناسبة افتتاح موسم سباق الخيل. وحضرنا الحفلة وكان

جميع المدعوين والمدعوات - ما عدانا - من اصل لبناني وكانوا جميعهم مسيحيين. وكانت علائم الثراء والنعمة بادية عليهم وكانت الجوهرات التي تزين صدور السيدات ورؤوسهن واصابعهن وآذانهن تلفت النظر حقا. واقسم اني لم اكن قد رأيت في حياتي مجموعات من المجوهرات مثل التي رأيتها في تلك الليلة. هذه الطبقة هي التي كانت تستغل مصر وشعبها الجائع الفقير.

وجلس الى جنبي في الصالة صهر رزق وشكري شوشه اي زوج اختهما. ولا اتذكر اسمه الآن. واخذ يتحدث اليّ. وقال لي لا بد قد لفت نظرك هذا المنظر الرائع - منظر الثراء والبذخ والمجوهرات الثمينة والنعيم الذي كانت ترفل فيه هذه الطبقة. وذهلت من تعليقاته التي كانت تبدو نشازا في ذلك الجو وذلك المحيط. كنت احسب انه من تلك الطبقة ولم اكن اتوقع ان اسمع منه ما سمعت. واجبته نعم انه منظر يلفت النظر في هذا البلد الغارق في الفقر. ثم سألني ماذا لفت نظرك في مدخل البيت؟ اجبته لم اجد شيئا يلفت النظر. قال هل شاهدت الحارسين في مدخل البيت. قلت له نعم شاهدتهما وكانا حافيي القدمين، وفي يد كل واحد منهما بندقيّة. ثم اضاف قائلا كيف تأمن هذه الطبقة ان يحرسها حراس فقراء حفاة؟ هذه البنادق التي كان يحملها الحراس قد تصوب على هذه الطبقة في يوم من الايام بدلا من ان تحميها وتحرسها. ثم قال لو كان لهؤلاء المترفين المتنعمين عقول تدرك لرحلوا من مصر حيث الفقر من نصيب الكثرة الساحقة من المصريين. ثم قال لو كنت محلهم لسارعت الى الرحيل من مصر قبل ان تنتهي الحرب أو بعد أن تنتهي الحرب بقليل - وذلك لكي يسلموا بأرواحهم وثرواتهم التي جمعوها في خلال مدة الحرب ما دامت الابواب مفتوحة. ولقد تبين لي فيما بعد انه لم يكن في عداد المثرين. ولكن هذا لم يقلل في رأيي من قيمة الآراء التي ابداها. لقد كان تقييمه للوضع تقييما صحيحا. ذلك انه مخالف لنواميس الكون ان تسلم الثروة الفاحشة التي يتمتع بها نزر قليل من الناس في محيط غارق في الفقر ترزح اكثريته الساحقة تحت كابوس العوز والفاقة. وقد صح ما توقعه ذلك الرجل.

وفي صيف سنة ١٩٦١ ذهبت إلى فندق قاصوف في منتجع ظهور الشوير في لبنان لاقضي بضعة أيام استريح فيها واريح اعصابي. واذا بي ألتقي بأحد أبناء

شوشة - غير رزق وشكرى، وقص علي قصته. قال كنت ادخرت مبلغا من المال اودعته في احد المصارف في سويسرة. ليكون ملاذا ألوذ به اذا ما ساءت احوالي، واذا ما اصابتني مصيبة، واعيتني الحيلة في دفعها. قال وعندما حدثت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اخذت اعمالي تتوسع وزاد الطلب على انتاج معاملي. وقررت ان اوسعها واجددها. ومددت يدي الى ذلك المبلغ المدخر وانفقته في توسيع معاملي طمعا في سد الطلب المتزايد على انتاجي. وما ان اكملت توسيع معاملي وانفقت مدخراتي حتى جاءت قرارات التاميم وصرت اندب حظي العاثر فكأنما وسعت معاملي وجددتها لاسلمها لقمة سائغة للتأميم. وها أنت تراني الآن في حيرة لا اعرف كيف ادبر اموري. وصرت أفكر ليس فقط في امر هذا الرجل او غيره من العاملين في حقل الانتاج - والانتاج الصناعي بصورة خاصة بل باجراءات التاميم في مصر وغيرها من الدول - وخاصة العربية منها - وصرت اتساءل عجبا ايهما كان يكون افضل من حيث النتيجة، ان تستمر الدولة في الاستفادة من نشاط هؤلاء الرائدين في ميدان الاقتصاد ومن تجاربهم وخبراتهم على ان تضع في عين الوقت القوانين الصارمة التي تضمن حقوق العمال وتضمن الحقوق المشروعة للدولة في ارباحهم وتوجههم الى مشاريع التنمية في ضمن منهاجها الانمائي أم تقتل الاوزة التي كانت تبيض بيضات الذهب؟ لا شك ان بقاء الاوزة كان سيكون اكثر نفعا للدولة. لقد كانت هذه الطاقات وهذه الخبرات وهذه التجارب وهذا النشاط ثروة لا يجوز التفريط بها وهدرها، كما هدرتها وفرطت بها اجراءات التاميم التي سلمت هذه المؤسسات الاقتصادية الناجحة الى بيروقراطية الدولة، والى مجموعة من الموظفين، وكثير منهم من العسكرين، المحرومين من الخبرة والتجارب في ادارتها، والذين لا يشعرون ان لهم مصلحة في الحرص على انجاحها. وخسرت الدولة هذه التجارب وهذا النشاط وهذه الخبرات وهذه المبادرات. الم تكن توجد طريقة وسط توفق بين تسخير هذه الكنوز العظيمة من المزايا النادرة التي عددتها في عملية الانتاج وبين تامين مصلحة الدولة ومصلحة العمال؟ لقد حققت الدول الاسكندنافية هذه الطريقة الوسط بنجاح باهر.

# الوصي على العرش يكلفني بالاشتراك في الوزارة

## التي كان سيؤلفها نوري السعيد على اثر استقالة حمدي الباجه جي. اعتذاري وتأثر الوصي على العرش من جراء اصراري على الرفض

على اثر استقالة وزارة حمدي الباجه جي في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٦، وبينما كنت في زيارة عائلية في بيت ابن عمي عبد الرزاق الازري الذي كان آنئذ متصرفا للواء بغداد، جاءني في الساعة الحادية عشر مساء، نداء تلفوني من الدكتور فاضل الجمالي الذي كان وقتئذ وكيلا دائماً لوزارة الخارجية قائلا انه كان يفتش عني في كل مكان منذ ساعة إلى أن عثر علي هنا (أي في بيت عبد الرزاق الازري) وانه يريد الاجتماع بي حالاً لانه يحمل رسالة شفوية من الوصي على العرش يريد ابلاغها لي ويريد ان يعرف موقع البيت لكي يتوجه اليه. فأوضحت له موقع البيت وبعد مدة قصيرة وصل الدكتور الجمالي وقال لي ان الوصي على العرش امره أن يبلغني رغبة سموه في اشتراكي في الوزارة التي كان قد عهد بتأليفها إلى السيد نوري السعيد. اجبته وما هي المهمة التي سيعهد بتنفيذها الى الوزارة؟ وما هو منهج عملها؟ واضفت قائلاً يا دكتور هل من المعقول ان يطلب شخص إلى شخص ان يشترك في وزارة لم يتباحث مع رئيسها ولم يتفق معه على منهج عمل ولو لأمد قصير - فضلا عن الامد الطويل - لكي يتعاون معه ومع زملائه لتنفيذه؟ لهذا السبب ارجو ابلاغ سموه اعتذاري عن الاشتراك في الوزارة المنوى تأليفها. فاتصل الدكتور الجمالي بالوصي على

العرش بالتلفون السري من دار عبد الرزاق الازري (متصرف بغداد له تلفون سري) واخبره باعتذاري، فاجابه الوصي انه لا يقبل هذا الاعتذار وطلب اليه ابلاغي برغبة سموه في ان اذهب لمواجهته في البلاط الملكي في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي. وفي الوقت المعين حضرت في البلاط الملكي ووقابلت الوصي على العرش في مكتبه واوضحت له الاسباب الوجيهة البديهية التي حملتني على الاعتذار والاصرار عليه. اجابني يمكنكم - أي الوزراء - الاتفاق على منهج عمل بعد تأليف الوزارة. قلت واذا لم نتفق - وهو امر اقرب الى الاحتمال - عندئذ نضطر الى الاستقالة وما يصحبها من تبادل في الانتقادات وتراشق في الكتابات والاتهامات الى غير ذلك، وهو امر غير مستحسن ولا داعي له. ثم قلت اني اعتقد انه آن الاوان لان تتألف الوزارات على اساس تفاهم مسبق على منهاج عمل طويل الامد وعلى مبادىء سياسية واجتماعية واقتصادية اساسية - أي على اساس حزبي. وقد لاحظت ان اعتذاري واصراري عليه وملاحظاتي التي ابديتها لم تلق قبولا من لدن سموه وسببت - على العكس من ذلك - امتعاضه وتأثره وخرجت من لدن سموه وهو بادي الامتعاض. وكان هذا بداية تباعد، وبرودة بل شبه قطيعة بين الوصي وبيني، امتدت من ١٩٤٦ الى بداية سنة ١٩٥٠. والغريب في هذا الامر ان تكليفي بالاشتراك في الوزارة جاء من الوصي نفسه لا من نوري السعيد الذي لم يكلمني في الموضوع ولم يواجهني بتاتا. وقد علمت فيما بعد ان الجو كله لم يكن مهيئا لنوري السعيد لتأليف الوزارة. فألفها توفيق السويدي وهي الوزارة التي اشترك فيها السيد سعد صالح وزيرا للداخلية والتي عهد اليها تنفيذ السياسة الجديدة التي اعلنها الوصي على العرش في الخطاب الذي القاه في بهو امانة العاصمة على الاعيان والنواب في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ - تلك السياسة التي فتحت باب الحياة الحزبية على مصراعيها كما سيأتي ذكره.

## الحزب الوطني الديموقراطي

### كيف تعرفت بكامل الجادرجي

### توثق العلاقة به وعن طريقة ببعض اعضاء «جماعة الأهالي»

لقد كنت في اوائل الاربعينات ازور الحاج جعفر ابو التمن في داره الواقعة على شارع ابي نواس في بغداد في يوم الابعاء من كل اسبوع تقريبا. وكان يوم الاربعاء يوم «القبول» لجعفر ابو التمن. وحسب الاصطلاح البغدادي يوم «القبول» هو اليوم الذي يخصصه الشخص في كل اسبوع او شهر لاستقبال زواره واصدقائه وخلانه. والحاج جعفر ابو التمن يمت الي بصلة القرابة بالاضافة الى الصداقة المتينة التي كانت تجمع بيننا والاحترام العميق الذي كنت اكنه له بصفته زعيما وطنيا له مواقف وطنية مشهودة ومجاهدا صلبا. وكانت داره في يوم الابعاء اشبه بندوة سياسية ثقافية تجمع نخبة من المفكرين، وخاصة من الشباب المثقف الذين كانت تغلب عليهم المسحة «التقدمية» اليسارية. ومن جملة من كنت التقيهم في تلك الندوة السيد كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وعبد الفتاح ابراهيم وغيرهم. وهناك كثر التقائي بكامل الجادرجي وزاد اتصالي به وصرت اتردد عليه في داره الواقعة في حي نجيب باشا في يوم «قبوله» ايضا. وكنت التقي هناك ايضا بكثيرين من الشباب المثقف واكثرهم من ذوي النزعة التقدمية. وكانت دار كامل الجادرجي في يوم «قبوله» اشبه بندوة ثقافية ايضا كدار الحاج جعفر ابو

التمس في يوم قبوله. وتدريجيا حصل تقارب في التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي بيني وبين كامل الجادرجي وجماعته. واخذت اهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتقارب يوماً بعد آخر. وكنت وقتئذ نائبا في مجلس النواب.

وفي يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ دعت حكومة حمدي الباجه جي النواب والاعيان للاجتماع في بهو امانة العاصمة حيث القى الوصي على العرش خطابا سياسيا وعد فيه الناس برفع كثير من القيود والغاء كثير من الاجراءات التي كانت تحد من حرية الناس والتي كانت استوجبتها ظروف الحرب العالمية الثانية، وبتوجيه سياسة البلاد توجيها ديمقراطيا، وباستئناف تأليف الاحزاب السياسية في جو من الحريات الديموقراطية الى غير ذلك.

ثم استقالت وزارة حمدي الباجه جي بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وكلف الوصي على العرش نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، وكنت من بين الذين استدعاهم الوصي على العرش للاشتراك مع نوري السعيد في الوزارة التي كان قد كلفه بتأليفها، فاعتذرت عن الاشتراك فيها لاسباب شرحتها في محل آخر من هذه الذكريات، وملخصها كما بينت للوصي على العرش، اني لا يسعني الاشتراك في وزارة لم اتفق مع رئيسها واعضائها على منهج عمل ولو لامد قصير، وانه آن الاوان لكي تتألف الوزارات على اساس تفاهم مسبق بين اعضائها على منهاج طويل الامد وعلى مبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية اساسية واضحة - اي على اساس حزبي -. ولم ينجح نوري السعيد بتأليف الوزارة. ثم كلف ارشد العمري بتأليفها فاخفق. ثم كلف توفيق السويدي بتأليفها فنجح وهكذا تألفت الوزارة السويدية الثانية بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٦ وكان وزير الداخلية فيها سعد صالح. واعلنت الوزارة منهاجها وقد تضمن نقل حالة البلاد من وضعها الشاذ الذي خلفته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم، ولاجل تحقيق ذلك الهدف تضمن المنهج من جملة ما تضمن الغاء الاحكام العرفية، والغاء مرسوم صيانة الامن العام رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية التي لم تعد الحاجة

ماسة اليها، وسد المعتقل والافراج عن المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحافة، وفسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية، وتشريع قانون جديد لانتخاب النواب يؤمن حرية الانتخابات، وتحقيق الديموقراطية والتمثيل الصحيح الى غير ذلك. وقد تضمن المنهج فقرة تنص على اعتبار الاهداف والمبادىء الواردة في خطاب الوصي على العرش الذي القاه في اجتماع الاعيان والنواب في بهو امانة العاصمة بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٧ كالصيانة الاجتماعية، والعدل الاجتماعي، واعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات، قسما من منهاج الوزارة.

وبدأت الوزارة في تنفيذ منهاجها فالغت الاحكام العرفية وافرجت عن المعتقلين السياسيين وسدت المعتقل ثم الغت مرسوم صيانة الامن العام رقم ٥٦ سنة ١٩٤٠ ذلك المرسوم الذي كانت قد جاءت به الوزارة الكيلانية الثالثة والذي كان قد صدّقه مجلس النواب بالاجماع ثم جمده مجلس الاعيان اكثر من خمس سنوات معتبرا اياه مخالفا لاحكام القانون الاساسي. فتفاهمت الوزارة مع مجلس الاعيان على رفضه، فرفضه المجلس المذكور واعتبر المرسوم منتهيا في ٨ نيسان ١٩٤٦. وتنفيذا للمنهج المذكور تقدمت الوزارة الى مجلس النواب بلائحة قانونية كانت قد اعدتها لجنة كان قد الفها نوري السعيد برئاسة توفيق السويدي لتعديل قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٥ وبعد اجراء بعض التعديلات عليها صادق عليها مجلس النواب ثم مجلس الاعيان ثم الوصي على العرش وأصبحت قانوناً. وقد عارضت في وقته هذا القانون، بالرغم من بعض الميزات المهمة التي كان يمتاز بها على القانون السابق للانتخابات النيابية، كتصغير الدائرة الانتخابية من اللواء (المحافظة) الى القضاء، وجعل الانتخابات النيابية تحت اشراف الحكام العدليين، وذلك لانه (اي القانون الجديد) ابقى الانتخابات النيابية على درجتين في حين كنت ادعو الى الانتخابات المباشرة في دوائر انتخابية فردية.

ثم اعلنت وزارة الداخلية استعدادها لمنح الاشخاص الذين يتقدمون بطلبات لتأليف الاحزاب السياسية الاجازات المطلوبة لها.

## تأليف الحزب الوطني الديموقراطي، واشتراكي في تأسيسه

وذات يوم في أوائل سنة ١٩٤٦ أخبرني السيد كامل الجادرجي انه وصحبه ومنهم السيدان محمد حديد وحسين جميل قد عقدوا العزم على تأليف حزب سياسي وطلب إلي الاشتراك معهم في مشروعهم هذا بالنظر لتقارب افكارنا واهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك التقارب الذي سبق ان نوهت بذكره سابقا، والذي اكتشفته في خلال اختلاطي واتصالي المستمر بكامل الجادرجي وصحبه. وقد فكرت مليا في دعوة السيد كامل الجادرجي وصحبه، فوجدت انهم كانوا أقرب الجماعات الى تفكيري واهدافي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقررت ان ادخل معهم في مناقشات ومباحثات تمهيدية حول الحزب المنوي تأليفه واهدافه ومنهاجه. وقد عقدت من اجل ذلك مع كامل الجادرجي عدة اجتماعات تبادلنا في خلالها الآراء حول الموضوع. وفي ١٩٤٦/٣/٢ تم عقد اجتماع مع السيد كامل الجادرجي جرت فيه المحادثة الاخيرة قبل ان اوقع على طلب تأسيس الحزب ومنهاجه ولا اتذكر تفاصيل المحادثات التي جرت في تلك الجلسة كما لا اتذكر تاريخها لاني لم ادونها في وقته كما قلت، ولكن السيد كامل الجادرجي كان قد دون شيئا عنها ويجدها القارىء في الصفحات ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من مذكراته الآنفة الذكر ولا اتمكن ان اجزم بصحة ما اورده كامل الجادرجي عن تلك المحادثات كما لا اتمكن ان انفيها. وعلى كل بعد مناقشات ومداولات طويلة حول منهج الحزب واهدافه واتجاهاته ونظامه الداخلي انتهت باتفاق تام بيننا وقد وقعت الطلب كما وقعه السادة: كامل الجادرجي ومحمد حديد ويوسف الحاج وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود السالجي وصادق كمونة. وبتاريخ ١٩٤٦/٤/٢ وافقت وزارة الداخلية على طلبنا بتأسيس الحزب وعلى تسميته بالحزب الوطني الديموقراطي وعلى منهجه ونظامه الداخلي.

وبعد صدور اجازة الحزب من وزارة الداخلية اعربت الهيئة المؤسسة عن استعدادها لتسجيل من يرغب في الانتساب الى الحزب ممن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في نظامه الداخلي. وقد تولت النهوض بمهمة التسجيل لجنة فرعية من الهيئة المؤسسة برئاسة السيد حسين جميل. وبعد ان تم انتساب عدد من الاعضاء بادرت الهيئة المؤسسة الى الاعلان عن عقد اجتماع عام في ٢٦ نيسان ١٩٤٦، لانتخاب اول لجنة ادارية مركزية. وقد انعقد الاجتماع المذكور في بناية مدرسة التفيض وحضر الاجتماع سبعمائة وستون عضوا من اعضاء الحزب غالبيتهم العظمى من داخل مدينة بغداد وقليل منهم من خارجها. وقد رشحت الهيئة المؤسسة سبعة من اعضائها الثمانية ليكونوا اللجنة الادارية المركزية للحزب، لان النظام الداخلي للحزب يحدد عدد اعضاء اللجنة المذكورة بسبعة اعضاء. وقد استثنى من المؤسسين، وعددهم ثمانية كما رأينا، يوسف الحاج الياس، لانه كان يقيم في الموصل ولم يكن في وسعه حضور اجتماعات اللجنة المركزية. ولكن بنتيجة التصويت فاز ستة من اعضاء الهيئة المؤسسة، اما السابع وهو عبد الوهاب مرجان، فلم يفز. اذ تغلب عليه زكي عبد الوهاب.

وعلى هذا اصبحت اللجنة الادارية المركزية مؤلفة من:

كامل الجادرجي
حسين جميل
محمد حديد
صادق كمونة
عبد الكريم الازري
عبود الشالجي
زكي عبد الوهاب.

وقد انتخبت اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجي رئيسا للحزب وعبد الكريم الازري نائبا للرئيس وحسين جميل سكرتيرا وعبود الشالجي محاسبا.

وقد تم في الاجتماع المذكور تعديل النظام الداخلي ومن جملة ما تضمنه التعديل « تأسيس مكتب للرئاسة » يتألف من الرئيس ومن عضوين تنتخبهم اللجنة المركزية من بين اعضائها ويقوم مكتب الرئاسة بمعالجة الشؤون المهمة المستعجلة عند تعذر اجتماع اللجنة الادارية المركزية بصورة عاجلة، وعليه ان يجمع اللجنة الادارية المركزية في اقرب فرصة ممكنة لابلاغها تلك الحالة واتخاذ قرار، ويكون المكتب مسؤولا عن جميع اعماله امام اللجنة المركزية[1]. وقد تألف مكتب الرئاسة الأول، وكذلك المكاتب التي تلته باستمرار من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد. والواقع ان هذا المكتب، بالشكل الذي تم به تأليفه، وبالنظر للسلطات الواسعة التي كان يتمتع بها، كان اقرب ما يكون الى مكتب وصاية او هيمنة على الحزب من الاعضاء الثلاثة الذين كانوا النواة الاصلية للحزب والذين كانوا يريدون ان يضمنوا استمرار هيمنتهم واشرافهم على الحزب، كما كان هذا المكتب، بالشكل الذي تألف به، اول تكتل يلفت النظر داخل اللجنة الادارية المركزية. وبالنظر لان اشتراكنا في الحزب كان على اساس من حسن النية والثقة بكامل الجادرجي وصحبه. فلم نرغب ان نثير مشكلة والحزب كان ما يزال في اول عهده، وغضضنا النظر عن الموضوع، وان كان قد ترك بعض الآثار وشيئا من الشكوك في نفوس بعض اعضاء اللجنة. وقد اشار السيد صادق كمونة الى هذا الموضوع في كتاب استقالته من الحزب الموجه الى رئيس الحزب كامل الجادرجي. والغريب ان ينكر السيد كامل الجادرجي وجود هذا التكتل في جوابه على استقالة السيد صادق كمونة[2] وهو يعلم حق العلم ان تأليف مكتب الحزب على ذلك الشكل كان تكتلا واضحا لا يخفى على كل لبيب. واغرب من هذا ان كامل الجادرجي الذي اتهم حزب الامة الاشتراكي بالطائفية لانه حسب قوله، « كانت له في الواقع لجنة ادارية معلنة ولجنة ادارية خفية تؤلف قيادة الحزب الحقيقية. وقد كان هذا الكاموفلاج - على حد قوله - واضحا بدرجة زال معه

---

(١) - صفحة ٣٩ من كتاب تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي لمؤلفه الدكتور فاضل حسين

(٢) - صفحة ١٥٢ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي

الغرض منه وكشف الحزب للجمهور بصورة اوضح مما لو كان قد ألف بدون هذا الكاموفلاج"[1]. اقول ان كامل الجادرجي اقدم على تكوين هذا المكتب الذي تألف منه ومن زميليه اللذين كانا قد تعاونا معه من قديم الزمان والحزب ما يزال في أوّل عهده، وذلك لكي يفرضوا هيمنتهم وأشرافهم على الحزب بشكل سافر معتمدين على ثقة اعضاء اللجنة الإدارية المركزية وحسن نيتهم.

---

(١) - صفحة ٧٣ من كتاب «من اوراق كامل الجادرجي».

## - تسلل الشيوعيين الى الحزب الوطني الديموقراطي - المشاكل التي سببوها داخل الحزب الاختلاف بين اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب حيال هذا الموضوع

وبدأ الحزب نشاطه واتخذت اللجنة الادارية المركزية قرارات بتأليف بعض اللجان. كما اناطت بلجنة فرعية امر قبول الراغبين في الانتساب الى الحزب حسب الشروط التي ينص عليها نظامه الداخلي برئاسة حسين جميل.

وفي الاول من ايار ١٩٤٦ اصدرت لجنة التحقيق الانكلو اميريكية بشأن فلسطين تقريرها الذي كان منحازا جدا لليهود. كما كان يتوقعه المطلعون على السياسة العالمية وقتئذ، وعلى السياسة الاميريكية بصورة خاصة، ومبلغ النفوذ والضغوط الصهيونية عليها، لا سيما ان الولايات المتحدة الاميريكية قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي اكبر قوة سياسية عسكرية اقتصادية في العالم. وقد انكر ذلك التقرير على الاكثرية العربية حقها الطبيعي في تأليف دولة ديموقراطية مستقلة في وطنها فلسطين. حسب ما تقضي به شرعة الامم المتحدة. لكي تحافظ (اي الاكثرية العربية) على حقوقها بل وعلى وجودها ومستقبلها في وطنها. واوصى التقرير بادخال مائة الف مهاجر يهودي الى فلسطين على الرغم من معارضة الاكثرية العربية، كما اوصى برفع كل قيد على انتقال الاراضي الى اليهود. وقد سبق للجنة المذكورة ان زارت العراق وكنت من بين الاشخاص الذين قابلوها في بهو امانة العاصمة، حيث كانت تعقد اجتماعاتها. وذلك في صبيحة يوم الاحد الموافق لـ ١٩٤٦/٣/١٧ واوضحت لها وجهة النظر العربية والظلم الصارخ الذي اقترفته السياسة الاستعمارية البريطانية المتحيزة للصهيونية بحق الشعب العربي الفلسطيني والنيات العدوانية الظالمة

للحكومة الاميركية، وان كنت يائسا من امكان التأثير في اللجنة، مهما قدمنا لها من بينات وحجج وبراهين قاطعة منطقية تؤيد وجهة النظر العربية، لانها كانت لجنة غير حيادية متحيزة بشكل مكشوف للصهيونية العالمية وغير مستعدة ان تذعن لصوت المنطق والحق والعدالة. وقد اثار هذا التقرير في وقته ردة فعل عنيفة بل موجة عارمة من السخط والاستياء والالم والامتعاض في جميع ارجاء العالم العربي ومنه العراق. ولكن العالم العربي لم يكن وقتئذ، بزعاماته وشعوبه، بقياداته وقواعده، في مستوى الاحداث. لقد كان وقتئذ عالما متخلفا في جميع الميادين غير واع لابعاد المؤامرة الصهيونية ومخططاتها الجهنمية، ولقوة الصهيونية العالمية ونفوذها الطاغي في الولايات المتحدة الاميركية التي اصبحت القوة الاولى في العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والتي، بالنفوذ الذي كان يتمتع به اليهود فيها، تبنت القضية الصهيونية ومشاريعها الاستعمارية الاستيطانية واستلمتها من يد بريطانيا، التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى على شفير الافلاس تقريبا.

وقد سارع الحزب الوطني الديموقراطي الى اصدار بيان استنكر فيه التقرير المذكور وطالب الحكومة، بالتعاون مع الحكومات العربية، بشجبه. وقد جاء في البيان انه في حالة اقدام الحكومتين البريطانية والاميريكية على تنفيذ التقرير فان العرب لا يسعهم ان يستمروا على صداقتهم وتحالفهم مع بريطانية واميركا ولهم ان يعتبروا انفسهم في حل من جميع العهود والمواثيق والاتفاقات المعقودة بينهم وبين الحكومتين البريطانية والاميريكية، كما جاء فيه لزوم انذار الحكومة العراقية للحكومتين المذكورتين بوجوب المبادرة الى حل قضية فلسطين على اساس الغاء الانتداب، ووعد بلفور، ووقف الهجرة اليهودية بصورة عامة، ومنع بيع الاراضي لليهود، وانشاء دولة عربية ديموقراطية مستقلة في فلسطين. ثم ناشد الشعب العراقي والشعوب العربية الى اليقظة والدفاع عن حرية فلسطين واستقلالها[1].

(١) - الصفحة ٩٣ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي. والصفحة ٤٣ من كتاب تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي للدكتور فاضل حسين.

وتكونت لجنة الدفاع عن فلسطين من الاحزاب الخمسة القائمة آنذاك مثل فيها الحزب الوطني الديموقراطي كل من كامل الجادرجي وعبد الكريم الازري وحسين الجميل. وقد اصدرت اللجنة بيانات عديدة وارسلت احتجاجات وبرقيات لمختلف الجهات، كما دعت لاضراب عام تم في يوم ١٠/٥/١٩٤٦ وقد ظلت اللجنة تعمل طوال شهر ايار ولكنها سرعان ما تضاءل نشاطها واختفت[١].

ودعا الحزب الى اجتماع عام عقد في حديقة قاعة الملك فيصل الثاني - قاعة الشعب حاليا - في مساء يوم السبت ١١/٥/١٩٤٦ وقد تكلّم فيه كل من كامل الجادرجي وعبد اللطيف نوري ومحمد حديد وضياء عبد الوهاب واحمد الشقيري، كما القى والدي الشاعر الحاج عبد الحسين الازري قصيدة، وكذلك القى قصيدة كل من محمد حسين الفرطوسي وعلى جليل الوردي. وبعد ان القى علي جليل الوردي قصيدته وجه انتقاداً شديداً إلى قيادة الحزب الوطني الديموقراطي، فأخرج من الاجتماع. وقد كنت بطبيعة الحال من الذين حضروا الاجتماع وسمعت الهتافات والشعارات التي اطلقت، ولاحظت التصرفات والمحاولات التي قام بها نفر من الحاضرين لتخريب الاجتماع، الامر الذي اثار استغرابي وامتعاضي الشديدين. وقد سألت رئيس الحزب كامل الجادرجي عما اذا كان هؤلاء الذين قاموا بهذه الاعمال المؤسفة اعضاء في الحزب، اجابني نعم، انهم اعضاء في الحزب. فصممت من تلك الساعة على ان اثير موضوع هؤلاء الاعضاء وكيف تم قبولهم في الحزب.

وقد طلبت وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية الى رئيس الحزب جمع اللجنة باسرع ما يمكن. فجمعها وناقشنا موضوع هؤلاء الاعضاء الذين تبين انهم ينتمون الى جماعة داود الصائغ، المنظمة الشيوعية السرية، وكيف تم قبولهم في الحزب ومن هو المسؤول عن ذلك. وقد تبين لنا، حسب ما اتذكر، ان مسؤولية التساهل في قبولهم تقع بالدرجة الاولى على عاتق السيد حسين جميل الذي

---

(١) - صفحة ٩٤ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي.

ترأس اللجنة الفرعية التي عهد اليها قبول الراغبين في الانتماء الى الحزب. وقد اعترف السيد حسين جميل بعد ذلك بمسئوليته هذه وخطائه في التساهل في قبول هذه الجماعات، وذلك في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة الادارية المركزية في ١١/١١/١٩٤٧ لمناقشة مذكرة كامل الجادرجي التي كان قد وجهها الى اللجنة المذكورة، والتي دعى فيها الحزب الوطني الديموقراطي الى اعتناق فلسفة الاشتراكية الديموقراطية (Social Democracy) عندما قال (السيد حسين جميل): «كان رأيي ان نقبل كل من تنطبق عليه شروط المادة الاولى من النظام الداخلي، الا ان التجارب التي مرت جعلتني اغير رأيي في كيفية تطبيق هذه المادة. كنت اعتقد ان الماركسيين يتنازلون عن جميع التكتيكات والمواقف التي من شأنهم الايمان بها داخل الحزب، اعتقادا مني بانهم يرون بان المرحلة التي يمر فيها العراق لا تتطلب في الوقت الحاضر اكثر مما يدعو له حزبنا، ولكنهم ظهروا كفئة خاطئة لا تستطيع ان تندمج بهذه المؤسسة، وانهم يرتبطون بالاحزاب الشيوعية الاخرى في سورية وفلسطين وغيرها. لذلك اعتقد بانه عند النظر في قبول او عدم قبول شخص يجب ان لا ننظر الى انه يدعو الى تحقيق المنهج فقط بل يجب ان ننظر ايضا ممن يستوحي موقفه ونظره الى الحوادث، هل الى قرارات الحزب الوطني الديموقراطي فيتقيد بها، كأي حزبي مخلص، ام انه يستوحي موقفه من الاحزاب الشيوعية الاخرى»[١]. وفي الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٢/١١/١٩٤٧ لمناقشة نفس المذكرة قال زكي عبد الوهاب «كان قبول جماعة داود الصائغ مخالفة صريحة لمبدأ القبول الذي وضعته الهيئة المؤسسة. فقد كان لهم تنظيم خاص مستند الى مبدأ معين ونشرة تصدر بين الحين والحين. ان قسما كبيرا من المسؤولية تقع على عاتق حسين جميل»[٢]. ومع انه قد تم الاتفاق في اللجنة المركزية الادارية على فصل اربعة اعضاء من جماعة داود الصائغ «بناء على ثبوت عدم تقيدهم بالوجائب الحزبية ومقررات الحزب ولقيامهم باعمال تخالف منهج الحزب ومبادئه»[٣]. وقد

---

(١) - تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي لمؤلفه الدكتور فاضل حسين صفحة ١٣٩

(٢) - نفس المرجع المذكور اعلاه، صفحة ١٤٥.

(٣) - مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي. صفحة ٩٣

لاحظت - حسب ما بقي في ذاكرتي من تلك من تلك المناقشات - ان بعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية - وفي مقدمتهم كامل الجادرجي - كانوا يتلكأون او يترددون في فصل الشيوعيين. ومع ان كامل الجادرجي كان غير مرتاح - حسب الظاهر - من تسلل الشيوعيين المذكورين الى الحزب، فانه كان يدافع عن المبدأ الذي تم بموجبه، في ذلك الوقت، قبولهم في الحزب. وقد يكون السبب في موقفه هذا هو أن قبول الاعضاء المذكورين قد تم بمعرفته وبموافقته. واتذكر جيدا انه قال، في خلال مناقشة الموضوع في اللجنة الادارية المركزية، اذا جاء شخص الى الحزب وقال انه قد درس منهاج الحزب واستوعب مبادءه، وانه يؤمن بها، وانه بناء على ذلك يريد الانتماء الى الحزب ويرجو قبوله عضوا فيه، فماذا نقول له؟ ثم قال الم يدخل المشركون والكفار في دين الاسلام بمجرد نطقهم بالشهادة المطلوبة اشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله؟! كذلك الامر بالنسبة للحزب. اجبته ان هناك فرقا كبيرا بين الموضوعين. ففي موضوعنا مدار البحث، يوجد اشخاص كثيرون ممن ثبت انهم كانوا ولا يزالون مشتركين في نشاطات شيوعية سرية، وقد تسللوا الى الحزب غير مدفوعين بايمانهم بمبادىء الحزب، وانما بقصد التخريب، واتخاذ حزبنا قاعدة يتسترون بها وينطلقون منها لبث مبادئهم المغايرة لمبادىء حزبنا لا سيما وان الحكومة قد رفضت السماح لهم بتأليف حزب خاص بهم يبثون بواسطته مبادءهم. لذلك ينبغي ان ندقق في تاريخ كل راغب في الانتساب الى الحزب وفي اعماله ونشاطاته وانتماءاته الحزبية السابقة والحالية تدقيقا تاما قبل ان نقبله عضوا في الحزب. ثم قلت ارى ان اللجنة التي انيط بها قبول الاعضاء كانت متساهلة جدا في هذا الباب الى حدّ التقصير. ثم قلت لنترك اللوم ولنفكر في ما يجب اتخاذه من اجراءات بصدد الخطأ الذي أُقترف. اي ارى ان يفصل من الحزب، بالاضافة الى الاعضاء الاربعة الذين تم فصلهم جميع الاعضاء الذين يثبت عليهم انهم كانوا من ذوي النشاط الشيوعي السري سابقا او انهم لا يزالون ينتمون الى احزاب شيوعية.

ثم قلت وهناك موضوع آخر مهم جداً في رأيي وهو أن نعلن موقفنا من الشيوعية تماماً، وأن نعرف الناس بالفرق بين المبادىء التي يدعو اليها حزبنا

والمبدأ الشيوعي. وكنت قد كتبت مذكرة بهذا الشأن قدمتها للجنة الإدارية المركزية جواباً على التقرير الذي كان قد قدمه رئيس الحزب كامل الجادرجي حول الحادث المنوه بذكره أعلاه. وإلى القارىء نص المذكرة:

## المذكرة التي كنت قدمتها إلى اللجنة الإدارية المركزية للحزب جواباً على تقرير رئيس الحزب كامل الجادرجي

«لقد قرأت تقرير معالي رئيس الحزب المؤرخ......... بكل امعان وها أنذا أبدي عليه الملاحظات المختصرة التالية:

«لقد تسرب الى الحزب حسب ما ظهر اثناء انتخاب الهيئة الادارية للحزب وحسب ما يبدو من التقرير الآنف الذكر بعض الأشخاص من المنتسبين سابقاً الى الهيئات السرية أو الذين اشتغلوا اشتغالات شيوعية سرية. وواضح الأمر أن وجود هؤلاء في الحزب مضر بالحزب بصورة عامة ولذلك فان الطريقة الوحيدة لمعالجة مشكلتهم هي اقصاؤهم عن الحزب مهما كلف الأمر بقرار من الهيئة الادارية.

ولكن هل المشكلة بسيطة لهذا الحد؟ وهل لا يجب تحديد موقف الحزب من الشيوعية تحديداً واضحاً أمام الرأي العام؟ وما هو تأثير هذا التحديد على مستقبل الحزب وعلى تأييد مختلف الجهات له؟ ثم هل يكفي هذا الاجراء وحده لمعالجة مشكلة العناصر الشيوعية التي تسربت الى الحزب. اعني هل نكتفي باخراج المنتسبين سابقاً أو الآن الى الهيئات السرية؟ أم يجب بالاضافة الى ذلك أن نقصي عن الحزب كل من يبشر بالمبدأ الشيوعي وإن لم يكن قد اشتغل اشتغالات سرية؟ هذه وغيرها من الأمور يجب أن نبحث فيها بكل صراحة ويجب أن نكوّن عنها رأياً واضحاً لا لبس فيه ولا ابهام. لأنه على كيفية اجابتنا على هذه الأسئلة يتوقف مصير الحزب ومستقبله والأسس التي يقوم عليها.

وقد يتساءل البعض الا يعني هذا اننا بعملنا هذا انما نوسع موضوعاً بسيطاً أو حادثة بسيطة توسيعاً لا موجب له والحزب ما يزال في أول عهده لا يتحمل مناقشة مثل هذه المواضيع.

اني أود أن أكون صريحاً جداً أمام اخواني أعضاء الهيئة الادارية وأمام الحزب بصورة عامة. اني اعتقد أن منهجنا الذي أعلناه للرأي العام قد أوضح مرامي وأهداف الحزب من جهة والطرق التي سيسلكها الحزب لتحقيق تلك الأهداف بصراحة ووضوح. ولكن بقي علينا أن نوضح لجمهور الناس علاقة هذا المنهج بمختلف المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة وان نضعه في موضعه الحقيقي منها. كأن نبيّن للعالم مثلاً الفرق بين هذا المنهج وبين المذهب الشيوعي والفاشيستي ولا نترك للقارىء أو المنتمي للحزب أن يضع مبادىء حزبنا في الصنف الذي يلائمها من هذه المذاهب.

اني أود أن أؤكد بصورة خاصة على ضرورة تفهيم الفروقات بين مبادىء حزبنا وبين المذهب الشيوعي. وليس هذا الحرص ناشئاً فقط عن رغبتي في تطمين الرأي العام العراقي من أن الحزب الوطني الديموقراطي ليس حزباً شيوعياً وإنما الدافع الوحيد هو في الواقع التأكيد على بعض النقاط الرئيسية من المبادىء السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها منهج هذا الحزب وهذه النقاط لا تظهر بمظهرها الجلي إلا بالمقارنة بينها وبين الطرق السياسية والفلسفة السياسية التي تقوم عليها الشيوعية. مثلاً نريد أن يفهم الرأي العام أن حزبنا يتمسك بالديموقراطية السياسية تمسكاً شديداً ويحلها في المقام الأعلى من أهدافه. والديموقراطية السياسية معناها ضمان مختلف الحريات المعروفة. وتعدد الأحزاب السياسية والانتخابات الحرة. والهيمنة البرلمانية على مختلف شؤون الدولة وإفساح المجال للتبشير بمختلف المبادىء والمذاهب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الى غير ذلك. بينما تقوم الشيوعية على دكتاتورية طبقة من الناس. ودكتاتورية حزب سياسي واحد وتلاشي حرية تشكيل الأحزاب. وتحريم التبشير بأي مبدأ سياسي آخر غير المذهب الشيوعي. وتلاشي الحريات المعروفة الى غير ذلك. ومع أن الشيوعية قد تقول ان التجاءها الى هذه الأساليب موقت مقتصر على دور الانتقال فقط. فما أن

تسود الشيوعية وتستتب حتى تزول الضرورة لاستعمال هذه الأساليب السياسية وسيكون عندئذ بالامكان تطبيق الديموقراطية السياسية بأوسع مدى ممكن، أي ان الغاية في رأي المتمذهبين بالشيوعية تبرر الواسطة، فان حزبنا يجب أن يلح على أن الغاية عنده لا تبرر الواسطة، وان الواسطة في هذه الحالة لا تقل قيمة عن الغاية (هذا مع التأكيد على الاختلاف الجوهري بين أهداف حزبنا وأهداف المذهب الشيوعي) وان الحزب سيبقى الى النهاية متمسكاً بأساليب الديموقراطية السياسية التي تمثل خير ما خلفته جهود البشر من تراث مدني في سبيل تحقيق هدفه الرئيسي ألا وهو العدل الاقتصادي والعدل الاجتماعي بالإضافة الى العدل السياسي. فكما نحمل على الأساليب السياسية التي تتبعها الرأسمالية الرجعية المتمثلة في الفاشستية والنازية، كذلك يجب أن نستنكر الأساليب السياسية التي تتبعها الشيوعية في تحقيق أهدافها، وان يكن الفرق بين أهداف الاولى وأهداف الثانية بعيداً جداً. هذا مثل واحد أضربه للتدليل على ضرورة تفهيم الناس الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها مبادىء حزبنا.

وقد يقول البعض اننا بسيرنا هذا سنثير عداء كثير من العناصر التي نسميها (التقدمية) ونفقد عطف قسم كبير من الجمهور الواعي في هذا البلد. ان جوابي على هذا الاعتراض هو ان الحزب يجب أن يكون صريحاً في موقفه مهما كلفه الأمر، وان سياسة التردد في مثل هذه المواقف تضر بمستقبل الحزب ضرراً بليغاً. كذلك فاني من وجهة أخرى لست متخوفاً من خسارة الحزب لعطف بعض العناصر التي تسمي نفسها «بالتقدمية» لأن هذه العناصر، ان فقدناها، فسوف نستعيض عنها بعناصر أخرى أكبر عدداً ونفوذاً من بين الشباب الواعي المثقف. وقد نستعيد، ان كان عملنا صادراً عن عقيدة راسخة، قسماً كبيراً من العناصر التي ان نفرت منا اليوم لموقفنا الذي نتخذه الآن فانها سوف ترجع الينا عندما ترجع الى رشدها ويتبين لها صدق طريقتنا وصحة موقفنا. وقد يكون من المناسب هنا أن نستبين موقفنا ونعرف اية طبقة من الناس نخطب ودها ونريد ان نستند إليها في تقديم حزبنا وبث مبادئه بينها. فكما انه يستحيل علينا ان نمالىء الرجعية والاقطاعية، لأن

وجودها يناقض تحقيق اهدافنا من حيث الأساس، وكما أننا يجب ان نعلن عداءنا لجميع الاتجاهات الفاشستية والنازية لنفس الأسباب، كذلك يجب أن لا نساير ونمالىء الشيوعية تخوفاً من عداء بعض العناصر التي وضعت نفسها في صفوف التقدميين والديمقراطيين وما هي من الديموقراطية والتقدمية في شيء. يجب ان لا يكون الغموض في موقفنا والتردد في اعلان وضعنا سبباً في اجتماع مختلف المذاهب المتناقضة والاتجاهات المتباينة في حزبنا. يجب أن يفهم الشيوعي مثلاً أن المبادىء التي يحملها تناقض أهداف حزبنا وأساليبه فينصرف عنا كما فهم الفاشستي من قبله وانصرف عنا. اما أن نستمر في سياسة التردد خوفاً من اغضاب بعض العناصر التي نتوخى استمرار عطفها علينا فذلك امر غير محمود. ويجب أن نقر بالواقع وهو أن كثيراً من العناصر الشيوعية اندست في صفوف حزبنا لا بدافع من سوء النية فقط وإنما أيضاً لأنها تجهل الفرق بين مبادىء حزبنا والمبادىء التي تحملها ونحن مسؤولون عن هذا الوضع أكثر منهم. اني اعتقد ان الحزب على مفترق الطرق، فاما أن يبقى مجمعاً للمتناقضات، وأما أن يشق طريقه مستقيماً وحسب منهاجه صارفاً النظر عن كل من يغضب من ذات اليمين أو ذات الشمال!

يقوم منهاج حزبنا على ثلاث اسس. اولها ديمقراطية سياسية بأوسع معانيها وهي في عين الوقت هدف من اهداف الحزب واسلوبه في عمله وفي تحقيق اهدافه الاخرى. وقد اوضحنا في مستهل هذه المذكرة ما نعنيه بالديمقراطية السياسية. وثانيها تحقيق عدل اقتصادي حسب الطرق المذكورة في منهاج الحزب، بحيث تشرف الدولة في بعض الحالات، وتساهم في حالات اخرى. وتسيطر سيطرة تامة في حالات اخرى، على مختلف الفعاليات والنشاط الاقتصادي لكي لا يبقى مجال للاستغلال والظلم، محتفظة بالنشاط والتشبث الفرديين ومشجعة لها ومنسقة اياها في ضمن فعاليات الدولة وذلك بقصد تأمين توزيع عادل لثمرات الانتاج وتأمين عيشة مرفهة لجميع المساهمين في العملية الاقتصادية برفع مستوى الانتاج. وثالثها - قيام الدولة بمختلف الخدمات الاجتماعية التي تستهدف فسح المجال لنمو قابليات جميع الافراد وامكانياتهم ومواهبهم وتكامل شخصياتهم بحيث يكون كل واحد منهم افضل واحسن ما

يمكنه ان يكون ومحافظته من جميع عاديات الدهر.

هذه هي اسس سياسة الحزب وهي اسس تقدمية جامعة شاملة والتضحية بأية واحدة منها يلاشي عنوان الديمقراطية من الحزب لانه لا يمكن ان تقوم ديمقراطية سياسية تامة الا اذا ساد المجتمع عدل اقتصادي على النحو الذي ذكرناه، والا اذا قامت الدولة بالخدمات الاجتماعية الانفة الذكر والا فتكون الديمقراطية السياسية حبرا على ورق واسما بدون مسمى. ولكن في عين الوقت لا يمكن قبول الفكرة القائلة بتأمين هذه الاهداف بتضحية الاساس الاول الا وهو الديمقراطية السياسية بتأسيس دكتاتورية طبقة او حزب من الاحزاب وهو ما يقضي به المذهب الشيوعي. وعليه فاني ارى ان مصلحة الحزب تقضي بالقيام بعمليتين اولاهما اخراج كل من يبشّر بالمذهب الشيوعي الماركسي من الحزب وان لم يكن من المشتغلين بالاشتغالات السرية سابقا وثانيهما افهام الرأي العام بموقفنا من الشيوعية بصورة واضحة وجلية. بهذه الطريقة سنتمكن ان نستميل الى جانبنا عناصر كثيرة من ذوي الافكار الاصلاحية ونحوز تدريجيا على ثقة الرأي العام ونمهد الطريق لانتشار الافكار الاصلاحية التقدمية بين مختلف طبقات السكان بشكل لا يستفز المشاعر ويوتر الاعصاب ويثير المخاوف وينشر الرعب بين الناس ويسبب رد فعل عنيف وتكتل قائم على التعصب وضيق النظر مبعثه الخوف والوجل والرعب. لان سلاحنا، كما نعلم، في تحقيق الاهداف التقدمية وخلق دولة عصرية هو سلاح الاستمالة والاقناع - استمالة الرأي العام واقناع اكثرية الناس بضرورة تحقيق هذه الاهداف التقدمية اذا اردنا ان نكافح في هذه الحياة كفاحا ناجحا - اي ان سلاحنا هو الديمقراطية السياسية السلمية. اما الشيوعية فلا يهمها الاقناع والاستمالة لانها تريد ان تفرض ارادتها بالقوة وعن طريق الدكتاتورية الثورية والعنف.

بقيت القضية الثانية التي اثارها تقرير معالي الرئيس وهي انتماء شيوخ العشائر الى الحزب ومن يتبعهم من اتباع ينتمون الى الحزب تبعا للرئيس وليس عن وعي وادراك لمبادىء الحزب واهدافه، وما ينجم عن هذا الوضع من نفوذ

عددي لهؤلاء الشيوخ لا يتناسب مع وزنهم وخدماتهم للحزب ومبادئه من جهة، ومن تضاؤل في الوزن العددي للطبقة المثقفة لا يتناسب مع وزنها وخدماتها للحزب ومبادئه. وقد استنتج من هذا امكان حصول تغير في اتجاهات الحزب اذا ما دخل الشيوخ بكثرة وامكان حصول اختلال في توازن القوى في داخل الحزب من جراء ذلك. وبعبارة اخرى يريد ان يقول رئيس الحزب، كاتب التقرير، ان زعامة الطبقة المثقفة والاتجاهات التقدمية في الحزب تصبح معرضة للخطر.

يجب في رأيي ان نكون صريحين في معالجة هذه القضية ومعالجتها لا تأتي الا من تحليلها تحليلا دقيقا. فانه لمن الواضح ان المشكلة التي اشار اليها التقرير لا تقتصر على الحزب انما هي تخص تطبيق النظام الديمقراطي في المجتمعات الجاهلة بصورة عامة. وهي باختصار كيف نوفق بين زعامة طبقة مثقفة تريد ان تقود مجموعا جاهلا بطريقة الاستمالة والاقناع وبين نظام ديمقراطي يعطي حق البت والامر النهائي الى ذلك المجموع الجاهل الذي قد تستميله اعتبارات وعلاقات لا صلة لها بالمصلحة العامة والمنطق والتفكير السليم. والمشكلة التي اثارها التقرير هي في الواقع مشكلة تطبيق النظام الديمقراطي في العراق بصورة عامة. نريد من جهة ان نقود جمهورا جاهلا في طريق التقدم العصري ومن جهة اخرى نعطي الامر والنهي الى ذلك الجمهور الجاهل. وبعبارة اخرى هل نقود ذلك الجمهور الجاهل بالقوة أم نقوده بالاستمالة والاقناع؟ هذه هي المشكلة التي اثارها التقرير. اني بطبيعة الحال من المتمسكين بطريقة الاقناع والاستمالة وارى انها في النهاية اضمن لتحقيق التوازن وتركيز التقدم على اساس متين من الطريقة الاخرى. وعلى كل فهذه هي الطريقة التي قبلها الحزب بصراحة.

بقيت قضية الدخول الى الحزب عن وعي وادراك لمبادىء الحزب واهدافه. اني اعتقد ان مسألة الوعي والادراك هي مسألة نسبية تماما، فهناك وعي تام وهناك وعي اقل منه، وهناك وعي اقل من ذلك، وهكذا يتناقص الوعي حتى يتلاشى تقريبا كما جاء في المثل الذي اشار اليه التقرير. ففي اية درجة من الوعي نقبل الاعضاء في الحزب وفي اية درجة من الوعي نرفضهم.

وفي اية درجة من الادراك نعتبر العضو قد دخل الحزب عن وعي وفي اية درجة من الادراك نعتبر العضو قد دخل الحزب عن غير وعي. وهل نعطي للافراد المقبولين وزنا في التصويت او في غير ذلك يختلف باختلاف درجة وعيهم. هذه وغيرها من الامور يصعب في الواقع قبولها ووضع اسس لها في النظام الداخلي. هذا مع العلم بان الانتماء الى الاحزاب في مختلف البلاد التي تقدم فيها التنظيم الحزبي السياسي لا يكون فقط على اساس تفهم اهداف الاحزاب وبرامجها وانما يكون الانتماء على الاغلب على اسس ودوافع واسباب عديدة من اهمها ثقة الناس بالشخصيات الرئيسية الحرة للحزب، او بزعامتها وما تعتقده فيها من نزاهة واخلاص واستقامة وصدق وما اختبرته فيها من ماض مجيد لامع. ومنها عامل الصداقة فمجرد انتماء احد الافراد الى الحزب قد يسبب انتماء كثير من اصدقائه للحزب. ومنها عامل القرابة فكثيرا ما ينتمي الافراد الى حزب من الاحزاب لان اباءهم او اجدادهم او افراد عائلتهم كانوا منتمين الى ذلك الحزب. ومن جملتها رابطة او اساس المصلحة فكثيرا ما، بل غالبا ما، ينتمي الافراد الى الاحزاب لانهم يجدون ان الحزب الفلاني احرص على ضمان مصالحهم من الحزب الفلاني. ومع ان الحزبية السياسية لا تعكس تماما المصالح الاقتصادية ولكن المصالح الاقتصادية على كل حال من الاركان الرئيسية في الحزبية السياسية. وعلى كل لا يمكننا ان ندعي، والخبرة الواقعية امامنا، ان الانتماء الى الاحزاب دائما يقوم على وعي الاهداف والبرامج الحزبية وتفهمها. واذا كان الامر كذلك يجب على الطبقة المثقفة ان تكافح وتجاهد لتثبت مركزها ونفوذها عن طريق الاقناع والاستمالة اتباعا للمبدأ الديمقراطي الذي قبله الحزب ولذلك لا يمكن وضع اي قيد اخر على قبول الاعضاء سوى القيود التي نص عليها النظام الداخلي واعتبار كل من يتقدم للدخول في الحزب انه يتقدم عن قناعة ووعي وادراك لمبادىء الحزب واهدافه الا اذا عرفنا عنه اتجاهات واشياء اخرى تناقض ادعاءاته ويبقى على الحزب واجب التفهيم والتثقيف للمنتمين اليه وغير المنتمين وتنويرهم بفلسفة الحزب ومبادئه واهدافه وهذه من اهم واعظم واجبات الحزب.

يجب على الحزب ان يفتح ذراعيه لقبول الاعضاء وان يكن مجيئهم اليه

عن غير وعي وادراك وبعد قبولهم يصهرهم ويثقفهم وينورهم ويجعلهم اعضاء واعين مدركين والا كيف ينشر الحزب مبادئه واهدافه ويجعل منها قوة فكرية دافقة وتيارا اجتماعيا جارفا.

بقيت قضية التكتل التي اشار اليها التقرير. ان التكتلات التي تكون في الحزب هي في الواقع انعكاس عن التكتلات الموجودة في المجتمع العراقي ولا بد ان ينعكس في الحزب بعض صور المجتمع العراقي. ومع ان مهمة الحزب تقضي ان تقلل وتخفف بل وتصهر وتذيب جميع انواع التكتلات القائمة على اسس غير اسس الاشتراك الواعي في الفكرة والمبادىء والاهداف السياسية والاصلاحية، فاننا من جهة اخرى لا يمكننا ان نمنع كل تكتل اخر غير التكتل الواعي. لان الواقع ان الوعي في التكتل كالوعي في دخول الحزب هو امر نسبي ايضا. ثم هناك عدا التكتل القائم على الوعي تكتل قائم على الاشتراك في عوامل مختلفة واعتبارات عديدة لا يمكن تعدادها وهذه التكتلات موجودة في المجتمع ولا بد ان تنعكس في الحزب ولا نستطيع اذا اردنا ان نكون واقعيين ان نتجاهلها لان تجاهلها لا بد ان يصدمنا بصخرة الواقع صدما عنيفا. وفي سائر الاحزاب في العالم توجد تكتلات من انواع مختلفة، وقائمة على اسس مختلفة، ومدفوعة بدوافع وعوامل واعتبارات مختلفة. ولم تكن الاحزاب في يوم من الايام مجموعة من الافراد الواعين فقط، وانما هي تحتوي، بالاضافة الى ذلك، على مجموعات من الكتل المتنوعة التي هي انعكاسات الاوضاع الاجتماعية تريد ان تدافع عن وجهة نظرها في المعترك السياسي الحزبي. وما يقال عن سائر انحاء العالم يقال هنا. بقي على الطبقة المثقفة ان تقود هذه الكتل وتسيرها بطريق الاقناع والاستمالة ولها من مبادىء الحزب سلاح بتار».

## استقالتي من الحزب واسبابها الحقيقية:

لم يوافق كامل الجادرجي وعدد من اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب على المطلبين الاثنين اللذين تقدمت بهما في مذكرتي الآنفة الذكر، وهما فصل جميع الاعضاء الذين قبلوا في الحزب خطأ واللذين كانوا (وبعضهم كانوا لا يزالون وقتئذ) ينتمون الى الاحزاب الشيوعية او الذين قاموا بنشاطات شيوعية سرية وكذلك اعلان موقفنا من الشيوعية بصراحة. فقال كامل الجادرجي ان ما تطلبه سيثير علينا عداء كثير من العناصر التقدمية، ويفقدنا عطف قسم كبير من الجمهور الواعي في البلد الذي يؤيدنا ويساندنا، فلماذا نستعديهم علينا وعلى حزبنا؟ اني لا اعرف سببا لهذا الاستعداء! فاجبته تفصيلا طبقا لما ورد في المذكرة الآنفة. وقد جرت مناقشة طويلة في اللجنة الادارية المركزية حول هذا الموضوع. وقلت للجنة ان الحزب حقا على مفترق طرق واننا نناقش موضوعا اساسيا هو في غاية الاهمية والخطورة، وعليه يتوقف مستقبل الحزب. ولذلك يجب ان نتوصل الى قرار حاسم بشأنه: اخراج الشيوعيين الذين قبلوا خطأ في الحزب، واعلان موقفنا من الشيوعية بصورة صريحة واضحة لا لبس فيها ولا ابهام. واستمرت المناقشة في عدة اجتماعات حول هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي اثارها تقرير رئيس الحزب ومذكرتي الجوابية. واخيرا قلت لرئيس الحزب اذا لم نتوصل الى قرار في هذا الشأن فاني سأنسحب من الحزب. لقد دخلت الحزب على اساس المنهج الذي أعلناه، وهو منهج غير شيوعي، وقد تعاونت باخلاص مع اخواني من الاعضاء المؤسسين في وضع هذا المنهج، وهو واضح جلي في مبادئه واهدافه، ولي مطلبان متواضعان وصريحان جدا ولكنهما مهمان جداً، واذا لم يقبل هذان المطلبان فاني سافترق عنكم. اما اذا قبلا فاني معكم بدون تحفظ والى آخر الطريق. ولما لاحظت، بعد مرور مدة، تلكؤ رئيس الحزب وبعض اعضاء

اللجنة الادارية المركزية في البت في هذا الموضوع الاساسي قدمت استقالتي من الحزب وقد كنت احتفظت بنسخة منها وفقدت مع كثير من الاوراق المهمة بانتقال عائلتي من البيت الذي كنا نسكن فيه الى بيت آخر اثناء اعتقالي اثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

لقد كان هذا هو السبب الوحيد لانسحابي من الحزب لا كما قال كامل الجادرجي: «ثم تخلى نائب رئيس الحزب عن عضويته حينما اشتدت اول معركة خاضها ضد الطبقة الحاكمة». وقبل ان اعلق واجيب على ملاحظة كامل الجادرجي هذه عن انسحابي من الحزب واقوّم شخص كامل الجادرجي، وحقيقته من خلال معرفتي الشخصية به وتجربتي في العمل معه. وددت ان اعرض تفاصيل اخرى عن استقالتي من الحزب الذي كنت نائب رئيسه، كما حدثت في الحقيقة والواقع، بصدق وامانة، ودون زيادة او نقصان. ومن حسن الحظ ان نص المذكرة التي كتبتها والتي عثرت عليها عند بعض اخواني تكشف اسباب الاختلاف بيني وبين رئيس الحزب وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحزب. وبعد تقديم استقالتي زارني في بيتي الواقع وقتئذ في كرد الباشا السيد كامل الجادرجي ومعه، احد اعضاء اللجنة الادارية، وربما كان الاستاذ محمد حديد أو حسين الجميل وقد رجاني بصراحة ان امتنع عن نشر استقالتي من الحزب في الصحف لان نشرها، حسب قوله، يضر بالحزب وهو ما يزال في اول عهده. وقال لي انك افترقت عنا واعتقد انك تحرص على الحزب ولا تريد ايقاع الضرر به. قلت له معاذ الله، اني لا اريد ايقاع الضرر بالحزب بتاتا. وان حرصي على الحزب هو الذي دفعني لتقديم المطلبين المنوه بهما سابقا. ثم قلت له ولكني مضطر لنشر الاستقالة. اذ كيف أبرّر انسحابي من الحزب امام الرأي العام العراقي. فقال السيد كامل الجادرجي ان الحزب ما يزال في اول عهده وان نشر هذه الاستقالة من نائب رئيس الحزب قد تضر به ولذلك ارجوك ان لا تنشرها. وقد رأيت تجاه هذا الالحاح من السيد كامل الجادرجي ان استجيب لرجائه. خاصة بعد ان جاء الى بيتي. وهذا هو السبب في عدم نشر الاستقالة من الحزب في الصحف في وقته. ولو كنت اعرف ان السيد كامل الجادرجي سيكتب ما كتب في مذكراته عن انسحابي لاصررت على نشر

الاستقالة في الصحف في وقته. والواقع اني كنت كثير الثقة بكامل الجادرجي وباستقامته، وكنت اعتقد ان ضميره ضمير حي عامر، وانه لن يكتب الا الحقيقة كما هي، والواقع كما وقع، ولذلك استغربت كيف ان ضميره طاوعه ان يكتب ما كتب عن انسحابي من الحزب مما يخالف الحقيقة والواقع تماما. لقد تبين لي بعد ذلك ان ثقتي بكامل الجادرجي كانت في غير محلها وانها كانت خطيئة ندمت عليها كثيرا.

يقول كامل الجادرجي في مذكراته: «تخلى نائب رئيس الحزب عن عضويته حينما اشتدت اول معركة خاضها الحزب ضد الطبقة الحاكمة». وقد نسي او تناسى - وعلى الاغلب تناسى - كامل الجادرجي اني وافقت على الاشتراك معه ومع جماعته في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي في وقت كانت علاقتي مع الوصي على العرش تمر في ازمة. وكان سبب الازمة اعتذاري عن الاشتراك في الوزراة التي كان قد كلف نوري السعيد بتأليفها، على اثر استقالة وزارة حمدي الباجة جي، واصراري على الاعتذار على الرغم من الحاح الوصي على العرش. وقد تسبب اصراري على الاعتذار امتعاض الوصي مني. مما اثر في العلاقة بينه وبيني، وقد بقيت هذه العلاقة شبه مقطوعة مدة اربع سنوات كنت نادرا ما اتردد في خلالها على البلاط الملكي. وكان السبب الذي ابديته لاعتذاري عن الاشتراك مع نوري السعيد في الوزارة هو انه يصعب علي التعاون مع رئيس مكلف لم اتفق معه على منهج عمل، ولو لامد قصير. فضلا عن الامد الطويل. فكما ان الازمة التي كانت تمر فيها علاقتي مع رئيس الطبقة الحاكمة - اي الوصي على العرش - لم تمنعني من الاشتراك في تأسيس الحزب الزطني الديمقراطي، كذلك فان استقالتي من الحزب لم تكن لا بدافع الخوف من نقمة الطبقة الحاكمة، لان رئيس الطبقة المذكورة - اعني الوصي على العرش -كان ممتعضا ومستاءاً مني في الاصل، ولا بدافع استرضاء السلطة المذكورة او التقرب منها بدليل ان علاقتي برئيس السلطة الحاكمة لم تتحسن وبقيت على حالها الى اوائل سنة ١٩٥٠. ولو كنت ارغب في تحسين علاقتي بالسلطة او الطبقة الحاكمة لنجحت في الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري السعيد في سنة ١٩٤٧ ولكنت اصبحت مرشحا حكوميا مضمون النجاح.

فاستقالتي من الحزب الوطني الديمقراطي كانت لها دوافع واسباب اخرى شرحتها في مذكرتي ولا حاجة لاعادتها.

والواقع ان ملاحظة كامل الجادرجي عن استقالتي تثير الهزء والاشفاق عليه اكثر مما تثير الامتعاض منه. لأن الرجل كان متعطشاً للبطولات. وكان يتخيل نفسه داخلا في معارك لا يثبت فيها الا المؤمن الشجاع. كمن كان على شاكلة كامل الجادرجي! ويعلم الله أنّي شاركت في تأسيس الحزب الوطني الديموقراطي بدافع من إيماني العميق بمبادىء الحزب كما ساهمت في وضعها، وكما تضمنها منهاج الحرب، لا طمعاً بجاه ولا بمنصب. اشتركت في تأسيس الحزب وكنت وقتئذ نائبا في مجلس النواب. واشتركت في تأسيس الحزب بعد ان رفضت منصب الوزارة. وبعد ان اثار رفضي امتعاض الوصي على العرش - اي رئيس الطبقة الحاكمة على حد قول كامل الجادرجي. استقلت من الحزب لاسباب عقائدية. بعد ان رأيت الحزب ينحرف عن منهاجه. ولم اسع. بعد استقالتي. للتقرب من السلطة الحاكمة. كما لم اسع لا لنيابة ولا لمنصب ولا لجاه. وبقيت مبتعدا عن السياسة منصرفا لشؤوني الخاصة الى اوائل سنة ١٩٥٠.

## الحزب الوطني الديموقراطي وموقفه من الشيوعية ومن المتسللين الشيوعيين الى الحزب، اعترافات محمد حديد وحسين جميل

## وكامل الجادرجي

لقد اعترف الاستاذ محمد حديد فيما بعد، عند مناقشة خطاب السيد كامل الجادرجي في الجلسة الاولى للمؤتمر الثاني للحزب[1] قائلا: ان مؤسسي الحزب كانوا قد تفاهموا على ان لا يكون الحزب شيوعيا وقد جابه الحزب المشكلة القائمة الآن، وهي مشكلة تمييزه عن الاحزاب والهيئات الاخرى، وذلك منذ تأسيسه. فمع ان منهاجه تقدمي الا ان فيه غموضا جعل من الممكن ان تندس فيه العناصر التي لاتؤمن بالمنهج الا كشيء موقت وترمي الى اكثر من ذلك، ولم نرد ان نعيّن موقفنا من هؤلاء حينذاك على امل ان يتقيدوا بالمنهج ونظام الحزب، ولكن الحوادث اثبتت انهم بعيدون عن هذا التقيد. كذلك اعترف كامل الجادرجي في الصفحة ٢٠٢ من مذكراته بتلكؤه وبتلكأ بعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية للحـزب اذ قال: «وفيما كانت قيادة الحزب مهتمة كل الاهتمام بهذه البوادر الخطرة لم تجد في بادىء الامر من قواعد الحزب ما يشجعها ان تتشدد في مكافحة هذه العناصر». كذلك يقول السيد كامل الجادرجي في نفس الصفحة من مذكراته: «وفي ذلك الظرف الذي غمرت فيه روح المباراة جميع الاحزاب انجرف حزبنا، مع الاسف، في هذا التيار فتساهل كثيرا في قبول الاعضاء (ولم يذكر اسماء المسؤولين» عن هذا التساهل وهذا الانجراف). وقد استفادت احدى المؤسسات السرية من هذا التساهل، او من هذه الغلطة - (هذه عبارة كامل الجادرجي نفسه) فدست ما استطاعت دسه من اعضائها في الحزب. وفي اول اجتماع عقده الحزب للبحث في قضية سياسية خطيرة هي قضية فلسطين اراد بعض اعضاء هذه المؤسسة، المندسين في حزبنا بتدبير من هيئتها المركزية، ان يستغلوا هذا الاجتماع لمحاسبة اللجنة الادارية

---

(١) - صفحة ١٦٩ من مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي.

المركزية لحزبنا، فخربوا الاجتماع، وكادوا يبعدونه عن غايته الاصلية، لولا الموقف الحازم الذي وقفته اللجنة الادارية المركزية بالتعاون مع سائر الاعضاء الذين حضروا الاجتماع. وهذه البادرة السيئة قد نبهتنا الى الخطأ الناجم من تساهلنا في قبول الاعضاء فحاولنا جهد استطاعتنا تلافيه واخذنا نكافح هذه العناصر المخربة، ففصلنا منها من فصلنا في بداية الامر، غير ان الامور لم تسر في الحقيقة على ما يرام فيما يخص مكافحة هذه العناصر، لاسباب كثيرة، اهمها التراخي الموجود في بعض اعضاء اللجنة الادارية التي كانت تخشى يومئذ ان يؤدي استعمال الشدة في هذا الشأن الى بعض الامتعاض في قواعد الحزب».

وقد برهنت الاحداث على صحة الموقف الذي اتخذته وعلى صحة المطاليب التي كنت قد تقدمت بها والتي لم تلاق وقتئذ، مع الاسف، من كامل الجادرجي وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية التجاوب الذي كنت اتمناه. وقد اعترفوا، كما يتبين واضحا من المقتبسات التي ذكرتها اعلاه، بانهم لم يكونوا راغبين في اتخاذ موقف حازم اما املا منهم بأن يتقيد الاعضاء المندسون بمنهاج الحزب ونظامه، واما خوفا من ان يثير استعمال الشدة امتعاضا في قواعد الحزب. لقد كان موقفي وكانت مطاليبي منسجمة تماما مع المبادىء التي اتفقنا عليها عند تأسيس الحزب ووضع منهاجه، وكانت متسوحاة من حرصي على الحزب وعلى انقاذه من العناصر التي اندست فيه، والتي كانت تريد ان تحرفه عن الخطة التي كان قد اختطها لسيره. فقد اضطررت الهيئة الادارية المركزية، بعد استقالتي من الحزب، مكرهة، على فصل كامل قزانجي وجماعته من الحزب على اثر نداء الانقاذ الذي قدموه الى اللجنة الادارية المركزية، والذي نشروه في الصحف قبل ان تنظر فيه اللجنة وتبت فيه، وكانت حجتهم التي احتجوا بها في تقديم نداء الانقاذ اشتراك الحزب في وزارة نوري السعيد التي تألفت في اواخر سنة ١٩٤٦ لاجراء الانتخابات النيابية بموجب قانون الانتخابات الجديد. ويقول كامل الجادرجي في مذكراته (الصفحة ١٥٦): «فنحن على يقين ان في الحزب جماعة غير مكتفية بمنهجه الحاضر وانما دخلت الحزب لتحتمي به بدافع اعتقادها انه اقوى الاحزاب التقدمية واثبتها على تحمل الضربات كي تتخذه واسطة للعبور الى دور آخر لا علاقة له بمنهج الحزب. وهي تتحين

الفرص للقيام بحركة داخل الحزب تستطيع فيها، كما تأمل، ان تتغلب على القيادة التي تريد المحافظة على المنهج والسير بالحزب سيرا يحقق الغاية التي وجد من اجلها، وهي الوصول الى الحكم عن طريق العمل الديموقراطي. هذه امور ثابتة لدى قيادة الحزب المتعقبة لسير هؤلاء الاشخاص الذين اندسوا في الحزب لتحقيق غايات بعيدة عن غاية الحزب الاصلية». ثم يقول كامل الجادرجي «اما رئيس فرقة الانقاذ السيد كامل قزانجي فالثابت عنه ان علاقته بالحزب الوطني الديموقراطي هي اقل بكثير من علاقته بحزب آخر يختلف منهجه وخطته عن هذا الحزب. والظاهر انه كان يعمل في داخل الحزب لجهة اخرى او بايحاء منها، فهو بهذا الاعتبار غير مخلص للحزب...» ثم يقول في الصفحة ١٥٩ «وبعد ان تم تأليف الحزب على هذه الصورة اخذنا نوضح جليا لكل من اراد الانتماء ان حزبنا لا يعتبر نفسه حزبا انتقاليا، وانه لا يهدف الى غير الغاية التي اوضحها في منهجه الصريح، كما انه لا ينوي تحقيق مبادئه الا بالوسائط الديموقراطية، وانه لا يتوصل الى ذلك بالطرق الملتوية. ومع انني كنت اوضحت ذلك جليا لكثير من الذين تقدموا بطلب الانتماء، فان هذا لم يمنع بعض العناصر من ان تتسرب الى الحزب وهي غير مؤمنة بمنهجه. وانما ارادت ان تتخذ من الحزب واسطة لتحقيق ما لا يمت بصلة الى المبادىء التي تضمنها منهج الحزب».

وفي الخطاب الذي القاه السيد كامل الجادرجي في الجلسة الاولى للمؤتمر الثاني للحزب[1] قال:: «...... ويؤسفني ان اطلعكم على انه قد نشأت في الآونة الاخيرة ازمة في الحزب لم يكن منشؤها حديثا كما تراءى للبعض وانما ترجع اصول هذه الازمة الى ما ينوف عن السنة بل انها في الحقيقة تمتد الى تكوين الحزب».

«لقد ظهرت في المؤتمر السابق اتجاهات اعتبرناها خطيرة وكان من شأنها ان تؤدي حتما الى انقسامات تهدد كيان الحزب. وقد تجلى خطر تلك الاتجاهات في

(١) - الصفحة ١٦٧ من مذكرات كامل الجادرجي وتأريخ الحزب الوطني الديموقراطي.

حركات لم يكن منشؤها المعارضة النزيهة والاخلاص للحزب، وانما كان منشؤها - كما اتضح للقيادة - تيارات مبدئية متناقضة، الامر الذي يتعذر معه بقاء الحزب، بوجود تلك التيارات وامثالها، وهذا ما دعاني ان افكر مليا في الامر تفكيرا جديا، فرأيت ان اضع حدا لهذا التبلبل الفكري. فجعلت وضع الحزب من هذه الناحية موضع بحث لدى اللجنة الادارية المركزية.

«وقد تناقشنا في هذا الموضوع مدة طويلة وجدت على اثرها ظهور اتجاهات متباعدة، كما لاحظت ان الانسجام مفقود الى درجة يتعذر معها استمراري على العمل، ولذلك قدمت استقالتي من اللجنة الادارية المركزية ومن رئاسة الحزب. وكنت اعتقد ان هذه الازمة ستنتهي بانتخاب لجنة ادارية جديدة يسودها الانساجام لمؤتمركم هذا، ولكن اصرار معالي نائب رئيس الحزب محمد حديد على عدم الاضطلاع برئاسة الحزب ورفض اللجنة الادارية المركزية قبول استقالتي، كل هذا اضطرني ان اقبل الاضطلاع برئاسة الحزب الى نتيجة المؤتمر، تفاديا لاستمرار الازمة. غير اننا فوجئنا على اثر ذلك باستقالة عضوين من اللجنة الادارية المركزية، وهما السيدان زكي عبد الوهاب وطلعت الشيباني، ظهر على اثرها بعض اللغط وشتى الاقاويل والتفسيرات بالاضافة الى ما كانت اللجنة الادارية المركزية قد تعرضت له من الطعن والتهجم باعتبار ما نسب اليها من انها مسؤولة عن شلل الحزب، بينما كانت اكثرية اللجنة تعتبر المسؤول عن كل ذلك اسبابا جوهرية هي عدم استقرار الحزب وعدم توضيح اتجاهه وفقدان الاحترام لقيادته والتشكيك فيها. ويرجع ذلك الى وجود فئة لا تتفق مع اكثرية اللجنة الادارية المركزية ومن ينسجمون واياها في الاتجاه والرأي سواء فيما يجب ان يرمي اليه الحزب او فيما يتخذه من مواقف ازاء الاحداث العارضة.»

«ان اللجنة الادارية المركزية لتشعر ان هذه الفئة اجسامها في الحزب في حين ان ارواحها في مواضع اخرى، وتستوحي منها مواقفها، ان لم تكن تأتمر بأوامرها. ومما لا شك فيه ان بقاء هذه الحالة في الحزب لا بد وان تشله، وتحدث فيه الانشقاقات المتتالية فينشغل بالتنازعات الداخلية وما يعقبها من مخالفات ومحاكمات، وعقوبات منصرفا عن الامور الحيوية التي يجب ان يكون

واجب الحزب الاول الاهتمام بها. ولقد اردنا ان نعالج هذه النقطة الحيوية وغيرها من المسائل الجوهرية فلم نوفق».

«ان كل ما عرضته عليكم في كلمتي هذه دعا اكثرية اللجنة الادارية المركزية ان تقرر عدم الاشتراك في الانتخابات وتسحب اسماءها من قائمة المرشحين فتفسح المجال امام غيرها لتسلّم قيادة الحزب».

هذه الاعترافات الخطيرة من رئيس الحزب تثبت في الواقع ما كنت اتوقعه وما كنت اتخوف منه ولذلك طلبت في وقته اتخاذ موقف حازم بصدد هذا الموضوع الخطير. ولكن الاستاذ كامل الجادرجي وبعض اعضاء اللجنة الادارية المركزية لم يوافقوا وقتئذ على اتخاذ الموقف الحازم الذي كانت تتطلبه مصلحة الحزب، لاسباب اوضحوها فيما بعد، وسبق ان نوهنا بها مما اضطرني إلى الانسحاب من الحزب ثم ادركوا اخطاءهم بعد ذلك واتخذوا بعضاً من الاجراءات التي كنت قد طالبت بها، ولكن بعد فوات الاوان، وبعد ان تعرض الحزب الى متاعب كثيرة.

والامر الذي يلفت النظر في هذا الباب هو تنصل كامل الجادرجي من مسؤولية التراخي التي اشار اليها ووضعها على عاتق غيره من اعضاء اللجنة الادارية المركزية، في حين، كما سبق ان بينت، في خلال المدة التي كنت فيها عضوا في اللجنة المركزية للحزب ونائبا لرئيس الحزب، كان السيد كامل الجادرجي هو المدافع الرئيسي عن قبول الشيوعيين المندسين في الحزب. والمعارض الرئيسي لاتخاذ الاجراءات التي كنت طالبت بها لاخراج الشيوعيين المتسللين الى الحزب ولاتخاذ موقف صريح من الشيوعية.

# وزارة توفيق السويدي
# واشتراكي وزيراً للمالية فيها

في اواخر سنة ١٩٤٩ فتحت مكتبا صغيرا وبدأت ازاول مهنة التجارة ولم تمض الا مدة قصيرة على شروعي بالعمل، وبالضبط في صباح اليوم الرابع من شهر شباط ١٩٥٠، اتصل بي تلفونياً السيد توفيق السويدي وقال لي انه يرجو حضوري الى داره لأمر مهم،واتفقنا ان ازوره في عصر ذلك اليوم. وادركت انه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة. وانه يريد ان يضمّني الى وزارته. فذهبت الى داره في الموعد المتفق عليه. واخبرني انه مكلف بتأليف الوزارة الجديدة وانه والوصي على العرش وصالح جبر ورجالاً آخرين قد اتفقوا على تكليفي بوزارة المالية لمعالجة الوضع المالي السيء الذي كانت تعاني منه الحكومة العراقية آنئذ ورجاني ان اقبل بالانضمام الى وزارته وزيرا للمالية. فسألته من هم الاعضاء الاخرون في الوزارة ؟ فذكر لي اسماءهم. ثم قلت له انك تعرف اني مرتبط ببعض الآراء والمبادىء التي كنت انادي بها دوما،سواء في خطبي في مجلس النواب،او في مقالاتي في الجرائد،او في منهاج الحزب الوطني الديموقراطي الذي كنت من المساهمين في وضعه والذي لا أزال مرتبطاً به، وان كنت قد استقلت من الحزب منذ مدة طويلة لاسباب معروفة. ثم تباحثنا في تلك المبادىء والاهداف والآراء فقال انه متأكد ان الوزارة

الجديدة سوف توفر الجو الملائم لتنفيذ قسم غير قليل منها. فأجبته ارجو ان تمهلني الى المساء لاعطائك الجواب. وخرجت من داره وذهبت توا الى دار صالح جبر فوجدته هناك. واخبرته بما دار بيني وبين توفيق السويدي. فأجابني بأنه على علم بذلك، وانه يتمنى ويؤيد اشتراكي في الوزارة الجديدة وانه سيساندني ويدعمني ويؤيدني بكل ما اوتي من قوة لتنفيذ ما يمكن تنفيذه من آرائي ومشاريعي. وقال جرب وسترى. وبعد خروجي من دار صالح جبر وفي المساء اخبرت توفيق السويدي بموافقتي على الاشتراك في وزارته. وقلت لنفسي فلأجرب ولو مرة واحدة لأرى ما اذا كان بامكاني ان انفذ بعض آرائي ومشاريعي.

وكان اول اجراء اتخذته اثر تأليف الوزارة ان استدعيت السيد ناظم الزهاوي، المدير العام لدائرة الاموال المستوردة، التي كانت وقتئذ تابعة لوزارة المالية وسلمته جميع اجازات الاستيراد القليلة التي كنت قد حصلت عليها بصفتي تاجرا مستجدا وطلبت منه الغاءها حالا.

## المظاهرات الطلابية
## دعوة مجلس الوزراء لجلسة مستعجلة قبل طلوع الشمس.

وفي الايام الاولى من تأليف الوزراء اخبرنا وزير الداخلية. صالح جبر، من مصادر استخباراته ان طلاب بعض الكليات، بتحريض من خصوم الوزارة، وخصوم صالح جبر بالذات، اخذوا يستعدون للقيام بمظاهرات ضدها. وان احدى هذه المظاهرات ستنطلق من كلية الشريعة في الاعظمية في اليوم التالي. وما ان سمعت بهذا النبأ حتى اخذت افكر في الموضوع ملياً. وفي الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم اتصلت بصالح جبر تلفونياً وقلت له اريد ان اجتمع بك في بيتك حالا. قال تفضل سأكون بانتظارك. وذهبت توا الى بيته وقلت له ان المظاهرات التي اخبرتنا عنها قد تتوسع وقد تتطور وقد تجرّك الحوادث الى اتخاذ اجراءات شديدة، وقد تنزلق الى اتخاذ اجراءات قمعية قد لا يقرّك زملاؤك عليها، وقد ينسحبون من الوزارة وسط المعمعة، وقد يتنصلون منك، بل وقد يضطرهم تطور الحوادث الى ان يكونوا في عداد المهاجمين لك. لذلك فاني ارى ان تطلب الى رئيس الوزراء ان يعقد جلسة لمجلس الوزراء غدا قبل طلوع الشمس لبحث موضوع الاضرابات والمظاهرات. وما قد ينتج عنها من تطورات واحداث بغية تقرير الخطة التي يرى مجلس الوزراء اتباعها لمعالجة الموقف، على ان تعرض الامر عليه بتفصيل وصراحة وتطلب الى زملائك في الوزارة مناقشة الموضوع بكل صراحة لاقرار ما يرونه مناسبا على ان يوقع الوزراء على القرار الذي يتخذه المجلس وتحتفظ بنسخة منه عندك، كما يحتفظ رئيس الوزراء بنسخة لديه أيضا، وتبقى نسخة اخرى لدى سكرتيرية مجلس الوزراء، وذلك لكي لا يمكن لاي من الوزراء التنصل من المسؤولية اذا ما تطورت الامور تطورا لا يرتضيه. فقال صالح جبر، وكأنه قد استفاق من غفلة، اني اؤيدك تماما في ما ذهبت اليه. ثم اخبرني انه سبق ان اتخذ بعض الاجراءات الاحتياطية، ومنها توقيف بعض رؤساء

الحركة. ثم اتصل برئيس الوزراء تلفونيا واتفق معه على ان يزوره حالا وخرجنا معاً من داره، وذهب هو لمقابلة الرئيس ورجعت انا لداري. وبعد نصف ساعة، أي حوالي منتصف الليل، اتصل بي تلفونيا سكرتير مجلس الوزراء واخبرني ان مجلس الوزراء سيعقد جلسة مهمة مستعجلة غدا قبل طلوع الشمس وطلب الحضور في الوقت المعيّن. واجتمع مجلس الوزراء فعلا في اليوم التالي قبيل طلوع الشمس وناقش موضوع المظاهرات والاضرابات والخطة التي عرضها وزير الداخلية صالح جبر لمعالجة الموقف واقرها ووقع جميع الوزراء القرار، واخذ وزير الداخلية نسخة منه للاحتفاظ بها لديه. وقد كانت الخطة ناجحة تماما ومرت العاصفة بسلام.

ومع ان معالجة الوضع المالي السيء كانت مهمة رئيسية، وقد استنفذت قسما كبيرا من وقتي، وقد حققت فيها نجاحا يذكر. ولكني كنت اعتبرها، على خطورتها واهميتها، مهمة روتينية، وكنت عازما ان لا اغرق في الاعمال الروتينية، وان اوفر القسم الاكبر من جهدي لتنفيذ اقصى ما يمكن تنفيذه، وبأقصى سرعة ممكنة - باعتبار ان العمر الاعتيادي للوزارة في العراق قصير جدا قد لا يتجاوز بضعة اشهر - من المشاريع التي كنت دائما انادي بها، والتي ضمنت المنهج الوزاري قسما منها وقد سعيت ان لا احقق ما توقعه الزميل المحترم محمد حديد حينما صرح في مجلس النواب «اني كنت اتمنى ان تتقدم الحكومة بمنهج مختصر تعالج به المشاكل الآنية بدلا من هذا المنهج المطول الذي اعتقد بأنه سوف لا يتحقق الا الجزء اليسير منه ان تحقق شيء.»

## تشريع قانون مجلس الاعمار

وفي رأس قائمة المشاريع التي كنت عزمت على انجازها بسرعة تشريع قانون بتأسيس مجلس للاعمار - تنفيذاً للاراء والمطاليب التي كنت اطالب بها الحكومات المتعاقبة سواء في مجلس النواب او في الصحف. وقد تم اعداد لائحة قانون مجلس الاعمار ورفعتها إلى مجلس الوزراء الذي صادق عليها واحالها إلى مجلس الأمة الذي قابلها بالترحاب وصادق عليها بمجلسيه بدون مناقشة تذكر وبسرعة فائقة بالنظر لاجماع الرأي على صحة المبدأ الذي تضمنته واصبحت قانونا في ١٩٥٠/٤/٢٥ تحت رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠. وفي الخطاب الذي القيته في مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢١ قلت ما يلي بالحرف الواحد[١].

«ربما وقعت انظار النواب المحترمين على مقالين او بالاحرى حديثين نشرتها في جريدة الزمان قبل ما يقارب الشهر ذكرت فيهما ان النكبة التي حلت بالعرب في قضية فلسطين قد كشفت لنا النقاب عن عيوب في اوضاع البلاد العربية تجعلها. مع الاسف العظيم. غير مستوفية لشروط البقاء في الصراع الرهيب الذي تخوضه الامة العربية مع الصهيونية العالمية. واننا اذا كنا نريد لهذه الامة وهذه الاقطار البقاء يجب ان نبدل هذه الاوضاع تبديلا اساسيا جذريا يوفر لها شروط البقاء في هذا الصراع الرهيب. وهذا ما يجب ان يتحقق باسرع وقت ممكن. وقلت ان السنين القادمة ستكون حاسمة في تاريخ الامة العربية واننا يجب ان نخطو خطوات سريعة في خلال هذه المدة. ولكن كيف نقوم بهذا التبديل الاساسي؟ ففيما يخص العراق هل نقوم بهذا

---

(١) - محضر الجلسة السابقة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢١.

التبديل على الطريقة الارتجالية التي سرنا عليها منذ تأسيس الحكومة العراقيـة. والذي يقرأ ما كتبته في تقريري عندما كنت مقرراً للجنة الماليـة في سنـة ١٩٤٥ يرى أنـي منـذ ذلـك الوقت كنت أنـدد بسياسة الارتجال وكنت ادعو دائما الى اتباع سياسة التصميم المستندة الى دراسة علمية لاوضاع البلد. والى كشف علمي لامكاناته يوضع على أساسه تصميم عمراني شامل. وهذا هو الذي دعوت اليه في الحديثين اللذين نشرتها لي جريدة الزمان وطالبت فيها بتأسيس مجلس اعماري ينهض بشؤون الاعمار والانماء، ولا يتأثر بالتغيرات السياسية في هذا البلد. فالكل مجمعون. حكومة ومعارضة. على ان الاوضاع التي تسود البلد في الوقت الحاضر. يجب ان لا تستمر. ويجب ان تتبدل بأسرع ما يمكن.. ثم قلت وترون ان منهج الوزارة استهدف هذا الشيء الاساسي بالذات والذي يتوقف عليه مستقبل اعمار هذا البلد. وقريبا ستتقدم الحكومة الى مجلسكم العالي بلائحة قانونية تستهدف تأسيس مجلس يتميز بصفة التصميم والتنفيذ في آن واحد. أي إنّه مجلس يقوم بمهمة التصميم اولا فيطلب من الخبراء سواء كان عن طريق البنك الدولي للاعمار او من اية جهة اخرى القيام بمسح كامل لامكانات البلد،ثم يضع استنادا الى هذا المسح تصميما عمرانيا شاملا،ثم يقوم بتنفيذه مباشرة او بواسطة الدوائر الحكومية تحت اشرافه ورقابته،ويموله بايرادات الحكومة من النفط،تلك الايرادات التي كانت. مع عظيم الاسف. ولا تزال لحد الآن تنفق على امور لا تمت الى الاعمار الحقيقي بصلة. وبالقروض الخارجية. ان جميع الجهات المالية التي روجعت للحصول على قروض منها لاجل المشاريع العمرانية الانمائية كانت دائما تقول لنا لا يوجد لديكم جهاز يركن اليه في انفاق المبالغ التي تقرض لكم للاغراض العمرانية وكل من اطلع على مراجعاتنا مع المصرف الدولي يجد انه كان دائما يردد هذه النغمة.لا توجد لديكم مؤسسة تنهض بمهمة الاعمار. ولذلك كان الهدف الاول للحكومة الحاضرة هو تأسيس هذا المجلس الذي نأمل ان يضم اعظم الكفايات المتيسرة لدينا والذي سيعطي اوسع الصلاحيات التي تمكنه من النهوض بمهمته. هذا هو الهدف الاقتصادي الاول في سياسة الحكومة الحاضرة... ».

ثم في الكلمة التي القيتها في مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦ عند تقديم لائحة (مشروع) قانون مجلس الاعمار قلت ما يلي:

« اني أشكر النواب المحترمين على ترحيبهم بهذه اللائحة التي تهدف الى تثبيت سياسة عمرانية تقوم على تصميم عمراني شامل مستند الى مسح فني يقوم به خبراء عالميون. وكما تفضل بعض الاخوان يشترط لنجاح تنفيذ هذه المهمة شرطان جوهريان أولهما الكفايات التي ستسخّر لخدمة مجلس الاعمار إذ أن نجاح السياسة العمرانية ونجاح هذا المجلس يتوقفان بالدرجة الأولى على كفاية اعضائه ومقدرتهم. والشرط الثاني لنجاح هذه السياسة العمرانية هو توفير المال الكافي لتنفيذ المشاريع العمرانية. وكما ترون أن إيرادات هذا المجلس تعتمد بالدرجة الأولى على مورد الحكومة من النفط. لقد بيّن بعض النواب المحترمين أن إيرادات الحكومة من النفط ضئيلة جداً في الوقت الحاضر. لا شك أن إيرادات النفط - خاصة في هذه السنة المالية التي نحن فيها - ستكون شحيحة ضئيلة جداً. ولا شك أن الاقتصار على هذه الايرادات سيؤخر تنفيذ السياسة العمرانية تأخيراً مؤلماً. ولكن يجب أن لا تؤخذ الايرادات الحالية مقياساً للمستقبل الذي سيشهد زيادة كبيرة مطردة في إيرادات النفط نتيجة إعادة النظر في اتفاقيات النفط بحيث يضمن للعراق حقوقه الكاملة في هذا المورد الرئيسي ونتيجة التوسع المأمول في انتاج النفط.... وخاصة حين ينتهي العمل من مد الانبوب النفطي الكبير الى ميناء بانياس.... اني آمل أن تصبح ميزانية مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٢ أو في سنة ١٩٥٣ مقاربة للميزانية العامة. وكما ترون في اللائحة القانونية المعروضة أمامكم أن جميع إيرادات الدولة من النفط قد خصصت بموجبها للتعمير والإنشاء بدلاً من أن تصرف كالسابق على الأعمال الروتينية الاعتيادية ».

لقد كان صدور هذا القانون منطلقاً بل فتحاً مبيناً في السياسة الاقتصادية ليس فقط في العراق بل في العالم العربي بأجمعه. فلأول مرة يخصص مائة في المائة من أهم مورد في موارد دولة عربية - وهو مورد النفط - لاغراض التعمير والأنشاء والتنمية وتبديل أوضاع الدولة، ويصبح التعمير والتنمية والقضاء على التخلف الواجب الأول والمهمة الرئيسية للحكومة في بلد عربي

متخلف. ولم تمض في الواقع سنتان على تشريع هذا القانون حتى تم في سنة ١٩٥٢ تعديل اتفاقيات النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط. وأصبح نتيجة هذا التعديل في متناول الدولة المبالغ التي تحتاجها لتحقيق النهضة العمرانية الجبارة فيما لو توفرت، بعد توفر المال، الإرادة الواعية، والعزيمة الصادقة، والفكر النيّر، والتنظيم الكفيء، والأشخاص اللائقين لتحقيقها.

والأمر الذي يثير الاستغراب هو أن فكرة الإعمار ومجلس الإعمار قد اقترنت باسم نوري السعيد لدى المعلقين والكتّاب مع انه لم يكن المسؤول لا عن تشريع قانون مجلس الإعمار ولا عن التأكيد على فكرة الإعمار، واعتبار القضاء على التخلف المهمة الاولى للدولة. ولكن نوري السعيد، والحق يقال، اعتنق الفكرة - فكرة الإعمار - بعد ذلك. وبدأ في وزاراته المتعاقبة (وكان الشخص الذي تبوأ منصب رئاسة الوزارة أكثر من أي شخص آخر) بما سمي بأسبوع الإعمار حيث كانت توضع الأحجار الأساسية للمشاريع التي يراد تأسيسها وتفتتح المشاريع الإعمارية التي تكون قد أكملت، من قبل رئيس الدولة - الملك - أو من ينوب عنه.

## البحث في تعيين اعضاء مجلس الاعمار.

وبعد صدور القانون جرى البحث مع السيدين توفيق السويدي وصالح جبر حول الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة لعضوية مجلس الاعمار. وكان من رأيي ان يكون عضو مجلس الاعمار من المثقفين ثقافة عصرية لكي يكون على اتصال مستمر بالتيارات الفكرية والنظريات الجديدة. والتطورات والتجارب المستحدثة في عالم الاقتصاد والتنمية والاعمار. وهذا يتطلب الماما بواحدة على الاقل من اللغات الاجنبية الغربية - وعلى هذا يرجح لعضوية مجلس الاعمار من كان متخرجا من احدى الجامعات الاجنبية ومن طبقة الشبان من ذوي الخبرة والتجارب. هذا بالاضافة الى الصفات الاخرى المطلوبة بطبيعة الحال. كالامانة والاستقامة والسمعة الطيبة. وقد بينت انه ينبغي ان لا يكون للاعتبارات السياسية أي تأثير في التعيين لعضوية مجلس الاعمار. وليكن مجلس الاعمار على الاقل. بالنظر لخطورة مهمته. بمنأى

عن هذه الاعتبارات السياسية. وقد رشحت- على سبيل المثال- السيد علي حيدر سليمان والسيد بابا علي - وكلاهما من المنطقة الشمالية ومن خيرة الشبان الاكراد ثقافة عصرية واخلاقا ومن خريجي الجامعات الاجنبية - السيد بابا علي بن الشيخ محمود من خريجي جامعة كولومبيا في نيويورك في الاقتصاد وعلي حيدر سليمان من خريجي الجامعة الاميركية في بيروت. ووزير سابق. والسيد محمد حديد. خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن. ووزير سابق. والدكتور نديم الباجه جي من خريجي جامعات بريطانية في شؤون النفط (ولم يكن قد تولى منصب الوزراء وقتئذ) وعبد الامير الازري من خريجي جامعتي كاليفورنيا وميشيغان في الهندسة المدنية ومدير الري العام وقتئذ ووزير سابق للمواصلات والاشغال العامة. والدكتور صالح مهدي حيدر من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن ومعاون محافظ البنك المركزي وقتئذ وغيرهم. هؤلاء كانوا يمثلون نوعية الاشخاص الذين كنت ارغب ان يتألف منهم مجلس الاعمار. ولكني وجدت ان تفكيري هذا يختلف كثيرا عن تفكير رئيس الوزراء وتفكير الاوساط السياسية نافذة الكلمة آنئذ. وقد قيل لي في وقته ان هذا النوع من الاعضاء - وبعضهم لم يكونوا وقتئذ قد تولوا منصب الوزارة. لا يعطون لمجلس الاعمار الوزن السياسي الذي يحتاجه مثل هذا المجلس (وان كان رئيس الوزراء بحكم منصبه رئيسه، ووزير المالية، بحكم منصبه ايضا، عضوا فيه) الذي سينفق من المبالغ ما يقارب او يفوق مجموعها مجموع نفقات الميزانية العامّة كلها. وقد وجدت انهم يميلون الى تعيين اعضاء من «طراز» آخر ومن «وزن» سياسي اثقل. حسب تعبيرهم. وان لم تتوفر فيهم المؤهلات الفكرية والعلمية والشروط اللازمة لاستيعاب فكرة التنمية الحديثة.

## سعي بريطانية لتعيين عضو بريطاني في مجلس الاعمار

وفي احد الايام اتصل بي تلفونيا السير همفري تريفليان[1] SIR

---

(١) - نقل بعد ذلك الى بيكين ثم عين سفيرا في مصر ثم في بغداد ثم في موسكو واصبح بعد ذلك لورد تريفيليان.

القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد وقتئذ HUMPHREY TREVELYAN وطلب موعدا لزيارتي بصورة مستعجلة في مكتبي في وزارة المالية فأعطيته موعدا بعد الظهر. وعندما جاء لمقابلتي قدم الي نسخة من رسالة كان قد قدمها الى وزارة الخارجية العراقية، وقال ان رئيس الوزراء، توفيق السويدي كان قد طلب اليه شفويا الاتصال بالحكومة البريطانية لترشيح خبير بريطاني في الشؤون المالية والاقتصادية ليكون عضوا في مجلس الاعمار. ثم قال وقد اتصلت بحكومتي واخبرتها برغبة رئيس الوزراء العراقي فدرست الموضوع ورشحت الشخص الوارد اسمه في المذكرة التي اقدم اليك نسخة منها والتي سبق ان قدمت نسختها الاصلية رسميا الى وزارة الخارجية العراقية. وقد تبيّن لي من قراءة المذكرة ان الشخص المرشح كان سابقا مستشارا ماليا لاحدى حكومات الراجات السابقة في الهند وكان في مقتبل العمر. ثم قال السر همفري نظرا لان الشخص المرشح مطلوب من جهات اخرى وهو في انتظار قرار الحكومة العراقية حول تعيينه. لذلك ارجو البت في امره بصورة مستعجلة. فسألت السر همفري هل ان رئيس الوزراء هو الذي طلب اليك هذا الترشيح؟ قال نعم. ثم سألته هل قال انه يريده ان يكون عضواً في مجلس الاعمار؟ قال نعم انه يريده ان يكون عضواً في مجلس الاعمار. قلت له ليس لي علم سابق بخطوة رئيس الوزراء هذه، وعلى كل سأبحث الموضوع معه وهو سيخبرك باعتباره وزيرا للخارجية، مباشرة بقرارا الحكومة العراقية. وبعد خروج القائم باعمال السفارة البريطانية من مكتبي اخذت المذكرة التي سلمني اياها معي وذهبت توا الى مكتب رئيس الوزراء فوجدته هناك واخبرته بالحديث الذي دار بيني وبين السر همفري تريفليان. فنفي السيد توفيق السويدي ان يكون قد كلف القائم بالاعمال البريطاني الاتصال بحكومته لترشيح خبير بريطاني في الشؤون المالية والاقتصادية ليكون عضوا في مجلس الاعمار. ثم قال ان المبادرة او العرض جاء من القائم بالاعمال البريطاني نفسه الذي كان قد قال ان لديهم خبيرا في الشؤون المالية والاقتصادية ممتازا في كفايته ومؤهلاته وعرض توجيه مذكرة بهذا الخصوص الى السيد توفيق السويدي باعتباره رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية. فقلت للسيد توفيق السويدي ولو انه لا يوجد في قانون

مجلس الاعمار نص صريح يمنع تعيين الاجنبي لعضوية مجلس الاعمار فان هذا لا يعني السماح بتعيين الاجانب في هذا المنصب الاجرائي الخطير. ذلك ان مجلس الاعمار سيكون المتصرف بعشرات الملايين من الدنانير سنويا من اموال العراق ولذلك فاني لا ارى ان يعين اجنبي في هذا المنصب الاجرائي. يضاف الى ذلك اننا لا نحتاج الى خبير اجنبي في الشؤون المالية والاقتصادية فان لدينا اشخاصا يفوقون هذا المرشح كفاية واهلية وخبرة. ثم قلت له ان الدافع الحقيقي وراء هذا الترشيح هو دافع سياسي محض وذلك لكي يكون للبريطانيين اشراف على كيفية التصرف بالملايين الكثيرة التي ستكون تحت تصرف مجلس الاعمار ضمانا للحصة البريطانية او المصالح البريطانية من جهة. ولتوجيه السياسة الاعمارية الوجهة التي يرغبون فيها من جهة اخرى. ثم اضفت قائلا ان الحكومة العراقية عن طريق مجلس الاعمار ستستعين بمجموعة من الخبراء الذين سيرشحهم البنك الدولي في مختلف الميادين لاجراء مسح دقيق عن امكانات العراق الكامنة والمستغلة تمهيدا لوضع التصميم العمراني الشامل. ثم اني ارى ان افضل طريقة للاستفادة من الخبرة الاجنبية هي الاستعانة بمختلف المؤسسات الاستشارية الاختصاصية كلما استجد امر او مشروع يستوجب الاستشارة. وبهذا نحصل على افضل الاستشارات. فايد وجهة نظري ونفى. كما سبق ان بينت. انه كلف السر همفري تريفليان لترشيح خبير مالي بريطاني وقال ان الاقتراح جاء من جانب القائم باعمال السفارة البريطانية نفسه.

وبالنظر لاختلاف وجهات النظر في داخل الوزارة. وبين اعضاء الوزارة والجهات السياسية ذات الكلمة النافذة حول هذا الموضوع بالذات. وحول الاشخاص العراقيين الذين ينسّب تعيينهم لعضوية مجلس الاعمار فان الوزارة استقالت قبل ان تتمكن من تعيين اعضاء المجلس المذكور. وقبل ان تبدأ في تنفيذ قانون مجلس الاعمار. والواقع اني لا اعرف لحد الآن الجواب الذى اعطاه السيد توفيق السويدي على مذكرة السفارة البريطانية بخصوص الخبير البريطاني المرشح الآنف الذكر. كما لا أعرف من كان صاحب المبادءة في هذا الموضوع رئيس الوزراء أم القائم باعمال السفارة البريطانية. وعلى كل فان المرشح المذكور لم يعين. وقد علمت فيما بعد انه عين في منصب مهم في صندوق

النقد الدولي. وعيّن عضوا في مجلس الاعمار، عوضا عنه، من قبل وزارة نوري السعيد التي خلفت وزارة توفيق السويدي، شخص بريطاني آخر هو السير ايدنكتون ميللر ( Sir Eddinqton Miller ) وهو متقاعد بريطاني متقدم في السن كان قد خدم سابقا بصفة مستشار مالي في حكومة السودان.

## تعيين أعضاء أو مجلس للاعمار

وكانت باكورة اعمال الوزارة الجديدة التي ألفها نوري السعيد بعد استقالة توفيق السويدي هي تنفيذ قانون مجلس الاعمار. فعينت اول مجلس للاعمار من:

- السيد ارشد العمري: رئيس وزراء سابق ومهندس تخرج في العهد العثماني - نائبا لرئيس مجلس الاعمار.

- وعلي ممتاز الدفتري:
وزير مالية سابق وخريج كلية الحقوق العراقية عضواً.

- وجلال بابان:
ضابط عسكري متقاعد ووزير سابق وتقلّب في مختلف الوظائف السياسية والادارية عضواً.

- وعبد الامير الازري:
مدير الري العام وقتئذ ووزير سابق للمواصلات والاشغال وخريج جامعتي كاليفورنيا وميشيغان في الهندسة المدنية عضواً.

- والسر ايدنكتون ميللر Sir EDDINGTON MILLER
متقاعد بريطاني كان سابقا مستشارا ماليا لحكومة السودان عضواً

- والمستر نلسون Mr NELSON
مهندس امريكي وذي خبرة واسعة في شؤون الري عضواً.

وبتعيين السير ادنكتون ميللر تبين ان الحكومة البريطانية كانت مصرة - بما كانت تتمتع به من نفوذ واسع في اوساط الحكومة العراقية وقتئذ - على تعيين بريطاني عضوا في مجلس الاعمار ليضمن لها ممارسة التأثير الذي تريده من داخل ذلك المجلس لا من خارجه. ولمراقبة او لمحافظة

« المصالح او الحصة » التي كانت تطمع بريطانية في الحصول عليها من المقاولات والتعهدات والنشاطات العمرانية التي كان سينهض بها مجلس الاعمار. اما تعيين عضو امريكي في مجلس الاعمار فقد تم - حسب الظاهر - بضغط من الحكومة الامريكية لايجاد توازن يقابل « الوجود » البريطاني في مجلس الاعمار. وقد قيل في وقته في تبرير تعيين عضو امريكي في مجلس الاعمار. ان وجود عضو امريكي يسهل عملية الاستقراض من بنك التعمير الدولي. وتعامل البنك يتجاوب مع مجلس الاعمار. بالنظر لسيطرة الولايات المتحدة الاميريكة على البنك المذكور. من هذا يتبين ان تأليف مجلس الاعمار وموضوع التعيينات فيه كان السبب الرئيسي في استقالة وزارة توفيق السويدي حيث ارتؤى. حسب مايظهر .ان هذا الموضوع الخطير وما يكتنفه من ملابسات يجب ان تتولى امره وزارة اخرى غير وزارة توفيق السويدي.

## طريقة تعيين الشركات الاستشارية

لقد ذكرت فيما سبق انه لم يخطر على بالنا الاستعانة بالخبراء الاجانب كاعضاء في مجلس الاعمار بل كخبراء او مستشارين في بعض الشؤون والمشاريع التي قد نحتاج فيها الى الاستشارة، وان كان عدم ذكر نص في القانون يمنع استخدام الاجانب بهذه الصفة جاء سهوا وبدون قصد، الامر الذي جعل الحكومة البريطانية تستغل هذه الفرصة لتلح على الحكومة العراقية على استخدام احد رعاياها عضوا في مجلس الاعمار - كما دعى الحكومة الاميركية، في مقابل ذلك، ان تصر على تعيين اميريكي عضواً في المجلس. ولكنّي اود ان انوه، بهذه المناسبة، بالخدمات التي اسداها العضو الاميريكي المستر نلسون للعراق- بالنظر للخبرة الواسعة التي كان يتمتع بها في هذا الميدان- في فتح باب المنافسة الحرة الخالية من التحيّز امام مختلف الشركات الاستشارية الاجنبية من مختلف البلدان والجنسيات وكذلك بين شركات المقاولين من مختلف البلدان والجنسيات الامر الذي اثار حفيظة البريطانيين عليه وعلى بعض اعضاء مجلس الاعمار. وقد لقيت اقتراحات المستر نلسون في وقته تأييداً من اعضاء مجلس الاعمار ومن الحكومة العراقية بصورة عامة الا ما ندر.

لقد كان الترتيب الذي سار عليه مجلس الاعمار، وهو في هذا السير مدين لدرجة كبيرة للمستر نلسن. في ذلك الوقت الذي كان فيه النفوذ البريطاني قويا. عندما كان يحتاج المجلس الى شركة استشارية في موضوع معين - مثلا شركة استشارية لوضع مواصفات لسد كبير على احد الانهار. او شركة استشارية لمعمل نسيج او معمل إسمنت أو غير ذلك من مئات المواضيع والمشاريع - هو ان يطلب الى السفارات الاجنبية بواسطة وزارة الخارجية العراقية، ان تعرض على حكوماتها حاجة مجلس الاعمار العراقي الى الشركات الاستشارية المطلوبة وتطلب اليها ارسال قائمة بالشركات الاستشارية المتيسرة لديها في المشروع المعروض. حتى اذا وصلت القوائم وفيها تفاصيل وافية عن الشركات المذكورة والاعمال التي قامت بها. يختار مجلس الاعمار من كل قائمة عددا من الشركات ويوجه اليها طلبا مفصلا بالمشروع المنوى اقامته. ويطلب اليها التقدم بالشروط التي ترتأيها لوضع مواصفات المشروع والاشراف على تنفيذه ومن جملتها الكلفة التي تطالب بها. وينظر المجلس في العروض ويختار منها ارجحها من حيث الكفاية والخبرة والكلفة - ولكن موضوع الكفاية والخبرة يكون عادة له الاعتبار الارجح. وهكذا الامر بالنسبة لشركات المقاولات والتعهدات. وعلى هذا يمكننا ان نقول ان مجلس الاعمار كان يسير على سياسة مفتوحة للمزاحمة الاجنبية الحرة بعيدة عن التحيز لاية جهة. الامر الذي اثار ارتياحا عاما لدى مختلف الشركات من جميع الدول والجنسيات. وقد اشتدت المنافسة بين الشركات اشتدادا عنيفا الامر الذي عاد بالنفع العميم على العراق. وقد كانت حصة البريطانيين من مقاولات الاستشارات ومن مقاولات الاعمال قليلة نسبيا، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة برئاسة شخصية بريطانية مهمة - لا اتذكر اسمها الآن - في اواخر سنة ١٩٥٣ أو اوائل سنة ١٩٥٤ للنظر في اسباب ضآلة الحصة البريطانية سواء في قطاع الشركات الاستشارية او قطاع شركات مقاولات الاعمال. وقد زارتني البعثة المذكورة في ديوان وزارة المالية في عهد وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي في ربيع سنة ١٩٥٤، وأبدت استغرابها من هذا الوضع، وأرادت أن تتعرف على حقيقته. وقد كنت صريحاً معها إلى آخر درجة من الصراحة

وقلت لها انكم - أي البريطانيون - لا تزالون تفكرون بالتفكير السابق وهو ان العراق من حصتكم وانكم يجب ان تفضلوا على غيركم حتى ولو كان مستوى الخبرة المعروضة من قبلكم اقل من المزاحمين لكم ومستوى الكلفة المعروضة من قبلكم اعلى من مستوى الكلفة المعروضة من قبل مزاحميكم. والواقع انكم لا تفكرون ان امامكم مزاحمين اشداء يعرضون علينا افضل ما عندهم من كفايات وخبرات وبكلف اقل منكم سواء في قطاع الشركات الاستشارية او قطاع شركات مقاولات الاعمال. وقلت لهم آن الاوان لكم لان تفكروا بأن مجلس الاعمار مفتوح للمزاحمة الحرة وان شعاره اختيار اكفىء العروض واقلها كلفة دون تفريق ولا تمييز بين بلد وآخر، لان في هذا ضمانا لمصلحة العراق. ثم اوردت لهم امثلة كثيرة في هذا الباب. فشكروني هذه الصراحة الجارحة نوعا ما واعترفوا بهذا الواقع ووعدوا بأن يعيدوا النظر في وضعهم في ضوء هذه السياسة التي كان يسير عليها مجلس الاعمار حفاظا على المصلحة العراقية.

## ملخص المحاضرة التي القيتها في الجامعة الاميريكية في بيروت بدعوة منها عن سياسة الاعمار في العراق

وهنا اقتطف من الخطاب الذي القيته في سلسلة المحاضرات العامة التي القيت في الجامعة الاميريكية سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعض الفقرات التي تشرح تأليف المجلس ووضعه وتطوراته وبعض انجازاته(١) :

«وفي اواخر سنة ١٩٤٩ نشرت مقالا في جريدة الزمان البغدادية وبينت فيه الاسباب التي تدعو الى تأسيس مجلس ثابت يتولى تنفيذ المشاريع العمرانية اذا كنّا نريد حقا ان تنهض الدولة العراقية بعملها البنائي الانشائي كما يجب. ولذلك عندما دعيت في سنة ١٩٥٠ لتولي وزارة المالية في وزارة توفيق السويدي كان اول المشاريع التي عزمت على تحقيقها تشريع قانون لتأسيس مؤسسة ثابتة تأخذ على عاتقها النهوض بالمهمة الانشائية الانمائية وفق تصميم عام يوضع مقدماً وعلى أسس اقتصادية علمية وتقوم هذه المؤسسة بالسهر على تنفيذه مباشرة او بالتعاون مع دوائر الدولة الأخرى على ان تجهز بالايرادات الكافية للنهوض بهذه المهمة الجبارة. وتقدمت بعد مضي مدة قصيرة من تسلمي وزارة المالية بلائحة قانون مجلس الاعمار. وبهذه المناسبة اود أن اشير إلى ان البنك الدولي للاعمار كان قد اشترط تأسيس مؤسسة من هذا القبيل كشرط اساسي لمنح اي قرض اعماري للعراق حرصا من البنك المذكور على ان يكون انفاق مبالغ القروض التي تعقد معه على الاغراض التي عقدت من اجلها. فاستحضرت اسس لائحة تختلف بعض الاختلاف عن اللائحة التي تقدمت بها والتي بعد اجتياز ادوارها التشريعية اصبحت قانونانافذا في سنة ١٩٥٠.

لقد نص القانون في مادته الاولى على تأليف مجلس يدعى مجلس الاعمار

---

(١) - صفحة ١٨ من كتاب مشروعات التعمير والانشاء في البلاد العربية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ دار الكتاب - بيروت.

برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين يعينون بقرار من مجلس الوزراء من غير الموظفين يكون احدهم نائبا للرئيس يتفرغون لعملهم هذا ويكون ثلاثة منهم من الاخصائيين الاول في الشؤون المالية والاقتصادية والثاني في شؤون الري والثالث في اختصاص آخر يقرره مجلس الوزراء ولهم جميعا حق التصويت ويكون احد الاخصائيين الثلاثة سكرتيرا عاما للمجلس وتكون مدة عضويّة الاعضاء الاجرائيين خمس سنوات قابلة للتجديد وقد منحهم القانون حصانة كافية تشبه حصانة اعضاء محكمة التمييز (محكمة النقض والابرام) اذ لا يجوز تنحيتهم خلال الخمس سنوات الا لاسباب نص عليها القانون.

وقد عين القانون في مادته الثانية اختصاصات المجلس وسلطاته فمنحه شخصية حكمية وخوله الدخول في مقاولات لغرض استئجار الخدمات او شراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف مع اي شخص او شركة او مؤسسة في العراق او خارجه كما خوله ان يستأجر او يتملك الاموال . المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمنهاجه وقد خوله عقد القروض واصدار السندات بعد استحصال مصادقة مجلس الوزراء ومجلس الامة.

وقد عينت المادة الثالثة من القانون واجبات المجلس فألزمته:

١ - ان يقدم الى مجلس الوزراء مشروعا اقتصاديا وماليا عاما لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده لغرض رفعه الى مجلس الامة ويحدد هذا المشروع منهاجا عاما للمشاريع التي ينبغي القيام بها من قبل مجلس الاعمار ويشمل ضمن نطاقه مشاريع تتعلق بوجه خاص بخزن المياه ومكافحة الفيضان ومشاريع الري وتصريف المياه والتعدين، وكذلك المشاريع التي من شأنها تحسين طرق المواصلات النهرية والبرية والجوية، على ان لا يكون المشروع مقتصرا عليها وان يتضمن درجة اسبقية هذه المشاريع في منهاجه وكلفة هذه المشاريع التقريبية والمدة اللازمة لتنفيذها . ومن اجل تقديم منهاجه العام على المجلس ان يقوم بكشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة وله ان يستخدم الاخصائيين والمستشارين اللازمين لذلك وبعد المصادقة على المنهاج العام من

قبل مجلس الامة يباشر المجلس بتنفيذ المشاريع الوارد ذكرها في المنهاج العام ويقوم باعداد الخطط والمواصفات التفصيلية للمشاريع المذكورة حسب درجة اسبقيتها المقررة.

وقد نص في المادة نفسها على ان يتقدم المجلس قبل نهاية آذار من كل سنة الى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الامة:

أ - منهاجا اضافيا يشمل التعديلات والتوسعات الواجب ادخالها على المنهاج العام وذلك على اساس الواردات الجديدة الناجمة بمقتضى هذا القانون.

ب - تقريرا عن اعماله للسنة السابقة يبين ما انجزه من المنهاج العام المصادق عليه سابقا والمصروفات المقبلة.

٣ - ان يقوم بتنسيق المشاريع العمرانية التي قد تنشأ في الوزرات المختصة والتي تتعلق بمنهاجه كما ينظر في الامور الاخرى التي يعرضها عليه رئيس الوزراء ويعتقد انها تؤدي الى زيادة ثروة المملكة.

٤ - يقوم المجلس بالمشاريع المقررة بواسطة مقاولين محليين او اجانب ذوي شهرة عالمية وباشراف مهندسين استشاريين على ان يشرف هو بدوره على جميع الاعمال الجارية ويستخدم الموظفين والمستخدمين اللازمين لهذا الغرض ويقرر المبالغ الواجب صرفها على هذه المشاريع ضمن نطاق منهاجه العام والميزانية المصدقة.

وقد نص القانون في المادة الرابعة على مالية المجلس فنص على ان تكون للمجلس ميزانية خاصة وتتأتى وارداته من جميع ما تقبضه الحكومة من شركات النفط ومن المبالغ التي يخصصها له مجلس الامة من وقت لآخر وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق قانونه. ومن هذا يتبين:

اولا - ان المجلس مؤلف من اقلية سياسية متغيرة - رئيس الوزراء ووزير المالية - ومن اكثرية غير سياسية دائمة. لقد رأينا ان هذا خير الحلول لانه لو كان المجلس مؤلفا من اعضاء دائمين فقط ولم يكن من بين اعضائه لا رئيس الوزراء ولا وزير المالية فان منزلته كانت تهبط ويكون وضعه غير

متناسب مع جسامة الواجبات المودعة اليه. ذلك ان مهمة مجلس الاعمار خطيرة جدا وتشعب اعماله وضخامة المبالغ التي ينفقها والايرادات الموضوعة تحت تصرفه تجعله يفوق حتى مجموع دوائر الدولة - فكيف لا تشعر الوزارة القائمة - لو كانت على صلة غير وثيقة به - بأن اخطر الاعمال خارجة عن نطاقها وهذا بطبيعة الحال يولد جوا من الغيرة والريبة والبرودة بين الوزارة القائمة ومجلس الاعمار مما يعرقل اعماله بل وقد يوقفها وقد يؤدي في النهاية الى الغاء المجلس.

والواقع ان المزج بين العناصر السياسية المتغيرة والعناصر الدائمية من اسباب قوة المجلس ومن مقوماته الاساسية. فالوزارة الجديدة قبل ان تبدي رأيا أو تتخذ قرارا في الشؤون التي يتولاها مجلس الاعمار تجتمع به بواسطة رئيس وزرائها ووزير ماليتها في اجتماعات رسمية وتطلع على اعماله ومقرراته ومناهجه ووجهة نظره وتناقشه الحساب ثم تتخذ بعد ذلك القرار الذي تراه باعتبارها الجهة السياسية ذات الكلمة النافذة في تدوير شؤون الدولة. واذا كانت اعمال مجلس الاعمار قائمة على اسس علمية فمن المستبعد ان تقدم الوزارة على نقض اي قرار بدون ان تكون هناك وجهة نظر قوية جدا تستدعي ذلك.

وقد يتساءل البعض بالنظر لان قرارات مجلس الاعمار تكون بالاكثرية - ما هو الحل اذا اختلف رئيس الوزراء ووزير ماليته من جهة مع بقية اعضاء مجلس الاعمار من جهة اخرى حول امر من الامور الهامة؟ هل يمكننا ان نتصور خضوع الجهة السياسية ذات السلطة النافذة في الدولة الى الجهة الدائمية في مجلس الاعمار؟

ان احتمال هذا الاختلاف بعيد جدا جدا - ذلك ان اصرت الجهة السياسية المتمثلة برئيس الوزراء على امر خطير فلا يمكن ان نتصور وقوف الجهة الدائمية في وجهها - ومع ذلك. ولو كان هذا الاحتمال البعيد موجودا فقد فضلنا ان يقع الاختلاف في داخل مجلس الاعمار لا خارجه وان يقع الاختلاف بعد مناقشات طويلة ومنها تتعرّف كل من الجهتين على وجهة نظر الجهة الاخرى.

ثانيا - جعل القانون مجلس الاعمار مجلسا تصميميا توجيهيا من جهة واجرائياً من جهة اخرى، أي جعل من صلاحياته ليس فقط وضع المنهاج او التصميم العمراني العام بل تنفيذه في عين الوقت على ان ينهض بالتنفيذ مباشرة بنفسه او بالتعاون مع دوائر الدولة الاخرى والانفاق على ذلك من الايرادات العظيمة الموضوعة تحت تصرفه. وسنأتي على علاقة مجلس الاعمار بدوائر الدولة المختلفة وما نشأ عن ذلك من مشاكل. والواقع ان هذه الصفة الاجرائية لمجلس الاعمار كانت الهدف الاصلي من تأسيسه وبدونها ما كانت تتكوّن لمجلس الاعمار هذه الاهمية ولا كنا نتخلص من التأثير السيء للتبدلات السياسية وعدم الاستقرار على مشاريع الدولة الاعمارية. وكان منح المجلس هذه الصلاحيات الاجرائية الطريق الوحيد للسير قدما في تنفيذ المشاريع الاعمارية للدولة - مع تبدل الوزارات وقصر عمرها.

ثالثا - استهدف القانون ان ينقذ مجلس الاعمار وتشكيلاته من القيود البيروقراطية الكثيرة التي لا بد من وجودها في اعمال الدولة وخاصة فيما يخص مرتبات ومكافآت الموظفين والمستخدمين وغيرهم مما لا مفر منه في الاعمال الاعتيادية للدولة ولكن مما يؤثر تأثيرا سيئا على تنفيذ الاعمال العمرانية التي تحتاج الى الاتقان والسرعة في البت والتنفيذ - خاصة وقد استهدف القانون تسخير اعلى الكفايات الادارية والفنية في الخدمة الاعمارية ودفع المكافآت المغرية للحصول عليها بصرف النظر عن المقاييس المتعارفة في بقية دوائر الدولة.

رابعا - استهدف القانون ان يجعل من مجلس الاعمار هيئة فوق الوزارات متصلة مباشرة برئيس الوزراء الذي هو في الواقع رئيس المجلس ووزير الاعمار الاول - لان اعمال مجلس الاعمار تتصل بجميع الوزارات وقد تستدعي - بسبب كون المجلس هو المشرف على تنفيذ التصميم العمراني - الاشراف على جميع الوزارات فيما يتصل بالشؤون التي يودع مجلس الاعمار تنفيذها الى الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع اليها من التصميم العمراني. بل وقد يستدعي الامر اعطاء المجلس المشورة لرئيس الوزراء للقيام باصلاح اوضاع بعض الوزارات لتمكينها من النهوض بالقسط المودع لها من التصميم

العمراني - وبعبارة اخرى لا يمكن لمجلس الاعمار ان يقوم بالدور الخطير الذي خصص له الا اذا كان متصلا برئيس الوزراء مباشرة وعاملا بسلطة رئيس الوزراء، والا - وهذا شرط اساسي - اذا كان مؤلفاً من اعظم الكفايات المتيسرة في الدولة. ثم ان هذا يستدعي من جهة اخرى ان يعتبر رئيس الوزراء اعمال مجلس الاعمار واجبه الاول. وواقع الحال لا يمكننا ان نتصور لرئيس الوزراء في بلد متخلّف مهمة اعظم واخطر من مهمة الاعمار. ولذلك فان القانون اعتبره وزير الاعمار الاول. واني آسف جدا لعدم وضع نص صريح بذلك في صلب القانون. وعلى كل فان عدم فهمْ الدور الذي خصص لمجلس الاعمار ولرئيس الوزراء فيما يخص الاعمار - هو السبب في التعديل الذي جاء به القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ والمسؤول عنه السيد علي ممتاز الدفتري، الذي أسس فيما بعد وزارة الاعمار وانزل مجلس الاعمار من المقام الذي وضعه فيه القانون الاول وخلق تناقضا صريحا بين مهمته التي - كما بينا سابقا - قد تستوجب الاشراف على جميع الوزرات فيما يختص بتنفيذ التصميم العمراني وبين مقامه الجديد باعتباره تابعا لاحدى الوزرات. وواقع الحال ان قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ اساء الى موضوع الاعمار من عدة نواحي سنأتي على ذكرها ويمكن تلخيصها بكونه حاول ان يخضع العمل العمراني الى روتين الدولة الاعتيادي وان يجعله يسير بالشكل والاصول البيروقراطية المتعارفة في دوائر الدولة الاخرى في حين كنا نستهدف لمجلس الاعمار في القانون الاول ان ينهض بالتصميم العمراني الذي يتوقف على تحقيقه مستقبل الدولة - وبالنتيجة مستقبل العالم العربي - ويندفع في تنفيذه مزودا بسلطاته القانونية وبسلطة رئيس الوزراء وبالمال الكافي وبأعلى الكفايات المتيسرة في داخل الدولة وخارجها وغير مقيّد لا بروتين الدولة الاعتيادي ولا بانظمتها فيما يخص مكافآت الموظفين والمستخدمين.[١]

---

(١) لقد ادرك احد اعضاء مجلس الاعمار - وهو الدكتور عبد الرحمن الجليلي - نتيجة الخبرة وملامسة الواقع الخطأ الكبير في تعديل قانون مجلس الاعمار وتأسيس وزارة الاعمار مما ادى الى اخضاع عملية الاعمار الى البيروقراطية البطيئة للدولة، حيث قال في الصفحة ١٨ من كتابة الاعمار في العراق (منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٨): - « هذا ما كان يجعلني كثير النقد =

خامسا - نص قانون الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ على تخصيص جميع ايرادات الدولة من النفط أي ١٠٠٪ لمجلس الاعمار لتصرف على تعمير الدولة وكشف امكاناتها وقد جرى هذا التخصيص في سنة ١٩٥٠ عندما كان انتاج العراق من النفط لا يتجاوز السبعة ملايين طن وعندما كان ايراد الدولة من النفط لا يتجاوز الـ مليوني دينار أي قبل ان يتم الاتفاق مع شركات النفط في سنة ١٩٥٢ على مبدأ المناصفة بالارباح وعلى زيادة انتاج العراق الى ثلاثين مليون طن كحد ادنى ويقفز نتيجة لذلك دخل العراق من النفط الى ستين مليون دينار تقريبا.

وفي سنة ١٩٥١ في وزارة نوري السعيد صدر قانون مجلس الاعمار الذي خفض حصة مجلس الاعمار من ايراد النفط إلى ٧٠٪ واعطى ٣٠٪ من ايراد النفط الى الميزانية العامة لتصرف على مختلف شؤون الدولة وقد كانت ايرادات الدولة من النفط للسنين التالية كما يلي:

| السنة المالية | مجموع ايرادات النفط | حصة مجلس الاعمار | حصة الخزينة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٢ | ٣٢,٦٦٢,٢٨٦ | ٢٢,٢٣٣,٥٨٨ | ٩,٥٢٨,٦٨٠ | ايرادات حقيقية |
| ١٩٥٣ | ٤٩,٨٦٧,٦٠٦ | ٣٤,٨٢٣,٤٣٨ | ١٥,٠٤٤,١٦٨ | ايرادات حقيقية |
| ١٩٥٤ | ٥٥,٤٢٠,٠٠٠ | ٣٨,٧٥٢,٠٠٠ | ١٨,٦٦٨,٠٠٠ | تخمين |
| ١٩٥٥ | ٦٠,٥٠٠,٠٠٠ | ٤٢,٣٠٨,٠٠٠ | ١٨,١٩٢,٠٠٠ | تخمين |

واذا ما توصل العراق الى تصفية النقاط المختلف عليها بينه وبين شركات النفط اعني مسألة السماح على المبيعات طويلة الاجل ومسألة السعر المعلن (POSTED Price) ومسائل اخرى لا تزال موضع اخذ ورد، واذا ما تمكن من تحويل أنبوب خط حيفا الى الساحل اللبناني فان انتاجه من النفط سيقفز الى ما يقارب الاربعين مليونا من الاطنان وايراداته ستقارب التسعين مليونا من

= لنظام العمل المشترك بين وزارة الاعمار ومجلس الاعمار وكنت ارى ضرورة الغاء وزارة الاعمار لتكون مسؤولية اعضاء المجلس عن التعمير والانشاء واضحة وجهدهم في ذلك معروفا وانتاجهم معلوما.»

الجنيهات الاسترلينية ومن هذا المبلغ سيصيب مجلس الاعمار ما يقارب الثلاثة وستين مليونا من الدنانير. من هذا يتبين انه سيكون تحت تصرف مجلس الاعمار مبالغ غير قليلة لتحقيق الأغراض العمرانية الانمائية ولكشف الامكانات الكامنة.

سادسا - استهدف القانون التأكيد على ضرورة السير في النهضة العمرانية الانمائية على مبدأ التصميم - اقتصادا في الجهود، وفي الوقت، وفي النفقات.

وفي سنة ١٩٥١ ورغبة في الشروع باعمال الاعمار بسرعة اضيفت لقانون مجلس الاعمار مادة جديدة اباحت للمجلس الشروع بتنفيذ مشروع الثرثار لدرأ اخطار الفيضان الذي سبق ان عقدت الحكومة من اجله قرضا بمبلغ ثلاثة عشر مليونا من الدولارات تقريبا من البنك الدولي للاعمار كما اباحت له. (اي مجلس الاعمار) تنفيذ المشاريع الداخلة ضمن اختصاصه والتي كملت مواصفاتها وكشوفها دون الانتظار الى حين الانتهاء من وضع التصميم العمراني العام.

ثم في سنة ١٩٥٣ الغي قانون مجلس الاعمار واستعيض عنه بقانون جديد نص على تأسيس وزارة الاعمار بالاضافة الى مجلس الاعمار كما اضاف عضوا جديدا من اعضاء الوزارة - هو وزير الاعمار - الى مجلس الاعمار وبذلك اصبح عدد الاعضاء الوزاريين ثلاثة بالقياس الى ستة اعضاء اجرائيين دائمين. وقد صدر بالاستناد الى هذا القانون نظام وزارة الاعمار الذي عيّن علاقة وزير الاعمار بمجلس الاعمار وجرد مجلس الاعمار من جميع الدوائر الفنية والادارية التي كان قد اوجدها والتي كانت مرتبطة به مباشرة وجعلها مرتبطة بوزير الاعمار الذي اصبح صلة الوصل بين مجلس الاعمار والدوائر الفنية والادراية المختلفة. والواقع ان القانون الجديد اوجد تبدلا خطيرا في وضع مجلس الاعمار، ذلك انه جعل وزير الاعمار اداة التنفيذ لمجلس الاعمار، وبعبارة مختصرة جعل تنفيذ المنهاج العام منوطا بوزير سياسي متبدل اذا شاء ان يعرقل تنفيذ مقررات. المجلس لعدم قناعته بها كان له ذلك، فقد جاء في المادة العاشرة من القانون المذكور ان الوزير «يمثل شخصية المجلس الحكمية ويوقع عقوده وينفذ مقرراته». وكما سبق ان بينا ان ربط مجلس الاعمار بوزارة من الوزارات بدلا

من رئاسة الوزراء، قلل من منزلته وجعله غير قادر على الاشراف على بقية الوزرات فيما يختص بتنفيذ المنهاج العام. ثم انه بالاضافة الى ذلك اوجد رأسين في وزارة الاعمار هما تقريبا في خصومة دائمة - وزير الاعمار ونائب رئيس مجلس الاعمار - وكل منهما يعتبر نفسه المسؤول الاول عن سير الاعمار وهذا الوضع لا بد ان يؤدي الى تأخير الاعمال كما ثبت ذلك فعلا.

وقد قسم القانون الجديد مشاريع المجلس المقرر تنفيذها الى قسمين هما المشاريع العمرانية الكبرى ويرصد لها في المنهاج العام المبالغ اللازمة تحت باب واحد والمشاريع العمرانية الصغرى وتعدّ لها المبالغ اللازمة في المنهاج العام تحت باب آخر وينيط المجلس تنفيذها الى الدوائر الحكومية حسب اختصاصها. ويودع المجلس لدى وزير المالية المبالغ المقررة للمشاريع العمرانية الصغرى ويصرف وزير المالية بدوره المبالغ المخصصة للوزارات المختصة تبعا لحاجة الاعمال وما يتطلبه تنفيذ المشاريع على الوجه المقرر في المنهاج العام. وقد جيء بهذا الترتيب تلافيا للانتقادات الكثيرة التي وجهت الى مجلس الاعمار من كونه ركز الاعمال جميعها بيده وشل دوائر الدولة الاخرى وانه ضاعف تشكيلات الحكومة بدون سبب. وقد ذهب البعض في الانتقاد الى درجة طلبوا فيها ان يكون المجلس تصميميا توجيهياً، وان تقتصر مهمته على الاشراف بعد ان يودع التنفيذ الفعلي الى دوائر الدولة الاخرى. وقد سبق ان بينا وجه الخطأ الفادح في هذا الرأي وانه من الارجح ان تكون للمجلس الصلاحية التامة للتنفيذ ويترك له حرية الاختيار في ايداع ما يرى ايداعه من الاعمال الى دوائر الدولة الاخرى. هذا وقد صدر في الصيف الماضي مرسوم قانون اضاف عضوا اجرائيا جديدا الى مجلس الاعمار وبهذا اصبح عدد الاعضاء الاجرائيين سبعة اعضاء يقابلهم ثلاثة اعضاء وزاريين.

هذه نظرة استعراضية مختصرة لتاريخ مجلس الاعمار ومنها يتبين كيف ان الفكرة قد تطورت تطورا غير محمود.

ومباشرة بعد اتمام الخطوات التشريعية لمجلس الاعمار وتمهيدا لتنفيذ فكرة التصميم الشامل اتصلت في سنة ١٩٥٠ بالمصرف الدولي لايفاد هيئة من الخبراء

للقيام بدراسة عامة لامكانات العراق الاقتصادية ولتقديم مقترحات تساعد الحكومة العراقية على وضع منهاج طويل الامد لكشف امكانات البلد الانتاجية على ان يشمل التقرير بصورة خاصة مقترحات تخص:

أ - درجات الاولية في استثمار الاموال بين مختلف اقسام الاقتصاد العراقي وكذلك درجات الاولوية بين مختلف المشاريع في كل قسم من اقسام الاقتصاد المذكور.

ب - مقادير رؤوس الاموال التي يمكن ان تستثمر والتي يتمكن الاقتصاد العراقي من استيعابها بدون تأثيرات تضخمية أو مخربة.

ج - الاجراءات الاخرى عن استثمار رؤوس الاموال التي يستحسن اتخاذها لتحسين الانتاج او زيادته.

د - السياسة المالية والاقتصادية التي يحسن اتباعها والتي لها تأثير مهم في تشريع الاعمار العراقي.

هـ - التنظيمات والاجراءات الحكومية التي لها تأثير مهم في الاعمار العراقي.

وكانت الفكرة. بعد ان تفرغ لجنة الخبراء المذكورة من دراساتها وتقديم تقريرها. ان يدعي عدد من الخبراء البارزين في مختلف الميادين. بالاشتراك مع اعضاء مجلس الاعمار. ليضعوا مسودة للتصميم العمراني. ثم يعرضونه على مختلف الاشخاص الذين تؤهلهم خبرتهم ومكانتهم او ثقافتهم لابداء رأي ذي وزن. وعلى مختلف الهيئات الرسمية. وغير الرسمية. وذلك بقصد نقده. ثم بعد ذلك تدرس هذه الملاحظات والتنقيدات (أو الانتقادات). وفي ضوئها يوضع التصميم العمراني (الشامل). فيخرج عندئذ مشروعا تعاونيا. تضافرت مختلف الجهود. واشتركت مختلف الكتل والجماعات والاشخاص الفنيين والسياسيين وغيرهم في وضعه. ويشعر كل فرد دعي للادلاء برأيه فيه وكأن له حصة في هذا التصميم. وكنت اتصور ان هذه الخطوات تشتغرق سنة ونصف السنة او سنتين على اقل تقدير قبل ان يأخذ التصميم العمراني شكله النهائي. وفي خلال هذه المدة. ولكي لا تتوقف عملية العمران. يقوم مجلس الاعمار بمختلف الاعمال

المتفق عليها والجاهزة تصاميمها.

غير ان الذي حدث كان خلاف ذلك. فقد ارتجلت الحكومة القائمة آنئذ منهاجاً اعمارياً للسنوات ١٩٥١- ١٩٥٥ والذي تضمنه قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار لسنة ١٩٥١ حتى قبل وصول هيئة الخبراء التي اوفدها البنك الدولي والتي، حينما وصلت، وجدت امامها منهاجا مشرّعا جاهزا. وكان السبب الاول في هذا الوضع عامل سياسي هو رغبة الحكومة في ان تتقدم للناس بسرعة بمنهج اعماري يعبّر عن ارادتها وتصميمها على العمل الانشائي. والسبب الثاني تدفق ايرادات النفط بسرعة نتيجة اتفاقيات النفط الجديدة التي عقدت في سنة ١٩٥٢ والتي تضمنت مبدأ المناصفة بالارباح والتي ضمنت حدا ادنى للانتاج لا يقل عن ثلاثين مليونا من الاطنان من النفط كما سبق ان بينا».

هذا ولمن يريد ان يطلع على التطورات التي حدثت في نشاطات مجلس الاعمار وعلى المناهج العديدة التي تتابعت بعد المنهج العام لسنة ١٩٥١ وعلى انجازات مجلس الاعمار في مختلف الميادين - الري والسدود والتصريف والزراعة والصناعة والطرق والجسور والمباني المختلفة للمدارس والكليات والمستشفيات وعلى مشاريع الاسكان الى غير ذلك. فما عليه الا ان يرجع الى المحاضرة الآنفة الذكر التي القيتها في الجامعة الاميريكية في بيروت في سنة ١٩٥٤ وكذلك الى جميع منشورات مجلس الاعمار العديدة وكذلك الى كتاب الاعمار لمؤلفه الدكتور عبد الرحمن الجليلي الذي سبق الاشارة اليه في هذا الكتاب. وكذلك الى التقارير الفنية عن مختلف المشاريع التي كلفت مجلس الاعمار مبالغ طائلة والتي وضعها خيرة المهندسين الاستشاريين الذي عينهم مجلس الاعمار للنهوض بالمهام المذكورة.

وكلمة اخيرة في هذا الباب وهي انه يكفي ان اقول ان تأسيس مجلس الاعمار جعل الاعمار والتنمية والقضاء على التخلف المهمة الاولى للحكومة العراقية ورفع سمعة العراق في الاوساط الدولية والعالمية وجعل اسبوع الاعمار مهرجانا سنويا يدعى اليه ممثلو مختلف الدول ويعرض فيه الحكم العراقي مشاريعه وانجازاته الاعمارية الانمائية والتي يستهدف منها القضاء على التخلف.

# مشروع خزّان الثرثار

كما سبق ان بينت كنت مصمما ان لا اغرق في الاعمال الروتينية. فاستدعيت الى مكتبي في وزراة المالية شقيقي عبد الامير الارزي - الذي كان وقتئذ مديرا عاما للري - ولم تمضي على تأليف الوزارة الا مدة قصيرة - ورجوت منه ان يخبرني بالمشاريع الكاملة الدراسة والتصميات الجاهزة للمناقصة والتي يمكن تمويلها بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي. فقدم لي مذكرة عدّد فيها تلك المشاريع وكان في رأس القائمة مشروع الثرثار الذي كان قد سبق للبنك الدولي ان اطلع على جميع تفاصيله من الخبراء الذين اوفدهم لدرسه، وابدى استعداده لاقراض الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لتمويله. وبالاضافة الى مشروع الثرثار تبين لي ان من جملة المشاريع الكاملة الدراسة والتصميات، مشروع تعلية سدود بحيرة الحبانية لزيادة سعة الاختزان فيها، ومشروع سد الرمادي على الفرات. ومشروع توسيع شط الحلة. وجميع هذه المشاريع كانت قد درستها واعدتها واحضرت تصاميمها دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة برئاسة المهندس البريطاني المستر هيج .(Mr HAIG) وقلت في نفسي لنبدأ بالمشروع الاول. وهو مشروع الثرثار. الذي هو في الواقع مشروعان: مشروع مكافحة الفيضانات الذي يأخذ مياه الفيضانات من نهر دجلة الى منخفض الثرثار وينقذ مدينة بغداد وحوض دجلة الجنوبي من الغرق، ومشروع الارواء الذي يرجع قسما من المياه المختزنة في بحيرة الثرثار الى نهري دجلة والفرات. فوجهت كتابا من وزارة المالية - مع انها ليست الوزارة المسؤولة عن هذه المواضيع - الى سكرتيرية مجلس الوزراء طلبت فيه عرض الدور الاول من مشروع الثرثار بقسميه - اي سد سامراء والجدول الموصل من السد الى وادي الثرثار - على مجلس الوزراء لاقراره وتخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي بشأن القرض المطلوب لتمويله. وبعد مرور ما يقرب من

الشهر على تقديم الاقتراح رجوت رئيس الوزراء الاستعجال في مناقشته واقراره. وفي هذه الاثناء اخذ البعض - ومنهم الدكتور احمد نسيم سوسة والسيد فاهي سيفيان، وكلاهما كانا مهندسين في مديرية الري العامة. يتناول المشروع بالانتقاد المر في الصحف، ويصفه بالمشروع الاستعماري. وانه سيؤدي الى ضياع المياه بالنظر لوجود تشققات وفجوات في قعر وادي الثرثار ستبتلع المياه التي ستنساب الى هناك، والتي ستغور حسب اجتهادهم. وتذهب ضياعا، وانه من المستحسن ان لا نقوم بهذا المشروع، الذي هو مجرد مشروع لمكافحة الفياضانات، ونقوم عوضا منه، بمشروع آخر. يجمع بين مكافحة الفيضانات واختزان المياه لارجاعها الى النهر في الصيف لغرض ارواء الاراضي. كمشروع بيخمة على الزاب الكبير - احد روافد نهر دجلة - مثلا. وقد كان لهذه الكتابات في الصحف تأثير كبير على رئيس الوزراء. وعندما عاودت الكرة عليه برجاء الاستعجال باقراره قال لي ارى ان نتأنى في اقرار المشروع ولا نخطو خطوة قد نندم عليها، قبل التأكد من صحة المشروع. ومن انه افضل المشاريع التي يجب ان نقوم بها. ثم اضاف قائلا: اما تقرأ ما تكتبه الصحف؟ قلت له نعم اني اقرأها وانا مطلع على ما كتب فيها. ثم قلت له لقد ابرقت الى البنك الدولي راجيا منه ايفاد كبير مستشاريه في شؤون الري الى العراق لاعطاء الحكومة العراقية الرأي النهائي في هذا الموضوع. بعد التشاور مع المستر هيج(Mr HAIG) رئيس المهندسين والمسؤول سابقاً عن دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة، واصطحابه معه الى بغداد اذا امكن. فاجابني كبير مستشارى البنك الدولي في شؤون الري ببرقية فحواها انه مطلع على المشروع اطلاعاً تامّاً، وكان قد تذاكر مع الذين كشفوه، ومع الذين قاموا بوضع تصاميمه، ولا حاجة لمجيئه، ويرى ان نسير قُدماً في تنفيذ المشروع ولا يخامرنا ادنى شك بنجاحه. وابرزت البرقية لرئيس الوزراء ثم قلت له بعد قراءة هذه البرقية، وبعد الاطلاع على رأي مديرية الري العامة. هل يبقى سبب للتردد؟ وفي كل جلسة كان يعرض فيها المشروع كان يؤجل اقراره. بداعي افساح المجال لدرسه والتأكد من صحته. فذهبت الى زميلي وزير الداخلية صالح جبر وقلت له اني مستاء جدا من هذه التأجيلات وهذه المماطلات في اقرار مثل هذا

المشروع الحيوي الذي يتوقف عليه ليس فقط انقاذ مدينة بغداد من الغرق بل حوض دجلة الجنوبي بأجمعه. واني لا اعرف في الواقع سببا واحدا للتردد في تحقيق مشروع يعتبر من اقل مشاريع مكافحة الفيضانات واختزان المياه في العالم كلفة، والذي تكاد تساوي كلفته الخسارة السنوية التي يتكبدها العراق في كل سنة من سني الفيضان ان لم تكن اقل. ثم قلت هل اتينا الى الوزارة لممارسة الاعمال الروتينية وللتربع على كراسي الحكم بدون ان نقوم بعمل جدي واحد نافع. ثم قلت له اني عازم على الاستقالة اذا لم يقر هذا المشروع في الجلسة القادمة، واني سأبلغ رئيس الوزراء بقراري. وابلغت رئيس الوزراء بقراري هذا. أجابني صالح جبر أنه سيتضافر معي في الاستقالة وانه سيبلغ رئيس الوزراء بقراره هذا أيضـــاً. وقد تضافر معنا وزراء آخرون. وفي الجلسة التالية أقر المشروع كما أقر تخويل وزارة المالية التفاوض مع البنك الدولي للحصول على قرض لتمويل المشروع، وكذلك عين الوفد الذي تقرر ارساله لمفاوضة البنك الدولي. من السيد علي ممتاز الدفتري رئيسا والدكتور صالح مهدي حيدر معاون المحافظ في البنك المركزي عضوا. وجرت المفاوضات اولا في لندن ثم في واشنطون وتعثرت كثيرا بسبب العراقيل الكثيرة التي كان يضعها وفد البنك الدولي والتي كان يخبرني عنها تفصيلا برسائل خاصة وبرقيات الدكتور صالح حيدر الامر الذي اضطرني لاستدعاء السفير الاميريكي في بغداد المستر نابنشو Knabenshoe الى مكتبي في وزراة المالية حيث ابلغته انزعاج الحكومة العراقية من تصرفات ممثلي البنك الدولي. وقلت له ان هذا اول قرض من البنك الدولي تحاول الحصول عليه دولة عربية لمشروع ناجح لا غبار عليه بتاتا. بشهادة كبير مهندسي البنك الدولي للاعمار. فوافقني على رأيي ووعدني بالتوسط لتذليل الصعوبات، وقد تذللت فعلا. وهكذا تم عقد القرض بعد ان قبلت الحكومة العراقية بشرط لم يكن من السهل عليها قبوله. وهو وضع ايراداتها من النفط ضمانا للقرض. وقد قبلنا بهذا الشرط لاننا كنا عازمين على الايفاء بتعهداتنا مهما كانت الظروف. وقدمت لائحة قانون القرض وشروطه الى مجلس الوزراء الذي اقرها ثم عرضت على مجلس الامة الذي صدقها واصبحت قانونا برقم ٥٤ لسنة ١٩٥٠. وقد قام مجلس الاعمار بعد تأليفه بتنفيذ المشروع فأعلن مناقصته

واحيل بناء سد سامراء على شركة رويلن الالمانية بمبلغ (٤٩٤٨،١٠٠) دينار، كما احيل حفر القناة الموصلة بين السد ووادي الثرثار على شركة بالفور بيتي (BALFOUR BEATY) بمبلغ (٥،٩٦٢،٠٠٠) دينار. ونظراً لتدفق واردات النفط على مجلس الاعمار بمبالغ كانت تعتبر جسيمة في وقته، لم تبق حاجة للقرض الذي لم يسحب الا قسم منه سدد بعد ذلك.

وقد تم افتتاح المشروع في سنة ١٩٥٦ من قبل الملك فيصل الثاني. وكنت من بين الذين حضروا حفلة الافتتاح. وقد كتبت جريدة البلاد في عددها رقم ٤٦١٢ الصادر في يوم الاحد الموافق ١ نيسان ١٩٥٦ ما يلي:

اول وزير عراقي يبدأ بمشروع الثرثار

«ان اول من اقترح مشروع الثرثار وهو يبعد حوالي /٧٠/ كيلو مترا شمالي بغداد المهندس العالمي الذي اقام (سدة الهندية) السير ويليام ويللوكس (Sir William Wilcox) في سنة ١٩٠٨. كتدبير لوقاية الاراضي الزراعية في جنوبي العراق من طغيان نهر دجلة.

وسبق للحكومة ان درست المشروع وقررت تنفيذه ولكن كان يعوزها المال اللازم له في السنوات العجاف التي حلت بالخزينة.

الا ان الفضل في تحريك الهمة وحمل مجلس الوزراء على المباشرة بالمشروع تعود الى عبد الكريم الازري وزير المالية في وزارة السويدي سنة ١٩٥٠، فقد قدم يومئذ الى مجلس الوزراء اقتراحا بتنفيذ المشروعات العراقية المستكملة الدراسة وذلك بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي. وان يوفد لهذا الغرض وفد عراقي الى لندن ليفاوض ممثلي البنك الدولي هناك بسبب ان شركة النفط ستكفل هذه المبالغ ومركزها لندن. فأقر مجلس الوزراء اقتراح الازري وتألف الوفد من علي ممتاز الدفتري والدكتور صالح مهدي حيدر وقصدا الى العاصمة البريطانية. وعندما وجد الوفد تلكؤاً من ممثلي بنك الاعمار الدولي في المفاوضة اشعر الوزير في بغداد بالحالة فاتصل الوزير بالسفير الاميريكي واشتركت الجهود في حمل البنك على القيام بعقد هذا القرض. وعقد الاتفاق واوفد البنك

الدولي هيئة فنية الى بلاد الرافدين نظرت من جديد في تقارير الخبراء بشأن مشروع الثرثار وايدتها.

واعد الوزير عبد الكريم الازري لائحة قانونية بقرض مشروع الثرثار مقداره ثلاثون مليون دولار عرضها على البرلمان فشرعها. كل ذلك جرى قبل ان يتحسن وضع الخزينة العراقية بزيادة عوائد النفط بعد الاتفاقية الجديدة.

وهكذا يصح لعبد الكريم الازري وزير المالية الاسبق ان يفخر بأنه أول من نهض بمشروع وادي الثرثار. وهذه حقيقة يحسن ايرادها والعراق يحتفل بافتتاح المشروع غدا.

كما ان هذا الوزير هو الذي اعد لائحة قانون (مجلس الاعمار) وبعد ان تأسس المجلس تناول مسألة القرض من البنك الولي للانفاق على المشروع ومشى في تنفيذه حتى اتمّه في هذه السنة[1].

### جولة بالحوّامة Helicoper على مشروع الثرثار

وبعد افتتاح المشروع بيوم واحد او يومين اتصل بي تلفونيا السيد نوري السعيد وسألني هل تريد ان تشاهد المياه تتدفق الى وادي الثرثار. باعتبارك الشخص الذي كان له الدور الاكبر في تنفيذ هذا المشروع. فقلت له اكون مسرو[illegible] واشكرك على هذه الالتفاتة الكريمة. قال اذن سأدعوك لركوب طائر[illegible] ثلاث مقاعد وسأدعو صديقك ال[illegible] مار وليكن عبد الجبار الجلبي. وس[illegible] رشيد في صباح اليوم التالي. و[illegible] من معسكر الرشيد وكانت ب[illegible] حيث نزلنا وامضينا وقتا [illegible] لمقيم للمشروع. ثم طرنا من [illegible] نساب اليه المياه لاول مرة في [illegible] لشلالات. وبعد ان شهدنا هذا

(1) [illegible] الصحفي لا تخفى على القارىء.

المنظر الرائع لمدة تقارب النصف ساعة توجهنا الى معسكر الحبانية حيث نزلت الطائرة بنا وبعد ان قضينا هناك مدة ساعة للراحة وشرب الشاي وتحدثنا في خلالها مع آمر معسكر الحبانية وعدد من الضباط الاكارم ووصفنا لهم المنظر الرائع الذي شاهدناه طرنا راجعين الى معسكر الرشيد. وكانت في الواقع رحلة ممتعة جداً لا تنسى كما كانت التفاتة كريمة من نوري السعيد الذي بادرت الى شكره في اليوم التالي.

## بحيرة الثرثار أكبر من بحيرة ناصر
## التي تكوّنت خلف السد العالي

لقد قامت ضجة كبيرة في العالم حول مشروع السد العالي وحول بحيرة ناصر التي تكونت خلفه والتي تبلغ سعتها الاستيعابية اقل من خمسة وسبعين مليار متر مكعب من المياه. وقليل من الناس. وخاصة في العالم العربي. من لا يعرف بالسد العالي وبحيرة ناصر. ولكن قليلا من الناس. بمن فيهم شعوب العالم العربي، يعرفون بوجود بحيرة الثرثار التي تقع بين دجلة والفرات الى الشمال من بغداد والتي تزيد سعتها الاستيعابية على بحيرة ناصر، اذ تقارب سعة بحيرة الثرثار حوالى (٩٠) تسعين مليار متر مكعب من المياه.

وقد كان من المفروض. حسب تقديرات دوائر الري ان لا يمتلأ منخفض الثرثار الواسع الا بعد عشرات السنين. ولكن تعاقب الفيضانات العالية سنة بعد اخرى في خلال الستينات ملأ البحيرة بسرعة مدهشة غير متوقعة. ففي اوقات بعض الفيضانات العالية كان سد سامراء يصرّف تسعة الاف متر مكعب من المياه في الثانية الى بحيرة الثرثار في حين كان يصرّف الى نهر دجلة نفسه سبعة الاف متر مكعب من المياه في الثانية. لقد انقذ هذا المشروع بغداد وسائر القسم الجنوبي من حوض دجلة من الغرق مرات عديدة وجنّب العراق في كل سنة خسارات تفوق مجموع كلفة المشروع اضعافا مضاعفة. كما مكّن مدينة بغداد ان تتوسع هذا التوسع المدهش وهي آمنة مطمئنة من ان مياه الفيضانات لن تغمرها.

ان امتلاء منخفض الثرثار فرض على المسئولين المبادرة بالشروع بالمرحلة

الثانية من المشروع لتفريغ المياه الزائدة من بحيرة الثرثار في نهري الفرات ودجلة: اولا لفسح المجال لملأ البحيرة مجددا بمياه الفيضانات حفظا لبغداد وحوض دجلة من الغرق. وثانيا للاستفادة من المياه المخزونة لاغراض الارواء. وفي اوائل السبعينات تقرر الشروع بمشروع شق قناة تربط بين بحيرة الثرثار ونهر الفرات شمال مدينة الفلوحية وجنوب نهر الصقلاوية. وقد علمتُ مؤخرا أنه قد تم شق القناة المذكورة واخذت مياه بحيرة الثرثار تنساب الى نهر الفرات. وقد يعقبها في المستقبل شق قناة اخرى تربط بين البحيرة الضخمة ونهر دجلة جنوبي ناحية الطارمية الواقعة في شمال بغداد لتفريغ قسم من مياه البحيرة في نهر دجلة عند الحاجة. علما بأنّ كمية محدودة من مياه البحيرة يمكن استرجاعها وباقي المياه لا يمكن استرجاعها لانها تقع في منخفض عميق. ذلك لان القسم العالي من وادي الثرثار يرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي ٦٢ مترا بينما ينخفض قعر الوادي عن مستوى سطح البحر بستتة امتار.

## مشروع سد الرمادي ومشروع توسيع شط الحلّة
## وتعلية بحيرة الحبانية

### تأمين المبالغ المطلوبة لتعلية سداد بحيرة الحبانية بالاستقراض المحلي من المصارف. استصدار مرسوم لاعفاء فوائد القرض من ضريبة الدخل.

وبعد اكمال قرض الثرثار وجهت من وزارة المالية كتاباً إلى سكرتيرية مجلس الوزراء طلبت فيه موافقة المجلس على تخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي للإعمار حول عقد قرض لتمويل مشروع سد الرمادي وعقد قرض آخر لتمويل مشروع توسيع شط الحلة. وقبل أن يبت المجلس في الموضوع استقالت الوزارة.

أما مشروع تعلية بحيرة الحبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية للمياه فقد قدرت الكلفة وقتئذ من قبل الدوائر المختصة بمبلغ صغير نسبياً، لذلك رأيت أن أتدارك المبلغ محلياً باستقراضه من المصارف المحلية. فدعوت مدراء المصارف التجارية الى مكتبي في وزارة المالية وعندما اجتمعت بهم قلت لهم أني سأقترح على مجلس الوزراء استصدار مرسوم لإعفاء فوائد القرض من ضريبة الدخل إذا وافقتم على المساهمة فيه وذلك تشجيعاً للمساهمين في القرض. فوافقوا وتقدمت باقتراح الى مجلس الوزراء لإقرار مرسوم بهذا الإعفاء من ضريبة الدخل على القرض المذكور فوافق مجلس الوزراء وصدر المرسوم (مرسوم رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠). وهكذا تم تأمين المبالغ اللازمة لتعلية سداد بحيرة الحبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية لحد ثلاثة مليارات وخمسماءة مليون متر مكعب من المياه التي تختزن في البحيرة لارجاعها إلى نهر الفرات في الصيف لتأمين المياه اللازمة للزراعة الصيفية في حوض نهر الفرات.

## توزيع بعض الأراضي الاميرية السيحية على الفلاحين
## تطبيق قانون اعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها

ومن الأمور التي رأيت أن أوليها قسطاً من اهتمامي موضوع توزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين وهو الموضوع الذي يجده القارىء مفصلاً في محل آخر من هذه المذكرات. فكان من الطبيعي أن أبدأ بالأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سيحا أي التي تنساب إليها المياه بقوة الجاذبية والتي لا يمكن أن ينهض اعتراض على توزيعها لأسباب فنية كالأراضي التي تسقى بالالات الرافعة. فأصدرت منشوراً من وزارة المالية الى متصرفي المحافظات (الالوية) وإلى الدوائر المالية التابعة لوزارة المالية طلبت فيه إرسال قوائم بالأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سيحا وذلك بأسرع ما يمكن. وأخذت تردني القوائم تباعاً. وقد تبين لنا منها أن الأراضي الأميرية الصرف التي تسقي سيحا قليلة جداً. وهذا أمر طبيعي لأن معظم الأراضي الأميرية كان قد تصرف بها الزارع وأصبحت لهم فيها حقوق تصرفية أقرتها لجان (محاكم) التسوية وسجلت في السجلات العقارية. وهي إما مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة. واننا إذا لم نشأ أن نمس الأراضي المتصرف بها فاننا مضطرون أن ننتظر حتى تتحقق بعض مشاريع الري الجديدة فتصبح بعض الأراضي الأميرية الصرف سيحية. ومع ذلك قلت فلنسرع في توزيع المتوفرة منها الان على الفلاحين. وأخذت أوجه إلى مجلس الوزراء كتاباً خاصاً بشأن كل مقاطعة يراد توزيعها أطلب فيه إصدار قرار للمجلس بتطبيق احكام قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها (وهو القانون الذي كان نافذ المفعول وقتئذ والذي كان ينظم كيفية توزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين وإعمارها والذي أسست بموجبه مديرية خاصة تتولى هذا الأمر والتي كان يديرها موظف من خيرة الموظفين. هو الاستاذ حسن محمد علي. وقد استبدل هذا القانون فيما بعد بقانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف كما سترى

فيما بعد في محل آخر من هذه الذكريات).

ومن الأراضي التي قدمت إلى مجلس الوزراء اقتراحات بتطبيق القانون المذكور عليها أراضي الفرع الشرقي من مشروع الحويجة من لواء كركوك (محافظة التأميم حالياً) والتي تبلغ مساحتها (٣٤٣٧٩) مشارة أي حوالي (٨٦٠٠٠) دونم. وكذلك أراضي القطعة ١ من المقاطعة ٣٧ (برايز اللطيفية). وأراضي كنعان في محافظة (لواء) ديالي وهي أراضي أميرية صرف كانت تقع خلف أراضي بعض المتنفذين ومنهم ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين (حكمة سليمان وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي) وكانت تؤجر لهم. وأراضي مقاطعة الخميسية في محافظة بابل (لواء الحلة سابقاً) البالغة مساحتها (٢٥٠٠٠) مشارة أي (٦٢٥٠٠) دونم. وأراضي الجارية وأم الطليان في لوائي الحلة وكربلا. وأراضي شهر زور في لواء (محافظة) السليمانية وهي أراضي شاسعة وخصبة جداً. وقد أيدني وزير الداخلية صالح جبر في جميع هذه الاقتراحات مبيناً أن وزارة الداخلية لا ترى أي محذور إداري في توزيعها على الفلاحين. ولذلك فإنها لا تمانع في تطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية عليها. وفي أربعة منها صدرت إرادات ملكية بتطبيق القانون المذكور عليها وتوزيعها على الفلاحين:

- الإدارة الملكية رقم ٣٦٤ والمؤرخة في ٧ حزيران ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٣٦٩ والمؤرخة في ٨ حزيران ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٤٢٥ والمؤرخة في ٥ تموز ١٩٥٠
- الإرادة الملكية رقم ٣٦٨ والمؤرخة في ٨ حزيران ١٩٥٠

وهي أراضي الفرع الشرقي من مشروع الحويجة وبرايز اللطيفية وأراضي كنعان الأميرية الصرف وأراضي الجارية وأم الطليان. أمّا أراضي الخميسية فان توزيعها على الفلاحين كان سيخلق مشكلة لصالح جبر مع انسبائه من آل جريان وهم الشيخ نايف آل جريان وابنه الشيخ محسن آل جريان عضو مجلس النواب وغيرهما وهم من شيوخ قبيلة البو سلطان من عشائر زبيد التي تنتمي إليها زوجة صالح جبر. والذين كانوا سيحقدون عليه فيما لو أقر توزيعها على

الفلاحين وسلبها منهم. لأنها كانت تقع في مؤخرة (برابر) أراضي الشيخ نايف آل جريان وتسقى من نفس النهر الذي كان يروي أراضيه. وكان الشيخ في الواقع يزرعها تجاوزاً. ولذلك فان صالح جبر طلب إلي أن امهله مدة لكي يدبر الأمر قبل إرسال الجواب من وزارة الداخلية بعدم وجود محذور إداري في توزيعها. وشعرت بأني قد تسببت في احراجه وأوقعته في محنة شديدة. وهكذا بقيت قضية هذه الأراضي معلقة في مجلس الوزراء بانتظار ورود كتاب وزارة الداخلية إلى أن استقالت الوزارة.

أما أراضي برابر اللطيفية الواقعة في لواء الكوت (محافظة واسط حالياً) والتي تقع في مؤخرة مقاطعة اللطيفية التي اشتراها بعدئذ السيد عبد الهادي الجلبي من شركة اللطيفية. فقد وجدت انها كانت قد أجرت من قبل وزارة المالية إلى مزارع كبير معروف هو السيد مظهر الشاوي الذي كان قد تعهد بتوفير المياه اللازمة لاسقائها. ولكنه جاءني ذات يوم يحمل كتاباً موجهاً إلى وزارة المالية من وزارة المواصلات يطلب موافقة وزارة المالية على توفير المال اللازم لتوسيع نهر اللطيفية وزيادة قدرته الاستيعابية لكي يوفر المياه الكافية لإسقاء الأراضي المذكورة. فقلت له بالرغم من اعتزازي بالعلاقة القديمة التي تربط بين عائلتينا. آل الازرى وآل الشاوي. فاني. وأنا الأمين على أموال الناس. لا يسعني الموافقة على صرف أموال الخزينة العامة لإسقاء أراضي مؤجرة إلى مزارع واحد. لا سيما وأن الحكومة لم تتعهد. في عقد الإيجار. بتوفير المياه لإسقائها. وانك. في عقد الايجار أيضاً. قد أخذت على عاتقك مسؤولية توفير المياه لاسقائها من جيبك الخاص. وأصررت على الرفض بالرغم من رجاء والدي الذي كان قد وسطه السيد مظهر الشاوي لدي. ثم قلت له أني قد قدمت اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بتطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة (الذي أصبح فيما بعد قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية) على هذه الأراضي وتوزيعها على الفلاحين. وسيكونون على الأغلب من عشيرتك. حالما تنتهي مدة ايجارك المنصوص عليها في العقد المعقود بينك وبين الحكومة. وعندئذ ستقوم الحكومة بالانفاق على توسيع نهر اللطيفية لتوفير المياه الكافية لاسقاء هذه الأراضي. ثم قلت له أني أقترح عليك التنازل عن إيجار هذه

الأراضي طالما أنت غير قادر على توفير المياه اللازمة لارروائها. فوافق - بعد تردد - على التنازل عن الإيجار. وهكذا تم فسخ عقد الإيجار. وصدر قرار مجلس الوزراء بتطبيق قانون اعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها وصدرت الإرادة الملكية بذلك كما أسلفنا. والواقع أني كنت مستغرباً جداً من إيجار هذه الأراضي ومن عدم تطبيق وزير المالية السابق للقانون الآنف الذكر على هذه الأراضي التي تسقي سيحا والتي هي قريبة جداً من بغداد وهي من أصلح الأراضي للتوزيع على الفلاحين. ولكن الشيخ مظهر الشاوي - بعد ان استقالت الوزارة - عاد يطالب باسترجاع الأرض. وأقام دعوى في المحاكم على الحكومة، محتجاً بأن تنازله عن عقد الإيجار كان مشروطاً بتوزيع الأراضي المذكورة على عشيرته. وان هذا الشرط قد أخل به. وقد اتفق مع ابن شخصية سياسية كبيرة على أن يشتركا في استغلال هذه الأراضي. ووكل محامياً معروفاً في الدعوى. وربحها. ولم تستأنف وزارة المالية الدعوى لدى محكمة الاستئناف. وقد أثرت الموضوع في وقته في مجلس النواب وانتزعت وعداً من وزير المالية السيد عبد الوهاب مرجان بأن هذه الأراضي لن يعاد تأجيرها وانها ستوزع على الفلاحين بموجب قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة.

أما أراضي شهر زور في السليمانية فقد وقف المتصرف يومئذ يقاوم بعناد تطبيق قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة عليها وتوزيعها على الفلاحين بداعي وجود محذور إداري الأمر الذي اضطرني إلى أن أشكو أمره إلى وزير الداخلية الذي شجب موقفه وأيدني في مجلس الوزراء. ولو مد في عمر الوزارة قليلاً لكنت أخضعت تلك الأراضي وغيرها المتوفرة لقانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية وتوزيعها على الفلاحين.

وبهذه المناسبة لا بد أن أذكر - من أجل تصوير الوضع السائد وقتئذ - ان جاءني ذات يوم في ديوان وزارة المالية النائب الشيخ عبد المحسن الجريان وقال لي أن والده الشيخ نايف الجريان كان يتصرف بدون منازع في الأراضي المسماة بزايز الخميسية - التي سبق ذكرها - والتي تبلغ مساحتها حوالي (٢٥٠٠٠) مشارة أي (٦٢٥٠٠) دونم لبناني والتي تقع في مؤخرة أراضي والده

الشيخ نايف الجريان والتي تروى من نفس النهر الذي يروي أراضيه ، وقال أنها تعود لهم وكان يجب أن تمنح باللزمة لوالده. ولكن لأسباب - لم أتمكن من فهمها بتاتاً - لم يتمكن في وقته أن يبرز للجنة (محكمة) تسوية حقوق الأراضي البينات الثبوتية التي تثبت تصرفه في تلك الأراضي. فسجلت أميرية صرفة باسم الحكومة. ثم أضاف قائلاً انه وُعد بتشريع قانون يخول محكمة التمييز (محكمة النقض والإبرام) ولفترة محدودة - ستة أشهر - إعادة النظر في قرارات التسوية التي اكتسبت الدرجة القطعية إذا تبين للمحكمة المذكورة أن هناك بينات ووثائق تثبت الحقوق التصرفية للمدعين ولم تبرز في وقته أو لم يكن في الإمكان، لأسباب معقولة. إبرازها للجنة (محكمة) التسوية. وطلب إلي . بصفتي وزيرا للمالية. المساعدة على إعداد اللائحة القانونية المذكورة. ثم قال إذا صدر هذا القانون فإن والده سيبرز هذه الأدلة الثبوتية التي تثبت تصرفه في تلك الأراضي لمحكمة التمييز. فأجبته أني لست مستعداً لإعداد هذه اللائحة القانونية. كما أني سأقف ضدها من حيث المبدأ. ثم قلت له ألا تكفيكم الأراضي التي تملكون حق التصرف فيها في الوقت الحاضر والتي تبلغ عشرات الألوف من الدونمات حتى تريدون الاستيلاء على هذه البقية الباقية من الأراضي الأميرية التي تريد الحكومة توزيعها على أفراد عشيرتكم. البو سلطان. وليس على أفراد عشيرة أخرى. ثم أخبرته أني قد تقدمت باقتراح إلى مجلس الوزراء لتطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية عليها وتوزيعها على الفلاحين. واني بانتظار جواب صالح جبر بعدم وجود محذور اداري في توزيعها. فخرج من مكتبي غاضباً متأثراً.

ولكن اللائحة القانونية التي كنت قد رفضت اعدادها أعدت فيما بعد من قبل وزارتي المالية والعدلية . وأصبحت قانوناً (قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ لتعديل قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨). وقد استفاد من المادة ٢٦ المكررة من هذا القانون عدد من الملاكين لا أعرفهم وكان من جملتهم الشيخ نايف الجريان الذي استولى بدون أية بينات ثبوتية جديدة بتاتاً على أراضي بزايز الحميسية وضمها إلى أراضية وحرم الفلاحين من عشيرته من تملكها في وقته. كما استفاد من ذلك القانون - حسب ما علمت - وأرجو أن

لا أكون مخطئاً - السيد حكمة سليمان، أحد رؤساء الوزراء السابقين، الذي استرجع أراضي قريبة جداً من بغداد - واقعة قرب محطة كاسل بوست - والتي تبلغ مساحتها حوالي /٩٠٠٠/ مشارة أي (٢٢٥٠٠) دونم لبناني. والتي حسب ادعائه - وهو على الأغلب محق في ادعائه - لم يتمكن من ابراز الأدلة والوثائق التي تثبت تصرفه فيها للجنة (محكمة) تسوية حقوق الأراضي عندما اعلنت التسوية في الأراضي المذكورة لأنه كان سجيناً في وقته ومحكوماً عليه بالإعدام فسجلت الأراضي المذكورة أميرية صرف من قبل لجنة التسوية.

## شركة التأمين الوطنية

ومن المشاريع المهمة التي رأيت أن أسرع فيها مشروع تأسيس شركة تأمين وطنية. لقد كان العراق متخلفاً مهملاً لهذا النوع من النشاط الاقتصادي بدون سبب ولا عذر مقبول. وقد وجدت أن خطوات مهمة كانت قد قطعت في هذا السبيل في وزارة المالية قبل مجيئي إليها. فعجلت في إعداد اللائحة القانونية ودفعت بها إلى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها وأحالها إلى مجلس الأمة الذي قابلها بالترحاب وصدقها وصدرت بقانون تأسيس شركة التأمين الوطنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠.

## قانون تأجيل استيفاء الديون المترتبة على الأموال غير المنقولة المرهونة أو الموضوعة تأميناً للدين

جاءني عدد من الملاكين - وخاصة ملاكي البساتين في البصرة - وقالوا أن وضعهم سيء جداً وأن المرابين سوف يستولون على أملاكهم بثمن بخس وطلبوا إلي اتخاذ اجراء لانقاذهم من المحنة التي هم فيها. كذلك تسبب الحاح اليهود بل اصرارهم على النزوح عن العراق وصدور قانون اسقاط الجنسية العراقية عن الراغبين منهم في الهجرة من العراق. في هبوط فاحش في أسعار الأملاك في جميع أنحاء العراق، وعلى الأخص في بغداد. مما دفع المرابين إلى اغتنام الفرصة للاستيلاء على الأملاك المرهونة لديهم. وقد عرض كثير من المراجعين لاطلاعي أمثلة كثيرة في هذا الباب. ورأيت أن الوضع سيء حقاً

فقررت أن أتخذ إجراءاً سريعاً لمساعدة أصحاب الأملاك وتفويت الفرصة على المرابين. وأوعزت باعداد لائحة قانون «تأجيل استيفاء الديون المترتبة على الأموال غير المنقولة المرهونة أو الموضوعة تأميناً للدين» لمدة سنة واحدة مع إمكان تمديدها لمدة ستة أشهر أخرى بقرار من مجلس الوزراء وصدور إرادة ملكية بذلك. وتقدمت بها إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها وأحالها إلى مجلس الأمة الذي صدقها ووقعها الوصي على العرش وصدرت بتاريخ ٢٢ مايس ١٩٥٠ بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٠، وقد مدد العمل بهذا القانون عدة مرات بقوانين أخرى صدرت بعد ذلك.

## معالجة وضع الخزينة العامة

كان وضع الخزينة العامة كما يعلم المطلعون عندما دعيت لتولّي وزارة المالية في شباط ١٩٥٠ سيئاً للغاية وكانت الحكومة تكابد مشقات عظيمة في سبيل تدبير مرتبات الموظفين والمستخدمين في آخر كل شهر. وسبب هذا الوضع - بالاضافة إلى العوامل الطارئة الموقتة - هو أن أصحاب الدخل الكبير خاصة والمستفيدين من القوانين النافذة بسبب سوء توزيع الضرائب لا يدفعون لخزينة الدولة ما يجب أن يدفعوه إما لكونهم غير خاضعين قانوناً وإما لأنهم يتهربون بمختلف الطرق من دفع الضريبة التي هم خاضعون لها قانوناً. وإذا كان الذين يأخذون حصة الأسد من الدخل القومي. بسبب سوء توزيع هذا الدخل في الوقت الحاضر لا ينهضون بأعباء الخزينة فمن إذن ينهض بهذه الأعباء؟ والواقع الذي لا ريب فيه هو أن الخزينة العامة - قبل أن تأتيها واردات النفط - كانت قائمة لدرجة كبيرة على اكتاف الفقراء بالنظر لأن القسم الأكبر من إيراداتها (وقتئذ) (عدا إيراداتها من النفط كما بينا) كان مستمداً من الضرائب غير المباشرة التي ينوء بأثقالها جمهور الفقراء الذين يؤلفون الأغلبية الساحقة من هذا الشعب. ولو حللنا إيرادات الكمارك وحدها لوجدنا أن ما يقارب ثلثيها مستمد من الرسوم على المواد التي يستهلكها عامة الناس

من سكر وشاي وقهوة وأقمشة قطنية وحرير اصطناعي إلى غير ذلك. ولذلك أصبح من الضروري إصلاح هذه الفوضى وذلك باخضاع كل دخل مهما كان مصدره - مهنياً أو صناعياً أو زراعياً أو عقارياً أو تجارياً إلى غير ذلك إلى نسب متقاربة من الضرائب المباشرة التصاعدية وتخفيض بل والغاء قسم من الضرائب غير المباشرة على المواد الاستهلاكية التي يستهلكها عامة الناس. وثانياً باحكام وسائل التنفيذ القانوني للحيلولة دون تهرّب الدخولات الكبيرة والمتوسطة من الضرائب. غير أن الاجراءات لمعالجة هذه الأوضاع الشاذة وتعديلها يتطلب بعض الوقت وكانت الحكومة آنئذ في وضع حرج والموظفون والمستخدمون ينتظرون دفع مرتباتهم في آخر الشهر ومختلف المصروفات الأخرى الضرورية لشؤون الحكومة لا يمكن تأخيرها بتاتاً لأن تأخيرها يعرض سمعة الدولة المالية للخطر. ولذلك يجب المبادرة لاتخاذ اجراءات سريعة موقتة لمعالجة هذا الوضع السيء. وقد رأيت من تخمين الواردات تخميناً واقعياً أنها تقصر عن المصروفات بما يقارب الستة ملايين دينار وأنه يجب سد هذا الفرق بتقليص المصروفات غير الضرورية دون التعرض لمختلف الخدمات الاجتماعية وتوسعاتها الضرورية ودون المساس بالواجبات والأعمال الضرورية للدولة. وكذلك بزيادة الإيرادات عن طريق زيادة بعض الضرائب وإيجاد ضرائب جديدة بصفة موقتة. وذلك ريثما تتاح الفرصة لتعديل نظام الضرائب تعديلاً أساسياً. وخاصة باخضاع جميع أنواع الدخل إلى نسب متقاربة من الضرائب ودمجها وإخضاع المجموع إلى ضرائب متصاعدة. ولا يتسع المجال للبحث في موضوع الضغط الذي اجريته في قسم المصروفات فقد شرحته في وقته تفصيلاً ولكنّي أريد أن أتعرض لموضوع الزيادات في الضرائب والرسوم. وكذلك الضرائب الجديدة. ولكي لا يتكرر ما حدث في سنة ١٩٢٩[١] فقد احتفظت

---

(١) سرت شائعات في الأوساط التجارية في بغداد تتهم توفيق السويدي - عندما كان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٢٩ - بافشاء أسرار التعرفة الكمركية إلى بعض أقاربه مما أدى إلى مضاربات تجارية في بعض السلع استفاد منها ذلك البعض. وقد قال توفيق السويدي في مذكراته (صفحة ١٦٣) أن التحقيق قد برهن على بطلان تلك التهم وأن مبعث المضاربات كان الحدس والتخمين اللذين ساورا

بالاجراءات الخاصة بالتعرفة الكمركية لنفسي ولم أعرضها على رئيس الوزراء إلا في صبيحة يوم عرضها على مجلس الأمة. فاتفقت معه على أن نتلاقى في ديوانه قبل اجتماع مجلس الوزراء بساعة تقريباً فشرحت له الاجراءات المذكورة فأقرّها ثم دعي مجلس الوزراء فأقرها بدوره ثم عرضت على مجلس الأمة فأقرها بدوره في نفس اليوم.

ويمكن تلخيص الموضوع بالاجراءات التالية:

أولاً - زيادة الرسوم الكمركية على الكماليات التي تستهلكها الطبقات الموسرة - كمختلف أنواع المعلبات - عدا حليب الأطفال وما يستهلكه المرضى - والسيارات. ودواليب (تايرات) السيارات عدا سيارات الحمل ودواليبها والثلاجات والمبردات إلى غير ذلك. وقد كانت الزيادة طفيفة ولم أتعرض لأي شيء يدخل في استهلاك الطبقات الفقيرة كالسكر والشاي والأقمشة القطنية إلى غير ذلك. كذلك بدلت الرسوم الكمركية على الأقمشة الصوفية من مقطوعة حسب الوزن إلى نسبية حسب القيمة أيّهما أكثر. لأني رأيت أن الأقمشة الصوفية التي كان يلبسها الفقراء من الناس كانت تخضع لرسوم كمركية تقارب الـ ٣٣٪ أو تزيد. من قيمتها. بينما الأقمشة الصوفية التي يلبسها الأغنياء كانت تخضع لرسوم كمركية واطئة جداً تقارب الـ ٦٪ من قيمتها في بعض الأحيان. فقد وجدت أن بعض الأقمشة الصوفية التي لا تتجاوز قيمتها نصف دينار تدفع رسماً كمركياً قدره مائة وسبعون فلساً أي ما يقارب الـ ٣٣٪ في حين أن أقمشة صوفية أخرى تتراوح قيمتها بين الدينارين والثلاثة دنانير كانت تدفع نفس الرسم أي نسبة ٦٪ تقريباً. وبزيادة الرسم الكمركي على الأقمشة الصوفية الغالية الثمن إلى ٣٣٪ بالنسبة لقيمتها زدت الرسوم التي يدفعها لابسو الأقمشة الصوفية الغالية وهم إما من الطبقة الغنية أو المتوسطة.

---

بعض التجار على أثر ما ألقي في مجلس النواب من خطب حول ضرورة فرض بعض الرسوم الكمركية. والله أعلم.

ثانياً - وضع رسم صادر كمركي على جميع الصادرات عدا الصادرات الصناعية تشجيعاً لها. وان الذي دفعني إلى وضع هذا الرسم هو ما رأيته من ضرورة معاونة المزارعين للحكومة في تلك الظروف المالية الصعبة، وذلك باخضاعهم إلى ضرائب إضافية وبصورة مستعجلة باعتبار أن الدخل الزراعي كان يؤلف القسم الأكبر (وقتئذ) من الدخل القومي. فلجأت إلى هذا الرسم الذي يتميز بثلاث مزايا:

١ - سهولة تطبيقه وعدم تكليفه الخزينة نفقات إضافية إدارية لجبايته لأن تنفيذه يقع على عاتق مديرية الكمارك عند تصدير الحاصلات.

٢ - لانه يقع على طبقة المنتجين وأكثرهم من كبار المزارعين.

٣ - لأنه يخفض قيمة المنتوجات المحلية بنفس نسبة الرسم وفي هذا تخفيف على جمهور المستهلكين وأغلبهم من الفقراء. وقد جاء هذا الرسم للحكومة وقتئذ - حسب ما أتذكر - بإيراد يزيد على المليون وربع المليون من الدنانير.

ثالث - زيادة ضريبة الأملاك على الأملاك المؤجرة فقط (أي على ذوي الدخل من العقار) - ولا تشمل الضريبة الدور المسكونة من أصحابها - من ١٠٪ إلى ١٥٪ وقد جعلت هذه الزيادة موقتة لمدة سنة واحدة.

لم أكن في الواقع من الراغبين في زيادة ضريبة الأملاك - وإن كانت هذه الزيادة لا تمس الساكنين في بيوتهم ولكني اضطررت إليها لأني لم أتمكن من تمشية لائحة قانونية تقدمت بها لإخضاع إيرادات العقارات إلى ضريبة الدخل (بعد إعطاء سماحات إضافية غير السماحات التي تعطيها ضريبة الدخل) وسماحات لأجل التعميرات السنوية وبعد تنزيل ضريبة الأملاك من ضريبة الدخل لئلا يخضع إيراد العقار إلى ضريبتين. وبعد إعطاء اعفاء من الضريبة طويل الأجل للبناء الجديد تشجيعاً للحركة العمرانية. وقد اعترض بعض زملائي في الوزارة على هذه اللائحة باعتراض وجيه وهو تأجيل اخضاع إيراد العقار إلى ضريبة الدخل إلى أن يخضع الإيراد الزراعي. والإيراد المتأتي من إيجار الأراضي الزراعية إلى الضريبة المذكورة. وهذه اللائحة لو كانت قد قبلت

وشرعت ما كانت لتمس الفقير بتاتاً. وكانت ستمس دخل ذوي الدخل المتوسط مساً خفيفاً جداً، ولكنها كانت ستقتطع قسماً كبيراً من دخل ذوي الدخل العالي من العقارات.

رابعاً - مضاعفة رسم مكس السكاير - قد تمس هذه الضريبة الفقراء من الناس - وان كان قسم كبير منهم يدخن سكاير اللف - ولكنها لا تمسهم في شيء ضروري. وعلى كل فان رسم الدخان والتنباك في هذا البلد كان أقل منه في كثير من البلدان حتى المجاورة لنا.

خامساً - زيادة رسم الطوابع - لقد حصلت بعض زيادات مهمة في هذه الرسوم ووقع تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على جمهور الناس. ومع أن قسماً من هذه الزيادة وقع على عاتق طبقة تتمكن من النهوض بها - (خاصة طوابع الكمبيالات) فانها مع ذلك ضايقت جمهور الناس ولكن لو دققنا الزيادة من الإيراد الذي جاءت به هذه الزيادة في رسم الطابع لوجدناه قليلاً جداً بالنسبة للإيراد الذي جاءت به الزيادات الأخرى من الضرائب والذي زاد في مجموعه على الثلاثة ملايين دينار

هذا وقد خفضت في وقته رسم الاستهلاك (وأكثره على مواد المعيشة) من ١٢ ١/٢٪ إلى ١١ ١/٢٪ على أن يرجع رسم الاستهلاك في خلال سنة إلى سابق عهده أي ١٠٪.

من هذا يتبين للقارىء الكريم أنني لم أفرض أية زيادة في الضرائب على مواد المعيشة الرئيسية ولا على ما يمس مصالح الطبقات الفقيرة. ولو دققنا في الموضوع لوجدنا أن جميع الزيادات الرئيسية في الضرائب (عدا واحدة منها كان إيرادها للدولة قليلاً) لم تمس الطبقات الفقيرة لا في قليل ولا في كثير. أما تأثير رسم الصادر الكمركي فهو تخفيض السعر الداخلي (وخاصة الحبوب) بنفس نسبة الرسم وأما رسم الاستهلاك فقد خفض كما بينت بمقدار ١٪ أي من ١٢ ١/٢٪ إلى ١١ ١/٢٪ وان جميع الزيادات في الضرائب المذكورة وكذلك رسم الصادر الكمرك فقد شرعت لتتناول دخل الطبقات الموسرة.

لقد بينت في وقته أن بعض هذه الإجراءات كانت اجراءات

موقتـة تطلبها الوضع المالي الحرج آنئذ (وقد جئت لوزارة المالية في شباط) وكـان علي أن أعد ميزانية متوازنة بقدر الامكان وذلك باتخاذ اجراءات عاجلة، يتوجب إعادة النظر فيها بعد تحسن الوضع المالي. وأنه يجب أن تعد العدة لإعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من الأساس وذلك باخضاع الإيراد مهما كان مصدره إلى نسب متقاربة من الضريبة. وهذا يعني بصورة خاصة اخضاع الإيراد الزراعي الذي كان يؤلف في ذلك الوقت نسبة عالية جداً من الدخل القومي. وكذلك إيراد العقارات تدريجياً. إلى نسب تقارب النسب التي تخضع لها الإيرادات أو المدخولات الأخرى. فثقل الدولة يجب أن تقع على عاتق القادرين على حمله من ذوي الإيرادات الكبيرة وليس من الصحيح أن لا تمد الحكومة يدها الى الدخولات الكبيرة لتأخذ حصتها العادلة منها.

ولو استعرضنا أنواع الدخل الخاضعة لضريبة الدخل التصاعدية لوجدنا أنّ ثلاثة أنواع رئيسية من الدخل لم تكن خاضعة لها - وهي الدخل الزراعي والدخل العقاري الذي هو خاضع لضريبة الاملاك ودخل النفط أعني دخل شركات النفط - عدا شركتي نفط الرافدين وخانقين. وإذا كانت هذه الثلاثة أنواع من الدخل غير خاضعة لضريبة الدخل فان معنى هذا أن خزينة الدولة كانت قائمة على قسم ضئيل من الدخل القومي وهو على الأغلب القسم الخاص بالفقراء.

أما الدخل العقاري فقد حاولت معالجته باللائحة القانونية التي نوهت بذكرها سابقاً. وأما الدخل الزراعي فقد ألفت لجنة لدرس مشكلة إخضاعه إلى ضريبة مباشرة تكون مقطوعة على الدونم ثم تصبح تصاعدية أو تصاعدية من بادىء الأمر كما كان رأيي. وقد شرعت اللجنة في درس الموضوع وعلى الأخص العقبة الواقفة في السبيل وهي عدم إكمال التسوية في العراق وكيفية التغلب على هذه العقبة. واستقالت الوزارة ولما يكمل إعداد لائحة قانونية في الموضوع. وان كنت اعتقد - وكان يؤيدني في اعتقادي هذا كثير من زملائي الوزراء - ان مثل هذه اللائحة القانونية كانت ستلقى معارضة شديدة من

الزارع. أما أخذ حصة العراق العادلة من إيرادات النفط فانه موضوع خطير قائم بذاته ولا يمكن تحقيقه إلا بجهود جبارة.

وهنا لا بدّ أن أذكر انه كان بامكاني أن استقرض من البنك المركزي استناداً إلى قانون البنك الوطني (المركزي فيا بعد) الصادر في سنة ١٩٤٧ والذي ينص على أن يكون غطاء العملة العراقية بما لا يقل عن (٧٠٪) سبعين بالمائة ذهباً وعملات أجنبية وبما لا يزيد على (٣٠٪) ثلاثين بالمائة سندات دين حكومية أو مضمونة من الحكومة. وكان بإمكاني أن أستدعي مدير البنك المركزي (الوطني وقتئذ) للمداولة معه حول مجال الاستقراض استناداً إلى القانون المار الذكر. ولكني لم أفكر في ذلك الإجراء وقتئذ وأبقيته في ذهني كآخر تدبير ألجأ إليه إذا ما استعصت علي الأمور وأصبح تدبير مرتبات الموظفين في آخر الشهر أمراً مشكوكاً فيه - علماً بأن اللجوء إلى هذه التدابير الموقتة من الأمور الإعتيادية في جميع أنحاء العالم وعلى الأخص في هذه الأيام. ولكن الأمور سارت سيراً حسناً. ولم أجد حاجة إلى التفكير في ذلك الإجراء ولو كانت الأمور قد تردت لكنت لجأت إليه بدون شك.

## البيان الثلاثي وقانون إسقاط الجنسية عن اليهود الراغبين في مغادرة العراق

### البيان الثلاثي

لقد حدث في زمن الوزارة السويدية الثالثة حادثان خطيران كانت لها نتائج خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الوضع العربي بصورة عامة. أولها، وهو الحادث الأهم، صدور البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ عن حكومات الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا وفرنسا على أثر اجتماع وزراء خارجيتها في لندن للنظر في شؤون الشرق الأوسط. وثانيها الهجرة اليهودية من العراق والتي تحققت بقانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين الراغبين في مغادرة العراق.

أما البيان الثلاثي الذي كان ينطوي على منتهى التحدي للدول والشعوب العربية فلم يكن في واقع الأمر إلا تعبيراً صادقاً عن مبلغ استخفاف الدول الغربية الثلاث بالدول والشعوب العربية لأنها (أي الدول الغربية الثلاث) كانت مطلعة إطلاعاً تاماً على واقع هذه الشعوب وهذه الدول وعجزها عن الدفاع عن حقوقها نتيجة التخلّف الذي كانت ولا تزال مع الأسف تعاني منه والذي أقعدها عن رد كيد المعتدين على حقوقها والعابثين بكرامتها. كما دل، من جهة أخرى، على مبلغ النفوذ الذي كانت ولا تزال تحظى به الصهيونية العالمية في الدول الغربية الآنفة الذكر وغيرها والذي مكنها (أي الصهيونية العالمية) من تسخير تلك الدول لحماية المكاسب الاقليمية الاسرائيلية بإصدار بيان التحدي الآنف الذكر. ذلك ان الدول الغربية الثلاث لم تكن تتوقع أن تتجاوز ردود الفعل على هذا البيان، لدى العرب، على الصعيدين الشعبي والحكومي، الاحتجاجات والبيانات الشديدة اللهجة ثم يعقبها الاستسلام للأمر الواقع والاستكانة وهذا ما وقع بالفعل.

لقد كشف البيان الثلاثي عن عزم الدول الثلاث على تجميد حدود الهدنة القائمة وقتئذٍ بين إسرائيل والدول العربية، وعلى الحيلولة، ولو بقوة السلاح اذا اقتضى الأمر، وفي داخل الأمم المتحدة وخارجها، دون قيام الدول العربية باتخاذ اي إجراء يستهدف أي تغيير في تلك الحدود، ومنعها (أي الدول العربية) عن كل محاولة لإسترداد حقوقها واسترجاع أراضيها المغتصبة. أي أنه، كان يعني في الواقع، إستعداد الدول الغربية الثلاث لإستعمال القوة لحماية ما اغتصبته إسرائيل من الأراضي الفلسطينية في حروبها التي شنتها على الدول العربية زيادة عما كان مقرراً لها - ظلماً وعدواناً - بموجب قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة خلافا لدستورها. وإمعاناً في الظلم قررت الدول الثلاث ان تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دونّ حصول الدول العربية على أي سلاح مما يمكن ان يستعمل للهجوم، وعلى أن يقتصر تسلح الدول العربية على الأغراض الدفاعية المحضة ومن أجل الحفاظ على أمنها الداخلي فقط. وبالإضافة إلى ذلك وإمعاناً في الاستهتار قررت الدول الثلاث اعتماد سياسة تهدف إلى تحقيق توازن في التسليح بين اسرائيل من جهة والدول العربية مجتمعة من جهة أخرى. ومع أن هذا التوازن في التسليح ينطوي على ظلم صارخ بالنسبة للدول العربية فإن الدول الغربية الثلاث التي كشفت في بيانها الآنف الذكر عن مبلغ تحيزها لإسرائيل وحرصها على حماية المكتسبات الاسرائيلية لا بد أنها كانت قد اعتمدت سرّاً سياسة تهدف في الحقيقة والواقع، إلى تحقيق تفوق اسرائيلي في السلاح على سائر الدول العربية مجتمعة. يضاف إلى ذلك أنّ الدول الثلاث قررت التأكيد على أن يكون تسليح الدول العربية مرتبطاً بمخططات الدول الغربية للدفاع عن المنطقة، أي عن المصالح الاستعمارية الغربية فيها، ضد المخاطر الشيوعية المتحسّبة من الشمال، أي من روسيا، متجاهلة، بل مستهترة بالشعور العميق لدى الدول والشعوب العربية بالخطر الاسرائيلي المتفاقم الذي اختبرته بنفسها وضرورة الاستعداد للدفاع عن نفسها ضده. وعندما سئل توفيق السويدي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، حول الموضوع أجاب: إن هذا موضوع مشترك بين الدول العربية وسيناقشه مجلس الجامعة العربية بغية اتخاذ قرار مشترك بصدده. ثم قال ولكني لا أتوقع

أن تسفر هذه الخطوة عن نتيجة لأسباب واضحة وهي التخلف والتمزق السياسي الذي يسود العالم العربي.
أما رد الجامعة العربية على البيان الثلاثي فإنه، طبقاً لما كان متوقعاً وقتئذ، كان نتيجة حتميّة للواقع المؤلم للدول والشعوب العربية، ولا يمكن ان نتوقع من هذا الواقع غير هذه النتيجة، وما لم يتغير هذا الواقع فلن تتغير النتيجة، وتغيير هذا الواقع هو التحدي الكبير الذي يجابه العالم العربي وهو يتطلب طرازاً آخر من الرجال وأسلوباً آخر من التفكير والعمل ونظرة أخرى بل فلسفة أخرى في الحياة، وهذه كلها لم تكن وقتئذ، مع الأسف، متوفرة. واني لاتساءل هل توفرت الآن؟ والجواب على هذا السؤال هو انها، مع الأسف، بعد مرور ثلاثين عاماً على صدور البيان- التحدي- لم تتوفّر! ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم!.

## - إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود -

بعد الحرب الاسرائيلية وتأسيس دولة اسرائيل وما تركه هذان الحادثان من آثار عميقة في النفوس، اضطرت الحكومة العراقية، أسوة بسائر الحكومات العربية، أن تضع قيوداً على سفر المواطنين اليهود إلى خارج العراق إلا بترخيصات خاصة ولأسباب خاصة إنسانية أو مرضية أو غير ذلك، على أن تقتنع السلطات المسؤولة من صحة تلك الأسباب. وكان من الواضح أن تغييراً قد طرأ على العلاقات بين المواطنين اليهود في العراق وبين بقية المواطنين العراقيين، وبدأ قسم من اليهود بتصفية أعمالهم وممتلكاتهم تدريجياً وإعداد أنفسهم للرحيل عن العراق- في بادىء الأمر على نطاق ضيق محدود وبطرق مشروعة ثم توسعت الحركة واصبحت على نطاق واسع، وأخذ الضغط اليهودي يتصاعد يوماً بعد يوم لمغادرة العراق، واخذوا يتوسلون بأساليب مشروعة وغير مشروعة، ومنها توسيط بعض الاشخاص ومن بينهم بعض النافذين من المحامين، مقابل أجور عالية، في سبيل الحصول على تأشيرات خروج ودفع رشاوي للموظفين، وخاصة موظفي الحدود لكي يساعدوهم على الهروب عبر الحدود

العراقية الايرانية إلى إيران ومنها إلى حيث يشاؤون، حتى بلغ السيل الزبى واستشرى الفساد في الجهاز الحكومي الذي تعرض موظفوه لإغراءات مادية وغير مادية من قبل اليهود كان من الصعب على كثير من الموظفين مقاومتها. وأخيراً تقدم وزير الداخلية صالح جبر إلى مجلس الوزراء بتقرير أوضح فيه سوء الحالة وأعطى أمثلة مذهلة على تدهور الأوضاع، وقال صالح جبر ان لم يوضع حد لهذا الوضع فإن الجهاز الحكومي سيتعرض للتفسّخ والتدهور، وانه سيصعب عليه ضبط الحالة، وأنه أصبح من الواجب إقرار سياسة واضحة المعالم تعالج الموضوع من أساسه. ثم قال انه أصبح من الصعب إجبار اليهود الراغبين في الخروج من العراق على البقاء فيه رغم أنوفهم، وانه يقترح إجراء عملية جراحية لحل هذه المشكلة العويصة، وذلك بالسماح لمن يريد من المواطنين اليهود مغادرة العراق على شرط أن يعلن عن رغبته كتابة في التخلّي عن جنسيته العراقية،وذلك بقصد الحيلولة دون رجوعه إلى العراق، لانه بدون هذا الشرط، سيكون بإمكانه إذا ما خرج من العراق، السفر سراً إلى إسرائيل، ثم الرجوع إلى العراق، الأمر الذي ينطوي على محاذير خطيرة. وقد كان تقدير صالح جبر وغيره من الجهات المسؤولة ان مجموع اليهود الراغبين في الهجرة من العراق سيكون في حدود عشرة آلاف إلى خمسة عشرة الف يهودي، وكانوا متأكدين إن الأكثرية الكبرى من المواطنين اليهود سوف تبقى في العراق ولا تغادره، اذ لا يعقل، في تقدير تلك الجهات، ان يترك اليهود هذه النعمة التي كانوا يتمتعون بها ويذهبوا إلى مصير مجهول ولا سيا أنهم كانوا يلقون في العراق هذه الرعاية الممتازة.

لقد كان عدد اليهود في العراق يقارب المائة وأربعين ألف يهودي، معظمهم يسكنون في مدينة بغداد، ربما أكثر من مائة ألف منهم، وكانوا يتعاطون التجارة على الأغلب، بل كانوا في الواقع من الأمر قابضين على ناصية الإقتصاد العراقي، وخصوصاً التجارة الخارجية، وكانوا في الحقيقة يؤلفون الطبقة الغنية في العراق، يملكون عيون الأملاك العقارية، وحتى الزراعية، ويعيشون في قمة الرخاء، ويجنون زبدة الأرباح. ومع أن يوم الجمعة كان يوم العطلة الرسمي،

لكن يوم العطلة الحقيقي كان، في واقع الأمر، يوم السبت، فتتعطّل الاعمال التجارية تماما لدى المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء، وما يتم منها في ذلك اليوم فعلى نطاق ضيق.

لقد كان اقتراح صالح جبر وزير الداخلية ينطوي على أمر خطير جداً. ذلك لأن السماح لليهود بالخروج من العراق هو ما كانت تسعى إليه الصهيونية العالمية لأن كل يهودية وكل يهودي يترك العراق إلى فلسطين- خاصة اذا كان في سن الشباب- كان سينضم لا محالة إلى صفوف الجيش الاسرائيلي ويزيد في عدد نفوس اسرائيل وفي قوتها وإمكاناتها في تنفيذ مخططها الرهيب في التوسع والفتح على حساب الوطن العربي. وصرت اتساءل هل كان يوجد علاج آخر غير الذي تقدم به صالح جبر لحل هذه المشكلة العويصة- علاج يجنبنا المخاطر والمحاذير الكبيرة التي كان ينطوي عليها الإقتراح الآنف الذكر. وصرت اقلّب الموضوع في رأيي وفي وجداني لكي اتجنب الوقوع في خطأ يعذب ضميري فيما بعد. لقد كان رأي صالح جبر قاطعاً إن لا مفر من هذا الحل الذي تقدم به، في ضوء الوضع المتخلّف سياسياً وإجتماعياً، شعبياً وحكومياً، السائد في العراق، وبصورة خاصة الجهاز الحكومي. الضعيف، المهلهل، وإن اليهود المصّرين على مغادرة العراق سيغادرونه عاجلاً او آجلاً بمختلف الطرق، وإنهم سيلجأون إلى مختلف الوسائل والأساليب لتحقيق هدفهم في الهروب من العراق مهما كلفهم الأمر، وإن الجهاز الحكومي أضعف من أن يقف في وجه محاولاتهم المدعومة- كما قلنا- باغراءات مادية وغير مادية كثيرة.

وصرت أوازن في دخيلة نفسي بين ضرر أو خطر وجود هؤلاء اليهود في العراق وبين ضرر أو خطر وجودهم في اسرائيل وصرت أسائل نفسي عجباً أي الضررين أو الخطرين أكبر؟ وجودهم في العراق[1] أم وجودهم في اسرائيل؟ اذا

---

(١) وفي هذا الباب تخطر في البال حركة الوثبة وإلغاء معاهدة بورتسموث. إذ يعتقد البعض. ومنهم الدكتور الجمالي ومؤيدو معاهدة بورتسموث. انه كان لليهود يد في تحريك تلك المظاهرات والتحريض على المطالبة بالغاء تلك المعاهدة، لا كرهاً لها، ولكن بقصد إفشال التفاهم أو الاتفاق الذي يقول الدكتور الجمالي انه تم- اثر التوقيع على المعاهدة وكنتيجة لها- بين المستر بيفن =

هاجروا إلى اسرائيل فانهم سيضيفون إلى نفوسها عدداً يتراوح بين العشرة آلاف والخمسة عشرة ألف يهودي ويهودية- حسب تقدير الجهات المسؤولة وقتئذٍ- وليس هذا بالعدد الكبير بالنسبة لنفوس إسرائيل. ولكنه من جهة أخرى كان سيجعل العراق، اذا ما تخلص منهم، أقوى على مقاومة الخطر الصهيوني وإسرائيل. أما إرغامهم على البقاء في العراق فإنه سجعل منهم بؤرة تذمر وعامل اقلاق، وسيكون خطرهم أكبر بكثير من خطر إفساح المجال لهم للهجرة، من العراق، الدولة العربية التي كنا نحرص على سلامتها وندّخرها للملّمات وكان الأملُ والرجاء معقودين عليها لتكون العمق الاستراتيجي للجبهة العربية الواقعة إلى الشرق والشمال والجنوب من إسرائيل ومركز استقطاب وتنسيق للقوى والإمكانات العربية الموجودة هناك وتسخيرها للوقوف بوجه الأطماع الاسرائيلية.

---

= BEVIN والوفد العراقي. ويعتقد ذلك البعض ان الجهات الصهيونية اليقظة في لندن لا بد قد سمعت بذلك الاتفاق الخطير فقررت افشاله واوعزت إلى مؤيديها في بغداد أن يبذلوا اقصى جهودهم في التحريض على المظاهرات ضد المعاهدة الآنفة الذكر التي ترتب عليها ذلك التفاهم والاتفاق الخطير. وكان لهم، حسب رأي ذلك البعض، ما أرادوا بالمظاهرات التي اندلعت والتي تطورت إلى حوادث دامية سميت فيما بعد بالوثبة والتي انتهت بالغاء معاهدة بورتسموث ونسف الإتفاق أو التفاهم الآنف الذكر الذي قام عليها.

لقد جاء في الصفحات ٥٩-٦٢ من كتاب ذكريات. وعبر للدكتور محمد فاضل الجمالي (الطبعة الثانية الموسعة من دار الكتاب الجديد) ما يلي:

«أما موقف المستر بيفن (وزير الخارجية البريطانية يومئذ) من قضية فلسطين: فقد اتضح لي من مهاجمته لسياسة ترومان ورفضه فتح باب الهجرة غير المحدودة إلى فلسطين في البرلمان البريطاني، الامر الذي خلق توترا بينه وبين ترومان، وجعل الصهيونيين يتحاملون عليه في دعاياتهم، حتى نعته بعضهم بلقب «هتلر الثاني».

«ثم أني زرت المستر بيفن وأنا راجع من الامم المتحدة في سبيل احقاق الحق في فلسطين، وحين قربنا من النجاح طغى ترومان على الامم المتحدة فاتخذ هذا القرار الظالم بالتقسيم».

«فقال لي المستر بيفن «لا تيأس. ان اتعابكم لن تذهب سدى ولن يستطيع اليهود تأسيس دولة في فلسطين!».

وبعد هذه المقابلة جاءتني برقية من بغداد تطلب إلي البقاء في لندن، والانتظار حتى يصل =

وأخيراً تغلب الرأي القائل ما دام الأمر كما وصفنا، فليغادر العراق من

---

= الوفد المفاوض لمعاهدة بورتسموث من بغداد، فبقيت حتى تم توقيع المعاهدة فعلا في كانون الثاني ١٩٤٨.

وفي اليوم التالي لتوقيع المعاهدة، دق جرس التلفون في شقتي في أوتيل كلاردج، فاذا بهاتف من وزارة الخارجية البريطانية ان المستر بيفن والسير مايكل رايت مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، والسير هنري ماك السفير البريطاني في بغداد، يرغبون في زيارتي في الفندق، فرحبت بذلك، وخبرت المرحوم جبر رئيس الوزراء بالأمر، والذي أخبر بدوره المرحوم السيد نوري السعيد فحضروا إلى شقتي قبل حضور المستر بيفن وصحبه».

«ولما وصل الجانب البريطاني قال المستر بيفن بعد عبارات التحية والمجاملة: أما وقد انتهينا من توقيع المعاهدة العراقية البريطانية فلنعالج القضية الفلسطينية!.

«وبعد المداولة واستعراض الموقف، تم التفاهم بين الطرفين، على ان يتولى العراق وحده انقاذ فلسطين، وذلك بأن تجهز الجيش العراقي بقائمة من الأسلحة والعتاد كان قد اعدها الجانب العسكري العراقي، وان يشتري العراق خمسين ألف رشاشة للشرطة العراقية تسلم إلى المجاهدين الفلسطينيين. وتعهد الإنكليز بالإنسحاب من فلسطين تدريجيا، بحيث تدخل القوات العربية كل بقعة يجلو عنها الانكليز، وبذلك تصبح فلسطين كلها بيد العرب بعد انسحاب الانكليز».

«بعد الاتفاق على هذه الخطة قرر المرحوم السيد صالح جبر شراء زوارق «طوربيد» المانية كانت تباع في بلجيكا، وهي زوارق سريعة لحماية شواطىء فلسطين من وصول نجدة صهيونية من الخارج».

«انتهى الاجتماع وكلنا تفاؤل حول مستقبل فلسطين. وكان ذلك قبل معركة فلسطين وقبل دخول الجيوش العربية بخمسة شهور، ولكن الاضطرابات الدموية في بغداد، واستقالة وزارة السيد صالح جبر، واهمال معاهدة بورتسموث، كل هذه اثبت فشل سياسة المستر بيفن الرامية لكسب صداقة العرب وضمان الاستراتيجية الغربية في الشرق الاوسط. فقام بين قادة الجيش البريطاني من سلم المدافع والمدرعات البريطانية إلى الصهيونيين وقت الانسحاب ليحاربوا بها العرب وذلك «دفاعا عن شرف بريطانية الذي أهانه المستر بيفن على حد زعم القائد».

ولا شك ان المفكر العربي اليوم ليأسف للخسائر والتضحيات التي نزلت بالعرب بسبب توقيع معاهدة بورتسموث ثم رفضها، ولا سيما بعد ان تطورت الاستراتيجية العالمية بسبب الاسلحة الحديثة، فأصبح القول الفصل للصواريخ عابرة القارات، ولم تعد للقوات العسكرية ولا للمعاهدات والاحلاف تلك الأهمية التي كانت لها وقت توقيع معاهدة بورتسموث. وربما كانت حوادث بورتسموث الدامية هي العامل المباشر لضياع فلسطين. وعلى كل فإن الأهمية الاستراتيجية للبلاد العربية لم يستفد منها العرب في كسب القضية الفلسطينية، حين كان إستخدام تلك الأهمية ممكناً».

اليهود من كان يريد مغادرته بأقل ضرر ممكن للدولة العراقية ولجهازها الحكومي. وكان هذا هو التفكير الذي دفع مجلس الوزراء للموافقة على اقتراح وزير الداخلية وعلى اللائحة التي تقدم بها والتي تضمنت اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بمحض ارادتهم في مغادرة العراق والتي صادق عليها مجلس الأمة بالإجماع تقريباً وأصبحت قانوناً رقم ١ لسنة ١٩٥٠ وهو قانون ذيل مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣. وقد تبين فيما بعد أن تقدير الجهات المسؤولة لعدد اليهود الراغبين في الرحيل عن العراق والهجرة إلى إسرائيل كان تقديراً واطئاً جداً اذ كان الذين تقدموا بطلب إسقاط جنسيتهم العراقية أكبر بكثير من العدد المقدّر[1] وكان مبعث هذا التقدير الواطىء لعدد اليهود الراغبين في مغادرة العراق جهل الجهات المسؤولة بعمق تحسس اليهود العراقيين بالقومية اليهودية وتعلّقهم بها واستعدادهم للتضحية بكل شيء في سبيلها.

وبما أن إسرائيل والصهيونية العالمية- حسب ما يظهر- كانت ترغب ان يتقدم أكبر عدد ممكن من اليهود العراقيين بطلب إسقاط الجنسية العراقية عنهم والسفر إلى إسرائيل فإنّهاأوفدت عدداً من الإرهابيين بجوزات سفر مزورة إلى العراق وقاموا بعمليّات تفجير قنابل وغير ذلك في الأماكن اليهودية- في كنيس يهودي مثلاً- بقصد توتير الجو وترويع اليهود لحملهم على الهجرة. وقد إكتشفت الحكومة العراقية في سنة ١٩٥١ هذه الخطة الصهيونية وقبضت على من قاموا بها وعاونوا على تنفيذها واعدمت بعضهم. ولكنها اسرائيل حققت ما كانت تبتغيه فقد هاجر القسم الأكبر من يهود العراق إلى خارج العراق وأغلبهم- وربما الأكثرية الكبرى منهم- والفقراء منهم على الأخص- إلى إسرائيل.

---

(١) - يقول المؤرخ السيد عبدالرزاق الحسني في الصفحة ٢٢٣ في الجزء الثامن من كتابه تاريخ الوزارت العراقية (الطبعة الرابعة) ان عدد اليهود الذين تقدموا بطلب اسقاط جنسياتهم في الستة أشهر الأولى من تشريع القانون كان ثلاثين ألفاً. لا أعرف مصدر هذا الرقم. وكنت أظن أن الرقم كان أكبر من هذا.

إن تأسيس دولة إسرائيل قد أحدث تغييراً أساسياً في طبيعة العلاقات الطيبة التي كانت قائمة بين العرب واليهود لأجيال عديدة وسمّمت الجو الطيب الذي كان سائداً بينهما خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمان. ولا أعرف كم كان تأثير عامل الخوف في هذه الهجرة اليهودية من العراق، ولكن مما لاشك فيه أن تنازل هذه الأكثرية الكبرى من اليهود العراقيين عن جنسيتهم العراقية ليدل أولاً على مدى النجاح الذي حققته الدعاية الصهيونية بين اليهود العراقيين مع أنهم كانوا في قمة الرخاء الإقتصادي في العراق وثانيهما، وهو، الأهم في نظري، انه يدل على مدى نجاح الديانة اليهودية وطقوسها وتراثها - وتمسك اليهود بها - في الحفاظ على الهوية اليهودية والقومية اليهودية والحيلولة دون اندماجها بالقوميات أو الهويات الأخرى بالرغم من تشتت اليهود واختلاطهم بتلك القوميات عبر آلاف السنين.

بقي سؤال واحد وقد سألنيه عدد من الباحثين وطلبوا إليّ أن أجيبهم عليه خدمة للتأريخ وهو هل تعرضت الحكومة العراقية في شخص رئيس وزارتها أو وزير داخليتها لضغط بريطاني أو اميركي لفتح باب الهجرة لليهود الراغبين في الهجرة من العراق على النحو الذي تم. إن جوابي على هذا السؤال هو أني لم أطّلع على شيء من هذا القبيل بتاتاً ولو كنت أطلعت لكنت اتخذت في وقته الموقف الذي يمليه عليّ واجبي. ولكن هذا الأمر لم يكن مستبعداً.

وقبل أن أختم كلامي عن هذا الموضوع أرى أن الأمانة التأريخية تفرض عليّ أن لا أغفل عن ذكر امرين في هذا الباب:

أولهما- قيام شركة السياحية العراقية التي كان أحد الوزراء- حسب ما كنت أعلم- مساهماً فيها، بمهمة تسفير اليهود مقابل أجرة تتقاضاها منهم بالاتفاق مع شركة اجنبيّة. من أوعز بتكليف تلك الشركة- أي شركة السياحة العراقية- من دون سائر الشركات السياحية، بالنهوض بتلك المهمة التي درت عليها أرباحاً طائلة جداً بمقاييس ذلك الوقت؟ هذا السؤال كان يدور وقتئذٍ همساً على ألسنة بعض الناس في بغداد.

وثانيها: من الأمور التي تثير الاستغراب أن رئيس الوزراء توفيق السويدي لم ينوه في مذكراته ولو بكلمة واحدة بموضوع اسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين الراغبين في الهجرة من العراق. لقد تجاهل هذا الموضوع الخطير تماماً وكأنه لم يحدث في زمن وزارته الثالثة.

## تعليق على مذكرات توفيق السويدي

وقد كنت افترض ان رئيس الوزراء، وخاصة توفيق السويدي الذي كان قد تولّى هذا المنصب مرتين سابقا وها هو يتولاه للمرة الثالثة، كما كان تولى مختلف المناصب الوزارية مرات عديدة، ان تكون لديه آراء ومقترحات او مشاريع جاهزة ناضجة لم يكن في وسعه، أو لم تتح له الفرصة سابقا لتحقيقها، والآن سنحت له الفرصة لتحقيقها، فما ان يتولى المسؤولية الرسمية حتى يشرع بتنفيذها حالا، لأنّه جاء بهدف انجازها. ولكن رئيس الوزراء خيّب ظني وظن غيري فيه. فلم يكن لديه سواء عند وضع منهاج الوزارة او عند ممارسة العمل اي منهج عمل او مشروع جاهز. وكنت انتظر منه ان يلاحقني باستمرار بآرائه واقتراحاته ومشاريعه، خاصة فيما يخص الوضع المالي. وتصرمت الايام ولم اسمع منه شيئا بتاتا اللهم الا اسئلة شفوية يسألها بين آن وآخر كيف هو الوضع المالي فأجيبه باختصار لا بأس به ونحن جادون في معالجته وكن مطمئنا. وفاتحته مرة قائلا له، يا أبا لؤي، اني اعد الآن مشروع ميزانية السنة المالية القادمة واريد ان اقف على ما لديك من اقتراحات ومشاريع لاضع الترتيبات اللازمة لها في مشروع الميزانية فاجابني ليس لدي شيء. وهكذا مرت الايام ولم يفاتحني الا بشيء واحد وهو اعداد مشروع قانون بالغاء ضريبة العرصات، واقتصرت مراجعاته الاخرى على أشياء خاصة. وقلت في نفسي عجبا لماذا اذن كان يسعى توفيق السويدي الى رئاسة الوزارة او يقبل مسؤوليتها حين يكلف بها اذا لم يكن لديه منهج عمل او مشاريع جاهزة سبق له ان هيأها في أوقات فراغه وقد قبل مسؤولية الوزارة لتنفيذها؟ وقد يستغرب القارىء اذا قلت - وانا لا اقول الا الحق بدون أي تجني على الرجل - وقد ذهب الى رحمة ربّه وليس بوسعه ان يجيب على ملاحظاتي التي ابديها بحقه - انه لم يتقدم حتى ولا بمشروع واحد يريد تحقيقه. ولذلك استغربت جدا عندما قرأت في

مذكراته بخصوص صالح جبر «لقد كانت بعض الصعوبات تأتي من وزير الداخلية صالح جبر مع علمه بأني لا احتاج لمعاونته ولم ارتح لدخوله الوزارة وقد افهمته ذلك صراحة عند التأليف غير ان شهادة نوري السعيد وتأكيدات احمد مختار بابان كانت تشفع له بأنه سوف لا يعرقل اي عمل اراه او اية اجراءات اتخذها في سبيل اصلاح الحالة المالية المضعضعة والحالات الاخرى التي تحتاج الى تنسيق»[1]. اي عمل او اية اجراءات اتخذها؟ اني اشهد شهادة حق ان الرجل لم يتقدم بأي رأي ولم يقترح أيّ اجراء وسواء كان شفوياً او تحريرياً لمعالجة الوضع المالي الذي كان حقا حرجا، والذي كما سبق ان بينت اعتبرت معالجتي اياه - على اهميته وقتئذ - امرا روتينيا عاديا وجميع المشاريع المتواضعة جداً التي تقدمت بها لمعالجة الوضع المذكور هيئتها وعرضته عليه قبل ان تعرض على مجلس الوزراء بساعات قليلة.

ومن يقرأ مذكراته ير أنه لم يذكر طيلة حياته السياسية. احدا فيها بخير. فحين يستعرض فيها اعمال وزارته الثالثة - التي انجزت. كما سبق ان بينا. عدة انجازات مهمة يأتي في مقدمتها تشريع قانون مجلس الاعمار. واقرار مشروع الثرثار وعقد قرض له من البنك الدولي للاعمار. لم يذكر احدا من الوزراء الذين تعاونوا معه بكلمة خير واحدة. بل تحامل على بعضهم. في حين. والحق يقال، انه لم يكن له أي دور اطلاقا، عدا التردّد والتأخيرات التي كان يضعها قبل ان يبدي موافقته فهو يتبجح بمجلس الاعمار ولم يكن له اي دور فيه، ويهاجم من قاموا بتحقيق تشريعه. ونسي ان يذكر مشروع الثرثار في مذكراته حتى بكلمة واحدة. هذا في وزارته الثالثة التي اكتب عنها لاني خبرتها بنفسي. واعتقد، استنتاجا وقياسا، ان نفس الشيء ينطبق على ما ورد في مذكراته من اهمال لمن تعاونوا معه في وزارتيه الاخريين والانطباع الذي يحصل عليه قارىء مذكرات توفيق السويدي انه كان قويا، طاغيا في قوته، ولكنه كان في الواقع خلاف ذلك كما يعرف ذلك جميع من تعاونوا معه. واذا كان غير مرتاح

---

(١) - مذكرات توفيق السويدي صفحة ٤٩٥

لدخول صالح جبر في وزارته، وانه افهمه ذلك عند التأليف، كما يدعي، فلماذا اذن اشركه في الوزارة؟ ومن اجبره على ذلك؟ ولماذا خضع للضغط؟ وهل يعقل، ونحن نعرف ما نعرف عن صالح جبر، ان يقبل الاشتراك في وزارة توفيق السويدي بعد ان يكون توفيق السويدي قد افهمه صراحة انه لا يرتاح لاشتراكه في الوزارة. اللهم ان هذا قول غير معقول، لأن الواقع انه كان لصالح جبر اليد الطولى في تأليف الوزارة المذكورة كما يعرف كل مطلع على حقيقة الامر: او كما قال النائب حسين جميل في خطابه في مجلس النواب عند قراءة الارادة الملكية بتأليف الوزارة السويدية الثالثة انها وزارة جبرية (كناية عن صالح جبر) بواجهة سويدية[1]

قلت سابقا ان توفيق السويدي راجعني حول موضوع إلغاء ضريبة العرصات قائلا ان قيم الاراضي قد هبطت وانه لا يصح الاستمرار في فرض هذه الضريبة. وعندما درست حصيلة هذه الضريبة التي هي ضريبة على رأس المال لا على المدخولات ووجدتها ضئيلة ولان قيم الاراضي كانت في واقع الأمر في هبوط، وكان احد العوامل في هبوطها الهجرة اليهودية- وخاصة بعد تشريع قانون اسقاط الجنسية عن اليهود الراغبين في الهجرة- في حين ان احد اهداف هذه الضريبة كان الضغط على المالكين لعرض اراضيهم للبيع بقصد ان تهبط اسعارها استجبت لطلب رئيس الوزراء وتقدمت بلائحة قانونية لالغاء هذه الضريبة التي قبلها مجلس الوزراء ثم صدقها مجلس الأمة واصبحت قانونا برقم ٥٣ لسنة ١٩٥٠ .

---

(١) - صفحة ٤٧ من محضر الجلسة الخامسة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٩.

## حادث استقالة الستة والثلاثين عضوا من مجلس النواب

ومن الحوادث التي لا بد من ذكرها والتي حدثت اثناء مناقشة خطاب العرش للوزارة السويدية الثالثة الحادثة المهمة التالية وهي كما يلي:

في الجلسة الحادية عشرة لمجلس النواب المنعقد في ١٩٥٠/٣/٦ تكلم السيد سلمان الشيخ داود نائب العمارة وتحامل بشدة على الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد لانه وصف عهد نوري السعيد بعهد الارهاب والفواجع والانتقام بسبب ما تم في عهده - على حد قول السيد سلمان الشيخ داود - من اعتقال المتهمين بالشيوعية والصهيونية والحكم عليهم بالمحاكم العرفية وغيرها. وقد حكم على بعضهم بالاعدام كما هو معروف. ثم كال المديح لنوري السعيد، ثم تحامل بشدة على العين مزاحم الباجة جي قائلا انه لم يكن له أي دور في الكفاح الوطني لانتزاع استقلال العراق. وهاجمه لانه ذكر البيعة للملك فيصل الاول وشروطها في الخطاب الذي كان قد القاه في مجلس الاعيان.

فقام على الاثر السيد علي حيدر سليمان نائب اربيل وقال: الى أي حد وصل الاستهتار ونحن اين جالسون؟ هذا عيب على كرامة المجلس. فارجو يا معالي الرئيس ان تمنعوه من الاستمرار بهذا الاستهتار.

فطلب رئيس المجلس من المتكلم سلمان الشيخ داود ان يلاحظ النظام ولا يمسّ الاشخاص.

فقام على الاثر عبد الرزاق الظاهر نائب بغداد قائلا الاحسن ان نخرج لان هذا اهانة لنا. فترك نواب المعارضة قاعة المجلس جميعهم ثم استمر سلمان الشيخ داود في كلامه قائلا ان البيعة التي طلب فخامة مزاحم الباجه جي ان تكتب وتوزّع نعم يجب ان تكتب وتوزع على الخارجين على البيعة. اما الذين بايعوا بايمان واخلاص فالبيعة منقوشة على قلوبهم وهي جزء من كيانهم. ثم

نادى بحياة الملك فيصل الثاني.

ثم تأجلت الجلسة عشر دقائق وبعد ان استؤنفت تكلم السيد عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال، ونوه بالآداب التي امتازت بها المجالس النيابية العراقية منذ تأسيسها. وبالاحترام المتبادل بين المؤيدين والمعارضين، وطالب بالتحاشي عن المساس بالاشخاص وطلب شطب الكلمات الماسة بالاشخاص سواء صدرت من المؤيدين او المعارضين وايد رئيس المجلس هذا الرأي ووعد بشطب الكلمات المذكورة.

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٥٠، تقدم النواب المنسحبون من القاعة في الجسة السابقة باستقالتهم وهذا نصها:

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تعتبر الامم الحيّة مجالسها النيابية معاقل حرياتها وحصنها السياسي الحصين له قداسته وحرمته وعندما شرّفتنا الامة بتمثيلها في هذه الندوة اقسمنا اليمين الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية. اما وقد ثبت لنا وللرأي العام من سير المناقشات في المجلس ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكيننا من اداء هذه الواجبات تارة بمقاطعة الخطباء واحداث الضجيج وحرماننا من ابداء الرأي فضلا عن صدور عبارات نابية تلحق اهانة بمجلس الامة وتخالف التقاليد البرلمانية وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحيدة المطلوبة.

يجري ذلك كله في وقت نشعر بأن البلاد مقدمة على مرحلة سياسية خطيرة واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها مما نعتقد بأن هذه الاساليب وتلك التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة واضاعة الهدف الاسمي من قيام نظام برلماني سليم، ذلك الهدف الذي بذل الشعب العراقي في سبيل الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة في الارواح والاموال.

وهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لا نقبل هذا الوضع ولا نتحمل مسؤولية اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة

ليرجع للامة امانتها ولمعاليكم مزيد الاحترام

اركان عبادي
نائب الديوانية

برهان الدين باش اعيان
نائب البصرة

جميل صادق
نائب البصرة

حسن عبد الرحمن
نائب البصرة

خدوري خدوري
نائب بغداد

داود السعدي
نائب بغداد

سعدون المشلب
نائب المنتفك

ريسان الكاصد
نائب المنتفك

عارف قفطان
نائب الدليم

عبد الرحمن الجليلي
نائب الموصل

عبد الرزاق الشيخلي
نائب بغداد

عبد الكريم كنه
نائب بغداد

علي حيدر سليمان
نائب اربيل

اسماعيل العم
نائب بغداد

جعفر البدر
نائب البصرة

حرفي المزعل
نائب المنتفك

حسين جميل
نائب بغداد

خطاب الخضيري
نائب الكوت

ديبان الغبان
نائب بغداد

روفائيل بطي
نائب بغداد

صالح شكارة
نائب الديوانية

عبد الجبار الجومرد
نائب الموصل

عبد الرزاق الحمود
نائب البصرة

عبد الرزاق الظاهر
نائب بغداد

عبيد الحاج خلف
نائب الكوت

علي ممتاز الدفتري
نائب بغداد

| | |
|---|---|
| فائق السامرائي | محمد حديد |
| نائب بغداد | نائب الموصل |
| محمد رضا الشبيبي | محمد زياد |
| نائب بغداد | نائب اربيل |
| محمد مهدي كبه | نجيب الصائغ |
| نائب بغداد | نائب الموصل |
| نصرة الفارسي | هاشم بركات |
| نائب بغداد | نائب البصرة |

يوسف المولى
نائب بغداد

كذلك وردت استقالة من هاشم بركات وبرهان الدين باش اعيان وكذلك من نجيب الراوي نائب الدليم ومن عبد العزيز القصّاب نائب بغداد. ثم تكلم النائب حسام الدين جمعه وابدى اسفه لما وقع ثم طالب المجلس برفض الاستقالة بعد ان وافق المجلس على شطب بعض العبارات الماسة وبعد ان وافق المتكلم سلمان الشيخ داود على سحب كلماته. ثم تكلم عدد من النواب مطالبين برفض الاستقالة ثم تكلم رئيس الوزراء توفيق السويدي بنفس اللهجة وطالب المجلس برفض الاستقالة. ثم وضعت الاستقالة بالتصويت فرفضت

وفي الجلسة المنعقدة في ١٩/٣/١٩٥٠،

وقف رئيس المجلس عبد الوهاب مرجان مدافعا عن نفسه مؤكدا حياده في ادارة الجلسات وقال ان هناك فرقا بين التحزب والحزبية ومع انه كان منتميا الى حزب معين فانه في ادارة الجلسات كان حياديا ثم اورد بعض الاحصائيات من ضبط المجلس للسنة الماضية فقال انه يحتوي على ٨٧٨ صفحة منقسمة الى عمودين. وان النواب المستقيلين يبلغ عددهم ٣٧ نائبا وان ١٢ من النواب المستقبلين لم يتكلموا مطلقا وهم: جميل صادق وصالح شكاره. وحربي المزعل. وسعدون المشلب، وريسان الكاصد، وخطاب الخضيري، وعبيد الحاج خلف، ومحمد زياد. وعبد العزيز القصاب. ونجيب الراوي. وعارف قفطان وعلي

ممتاز. وهؤلاء ان كان قد تكلّم منهم احد فقد تكلّموا كوزراء ولكنهم لم يتكلموا كنواب. والباقي منهم وهو ٢٥ نائبا فقد تكلّموا ما هو مسجل في المحضر ٨٠٠ عمود من مجموع ٨٧٨ صفحة كل صفحة تحتوي على عمودين. كل هذا ويقولون لم يسمح لنا بالكلام.» ثم قال: «لقد راجعني كثير من اخواني المستقيلين في اكثر الجلسات وكانوا يطلبون مني ان اوعز الى احد من اخواننا النواب ان يقدم اقتراح الاكتفاء بالمذاكرة وكنت اقول لهم انتم قدموا مثل هذا الاقتراح فكان جوابهم كلا نحن معارضون وعلى المؤيدين ان يقدموا مثل هذا الاقتراح».

ثم تكلم بعض النواب وطالب احدهم برفض الاستقالة للمرة الثانية كما طالب نائب آخر بتأجيل البت في الاستقالة الى جلسة اخرى. واخيرا وضعت الاستقالات للتصويت فقبلت.

من هذا الاستعراض المختصر يظهر جليا ان السيد سلمان الشيخ داود كان محرضا من احدى الجهات - ربما البلاط الملكي أو نوري السعيد - وهذا من باب الحدس والظن - على ان يقول ما قال. ومع ذلك. عند التفكير مليًا في الموضوع لم اكن أجد سببا واحدا يبرّر استقالة النواب المستقيلين. كان بامكان المعارضين ان يردّوا على سلمان الشيخ داود بشدة دون ان يستقيلوا. فالنائب يقدم على الاستقالة اذا منع من ممارسة حقوقه وواجباته النيابية التي جاء الى المجلس من اجل ممارستها - كان يمنع من الكلام او الانتقاد او الاعتراض والتعبير عمّا يخالج نفسه وضميره من مشاعر وآلام واراء الى غير ذلك، وهذه كلها لم تكن واردة اطلاقا. بدليل الاحصاءات التي اوردها رئيس المجلس في الدفاع عن نفسه وعن حياده في ادارة الجلسات فقد كان النواب المذكورون يمارسون واجباتهم وحقوقهم النيابية تماماً. اما ان تستجيب الحكومة لجميع مطاليبهم أو لا تستجيب فذلك أمر آخر. لانهم عندما اشتركوا في الانتخابات ونجحوا فيها كانوا يعرفون وضع مجلس النواب وعجزه عن فرض ارادته على الحكومة. اذن لماذا هذه الاستقالة؟ لماذا هذا الانسحاب من المعركة؟ لماذا يتنازل النائب عن الفرصة المتاحة له لاسماع صوته والدفاع عن

حقوق المواطنين بدون سبب مبرر.

وقد سألت مرة زميلي النائب والوزير السابق علي حيدر سليمان عن موضوع الاستقالة الجماعية المذكورة وقلت له ماذا كان الدافع او الهدف الذي استهدفتموه من ورائها؟ هل كان الدافع ممارسة ضغط على الوزارة لحملها على الاستقالة؟ لقد اجاب بالنفي وقال ان الاندفاع للاستقالة جاء عفوياً ولم يكن مخططا. كان نابعا من الاشمئزاز من تصرف بعض النواب ومن كلامهم غير اللائق. اجبته ان هذا لا يكفي لان يكون سببا مبررا للاستقالة. ثم اذا كان الامر عفويا وغير مخطط له لماذا اذن اصررتم على الاستقالة بعد ان رفضها المجلس وبعد ان وقف رئيس الوزراء وبعض الوزراء والنواب يرجونكم بحرارة الرجوع عن الاستقالة؟ فسكت ولم يجب. وقد تضامن نواب حزب الاستقلال ونواب الحزب الوطني الديموقراطي ونواب حزب الجبهة الشعبية وعدد كبير من النواب المستقلين في الاستقالة. وبعد ان قبلت. اضطرت الحكومة الى اجراء انتخابات فرعية. ولكن بالنظر لان الانتخابات النيابية كانت يومئذ على درجتين. فان المنتخبين الثانويين (الذين كانوا قد انتخبوا في الانتخابات السابقة) كانوا موجودين وكان عليهم ان ينتخبوا نوابا جددا بدلا من النواب المستقيلين - اي كانت عملية الانتخابات بسيطة غير متعبة.

وقد تمكن صالح جبر - وزير الداخلية يومئذ - من استمالة حزب الاستقلال الى الاشتراك في الانتخابات الفرعية. اي تمكن من شق صفوف النواب المستقيلين مما تسبب ان يهاجم بعضهم بعضا على صفحات الجرائد. ولا اعرف في الواقع الاسباب التي فككت التضامن بين حزب الاستقلال وبقية النواب المستقيلين. واتذكر جيدا اني دخلت مرة على صالح جبر في مكتبه في وزارة الداخلية فوجدت عنده - وارجو ان لا اكون مخطئا. لاني اكتب من الذاكرة، السيدين فائق السامرائي وصديق شنشل، وما ان رأيتهما حتى هممت بالخروج لكي افسح المجال للمجتمعين ان يتكلموا بصراحة. لان وجودي قد يمنعهم من التبسط في الكلام بحرية تامة. فطلب مني صالح جبر البقاء. وقال للزائرين اظن ان وجود عبد الكريم الازري لا يمنعنا من الكلام بحرية تامة.

فاستأنفوا الحديث الذي كان يدور بينهم حول عدد مرشحي حزب الاستقلال والمناطق التي سيترشحون فيها. ولا اتذكر تفاصيل ما تم الاتفاق عليه بين مندوبي حزب الاستقلال وصالح جبر. ولكن اتذكر اني قد استغربت - في الواقع - مما جرى امامي. وان كنت لا اتذكره بالضبط. ولكن اتذكر ان ما سمعته لم يكن ينسجم مع ما كانت تطالب به الاحزاب من ضمان حرية الانتخابات وشجب تدخل الحكومة فيها.

ومن الامور التي اتذكرها جيدا اني كنت في مكتب صالح جبر في وزارة الداخلية فدخل نوري السعيد - اما في نفس اليوم اي بعد خروج ممثلي حزب الاستقلال وهو على الاغلب - او في يوم آخر لا اتذكره تماما. فقال نوري السعيد، مخاطباً صالح جبر، اني استغرب منك هذا الاهتمام الزائد بحزب الاستقلال، وبفائق السامرائي وصديق شنشل، إنك تهتم بهم أكثر من اللازم. فأجابه صالح جبر يا باشا، ألا ترى من الأصلح ان لا نجعل هذه الاحزاب تتكتل ضدنا. الا ترى ان الحكمة تقضي ان نستميل قسما من هذه الاحزاب الى جانبنا. ونحاول ان نتفاهم معها. اني اعتقد ان في اجماع الاحزاب وتكتلها ضد الحكم خطر كبير يجب تلافيه على كل حال. وكان جواب نوري السعيد اني ما دمت معتقدا بصواب العمل الذي اقوم به فلا يهمني تكتل الاحزاب وغير الاحزاب ضدي. واتذكر جيدا الاخذ والرد الذي استمر قرابة نصف ساعة بين الرجلين على هذا الموضوع وافترقا وهما مختلفان. وبقي نوري السعيد متمسكا برأيه وصالح جبر يؤكد الخطر الجسيم الذي تتعرض له الدولة من تكتل الاحزاب السياسية ضدها. وقد اثبتت الحوادث صواب رأي صالح جبر، وخطأ رأي نوري السعيد. كان نوري السعيد معتدّاً برأيه اكثر من اللازم، ولم يخطر في باله انه ربما يكون على خطأ، وان الغير ربما يكون على صواب. وما دام مقتنعا في قرارة نفسه بصواب رأيه، فانه لا يبالي بآراء الآخرين، وان تكتّلوا ضده. ولكن نوري السعيد عندما كان يصر على رأيه ولا يبالي بآراء الآخرين، هل كان متأكدا ان القوة معه دائما. كان نوري السعيد يؤكد جازما ان الجيش معه وانه (أي الجيش) ابعد ما يكون عن التآمر ضد الحكم. وكل من كان يشكك امامه باخلاص الجيش

لنظام الحكم القائم كان يقابل بتهجم وتحامل قوي من نوري السعيد. وقد أثبتت وقائع الثورة أن نوري السعيد - ومعه نظام الحكم القائم - كان في واد والجيش العراقي في وادي آخر.

ومن الامور التي لا بد من ذكرها: سألني صالح جبر - بعد ان قبلت استقالة النواب المستقيلين - من اية منطقة انتخابية تريد ان ترشح نفسك؟ اجبته لا يهمني ان ارشح نفسي من اية منطقة انتخابية. فانا وزير في هذه الحكومة، ومن الطبيعي ان اكون مؤيدا منها. ولكن هناك شخصا عزيزا عليّ يهمّني امره جدا، وقد اسأت اليه في قضية معينة في يوم من الايام، بل اسأت الى نفسي اكثر مما اسأت اليه في تلك القضية. واحب ان اكفّر عن تلك الاساءة - وهذا الشخص هو السيد جعفر حمندي. وبما ان منطقة الكرادة - المنطقة الانتخابية العاشرة في مدينة بغداد - قد شغرت باستقالة الشيخ محمد رضا الشبيبي، فاني اتمنى من صميم القلب ان يكون نائب هذه المنطقة السيد جعفر حمندي. ولذلك مع اني اسكن في الكرادة الشرقية فاني لن ارشح نفسي عن هذه المنطقة الانتخابية. وسأتركها للسيد جعفر حمندي الذي هو ايضا من سكان تلك المنطقة الانتخابية وله فيها مؤيدون كثيرون وسيلقى انتخابه عن تلك المنطقة ارتياحا عاما. ثم قلت لصالح جبر ارجو ان تعتبر هذا قرارا نهائيا مني. فقال وهو كذلك، وكان يضمر تقديرا ومحبة للسيد جعفر حمندي. وهكذا رشح السيد جعفر حمندي نفسه عن منطقة الكرادة الشرقية - المنطقة الانتخابية العاشرة - وانتخب نائبا عنها بجهوده وجهود مؤيديه. اما انا فقد رشحت نفسي عن منطقة سوق الشيوخ في لواء المنتفك (محافظة ذي قار حاليا) وانتخبت نائبا عنها.

## لائحة قانون المطبوعات والمطابع

جاء كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لزيارتي في مكتبي في وزارة المالية، وكان ذلك في سنة ١٩٥٠ ولما لم يجدني وترك لي مذكرة مطبوعة على الآلة الطابعة حول حرية الصحافة ولائحة قانون المطبوعات التي كان وزير الداخلية صالح جبر يشتغل في اعدادها. ثم رأيت كامل الجادرجي بالصدفة بعد يوم أو يومين وسألني عن المذكرة فقلت له أني قد استلمتها ثم قال لي انك كنت من الذين اشتركوا في وضع منهج الحزب الوطني الديمقراطي ومن أهم مبادىء الحزب وأهدافه، كما تعلم، الدفاع عن الحريات الديموقراطية ومن أهم هذه الحريات حرية الصحافة والنشر. ثم قال لي أرجو منك أن تقف موقفاً صلباً في هذا الباب. فقلت له سأكون عند حسن ظنك.

وأخذت مذكرة كامل الجادرجي معي وسلمتها إلى صالح جبر وأخبرته بالحديث الذي جرى بيني وبين كامل الجادرجي، وقلت لصالح جبر أني ملتزم بمبادىء الحريات الديموقراطية التي نص عليها منهج الحزب الوطني الديموقراطي الذي كنت نائباً لرئيسه واستقلت منه لأسباب معروفة ولكني لا أزال ملتزماً بمبادئه. وسلمني صالح جبر مسودة لائحة قانون المطبوعات التي كان قد أعدها، فقرأتها ورأيت فيها ما يشبه القضاء على حرية الصحافة، وسألته ما الذي يدعوك إلى تقييد هذه الحرية الأساسية إلى هذا الحد، وكيف تأمن على تسليم هذه السلطة الواسعة إلى وزير الداخلية؟ ألا تخشى أن تستعمل هذه السلطة ضدك في يوم من الأيام وتندم على منح السلطة التنفيذية المتمثلة بوزير الداخلية هذه السلطة الواسعة وهذا السيف المسلّط على رقبة الصحافة؟ لماذا لا نعطي للناس مجالاً للتنفيس عما يعانونه من ضيق وآلام وللتعبير عما يجول في خواطرهم من آراء وانتقادات وما يخامر نفوسهم من تظلمات؟ وانفجر صالح جبر يتحامل على الصحافة وأخذ ينعتها بالمغرضة وقال

انها أصبحت وكراً أولاً لأصحاب الأغراض وثانياً للمخرّبين والمتآمرين والشيوعيين وجميع من يريدون تسميم الرأي العام تمهيداً لقلب النظام القائم. فأجبته وهب انها كما تقول فهل أن خنق حرية الصحافة سيقضي على هؤلاء «المخرّبين المتآمرين والشيوعيين وجميع من يريدون تسميم الرأي العام وقلب النظام القائم»؟ ألا ترى أن الأفضل أن تسمح لهؤلاء أن يعملوا بالمكشوف بدل أن تدفعهم إلى النشاط السري والعمل بالخفاء؟ ثم قلت له أرجو منك يا أبا سعد أن تعيد النظر في الموضوع وتفكّر فيه ملياً.

وبعد يوم أو يومين التقيت بتوفيق السويدي في مكتبه فقال لي أريد أن أفاتحك في موضوع لائحة قانون المطبوعات. لا أعرف لماذا صاحبك وصديقك صالح جبر يصر عليها هذا الإصرار الذي لا موجب له. ثم قال وأرجو أن يكون الحديث بيننا سراً واني أعتمد عليك في أن لا تخبره بما سأكلمك به. قال اني أصارحك أني ضد هذه اللائحة التي ليس هذا وقتها وسألني ما هو رأيك بحقها؟ أجبته بصراحة أني ضد هذه اللائحة من حيث المبدأ والأساس. وقد أبديت لصالح جبر رأيي بصراحة تامة وطلبت إليه إعادة النظر في الموضوع. ولكن اجده مصرّاً عليها ولعل مرور الأيام سيليّن موقفه ويدفعه إلى تغيير رأيه.

ولكنّي وجدته أكثر إصراراً كلما مرت الأيام. ظنَ أن جهات أخرى كانت تدفعه وتحرّضه على السير في اللائحة حتى يتم تشريعها. ولا بد أنه كان قد وعدها بانجازها. ذلك انه كان يلين ويبدو كأنه قد اقتنع بوجهة نظري. وفي اليوم التالي يأتي وقد تصلب موقفه أكثر من السابق. وصرت أستغرب من هذه الظاهرة. ثم قلت لصالح جبر يوماً هل أنت متأكد من زملائك ومن مجلس الأمة - بمجلسيه النواب والأعيان من هذا الموضوع؟ فاستغرب من سؤالي وسألني ماذا تقصد؟ أجبته أن كلامي واضح. وبقي مصرّاً على رأيه. ولكن أحداً لم يكن يرغب في الاصطدام به علانية، لا به ولا بالجهات التي كانت تدفعه وتحرضه. ولم يبق أمامنا، نحن المعارضين للائحة، إلا الالتفاف

حول الموضوع. وعرضت اللائحة على مجلس الوزراء، فأقرها وأحيلت إلى مجلس النواب وعرضت على لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون الداخلية والحقوقية وكان صالح جبر يحضر اجتماعات اللجنة باستمرار وقد صادقت عليها بالأكثرية بعد إجراء تعديلات طفيفة عليها – وخالفها محمد صديق شنشل وقاسم المفتي – وأخبرني توفيق السويدي إن لم يبق لنا غير طريقة واحدة للحيلولة دون إقرارها من قبل مجلس النواب ألا وهي الإخلال بالنصاب وقال أنه قد اتفق على هذا الأمر مع رئيس المجلس. وطلب إلي أن أكتم السر. وهكذا تم الإخلال بالنصاب. ولم تمر اللائحة. ولم أخبر صالح جبر، بالطبع، بما تم الاتفاق عليه مع توفيق السويدي. ومرت الأيام وأصبح صالح جبر في عداد المعارضين. وقال لي كم أنا مسرور ان لائحة المطبوعات لم تمر. فسكت وابتسمت. وتوفي صالح جبر إلى رحمة ربه وهو غير عارف بالسر. ولكني في قرارة نفسي ووجداني كنت صادقاً مع صالح جبر – الصديق الذي اعزّه وأحبه. والمثل يقول صديقك من صدقك لا من صدّقك كما كنت صادقاً مع نفسي.

## نوري السعيد يطلب إلي الإشتراك في وزارته الحادية عشرة وزيراً للمالية واعتذاري

بعد استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة في أيلول ١٩٥٠ أخذت استعد للسفر للالتحاق بعائلتي التي كانت تصطاف في لبنان. وبعد يوم أو يومين من قبول الاستقالة. وبينما كنت بصحبة أخي في زيارة لأحد الأقرباء. وكنت قد تركت في بيتي رقم تلفون البيت الذي كنت في زيارته. اتصل بي تلفونياً السيد أحمد مختار بابان - الذي كان وقتئذ رئيساً للديوان الملكي - وقال أن السيد نوري السعيد موجود في داره ويريد مقابلتي على عجل. أجبته سأكون عندكم في خلال ربع ساعة. وبعد مدة قصيرة وصلت دار السيد أحمد مختار بابان فوجدت نوري السعيد في انتظاري في الحديقة. وبعد السلام عليه قال لي - بحضور أحمد مختار بابان - أنه. وكثيرين غيره. كان مسروراً من نجاحي في وزارة المالية. وأنه لذلك قرر أن يطلب إليّ الاشتراك في وزارته التي كلف بتشكيلها وزيراً للمالية. فسألته من سيكون مع فخامتك في الوزارة؟ أجابني لماذا يهمك ذلك؟ أنت تتعاون معي. أجبته ولكن أريد أن أعرف مع من سأشتغل؟ أجاب سيكون في الوزارة الدكتور ضياء جعفر والسيد خليل كنه وعبد الوهاب مرجان وعدد أسماء أخرى. فسألته وصالح جبر؟ أجابني أن صالح جبر يريد وزارة الداخلية وأنا قررت أن أحتفظ بها لنفسي. ولذلك. على أغلب الاحتمال. لن يشترك صالح جبر في الوزارة. ثم قال لي يا عبد الكريم. إنك قد نجحت في وزارة المالية. وإنك كرجل ناجح. أرغب أن لا تربط مصيرك سياسياً بأي أحد. بل تكون تحت تصرف الدولة. وفي وزارة المالية بالذات. لمدة طويلة. أجبته أشكر فخامتك على حسن ظنك وأرجو منك أن تمهلني إلى الساعة العاشرة من صباح الغد لكي أعطيك الجواب. أجابني. بحضور أحمد مختار بابان. لم أكن أتوقع منك هذا الجواب يا عبد الكريم. وعلى كل فاني سأنتظر جوابك في الساعة العاشرة غداً في غرفة أحمد مختار بابان في

البلاط الملكي. وافترقنا وتوا ذهبت إلى دار صالح جبر فأخبرته بما جرى وسألته عما تم بينه وبين نوري السعيد. أجابني أن نوري السعيد غير جاد في تكليفه في الاشتراك في الوزارة المقبلة، وانه لن يشترك فيها. ثم قال لي اني لا أود أن أبدي رأياً بخصوص اشتراكك في الوزارة المقبلة لأنك أعرف بأمورك ومصلحتك. ثم افترقنا. وفي صباح اليوم التالي ذهبت لأجمع أوراقي الخاصة في ديوان وزارة المالية وإذا بالسيد أحمد مختار بابان يقول لي بالتلفون أن نوري السعيد ينتظرني في مكتبه (أي مكتب أحمد مختار بابان). أجبته سأحضر بعد دقائق وذهبت توا إلى البلاط الملكي ووجدت نوري السعيد منتظراً. فسألني ماذا قررت؟ أجبته أوافق على الاشتراك في وزارتك بشرط اشتراك صالح جبر فيها. أجاب إذن استدعي صالح جبر للمجيء إلى هنا لعلنا نتمكن من اقناعه بالاشتراك في الوزارة. فاتصلت بصالح جبر تلفونياً من غرفة أحمد مختار بابان، وكان في ديوان وزارة الداخلية، وقلت له أن نوري السعيد وأحمد مختار بابان، وأنا نرغب في مجيئك إلى هنا. أجاب سأكون عندكم بعد مدة قصيرة. وفعلاً حضر بعد دقائق، وجرى، بحضوري وبحضور أحمد مختار بابان، نقاش طويل وعتاب مرّ، وأخذ وردّ بينه وبين نوري السعيد امتد من الساعة العاشرة والنصف صباحاً حتى قرابة الساعة الواحدة بعد الظهر. وملخص النقاش أن صالح جبر يعتبر أن إبعاده عن وزارة الداخلية دليل على انعدام الثقة بينه وبين نوري السعيد، كما أنه دليل على أن نوري السعيد قد اتفق مع خصوم صالح جبر وأيد آراء المغرضين بحقه فأبعده عن وزارة الداخلية. ثم قال صالح جبر أنه يصعب عليه التعاون في الوزارة الجديدة في أي منصب ما دامت الثقة معدومة بينه وبين نوري السعيد. ولذلك فانه يرفض نيابة رئاسة الوزراء كما يرفض وزارة الخارجية اللتين عرضهما عليه نوري السعيد. ثم خرج. والتفت نوري السعيد إلي وسألني عن قراري النهائي. أجبته يصعب علي في هذا الوضع الاشتراك في الوزارة. فنهض نوري السعيد من كرسيه وقال للسيد أحمد مختار بابان أرجو ابلاغ نائب الوصي - الأمير زيد - اني أعتذر عن تأليف الوزارة. وخرج أحمد مختار بابان ليخبر الأمير زيد بقرار نوري السعيد، ثم رجع بعد خمس دقائق وقال لي أن نائب الوصي يستدعيك إلى غرفته. فذهبت

بصحبة بابان فوجدت الأمير زيد بحالة عصبية جداً، وقال بعصبية ظاهرة انه يعتب علي كثيراً على هذا التمنّع، وانه لن يكلمني بتاتاً إذا لم أشترك في الوزارة الجديدة. فسكت ولم أجب. فقال أحمد مختار بابان يا سمو الأمير إن سكوت عبد الكريم دليل على موافقته. فقال له الأمير إذهب إلى نوري السعيد واخبره بذلك. وخرجنا معاً. وأخبر أحمد مختار بابان نوري السعيد بذلك. فطلب نوري السعيد من بابان أن يجيء حفلة الاستيزار في الساعة الثانية ونصف من بعد ظهر ذلك اليوم - وكان يوم الخميس. فقلت لنوري السعيد لماذا هذا الاستعجال وأرى تأجيل حفلة الاستيزار إلى يوم السبت. فوافق على ذلك. وفي يوم الجمعة عصراً. وكان أخي عبد الأمير الازرى في بيتي اتصل في منير القاضي وقرأ علي بالتليفون السرّي أسماء أعضاء الوزارة المقبلة فوجدت أن تغييراً كبيراً قد حدث في الأسماء. فقلت لنفسي أن هذه فرصة جيدة يجب اغتنامها للاعتذار لأني لم أكن مرتاحاً نفسياً. فاتصلت ببابان بالهاتف أستفسر منه عن التغييرات المذكورة أجابني أرجو السؤال عنها من نوري السعيد مباشرة. وأخيراً قررت أن أحرر رسالة اعتذار عن الاشتراك في الوزارة. وفعلا حررت الرسالة وبعثت بها مع سائق سيارتي إلى دار نوري السعيد. وبعد ساعة سألت بابان تلفونياً إذا كان نوري السعيد قد اتصل به أجاب. نعم. وانه أبلغه أن عبد الوهاب مرجان سوف يكون وزيراً للمالية بالوكالة بالإضافة إلى وزارة المواصلات والأشغال. وفعلاً تم تأليف الوزارة في اليوم التالي على النحو المعروف.

في عصر ذلك السبت كنت مدعواً إلى حفلة كوكتيل في دار مدير شركة اندروير. (ANDREW WEIR CO) وكنت متردداً في الذهاب إلى الحفلة المذكورة لأني كنت أتوقع حضور نوري السعيد في الحفلة. ولم أكن أرغب في مواجهة عتابه. والرجل كان لطيفاً جداً معي. خاصة وأن أحمد مختار بابان أخبرني أن الرجل لم يبذل من الجهد في اشراك شخص في وزارته بقدر ما بذل معي. وانه كان راغباً جداً في أن أتعاون معه. وأخيراً قررت الذهاب إلى الحفلة. وصح ما كنت أتوقعه. فوجدت نوري السعيد واقفاً بجانب السفير البريطاني وحالما سلمت عليه رحب بي ترحيباً حاراً وقال انه سوف يبقي وزارة

المالية شاغرة إلى حين رجوعي من سفرتي إلى لبنان وأوروبا، وانه متمسك باشتراكي في الوزارة. وكان في غاية اللطف والتودد معي، الأمر الذي أثار اعجابي بمرونة هذا الرجل. لأني كنت أتوقع أن يجابهني بعتاب مرّ وخشونة، ولكنه، على عكس ما كنت أتوقع، كان لطيفاً غاية اللطف. ثم سألني عن موعد سفري وحضر إلى المطار لتوديعي وكذلك حضر صالح جبر.

وبعد رجوعي من سفرتي إلى لبنان وأوروبا جاء لزيارتي في بيتي الدكتور ضياء جعفر وعبد الوهاب مرجان وقالا أن رئيس الوزراء يريد استصدار إرادة ملكية بتعييني وزيراً للمالية وسألاني عن قراري أجبتهما أني سأذهب لمواجهة فخامته والتفاهم معه حول الموضوع. ثم جاء لزيارتي السيد أرشد العمري وقال انه سمع أني مكلف بوزارة المالية ونصحني بالموافقة ولم أعرف ما إذا كانت تلك النصيحة من عنده أم أنه كان مكلفاً من جهة ما بتقديمها. وكذلك جاء لزيارتي أحمد مختار بابان وقدم لي نفس نصيحة أرشد العمري. وأخيراً رأيت أن واجب الوفاء لصالح جبر الذي وقف مني دائماً موقف التأييد يقتضي منّي أن أتضامن معه وامتنع عن الاشتراك في الوزارة بدونه. يضاف إلى ذلك أني وجدت بعد الخبرة التي كنت اكتسبتها في وزارة توفيق السويدي الثالثة عن الأشخاص الذين كنت تعاونت معهم والذين كان بعضهم سينضم إلى الوزارة الجديدة. إن غياب صالح جبر عن الوزارة وفقدان تأييده المستمر لي. سيقلل من امكانات النجاح في تحقيق المشاريع الاصلاحية. ومع أن نوري السعيد أكّد لي بأنه كان سيؤيدني أكثر من صالح جبر فاني بقيت مصراً على امتناعي عن الاشتراك في الوزارة مدفوعاً بدافع الوفاء لصالح جبر. وذهبت لزيارة نوري السعيد في داره وبيّنت له الأسباب التي دعتني إلى الاعتذار والتي لم يقتنع بها وأبدى لي بالغ أسفه وقال لي كنت أتمنى من صميم القلب أن أتعاون معك ولكن ماذا أعمل وأجدك غير مطمئن وغير راغب. وانصرفت من عنده شاكراً موقفه وثقته ومتمنياً له النجاح في مهمته. وعلى أثر اعتذاري النهائي عيّن عبد الوهاب مرجان وزيراً للمالية بالأصالة.

لقد لامني الكثير من اخواني على هذا التمنّع الذي لم يجدوا له - في

رأيهم - مبرراً وقالوا إن موقفك هذا قد أفقدك صداقة ودعم ومساندة رجل قوي كان يريد أن يرعاك ويدفعك إلى قمة المسؤولية لأنه كان يتوسم فيك الخير والقابلية. كما قالوا ان وجود أمثالك إلى جانب نوري السعيد كان سيؤثر فيه تأثيرات حسنة ولا أعرف ما إذا كانوا مصيبين في رأيهم هذا أم لا. وقد أتيت على ذكر هذه التفاصيل، لا من باب التبجح، ولكن لأبين مخلصاً اني - وهناك كثيرون غيري - لم أكن راغباً في الوزارة، بل على العكس كنت زاهداً فيها، ومقدراً مسؤوليتها الا إذا وجدت أن هناك مجالاً لتحقيق بعض المشاريع الإصلاحية التي كنت أسعى لتحقيقها. وقد أكون مخطئاً في تقديري - وقد أخطأت فعلاً عندما اشتركت في وزارة فاضل الجمالي الأولى.

## تكليف نوري السعيد إياي برئاسة الوفد العراقي إلى الهند

وبعد أن انتهت قضية اشتراكي في الوزارة على الشكل الذي شرحته زارني ذات يوم في بيتي الدكتور ضياء جعفر. وكان وزيراً للإقتصاد. وقال أن الحكومة قررت أن توفد وفداً إلى الهند للمفاوضة مع حكومتها حول مختلف الشؤون الاقتصادية والتجارية. وسيكون من ضمن الوفد عدد من أعضاء غرف التجارة ومن جمعية التمور إلى غير ذلك وقد رأى نوري باشا أن تكون أنت رئيساً للوفد. ثم قال واني بدوري أيدت نوري باشا في رأيه. وقد كلفني أن أفاتحك في الموضوع وأرجو أن توافق عليه. أجبته شاكراً حسن ظنه وحسن ظن نوري باشا والتفاتتها الكريمة. ورجوت منه امهالي يوماً واحداً أو يومين للتفكير في الموضوع. ولا أتذكر الآن، بعد مرور هذه المدة الطويلة السبب الذي دعاني إلى الإعتذار ولكني أتذكر جيداً أنه كان سبباً وجيهاً. وذهبت إلى الدكتور ضياء جعفر. وأعربت له عن اعتذاري فأبدى أسفه. ولا أدري ربما اعتبر نوري السعيد اعتذاري هذا برهاناً آخر على عدم توفر الرغبة لدي في التعاون معه بأي شكل كان. وأخيراً كلف علي ممتاز برئاسة الوفد الذي سافر إلى الهند.

## صالح جبر يدعوني للانتساب لحزبه
## وان اكون سكرتيرا عاما له واعتذاري عن ذلك

في صبيحة يوم من الايام، رن جرس التلفون في داري، واذا بالدكتور فاضل الجمالي يكلمني، ويدعوني ان اذهب الى داره لشرب القهوة، وللاجتماع بالسيد صالح جبر، الذي كان قد كلفه بالقيام بهذه الدعوة، والذي كان سيكون حاضرا في عين الوقت. فسألته وما هو الغرض من هذا الاجتماع؟ اجاب انه لا يعرف بالضبط، ولكنه يتصوّر ان صالح جبر يريد ان يطلب مني الانتساب الى حزبه، وان اكون سكرتيرا عاما للحزب. اجبته انت تعرف ان هذا غير ممكن لاسباب عديدة، فقال الدكتور الجمالي، انه يعرف ذلك. ولكنه فضّل ان يصدر الاعتذار مني مباشرة.

وفي الموعد المعيّن حضرت في بيت الدكتور الجمالي فوجدت صالح جبر بانتظاري. وقد فاتحني، بحضور الجمالي، حول الموضوع الذي جرى الاجتماع من اجله، وقال لي: أنت تعرف انني قد اقدمت على خطوة سياسية مهمة. وهي تأليف حزب الامة الاشتراكي، لاني صرت اعتقد ان الاشتغال في السياسة على اساس غير حزبي عديم الجدوى، واني الآن في سبيل التحري عن شخصيات قوية تعاونني في المهمة الشاقة التي عزمت على أن اضطلع بها، وبعد التفكير الطويل، وبعد التعاون المثمر الذي جرى بينك وبيني في وزارة السيد توفيق السويدي الثالثة في سنة ١٩٥٠، وجدت فيك الشخص المناسب والقادر على معاونتي فيما اقدمت عليه، وكلّي امل ان تستجيب الى دعوتي هذه بأن تنتسب الى الحزب وتصبح سكرتيرا عاما له.

أجبته انت تعرف ما اكنه لك من صداقة ومودة، وان أنس لن انسى التأييد والدعم القويين الذين لقيتهما منك عندما تزاملنا في الوزارة في سنة ١٩٥٠، ولكن بالرغم من كل هذا وبالرغم من الكثير الذي يجمع بيني وبينك .وبالرغم

من رغبتي الشديدة في معاونتك، فاني اشعر انه يتعذر علي ان انتسب لحزبك وان اكون سكرتيرا عاما له، بسبب البون الشاسع في التفكير بيني وبين قسم كبير، ان لم يكن القسم الاكبر، من اعضاء حزبك، مما يجعل التعاون معهم امرا متعذرا. وغير خاف عليك ان التعاون في داخل اي حزب سياسي يستوجب توفر حدّ ادنى من التقارب والانسجام الفكري بين اعضاء الحزب. واني اشعر ان هذا الحد الادنى غير متوفر بيني وبين كثير من اعضاء حزبك.

كذلك ليس يخاف عليك اني كنت من مؤسسي الحزب الوطني الديموقراطي، ومن الذي اشتغلوا في وضع منهاجه. وانتخبت عضوا في اللجنة الادارية المركزية للحزب، ثم انتخبت نائبا لرئيس الحزب. وقد استقلت من الحزب لاسباب معروفة (يجدها القارىء في محل آخر من هده الذكريات)، بالرغم من الانسجام الفكري الذي كان موجودا بيني وبين كثير من اعضائه. وليس من المعقول ان انتقل من الحزب الوطني الديموقراطي الى حزب الامة الاشتراكي.

ثم سألت صالح جبر هل انت جاد في تحقيق الاشتراكية عندما اقدمت على تسمية حزبك بحزب الامة الاشتراكي. وهل تستهدف حقيقة اجراء تغيير جذري في النظام القائم - اعني النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم؟ اجابني اني عازم بكل اخلاص ان احقق جميع ما نص عليه منهاج الحزب. ثم سألته وما هو موقف بقية اعضاء الحزب؟ اجاب ان موقفهم لا يختلف عن موقفي. ثم قال اني لا أفهم استغرابك ولا استغراب بقية الناس من تسمية حزبي بـ «الاشتراكي» فالموضوع كله يدور حول المعنى المقصود بالاشتراكية. ثم سألني ماذا تعني الاشتراكية عندك مثلا؟ اجبته أولاً أريد ان اعلمك بأن مؤسسي الحزب الوطني الديموقراطي - وكنت أنا من بينهم - لم يتبنّوا الاشتراكية مبدأ للحزب عند تأسيسه، وان تبني الاشتراكية مبدءا وشعارا للحزب تحقق بعد مدة طويلة من تأسيس الحزب، وعلى كل بعد مدة طويلة من تاريخ استقالتي من الحزب. ثانيا ان هناك معنى واحدا للاشتراكية وهو المعنى الذي كانت تهدف اليه الاحزاب الاشتراكية التي تأسست في اوروبا في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشرا و في اوائل القرن العشرين وهو - كهدف نهائي - «ان تكون جميع وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ملكا عاما

للدولة او للمؤسسات العامة الاخرى، ولا يبقى منها شيء يذكر في ايدي الافراد او الشركات »، وذلك بقصد منع استغلال الانسان لاخيه الانسان، استناداً الى النظرية الماركسية - نظرية القيمة الفائضة - Surplus Value

وبعد ان تبادلنا الاراء حول مفهوم هذه النظرية قلت له في الدول التي تسود فيها الديموقراطية السياسية يجري انتزاع وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة من ايدي الافراد والشركات باستملاكها بالتشريع الديموقراطي المصحوب بالتعويض العادل. اما في الدول الشيوعية فان انتزاع وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة من ايدي الافراد والشركات يكون عادة بمصادرتها، وبدون اي تعويض، عادل، او غير عادل، كما جرى في روسيا سنة ١٩١٧ وفي دول اوروبا الشرقية التي جرت فيها انقلابات شيوعية. ذلك لان الاحزاب الشيوعية استناداً إلى النظرية الماركسية الآنفة الذكر تعتبر أن رؤوس الأموال والملكيات كلها سرقات متراكمة من جهود العمال، واسترجاع المال المسروق لا يستوجب التعويض بتاتا.

هذا هو المعنى الذي كانت تنادي به الاحزاب الاشتراكية كهدف نهائي. وعندما تولت بعضها الحكم اخذت تطبق هذا المبدأ تدريجيا، وسارت في عملية التأميم بحذر شديد. فحزب العمال البريطاني عندما جاء الى الحكم في سنة ١٩٤٥ اثر الانتصار على المانيا النازية، اقتصر في الخمس سنين الاولى من حكمه على تأميم صناعة الفحم الحجري والسكك الحديدية وبعض وسائل النقل الاخرى. وشركات توليد القوة الكهربائية ثم صناعة الفولاذ، وكذلك البنك المركزي - بنك انكلترا (Bank of England)، مع تعويض عادل للمالكين السابقين. أما باقي الصناعات والمصارف التجارية وجميع النشاطات والخدمات الاقتصادية والتجارية وغيرها فقد ابقوها في ايدي اصحابها[١].

---

(١) بعد استقالة كلمانت آتلي(Clement Attlee)من زعامة حزب العمال في اواخر سنة ١٩٥٥ وانتخاب كيتسكيل (Gaitskell) رئيسا للحزب. وعلى أثر فشل حزب العمال في ثلاثة انتخابات نيابية عامة متتالية. كانت آخرها انتخابات سنة ١٩٥٩، رأى الزعيم الجديد للحزب ان يعاد النظر في اهداف الحزب كما نص عليها في دستوره ومنهاجه وطالب بالتخلّي عن المادة الرابعة من دستور

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار الموجات اليسارية، تحققت بعض التاميمات . مع تعويضات عادلة، في أوروبا الغربية كفرنسا حيث اممت بعض المصارف التجارية، كما صودرت معامل بعض الاشخاص الذين تعاونوا مع السلطات النازية كمعامل سيارات رينو وكذلك الحال في ايطاليا التي اممت فيها بعض المصارف التجارية[1].

ولكن في البلدان الثلاث المارة الذكر وكذلك في جميع بلدان اوروبا الغربية، حتى البلدان التي استمر فيها حكم الاحزاب الاشتراكية لمدة طويلة، كالبلدان الاسكندنافية، حيث جرت بعض التأميمات، فلا تزال معظم وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل في ايدي القطاع الخاص[2].

وهناك معنى آخر للاشتراكية - وهو المعنى المتعارف عند جماهير الناس - اي المعنى المرتبط بالضرائب التصاعدية على انواع المدخولات، وبتهيئة مختلف انواع الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية، وبالضمانات الاجتماعية المتنوعة، وبالقوانين الصارمة للعمل لكي تضمن للعمال شروط عمل ملائمة عادلة، وبحدود دنيا للاجور الى غير ذلك مما يستهدف ضمان حياة كريمة للعامل والمواطن من جهة، وتهيئة جوّ وشروط من العدالة الاجتماعية في المجتمع من جهة اخرى، واهمها تقليل الفوارق بين الطبقات وتهيئة فرص متكافئة للجميع.

الحزب التي تنص على ان يكون هدف الحزب الملكية العامة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل. وقد تسبب طلبه هذا في نشوب خلاف حاد في داخل الحزب مما اضطر زعيم الحزب في آخر الأمر أن يقبل حلا وسطاً - وهو تعهّد اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب بالايصاء بالاحتفاظ بالمادة الرابعة المذكورة التي كانت موضوع النزاع مع اضافة بيان وتفسير جديد عن مبادىء الحزب (الصفحة ١٣١ من كتاب تاريخ مختصر لحزب العمال لمؤلفه هنري بيللنج

A Short History of the Labour Panty By HENRY BELLING

(١) لقد اممت في سنة ١٩٦٩ جميع شركات تويد القوة الكهربائية في ايطالية.

(٢) لقد اكتشفت في خلال سفرتي الى السويد في ١٩٧٧ ان ٩٠٪ من وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل كانت لا تزال في ايدي القطاع الخاص وان ٥٪ منها كانت في ايدي الجمعيات التعاونية و ٥٪ فقط كانت ملكاً للحكومة.

وهناك سبب آخر لاعتناق البعض للاشتراكية وهو انهم يعتقدون ان التنمية السريعة للبلدان المتخلفة، واستثمار امكاناتها المادية استثمارا معقولا متزنا يقدم الاهم على المهم ويضع سلما معقولا بالاوليات، ويحقق التطور بأقصى سرعة ممكنة بهدف اخراجها من حالة التخلف الى حالة التطور لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق الاشتراكية التي تجعل جميع وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل ملكا عاما للدولة وغيرها من المؤسسات العامة وذلك بتسخير جميع الموارد وفق تخطيط اقتصادي مركزي لغرض التنمية التي تعتبر بالنسبة للدول المتخلفة - بعد الدفاع - الواجب الاول والهدف الاسمى للدولة.

والآن بعد هذه الايضاحات اود ان اسأل فخامتك هل كنت مدفوعا بتسمية حزبك بـ «الاشتراكي» بالنظرية الماركسية المذكورة؟ وهل تعتقد ان التنمية السريعة للعراق لا تتحقق الا عن طريق الاشتراكية؟ ام انك تعني بالاشتراكية المعنى المتعارف عند عامة الناس؟ اجابني صالح جبران الذي اقصده بالاشتراكية المعنى المتعارف عند جماهير الناس والمرتبط بالضرائب التصاعدية والخدمات الاجتماعية الى غير ذلك. وليس المعنى المرتبط بالنظرية الماركسية وهذا ما استهدف تحقيقه بكل جد واخلاص حسب المنهج المعلن للحزب. ثم جرى البحث عن مجلس الاعمار والذي شرع في تأسيس بعض المشاريع الصناعية بأموال الدولة، وعلى أساس ملكية الدولة لها دون ان يقرر حدود وقواعد السياسة العامة التي يتبعها في الملكية الصناعية. اي انه سار عمليا في طريق الاشتراكية ودون ان يحدد حدود كل من القطاعين الخاص والعام.

ثم قال وفي الواقع ان الدولة العراقية سارت عملياً في بعض مشاريعها في طريق الاشتراكية سواء في قطاع الخدمات العامة كالصحة والتعليم في مختلف مراحله وانواعه، والتلفون، والكهرباء، والماء، اما منذ تأسيسها (أي الدولة العراقية) أوفي مراحل متأخرة من عمرها عندما استملكت السكك الحديدية. ثم ان اهم مرفق اقتصادي. وهو في الواقع المرفق الاقتصادي الرئيسي الذي يكون اكبر نسبة من الانتاج القومي وهو في عين الوقت المصدر الرئيسي لايرادات الدولة والمصدر الاكبر لتمويل مشاريعها الانمائية هو في الاصل ملك

الدولة - اعني به مرفق النفط[1]. ثم قال ان الدولة بسبب رؤوس الاموال الكبيرة التي ستكون تحت تصرفها من مرفق النفط لا بد ان يقع على عاتقها الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية ولكن المبادرة الفردية والقطاع الخاص يجب أن يلعب دوراً مهماً جداً في هذه التنمية ولذلك لا بد من تشجيعه. قلت له اذن تقصد ان وضع شعار الاشتراكية على الحزب هو اقرار لواقع قائم منذ زمن بعيد. قال كذلك. ثم أضاف انه يريد ان يوسع في الخدمات الاجتماعية الى اقصى حد ممكن اقتصادياً ومالياً وقال هذا ماكان يعنيه بالاشتراكية. ثم جرى البحث في موضوع الزراعة في العراق التي كانت تتميز بطابعها الاقطاعي ذي الملكية الواسعة وضرورة اتخاذ اجراءات لتقليص هذه الملكيات الواسعة وتشجيع الملكيات الصغيرة.

وبعد مناقشات أخرى اتفقنا على ان المصلحة تقضي ببقائي مستقلاً عن الانتساب الى الحزب في الظروف السائدة انئذٍ، كما اتفقنا على ان نبقى صديقين حميمين نتعاون في ميادين أخرى وبقينا كذلك الى ان توفاه الله الى رحمته في سنة ١٩٥٧.

---

(١) كان القطاع العام قبل التأميمات التي جرت في ١٤ تموز ١٩٦٤ يكون نسبته كبيرة من النشاط الصناعي كان يقدرها البعض بما يتجاوز الـ ٩٠٪ من المجموع.

## في يوم الانتفاضة

بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذي سمي فيما بعد بيوم « الانتفاضة »، كنت مدعوا الى وليمة غداء لدى السفير الهندي في السفارة الهندية التي كان مقرّها يومئذ في حي الوزيرية في شمال بغداد. وكان ذلك السفير واسمه (خوب جاند) ذكيا جدا ومثقفا، كما كان، قبل ان تحصل الهند على استقلالها، قد تمرس في الخدمة المدنية الهنديّة. وكان الجو السياسي في العراق يومئذ متوترا متلبّدا بالغيوم، وكان واضحا لدى جميع المراقبين ان الوزارة كانت اعجز من أن تسيطر على الموقف وتعالج المشاكل القائمة، وان عمرها (اي الوزارة) كان قد انتهى وان رئيسها مصطفى العمري كان قد قدم استقالته الى الوصي على العرش[١]. وكان موضوع الساعة في الخلافات الكثيرة القائمة بين الحكومة ومعارضيها وقتئذ تغيير قانون الانتخابات النيابية. فالحكومة، التي كانت تمثل رأي القصر الملكي ونوري السعيد، كانت مصرّة على بقاء الانتخابات على درجتين، على الاقل في الانتخابات التالية، بينما المعارضة المتمثلة بالاحزاب السياسية (عدا حزب نوري السعيد) كانت تريد تبديلها بمرسوم تشريعي الى انتخابات مباشرة اي على درجة واحدة وبدوائر انتخابية فردية، وقد جعلت استصدار هذا المرسوم شرطا لاشتراكها في الانتخابات

النيابية وانذرت الحكومة بانها - اي الاحزاب السياسية - ستقاطع الانتخابات اذا لم يستصدر المرسوم التشريعي الآنف الذكر. وقد رأينا فيما سبق كيف ان نوري السعيد عارض هذا التبديل بشدة وذلك في الفصل الخاص بذكرياتي عن الحياة النيابية.

وقد دار الحديث مع السفير قبل الغداء وفي خلاله عن الوضع السياسي بصورة عامة وعن تذمّر الناس من تقييد الحريات وتزييف النظام الديموقراطي وتزوير الانتخابات بصورة خاصة ومن طغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات وانصياعها للنفوذ الاجنبي - الغربي بطبيعة الحال، والبريطاني على الاخص، وكان السفير يندد طيلة الوقت بسياسة نوري السعيد الميّالة للتحالف مع الغرب وضم باكستان الى مثل هذا التحالف. وكانت المعلومات تصل الى السفير تباعا من الاشخاص الذين كان قد ارسلهم للاستقصاء عما يجري في البلد. فاخبرني، ونحن على مائدة الغداء ان تدهورا خطيرا قد حدث في ظهر ذلك اليوم، وان الجيش قد نزل بدباباته وسياراته المدرعة لقمع المظاهرات ولضبط الوضع خشية أن يفلت من اليد. وبعد الغداء وبعد ان كنت أمضيت مدة من الوقت شكرت السفير على دعوته وقمت لأرجع إلى داري بسيارتي، غير ان السفير، في ضوء الوضع المرتبك عرض عليَّ ان استعمل سيارة السفارة الهندية للوصول الى بيتي فوافقت على ذلك. وسارت السيارة بي حتى بلغت «باب المعظم» فسألني السائق هل اسير في شارع الرشيد ام في شارع الملك غازي (شارع النضال الآن). اجبته افضّل السير في شارع الرشيد وما ان وصلت قريبا من جامع مرجان حتى رأيت سيارات الجيش المدرعة ودباباته وقد تسلّق المتظاهرون عليها، ورأيت منظرا يلفت النظر وهو التآخي والتعاطف بين الجنود والمتظاهرين. ونظرا لاختلال نظام السير قلت للسائق ان يدير السيارة ويرجع إلى ساحة الامين بقصد العبور الى جانب الكرخ على الجسر الذي سمي بجسر الشهداء، والتوجه الى شارع الصالحية للعبور من هناك ثانية الى جانب الرصافة فوق جسر الملك فيصل الذي سمي فيما بعد بجسر الاحرار.

وهكذا وصلت الى داري التي كانت تقع وقتئذ في كرد الباشا. وبالنظر

للحوادث الدامية التي حصلت في ذلك اليوم بالهجوم على مركز شرطة باب الشيخ ومقتل عدد من افراد الشرطة والأهالي فقد اضطرت الحكومة الجديدة الى اعلان الاحكام العرفية واصدرت بياناً بمنع التجول الا في خلال مدة محدودة وعطلت الاحزاب السياسية والنوادي وعددا كبيرا من الصحف والقت القبض على عدد من الساسة ووضعتهم رهن الاعتقال في معسكر ابو غريب مما هو معروف.

وبقي منظر التآخي والتعاطف بين الجنود والناس المتظاهرين عالقا في ذهني وصرت افكر في مصير الحكم القائم في العراق - ذلك الحكم الذي كانت تفصل بينه وبين الناس هوة سحيقة من الشكوك وانعدام الثقة، والذي لم يحاول في يوم من الايام ان يردم هذه الهوة، بل بقي ممعنا في سياسته القائمة على التخوف من الناس والتشكيك بهم واضعا جل اعتماده في البقاء والاستمرار في الوجود على القوات المسلحة وكأنها ليست جزءا من هؤلاء الناس. وصرت افكر ماذا سيحل في الحكم اذا ما تخلّت يوما ما هذه القوات المسلحة او الجزء الفاعل منها عن ولائها له. وقلت لنفسي آن لهذا الحكم ان يعيد النظر في موقفه وان يقلع عن فرض سياسته على الناس بالقوة وان يقتنع بأن الاعتماد على القوات المسلحة وحدها في فرض سياسته امر محفوف بأكبر المخاطر.

لقد كان امتناع الحكومة وتقاعسها عن الاستجابة لطلب الاحزاب السياسية باصدار مرسوم تشريعي يبدل الانتخابات النيابية من انتخابات غير مباشرة على درجتين الى انتخابات مباشرة - اسوة بما كان جاريا في جميع اقطار الشرق الاوسط، العربية منها وغير العربية، أمر لا موجب له، مما يدل على تحجر في عقلية رجال الحكم كما يبرهن على ان التخوف من الناس والتشكيك بهم كان هو الصفة البارزة التي كان يتميز بها الحكم في العراق منذ اول تأسيسه. وانه لأمر مثير للعجب والاستغراب ان يحتاج تبديل قانون الانتخابات النيابية الى ثورة تفرض ارادة الناس على الحكم بالقوة: وهكذا صدر المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل الانتخابات النيابية مباشرة أي على درجة واحدة. غير أن الآمال التي علقها الناس على الانتخابات المباشرة من

أجل منع الحكومة من التدخل فيها وفرض مرشحيها والتقليل من طغيان السلطة التنفيذية، لم تتحقق، ذلك ان الديموقراطية السياسية النيابية الصحيحة وما توفره من حريات هي امر في غاية التعقيد، فهي نتاج نضال طويل وكفاح شاق مرير وتضحيات جسيمة يقدمها الناس لنيل حرياتهم وتوفير الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن بدونها تحقيق ديموقراطية سياسية حقيقية مهما غيرنا في قوانين الانتخابات النيابية ومهما فجرنا من ثورات.

# زيارة ايران في صيف ١٩٥٣
# هروب الشاه من إيران ثم رجوعه إليها

في صيف سنة ١٩٥٣ قررت انا وزوجتي ان نزور ايران ونصطاف في ربوعها، لا سيما كان قد مضى على مغادرتي طهران - حيث كنت سكرتيرا ملحقا في المفوضية العراقية - اكثر من اثنين وعشرين عاما لم ازر في خلالها ايران. وكنت ارغب ان اطلع على مختلف التطورات العمرانية والسياسية والاجتماعية التي حدثت فيها في خلال هذه المدة الطويلة. وكانت نيتنا في سفرتنا هذه ايضا ان نشتري بعض الحاجات. وخاصة الاواني الفضية. التي اشتهرت بها الصناعة الايرانية في اصفهان خاصة. «لجهاز» بنتنا التي كانت قد تمت خطوبتها على السيد عبد العزيز الدهوي. ولذلك اصطحبناها معنا. وسافرنا بسيارتنا الخاصة باتجاه خانقين. وبعد ان اجتزنا الحدود العراقية ووصلنا مخفر خسروي، شاهدنا بناء فخما كان قد شيد هناك لاستقبال الزائرين من العراق لايران. وقد شاهدنا بعض التحسين في الطرق ولكن لم اشاهد تطورا يذكر لا في كرمنشاه ولا في مدينة همدان. فالاسواق كانت على ما كنت عهدتها تقريبا. وكذلك الاوساخ، وكذلك الفقر كانت اثاره بادية للعيان. ولم تكن توجد في المدينتين الآنفي الذكر فنادق تذكر. بل مسافر خانات قذرة كما كنت عهدتها في سنة ١٩٣١. ولم يكن وقتئذ فندق بو علي

سينما قد فتح في همدان. ولذلك قضينا ليلة واحدة في كرمنشاه واخرى في همدان لم نشعر براحة في خلالها. ثم وصلنا طهران ونزلنا في فندق بارك الذي كان يعتبر وقتئذ فندقا لا بأس بمستواه ونظافته. واخيرا توفقنا في الحصول على غرفتين في فندق دربند الذي كان من املاك الشاه او المؤسسات الخيرية الشاهانية والذي يقع في قرية دربند التي تقع على سفح جبال البرز. وكان فندقا لا بأس به، بمقياس ذلك الزمان، من حيث النظافة والنظام والأكل وكان يتميز بحديقة رائعة منسقة تنسيقا يدل على ذوق رفيع مضاءة بالاضواء الملونة ومزودة بنافورات واحواض جميلة. وكنا ننزل الى طهران كل يوم تقريبا. ولكنى كنت اشعر ان ايران كانت تعاني من ضيق اقتصادي خانق لتوقف تصدير النفط الذي حدث بسبب تأميمه من قبل حكومة الدكتور مصدق وموقف شركة النفط البريطانية. ذلك الموقف القصير النظر وغير الحكيم من هذا الاجراء الجريء الذي نال اعجاب الايرانيين ورفع من منزلة الدكتور مصدق في اعينهم واصبح عندهم بطلا قوميا في مكافحة الاستعمار الاجنبي، ومقاضاتها (اي شركة النفط البريطانية) للحكومة الايرانية في كل ميناء ترسو فيه باخرة تحمل النفط المؤمم المصدر من ايران. علما بأن ما كان يصدر من نفط ايران في ذلك الظرف كان شيئا زهيدا لا يذكر بالنظر لان اكثر ناقلات النفط كانت اما مملوكة من شركات النفط او تحت نفوذها. وكان المحتاجون للنفط لا يجرأون على شرائه خوفا من ان يتعرضوا لعداء شركة النفط البريطانية. وكان الريال الايراني في تدهور مستمر لهذا السبب حتى هبط سعر التومان الى ٣٠ تومانا للدينار العراقي الواحد. وكان البنك المركزي العراقي قد سمح للعراقيين المسافرين الى ايران بشراء التومان من الاسواق بالكميات التي يحتاجونها بدون تحديد وبسعر السوق. وكذلك كانت هبطت اسعار الاملاك في ايران وفي طهران خاصة هبوطا فاحشا. وقد اشترى احد الصرافين العراقيين المعروفين قصرا فخما ذا حدائق غناء ومساحة واسعة جدا وفي افضل موقع - على طريق خيابان پهلوي - بما يقابل عشرة آلاف دينار عراقي وسجله باسم بنته أو صهره.

كذلك كنت اشعر ان الجو السياسي كان غير طبيعي وان الخلاف بين الشاه

والدكتور مصدق قد بلغ حدا واسعا وكان موضوع حديث الناس في كل مكان وكان الخوف قد استولى على الطبقة البورجوازية من استيلاء الشيوعيين على الحكم. ومع ان الدكتور مصدق لم يكن شيوعيا، وانه كان يحظى باحترام وتقدير وتأييد من قطاع واسع من السكان من جميع الطبقات - وخاصة ما يسمى بالبازار - فان الناس، وخاصة الطبقة البروجوازية منهم، كانوا في شك من استطاعته كبح جماح الشيوعيين المنظمين في حزب توده والذين كانوا يمدونه بالتأييد والمساندة. كنا نسمع ان مصدق كان اضعف من ان يتمكن من السيطرة على الشيوعيين الذين كانوا يستغلونه لتنفيذ مآربهم.

وقررنا ان نذهب لزيارة الموانيء الواقعة على بحر الخزر في شمال ايران وبالنظر لان الوصول الى تلك الموانيء كان يستوجب اجتياز جبال البرز الشاهقة المكسوة قممها بالثلوج صيفا وشتاء. وبالنظر لصعوبة السواقة في طرق تلك المنطقة الوعرة وخاصة لمن لم يسلكها سابقا، قررنا ان نترك سيارتنا الخاصة في الفندق ونستأجر سيارة اجرة يسوقها سائق خبير بطرق تلك المنطقة. يبقى معنا طوال السفرة الى ان نرجع الى دربند. وقدرنا ان السفرة قد تستغرق بضعة ايام. واتفقنا مع احد اصحاب سيارات الاجرة على ذلك. وبدأنا الرحلة في الصباح الباكر من ١٦ آب ١٩٥٣. وكان الطريق يمرّ من امام مدخل قصر سعد اباد الذي كان يصطاف فيه الشاه عادة. وعند مرورنا من هناك لفت نظرنا وجود دبابتين واقفتين امام الباب الرئيسي للقصر مع عدد من السيارات المدرعة وعدد من الجنود شاكي السلاح. فاستغربنا من ذلك. وسألنا السائق عن سبب هذه الظاهرة. فأبدى هو الآخر استغرابه منها ايضا. ثم وصلنا طهران مبكرين وخرجنا متجهين الى كرج. وفي الطريق فتح السائق راديو السيارة واذا بنا نفاجأ بنبأ مفاده ان محاولة انقلابية على الدكتور مصدق كان قد دبرها الشاه وفشلت. وادى فشلها الى هروب الشاه مع زوجته ثريا ومرافقه في طيارته الخاصة التي كانت معدة لهذا الاحتمال في قصرة الواقع على ساحل بحر الخزر بالقرب من رامسر. حيث كان يوجد مطار صغير خاص بالشاه. ثم سمعنا هجوما تذيعه الاذاعة الايرانية على الشاه. واذا بسائق السيارة يكشف عن حقيقة مشاعره تجاه الشاه فيتحامل عليه تحاملا شديداً

ويصفه بأوصاف غير لائقة، مما يدل على انه لا بد كان عضوا في حزب توده. وبقينا نستمع الى الاذاعة الايرانية حتى وصلنا الى منتجع يقع في اعالي الجبال ويسمى «كجه سر» وفيه فندق صغير يعود للمؤسسة الشاهانية. فتوقفنا هناك لشرب الشاي والافطار: وقد هرع المقيمون في الفندق نحونا يسألوننا بكل تلهف هل كنا اتينا من طهران؟ وماذا حدث وماذا شاهدنا هناك؟ فاجبناهم اننا تركنا طهران مبكرين ولم نشاهد شيئا سوى الدبابتين والسيارات المدرعة ونفر من الجنود امام مدخل قصر سعد آباد. وان شوارع طهران كانت مقفرة خالية من المارة وكان الخوف والارتباك باديا على المصطافين المذكورين. وكانوا حسب ما يظهر من الطبقات البورجوازية الموسرة. ثم تابعنا سفرنا واجتزنا النفق الطويل الذي يخترق الجبال الشاهقة وخرجنا منه الى الجانب الشمالي المجابه لبحر قزوين او بحر الخزر. وقد بدا لنا ذلك الجانب من الجبال الآنفة الذكر مكسوا باشجار باسقة وغابات كثيفة بسبب الامطار الغزيرة التي تهطل عليها خاصة في الصيف والتي تحملها السحب من بحر قزوين. والواقع ان اكثر ما يلفت النظر هو هذا الفرق الجسيم بين جانبي سلسلة الجبال المذكورة - فالجانب الجنوبي المواجه لطهران قاحل خالي من الاشجار تقريبا. بينما الجانب الشمالي المجابه لبحر قزوين مكسو باشجار باسقة وغابات كثيفة. وهكذا اخذ الطريق ينحدر بنا تدريجيا وقبل ان نصل الى مدينة جالوس بقليل اخبرنا احد المارة ان الشاه - الذي يملك قصرا جميلا في سفوح الجبال المذكورة - كان قد مر بسرعة فائقة من هذا الطريق قبل وصولنا بحوالي ساعتين. هو وزوجته ثريا ومرافقوه. واجتاز جالوس الى قصره في رامسر وركب من هناك الطيارة التي اقلته مع زوجته الى بغداد. ثم وصلنا جالوس وهي مدينة تقع على ساحل بحر قزوين - أو بحر الخزر - وفيها معامل لنسج الاقمشة الحريرية. وتغدينا في الفندق الوحيد الموجود (وقتئذ) هناك. ثم واصلنا سيرنا على الطريق الساحلي نحو الشرق فوصلنا عصرا بابل سر. وهي مدينة تقع على الساحل الجنوبي الشرقي من بحر قزوين. ونزلنا في الفندق الوحيد (وقتئذ) الذي كان يمكن السكنى فيه. وهو ايضا يعود للشاه او المؤسسات الشاهانية. وامضينا ليلتنا هناك. ولم يكن الفندق نظيفا ولا مريحا من جميع الوجوه. وبعد ان استرحنا

فيه قليلاً، خرجنا للتنزه على ساحل البحر وتفرجنا على بعض المشاريع السياحية، كالمسابح والكازينو والمتنزهات وغير ذلك، وكانت جميعها غير كاملة فقد بدأ العمل بها ولكنه توقف لسبب من الاسباب، وهو على الاغلب قلة المال. ومن المؤسف ان تكون ايران في عوز وحاجة الى المال في حين كانت ترخر بمخزون هائل من النفط، ولم يكن يستخرج منه وقتئذ الا القليل، وحتى هذا القليل لم تكن تستلم ايران من اثمانه الا الشيء الزهيد. ثم رجعنا الى الفندق وفوجئنا بمظاهرة عظيمة تحمل شعارات شيوعية كانت تسير في شوارع البلدة. وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الشاه والملكية ويهتفون بهتافات شيوعية. ثم استمعنا في مساء ذلك اليوم الى الاذاعة الايرانية وهي تذيع الخطاب الذي القاه الدكتور فاطمي – وزير الخارجية في حكومة الدكتور مصدق – وقد حمل فيه على الشاه حملة شعواء مندداً فيه بمحاولته قلب الدكتور مصدق وبهروبه من ايران. وبتنا ليلتنا في جو غير مريح، جو رطب شديد الحرارة. ذلك ان بحر قزوين اوطأ من مستوى البحار الاخرى باكثر من مائة متر. وقررنا اعادة النظر في منهاج سفرتنا، بالنظر الى تأزم الوضع، واختصاره والرجوع الى طهران ساعة اعجل. وفي صبيحة اليوم التالي تركنا بابل سر وواصلنا سيرنا غرباً متجهين الى جالوس ثم رامسر. وهي مدينة جميلة كان الشاه رضا بهلوي قد بناها وجلب اليها جالية مسيحية اسكنها فيها. فوصلناها بعد ساعتين وذهبنا لتناول الافطار في الفندق الكبير الذي يطل على البحر ويعلو عن سطحه بمائة متر تقريبا والذي يعود الى المؤسسة الشاهانية. ثم تفرجنا على الحدائق الغناء الممتدة من الفندق الى ساحل البحر والمنسقة تنسيقاً رائعاً. وبعد ان قضينا بعض الوقت هناك قفلنا راجعين الى طهران ومنها الى فندق دربند. وقد لفت نظري في الطريق الساحلي مزارع الرز التي تمتد على طول ساحل بحر قزوين من الشرق الى الغرب. اي من شرق بابل سر الى غرب رشت وجميع هذه المزارع تسقى بالامطار الغزيرة التي تهطل في زمن الصيف. وهذه الامطار الصيفية هي التي تسببت في كثافة الغابات والاشجار التي تغطي الجبال المطلة على بحر قزوين والتي ذكرتني بمناظر سويسرة واشجارها.

وقد لفت نظري في فندق دربند ان صورتي الشاه والملكة ثريا كانتا قد ازيلتا من صالوني الاستقبال والسفرة ومن جميع الاماكن والغرف الاخرى. وهو امر كان متوقعا. وقد لاحظت ان وجوما شديدا كان يخيم على الفندق وعلى نزلائه من الايرانيين والاجانب على السواء. ولكن ادارة الفندق بقيت تواصل عملها بجد وبدون ارتباك ولم يحدث في ادارتها او سيرها خلل يذكر.

وفي اليوم التالي نزلت الى طهران وحدي دون عائلتي. وتجولت بسيارتي في شوارعها وشاهدت ان كثيرا من معالم النظام الملكي قد اختفت. وان تمثال رضا شاه بهلوي الذي كان قائما في الساحة الواقعة امام البرلمان قد اطيح به، وكذلك بعض التماثيل الاخرى، ومنها بعض التماثيل المقامة لاشخاص بارزين في التاريخ الايراني. ولكن اكثر ما لفت نظري كثرة الشعارات الشيوعية التي غطت ليس فقط جدران الشوارع الرئيسية في طهران بل حتى جدران الشوارع الفرعية والضيقة ايضا. وليس في طهران فقط بل في جميع مدن الاصطياف في شمرانات مثل قلهك وتجريش وغيرها. وفي اليوم التالي نزلت ايضا الى طهران، ولكن ليس في سيارتي بل بسيارة تاكسي. لان الرقم العراقي في سيارتي كان يتسبب في ان ينظر الناس الينا شزراً، بسبب الترحيب الذي كان قد لقيه الشاه في بغداد. وقد طلب مني سائق التاكسي اجرة تزيد كثيرا على الاجرة المقررة. فسألته لماذا تطلب هذه الاجرة الزائدة؟ اجابني لقد ذهب الزمان الذي كنتم تستغلوننا فيه فتدفعون لنا اجورا غير مجزية وعليك الان ان تدفع هذه الاجرة الجديدة. فدفعتها له. وكانت طهران تتقاذفها تيارات مختلفة حسب اهواء ومصالح طبقات سكانها. كان البعض، وخاصة الطبقات الفقيرة، فرحين جدا بهذا الوضع الجديد. كما كان البعض الآخر، وخاصة الطبقات البورجوازية، في وجوم وقلق شديدين على مستقبلهم ومستقبل ايران كما يتصورونها ويريدونها.

وبقي الحال على هذا المنوال مدة من الزمان. وفي يوم من الأيام (١٩ آب ١٩٥٣) بينما كنا جالسين الى مائدة الغداء في فندق دربند، وإذا بالراديو يذيع ان رتلاً من الجيش الايراني يزحف على طهران، وان الجنرال زاهدي سيأتي بعد مدة

قصيرة الى دار الإذاعة ليذيع بياناً خطيراً على الشعب الايراني. فترك نزلاء الفندق موائد الغداء وتجمهروا على الراديو يترقبون بفارغ الصبر بيان الجنرال زاهدي. وانقطعت الإذاعة فترة من الزمان. وبقي الراديو صامتاً ثم نطق المذيع كلمات قليلة وانقطعت الاذاعة مرة ثانية وظن المتجمهرون ان انتكاسة أصابت القوات الزاحفة على طهران مما تسبب في تعطيل مجيء زاهدي الى دار الإذاعة. وشعروا بقلق عظيم. وبعدما يقارب الربع ساعة أو نصف ساعة أعلن المذيع دخول الجنرال زاهدي الى دار الاذاعة الايرانية الذي بادر الى القاء بيانه الذي تبين منه ان الرتل الزاحف قد استولى على طهران وعلى دار الاذاعة وان الانقلاب على حكومة الدكتور مصدق قد نجح وأن كل شيء قد انتهى. وشاهدت موظفي الفندق يسارعون الى اعادة تعليق صورتي الشاه والامبراطورة ثريا في الجدران والأماكن التي كانت معلقة فيها سابقاً. وفي عصر ذلك اليوم قررت أن أذهب الى طهران لأشاهد ما جرى هناك. وأخذت عائلتي معي وتوجهنا في سيارتي واجتزنا تجريش وتابعنا السير في خيابان بهلوى ولما قاربنا طهران سمعنا دوي القنابل. وصادف أن رآنا صديق عراقي فأوقف سيارته وسألني إلى أين أنت ذاهب ومعك عائلتك؟ أجبته الى طهران. قال لي ألا تسمع دوي القنابل وهي الآن تتساقط على دار الدكتور مصدق الذي أصبح هدفاً لهجوم احدى قطعات الجيش. ثم قال لي أرى أن ترجع حالاً ولا تعرض نفسك وعائلتك للخطر. ثم قال لي أرى أن تشتري صورة الشاه وتعلقها على السيارة لكي لا تتعرض لهجوم الغوغاء. فقلت للسائق أن يدير السيارة ويرجعنا الى الفندق في دربند وفي هذه الأثناء رأينا شخصاً يبيع صور الشاه فأوقفنا السيارة واشترينا واحدة منها ولكننا لم نلصقها على زجاج السيارة لعدم وجود مادة لاصقة. وتابعنا السير حتى وصلنا ساحة تجريش فرأيناها قد ازدحمت بجماهير الناس التي احتشدت وهي في هياج شديد وفي أيديهم السيوف والخناجر والسكاكين و « القامات » وغير ذلك. فأصيبت زوجتي وابنتي بذعر شديد وما أن اقتربت سيارتنا من الساحة حتى تجمهر الناس حولها وأخذوا يلوحون بسيوفهم وخناجرهم وقالوا لنا أين هي صورة الشاه فأبرزناها لهم. فقالوا لماذا لم تلصقوها على زجاج السيارة؟ اجبناهم لم تكن لدينا مادة لاصقة.

ثم طلبوا إلينا أن نهتف بحياة الشاه - وباللغة الايرانية زنده باد شاه - فهتفنا فسمحوا للسيارة أن تتابع سيرها وتشق طريقها في وسط جموع الناس والتفت الى زوجتي وابنتي فرأيتهما في حالة اعياء شديد نتيجة الذعر والخوف الذي أصابها ووصلنا الفندق بسلام.

وفي اليوم التالي بعد أن تأكدنا من استتباب الأمن تماماً نزلنا الى طهران وقد تغير الجو فيها تماماً بعد أن نجح الانقلاب وتم الاستيلاء على بيت الدكتور مصدق وتم القاء القبض عليه. وبطبيعة الحال اتصل القائمون بالانقلاب بالشاه في روما وطلبوا إليه الرجوع الى طهران. ومن المعروف انه عندما غادر الشاه مطار رامسر وبصحبته زوجته ثريا توجه الى بغداد. حيث استقبل بحفاوة وعناية، وزار العتبات المقدسة في كربلا والنجف، ثم توجه الى روما حيث بقي هناك بضعة أيام. ثم رجع في ٢٢ آب ١٩٥٣ إلى طهران حيث استقبل استقبالاً عظيماً. ثم أعلنت الإذاعة الإيرانية انه سيجري استعراض لبعض قطعات الجيش في شوارع طهران فنزلنا إليها ووقفنا نتفرج في الشارع المسمى بشارع اسطنبول ورأينا أصحاب المتاجر والمخازن والدكاكين وقد أحضر كل منهم أما خروفاً أو عجلاً وبدأوا ينحرونها تحت أقدام الجنود ودواليب السيارات المدرعة والدبابات. ثم وجه الشاه دعوة الى عدد كبير من رجالات البلد وساسته للحضور الى قصره وألقى عليهم خطاباً أذيع بالراديو أكد فيه ضرورة الاتعاظ من هذا الحادث الخطير وأخذ العبرة منه كما أكد ضرورة القيام باصلاحات جذرية أساسية. لقد أثبتت الحوادث مؤخراً انه لم يتعظ من ذلك الحادث ولم يأخذ منه عبرة.

وبعد ان استقرت الأحوال نسبياً سافرنا الى اصفهان حيث بقينا يومين ونزلنا في أحد فنادقها ومع أنه كان أفضل فندق وقتئذ فانه كان فندقاً من الدرجة الثالثة أو الرابعة ولم يكن فندق الشاه عباس قد بني يومئذ. وقد أعجبنا باصفهان أيّما اعجاب. فطقسها معتدل إذ أنها تقع على علو ١٥٥٠ متراً فوق سطح البحر. وهي بحق عاصمة الفن الايراني. وقد زرنا الساحة الواسعة التي يطل عليها مسجد الشاه ومسجد الشيخ لطف الله الذي يعد آية من آيات

الفن الايراني كما زرنا قصر علي قابو وكذلك زرنا قصر جهل ستون - أي ذي الأعمدة الاربعين - ذي الحوض الجميل الذي تنعكس فيه صورة الاربعين عاموداً. كذلك زرنا مدرسة جها رباغ الواقعة على خيابان جهار باغ وهي أيضاً من أروع الأمثلة في فن الزخرفة الايرانية وهي مدرسة خاصة بتدريس العلوم الدينية على مذهب الإمام جعفر الصادق. ومن المفارقات التاريخية أن تصبح اصفهان من المدن الشيعية المهمة بعد أن كانت لمدة طويلة من الزمان، بل وإلى زمن متأخر نسبياً - اي إلى حين استيلاء الاسرة الصفوية على ايران في سنة ٩٠٥ هجرية - قلعة من قلاع التعصب والتحزب لبني امية. كذلك زرنا معملين من معامل السجاد اليدوية - أحدهما يعود لحائك السجاد الشهير صادق صيرفيان حيث رأيت الأطفال يشتغلون في نسج السجاد الفاخر البديع الذي اشتهرت به اصفهان وسألت عن اجورهم فوجدتها واطئة جداً لا تتجاوز للطفل الصغير ما يساوي العشرين فلساً (وقتئذ) في اليوم الواحد وربما ضعف هذا أو أكثر بقليل للعامل الكبير. كانت الأجور واطئة جداً. ولا أعرف ما إذا كانت قد صدرت في إيران وقتئذ قوانين لمنع تشغيل الأطفال أو لوضع حدود دنيا لأجور العمال وتحديد ساعات عملهم وتنظيم شروطه. والواقع أن الناس كانوا يشترون هذا السجاد الفاخر البديع ويتمتعون بهذا المستوى الرفيع من الفن بثمن بخس جداً. لقد كانت هذه الصناعة كلها قائمة على استغلال هؤلاء العمال والنساء والأطفال الفقراء. كنت أرى كل قطعة من هذا السجاد البديع مثلاً صارخاً لأبشع أنواع الظلم والاستغلال. كنت أرى في كل قطعة من السجاد المذكور عصارة أتعاب وشقاء وعرق عدد كبير من الأطفال والنساء والرجال. كانوا يكدون ويشقون ليخرجوا هذا الفن الراقي بثمن لا يسد رمقهم قطعاً. وبعد أن اشترينا بعض المصنوعات الفضية الجميلة التي اشتهرت بها اصفهان خاصة. رجعنا إلى طهران.

ثم قررنا السفر الى مشهد لزيارة قبر الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام وسافرنا جواً، واستغرقت الرحلة ثلاث ساعات. وقد بقينا في مشهد نهاراً كاملاً زرنا في خلاله قبر الإمام علي بن موسى الرضا مرتين ثم زرنا المتحف الملحق بالمشهد

الرضوي وهو يحتوي على الآثار والهدايا الكثيرة التي كانت أهديت الى المشهد الذي يتمتع ، بالإضافة إلى ذلك ، بإيرادات ضخمة من المزارع والبساتين الكثيرة الموقوفة عليه والتي تنفق لمختلف الأغراض الخيرية والدينية . وقد اعتبرت أن من جملة الصفات الفخرية التي يتمتع بها الشاه كونه « كليدار »[1] الروضة الرضوية . وقد لفت نظري في زيارة قبر الإمام الرضا شدة تمسك الناس وتعلقهم بالطقوس الدينية . ومن الأمور التي أثارت استغرابي عادة دق الطبول من أعلى المنائر بعد الآذان وهي عادة قيل أن الخراسانيين يتمسكون بها ، وقيل أنها من بقايا العادات المجوسية . ومن المفارقات التاريخية انه عندما توفي الإمام الرضا أريد تكريمه فتقرر دفن جثمانه بجوار قبر الخليفة هارون الرشيد . وبمرور الزمان وبتغلب الطابع الشيعي على إيران اثر استيلاء الاسرة الصفوية عليها طغى اسم الإمام الرضا على القبر الذي وسع وزين وأصبح هو المزار المقصود من الزائرين الذين لا تعرف أكثريتهم الساحقة أن هارون الرشيد مدفون هناك أيضاً .

وبعد أن أتممنا مناسك الزيارة استأجرنا سيارة نقلتنا ليلاً من مشهد ووجهتنا شاهرود التي وصلناها صباحاً بعد أن مررنا بمدينة نيسابور التاريخية الشهيرة . وكانت شاهرود وقتئذ نهاية السكة الحديدية الممتدة من طهران . وقد مددت السكة بعدئذ إلى مشهد . وركبنا القطار متوجهين إلى طهران . والحق يقال ان مناظر القرى والضياع التي كان يمر بها القطار والتي تنساب اليها المياه من جبال البرز مناظر جميلة ساحرة ومستمرة بدون انقطاع - ما عدا صحراء الملح (كويرنمك) - حتى يصل القطار الى طهران وقد وصلناها فعلاً في المساء . وقد استغرقت الرحلة بالقطار قرابة عشر ساعات أو أكثر، ورجعنا الى فندق دربند وبعد بقاء يوم أو يومين للراحة قفلنا راجعين بسيارتنا الى بغداد مارين في نفس الطريق .

هذا ولا بد من القول باني أصبت بخيبة أمل كبيرة في سفرتي هذه الى

---

(١) ومعناها حامل المفاتيح أو رئيس السدنه أو كبيرهم .

ايران، ذلك اني كنت أتوقع، بعد غياب طويل دام قرابة ربع قرن، أن أشاهد تقدماً أكبر بكثير مما شاهدته في الواقع، سواء في الناحية العمرانية أو في النواحي الاقتصادية (الصناعية والزراعية) أو الاجتماعية وخاصة في نواحي العدالة الاجتماعية. وقد سمعت أثناء وجودي هناك ثناء كبيراً على النهضة العمرانية في العراق وعلى الخطط العمرانية والمشاريع التي كانت قيد التنفيذ، ومنها مشروع الثرثار، وعلى مجلس الإعمار العراقي، كما سمعت رغبة شديدة منهم للسير على خطى العراق في هذا الباب. أي تأسيس مجلس للإعمار يتولى التخطيط والتنفيذ للنهضة العمرانية وتخصيص معظم إيرادات الدولة من النفط له. وأعتقد أن أحد الاسباب التي جعلت النهضة العمرانية تسير سيراً بطيئاً وقتئذ هو الحرب العالمية الثانية التي تسببت في تأخير هذه النهضة. ولكن السبب الرئيسي، في اعتقادي، في تأخير هذه النهضة هو قلة إيراد الحكومة الايرانية يومئذ من مرفق النفط بسبب اتفاقية النفط القديمة الظالمة الجائرة التي أملتها العقلية الاستعمارية العتيقة التي كانت تسيطر على الانجليز. الامر الذي تسبب في الغليان الوطني الذي تزعمه الدكتور مصدق والذي أدى إلى الاصطدام مع الانجليز وتأميم شركة النفط ووقوف الانجليز من هذا الاجراء، الذي دفعت إليه ايران دفعاً، موقفاً غير حكيم.

# وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي
# واشتراكي فيها وزيراً للمالية

في عصر اليوم الخامس عشر من شهر أيلول ١٩٥٣ جاءني نداء هاتفي من صديقي الدكتور فاضل الجمالي يخبرني فيه أن الملك فيصل الثاني قد كلفه بتأليف الوزارة الجديدة وأنه يرجو حضوري إلى داره للمشاورة في الموضوع. فقلت له سأكون عندك بعد قليل. وكان من الطبيعي أن يتشاور الدكتور الجمالي معي في هذا الموضوع. فقد كانت تربطني به صلات قديمة وصداقة حميمة. لقد ولدنا في مدينة واحدة هي مدينة الكاظمية، من ضواحي بغداد، حيث يوجد مرقد الإمامين موسى بن جعفر ومحمد الجواد. ونشأنا فيها معاً. وكان الدكتور الجمالي معلمي في المدرسة الابتدائية. ثم جمعتنا الظروف بعد ذلك فاشتغلنا معاً في وزارة المعارف، هو في وظيفة مرشد التعليم العام، وأنا في وظيفة سكرتير وزارة المعارف. وقد تخرجنا كلانا من الجامعات الاجنبية ولذلك كنا كلانا من المدرسة السياسية الحديثة. وكان يوجد تقارب في التفكير بيننا في كثير من الشؤون والاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما كان يوجد ايضاً، بطبيعة الحال، اختلاف في الاجتهادات والآراء حول كثير من الامور والمشاريع وحول الطرق والاساليب لتحقيقها. وكنا نختلط كثيراً ونتحاور باستمرار وكانت تدور بيننا مناقشات حادة في بعض الأحيان ولكن

هذه المناقشات لم تكن لتؤثر في علاقة الأخوة الصميمية بيننا.

لقد كان مما يلفت النظر في الوضع السياسي القائم وقتئذ أشياء وأمور تثير الاستغراب وتستوجب التساؤل والتأمل والتفكير. ومن هذه الأشياء انه كان يوجد مجلس نيابي قائم تنتمي اكثريته لحزب الاتحاد الدستوري. ومع أن الأحزاب كانت معطلة فان هذه الاكثرية الحزبية في مجلس النواب كانت موجودة ونشطة وناطقة. وتساءلت في نفسي لماذا يتخطى البلاط الملكي - الأمير عبد الإله في الواقع - رئيس هذه الأكثرية - نوري السعيد - فيكلّف غيره برئاسة الوزارة. لقد تجاوزه عندما كلف جميل المدفعي برئاسة الوزارة. غير أن جميل المدفعي وجد أنه يصعب عليه أن يتولى الحكم إلا إذا مُكّنَ من حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة، أو، في حالة بقاء المجلس النيابي وتعذّر حلّه، إذا ضم زعيم تلك الاكثرية - أي نوري السعيد - وبعض أعضاء حزبه إلى وزارته. ونظراً لتعذر حل المجلس النيابي وقتئذ - حسب ما يظهر - فقد اضطر جميل المدفعي الى اختيار الامر الثاني، فضم نوري السعيد الى وزارته وزيراً للدفاع كما ضم اثنين من حزب الاتحاد الدستوري. غير أن هذا الوضع غير الطبيعي لم يكن من الممكن استمراره طويلاً، فلا نوري السعيد كان مرتاحاً منه ولا جميل المدفعي كان مرتاحاً منه. إذ لم يكن من المعقول أن يستمر نوري السعيد في تسخير اكثريته النيابية لتأييد وزارة يرأسها جميل المدفعي، وإن كان نوري السعيد مع بعض أعضاء حزبه مشتركين فيها. كما أنه لم يكن من المعقول أن يستمر جميل المدفعي في الحكم معتمداً، بل عالة، على أكثرية تدين بالولاء لنوري السعيد. ولذلك آثر جميل المدفعي الاستقالة. وها هو البلاط الملكي - أي الأمير عبد الاله في الواقع - يتجاوز زعيم تلك الاكثرية مرة ثانية ويكلف الدكتور الجمالي بالوزارة حتى بدون استشارة نوري السعيد. وصرت أسائل نفسي هل يوجد اختلاف كبير بين الأمير عبد الاله وبين نوري السعيد حتى يتجاوزه مرتين ولا يستشيره بتأليف الوزارة؟ وإذا كان هذا الاختلاف موجوداً فما هي أسبابه؟ هذا مع العلم أن الامير عبد الاله ونوري السعيد ينتميان الى مدرسة سياسيّة واحدة، وأن الوضع السياسي، أو بالأحرى نظام الحكم بكامله كان يعتمد على

نوري السعيد ويعتبره ركيزته ودعامته الكبرى. وهل يجوز في وضع مضطرب متفجر، حيث النظام بكامله كان يتعرض لخطر كبير، ان يحصل اختلاف شديد بين قطبي ذلك النظام؟

ثم سألت نفسي: إذا كلفني الدكتور الجمالي بالاشتراك في وزارته ماذا سيكون جوابي؟ وصرت أفكر في الموضوع ورأيت ان اعتباراً واحداً يجب أن يقرر موقفي وجوابي وهو هل يوجد مجال لتحقيق المشاريع التي كنت أنادي بها وأسعى لتحقيقها إذا ما اشتركت في وزارة يرأسها الجمالي وهي الوزارة الأولى التي يؤلفها في حياته السياسية. فإذا كان المجال، حسب تقديري، متوفراً ينبغي عندئذٍ أن يكون جوابي إيجابياً. وإذا لم تكن الفرصة مواتية لتحقيق تلك المشاريع ينبغي عندئذٍ أن أعتذر عن الاشتراك في الوزارة. ثم صرت أتساءل ما هي القوى السياسية التي كانت تدعم الجمالي وهل كانت تلك القوى مؤيدة لتلك المشاريع؟ وهل كان فاضل الجمالي يتمتع بالقوة والنفوذ الكافيين لتحقيق تلك المشاريع؟ هذه وغيرها من الاسئلة خطرت ببالي وأنا أتوجه الى دار الدكتور الجمالي وكانت الأجوبة التي تهيأت في ذهني على تلك الاسئلة جميعها تقريباً سلبية وغير مشجعة على الاشتراك في الوزارة. كانت كلها في الواقع تدعوني للاعتذار عن الاشتراك في الوزارة. فلم تكن لدى الجمالي الامكانات السياسية الكافية لتحقيق تلك المشاريع والوقوف بوجه المعارضين لها. إذ لم يكن الجمالي مسنوداً من أكثرية في مجلس النواب الذي كانت اكثريته من حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يرأسه - كما سبق أن بينّا - نوري السعيد الذي كان معارضاً لصيرورة فاضل الجمالي رئيساً للوزارة. وكان جل اعتماد الجمالي. بل ربما اعتماده الوحيد، على تأييد البلاط الملكي - الأمير عبد الاله في الواقع - الذي لم يكن - حسب ما تبين لي فيما بعد - مستعداً لتأييد مشاريعي. كذلك لم يكن الدكتور الجمالي - حسب ما تبين لي أيضاً فيما بعد - مؤمناً بتلك المشاريع الإيمان الذي يشجعه على الدخول في صراع مع الجهات المعارضة لها. لقد كانت توفرت - حسب تقديري - في خريف ١٩٥٠ ظروف مواتية أفضل بكثير من هذه الظروف لتحقيق تلك المشاريع ومع ذلك اعتذرت باصرار عن الاشتراك في الوزارة التي ألفها وقتئذ نوري السعيد. فكان أحرى بي أن أعتذر هذه المرة أيضاً لا سيما اني لم أكن مرتبطاً مع الدكتور الجمالي لا برابطة حزبية ولا

بتضامن سياسي، كما لم يكن للجمالي عليّ أي دين أدبي يوجب علي الإيفاء به والوقوف إلى جانبه كما كانت الحال بالنسبة لصالح جبر الذي وقف مني موقف المؤيد على طول الخط. يضاف إلى ذلك أن اشتراكي في وزارة الجمالي في هذه الظروف غير المواتية، بعد أن كنت اعتذرت باصرار عن الاشتراك مع نوري السعيد في الوزارة التي كان قد ألّفها في خريف ١٩٥٠، على الرغم من الحاحه الشديد علي وقتئذ، كان لا بد أن يعتبر اساءة الى نوري السعيد ويثير حفيظته ويدفعه الى معارضتي وعرقلة مشاريعي، وكان باستطاعته أن يفعل ذلك لأنه كان صاحب الأكثرية في مجلس النواب، فضلاً عن نفوذه السياسي الطاغي. وقد صح ما كنت توقعته تماماً.

لم أكن عندما توجهت إلى بيت الدكتور الجمالي مطلعاً على ما كان قد دار - في سرسنك - (وهو المنتجع الجبلي في شمال الموصل الذي كان يصطاف فيه الملك، عادة) - بين الملك وولي عهده وبين بعض الساسة الذين استدعو للاستشارة، من مناقشات حول تأليف الوزارة الجديدة. ولم أكن أعرف آنئذ أن معظم اولئك الساسة، ومن بينهم السيد محمد الصدر، كانوا قد اقترحوا على الملك فيصل الثاني حل المجلس النيابي كشرط أساسي لتأليف الوزارة الجديدة، ما عدا الدكتور الجمالي الذي كان قد قال انه، كرئيس للمجلس المذكور ومطلع على أوضاعه واتجاهاته، يعتقد أن المجلس يؤيد أي رئيس للوزراء يختاره الملك، وإنه لم يكن يرى حاجة ماسة أو سبباً موجباً لحله، وانه (أي الدكتور الجمالي) كان بامكانه أن يضمن تعاون المجلس معه ويكسب تأييده إذا ما كلف بتأليف الوزارة. ولا أعرف ما إذا كان هذا الرأي الذي أبداه الجمالي عن المجلس، وإمكان كسب تأييده، ناتجاً عن بساطة وحسن نيّة، كما يعتقد البعض، أم أنه كان تكتيكاً سياسياً بارعاً. ذلك أن الجمالي كان يعرف أنه لو كان اشترط حل المجلس النيابي كما كان اقترح الساسة الآخرون، لربما كان لا يكلف بتأليف الوزارة، في الوقت الذي كان همّه - حسب ما بدا لي - أن يتولى رئاسة الوزارة مهما كانت الصعوبات التي كان سيجابهها. إذ ليس من المعقول أن لا يتوقع الجمالي المتاعب والمعارضة الشديدة من مجلس تدين اكثريته بالولاء لنوري السعيد إذا ما ألّفت الوزارة ضد رغبة زعيم تلك الاكثرية وحتى بدون

استشارته. وعندما اجتمعت بالدكتور الجمالي لم يخبرني بما كان قد دار في ذلك الاجتماع في سرسنك - ثم في قصر رحاب في بغداد - من مداولة وحوار وان كنت قد اطلعت على التفاصيل فيما بعد.

دخلت بيت الدكتور الجمالي فوجدته بانتظاري. فشرح لي كيف أن الملك فيصل الثاني كلفه تأليف الوزارة ثم طلب الي شيئين: أولهما ان اشترك في وزارته وزيراً للمالية وثانيهما ان أتشاور معه في تأليف الوزارة. وكان أول سؤال القيته عليه ما هو موقف المجلس منك واكثريته تعود لنوري السعيد؟ كان جوابه، حسب ما أتذكر، بعد هذه المدة الطويلة، انه، بصفته رئيساً للمجلس ومطلعاً على أوضاعه واتجاهاته، يعرف أن أكثرية الأعضاء مرتبطون بالبلاط الملكي ويرجعون إليه ويسيرون بايحاءاته. ثم قال لا يقلق المجلس فكرك، فهو مجلس البلاط الملكي أكثر مما هو مجلس أي حزب أو شخص آخر في الدولة. أجبته وإذا وقف المجلس من وزارتك موقفاً سلبياً فماذا ستعمل؟ أجاب لن يقف المجلس من وزارتي موقفاً سلبياً بحسب اطلاعي وخبرتي. ثم أضاف قائلاً، وإذا وقف، افتراضاً، موقفاً سلبياً، وهذا ما لا أتوقعه، فان معالجة الموضوع ستكون من مسؤولية الملك. قلت هل يعني كلامك هذا أن الملك قد أعطاك عهداً بحل المجلس؟ أجابني أن على الوزارة أن تمثل أمام المجلس لتتبيّن موقفه منها. فان جوبهت بمعارضته، عندئذ يعرض الأمر على الملك ليفكر في حل المجلس. وبعبارة أخرى كان على الوزارة أن تنتظر موقف المجلس منها، بعد أن تمثل أمامه، وذلك قبل التفكير بحله. هذا هو الانطباع الذي حصلت عليه من كلام الدكتور الجمالي. إن لم تخني الذاكرة بعد هذه المدة الطويلة. وجواب الدكتور الجمالي هذا وحده كان كافياً لأن يدعوني للتأمل والتريث في الموافقة على الاشتراك في وزارته.

ثم انتقل الحديث إلى موضوع آخر. قلت له أنت تعرف اني مرتبط بالمبادى التي تضمنها منهاج الحزب الوطني الديمقراطي الذى كنت أحد مؤسسيه والذى اشتركت في وضع منهجه وكنت نائب رئيسه. والذي، وان كنت قد استقلت منه لأسباب معروفة (وقد شرحتها في محل آخر من هذه

الذكريات) فاني لا أزال اعتبر نفسي مرتبطاً بتلك المبادئ. وبحثنا في المنهج المذكور والمبادئ التي قام عليها ووجدنا أننا متفقون على ما ورد فيه. ثم تطرقنا الى المشاريع الكثيرة التي ينبغي أن تتحقق ووجدنا أيضاً اننا متفقون عليها، والواقع أننا طالما كنا بحثنا فيها سابقاً وكنا متفقين عليها. ثم جرى الحديث عن السياسة التي ستنتهجها الوزارة فيما يخص المشاكل المتراكمة من الوزارات السابقة ومنها الأحكام العرفية وتعطيل الأحزاب السياسية والحريات الديموقراطية وغيرها من الأمور. وكانت اراؤنا متفقة على ضرورة معالجتها بروح من الانفراج، أي الغاء الاحكام العرفية والسماح للأحزاب بمزاولة نشاطها واطلاق الحريات الديموقراطية إلى غير ذلك. وكان هذا، في الواقع، من أهم ما شجعني على الاشتراك في الوزارة.

وهكذا اشتركت في وزارة الجمالي في ظروف لم تكن مهيئة أو مواتية حتى لتحقيق المشاريع البسيطة فضلاً عن المشاريع المهمّة. وعندما أفكر الآن - بعد مرور هذه المدة الطويلة - كيف ولماذا ورطت نفسي في وضع كان العقل وجميع الحسابات المنطقية تقضي بأن لا اتورط فيه أصلاً. تأخذني الحيرة والعجب من نفسي. لقد كان علي أن أسائل نفسي، قبل أن أتورط في الاشتراك في وزارة الجمالي، على من. وعلى ماذا كنت سأعتمد في انجاز المشاريع الاصلاحية التي كنت سأتقدم بها؟ على الدكتور الجمالي. الذي لم يساورني ادنى شك في حسن نيته وفي رغبته الصادقة في تحقيقها. ولكنه كان عاجزاً عن النهوض بها وغير مستعد للدخول في صراع من أ جلها مع الجهات المعارضة لها؟ أم على الامير عبد الاله الذي كان يتخوّف منها لانها، في حسابه. تزعزع أركان النظام القائم. وتثير معارضة الجهات التي كان الامير عبد الاله يعتبرها من دعائم ذلك النظام؟ أم على مجلس النواب الذي كانت اكثريته تعارض تلك المشاريع الاصلاحية وتدين بالولاء لنوري السعيد الذي لم يكن راضياً عن تأليف تلك الوزارة من الجمالي. والذي. أي نوري السعيد. كان مستاء مني شخصياً أشد الاستياء لاشتراكي في هذه الوزارة بعد أن كنت اعتذرت باصرار عن الاشتراك في الوزارة التي ألفها في خريف ١٩٥٠؟ يضاف إلى ذلك أن نظرة نوري السعيد الى تلك المشاريع لم تكن تختلف عن نظرة الامير عبد الاله.

لم يكن في امكاني، في الواقع، الاعتماد على أي من الأشخاص أو الجهات المذكورة في انجاز المشاريع التي نوهت بها. اذن لماذا تورطت في الاشتراك في الوزارة الجمالية؟ الجواب على هذا السؤال هو أن العلاقة الوثيقة الطويلة والصداقة المتينة التي كانت تربطني بالدكتور الجمالي تغلبت على حساب المنطق وكان ما كان. ولا بد لي من الاعتراف بأن اشتراكي في الوزارة الجمالية الاولى كان أكبر خطأ سياسي اقترفته في حياتي السياسية.

ثم جرى الحديث مع الدكتور الجمالي عن أشخاص الوزراء وكانت اراؤنا متفقة على ضرورة ضم عناصر شابة مثقفة معروفة بالكفاية والنزاهة والنظرة العصرية. وعلمت من الدكتور الجمالي أن هذا كان رأي البلاط الملكي أيضاً. ثم أخبرني أن البلاط الملكي رشح للوزارة شخصاً واحداً هو روفائيل بطي (مستقل) بالإضافة الى وزير الدفاع، حسين مكّي خماس (مستقل)، الذي كان البلاط الملكي يختاره عادة، وما عدا ذلك فهو، أي الدكتور الجمالي، كان حراً في اختيار من كان يراه صالحاً لضمه الى وزارته. ثم استعرض أسماء بعض الأشخاص الذين كان ينوي ضمهم الى الوزارة ومنهم السيد عبد الغني الدلي (مستقل) والدكتور عبد المجيد عباس (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجمّد) وعلي حيدر سليمان (مستقل)، والدكتور عبد المجيد القصاب (مستقل) فحبذت اختياره. ثم طلب إلي ترشيح بعض الأشخاص فرشحت له على الفور الاستاذين صادق كمّونة (مستقل) ومحمد شفيق العاني (مستقل) الذي أصبح فيما بعد رئيساً لمحكمة تمييز العراق، وعددت له مزاياهما فوافق على كليهما. ثم خرجت من داره لأني كنت مرتبطاً بموعد سابق، على أن أعود والتقي به مرة ثانية. ثم أخبرني بعد عودتي انه كان يفكر أن يضم الى وزارته الدكتور عبد الأمير علاوي (مستقل) فحبذت رأيه ولا شك أنه، بالإضافة الى المزايا الحسنة التي كان يتميز بها الدكتور علاوي كان يريد أن يكسب تأييد آل الجلبي لأن الدكتور علاوي هو صهر آل الجلبي. ثم أخبرني انه كان يفكر أن يضم الى وزارته الدكتور عبد الرحمن الجليلي، والسيد حسن عبد الرحمان (عضوي حزب الجبهة الشعبية المجمدة) ولا بد انه كان يهدف بضمهما الى وزارته أن يكسب تأييد حزب الجبهة الشعبية ولم يكن لي سابق معرفة بهما، وقد صرت، بعد الخبرة في العمل معهما، مسروراً

جداً من هذه الفرصة التي اتيحت لي للتعرف بها والتعاون معها. ثم أخبرني كذلك انه كان يفكر أن يضم الى وزارته السيد أركان عبادي (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجمد) وصهر جميل المدفعي، وكان من المفهوم انه يريد بذلك أن يكسب تأييد جميل المدفعي، والسيد جميل الاورفه لي (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجمد) ومن المفهوم ان ترشيحه جاء من رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان. وعلى كل فان جميل الاورفه لي معروف بحسن السيرة والأخلاق الفاضلة وحب الخير. ثم أخبرني عن نيته في اختيار السيد عبد الله البكر نائب رئيس الديوان الملكي لوزارة الخارجية. فاستحسنت اختياره لما يتحلى به من صفات ممتازة وقد تبين فيما بعد أن تعيين السيد عبد الله بكر وزيراً للخارجية كان خطوة تمهيدية أو ترتيباً تمهيدياً لتعيينه في رئاسة الديوان الملكي. ثم أخبرني أنه كان يسعى حثيثاً لضم سعيد قزاز (مستقل) لوزارته وزيراً للداخلية، ولم أكن أعرف عنه، وقتئذ، إلا قليلاً. وبعد أن تعرفت به وجدته رجلاً من خيرة الرجال مثالاً في الأخلاق الفاضلة والصدق والاباء والصراحة والشجاعة والكفاية الممتازة. كذلك اخبرني أنه قرر إضافة محمد علي محمود (عضو حزب الاتحاد الدستوري المجمد) الى وزارته نائباً لرئيس الوزراء. وهكذا تم تأليف الوزارة الجمالية الاولى من ثمانية عشر وزيراً - اثنا عشر منهم مستقلون، وأربعة ينتمون الى حزب الاتحاد الدستوري المجمد. واثنان الى حزب الجبهة الشعبية المجمد. ولم تكن الوزارة تعتبر ائتلافية بالمعنى المتعارف. لأن الوزراء الحزبيين اشتركوا فيها بصفتهم الشخصية عندما كانت الأحزاب معطلة أو مجمدة ولم يكونوا يمثلون احزابهم، وإن كان بعضهم قد استأذن أو أخبر رئيس حزبه قبل أن يشترك في الوزارة. ولكن بعد أن استأنفت الاحزاب أعمالها ونشاطاتها تغير الوضع بالنسبة لهم. فقد استأذن اثنان منهم - الدكتور عبد الرحمن الجليلي وحسن عبد الرحمن حزبهما (حزب الجبهة الشعبية) بخصوص استمرارهما في الاشتراك في الوزارة فوافق الحزب على اشتراكهما بشروط. اما الوزراء المنتمون الى حزب الاتحاد الدستوري فلم يستأذنوا حسب ما أعلم حزبهم، بعد استئناف أعماله، حول اشتراكهم في الوزارة[1].

---

(١) لقد جاء في الصفحة ١٣٨ من كتاب السيد جميل الاورفه في «لمحات من ذكريات وزير

لقد قوبلت الوزارة بارتياح من الرأي العام لأنها جاءت بعدد من العناصر الجديدة الشابة النظيفة الى الحكم، فقد مل الناس الوجوه القديمة وكانوا ميالين جداً لرؤية وجوه جديدة قد تتحقق على أيديها إصلاحات كان البلد بأمس الحاجة اليها. ولكن هل كان بامكان هذه الوجوه الجديدة أن تحقق الاصلاحات المنشودة وتقف بوجه القوى المعارضة لتلك الاصلاحات، وهي (أي الوجوه الجديدة) لم تكن تستند لا الى تنظيم سياسي ولا إلى قاعدة شعبية ولا إلى أكثرية نيابية. لم يكن، قطعاً، بامكان هذه التشكيلة الوزارية التي ولدت من اختلاف بين قطبي الوضع أو النظام القائم وقتئذ - أي الأمير عبد الاله ونوري السعيد - ان تنجز عملاً مهماً فضلاً عن اصلاحات أساسية. ربما كان بامكان هذه التشكيلة أن تستمر بعض الوقت وتمارس أعمال الحكومة الاعتيادية، ما دامت الأحزاب مجمّدة والوزراء المنتمون اليها (أي إلى الأحزاب) قد اشتركوا في الوزارة بصفتهم الشخصية. اما وقد أعادت الوزارة، بقرار من ديوان التفسير الخاص، الى الأحزاب حريتها. وبدأت الاحزاب تمارس نشاطاتها فان استمرار الوزارة في الحكم أصبح متعذراً، بل نشازاً. لا سيما وأن حزب الاكثرية في مجلس النواب - حزب الاتحاد الدستوري - وإن كان قد اشترك اربعة من أعضائه في الوزارة بصفتهم الشخصية عندما كان الحزب مجمّداً، كان في الواقع معارضاً لهذه الوزارة التي تألفت ضد رغبة زعيمه وبدون استشارته، ولم يكن (أي حزب الاتحاد الدستوري) يعتبر الأعضاء المشتركين في الوزارة ممثلين له لأنهم لم يكونوا من الأعضاء المتصلين اتصالاً وثيقاً بزعيم الحزب والحائزين على ثقته ولم يحصلوا على موافقة الحزب بعد أن استعاد الحزب حريته وبدأ يمارس نشاطه السياسي.

---

عراقي سابق » ما يلي: «ولما اشتدت المعارضة ضد وزارة الجمالي من قبل أعضاء حزب الاتحاد من داخل المجلس وأراد نوري السعيد تلافي ذلك احتمت اللجنة العليا في داخل مجلس النواب وطلب منها تأييد وزارة الجمالي كما طلب منّا أن نؤيد ارتباطنا بالحزب فتمت الموافقة من الجميع وهذا أمر لا يمكن أن ينكره أحد.

## الغاء الأحكام العرفية واستئناف الاحزاب السياسية لنشاطها

وفي خلال مدة الشهرين ونصف التي انصرمت بين تأليف الوزارة في ١٧ أيلول ١٩٥٣ وبين افتتاح مجلس الامة في ١ كانون الأول ١٩٥٣ تمكنت الوزارة من الغاء الاحكام العرفية في ٥ تشرين الاول ١٩٥٣ التي كانت قد أعلنتها وزارة نور الدين محمود على اثر تأليفها في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستمرت تلك الأحكام نافذة المفعول طيلة عمر وزارة نور الدين محمود ووزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة وكانت قد أغلقت بموجبها الاحزاب السياسية والجمعيات والنوادي. وعلى أثر الغاء الأحكام العرفية بدأت الأحزاب تطالب بالسماح لها باستئناف أعمالها ونشاطاتها باعتبار أن ذلك الإغلاق كان تعطيلاً إدارياً موقتاً لا حلاً للاحزاب. فقرر مجلس الوزراء إحالة قرار الحاكم العسكري العام على ديوان التفسير الخاص ليقرر ما إذا كان ذلك القرار يعني حلاً نهائياً للاحزاب أم تعطيلاً إدارياً موقتاً لنشاطها. فأصدر ديوان التفسير قراره بأن اغلاق الحاكم العسكري العام للأحزاب لم يكن يعني حلاً نهائياً لها، بل تعطيلاً إدارياً موقتاً يبقى ساري المفعول ما دامت الأحكام العرفية سارية المفعول. وبما أن الاحكام العرفية قد الغيت أصبح من حق الاحزاب السياسية استئناف أعمالها ونشاطاتها. وعلى أثر هذا القرار استأنفت الأحزاب السياسية أعمالها. وكان هذا في الواقع عملاً مشكوراً للوزارة وانتصاراً للحياة الديموقراطية. غير أن استئناف الحياة الحزبية قد تسبب في احراج لوزارة الدكتور الجمالي إذ انتفى السبب المبرر لتأليفها على أساس غير حزبي.

### بعض الاجراءات للتخفيف من الضيق الاقتصادي

كذلك قد اتخذت الوزارة بعض الاجراءات للتخفيف من الضيق

الاقتصادي الذي كان مخيماً على البلد وللحد من الغلاء المستشري ولمعالجة مشكلة البطالة المنتشرة بين الناس وخاصة الطبقة المتعلمة. وقد وقع معظم العبء عليّ في معالجة هذه المشاكل، بصفتي وزيراً للمالية. وبالنظر إلى أن مجلس الأمة كان في عطلة فكان لا بد من اللجوء الى المراسيم التشريعية لمعالجة هذه المشاكل. وكان رأيي الذي أبديته لمجلس الوزراء أن تخفيض الضرائب بمراسيم لا يتعارض مع احكام «المادة ٩١ من القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ (الدستور). إذ سبق لي في سنة ١٩٥٠ ان استصدرت مرسوماً (مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٠/٨/٣١) يقضي باعفاء فوائد القرض الذي كانت قد ساهمت فيه المصارف العاملة في العراق والذي كان سينفق، وقد انفق فعلاً، على تعلية سداد بحيرة الحبانية بقصد زيادة قدرتها الاستيعابية، من ضريبة الدخل. وقد صدق في وقته مجلس الامة ذلك المرسوم. ولكن مجلس الوزراء هذا فضّل أن يستند في اجراءات تخفيض الضرائب إلى قرار يصدر من المحكمة العليا. وهكذا قرر في جلسته المنعقدة في ١٩٥٣/١٠/٢٥ تأليف محكمة عليا للنظر في الموضوع وقد أصدرت قرارها بجواز تخفيض الضرائب بمراسم قانونية. وقد تقدمت الى مجلس الوزراء بالاقتراحات أو الاجراءات التالية التي كان الهدف منها تخفيض بعض الاعباء الضريبية وضخ بعض المبالغ في السوق بقصد تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير الأعمال للناس وتدريب خريجي الحقوق والمدارس الإعدادية الذين كان يوجد عدد كبير منهم عاطلاً عن العمل على الأعمال الحسابية والمالية:

١- استصدار مرسوم بتخفيض ضريبة الاملاك من ١٥٪ إلى ١٠٪ على الأملاك المؤجرة، ومن ١٢,٥٪ الى ١٠٪ على البيوت المسكونة من اصحابها وكنت أنا الذي رفعتها عندما كنت وزيراً للمالية في سنة ١٩٥٠ من ١٠ الى ١٥٪ و١٢,٥٪. وكان ذلك أحد الاجراءات لمعالجة الضيق المالي الذي كانت تشكو منه الخزينة العامة وقتئذ. وقد وافق مجلس الوزراء عليه.

٢- استصدار مرسوم رقم ١٢ لسنة ١٩٥٣ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة

١٩٥٣ بمبلغ مليون دينار لمشاريع البلديات (عدا أمانة العاصمة) ومبلغ نصف مليون دينار تصرف على مشاريع الادارة المحلية في الالوية.

٣- استصدار مرسوم بفتح دورات تجارية وحسابية وتعليمية لخريجي كلية الحقوق والدراسة الاعدادية ورصد ثلاثين ألف دينار لهذا الغرض على أن يخصص للذين يدخلون في هذه الدورات من خريجي الحقوق والدراسة الاعدادية مخصصات شهرية تدفع لهم في خلال مدة تدريبهم وذلك لأن قسماً كبيراً منهم كانوا في حالة من الضيق تمنعهم من الانخراط في هذه الدورات بدون مخصصات من هذا القبيل تدفع عنهم غائلة الضيق والعوز أثناء مدة تعليمهم وتدريبهم وقد جعلت هذه الدورات مرتبطة بوزارة المالية وقد عهدت بادارتها الى الدكتور مصطفى كامل. وقد وافق مجلس الوزراء عليه وصدر برقم ١١ لسنة ١٩٥٣ لإضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٥٣ المالية.

وبعد صدور المرسوم عرضت على مجلس الوزراء، استناداً إليه لائحة نظام مرتبات ومخصصات الدورة الحسابية وقد أقرها في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٣. وصدر النظام برقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣.

٤- ثم دفعت الى مجلس الوزراء بلائحة مرسوم مراقبة الإيجار ضمن كتاب وزارة المالية المرقم م/١٢٠٥ والمؤرخ في ٨/١٠/١٩٥٣ وقد صدقه المجلس بجلسة ١١٥ المنعقدة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٣ وصدر برقم ٩ لسنة ١٩٥٣، وقد جعلت هذا المرسوم غاية في المرونة خلافاً لقانون مراقبة الإيجار السابق الذي كان قد الغي في سنة ١٩٥٠ وذلك باعطاء مجلس الوزراء الحق بتخفيض بدلات الايجار بالنسبة التي يقررها وللمدة التي يراها مناسبة وإعادة النظر فيها بعد انتهاء المدة المقررة زيادة أو تخفيضاً أو الغاء التخفيض بكامله إذا رأى أن الحاجة اليه انتفت. كما أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بجعل التخفيض في بدلات الإيجار ساري المفعول على نوع أو أنواع معينة من العقار دون غيرها، وعلى

سبيل المثال أن يكون ساري المفعول على البيوت دون الدكاكين والمخازن أو بالعكس أو على كليهما.

كما أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بجعل التخفيض في بدلات الايجار ساري المفعول في منطقة أو مناطق جغرافية معينة دون غيرها كأن يجعله ساري المفعول في مدينة بغداد دون بقية المدن. أو في مراكز الالوية دون مراكز الأقضية والنواحي أو في مدينتي بغداد والبصرة دون بقية المدن. كما أعطى المرسوم لمجلس الوزراء الحق بأن يجعل تخفيض بدلات الايجار ساري المفعول على بدلات الايجار التي لا تتجاوز حداً معيناً - مثلا ٤٠٠ دينار للدكاكين و٣٠٠ دينار للبيوت الى غير ذلك حسب مشيئة مجلس الوزراء وذلك لكي لا تضطر الحكومة الى اللجوء الى مجلس الامة لتعديل القانون كلما تغيرت الظروف واستوجبت اجراء التعديلات. وعند عرض مسودة المرسوم على مجلس الوزراء ارتأى رئيس الوزراء الدكتور الجمالي المعروف بحماسه في محاربة المشروبات الروحية أن لا يستفيد من أحكام المرسوم المستأجرون لحانات الخمور أو مرابع اللهو والمراقص. كما اقترح وزراء آخرون أن لا تستفيد من أحكام المرسوم الشركات الكبيرة التي يتجاوز رأسمال كل منها العشرة آلاف دينار والتي بامكانها أن تدفع الزيادات في بدلات الايجار التي يفرضها قانون العرض والطلب لأن المرسوم جاء لحماية صغار المستأجرين لا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة. وقد فاتنا في وقته أن نستثني السفارات والقنصليات الاجنبية من الاستفادة من أحكام المرسوم. وقد صدر استناداً إلى هذا المرسوم قرار بتخفيض الايجارات في حدود معينة لا اتذكر تفاصيلها ويجدها القارئ في مجموعة القوانين والانظمة والقرارات الوزارية لسنة ١٩٥٣.

وقد بقي هذا المرسوم ساري المفعول مدة طويلة بسبب خاصيّة المرونة التي تميز بها وقد استمر نافذاً بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى أن استبدلَ به قانونٌ جديد بل عدة قوانين جديدة.

لقد كنت - كما بينت - المسؤول عن صياغة هذا المرسوم وقد صدر من وزارة المالية الى مجلس الوزراء خلافاً لما ورد في كتاب السيد جميل الاورفه لي

• لمحات من ذكريات وزير عراقي - صفحة ١٢٩.

ولكن عند البحث في هذا المرسوم قلت لمجلس الوزراء أن هذا التدبير مع انه ضروري جداً ولكنه سلبي ومعالجة مشكلة السكن بصورة خاصة تحتاج الى مشاريع ايجابية أولها تهيئة الارض اللازمة لبناء المساكن لجميع الناس وخاصة ذوي الدخل المحدود منهم وعلى الأخص الطبقات الفقيرة وقلت لهم سأتقدم اليكم قريباً بمشروع قانون يعالج هذه المشكلة معالجة ايجابية أساسية كما سيأتي البحث عنه فيما بعد.

# اعداد خطاب العرش

ولمناسبة قرب افتتاح مجلس الامة في دورته الاعتيادية لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، قرر مجلس الوزراء اعداد خطاب العرش. وكلف كل وزير - حسب العادة الجارية - أن يتقدم الى مجلس الوزراء باقتراحاته عن الاصلاحات والمشاريع التي كان يريد أو يسعى لتحقيقها لكي يقرر المجلس ما يرى ضمه منها إلى خطاب العرش. كذلك قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة فرعية مني ومن وزيري الدولة محمد شفيق العاني وروفائيل بطي لوضع مقدمة خطاب العرش والأسس التي ستقوم عليها سياسة الحكومة الداخلية. وقد اجتمعت اللجنة في داري ووافقت على المقدمة التي كنت قد أعددتها. وقد جاء فيها ما يلي:

«أما سياستنا في داخل المملكة فترتكز على دعامتين (أولاهما) سياسة الانماء والإعمار التي تهدف الى استثمار امكانات العراق المادية والبشرية إلى أبد مدى، مما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل القوميين. وينهض بهذه المهمة الانشائية مجلس الإعمار والمؤسسات المختصة الاخرى والدعامة الثانية هي التوزيع العادل لثمرات سياسة الانماء التي تواكبها وتقوم على الأسس التالية: (أولاً) نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكين أكبر عدد من الزراع من التمتع بحق الملكية (ثانياً) التوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة الى اقصى حد ممكن (ثالثاً) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع أعباء الدولة على المكلفين توزيعاً عادلاً يناسب مدخولاتهم (رابعاً) زيادة حصة الأيدي العاملة من الدخل القومي بتنمية المنظمات النقابية وتحقيق حد أدنى من الاجور في أحوال خاصة (خامساً) معالجة مستوى المرتبات في الجهاز الحكومي.

وحكومتنا موقنة بأن في إقامة هاتين الدعامتين معاً ضماناً لرفاه العراق واستقراره ومنعته.

وقد نظر مجلس الوزراء في تلك المقدمة وفي اقتراحات الوزراء وقرر الموافقة على النص الأخير كما جاء في خطاب العرش. لقد كنت قد نفذت - قبل ثلاث سنين - الشق الاول من السياسة التي تشير إليها المقدمة بتشريع قانون مجلس الإعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ في وزارة توفيق السويدي الثالثة، والذي خصصت بموجبه، كما سبق أن بينت في محل آخر من هذه الذكريات، جميع ايرادات الدولة من النفط لغرض التنمية التي أصبحت المهمة الاولى للحكومة في الدولة العراقية. وقد تم تأسيس المجلس المذكور في أواخر سنة ١٩٥٠ والذي أصبح مسؤولاً عن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والبشرية والنهوض بتنفيذها بعد تشريعها من مجلس الأمة. ولم يكن هذا الشق من السياسة الداخلية ليثير في وقته أي مشكلة أو يجابه أي معارضة لأنه لم يكن يمس مصالح المتنفذين، بل كان على العكس من ذلك يعود بالنفع العميم عليهم. أما الشق الثاني من تلك السياسة فهو الذي كان سيصطدم بمعارضة أصحاب المصالح المتنفذين الذين كانوا مسيطرين على الحكم وأجهزته لأنه كان يمس مصالحهم في الصميم. ولذلك فانه كان يحتاج الى وزارة قوية جداً قادرة على الوقوف بوجه من يعارض تلك السياسة. وقد شعرت في قرارة نفسي أن هذه الوزارة، على الرغم من أنها كانت قد جمعت نخبة خيّرة من الشباب المثقف فانها لم تكن تملك لا القوة ولا النفوذ الكافيين للنهوض بأعباء تلك السياسة. ذلك أن مثل هذه السياسة كانت تحتاج الى دعم شعبي قائم على تنظيم سياسي مستند الى قاعدة شعبية واسعة قادرة على مقاومة المعارضين لتلك السياسة الاصلاحية. وهذه الوزارة لم تكن تملك المقومات المذكورة. وكان اعتمادها على البلاط الملكي - أي الأمير عبد الاله -، وقد تبين فيما بعد أن هذا التأييد الملكي لم يكن متوفراً عندما أخذنا نترجم هذه السياسة الاصلاحية الى مشاريع قانونية. بل أكثر من هذا فان رئيس الوزراء نفسه تراجع عند أول صدمة جوبه بها من أولئك المعارضين لتلك السياسة الاصلاحية كما سنشرح ذلك فيما بعد.

## افتتاح مجلس الأمة

لقد افتتح الملك مجلس الامة في اليوم الاول من كانون الاول سنة ١٩٥٣ بالقاء خطاب العرش وفي الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٦ تليت الاراة الملكية بتعيين الوزارة الجمالية الاولى وبدأت المناقشة حول تأليفها واستمرت اربع جلسات انتهت في ١٩٥٣/١٢/٢٢ فماذا كان موقف المجلس من الوزارة؟

كان هناك نواب معارضون لا يتجاوز عددهم الخمسة عشر نائبا وكان بعضهم معروفين بمعارضتهم لنظام الحكم كائنا من كان على رأسه. وكانت هناك اكثرية تنتمي رسميا لحزب الاتحاد الدستوري - وان كان قد جرى انتخابها في سنة ١٩٥٢ على اساس غير جزبي، لان الاحزاب كانت وقتئذ - اي في زمن وزارة نور الدين محمود معطلة ولكنها كانت اكثرية محافظة مستعدة - كما تبين في الواقع - للدفاع عن نظام الحكم القائم اذا تعرض للاهتزاز كائنا من كان على رأس الحكم. وكان هناك عدد من المستقلين. ولم يكن يوجد نواب عن الاحزاب الاخرى - لان الاحزاب السياسية كانت - كما سبق ان بينا - معطلة في زمن الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٥٢. وكان طبيعيا ومتوقعا ان يشن المعارضون هجوما على الوزارة، وقد شن عشرة من النواب المعارضين هجوما شديدا على الوزارة. ولكن ماذا كان موقف بقية اعضاء المجلس؟ لم يرتفع صوت واحد من النواب (غير النواب الوزراء) للدفاع عن الوزارة ما عدا عز الدين النقيب نائب مندلى. اما حزب الاكثرية فقد كان موقفه من الوزارة موقفا سلبيا - لا هجوميا ولا دفاعيا. فلم يشترك اي عضو من اعضائه في الهجوم على الوزارة كما لم يتصد اي منهم (عدا الوزراء) للدفاع عنها. وكان موقف الحزب هذا طبيعيا ومتوقعا. فلقد تألفت الوزارة بدون علم رئيس الحزب وبدون استشارته او موافقته. وقد اعلن ذلك صراحة رئيس

الحزب وسافر الى خارج العراق في سورة من الغضب لهذا السبب. وقد كان الحزب بدون شك غير مرتاح من الوزارة، وكان مفهوما انه لا يؤيدها ويريد التخلّص منها. واكثر من هذا كان بدون شك يشجع، من طرف خفي، على معارضتها. وهذا الموقف السلبي هو الذي شجع المعارضين على التمادي في هجومهم. وان كان هجوم البعض منهم هجوماً على نظام الحكم بمجموعة اكثر منه هجوما على الوزارة - كما شجعهم على التساؤل لماذا لم يؤلف الوزارة زعيم الاكثرية، وطالبوا بمعرفة الاسباب التي حالت دون تكليف زعيم الاكثرية بتأليفها، واعتبروا تخطي زعيم الاكثرية، وتكليف غيره بتأليفها. شذوذا غير مقبول، وخروجا على النظام الديمقراطي واعرافه. ثم طالبوا ممثل زعيم الاكثرية النيابية ان يعلن موقف الحزب من الوزارة، هل هو مؤيد لها ام معارض لها؟ غير ان الممثل المذكور، سكرتير حزب الاكثرية. النائب خليل كنه، وقف هو الاخر من الوزارة موقفا سلبيا، لا هجوميا ولا دفاعيا فاعلن تأجيل البت في موضوع الثقة بالوزارة الى حين عودة رئيس الحزب من سفرته خارج العراق وابقى الوزارة معلقة بين الارض والسماء - معلقة لا مزوجة ولا مطلقة.

## اضراب عمال شركة نفط البصرة
## واثارة على وضع الوزارة الجمالية

ولكن خلال المدة الطويلة التي استغرقتها المناقشة حول تأليف الوزارة حدث حادث احدث بعض الاهتزاز في الوضع السياسي وهو اضراب عمال شركة نفط البصرة بسبب اختلافهم مع الشركة حول مستوى وشروط العمل ومطاليب اخرى. وقد سافر وزير الشؤون الاجتماعية الاستاذ حسن عبد الرحمن الى البصرة لمعالجة المشكلة وبعد مفاوضات مع الجهتين الشركة والمضربين تم التوصل الى حلول حول الامور المختلف عليها وهي التي تتعلق بمستوى الاجور. ولكن الاضراب تجدد بتحريض من بعض الجهات فاضطر وزير الداخلية سعيد قزاز السفر الى البصرة. ثم حصل اصطدام بين المتظاهرين وسلطات الامن وجرح عدد من الشرطة ومن المتظاهرين وتوفي احدهم متأثرا من جراحه. فاضطرت الادارة الى الاستعانة بالجيش وعادت الحالة الى الهدوء، ورجع وزير

الداخلية الى بغداد. وعقد مجلس الوزراء جلسة في ٥/١/١٩٥٤ استمع فيها الى ايضاحات وزير الداخلية الذي اعطى صوره قاتمة للوضع وبين ان الامر اخطر مما نتصور وانه يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة واصر على اعلان الاحكام العرفية وقال اذا لم تعلن الاحكام العرفية فان الوضع سيتدهور كما حصل في سنة ١٩٥٢ واذا لم يستجب الى طلبه فانه سيستقيل. فاضطر مجلس الوزراء الى الاستجابة الى طلبه على ان تكون مدة الاحكام العرفية اقصر ما يمكن. وهكذا اعلنت الاحكام العرفية في منطقة البصرة الامر الذي حمل وزيرين من اعضاء الوزارة على الاستقالة، وهما الدكتور عبد الرحمن الجليلي وزير الاقتصاد، والسيد حسن عبد الرحمان وزير الشؤون الاجتماعية. ثم قدم النائب المعارض عبد الرزاق الشيخلي اقتراحا بتأليف لجنة للتحقيق في الاضطرابات التي حدثت لمعرفة اسبابها والمسببين لها وتعيين المسؤولين عنها الى غير ذلك. وعندما طرح الاقتراح في مجلس النواب للتصويت عليه بالاسماء خذل، اذ وافق عليه ٢٤ نائبا وخالفه ٦٩ نائبا[1]. ثم تقدم معارض آخر هو السيد عبد الرزاق الحمود باستيضاح - والاستيضاح. حسب النظام الداخلي لمجلس النواب. هو مقدمة لطرح الثقة بالوزارة اذا ما وافق المجلس عليه. وعندما طرح الاستيضاح للتصويت عليه بالاسماء خذل هو الاخر اذ صوّت عليه ٨٥ نائبا ورفضه ٧١ منهم ووافق عليه ١٤ نائبا فقط[1] - الامر الذي دل دلالة واضحة على ان هذه الأكثرية المحافظة من النواب، وان كانت منتمية رسميا لحزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد، فانها كانت، واقع الامر، تحت تصرف السلطة العليا الحاكمة - اي البلاط الملكي - الامر الذي ايّد صحة ما ادعاه الدكتور فاضل الجمالي عندما سئل عن رأيه في المجلس واتجاهاته - أي ان هذه الأكثرية وان كانت تنتمي الى نوري السعيد وحزبه فانها لا تنتمي اليه بصفته الشخصية او الحزبية وانما باعتباره ممثلاً لنظام الحكم وجزءاً أساسياً منه. وها هي قد صوتت ضد تأليف لجنة التحقيق وضد الاستيضاح دفاعاً عن نظام الحكم وليس تعبيراً عن ثقتها بالوزارة القائمة.

---

(١) - الجلسة الخامسة للمجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٣.

## الخلاف بين عبد الاله ونوري السعيد

ومن المشاكل التي كان يعاني منها نظام الحكم في العراق وقتئذ هو الخلاف المستحكم المزمن بين الامير عبد الاله ونوري السعيد. وكان محور الخلاف حرص نوري السعيد على ان يتولى الحكم بصورة دائمة او شبه دائمة، وان يكون المستشار الاول للبلاط الملكي في شؤون الحكم - او بعبارة اخرى ان يكون وصيا غير رسمي على العرش، وذلك بحكم دالته على العائلة المالكة وعلاقته الوثيقة الطويلة بها والتي ترجع الى اوائل زمن الثورة العربية في الحجاز. ولانه يعتبر نفسه، بعد الملك فيصل الاول، من المؤسسين الرئيسيين، ان لم يكن المؤسس الرئيسي لاستقلال الدولة العراقية. هذا بينما كان الامير عبد الاله، مع اعترافه بالاعتبارات والصفات والمبررات التي يتمتع بها نوري السعيد، وانه يعتبر الدعامة الاولى للعهد او النظام القائم، فانه كان يعارض الدور الذي كان يطمح اليه نوري السعيد، ربما كان يعتبره مزاحماً له. كان الامير عبد الاله يرغب ان يجري بين آن وآخر تغييرا في رئاسة الحكومة، وان يعهد برئاسة الوزارة الى ساسة آخرين غير نوري السعيد. كذلك لم يكن الامير عبد الاله يرغب في ان تكون الاستشارة في شؤون الحكم محصورة بنوري السعيد، او محتكرة منه. كان يستدعي ساسة آخرين غير نوري السعيد، وحتى انه كان يهمل في بعض الاحيان، عن قصد او دون قصد، استدعاء نوري السعيد للاستشارة، الامر الذي كان نوري السعيد يعتبره اساءة متعمدة من الامير عبد الاله اليه. والسؤال الذي يخطر في البال في هذا الباب اذا كانت هذه فكرة الامير عبد الاله ونيته لماذا اذن كان يؤمّن دائما لنوري السعيد هذه الاكثرية في مجلس النواب التي كانت تقف، في بعض الاحيان، عقبة كاداء في سبيل تأليف الوزارة من غير نوري السعيد؟ لقد أُمِّنَتْ، مثلا هذه الاكثرية لنوري السعيد في الانتخابات التي اجريت في زمن وزارة نور الدين محمود في سنة ١٩٥٢. وهي انتخابات جرت في ظل الاحكام العرفية وبمداخلات حكومية مكشوفة. وبتأمين هذه الاكثرية لنوري السعيد وضع الامير نفسه في موضع حرج، ووضع كل من يكلف برئاسة الوزارة غير نوري السعيد في موضع حرج ايضا، كما وضع في يد المعارضين حجة لمعارضة كل وزارة لا يؤلفها زعيم الاكثرية، اي نوري السعيد.

وربما كان هذا هو السبب الذي حمل الامير عبد الاله، في الانتخابات التي جرت في زمن وزارة ارشد العمري الثانية في صيف ١٩٥٤، على ان يوجد نوعا من التوازن في المجلس النيابي الجديد بتأمين اكثرية غير ساحقة لنوري السعيد، وبتأمين كتلة قوية لصالح جبر، وبتأمين معارضة قوية، وبتأمين النيابة لعدد من المستقلين. كل ذلك لكي لا يحرج نفسه اذا ما كلف بتأليف الوزارة شخصا غير نوري السعيد، ولكي لا يحرج الشخص المكلف ايضا.

## جواب رئيس الوزراء الجمالي على خطب المعارضين

وقد اجاب الدكتور الجمالي على خطب المعارضين بأنه دُعي لتأليف الوزارة يوم لم تكن الاحزاب ناشطة، وبأنه شخص مستقل وصديق للجميع ومستعد للتعاون مع الجميع وانه ارتأى ان يكون تشكيل الوزارة على اسس شخصية مبنية على النزاهة والكفاية العلمية والرغبة في الاصلاح ولم تشكل الوزارة على اساس حزبي، وانها مستعدة للتعاون مع اي حزب يريد التعاون معها. ثم قال ولا شك ان بين الوزراء من ينتمي الى احزاب مختلفة ولكن ليس ما يضر الوزارة ان تجمع على منهج موحد يأخذ من الاحزاب ما يتفق عليه ويؤجل ما يوجد فيه تصادم او اختلاف في الرأي عليه. ثم قال وفي الحقيقة لم اجد في الاشهر الاولى التي اضطلعت فيها بالحكم اي داع او عامل للاختلاف انما هناك تعاون وانسجام بين الوزراء حول المشاريع التي تريد ان تقوم بها الوزارة لفائدة الشعب. ثم قال: اكرر ليس هناك مأخذ دستوري على تشكيل الوزارة كما ان النظم الديموقراطية في بلد لا سيما كالعراق تسمح بتشكيل وزارة ائتلافية هذا مع العلم بأن ليس هناك - حسب عقيدتي - من الاحزاب القائمة من يستطيع ان يستغني عن اشخاص من خارج الاحزاب. ثم قال مبدأ التعاون الوطني لا يجيز لاحد منا ان يتقاعس عن الخدمة اذا ما دعي اليها. حاجة الوطن تتطلب ذلك. لم ادعي يوما ولم يدعي زملائي بأن ما قامت به الوزارة من الغاء الاحكام العرفية منة على البلاد. وانما هو واجب. نحن مستعدون للعمل وطبعا بدون معاونتكم لا نستطيع ان نعمل شيئا. اوجه هذا النداء للجميع. فعندنا مشاريع لا يمكننا تحقيقها دون مؤازرتكم والمسؤولية تقع على عاتقكم. ان كنتم

تريدون خيرا لبلدكم فمدوا ايديكم الينا نحن لم نستجد الثقة من احد انا نريد التعاون مع الجميع ومن يتحلى بالتعاون فلينفصل ومتى فقدنا التعاون فنحن مستعدون لتوديع الكراسي.

لا شك انه توجد على هذا الجواب مآخذ كثيرة أهمها انه اذا جاز للدكتور الجمالي ان يبرّر تأليف وزارته على اساس شخصي غير حزبي يوم كانت الاحزاب معطلة فكيف يبرر استمرار وزارته في الحكم بعد ان سمح للاحزاب باستئناف نشاطها لا سيما وهناك حزب تنتمي اليه اكثرية النواب يعارض الوزارة بالاضافة الى المعارضين الآخرين في حين ، يكن للوزارة سند في المجلس ولم ينهض نائب واحد ، عدا عز الدين النقيب ، نائب مندلي ، للدفاع عنها . كيف تستطيع وزارة هذا وضعها ان تستمر في الحكم او تنجز اي عمل او مشروع مفيد؟ وهذا ما حصل في الواقع . اذ لم تتمكن الوزارة من انجاز اي تشريع بتاتاً .




## تراجع الجمالي امام المقاومة العنيفة للمشاريع الاصلاحية من الفئات المتنفذة

## الجمالي يستقيل ويبقي استقالته مكتومة عني

ثم ان المقاومة الشديدة التي واجهتها المشاريع التي تقدمت بها الوزارة، وهي في مجموعها المشاريع التي كنت تقدمت بها انا بالذات - كما سأشرح ذلك تفصيلا فيما بعد - من القوى المتنفذة الموجودة خارج المجلس وداخله والتي كانت تؤثر تأثيراً قويا على الامير عبد الاله ونوري السعيد، اقول ان تلك المقاومة شلت يد رئيس الوزارة الذي تراجع بسرعة امامها فاستولى عليه اليأس من امكان تحقيق المشاريع واخيرا قدم بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٥٤ استقالته الى الملك فيصل الثاني. وقد كان سلوك رئيس الوزراء مثيرا للحيرة والاستغراب. ففي الوقت الذي كان يعاني فيه من ضغوط ومقاومات ومعارضات ومشاكل وصعوبات سببتها له تلك المشاريع حتى اضطر اخيرا الى تقديم استقالته. فانه لم يفاتح زملاءه في الوزارة، وقد استغربت كونه لم يفاتحني انا بالذات. انا الذي كنت اعتبر نفسي من اقرب الناس اليه. وانا الذي كانت مشاريعي - حسب ما قال لي هو بالذات - هي السبب في اثارة المشاكل في وجهه وفي وجه الوزارة، انا الذي اعتذرت مرتين عن التعاون مع نوري السعيد ووافقت على التعاون معه (اي الدكتور الجمالي) مما اثار حفيظة نوري السعيد عليّ كما سبق ان بينت ذلك. وحتى استقالته فانه ابقاها مكتومة عني وابقاني في الظلام. وكان من احدى نتائج تكتمه ان تقدمت الى مجلس الوزراء بلائحة قانونية مهمة جدا تخص تغيير صنف الاراضي، ولم اكن اعلم ان رئيس الوزراء كان قد استقال قبل خمسة ايام من تاريخ تقديم هذه اللائحة القانونية الى مجلس الوزراء. وبطبيعة الحال لو كنت اعلم بتلك الاستقالة لما كنت تقدمت بتلك اللائحة القانونية، اذ لا يعقل ان اتقدم بذلك المشروع المهم المثير للجدل والخلاف الى مجلس وزراء مستقيل. لماذا كتم عني هذه الامور، مع العلم ان النزاع كله كان يدور حول مشاريعي وحول شخصي بالذات؟ لماذا كتم استقالته

عني؟ إن هذه الأسئلة بقيت بدون جواب لمدّة تقارب الربع قرن.

كان الواجب يقضي على الدكتور الجمالي ان يصارح زملاءه، او على الاقل ان يصارح زملاءه المقربين منه، وانا كنت اعتبر نفسي من بينهم، بالمشاكل والعراقيل والصعوبات التي كان يجابهها، ويترك لهم اتخاذ الموقف الذي يرتؤونه، لا ان يتركهم في الظلام. كان على الدكتور الجمالي ان يختار بين التخلي عني انا شخصيا وعن مشاريع الاصلاحات الداخلية التي كنت تقدمت ببعضها الى مجلس الوزراء، وكان البعض الآخر منها اما في طريقه الى مجلس الوزراء او في دور الاعداد، بالنظر للمعارضة الشديدة التي اثارتها او قوبلت بها تلك المشاريع من الامير عبد الاله ومن نوري السعيد وغيرهما وخاصة من ذوي النفوذ الذين كانت تمس تلك المشاريع مصالحهم على شرط ان يصارحني بالحقيقة ويترك لي اتخاذ الموقف الذي ارتأيه، او ان يصر على تلك المشاريع ويتضامن معي ويستقيل من الوزارة اذا ما تعذر تنفيذها. غير انه فضل ان يتخلى عني وعن تلك المشاريع دون ان يفاتحني بالموضوع ويصارحني بالحقيقة ويكشف لي الاسباب التي كان يراها مبررة لاتخاذ الموقف الذي اتخذه.

## السبب الحقيقي للخلاف بيني وبين نوري السعيد

في اثناء عملي في الوزارة لاحظت ان مجلس الاعمار كان ينفق من ميزانيته على الانشاءات الخاصة بثكنات الجيش وغيرها. وقلت ان مجلس الاعمار لم ينشأ للنهوض بمثل هذه الاعمال التي تعتبر من صميم واجبات الميزانية العامة للدولة، وان نهوضه بمثل هذه الاعمال والانشاءات يخالف المبدأ الذي انشأ من اجله مجلس الاعمار. فهو مجلس للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبشري ولا علاقة له بثكنات الجيش ولا بتجهيزاته. وانه من الواجب تدارك جميع مصروفات الجيش بما فيها بناء الثكنات من الميزانية العامة، لاسيما وقد خصص للميزانية العامة ٣٠٪ من ايرادات النفط، كما جاء في قانون تعديل قانون مجلس الاعمار رقم ٦ لسنة ١٩٥٢. وعلى كل حال يجب الوقوف في وجه هذا الخلط بين واجبات الميزانية العامة وواجبات مجلس الاعمار. ولذلك تقدمت

بلائحة قانونية مستعجلة الى مجلس الوزراء لانفاق مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار على بناء ثكنات للجيش فوافق عليها المجلس بسرعة ثم تقدمت بالاقتراح التالي الى رئيس المجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/٣١ وهذا نصه:

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر الى ضرورة الاسراع في الانشاءات الخاصة بالجيش، وتخويل وزارة الدفاع الدخول بمقاولات من اجل تلك المشاريع اقترح النظر في لائحة تخصيص مبالغ لانشاءات الجيش بصورة مستعجلة.

وزير المالية

عبد الكريم الازرى

فوافق المجلس على الاقتراح، وقد اشتملت اللائحة على منح وزير المالية صلاحية تخويل وزارة الدفاع ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا تتجاوز ثلاثة ملايين محسوبة على اعتمادات السنتين ١٩٥٤ و١٩٥٥م الماليتين على ان يرصد مبلغ مقداره مليون ونصف مليون دينار في ميزانية كل من السنتين المذكورتين على الوجه التالي:

| | |
|---|---|
| آ - الاشغال | ١,٢٧٥,٠٠٠ دينار |
| ب - المهمات العامة بما فيها اجور الشحن والتأمين | ٢٠٠,٠٠٠ دينار |
| ج - الرسوم الجمركية | ٢٥,٠٠٠ دينار |
| المجموع | ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار |

وقد صادق المجلس على مواد اللائحة القانونية، ثم صادق على اللائحة بشكلها النهائي في نفس الجلسة. ثم ارسلت الى مجلس الاعيان، وهناك عرضت على اللجنة المالية. وفي هذه الاثناء كان نوري السعيد قد رجع من سفرته الى خارج العراق، وحضر اللجنة المالية لمجلس الاعيان، وقد رأيته متجهم الوجه، وفي حالة عصبية جدا، وما ان بدأت اللجنة المالية في عملها حتى طلب نوري السعيد الكلام وقال: ان عمل وزير المالية هذا باعداده هذه اللائحة القانونية

قد اثار استغرابه الشديد. ثم قال ان مجلس الاعمار كان ولا يزال لحد هذه الساعة، ينفق على مختلف مباني الدولة، فلماذا لا ينفق على مباني ثكنات الجيش؟ هل الجنود ليسوا من ابناء هذه الامة؟ وكان يتكلم بمنتهى العصبية. فأجبته «يا باشا ان النظرية التي قام عليها مجلس الاعمار هي التفرغ لاعمال التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبشرية، واستثمار الامكانات المادية والبشرية الكامنة في هذا البلد، اما بناء الثكنات الخاصة بالجيش فانه لا يدخل في ضمن اعمال التنمية المذكورة بتاتا. انت تريد بناء الثكنات، وها نحن نهيء المال لبنائها وبأسرع ما يمكن، ولكن من الميزانية العامة لا من موازنة مجلس الاعمار» ثم ذكرت له المثل العامي: هل انت تريد العنب ام قتل الناطور؟ وكان رد فعله على ملاحظاتي ان ازداد عصبية، وضرب بيده على الطاولة وقال انا لا اقبل بهذه النظريات، ونهض وخرج بسورة شديدة من الغضب، الامر الذي اثار استغراب اعضاء اللجنة المالية. ولا اتذكر في الواقع ماذا حل باللائحة المذكورة ولكن - حسب ما يخطر في بالي - ان اللجنة وافقت عليها، وذهبت الى مجلس الاعيان، وهناك حصل اصطدام بيني وبينه ادى الى ان يطلب علي جودة الايوبي - رئيس اللجنة المالية وقتئذ - اعادة اللائحة الى اللجنة المالية حيث بقيت هناك. والظاهر ان هذا هو السبب الذي دفعه (اي نوري السعيد) الى الاجتماع الذي اشار اليه الدكتور الجمالي برئاسة الملك، في ملاحظاته التي ابداها للسيد عبد الرزاق الحسني عن سبب استقالتي من وزارته، والتي يجدها القارىء في الصفحة /١٠٠/ من الجزء التاسع من كتاب تاريخ الوزارات العراقية[١]. ذلك الاجتماع الذي لم اكن حاضرا فيه والذي بيّن فيه نوري السعيد عدم امكان تعاونه مع الوزارة ما دمت وزيرا للمالية فيها.

ولم يكن هذا الموقف مستغربا من نوري السعيد. فان الرجل، والحق يقال، كان قد ابدى رغبة شديدة في التعاون معي. وقد الح علي، وخصوصا في المرة الثانية، اي على اثر استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة في خريف ١٩٥٠،

---

(١) - طبعة سنة ١٩٧٤.

الحاحا شديدا ، وقال لي انه سيساندني ويمدني بتأييد لا يقل عن تأييد صالح جبر ، ان لم يفوقه ، وانه سيبذل كل ما في وسعه لمعاونتي على تحقيق المشاريع التي كنت اسعى لتحقيقها ، غير اني بقيت مصرا على الاعتذار عن الاشتراك في وزارته رعاية ووفاء لصالح جبر. وقد طالما عبر لي نوري السعيد عن تألمه الشديد من الموقف السلبي الذي وقفته منه ومن عروضه. ولذلك فقد أثار اشتراكي في وزارة الجمالي امتعاضه الشديد. ولهذا لم استغرب بتاتا من معارضته الشديدة لي. اما صديقي الدكتور الجمالي فانه كان يعرف ان اشتراكي في وزارته هو السبب الرئيسي في امتعاض نوري السعيد مني ومعارضته الشديدة لي. وكان يسمع نوري السعيد يهاجمني بسبب تلك المشاريع التي تبنّى - اي نوري السعيد بعد ذلك معظمها بعد اجراء تعديلات او تغييرات فيها - ويحضر - اي الدكتور الجمالي - اجتماعا او اجتماعات تعقد في البلاط الملكي يدور البحث فيها حولي وحول مشاريعي ولا يخبرني بتلك الاجتماعات وبما كان يجري فيها ، فضلا عن دعوتي للحضور فيها لكي ادافع عن وجهة نظري.

## تأليف الوزارة الجمالية الثانية

بعد أن قدم الدكتور الجمالي استقالته، كلف الملك فيصل الثاني رئيس ديوانه وقتئذ - السيد أحمد مختار بابان أن يؤلف الوزارة - هذا ما يدعيه أحمد مختار بابان في مذكراته - . ولكنّه أي أحمد مختار بابان - اعتذر عن تأليف الوزارة - على حد قوله - محتجاً بأنه لا يريد أن ينتقل مباشرة من رئاسة الديوان الملكي إلى رئاسة الوزارة لئلا تعتبر الوزارة وزارة البلاط الملكي أو القصر الملكي، وعندئذ تحسب تصرفاتها واجراءاتها وكأنها تصرفات واجراءات القصر الملكي. ويدعي السيد احمد مختار بابان انه قال للملك فيصل الثاني انه يفضل ان لا يؤلف الوزارة الا بعد ان يبتعد عن الديوان الملكي مدة من الزمان. وعندئذ سأله الملك فيصل الثاني - على حد قول احمد مختار بابان - ما اذا كان مستعدا ان يشترك مع الجمالي بصفة نائب رئيس الوزراء اذا كلف الجمالي باعادة تاليف الوزارة. فاجاب بابان فورا انه موافق ولكنه اشترط شرطا واحدا وهو اشراك علي ممتاز الدفتري في الوزارة وزيراً للمالية وإبعاد عبد الكريم الأزري عن وزارة المالية. وعندما عرض الاقتراح على الجمالي، حسب قول بابان أيضاً، وافق على هذا الشرط وتخلّى عني وعن منهج وزارته وخاصة عن مشاريع الاصلاحات الداخلية. واذا كانت هذه الرواية صحيحة فليس من شك في ان احمد مختار بابان لم يصرّ على ابعادي عن وزارة المالية - كشرط لاشتراكه في الوزراة الجمالية الثانية - الا نتيجة تفاهم تم بينه وبين نوري السعيد الذي - كما سبق ان بينت - اصطدمت معه في مجلس الاعيان حول موضوع بناء ثكنات الجيش من قبل مجلس الاعمار، وكذلك نتيجة تفاهم تم بين احمد مختار بابان وبين الامير عبد الاله ونوري السعيد وغيرهم من الذين كانوا يعارضون المشاريع التي كنت قد تقدمت بها والتي اثارت استياء اصحاب المصالح المتنفذين كما سأشرح ذلك فيما بعد.

## الجمالي يخبرني باستقالته
## عشية تأليف وزارته الثانية وفي اثناء المعركة الانتخابية

وقد كنت في خلال هذه المدة اخوض معركة انتخابية للفوز بالمقعد الثاني النيابي الشاغر في المنطقة الانتخابية العاشرة لمدينة بغداد. وبينما كانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس وفي اوج شدتها، والناخبون يزورون بيتي في حي كرد الباشا في منطقة الكرادة الشرقية من بغداد زرافات ووحدانا، والمهرجانات الانتخابية على قدم وساق، واذا برئيس الوزراء الدكتور الجمالي يفاجئني بزيارة غير متوقعة، وكان ذلك في مساء ١٩٥٤/٣/٨ حسب ما اتذكر، اي قبل يوم واحد من تأليفه وزارته الثانية، ويخبرني فجأة وبدون اية مقدمات بأنه قدم استقالته وان الملك قد عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة وان وزير المالية فيها سيكون السيد علي ممتاز الدفتري وانه يرجو مني ان اقبل وزارة الاعمار بدلا من وزارة المالية بالنظر للمعارضة الشديدة التي اثارتها مشاريعي المالية في اوساط مجلس الامة وفي البلاط الملكي ولدى نوري السعيد. فأصبت بصدمة شديدة وسألت الدكتور الجمالي هل تخليت عن تلك المشاريع وما تمثله من سياسة؟ فتلكأ في الجواب. لقد كنت اتوقع شيئا من هذا القبيل بالنظر لما اثارته تلك المشاريع من معارضة قوية شديدة من الطبقة التي تتأثر مصالحها بها فيما لو شرعت وطبقت، كما سأشرح ذلك فيما بعد. ولكن لم اكن اتوقع ان يحدث هذا الشيء في وسط المعركة الانتخابية مما سيسبب لي احراجا شديدا، كما لا يخفى على كل مطلع على الاوضاع العراقية. وبالرغم من هذا الاحراج، وما سيعكسه من آثار سيئة على وضعي الانتخابي. اجبت الدكتور فاضل الجمالي على الفور اني لا ارغب بتاتا بالاشتراك في وزارته الجديدة ما دام قد تخلى عن تأييد السياسة التي انتهجها. والتي اتفقنا عليها، والتي لن اتنازل عنها، ولذلك لم يبق من سبب مبرر لاشتراكي في وزارته الجديدة ما دامت المشاريع التي كنت اشتركت في وزارته الاولى من اجل تحقيقها لن تتحقق.

ولذلك قلت له ارجو اعفائي من الاشتراك في وزارتك الجديدة. اجابني اذن لن اتمكن من اعادة تأليف الوزارة. فقلت له هذا شأن يخصك ولا يخصني. قال اذن سيؤلف الوزارة شخص آخر. قلت له هذا امر لا يهمني.

## الاجتماع بالملك فيصل الثاني

وفي صباح اليوم التالي ذهبت الى البلاط الملكي لمقابلة الملك فيصل الثاني، بناء على طلبه، لاقص عليه ما دار بيني وبين الدكتور الجمالي من حديث، وبعد ان اخبرته بما جرى، اجابني قائلا انه مسافر الى الباكستان في اليوم التالي وانه يرجو مني رجاء خاصا ان اقبل بوزارة الاعمار لمدة غيابه عن العراق فقط وذلك تسهيلا لتأليف الوزراة من الدكتور الجمالي ثم قال لي واذا شئت فتقدم باستقالتك حالما تستلم الارادة الملكية بتعيينك وزيرا للاعمار وسيبقى كتاب الاستقالة موقوفا الى حين رجوعي من الباكستان وعندئذ سأبلغك بقبولها. قلت له يا سيدي ان القبول بهذا الاقتراح يضرّ بسمعتي ويضعف موقفي ولذلك يصعب علي قبوله. فأجابني ارجو منك ان تتقبل هذه التضحية من اجلي. عندئذ قلت له اني اقبل بأمر جلالتك مكرها على الرغم من علمي بما سيسببه لي هذا القبول من احراج وتقوّلات وضرر معنوي معتمدا على انك ستقبل الاستقالة حال رجوعك من باكستان بالسلامة. على ان رجوع الملك صادف نكبة الفيضان مما أخر قبول الاستقالة بعض الوقت. كما لاحظت ان رئيس الوزراء بدأ يتلكّأ في قبولها. الامر الذي اضطرني. بعد ان خفت حدة الفيضان، ان أؤكدها باستقالة ثانية وهي التي قبلت. وقطعا لكل تلكأ في قبولها نشرت نصـها في الصحف التي صدرت في اليوم التالي واليكم نصها:

## نشر الاستقالة في الصحف

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم:

اني، ومن قبل ان اتشرف بالمساهمة في وزارتكم الاولى، كنت ولا ازال مؤمنا بمبادىء ومشروعات يتوقف على تحقيقها مستقبل بلادنا واستقرارها. ولذلك لما فاوضتموني للاشتراك معكم في المسؤولية، وافقت اعتقاداً مني بانكم خير من يساعد على تحقيق هذه المشروعات والاهداف، وعلى هذا الاساس كان اشتراكي في وزارتكم الاولى. فلما تقدمت ببعض هذه المشروعات، اصطدمت بعقبات جديدة جعلتني اشك في استطاعتي تحقيقها، بالرغم من التأييد الصادق الذي لقيته من فخامتكم ومن زملائي المحترمين.

وفي هذه الاثناء استقالت الوزراة ولم تستطع انجاز مهمتها في الشؤون الداخلية، وعندما كلفتم بتشكيل وزراتكم الثانية، وفاوضتموني للاشتراك معكم، اعتذرت لعلمي بعدم وجود مجال لتنفيذ المشروعات والاهداف التي كانت رائدي في مساهمتي في وزارتكم الاولى ورغما عن ذلك حملني الحاحكم على القبول لاسهل مهمتكم في تأليف الوزراة.

وبعد اتمامكم ذلك، وتسلمكم المسؤولية مجددا تقدمت فورا باستقالتي لفخامتكم، ولكنكم رغبتم في تأجيل البت فيها لحين عودة صاحب الجلالة الملك المعظم من رحلته لباكستان، ويؤسفني ان تصادف نكبة الفيضان وقت رجوع الركاب الملكي مما اخر البت في استقالتي. والآن وقد خفت حدة الفيضان، او كادت، اؤكد استقالتي وارجو قبولها، اذ لا يسعني الاستمرار في تحمل المسؤولية مع تعذر تحقيق المشروعات التي كانت الاساس لاشتراكي في وزارتكم الاولى.

هذا واتمنى لفخامتكم من صميم قلبي كل توفيق، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٦ نيسان ١٩٥٤م

وزير الاعمار

عبد الكريم الارزي

ويلاحظ اني لم اذكر في كتب الاستقالة الحديث الجاري مع الملك فيصل الثاني. وعند التئام مجلس النواب تليت في نفس الجلسة - اذا لم تخني الذاكرة - الارادة الملكية بتعيين الوزارة الجمالية الثانية وكذلك الارادة الملكية بقبول استقالتي من وزارة الاعمار ولم يمض على استقالتي اربعة وعشرون يوما حتى قدم الدكتور الجمالي استقالة وزارته الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، بسبب المقاومة المستمرة التي كانت تقابل بها في مجلس النواب، فقبلت الاستقالة وعهد الملك فيصل الثاني بتأليف الوزراة الجديدة الى السيد ارشد العمري الذي الفها في نفس اليوم بعد ان تفاهم مع الملك على حل مجلس النواب واجراء انتخابات نيابية جديدة. وهكذا صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في نفس اليوم الذي تألفت فيه الوزارة الجديدة.

وعندما اجتمعت بالدكتور الجمالي في لندن في يوم السبت المصادف ١٩٧٦/٨/٢١ - اي بعدما يقارب الاثنين وعشرين سنة من الحادث - وكان مدعوا عندي الى الغداء - جرى الحديث حول وزارته الاولى فطلبت اليه ان يشرح لي ملابسات الاستقالة ولماذا كتمها عني ثمانية ايام ولماذا لم يفاتحني ويصارحني بما كان يدور بينه وبين الملك فيصل والامير عبد الاله ونوري السعيد واحمد مختار بابان وغيرهم حولي وحول مشاريعي؟ لماذا ابقاني في الظلام وكيف برر لنفسه تخلّيه عني وعن منهج وزارته وعن مشاريعي بدون ان يكاشفني بالحقيقة ويترك لي حرية التصرف حسب ما اراه مناسبا لي. فقال لي إنّه كانت قد حصلت لديه قناعة تامة بأن تنفيذ مشاريع الاصلاحات الداخلة من المنهج الوزاري اصبح متعذرا بل مستحيلا بسبب المعارضة الشديدة من الامير عبد الاله ونوري السعيد لها. وان معارضتها كانت مركزة علي شخصيا بصفتي وزيرا للمالية ومسؤولا عن تلك المشاريع. ولذلك - والقول للجمالي - قررت التخلي عن تلك المشاريع، والاقتصار على موضوعين مهمين هما عقد اتفاقية لتزويد العراق بالأسلحة مجاناً من الولايات المتحدة الاميركية - الاتفاقية التي تم عقدها مع السفير الأمريكي المستر بيري - وقضية الاتحاد مع سورية. ثم قال لي بما انه لم يرغب أن يؤلف الوزارة من دون اشتراكي فيها، لذلك قرر أن يعهد إلي بوزارة الاعمار بدلاً من وزارة المالية على نحو ما جرى.

فقلت له اما كان الواجب يقضي عليك بأن تصارح زملاءك عندما اتخذت هذا القرار المهم وتترك لكل وزير أن يقرر موقفه؟ اما كان الواجب يقضي عليك أن تصارحني انا بالذات، على الأقل رعاية للصداقة القديمة والعلاقة الوثيقة التي تربطني بك؟ ولم يجب على سؤالي عن كتمان استقالته عني وعن كتمان ما كان يدور حولي وحول مشاريعي من مناقشات. أجاب قائلاً كان الواجب يقضي بأن أصارحك أنت بالذات.

وبعد اسبوع او عشرة ايام من لقائنا الاول التقينا مرة ثانية على اثر رجوع الدكتور من ادنبرة حيث ذهب الى هناك لعيادة ولده المريض. وفي اثناء الحديث قال الدكتور الجمالي موجها كلامه الي «انك قد سألتني في المرة الماضية في موضوع تأليف وزارتي الثانية واود ان اقول لك اني لم اكن ارغب ان أؤلف وزراتي الثانية بدونك ثم اخذ يبدي لي كثيرا من المجاملات والتلطيفات الامر الذي كان يدل على انه كان يشعر بعقدة ذنب لانه اقترف ليس فقط خطأ سياسيا بل خطأ ادبيا بالنسبة لي. ثم استأنف حديثه قائلا اني عندما الفت وزراتي الاولى كنت واضعا نصب عيني هدفين رئيسيين اولهما تحقيق الاتحاد مع سوريا وثانيهما تزويد العراق باسلحة اميريكية والسعي لتحقيق ما يمكن «تحقيقه» من اصلاحات داخلية. وحدود «الامكان» بالنسبة للدكتور الجمالي - حسب ما تبين لي - هي موافقة الامير عبد الاله ونوري السعيد، وليس الدخول في صراع من اجلها مع الجهات المتنفذة المعارضة لها. فقلت للدكتور الجمالي اما كان الواجب يقضي عليك بمصارحة اخوانك الذين دعوتهم للاشتراك معك في الوزارة بسلّم الاوليات هذا وبدرجة التزامك بالاصلاحات الداخلية؟ اجابني كان الواجب يقضي بذلك وخاصة عندما قررت التخلي عن الاصلاحات الداخلية.

وفي السنة التالية التقيت بالكتور الجمالي في لندن مرة اخرى وكان ذلك في ٥ أيلول ١٩٧٧ فقلت له عندي سؤالان اريد ان اوجههما اليك اولهما، وقد استقيته من مصدر لا يرقى اليه شك وهو مذكرات احمد مختار بابان الذي قال انه بعد استقالتك من وزارتك الاولى كان الملك فيصل الثاني قد كلفه (اي احمد

مختار بابان) بتأليف الوزراة وانه اعتذر عن تأليفها معللاً اعتذاره بأن انتقاله من رئاسة الديوان الملكي الى رئاسة الوزارة سوف يعطي للوزارة صفة «بلاطية» ويعتبرها الناس كأنها وزارة القصر. ثم قال بابان ان الملك فيصل سأله، بعد اعتذاره عن تأليف الوزارة، هل انت مستعد ان تتعاون مع فاضل الجمالي بصفة نائب رئيس الوزراء اذا اعيد تكليف الجمالي بتأليف الوزارة؟ قال بابان أجبته فورا نعم انا مستعد أن أتعاون مع الجمالي بصفة نائب رئيس وزراء على شرط واحد وهو ابعاد عبد الكريم الازري من وزارة المالية وتعيين علي ممتاز في محله. ثم قال بابان في مذكراته ان الملك فيصل الثاني وفاضل الجمالي وافقا على هذا الشرط. فقلت للجمالي هل ان ما قاله بابان صحيح؟ اجابني ان هذه أول مرة يسمع فيها ان الملك فيصل الثاني كان قد كلف أحمد مختار بابان بتأليف الوزارة بعد استقالة وزارته الأولى. وانه لم يكن قد عرف بهذا الشيء او سمع عنه قط. قلت له ولكنك وافقت على تعيين علي ممتاز وزيراً للمالية بدلاً مني في وزارتك الثانية الأمر الذي يؤيد صحة ما قاله بابان من انه اشترط إبعادي عن وزارة المالية وتعيين علي ممتاز فيها. فأصر على انه لم يكن يعرف بتكليف أحمد مختار بابان بتأليف الوزارة. ثم قال اما إبعادك عن وزارة المالية وتعيين علي ممتاز بدلاً منك فيها فقد كان سببه اعتراض الوصي ونوري السعيد وغيرهما على المشاريع الاصلاحية التي تقدمت بها. ثم سألته سؤالاً ثانياً ما هي أسباب استقالة وزارتك الأولى إذن؟ قال ان السبب الوحيد لاستقال وزارته الأولى هو ان قسماً كبيراً من الوزراء لم يكونوا اعضاء في مجلس الأمة، وانه حسب احكام القانون الأساسي (الدستور) إذا مضت ستة أشهر على تاريخ تعيين الوزير ولم يصبح عضواً في أحد مجلسي الأمة تسقط عنه الوزارة. ولذلك فضل أن يستقيل ويعيد تشكيل الوزارة مجدداً. وانه لم يكن يوجد سبب غير هذا بتاتاً. ولكنه قال بعد أن قدم استقالة وزارته الأولى تبين له ان الوصي او بالأحرى ولي العهد لم يكن موافقاً على سياسة الوزارة وقاله له يـا دكـتور لم يبـق من يؤيدنا غير شيوخ العشائر وهؤلاء تريدون ابعادهم عنا بهذه السياسة التي تتبعها الوزارة. اما بصدد اجتماعه بنوري السعيد في قصر رحاب وبحضور الملك قال ان نوري السعيد كان قد ذهب لزيارة الملك يشكوا اليه

سياسة الوزارة وكان غير مرتاح منها وكنت حاضرا هناك. فسألته وهل جرى حديث عني؟ اجاب نعم ولكنه كان قليلا. قلت له ولكن ما ورد من ملاحظاتك في كتاب عبد الرزاق حسني «تاريخ الوزارات العراقية» غير هذا. اجاب ان الحسني قد أضاف إليها بعض الإضافات.

## حضوري مناورات الجيش العراقي في سنة ١٩٥٣

طلب الي الملك فيصل الثاني وكذلك ولي عهده الامير عبد الاله ان احضر المناورات التي كان سيقوم بها الجيش العراقي في شمال العراق. وقد ألح علي كذلك رئيس اركان الجيش الفريق الركن رفيق عارف، لانه كان يريد مني ان اشهد المناورات لكي اكوّن فكرة - كوزير للمالية - عن النفقات التي يتكلفها الجيش. ولا اتذكر تماما التاريخ الذي جرت فيه المناورات واغلب الظن انها جرت في خريف ١٩٥٣. وقد ذهبت بالطيارة ونزلت في المخيم الذي كان قد اعد للملك وولي عهده وحاشيتها وللوزراء على هضبة مطلة على سهل بامرني - ولا اتذكر اسم المكان تماما. وشاهدت المناورات - وقد جرت في منطقة تقع بالقرب من منتصف الطريق المؤدي الى الحاج عمران - وحضرت المآدب التي اقيمت واختلطت بالضباط وتحسست بأخوة السلاح التي كانت تجمعهم. وكان اكثر ما لفت نظري اني لم اكن اعرف احدا منهم الا ما ندر، كنت غريبا بينهم تقريبا. وهذه الظاهرة بقيت عالقة في ذهني - وهي ان هيئة الضباط كانت تمثل فئة واحدة من الشعب العراقي، وان الكثرة الكبرى من عرب العراق لم تكن متمثلة فيها. وهيئة الضباط هي هيئة القيادة في الجيش، وهي التي تطبع الجيش بطابعها، وهي التي في النهاية تفرض وجهة نظرها في السياسة وغير السياسة على الجيش، وعن طريق الجيش، على الدولة، وعلى الحكم، وتوجهها نحو الجهة التي تريدها. وبقيت هناك في موقع المناورات يومين واستأذنت من الملك وولي عهده للرجوع الى بغداد. ورجعت بالطيارة التي طارت بي من مطار صغير هناك هو مطار بامرني - حسب ما اتذكر. واتذكر جيدا اني كاشفت بانطباعي هذا الملك فيصل الثاني وولي عهده الامير عبد الاله. وسألتها هل هذا الوضع في رأيهما طبيعي؟ الا يبدو لكما غريبا ان تمر اكثر من ثلاثين سنة على تأسيس الدولة العراقية ولا يكون من

الشيعة العرب في هيئة الضباط الجيش الا نفر ضئيل يكاد يعد على اصابع اليد؟ فسألاني كيف تفسر هذه الظاهرة؟ اجبتهما ان الاعتقاد السائد ان هناك سياسة مرسومة باستبعاد الشباب الشيعي العربي عن الدخول في الكلية العسكرية وبقية كليات القوات المسلّحة، وقصصت لهما التسهيلات التي كان الملك فيصل الاول يسعى لتوفيرها لادخال الشباب الشيعي العربي الى الكلية العسكرية - ولكن احدا من الساسة لم يعقّب تلك السياسة بعد وفاة الملك فيصل الاول. ثم قلت لهما ان هذا الوضع يحتاج الى معالجة وتغيير لكي تصبح هيئة الضباط في الجيش مرآة تنعكس فيها جميع فئات الشعب العراقي.

## محاولة تصفية الاوقاف القادرية في لواء ديالي

ومن ذكرياتي في وزارة المالية في وزارة الدكتور فاضل الجمالي قضية المغارسين في بساتين الاوقاف القادرية في لواء ديالي. لقد راجع اولئك المغارسون السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان الذي كلمني عنهم تلفونيا راجيا مني النظر بعطف في معروضاتهم. فرجوته ان يبعثهم الي في مكتبي في وزارة المالية. وجاؤني وشرحوا لي قضيتهم وقالوا انهم مستعدون ان يشتروا حصة الاوقاف القادرية وان يدفعوا ثمنها فيما لو قدرت تقديراً عادلا. وبعد حديث طويل معهم حصلت لدي القناعة بأن تصفية الاوقاف القادرية في هذه البساتين الصغيرة الكثيرة العدد هي في مصلحة الاوقاف القادرية بقدر ما هي في مصلحة هؤلاء المغارسين. فالاوقاف القادرية لا تحصل على الايراد الذي يتناسب مع ثمن حصتها في هذه البساتين العديدة وثمن الأرض الموقوفة. وان استيفاء هذه الايرادات الصغيرة من هذا العدد الكبير من البساتين الصغيرة ومن هذا العدد الكبير من هؤلاء المغارسين الصغار امر من الصعوبة بمكان. فادارة الاوقاف القادرية مضطرة ان تستعين بالادارة الحكومية لاستيفاء ايراداتها والادارة الحكومية دائما تتردد في استعمال سلطتها لمحاذير ادارية. وانه من الافضل لادارة الاوقاف القادرية ان تستثمر اثمان حصصها في البساتين المذكورة وتركزها في عقارات كبيرة او في غير ذلك بدلا من ان تتعب نفسها في استيفاء ايراداتها الضئيلة من هذا العدد العديد من هؤلاء المغارسين الصغار. كما ان هؤلاء المغارسين الصغار سيبذلون جهودا اكبر في تعمير بساتينهم والعناية بها اذا ما استقلوا بها ولم يكن معهم شريك غائب. فالمصلحتان - مصلحة الاوقاف القادرية ومصلحة هؤلاء المغارسين الصغار تلتقيان - في تصفية الاوقاف القادرية هناك. واجبت المغارسين بأني سوف أدرس الموضوع واخبرهم بنتيجة دراستي وقراري. ولكني اخبرتهم مقدما بأني

مقتنع بوجهة نظرهم وصحة معروضهم.

واتصلت بصديقي وزميلي في المدرسة السيد يوسف الكيلاني الذي اصبح متولي الاوقاف القادرية، ورجوته ان يتفضل بزيارتي في مكتبي في وزارة المالية، لأمر يخص الاوقاف القادرية. وجاء وتحدثت معه في الموضوع وشرحت له رأيي وهو ان نستملك حصص الاوقاف القادرية من المغروسات كما نستملك الأرض - أي نصفّي الاوقاف القادرية في هذه البساتين العديدة الصغيرة ونملكها للمغارسين الشركاء. وندفع ثمن الاستملاك نقدا دفعة واحدة لادارة الاوقاف القادرية لكي يكون في استطاعتها استثمار هذه المبالغ في اي من المشاريع الاستثمارية التي ترتأيها، على ان نستوفي الثمن المذكور بأقساط طويلة الاجل من اولئك المغارسين اذا لم يكن في استطاعتهم تسديدها دفعة واحدة. اما الذين يستطيعون تسديدها نقدا فتستوفي منهم دفعة واحدة وكثير منهم ابدوا استعدادهم لتسديدها دفعة واحدة تحقيقا لشعورهم بأنهم اصبحوا مستقلين في ملكيتهم. وكان رد الفعل من صديقي السيد يوسف الكيلاني على اقتراحي هذا سلبيا وخلافا لما كنت اتوقعه وشعرت بأنه تألم من اقتراحي وربما اعتبرني متحيزا لهؤلاء المغارسين الصغار، وبأني لم اكن حريصا على مصلحة الاوقاف القادرية. ولا ادري ربما حمل اقتراحي على غير محمله. وقال لي بنبرة قوية يا اخي ان هذه الأراضي قد منحت للاوقاف القادرية بفرامين سلطانية. فأجبته اني عارف بذلك وان اقتراحي منبعث من حرصي على الاوقاف القادرية نفسها، ثم قلت له واية مصلحة للاوقاف القادرية في بساتين مشتركة مع مئات من المغارسين الصغار، وأيّة ايرادات هذه التي تستوفي منهم وبهذا الشكل المتعب لكم وللدولة، واني اخاف ان يأتي يوم ليس ببعيد تصفى فيه هذه الاوقاف بتقدير واطىء لأثمانها التي تدفع باقساط تمتد الى عدة سنين بدلا من ان تدفع لكم نقدا مرة واحدة. ولكن صديقي السيد يوسف الكيلاني لم يكن مدركا لعمق التيارات الاجتماعية التي كانت تعتمل في العراق. ولم يقبل باقتراحي. وعلى كل فقد كنت اوعزت باحضار لائحة قانونية في هذا الباب واستقلت قبل ان اقدمها لمجلس الوزراء. وكان ذلك من حسن الحظ لانها كانت ستثير حساسيات لم يكن من المصلحة اثارتها وقتئذ.

على ان ما كنت تنبأت به للسيد يوسف الكيلاني قد قد تحقق فعلا . ولكن بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد صدر قانون جواز تصفية الوقف القادري في لواء ديالي رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ ، في ايار ١٩٥٩ ، وقد نص في المادة الثانية منه على ما يلي:

« يصفى الوقف القادري ويملك للمغارسين (الشركاء) واصحاب المحدثات فيه لقاء بدل يدفعونه لجهة الوقف باقساط متساوية لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسجيل التمليك باسم المحكوم لهم في دائرة الطابو وفقا لاحكام هذا القانون ». وبدلا من أن تستوفي الاوقاف القادرية الثمن نقدا ودفعة واحدة كما كنت اريد ، فانها ، بموجب هذا القانون ، اصبحت تستوفيه باقساط تمتد الى عشر سنين. اما مستوى التقدير لقيمة الارض وحصة الاوقاف القادرية في المغروسات فلا اعرف عنه شيئا واعتقد انها كانت اقل بكثير مما كنت أتوقعه.




## قانون منح اللزمة في لواء العمارة

كانت الاراضي الزراعية في لواء العمارة (محافظة ميسان حاليا) في زمن الحكم العثماني من جملة ما كانت تسمى بالاملاك السنية أي الاملاك التي تعود للخزينة الخاصة بالسلطان العثماني. وكانت تلك الأراضي التي تسكنها عشائر عربية مقسمة الى مقاطعات واسعة تعرض للايجار بالمزاد العلني وتحال على من يدفع اعلى بدلات الايجار. وكان شيوخ العشائر الساكنة في تلك المقاطعات الكبيرة يزايدون عليها ويستمرون في المزايدة مهما بلغت بدلات الايجار لكي لا يسمحوا لأحد غيرهم باستئجارها لأنها مأواهم (ديرتهم) وفيها مساكنهم وهي وسيلة معيشتهم ولا يمكنهم ان يتخلوا عنها للغير وكان عبء تلك البدلات يتحملها في النهاية جمهرة الفلاحين. وبالنظر لارتفاع بدلات الايجار في بعض الاحيان الى مستويات غير معقولة فانهم كثيرا ما كانوا يعجزون عن تسديدها فيماطلون في الدفع في مواعيد الاستحقاق مما يضطر الدولة. في بعض الاحيان وعند نفاذ صبرها، إلى تجريد حملات تأديبية لاستحصالها منهم بالقوة.

واثر الانقلاب الذي وقع في الاستانة في سنة ١٩٠٩ وأطاح بالسلطان عبد الحميد صادرت الدولة الاملاك السنية واصبحت الأراضي اميرية صرفة. ولكن نظام ايجار المقاطعات بالمزاد العلني استمر الى ان احتلت الجيوش البريطانية اللواء المذكور في سنة ١٩١٥. واسترضاء لشيوخ العشائر لكي يكونوا الى جانبها اخذت السلطة المحتلة تؤجر المقاطعات المذكورة بدون مزاد وببدلات ايجار مخفضة بالقياس الى بدلات الايجار السابقة. تقدرها على اساس ما تنتجه تلك المقاطعات من مختلف المنتوجات الزراعية وتستوفيها منهم كضريبة. واستمر الوضع على هذه الوتيرة بعد تأسيس الدولة العراقية. وفي سنة ١٩٣٢ شرع قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، ولكن هذا اللواء (وكذلك لواء

المتفك) - استثني من القانون المذكورين باعتبار ان اراضيه كانت غير مشمولة بحقوق اللزمة لانها كانت مؤجرة بعقود رسمية ولمدد محدودة. ثم تقدمت مختلف الجهات باقتراحات عديدة لمعالجة مشكلة الاراضي الزراعية لهذا اللواء ومن جملتها المقترحات التي تقدم بها السيد سعد صالح الذي كان في وقت من الاوقات متصرفا لهذا اللواء. وقد اطلعت على هذه التقارير وعلى شؤون هذا اللواء ومشاكله بحكم الوظيفة التي كنت توليتها وهي مديرية الواردات العامة التي كانت تعني بتلك الشؤون والمشاكل من وجهة مالية.

وكان الملتزمون الاولون - ومعظمهم من شيوخ العشائر يقاومون كل مشروع يحاول ان يمنح قسما من اراضي المقاطعات المذكورة الى الفلاحين اللذين كانوا يقاسون في هذا اللواء على الاخص اشد انواع الظلم والاضطهاد من شيوخهم الذين كانوا يسلبونهم معظم انتاجهم ولا يبقون لهم من ثمرة اتعابهم ما يسد رمقهم ورمق عائلاتهم واطفالهم، مما دفع قسما كبيرا منهم ان يهاجروا الى بغداد والبصرة زرافات ووحدانا طلبا للرزق حتى امتلاءت ضواحي بغداد والبصرة بهم. وكانوا في بغداد يعيشون، في الصرائف بين المستنقعات الآسنة بشكل يقزز النفس ويستفز الشعور الانساني والضمير الحي. وقد جرى امامي مرة تعاقد بين صاحب معمل لفخر الآجر كان في دور التأسيس، في الكاظمية من ضواحي بغداد وبين رئيس احد الافخاذ لعشيرة من عشائر لواء العمارة تعهد بموجبه الرئيس المذكور ان ينقل جميع افراد عشيرته من الأرض التي كانوا يزرعونها الى جوار المعمل المذكور في الكاظمية لكي يشتغلوا عمالا فيه - اي انه تعهد ان يقتلع العشيرة من جذورها ومن زراعتها بجميع افرادها رجالا ونساء وأطفالا. وقد دفع صاحب المعمل الى الرئيس المذكور سلفة على حساب اجور النقل بكفالة احد الاشخاص. وقد سألته (أي الرئيس المذكور) لماذا هذا الانتقال؟ اجابني نكاد نموت جوعا فنحن نكد طوال السنة وعند اقتسام الحاصل يستولي الملتزمون على معظم الحاصلات ولا يبقون لنا ما نعتاش به واننا الآن في سبيل بيع ما نملك من مواشي وغيرها لايفاء الديون المترتبة بذمتنا ولكي نحصل على حريتنا ونترك الأرض التي نشأنا فيها وترعرعنا. وعلى كل فاننا هنا نحصل على اجور معينة. وان كانت واطئة، فانها افضل من

الوضع الذي نعيش فيه الآن. ثم أردف قائلا يصعب على كل منا ان يترك ديرته ووطنه ولكن ليس في اليد حيلة.

واخيرا في اواخر سنة ١٩٥١ تقدمت وزارة نوري السعيد بمشروع قانون لمنح اللزمة في لواء العمارة الى مجلس النواب. وما ان قرأت المشروع حتى صعقت. كيف يمكن، ونحن مشرفون على سنة ١٩٥٢ - والتذمر في مختلف الاوساط الواعية قد بلغ حدّاً كبيراً، وفلاحو لواء العمارة يملأون ضواحي بغداد، ان تتقدم حكومة بمثل هذا المشروع القانوني الذي عُهد الى السيد مصطفى العمري، الذي كان وقتئذ وزير دولة في وزارة نوري السعيد المذكورة، بالدفاع عنه في مجلس الامة. لقد نصت اللائحة القانونية على ان يمنح الملتزم الأوّلي - شيخ العشيرة على الاغلب - نصف المقاطعة زائدا مائتي دونم من اراضي الشلب - (الرز) -، ويمنح الملتزمون الثانويون وقسم كبير منهم من اقارب الشيخ - ربع المقاطعة والربع الاخر الى مجموع الفلاحين. وقد جاءت في اللائحة القانونية ثغرات يمكن بواسطتها التحايل للحيلولة دون حصول مجموع الفلاحين حتى على ربع الأراضي، وذلك بمنحهم الأراضي السبخة (المالحة)، ووضع حصصهم في مؤخرة المقاطعة بحيث لا تصل اليهم من المياه الا فضلتها، هذا ان وصل اليهم منها شيء، الى غير ذلك. وقد صح ما كان يتوقعه المطلعون على الاوضاع هناك، اي في مقاطعات لواء العمارة. فلم يحصل الفلاحون حتى على الربع المنصوص عليه في القانون، كما سيأتي بيانه. نصف المقاطعة زائدا مئتا دونم عراقي من الأراضي التي تزرع رزا الى شخص واحد. هو الملتزم الدولي او الشيخ، وربع المقاطعة الى نفر محدود من الملتزمين الثانويين قد يقل عددهم عن اصابع اليد، وجمهرة الفلاحين على كثرتهم بأقل من الربع الباقي من المقاطعة واي ربع: ويجري هذا التشريع ونحن في اوائل سنة ١٩٥٢ التي حصلت فيها ثورة ٢٣ تموز في مصر. لقد هاجمت اللائحة القانونية المذكورة في اللجنة المالية ومن ثم في مجلس النواب حيث القيت خطابا قويا مطولا اوردت فيه ارقاما تفصيلية عن نتائج هذه اللائحة القانونية فيما لو اصبحت قانونا. وقلت ان بعض الشيوخ ستبلغ حصتهم بموجب هذا القانون ما يزيد على عشرة الاف دونم من الأراضي التي تزرع بالرز (الشلب) والتي تسقى

سيحا وذلك عدا اراضي المزروعات الصيفية الاخرى التي تسقى سيحا او بالواسطة وعدا اراضي المزروعات الشتوية. وكل دونم من اراضي الشلب (الرز) هو ثروة بحدّ ذاته. لقد قلت في خطابي المنوه به والذي القيته في الجلسة السادسة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١ ما يلي:

«.... تعجبت كيف أن الحكومة في مثل هذا الوقت تتقدم بمثل هذا الحل. ان هذه اللائحة لا تمثل إلا الخضوع والاستسلام لنفر من الاقطاعيين. انها لا تحسب حساباً لا للقوى النامية ولا للوعي النامي الذي أخذ يتغلغل في مجموع العراقيين. وانها في هذه اللائحة القانونية لا تساير الزمن.... وانها جاءت بمبدأ منح نصف الأراضي المتعاقد عليها للملتزمين الكبار، ومعظمهم من الشيوخ، الأمر الذي يخالف الاتجاه العام لتحديد الملكية ولنشر الملكية الصغيرة بين صغار المزارعين.... لقد كان بإمكان أية حكومة ان تتقدم بهذا المبدأ فيما لو أرادت ان تخالف التيارات الحديثة. كان هذا الحل ميسوراً لكل احد، ولكنه يخالف الوجدان الواعي في هذا الزمن. ان خير حل لهذه المشكلة هو ان نضع حداً أعلى لما يمكن أن يعطي للملتزم الأولى باللزمة. وما يزيد على هذا الحد يوزع على الفلاحين.... الذين - كما بينت في اللجنة المالية - لم تلتفت الحكومة إليهم ولم تفاوضهم في الأمر، لأنهم ليسوا موجودون بالنسبة لها، إنما اكتفت بمفاوضة نفر من الملتزمين الأولين الكبار.... ».

- وزير الداخلية يضع شرطة سريين لحراستي -

وبعد القاء خطابي هذا بعدة ايام رجاني وزير الداخلية السيد سعيد قزاز ان ازوره في مكتبه في وزارة الداخلية وعندما زرته قال لي أن لغطا بدور حوله محاولات يخطط لها شيوخ لواء العمارة ضدي وابدى استعداده لوضع شرطي سري واحد او اثنين لمرافقتي فوافقت على شرطي واحد بقي يرافقني مدة من الزمان ثم صرفته. كما جاءت الحاجة فتنة زوجة الشيخ محمد العريبي الى بيتنا لزيارة زوجتي وقالت لها لماذا يهاجم عبد الكريم الازرى شيوخ العمارة، الا يحسب لهم حسابا، انهم قادرون على الحاق الاذى به.

والسبب في اهتمامي بلواء العمارة (محافظة ميسان حاليا) اكثر من غيره من

الالوية الاخرى ناشيء عن كون قسم كبير من سكان المنطقة الانتخابية التي كنت امثلها - المنطقة العاشرة في مدينة بغداد - كانوا من المهاجرين من هذا اللواء، وكنت اعرف قسما كبيرا منهم ومعظم وجهائهم. وكنت اسمع منهم من قصص المظالم التي كانت تقترف بحقهم من قبل الشيوخ او الملتزمين الاولين او الثانويين مما دفعهم الى ان يهجروا اوطانهم الى مدينة بغداد هربا من التعسف والظلم الذي كانوا يلقونه. واخيرا بالرغم من المآخذ التي شرحتها اعلاه شرعت اللائحة المذكورة واصبحت قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢.

## - اعادة النظر في قانون منح اللزمة في لواء العمارة - (محافظة ميسان)

وعند تأليف الوزارة الجمالية الاولى في اواخر سنة ١٩٥٣ والتي اشتركت فيها وزيرا للمالية كان اول عمل قمت به عندما وصلت الى ديوان الوزارة هو استدعاء متصرف لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) السيد مشكور ابو طبيخ الى بغداد مع رؤساء التسوية (حكام محاكم تسوية حقوق الاراضي) في اللواء المذكور كما طلبت الى مدير التسوية العام السيد مكي الجميل اعداد تقرير عن اعمال لجان التسوية (محاكم تسوية حقوق الاراضي) في اللواء المذكور. وخاصة عن ما أصاب طبقة الفلاحين من الاراضي. وقد وصل المتصرف بعد يوم او يومين وعقدنا اجتماعا في مكتبي في وزارة المالية ضم المتصرف المذكور ومدير التسوية العام ووكيل مدير الواردات العام وتداولنا مليا في موضوع نتائج تطبيق قانون منح اللزمة في لواء العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ وتبين لنا ان التسوية قد تمت وانتهت في ثلاث مناطق تسوية وان نتيجتها كانت حرمان الفلاحين حرماناً كلياً تقريبا من الأراضي في واحدة منها. ومنحهم اراضي قليلة جدا ورديئة وسبخة (مليئة بالاملاح) في المنطقتين الاخريين للتسوية مما دفع معظمهم الى رفضها. واتفق الرأي بيننا على ان النتائج ستكون مماثلة ان لم تكن اسوأ في جميع مناطق التسوية اذا استمر تطبيق القانون الحالي على علاته، وانه اذا كانت سياسة الحكومة منح الفلاحين حصة فيها بعض

الانصاف ومقدار من العدالة للفلاحين فانه يجب تعديل القانون النافذ وقتئذ. وهكذا قررت اعادة النظر في القانون المذكور واعداد لائحة قانونية جديدة لمنح اللزمة وتوزيع الأراضي في لواء العمارة (محافظة ميسان). وألفت حسب ما اتذكر لجنة من متصرف لواء العمارة ومدير التسوية العام ووكيل مدير الواردات العام لاعداد اللائحة المذكورة واتفقت معهم على ان يستبدل بمبدأ التوزيع الذي قام عليه القانون النافذ وقتئذ والذي ينص على توزيع اراضي المقاطعات على أساس نصف الأراضي للشيوخ او الملتزمين الاولين وربعها للملتزمين الثانويين او السراكيل والربع الآخر للفلاحين، مبدأً جديداً هو منح ربع الاراضي، بدلاً من النصف، للشيوخ والملتزمين الاولين وربعها للملتزمين الثانويين ونصفها، بدلا من الربع، للفلاحين، على ان يكون النصف الممنوح للفلاحين نصفا حقيقيا من حيث نوعية الأراضي وخصوبتها وكونها ذات قنوات وصدور على النهر الى غير ذلك بحيث يضمن ارواؤها ويحال دون التلاعب في موضوع الارواء بقطع المياه من قبل اصحاب الصدور بغية تنفير الفلاحين من الأراضي الممنوحة لهم وحملهم على تركها. ثم طلبت الى اللجنة ان تسدّ جميع الثغرات الموجودة في القانون النافذ وقتئذ كما اوضحها لي اعضاء اللجنة ورؤساء التسوية والتي كان يستفيد منها المتنفذون للحيلولة دون حصول الفلاحين على حقوقهم في الأراضي.

وفي هذه الاثناء قدمت اقتراحا الى مجلس الوزراء بتعيين الدكتور صالح مهدي حيدر مديرا عاما للواردات بالنظر لاختصاصه في شؤون الأراضي فوافق مجلس الوزراء على تعيينه وصدرت الارادة الملكية بذلك وقد انطت به الاضطلاع بأمر اعداد هذه اللائحة الجديدة وقد قام بها خير قيام.

ثم اتصلت بنوري السعيد وقلت له أريد ان ازورك لاوضح لك نتائج اعمال لجان التسوية في لواء العمارة تطبيقا للقانون الذي تم تشريعه في زمن وزارتك اجابني اني ارغب في زيارتك الآن في مكتبك في وزارة المالية اذا كنت مستعدا. فقلت له انا بانتظارك. ولما جاء رأى جمهورا كبيرا من الفلاحين المهاجرين من لواء العمارة متجمهرين في اروقة الوزارة وفي الفراندات الواسعة

امام مكاتب الوزارة جاءوا ينتظرون مواجهتي لكي يعرضوا ظلاماتهم ويشرحوا الأسباب التي ادت الى هجرتهم من ديارهم و « اوطانهم ». فبادرني نوري السعيد متسائلا ما هذا الحشد الكبير من الناس فأجبته هؤلاء هم بعض النازحين من لواء العمارة جاؤا ليعرضوا ظلامتهم وليشرحوا اوضاعهم. انا مسرور لانك تشاهد بأم عينيك هؤلاء البؤساء. ثم عرضت عليه نتائج اعمال لجان التسوية في لواء العمارة فتعجب وقال ان هذه النتائج تخالف ما كنّا نستهدفه من القانون الذي شرعناه. فأجبته هذا ما حصل في الواقع ثم اخبرته اني قد ألفت لجنة لاعادة النظر فيه وشرحت له المبادىء التي كنت اتفقت عليها مع اعضاء االلجنة فأيدها.

وبينما كنت استعد لدفع اللائحة القانونية الى مجلس الوزراء اذ بنوري السعيد يأتي ،بعد عدة أيام ،لزيارتي في مكتبي في وزارة المالية ويشاهد حشدا اكبر من الجماهير التي شاهدها في زيارته السابقة وقد جاء وبيده نسخة من اللائحة القانونية التي كنت على وشك دفعها الى مجلس الوزراء فسألته من اين حصل عليها فأجاب ان شيوخ العمارة قد تمكنوا بطريقة من الطرق من الحصول عليها وقد زاروه وشرحوا له اعتراضاتهم على بعض موادها واخذ يسرد اعتراضاتهم فأجبته يا فخامة الرئيس ان اعتراضات الشيوخ تنصب اولا على مبدأ منح الفلاحين نصف الأراضي بدلا من الربع وثانيا على سد الثغرات التي كانوا يستفيدون منها لحرمان الفلاحين من حصتهم التي ينص عليها القانون. فاذا ما استجبنا لاعتراضاتهم لا تبقى حاجة لتعديل القانون النافذ الآن. فقال نوري السعيد لنذهب معا الى وزير الداخلية سعيد قزاز ونتباحث معه حول الموضوع. فقلت له لا بأس وخرجنا معا من مكتبي وذهبنا الى مكتب سعيد قزاز وزير الداخلية وتناقشنا هناك حول الموضوع .وقد ايدني سعيد قزاز في جميع النقاط الواردة في اللائحة القانونية والتي كانت مدار اعتراض الشيوخ فسكت نوري السعيد.

ثم دفعت باللائحة الى مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة المالية المرقم ١٧٢٤ المؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٣١ الموجه الى مجلس الوزراء الذي بعد اخذ

ورد صادق عليها بقراره المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/١٧ واقترن القرار بمصادقة الملك وابلغ الى وزارة المالية بموجب كتاب مجلس الوزراء عدد ٣٥٤ وتاريخ ١٩٥٤/١/٢٠ واحيلت اللائحة القانونية الى مجلس النواب.

ثم اضيفت بعد ذلك اقتراحات جديدة الى اللائحة القانونية المارة الذكر وقد صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٣ ورفعت بشكلها النهائي الى مجلس الامة بعد المصادقة عليها.

وقد تسبب هذا المشروع القانوني او اللائحة القانونية باستياء شديد لدى شيوخ العمارة الذين اخذوا يمارسون انواع الضغط للحيلولة دون تشريعها.

### مقابلة الامير عبد الاله حول لائحة منح اللزمة
### في لواء العمارة والاجتماع بالشيوخ بحضور الأمير عبدالاله في البلاط الملكي
### الشيوخ يهددون بمقاومة القانون بالقوة المسلّحة

واتذكر جيدا انه جاءني نداء هاتفي من السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي وكان ذلك في ٢٠ أو ٢٥ شباط ١٩٥٤ يقول فيه ان الأمير عبد الاله يرجو مني ان اذهب الى البلاط الملكي لمقابلته فسألته وما هو الغرض من الاجتماع؟ اجابني حول لائحة قانون توزيع الاراضي في لواء العمارة. قلت له سأكون عندكم بعد قليل. فذهبت الى البلاط الملكي واجتمعت بالامير في مكتبه فقال لي ان شيوخ العمارة جاؤا اليه يشكون امرهم ويقولون عني اني لا اسمح لهم بشرح وجهة نظرهم حول اللائحة القانونية الآنفة الذكر. ولذلك طلبوا الى الامير ان يجمعهم واياي بحضوره ليشرحوا لي وجهة نظرهم. ثم قال لي هل لديك مانع من الاستماع الى وجهة نظرهم وهم الآن ينتظرون في غرفة اخرى، اجبته لا مانع لدى بتاتا. قال اذن لنذهب اليهم ونهض وذهبت بصحبته الى الغرفة التي كان بعض شيوخ العارة ينتظروننا فيها وكان بينهم الشيخ مجيد آل خليفة شيخ البو محمد والشيخ محمد آل عريبي شيخ البو محمد. والشيخ عبد الكريم الشواي الفهد شيخ عشيرة آل ازيرج والشيخ مطلق السلمان شيخ عشرة آل ازيرج والشيخ عبد الكريم الجوى اللازم من شيوخ بني لام وغيرهم. فطلب إليهم الأمير أن يشرحوا وجهة نظرهم فبدأوا ينتقدون مواد اللائحة وفقراتها كما أقرّها مجلس الوزراء والأمير وأنا نستمع إليهم وأخيراً

قاطعتهم قائلاً قبل أن نذهب بعيداً في مناقشة فقرات اللائحة القانونية وموادها اود أن أسأل الشيوخ المحترمين هل انهم موافقون على المبدأ الذي قامت عليه اللائحة- وسأشرحه- فإذا كانوا موافقين عندئذ يسهل علينا الاتفاق على صيغة اللائحة وفقراتها وموادها. وإذا كانوا غير موافقين على المبدأ الذي قامت عليه اللائحة عندئذ يكون البحث في التفاصيل عبثا ومضيعة للوقت. ثم قلت اما المبدأ الذي قامت عليه اللائحة والذي اقره مجلس الوزراء وتتمسّك به الحكومة ولا تتراجع عنه بتاتا فهو اعطاء نصف اراضي المقاطعات - النصف الحقيقي - للفلاحين، وربعها للشيوخ او الملتزمين الاولين وربعها للملتزمين الثانويين. هذا هو المبدأ واريد ان اعرف هل ان الشيوخ المجتمعين هنا موافقون عليه أم لا. هذا ولم اذكرلهم ما كنت انوي عمله عندما تعرض اللائحة على اللجنة المالية في مجلس النواب وهو وضع حدّ اعلى من المساحة التي يجوز منحها للشيوخ او الملتزمين الاولين ولا يجوز في اي حال من الاحوال تجاوزها خاصة في اراضي الشلب (الرز). واني لم اذكر هذا الحد الاعلى في صلب اللائحة لاني كنت اخشى اذا ما ذكرت هذا الحد الاعلى في اللائحة ان تثور ضجة كبيرة تؤدي الى عرقلة تشريعها وقلت لنفسي اني سأقترح اضافة هذا الحد الاعلى عند احالة اللائحة من مجلس النواب الى اللجنة المختصة وهي اللجنة المالية، مع العلم باني كنت قد اتيت على ذكر هذا التحديد في الخطاب الذي القيته في الجلسة السادسة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥١ وذلك بمناسبة عرض لائحة قانون اللزمة في لواء العمارة والتي كانت قد جاءت بها وقتئذ وزارة نوري السعيد. حيث قلت بالحرف الواحد: ان خير حل لهذه المشكلة هو ان نضع حدا اعلى لما يمكن ان يمنح للملتزم الاولي من الأراضي اللزمة وما يزيد على هذا الحد الاعلى يوزع على الفلاحين... » وبعد ان انهيت كلامي نهض الشيخ مجيد آل خليفة وقال اني اشكر وزير المالية على صراحته اما السؤال الذي وجهه الينا فاني اجيب عليه بالنيابة عن الشيوخ المجتمعين هنا - وهم يسمعوني - وقال اننا لا نعرف السبب في معاملتنا معاملة تختلف عن بقية الشيوخ في باقي الالوية (المحافظات) حيث لا يقاسم الفلاحُ الشيخَ في الأرض. ولذلك فاننا لا نوافق

على المبدأ الذي انطوت عليه اللائحة القانونية وهو اعطاء نصف الأرض للفلاحين. اننا سنقاوم هذا المبدأ بكل ما نملك من حول وقوة. اننا قد اشترينا الاكفان (الجفنات) والتفنكات (البنادق) لاننا ننوى ان نموت في سبيل اراضينا التي ورثناها عن آبائنا واجدادنا. فأجبته اني بدوري اشكر الشيخ مجيد آل خليفة على كلمته وعلى صراحته التي جعلت مناقشة مواد اللائحة وفقراتها وصيغتها ضرباً من العبث لا طائل من وراءه ولذلك لا أجد أية فائدة في الاستمرار في المناقشة ما دام المبدأ الذي قامت عليه اللائحة غير مقبول لدى الشيوخ.

وقد لاحظت ان الامير عبد الاله، ولي العهد، قد انزعج من كلمة الشيخ مجيد آل خليفة التي قال فيها انه وبقية الشيوخ سيقاومون اللائحة بقوة السلاح. فقال الامير أرى ان ننهي الاجتماع ونهض وخرج غاضبا وخرجت معه ورجعنا الى مكتبه، وهناك قال لي الامير عبد الاله لقد تأكد لي الآن ان هؤلاء الشيوخ - ومن ورائهم جميع شيوخ العشائر - سوف يقاومون هذه اللائحة القانونية بكل ما يملكون من قوة، واني لا أرى اية مصلحة عامة في اغضابهم واستفزازهم في الوضع الحاضر، لانهم من اهم الركائز التي نعتمد عليها في اسناد الوضع السياسي للبلد والوقوف في وجه التيارات التي تريد ان تعصف بأمنه واستقراره وتزعزع كيانه. اجبته يا سمو الامير ولكن استمرار هذا الظلم امر في غاية الخطورة لا سيما في هذه الظروف التي يمر فيها البلد. ثم قلت له يا ليت لو ان سموك تمر مرورا عابرا في السراي لترى بعينيك الحشد الهائل من الفلاحين النازحين من لواء العمارة ينتظرون بفارغ الصبر حلا عادلا لقضاياهم يزيل المظالم التي اقترفت بحقهم. لقد تأكد لي عندئذ ان مصير اللائحة القانونية الآنفة الذكر قد تقرر وان استمرار بقائي في الوزارة اصبح ضربا من العبث. وكانت هذه اللائحة وغيرها من اهم الاسباب التي جعلت الامير عبد الاله ونوري السعيد يتضايقان من وجودي في وزارة المالية.

لقد تم الاجتماع الآنف الذكر في اواخر شهر شباط من سنة ١٩٥٤ - ولا اتذكر التاريخ بالضبط - وبعد ما يقارب الاربع سنين اندلعت ثورة ١٤ تموز

١٩٥٨ وجرفت في سيلها الشيخ مجيد آل خليفة وغيره من الشيوخ والملاكين كبارا ومتوسطين وصغارا لا في لواء العمارة (محافظة ميسان حاليا) بل في جميع انحاء العراق وقوضت اركان الملكية الزراعية في العراق ان لم تكن اتت عليها. وقد تبين ان هؤلاء الشيوخ لم يكونوا سندا او دعامة للوضع السياسي في البلد وانما كانوا عبئا ثقيلا عليه.

## وزارة نوري السعيد تتولى لائحة قانون منح اللزمة في لواء العمارة

وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٤ استقالت وزارة الدكتور جمالي الثانية وجاءت وزارة أرشد العمري التي لم تتعرض لموضوع لائحة قانون توزيع الأراضي في لواء العمارة. ثم أعقبتها وزارة نوري السعيد الثانية عشرة وقد كان نوري السعيد يتابع قضية هذه اللائحة القانونية بنفسه - كما سبق أن بينت - فسحبها من مجلس النواب، وبالنظر لأن المجلس النيابي كان منحلاً، فقد أصدرها بمرسوم هو المرسوم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ وبالرغم من ضغط شيوخ العمارة عليه فانه لم ينصاع لهم. وما عدا بعض التعديلات الطفيفة فانه أبقى على المبادى الأساسية التي قامت عليها اللائحة كما سبق أن قدمتها الى مجلس الوزراء في وزارة الدكتور الجمالي الاولى والتي كان قد أقرها بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٣، وخاصة نسب التوزيع على الملتزمين الأولين والثانويين والفلاحين. فقد ورد في المادة الرابعة أ من المرسوم رقم ٢٨ سنة ١٩٥٤ ما يلي «على رئيس التسوية تقسيم المقاطعة الى نصفين متساويين يكون لكل نصف صدور وحقوق وطلاع ونهر للارواء متكافئة ويخصص أحد النصفين الى الملتزمين الاوليين والثانويين ويخصص النصف الثاني للفلاحين. أما النصف المخصص للملتزم الأولي وللملتزمين الثانويين فانه يقسم مناصفة بينهم أي ربع للملتزم الاولي وربع للملتزمين الثانويين. أما الأمر الذي لم يرد في اللائحة والذي كنت أرجأته الى حين عرض اللائحة على اللجنة المالية لمجلس النواب، خوفاً من أن يثير وجوده فيها ضجة كبيرة تعرقل تشريعها، أعني وضع حد أعلى - خاصة في أراضي الشلب (الرز) - لما يمكن أن يمنح للملتزم الاولي من الأراضي، فلم يتحقق. وهكذا فقد تحقق على يد نوري السعيد ما تخوّف الأمير

عبد الاله من تحقيقه. وعلى كل فان المرسوم كان خطوة الى الأمام ولكنها جاءت متأخرة جداً وكان تيار الزمان أسرع في خطواته. فقد اندلعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقضت على الملتزمين الاوليين والثانويين وجعلتهم لاجئين في مدينة بغداد وغيرها من المدن هرباً من سخط الفلاحين.

## بعض اللوائح القانونية التي أعدت في وزارة الدكتور الجمالي والتي لقيت معارضة شديدة.

**مقدمة:** صفحة من صفحات مشكلة الأراضي الزراعية في العراق محاولة معالجتها

## - المقال المنشور في جريدة الزمان البغدادية - حول الملكية الزراعية

لقد كنت كتبت مقالاً في العدد ٤٤١٤ من جريدة الزمان البغدادية المؤرخ في ٢٠ نيسان ١٩٥٢ حول موضوع حصر توزيع الأراضي الاميرية بالملكيات الصغيرة. وقد تضمن المقال المذكور عدة اقتراحات مهمة حول موضوع تحقيق الملكية الزراعية في العراق. وعندما تألف الوزارة الجمالية الاولى والتي عينت فيها وزيراً للمالية رأت إدارة الجريدة المذكورة نشر المقال المذكور مجدداً فنشرته في العدد ٤٩٤٣ والمؤرخ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٤ تذكيراً لي بالمقترحات التي تضمنها المقال المذكور ومطالبة بتنفيذها. والواقع أن المقترحات الواردة في هذا المقال المهم تؤلف بحد ذاتها منهجاً اصلاحياً التزمت به أمام الناس. واشتركت في وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي - الذي سبق له أن قرأ المقال واطلع عليه - مستهدفاً تحقيق ما يمكن تحقيقه منه. ونظراً لأهمية المقال وأهمية المقترحات الواردة فيه رأيت أن أنقله حرفياً، لا سيما وأنه قد تنبأ تنبئاً حرفياً بمصير الملكية الزراعية في ثورة ١٩٥٨ وما أعقبها. لقد جاء في المقال ما يلي:

**نص المقال:**

« يشكو العراق من جملة ما يشكو منه من مرضين رئيسيين أولهما قلة الدخل القومي المتأتي من قلة الانتاج ومن عدم استغلال جميع إمكاناته

استغلالاً كافياً ومن عدم حصوله على ما يجب أن يحصل عليه من دخل من ثروته المعدنية الرئيسية على الأخص أي النفط. وثانيها سوء توزيع هذا الدخل القومي.

وأخشى ما أخشاه أن تنحصر العناية بمعالجة المشكلة الاولى دون الالتفات والعناية بالمشكلة الثانية. وعندئذ ستتعاظم الفروق بين الناس ويزداد سوء التوزيع ويتعرض كيان الدولة الى خطر جسيم لأن الفروقات بين الناس في مجتمع فقير لا تظهر ولكنها تبرز بشكل واضح عندما يزداد الرخاء وينحصر في طبقة من الناس دون الآخرين.

وبالنظر لكون العراق لا يزال في مرحلة تغلب عليه فيها المسحة الزراعية لذلك سأحصر مقالي في الوقت الحاضر في مشكلة سوء التوزيع من ناحية الزراعة والملكية الزراعية.

وقد نعتت محاولات تعميم الملكية الزراعية الصغيرة بالشيوعية وبأنها تشرب من المبادئ الشيوعية. والواقع انها على نقيض ذلك تماماً. إذ هي محاولة لصد تيار تلك المبادىء، وتركيز حق الملكية على أساس مكين. إذ من المعروف أن المبدأ الشيوعي يلغي الملكية الزراعية من أساسها. سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ويجعل جميع المشتغلين بالزراعة عمالاً ومستخدمين في مزارع حكومية أو تعاونية بينما تعميم الملكية الزراعية الصغيرة يدعم حق الملكيه بجعل المنتفعين من هذا الحق والمدافعين عنه أكبر عدد ممكن. ولا شيء أخطر على حق الملكية من تركيزها بأيدي قليلة وحصر الانتفاع منها بنفر قليل من مجموع الناس. الأمر الذي يجعل المدافعين عن هذا الحق نفراً ضئيلاً. وأفضل مثل نورده على ذلك روسيا قبل الحرب العالمية الاولى حيث كانت (١٩٠٠٠) عائلة تقريباً تملك القسم الأعظم من أراضي روسيا الزراعية وكان متوسط ما تملكه العائلة الواحدة /٦٠٠٠/ أيكر (فدان) أي ما يقارب العشرة آلاف مشارة أو (٢٥٠٠٠) دونماً لبنانياً. وعندما اضطرب النظام وهبت العاصفة لم تتمكن هذه التسعة عشر ألف عائلة أن تقف بوجه الـ ١٥٠ مليون نسمة من الحانقين على النظام السائد. فانهارت الملكية الزراعية بأسرع من لمح البصر كما تنبأ لها

فيلسوف روسيا الكبير تولستوي.

فحق الملكية، وكل حق آخر، بل وكل نظام سياسي أو اقتصادي، إنما يقوم ويستمر في البقاء مستنداً إلى قناعة الأغلبية الساحقة من الناس بصلاحه وسهرهم عليه واستعدادهم للدفاع عنه متى تعرض للهجوم عليه.

والشرطي والجندي اللذان تعتمد عليهما السلطة في المحافظة على أي حق من الحقوق إنما هما من جملة الناس. فإذا زالت قناعة الناس بصلاح أي نظام، أو إذا اقتنع الناس بفساد أي نظام، أصبح الدفاع عن ذلك النظام، أو ذلك الحق أمراً مستحيلاً. وما بقاؤه إلا رهن بحدوث أي اضطراب يقع على جهاز الدولة. ولذلك فكل حريص على حق الملكية يجب أن يزيد في عدد المنتفعين من هذا الحق لكي يزيد في عدد المدافعين عنه. وبالعكس كل من يريد أن يعرض هذا الحق للزوال، فليسعى لتقليص عدد المنتفعين به والمدافعين عنه.

ثم أن حق الملكية ليس إلا طريقة من طرق التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. فقد وجد أن هذه الطريقة تستحث الفرد على العمل وبذل الجهد وفي ذلك خير المجموع. ولكنها (أي الملكية) متى تعارضت مع مصلحة المجموع، أو متى أصبحت سبباً من أسباب شقاء المجموع تلاشت قوتها الأدبية واضمحل مبرر وجودها وأصبحت مثاراً للسخط والنقمة. فحق الملكية ليس حقاً مقدساً وإنما يشترط بقاؤه بانسجامه مع خير الناس وبكونه وظيفة اجتماعية تستهدف فائدة مجموع الناس. ولذلك فكل حريص على هذا الحق يجب أن لا يجعله متناقضاً مع مصلحة مجموع الناس لأنه إن جعله كذلك عرضه إلى الدمار السريع.

وإني أرى أن الكثيرين ممن يتكلمون عن حق الملكية الزراعية في العراق لا يفكرون لا بالقوى التي تدافع عنه ولا يفكرون بالأساس الفلسفي الذي يقوم عليه، وهم يتكلمون عنه كأنه حق مقدس مضمون بقوة خارقة غير تأييد مجموع الناس. وهذا الخطأ الفادح قد وقع فيه كثيرون من قبلنا ممن تصوروا هذا التصوّر وإذا بهم يرونه قد ذاب بين عشية وضحاها كما يذوب السكر في الماء.

لذلك فالداعون لنشر الملكية الزراعية الصغيرة وتعميمها إنما يدعون لها

مستندين في ذلك الى أسباب ثلاثة:

١ - انها تؤكد حق الملكية.

٢ - انها تجعل المجتمع اكثر اتزاناً وانطباقاً على روح العدل.

٣ - انها تزيد في الانتاج الزراعي. فقد ثبت بالخبرة الواقعية في العراق وخارجه ان الملكية الصغيرة بمقياس معتدل أكثر إنتاجاً في جميع الأحوال من الملكية الكبيرة الواسعة.

ولتحقيق هذا الهدف الذي اعتبره من جملة الأهداف الرئيسية للدولة العراقية أرى التشبث بالطرق التالية التي يمكن اللجوء إليها بصورة تدرجيه:

أولاً - حصر توزيع جميع الأراضي الأميرية التي سيتم احياؤها بمشاريع الري الجديدة بالملكية الصغيرة. وقد جاء قانون اعمار واستثمار أراضي الدجيلة رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٥ ثم من بعده قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ محققاً لقسم من هذه الطريقة غير أن النقص الذي يؤاخذ عليه القانون الأخير أنه أجاز إيجار الأراضي الأميرية التي تسقى بالضخ العالي بمساحات كبيرة لا تتجاوز الخمسة آلاف مشارة اي (١٢٥٠٠) دونم كأنما الضخ العالي مشكلة تعجز عنها الحكومة وقد أوصت بعثة الخبراء التي أوفدها البنك الدولي بضرورة قيام الحكومة باسقاء بعض الأراضي التي تحتاج إلى اسقائها بالضخ العالي بمضخات تنصبها، ثم تسلمها الى جمعيات تعاونية. وعلى كل فاني لا أرى أن مشكلة الضخ العالي يمكن أن تقف حائلاً دون تطبيق مبدأ الملكية الصغيرة في أراضي الضخ العالي، وبعبارة أخرى ان أراضي الدولة من الآن فصاعداً يجب أن يحصر توزيعها بملكيات صغيرة فقط ويمنع تسربها بأي شكل من الأشكال الى أصحاب الملكيات الكبيرة.

ثانياً - يجب من الآن فصاعداً وضع حد أعلى لما يمكن أن يسجل باسم أي شخص من الأراضي الزراعية في دوائر الطابو (دوائر التسجيل العقاري) وتمنع دوائر الطابو من أن تسجل أكثر من هذا الحد بتاتاً. وقد يكون من المناسب أن يكون هذا الحد معتدلاً في بادىء الأمر ثم يخفض تدريجياً بمرور الزمن.

ثالثا - يجب أن تمتنع دوائر التسوية من الآن فصاعداً أن تسجل باسم أي شخص من الأراضي الاميرية أكثر من مقدار معيّن من هذه الأراضي. وقد يعترض على هذا الرأي بأنه ليس عادلاً باعتبار أن دوائر التسوية قد سبق لها أن سجلت مئات الألوف من المشارات بأسماء أشخاص قبلاً. فلماذا يجري التحديد الآن؟ والجواب على ذلك هو أننا يجب أن نطبق المبدأ الصالح في أي وقت يكون فيه ممكناً .ويجب أن لا نستمر ونسترسل في الخطأ، لأن تعميم الخطأ خطأ أكبر. وقد يأتي زمن تصلح فيه الأخطاء السابقة.

رابعاً - أن يعدل قانون الاستملاك بحيث يمكن الحكومة من أن تستملك وتعوض تعويضاً عادلاً، في ظروف معينة. ما يزيد عن حد معين، من الأراضي المملوكة أو المفوضة بالطابو أو الممنوحة باللزمة لغرض توزيعها على الفلاحين إما مجاناً أو تقسيطها بأقساط طويلة الأجل.

خامساً - اعطاء الحكومة حق الرجحان (حق الشفعة في الأراضي الزراعية) في الأراضي الزراعية التي تباع وتشترى أسوة بالخليط أو الشريك. فقد تعرض للبيع أراضي زراعية لأسباب مختلفة. وقد تشترى بثمن بخس، ونظراً لعجز الفلاحين عن شرائها تنتقل من مالك كبير سابق الى مالك كبير جديد. في حين يكون بالإمكان شراؤها من قبل الحكومة لغرض تمليكها للفلاحين الساكنين فيها أو لغيرهم ممن يراد تمليكهم أراضي زراعية. وإني أعرف قضايا كثيرة حيث بيعت فيها أراضي واسعة بأثمان بخسة وانتقلت من مالكين كبار سابقين إلى مالكين كبار جدد في الوقت الذي كان في إمكان الدولة أن تشتريها لو كان لها حق الرجحان وتوزعها على صغار المزارعين.

سادساً - تمكين المصرف الزراعي من تسليف الشخص الذي تتوفر فيه شروط معينة كامل المبلغ، على أن لا يتجاوز حداً معيناً لتمكينه من شراء الأرض الزراعية، التي يجدها، على أن لا تتجاوز مساحتها حداً معيناً، واعتبار هذه المهمة من المهمات الأساسية للمصرف الزراعي وتقسيط هذا المبلغ على المستلف لآجال طويلة وبفائدة ضئيلة أو بدون فائدة. وبهذه الواسطة يُمكّن الفرد المحروم من

الأرض الزراعية من البحث عن أرض زراعية ليشتريها بسلفة من الحكومة. واني مقتنع اننا بهذا العمل نفتح آفاقاً واسعة لكثير من الناس الذين يرغبون في امتهان الزراعةولكنهم لا يقدرون على تحقيق رغبتهم لأنهم لا يملكون رأس المال لشرائها. وقد عملت بهذا المبدأ الحكومة الاميركية وكانت تجربتها ناجحة جداً.

سابعاً - تمكين المصرف الزراعي أو أية دائرة أخرى من دوائر الدولة من شراء الأراضي من الذين يرغبون في بيعها من الملاكين. وفق شروط معينة يحافظ فيها على مصلحة الدولة. اذ قد يوجد من يرغب في بيع أرضه لسبب من الأسباب، فلتكن الحكومة هي المشترية.

ثامناً - اخضاع الدخل الزراعي تدريجياً لضريبة تصاعدية تكون خفيفة في بادىء الأمر ثم ترفع تدريجياً والغاء ضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب الزراعية الموروثة من عهود سابقة. وذلك تطبيقاً لمبدأ العدالة الذي يستوجب اخضاع الدخل مهما كان مصدره لمقاييس متساوية أو متقاربة على الأقل من الضرائب.

وإني أعرف جيداً أن هناك عقبات كبيرة في سبيل تطبيق هذه المبادىء ومنها عدم اكمال التسوية في جميع أنحاء العراق ولكنى لا أعتقد أن هذه العقبات لا يمكن التغلب عليها. فليس من الصحيح أن لا يخضع الدخل الزراعي الذي يكون ما يقارب الـ ٧٠٪ من الدخل القومي (آنئذ) لمبدأ الضرائب التصاعدية المباشرة، ومن المؤلم حقاً أن يدفع الفقير ما يزيد على الـ ٣٠ فلساً عن الكيلو الواحد من السكر الذي يستهلكه هو وأطفاله في حين تعفى دخولات يتجاوز بعضها الربع مليون دينار من الضريبة التصاعدية المباشرة.

تاسعاً - السير بسياسة التسليف الزراعي لشراء البذور والمكائن والالات الزراعية والحيوانات وبناء البيوت الريفية بجد ونطاق أوسع بكثير من النطاق الذي تسير فيه الآن، وبفائدة ضئيلة.

ان الاقتراحات السابقة - وغيرها مما سأذكرها في مقال قريب - قد

تكلّف الدولة بعض المبالغ، ولكنها كلفة ضئيلة إذا ما قيست بالكلفة التي ستتكلفها الدولة من المال وغيره إذا امتنعنا عن الأخذ بالمبادىء التي بسطتها أعلاه.

اني أعتقد أن الحكومة إذا انفقت سنوياً مليوناً أو مليونين من الدنانير من إيراداتها من النفط لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه فانها تكون بهذا المبلغ الضئيل قد اشترت سلامتها وركزت دعائمها على أسس صحيحة. وأن مليوني دينار أو أقل أو أكثر من ذلك بقليل ليس بالمبلغ الذي يؤبه له لشراء سلامة الدولة، وابعاد الأفكار المتطرفة من التسرب الى عقول الناس. لتكوين مجتمع متزن عادل.

في الواقع أن مشكلة الأرض في العراق ليست بالمشكلة المستعصية الحل، خاصة من الناحية المالية إذا ما قيست بدخل الحكومة السنوي. فالأرض واسعة بالنسبة للسكان، ودخل الحكومة كاف لأن يقوم بتحقيق الأهداف التي سبق أن بسطتها أعلاه خلافاً لما هو موجود في مصر. مثلا. من كثافة في السكان وارتفاع في اقيام الأراضي يبلغ في بعض الاحوال حد أ ـ ٣٠٠ جنيه مصري أو أكثر للفدان الواحد الأمر الذي يجعل موضوع تطبيق الاستملاك عسيراً على حكومة دخلها السنوي في الوقت الحاضر حوالي مائتى مليون جنيه. فالأرض الزراعية هناك حوالي ستة ملايين فدان في حين يتجاوز عدد النفوس العشرين مليون نسمة. فإذا أرادت الدولة أن تسير على سياسة الاستملاك لغرض التوزيع على الفلاحين في النطاق المطلوب فان ميزانيتها العامة ستتكلف كثيراً في حين يكون ما يصيب الفلاح ضئيلاً جداً. وعليه فاننا اليوم على مفترق الطرق، وفي إمكاننا أن نختار الطريق الذي يؤمن رفاهاً لمجموع الناس ويزيل الفوارق الكبيرة التي ستنشأ حتماً إذا ما تنكبنا الطريق الصالح ونخلق مجتمعاً متزناً قائماً على أسس من العدل والإنصاف والقناعة لدى مجموع الناس وهذا هو الضمان الوحيد لبقاء المجتمع والحقوق مهما كان نوعها.

ولم أكن بحاجة إلى أن تذكرني الجريدة المذكورة، بإعادة نشرها للمقال المنوه بذكره، بالمقترحات الواردة فيه. فان تلك المشاريع كنت أفكر فيها على الدوام وفي جملتها المشروع الوارد ذكره في الاقتراح السابع في المقال المذكور.

## اعداد لائحة قانون
## مشروع تسليف الفلاحين المبالغ التي يحتاجونها
## لشراء الاراضي التي يزرعونها

وفعلا ما ان جئت وزيرا للمالية في وزارة الدكتور الجمالي الاولى حتى الفت لجنة من ممثلين عن وزارة المالية ومديرية الري العامة والمصرف الزراعي وبعض الخبراء الاجانب واجتمعت اللجنة عندي في ديوان وزارة المالية فشرحت لها الموضوع الذي نحن بصدده واعطيتها بعض التوجيهات. ثم بعد ان عقدت اللجنة اجتماعات متعددة تقدمت بتقريرها الي وقد طلبت من الدكتور صالح حيدر ابداء ملاحظاته عنه فأبدى لي بعض الملاحظات القيّمة الوجيهة. ثم على اساس التقرير الآنف الذكر والملاحظات المذكورة تم وضع مشروع قانون ذيل قانون المصرف الزراعي رقم... لسنة ... هدفه تسليف الفلاحين المبالغ التي يحتاجونها لشراء الاراضي التي يزرعونها. وقد دفعت بلائحة المشروع القانوني الى مجلس الوزراء في ضمن كتاب وزارة المالية المرقم م/١٣٥٢ وتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٢ وقد وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٢ وبعد ان حظي بمصادقة الملك احيل الى مجلس الامة. ومع اني وجدت استعدادا لدى البعض من مالكي الاراضي لتقبل الفكرة فان اوساط المزارعين في المجلس النيابي كانت بصورة عامة تخشى ان يشجع هذا المشروع الفلاحين على التمرد على مالكي الاراضي الزراعية لكي يضطرهم لبيع اراضيهم لا سيما عندما يجدون من يسلفهم المبالغ اللازمة لشراء الاراضي الزراعية المذكورة وتقسيطها عليهم باقساط طويلة الاجل وبفائدة قليلة او بدون فائدة. لقد كنت قليل الامل في موافقة مجلس الامة على هذا المشروع بالنظر لتركيب المجلس وقتئذ ولموقفه من الوزارة. وعلى كل فقد مات هذا المشروع مع غيره من المشاريع التي كنت قد تقدمت بها او كنت في سبيل تقديمها بسبب موقف المعارضين لها سواء في البلاط الملكي أو في مجلس الأمة.

وفيما يلي الأسباب الموجبة لهذه اللائحة، وقد جاء فيها ما يلي:

« ان نظام الملكية نظام مفيد حافز على العمل باعث على النشاط والانتاج في جميع الحقول ومنها الحقل الزراعي وليس ادل على صحة هذا النظام اكثر من الخبرة القاسية التي مرت بها بعض البلدان الشيوعية التي اممت الاراضي الزراعية فهبط الانتاج الزراعي فيها هبوطا شنيعا مما اضطرها الى التراجع عن هذا التأميم والى الاعتراف بحق الافراد في تملك الاراضي الزراعية كما حدث في بعض البلدان الشيوعية. على ان هذه الملكية الزراعية لكي تكون حافزة على العمل باعثة على النشاط والانتاج يجب ان تكون معتدلة لا مستقطبة ويجب ان يتمتع بها اكبر عدد من العاملين في الحق الزراعي، لان الاستقطاب باتساع رقعة الملكية الزراعية اتساعا كبيرا. كالتأميم يحرم اكثرية العاملين في الحقل الزراعي من التمتع بالملكية ونتيجة هذا قعودهم عن العمل وعن الانتاج وفي هذا خسارة لهم وللدولة وللناس جميعا. هذا فضلا هن ان الاستقطاب في الملكية الزراعية وحرمان اكثرية العاملين في الحقل الزراعي منها يهدد حق الملكية بالذات بخطر جسيم وبالنتيجة يهدد استقرار الدولة. فتوكيد نظام الملكية الزراعية وتركيزه على قواعد سليمة ثابتة يستوجب تمتع معظم العاملين في الزراعة به وفي هذا توسيع لقاعدة الدولة وضمان لها.

ويجب ان لا نكتفي بتعمير اراضي الدولة وتوزيعها على الفلاحين المحرومين لان هذه العملية بطيئة جدا، بل يجب ان نعمل على توفير النقد للفلاح الذي يرغب في ان يشتري الارض التي يزرعها من مالكها اذا كان هذا المالك مستعدا بمحض اختياره ورغبته لبيعها له بقيمة معقولة وتوفير هذا النقد للفلاح يعود في النهاية بأكبر الفوائد على الدولة - لاننا بتوفير هذا النقد نكون قد اشترينا استقرار الدولة وارسيناها على قواعد رصينة ثابتة. ولا يضير الحكومة ان تخصص لهذا الغرض الجليل في كل سنة مليونا او مليونين من الدنانير. إنّه ثمن السلامة وثمن الاستقرار المنشود. انه صمام الامان لا سيما وان هذه المبالغ سترجع الى الدولة كاملة مع فوائدها.

ان هذا العمل سيحرر النشاط المكبوت لدى هذه الطبقة - اعني طبقة

الفلاحين - ويشجعها على الانتاج وان اكبر سيئة في الوضع الحالي هو قعود اكثرية العاملين في الزراعة عن الانتاج وعن بذل المجهود الكافي في الانتاج.

والمبدأ الاساسي لهذه اللائحة هو تمكين المصرف الزراعي ان يشتري الأرض التي يعرضها مالكها للبيع ويدفع له ثمنها نقداً ثم يبيعها على الفلاحين - الساكنين فيها - بعد تقسيمها عليهم ويستوفي اثمانها بفائدة معقولة وباقساط طويلة الاجل وفي اللائحة احترازات كثيرة لمنع سوء الاستعمال ولمنع الاستغلال.

ان تشريع هذه اللائحة سيحقق بصورة سلمية هادئة وبشكل يحفظ حقوق الجميع ما احتاج الى رجة كبيرة في مصر لتحقيقه.

اعداد

## مشروع قانون مصلحة ارواء الاراضي الاميرية بالضخ العالي

أ - قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥.

لقد كان تشريع قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ والذي تحقق في عهد وزارة حمدي الباجه جي بداية حسنة تدل على اتجاه جديد نحو تمليك الاراضي الزراعية الاميرية الصرف للمحرومين من الفلاحين الذي كان نصيبهم الاهمال والحرمان منذ تشريع قانون تسوية حقوق الأراضي وقانون منح اللزمة رقم ٥٠ و ٥١ لسنة ١٩٣٢. وقد بحثنا في ذلك في محل آخر من هذه المذكرات وقد وجدت حمدي الباجه جي - الذي كانت تربطني به صداقة متينة بالاضافة الى علاقة الجيرة في المزرعة، وقد كنت وقتئذ نائبا ولم اكن عضوا في الوزارة - وجدته مهتما جدا بهذا المشروع وكان يلح بشدة على التعجيل بتشريعه واخراجه الى حيز الوجود حتى تحقق اخراجه. وطالما قال لي ان مزرعته الواسعة، بل وجميع المزارع معرضة لخطر شديد من الفلاحين المحرومين ولذلك يجب المبادرة الى توزيع الأراضي الاميرية الصرفة عليهم بأسرع ما يمكن تلافيا للنقمة التي تستعر في قلوبهم على مالكي الأراضي. ثم تكلم عن نفسه قائلا انهم - اي الفلاحين - يعتقدون اني (أي حمدي الباجه جي) قد استحوذت بنفوذي على لزمة هذه الاراضي (اي اراضي مزرعته) (عدا مزرعة الطابو الصغيرة الموروثة عن والده) التي كانت قبل اجراء التسوية ارضا اميرية صرفة اي ملكا للدولة. وهم يعتقدون اني استحوذت عليها ظلما وعدوانا وانها تعود لهم وكان يجب ان توزع عليهم. وان أنس لا أنسى حوارا جرى في مزرعتي بين المرحوم حمدي الباجه جي وبين احد السراكيل المسمى عبد الله المحمود المشهداني من عشيرة المشاهدة وقد تم هذا اللقاء والحوار بمناسبة دعوة على الغداء في يوم جمعة في فصل الربيع دعوت اليها بعض الاصدقاء وكانت العادة ان يُدعى السراكيل في مثل هذه المناسبات فسأل

حمدي الباجه جي عبد الله المحمود كيف حالك يا عبد الله؟ فأجابه عبد الله هل تريد مني يا باشا ان اكلمك بصراحة على شرط ان لا تنزعج من كلامي. اجابه حمدي الباجه جي نعم ارجو ان تكلمني بكل صراحة وسوف لا انزعج من كلامك. فاجابه عبد الله المحمود اذن خذها صريحة مني يا باشا - ان احوالي على نقيض احوالك. اذا تحسنت احوالك ساءت احوالي واذا ساءت احوالك تحسنت احوالي. فذهل حمد الباجه جي من هذا الجواب القاسي والتفت الى المدعوين وكان بينهم صالح جبر والسيد عبد المهدي والشيخ محمد رضا الشبيبي وعبد الهادي الجلبي وغيرهم وقال لهم هل سمعتم جواب عبد الله واعاده عليهم. ثم اوضح له الرخاء الذي أصاب مزارعي الخضر في مزرعته. على ان هذا الحوار يوضح عمق النقمة التي كانت تستعر في قلوب الفلاحين تجاه مالكي الأراضي في ذلك الوقت.

لقد نص القانون الآنف الذكر على توزيع الأراضي الاميرية الصرفة التي تسقى سيحا (أي بالجاذبية) على الفلاحين حسب اسبقيات ينص عليها القانون بواسطة ادارة تنشأ خصيصا لهذا الغرض تضم عددا من الخبراء والمهندسين في شؤون الزراعة والري وتشرف على تخطيط المزارع المعدة للتوزيع تخطيطا علميا وتقسمها الى وحدات زراعية مناسبة كما تهيء للفلاحين البذور والآلات الزراعية. وتساعدهم في بناء بيوت سكناهم وتخطط لهم البساتين وتساعدهم في زراعتها الى غير ذلك كما هو وارد في القانون المذكور. وقد اختارت الحكومة اراضي الدجيلة الاميرية الصرفة الواسعة والتي تسقى سيحا والواقعة في قضاء الحي التابع للواء الكوت (محافظة واسط حاليا) اول ميدان لهذه التجربة الرائدة). ومع ان التجربة لن تكن ناجحة تماما بالنظر لعدم وجود نظام لتصريف المياه الزائدة مما تسبب في انتشار الاملاح على قسم كبير من الأراضي المذكورة وجعلها غير صالحة للزراعة. الامر الذي اضطر قسما كبيرا من الفلاحين الى هجرها، فان هذه التجربة كانت تجربة رائدة - وفشلها كان ناتجا عن سبب خاص طارىء. وقد اشتمل القانون الانف الذكر على مادة (المادة ١١) تجيز تطبيقه على اية اراضي اميرية صرفة سيحيه تخصصها الدولة للتوزيع على الفلاحين المحرومين على ان يتم ذلك التخصيص بقرار من مجلس

الوزراء وبارادة ملكية وعلى اثر تنفيذ القانون تألفت اللجنة التي نص عليها وتأسست دائرة خاصة بها وضع على رأسها موظف من خيرة الموظفين كفاية ونزاهة هو السيد حسن محمد علي. وبقيت الاراضي الاميرية العالية التي تسقى بالضخ العالي مستثناة من تطبيق هذا القانون. وكان يجوز ايجارها - بدون تحديد في المساحة - بعقود ايجار الى من يملك رأس المال لاعمارها بتنصيب المضخات وشق الجداول الى غير ذلك.

ب - وفي وزارة نوري السعيد (وكان الوزير المسؤول عن هذا التشريع السيد عبد المجيد محمود القرة غولي) تم تشريع قانون جديد هو قانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١. وقد منع هذا القانون اعطاء الأراضي الاميرية الصرفية (أي التي تمت تسويتها) الجبلية والسيحية والمطرية او التي تسقى بالضخ الواطىء الا بموجب احكام هذا القانون الذي جعل الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للمستثمر الواحد (أي الفلاح المحروم).

٢٠ مشارة اي ٥٠ دونماً في الاراضي الجبلية.
١٠٠ مشارة أي ٢٥٠ دونماً في الاراضي التي تسقى سيحا.
٢٠٠ مشارة اي ٥٠٠ دونم في الاراضي التي تسقى بالضخ الواطي.
٤٠٠ مشارة اي ١٠٠٠ دونم في الاراضي المطرية.

اما الأراضي التي تسقى بالضخ العالي - وهي الأراضي التي يزيد ارتفاعها عن مستوى الماء باكثر من مترين والتي تقع عادة على الانهر الكبيرة كدجلة والفرات - فقد استثناها القانون من احكام التوزيع المار ذكرها ولكنه اشترط ان لا تزيد مساحة ما يؤجر منها للشخص الواحد على خمسة الاف (٥٠٠٠) مشارة اي ١٢٥٠٠ دونم على شرط ان يكون المستأجر غير متصرف باراضي اخرى.

على ان هذا القانون قد جاء بمبدأ جديد يخالف المبدأ الذي كانت قد اتجهت اليه الدولة. وهو توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الفلاحين الحقيقيين الذين يزرعونها ويستثمرونها بانفسهم وبعرق جبينهم ولحسابهم ولمنفعتهم لا لحساب اشخاص آخرين يقاسمونهم ثمرة اتعابهم. وهذا المبدأ الجديد

هو توزيع الأراضي على غير الفلاحين - على اشخاص لن يزرعوها بانفسهم بل سوف يستخدمون او يستأجرون اشخاصا آخرين لزراعتها مقابل حصة في الحاصلات او مقابل بدل ايجار مقطوع. أي ان هذا القانون كان سيسلط اشخاصا على طبقة الفلاحين الحقيقيين يقاسمونهم دخلهم الضئيل. فقد ورد في المادة السادسة فقرة ب من القانون الانف الذكر «يجري اعطاء الوحدات لخريجي المدارس الزراعية (لا اعتراض على هؤلاء) وعلى ضباط الجيش والشرطة المتقاعدين وافراد الجيش والشرطة ممن خدموا خدمة فعلية لا تقل عن اربع سنوات اذا اطمأنت الحكومة الى كفايتهم للاعمال الزراعية على ان لا يتجاوز ما يعطى لهـم على عشرين بالمائة من المنطقة (أي من مجموع القطع المراد توزيعها).

كذلك قد ورد في الفقرة جـ من المادة السادسة المذكورة ما يلي:

«يجري اعطاء الوحدات للمتقاعدين المدنيين والمستخدمين الذين خدموا مدة لا تقل عن ثماني سنوات والاشخاص الذين لهم دراسة ابتدائية فما فوق وخريجي المدارس الدينية المعترف بها ولا عمل لهم اذا رغبوا في زراعة الوحدات بصورة مستمرة واطمأنت اللجنة الى كفايتهم للاعمال الزراعية على ان لا يتجاوز ما يعطي لهم خمسة وعشرين في المائة من المنطقة (أي من مجموع القطع المراد توزيعها).

اني لم اكن ارى مانعا من توزيع الأراضي على افراد الجيش والشرطة الذين يأتون عادة من طبقة الفلاحين اذا كانوا سيرجعون الى مهنتهم الاصلية او حتى اذا لم يكونوا في الاصل من طبقة الفلاحين اذا كانوا مستعدين للنهوض بمشاق هذه المهنة الشاقة. اما اعطاء الأرض للضباط المتقاعدين من الجيش والشرطة فهذا امر غير مقبول من جهتين اولا لأنهم يملكون دخلا محترما - من مرتباتهم التقاعدية - يكفيهم لتحقيق مستوى محترم من المعيشة. وثانيا لان المتقاعدين يكونون متقدمين في السن عادة ولا يتمكنون من النهوض بالاعمال الزراعية المنهكة بالنسبة لاعمارهم. ولذلك لا بد من الاستعانة بالفلاحين لاعمارها وزراعتها اما على طريقة المقاسمة بالحاصلات او

ايجارها لهم مقابل بدل إيجار سنوي مقطوع، وفي كلتا الحالتين نكون قد سلطنا طبقة من الناس يكونون عالة على الفلاحين الاصليين وهذا يخالف المبدأ الذي يجب ان نسير عليه. وكذلك الامر ينطبق على المتقاعدين المدنيين وخريجي المدارس الدينية وخريجي المدارس الثانوية وغيرهم الذين يصعب عليهم امتهان الزراعة لانها عمل منهـك بالنسبة لهم. ولذلك فقد خالفت هذه المادة وذلك في اللجنة الفرعية التي الفتها اللجنة المالية للمجلس النيابي للنظر في هذه اللائحة وكنت احد اعضاء اللجنة الفرعية بالاضافة الى السيد نصرة الفارس والسيد سعد صالح والسيد نجيب الراوي.

## المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر في زمن وزارة نور الدين محمود جعل الأراضي التي تسقى بالضخ العالي مشمولة بقانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرف.

جـ - ثم على اثر الانتفاضة التي حدثت في سنة ١٩٥٢ والتي ادت الى استقالة وزارة مصطفى العمري وتاليف وزارة نور الدين محمود صدر المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الذي شمّل احكام قانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ على الأراضي التي تسقى بالضخ العالي والتي كان القانون المذكور قد استثناها من احكامه وجعل الحد الاعلى لما يمكن ان يعطى للمستثمر الواحد من هذه الاراضي ٥٠٠ دونم وقد جاء في المادة الرابعة من المرسوم الآنف الذكر ما يلي:

« يشرع في اعمار الأراضي التي تسقى بالضخ العالي بقرار من اللجنة ومصادقة وزير الزراعة وتصرف المبالغ اللازمة لاعمارها من الميزانية العامة او من ميزانية مجلس الاعمار وتخصص المبالغ لتسليف المستثمرين وشراء المضخات والالات الزراعية من ميزانية المجلس المذكور.

كما نص المرسوم في المادة الرابعة منه على عدم جواز بيع اي نوع من الأراضي الاميرية الصرفة القابلة للاستثمار الزراعي او تفويضها او ايجارها او

منحها باللزمة. فاصبحت بموجب هذا المرسوم جميع الأراضي الاميرية الصرفة، سواء كانت جبلية او مطرية او سيحية او تسقى بالضح الواطيء او بالضح العالي مشمولة باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ الآنف الذكر.

وعندما تألفت وزارة جميل المدفعي السادسة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ وكان وزير المالية فيها السيد علي ممتاز الدتري، حمل اللجنة المالية على رفض المرسوم المذكور فارجع الى المجلس مع توصية اللجنة المالية برفضه، وقبل ان يصوّت عليه المجلس استقالت وزارة المدفعي السابقة بتاريخ ٥ أيار ١٩٥٣.

وبعد تأليف وزارة الدكتور الجمالي الاولى وجدت هذا المرسوم معروضا على المجلس مع توصية من اللجنة المالية لرفضه فطلبت ارجاعه الى اللجنة المالية لان رفضه يعد خطوة رجعية كبيرة، وانتصارا للمتنفذين الذين يريدون الاستمرار على استثمار الأراضي الاميرية الصرف اما بالتجاوز عليها باستئجارها بثمن بخس. وابقيته في اللجنة المالية ريثما يتم المشروع القانوني بتأسيس مصلحة ارواء الأراضي الاميرية.

قلت الأراضي الاميرية الصرفة - اي التي تمت تسوية حقوق الأراضي فيها. اما التي لم تتم تسويتها فقد بقيت معرضة للنهب والسلب بدون حدود لمن يتمكن ان يتصرف بها والمساحة التي يتمكن من الاستيلاء عليها انتظاراً لاعلان التسوية فيها، وعندئذ، اذا تمكن من اثبات تصرفه لدى محكمة التسوية. تمنح له باللزمة وتسجل لدى دوائر الطابو (السجل العقاري) مهما كانت المساحة التي ثبت تصرفه فيها.

د - ومع ان قانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ والمرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ قد مكنا وزارة الزراعة او مجلس الاعمار من تنصيب المكائن والمضخات على الأراضي التي تسقى بالضخ العالي - وهي افضل الأراضي خصوبة وتصلح للبساتين اكثر من غيرها. فاني وجدت ان مديرية اعمار واستثمار الاميرية كانت منصرفة في تفكيرها وجهودها الى الأراضي السيحية فقط ولم تكن تفكر في اراضي الضخ العالي التي كانت - في الواقع - من الامر تؤجر عادة من قبل الادارة وبموافقة وزارة المالية الى

اصحاب الاموال الذين يتمكنون من نصب المضخات وشق الجداول لاسقائها. وكان اكثر المستاجرين هم اصحاب الأراضي التي لها مطل او صدر على النهر والتي تقع الاراضي الاميرية المذكورة خلفها، وقد كانت توجد مساحات واسعة جدا من تلك الأراضي معرضة لتصرف المجاورين لها تجاوزا بدون بدل ايجار. وكذلك رأيت ان افضل طريقة لمعالجة الموضوع هو تأسيس مصلحة خاصة تتولى تنصيب المكائن، والمضخات لاسقاء الأراضي العالية لا سيما ان للحكومة خبرة في هذا الشأن. فالحكومة - بعد ان اندرس نهر الدجيل، الذي كان يسقي اراضي الدجيل (سميكة) الواقعة شمالي بغداد سيحا. اضطرت - بواسطة مديرية الري العامة - ان تنصب المضخات على نهر دجلة بالقرب من مدينة بلد وترفع الماء من نهر دجلة وتضخه في نهر الدجيل لاسقاء البساتين الكبيرة العامرة التي كانت تسقى سابقا سيحا من نهر الدجيل قبل اندراسه والتي كانت تحيط بمدينة الدجيل وكانت معرضة للدمار لو لم تنقذها الحكومة بنصب المضخات لاسقائها. وكذلك الحال بالنسبة لبساتين مندلي وغيرها.

## - اعداد لائحة قانون تأسيس مصلحة ارواء الأراضي لاميرية التي تسقى بالضخ العالي -

وقد الفت لجنة من موظفين من وزارة المالية، ومن مديرية الري العامة، ومن مديرية اعمار واستثمار الأراضي الاميرية، ومن بعض الخبراء الاجانب، لدرس الموضوع وتقديم توصيات بشأنه. وبعد دراسات مطولة تقدمت اللجنة بتوصياتها مع مشروع قانون لتأسيس مصلحة خاصة سميت مصلحة ارواء الأراضي الاميرية التي تسقى بالضخ العالي. وبعد اجراء بعض التعديلات على اللائحة رفعتها الى مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية المرقم م/ ١٦٢٢ والمؤرخ في ١٩٥٣/١٢/٢٠ وبعد مناقشتها وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته ١٤٩ والمنعقدة في ١٩٥٣/١٢/٢٤ ثم وافق عليها الملك فيصل واحيلت الى مجلس الامة واعلن رئيس مجلس النواب وصولها في الجلسة الثانية (من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣) المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٠. ولكنها بقيت في المجلس وطويت بعد ان استقلت من الوزارة.

هـ - وقد اثار هذا المشروع ضجة كبيرة وشغباً متواصلا عليها من المستفيدين من هذه الأراضي استئجارا ببدل ايجار زهيد لا يتجاوز اربعة او خمسة فلوس للمشارة الواحدة، او تجاوزا بدون بدل ايجار. وقد تعرضت الدولة في بلاطها الملكي، وفي مجلسيها، وفي وزاراتها ودوائرها لانواع من الضغط لحملها على التراجع عن هذا المشروع. لقد كنت انا من المستفيدين - في وقت من الاوقات - من ايجار مثل هذه الأراضي الاميرية الصرفة التي تقع خلف اراضيّ والتي كان قد تم ايجارها لي بالمزاد العلني. وما ان تقدمت بهذه اللائحة حتى اعلنت تنازلي عن ايجار الأراضي المذكورة ومساحتها كانت ٣٠٠٠ مشارة (أي ٧٥٠٠ دونم لبناني) وتقدمت بكتاب التنازل إلى السلطات المختصة. لقد رأيت انه ليس من الانصاف ان تبقى هذه الأراضي الاميرية الصرف الواسعة جدا، تحت تصرف وتجاوز المجاورين لها. وان اسقائها بالمكائن والمضخات ليس بالامر العسير الذي لا يمكن التغلب عليه. فاذا كان الفرد بموارده المحدودة قادرا على نصب المضخات وشق الجداول - ولي خبرة في هذا الباب - كما سبق ان شرحت في محل آخر من هذه الذكريات - فلماذا لا تتمكن الدولة بمواردها الواسعة وخبرتها في النهوض بهذا العمل البسيط. وقد قامت به بالفعل كما سبق ان بينا. وهناك اراضي واسعة شاسعة، ومن خيرة الأراضي، يمكن توزيعها على الفلاحين المحرومين، اذا ما توفر الاسقاء بالمضخات. ويمكن تنصيب مجاميع عديدة من المضخات، في مراكز مختلفة، كل مجموعة تشتمل على قوة كبيرة لتشغيل المكائن المذكورة فيمكن نصب مجموعة كبيرة من المضخات في موقع «الحرية» جنوبي بغداد لاسقاء قسم كبير من الأراضي الخلفية التابعة لقضاء الصويرة وناحية الزبيدية، ويمكن نصب مجموعة اخرى في ناحية الطارمية الواقعة شمالي بغداد لاسقاء الأراضي الشاسعة التي تقع في تلك الناحية بعيدا عن النهر.

(١) الصفحة ١٠٥ من محاضر الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب سنة ١٩٥٣/١٩٥٤.

## زيارة صالح جبر لي في ديوان وزارة المالية حول المشروع

وفي صبيحة احد الايام جاءني الى ديوان وزارة المالية، المرحوم صالح جبر الذي احمل له في قلبي احتراماً ووداً خالصاً. وقد كان شريكا مع احد المزارعين في مشروع اروائي يشتمل على عدة مضخات نصبت على الجانب الايمن من نهر دجلة جنوب مدينة الصويرة كما يشتمل على جداول ومحاميل كلف شقها وانشاؤها نفقات طائلة واتعابا كثيرة. وقد كان هذا المشروع الاروائي يعتمد على التجاوز على اراضي اميرية صرفة واسعة. وطلب الي ان اصرف النظر عن مشروع القانون هذا لانه يصعب على الحكومة ان تنصب المضخات وتديرها وتشق الجداول وتعمل المحاميل الى غير ذلك وقال انه من المستحسن ان يترك هذا الامر للاهلين لانهم اقدر من الحكومة على النهوض به. ثم قال ان مشروع القانون هذا سيلقى معارضة شديدة في مجلس الامة وخارجه. فأجبته انه يصعب علي صرف النظر عن مشروع القانون هذا خاصة بعد ان اقره مجلس الوزراء واحيل الى مجلس الامة، ثم قلت ان في استمرار حرمان الفلاحين من الأراضي الاميرية الصرفة خطر كبير على كيان الدولة. ولا توجد في الوقت الحاضر - اي قبل الانتهاء من تشييد الخزانات والاعمال المتفرعة عنها، وهذه الاعمال ستستغرق وقتا طويلا - اراضي اميرية صرفة يمكن توزيعها عليهم غير الأراضي العالية التي تسقى بالضخ العالي. ثم قلت له ان هذا المشروع القانوني هو في مصلحة صالح جبر - الشخصية الفذة التي اعتز بها. وأريته ملفا مليئا بالبرقيات والعرائض من المجاورين وغيرهم يعترضون على السماح لصالح جبر ولشركائه بالتجاوز على الأراضي الاميرية وخاصة منها تلك التي تقع خلف أراضي المجاورين ويطالبون إيقاف صالح جبر وشريكيه عند

حدهم، وقلت له: لو لم يكن في هذا المشروع القانوني الا تخليص اخي وصديقي العزيز صالح جبر من مشروعة الارواني هذا ومن تقولات المتقولين عليه لكان فيه الكفاية، ولكان فيه ما يدعوني الى الاصرار عليه وعدم التراجع عنه. وكما تنبأ صالح جبر طوى المشروع في المجلس بعد استقالتي من الوزارة ولم ير النور الا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وقد أتيت على ذكر هذا الموضوع بدافع الأمانة التأريخية لا بدافع التشهير. وكيف أشهّر بشخص أعتبره من ألمع الشخصيات العراقية ومن أعز الأصدقاء. ولكن هل يوجد في العالم شخص معصوم من الخطأ ومنزه عن نقاط الضعف. ونقطة الضعف في صالح جبر انه كان يتطلب الزعامة السياسية ولم يكن مستعداً أن يدفع ثمنها من العيش المتقشف المتواضع، في محيط كان يشكو اكثر سكانه من الفقر المدقع وقتئذ: انه كان يتطلب الزعامة السياسية ويتطلب في عين الوقت الترف والعيش المرفه. واتذكر جيدا انه اخذني مرة معه ليريني داره الواسعة التي كان مشغولا بتشييدها في حي كرادة مريم - والتي بعد وفاته وبعد اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اجرتها زوجته للسفارة السوفيتية لتكون مركزاً لمكاتبها - وبعد أن رأيت سعة الدار، قلت في نفسي، يا ليت صالح جبر لم يشيّد هذه الدار، بل بقي في بيته المتواضع في الصالحية، اذا كان حقا يطمح في زعامة سياسية في هذا البلد الذي كانت تئن اكثريته الساحقة وقتئذٍ من الحرمان والفقر المدقع. لان هذا البيت لا ينسجم مع الزعامة السياسية الشعبية التي كان يطمح اليها صالح جبر، ولان مثل هذا البيت يحتاج الى تأمين دخل كبير للنهوض بنفقاته. ولذلك فان صالح جبر سيكون مضطرا الى تامين ذلك الدخل الكبير عن طريق الزراعة بالمشروع السالف الذكر، او بشراء أراضي اخرى كما حدث في الواقع عندما اشترت زوجته حصة من اراضي الفرحاتية الواقعة في شمالي بغداد، والى الغرب من مدينة بلد في قضاء سامراء وقتئذ.

وهناك نقطة ضعف اخرى في صالح جبر هي انه كان يعتبر نشأته من بيئة فقيرة متواضعة نقصا يحاول التخلص منه او تغطيته. بينما الذي يطمح الى زعامة سياسية حقيقية، يجب ان يعتبر هذه النشأة من بيئة فقيرة شرفا له،

ونقطة قوة له، ومفخرة يفتخر بها، بل رأسمالاً ضخماً يعتمد عليه، في تحقيق زعامته الشعبية. يجب ان يفتخر انه - وهو ابن ملاّح بسيط فقير - قد اصبح رئيسا للوزارة العراقية، وزعيما سياسيا مرموقا، كما كان يفتخر كثير من ساسة الغرب والشرق بنشأتهم من بيئة فقيرة، وبأصلهم المتواضع، بل وحتى، بالنسبة الى بعضهم، بأصلهم الوضيع. اما صالح جبر فانه - على عكس الساسة الغربيين والشرقيين الآنفي الذكر - كان يعتبر هذه النشأة من بيئة فقيرة متواضعة، منقصة تحتاج الى تغطية، وقد حقق هذه التغطية بالمصاهرة مع ابرز شيوخ عشيرة البو سلطان في لواء الحلة (محافظة بابل حاليا) بأن تزوج من بنت الشيخ عداي الجريان الذي كان وقتئذ الشيخ الاكبر للعشيرة المذكورة الواسعة النفوذ في لواء الحلة. فالذي يطمح في زعامة سياسية حقيقية - وكل زعامة سياسية غير شعبية ولا تستند الى قاعدة شعبية واسعة وتأييد شعبي واسع هي زعامة سياسية ضعيفة مهلهلة فارغة مصيرها الزوال - يجب ان يجعل من معيشته المتواضعة امثولة تقربه من قلوب الجماهير، وتستثير تأييدهم، خاصة اذا كانت تلك الجماهير فقيرة معدمة كالجماهير العراقية وقتئذٍ. ولولا نقطتا الضعف هاتان فان صالح جبر كان يملك المؤهلات - وخاصة الذكاء الوقاد والشجاعة النادرة وقوة الاعصاب والثقة بالنفس والخبرة وفوق كل ذلك الشخصية القوية الفذة - التي تؤهله لأن يكون زعيماً كبيراً في العراق.

## المرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

ط - على ان وزارة نوري السعيد الثانية عشرة التي تألفت في ١٩٥٤/٨/٣ والتي خلفت وزارة ارشد العمري الثانية عالجت الموضوع بشكل آخر، فسحبت لائحة قانون ارواء الأراضي الاميرية التي تسقى بالضخ العالي من مجلس النواب واستعاضت عنها بالمرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ القاضي بتعديل قانون المصرف الزراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ والذي عهدت بموجبه الى ادارة المصرف الزراعي النهوض بهذه المهمة بدلا من تأسيس مصلحة خاصة للنهوض بها. فقد ورد في المرسوم المذكور ما يلي:

المادة الاولى: تضاف الفقرة ١٨ الآتية الى المادة الثانية من قانون تأسيس مصرف زراعي رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعدلة.

الفقرة ١٨: شراء المكائن والمضخات ومتعلقاتها ونصبها وانشاء التأسيسات اللازمة لها وتشغيلها وادامتها واعداد مجاري المياه المقتضية لها وتوزيع مياهها الى الأراضي الاميرية الصرفة التي تقرر الحكومة استثمارها وتوزيعها على الافراد المستثمرين الذين تؤلف لهم جمعيات تعاونية يمنحها المصرف الزراعي السلفات التي تحتاج اليها بضمان الحكومة وللمصرف ان يؤسس شعبة خاصة للقيام بهذه المشاريع وعليه ان يملك الجمعيات التعاونية المختصة التي تؤلف لهذا الغرض المضخات والمكائن والتأسيسات المذكورة بالكلفة التي ترتبت عليها بعد تسديدها مبالغ الكلفة كاملة الى المصرف الزراعي على ان تستوفي منها باقساط سنوية مناسبة يقررها وزير المالية وعلى وزير المالية ان يسلّف المصرف الزراعي (٥٠٠ ٠٠٠) دينار للقيام بالاعمال المذكورة في هذه الفقرة تنفيذا لاحكام المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢.

ولكن هذه المعالجة لم تكن مجدية ولم يكن هذا المرسوم - الذي بقي حبرا على ورق - حلا جديا للمشكلة لسببين رئيسيين: اولهما ان نوري السعيد لم يكن يريد حل المشكلة لانها تمس مسّا مباشرا مصلحة اخته واولادها - اولاد جعفر العسكري - الذين كانوا قد استأجروا مقاطعة ابار اليساري الاميرية الصرف التي تقع خلف اراضيهم في ابو سريويل في ناحية الطارمية التابعة لقضاء الكاظمية والتي تبلغ مساحتها حوالي (٣٦٠٠٠) مشارة اي (٩٠٠٠) هكتار او (٩٠,٠٠٠) دونم باجرة سنوية قدرها مائة وثمانين دينارا عراقيا (٥ فلوس للمشارة الواحدة)، والتي انشأوا لاسقائها محمولة ضخمة كلّفتهم مبالغ طائلة كما نصبوا من اجل اروائها مضخات كبيرة وهذا هو السبب في مهاجمته مشروع قانون مصلحة ارواء الأراضي الاميرية بالضخ العالي كما ورد في ملاحظات الجمالي حول استقالتي (صفحة ٩٢ من الجزء التاسع الطبعة الخامسة الموسعة) من كتاب تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسني والسبب الثاني ان المصرف الزراعي كان اضعف

من ان ينهض بهذه المهمة الصعبة ويقاوم نفوذ المتنفذين المستفيدين من الأراضي الاميرية الصرف العالية التي تسقى بالالات الرافعة ذات الضخ العالي سواء منهم الموجودين في مجلس الامة ام في خارجه. وهكذا تعثر المشروع ولم ينفذ.

## تصحيح أو تبديل صنف الأراضي. مشاريع الاسكان

**تهيئة الأراضي الكافية لبناء بيوت السكن وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود وجميع الفقراء بثمن زهيد جداً يقرب من المجان.**

في سنة ١٩٥٤ عرف الناس أن مشروع الثرثار سوف ينتهي العمل منه إما في أواخر سنة ١٩٥٥ أو أوائل سنة ١٩٥٦. وشعر الناس في مدينة بغداد لأول مرة بالاطمئنان من اخطار الفيضان. وأصبح في الامكان توسيع المدينة في جميع الجهات بدون خوف من الفيضان. ولذلك بادر النابهون من أصحاب الأراضي الزراعية القريبة من مدينة بغداد والمحيطة بها إلى محاولة تقسيم أراضيهم الى قطع صغيرة بغية بيعها الى الراغبين في تشييد مساكن عليها. وذلك بسبب تزايد عدد سكان مدينة بغداد بشكل مطرد سريع، زيادة طبيعية، ونتيجة الهجرة الواسعة من الريف الى مدينة بغداد. تلك الهجرة التي كانت بدورها نتيجة سوء الحالة السيّئة السائدة في الريف. وخاصة في لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً). ونتيجة الفروقات الكبيرة في مستوى الدخل بين سكان الريف وسكان المدن. وخاصة مدينة بغداد. وبسبب توسع الأعمال والمشاريع المختلفة الحكومية والأهلية. العمرانية والصناعية والتجارية وغيرها مما زاد في الطلب على الأيدي العاملة. وبما أن معظم هذه الأراضي كانت إما أميرية ممنوحة باللزمة أو أميرية مفوضة بالطابو. ومعظم هذه اللزمات كانت قد منحت الى المتصرفين بالأراضي بدون ثمن بعد سنة ١٩٣٢. أي بعد تشريع قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، فقد أخذ أصحاب الحقوق التصرفية في هذه الأراضي الأميرية (أي التي تعود رقبتها للدولة) يراجعون وزارة المالية بقصد تصحيح أو تبديل صنف أراضيهم استناداً إلى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠. أي بشراء رقبة الارض من الحكومة وتغيير صنفها من أراضي أميرية ممنوحة باللزمة أو مفوضة بالطابو (للأغراض الزراعية فقط ولا يجوز التصرف بها لغير الأغراض الزراعية كتقسيمها الى قطع سكنية) الى املاك صرفة لأصحابها يتصرفون بها

كما يشاؤون وكيفما يشاؤون ولأي أغراض يشاؤون.

وكان تبديل الصنف أو تصحيح الصنف حسب الاصطلاح القانوني السائد يتم بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وذلك بأن يتقدم صاحب الأرض الممنوحة باللزمة أو صاحب الارض المفوضة بالطابو بعريضة الى الموظف الإداري المختص يطلب فيها تصحيح صنف أرضه فيحال طلبه الى وزارة المالية للنظر فيه. فإذا وافقت وزارة المالية على الطلب يرجع الامر الى الموظف الإداري الذي يؤلف حسب أحكام القانون لجنة مختلطة من الموظفين والخبراء الأهليين وهذه اللجنة تقوم بتقدير قيمة الأرض وترسل التقرير الى الموظف الاداري الذي يحيله، بعد الموافقة عليه، الى وزارة المالية للبت فيه. فإذا وافق وزير المالية يدفع صاحب الارض الممنوحة باللزمة الى خزينة الدولة نصف القيمة المقدرة، ويدفع صاحب الارض المفوضة بالطابو ربع القيمة المقدرة، وعندئذ تسجل الارض بكاملها ملكاً صرفاً له يتصرف بها كما يشاء وكيفما يشاء. أما إذا لم يوافق وزير المالية على التقدير فترجع القضية الى الإدارة لإعادة النظر في التقدير من قبل لجنة أخرى على الأرجح مرة أو مرتين أو أكثر الى أن يوافق وزير المالية على التقدير.

وكانت التقديرات لإقيام الأراضي واطئة جداً فيها غمط مفضوح لحقوق الخزينة العامة. وعلى سبيل المثال وجدت عند مجيئي لوزارة المالية في سنة ١٩٥٣ أن قطعة أرض زراعية قريبة من مدينة بغداد مساحتها حوالى ألف ومائتي مشارة[١] - إن لم تخنّي الذاكرة - أي ثلاثة ملايين متر مربع، وكان قد تم تبديل أو تصحيح صنفها من أميرية ممنوحة باللزمة الى ملك صرف لغرض تقسيمها الى قطع سكنية، وكانت وزارة المالية قد وافقت على تقدير قيمة المشارة الواحدة منها بخمسة عشر ديناراً على أن يدفع صاحب اللزمة نصف هذا المبلغ أي (٧,٥٠٠) سبعة دنانير وخمسمائة فلساً - أي ثلاثة فلوس للمتر المربع الواحد الى خزينة الدولة وقد سجلت الارض بكاملها ملكاً صرفاً

---

(١) المشارة تساوي /٢٥٠٠/ متر مربع.

باسمه. ووجدت، إن لم تخني الذاكرة، أن هذا البدل الضئيل قد قسط الى عشرة أقساط سنوية يسدد في خلال مدة عشر سنين وبلا فائدة. هذا في حين كان الناس مستعدين أن يشتروا قطعاً من نفس تلك الأرض بأثمان عالية جداً تساوي أكثر من ثلاثمائة مرة من قيمة الشراء، وذلك لبناء دور سكنية عليها.

وفي ربيع ١٩٥٤ راجعني السيد غازي الاورفه لي ابن السيد سامي الاورفه لي أحد أصحاب الاراضي الممنوحة باللزمة، ولا أتذكر مساحتها تماماً. ويخيل لي أنها كانت حوالي الألفي مشارة، أي خمسة ملايين متر مربع وتقع في الجنوب الشرقي من مدينة بغداد، طالباً تصحيح صنفها من أراضي أميرية ممنوحة باللزمة لأغراض الزراعة إلى أراضي مملوكة لغرض تقسيمها إلى قطع سكنية، وطالب أن يعامل بنفس المعاملة التي سبق أن أتيت على ذكرها سابقاً، قائلاً أن طلبه هذا هو في مصلحة الحكومة لأن أرضه تقع على مسافةأبعد قليلاً عن مدينة بغداد من الارض الآنفة الذكر أي أنه طالب أن تقدر قيمة الارض بمبلغ خمسة عشر ديناراً ونصف الدينار للمشاورة الواحدة يدفع نصفها الى الدولة - أي (٧,٥٠٠) سبعة دنانير ونصف الدينار للمشاورة الواحدة أي ثلاثة فلوس للمتر المربع الواحد وتسجل الارض بكاملها ملكاً صرفاً باسمه في دوائر السجل العقاري. فأجبته هل أنت مستعد أن تتنازل للحكومة عن حقوق اللزمة الممنوحة لك في الأرض المذكورة مقابل عشرين ديناراً عن كل مشارة ادفعها لك من خزينة الدولة لكي تصبح الارض اميرية صرفة؟ أجابني لا أوافق. قلت له أزيد الثمن الى خمسة وعشرين ديناراً بل الى ثلاثين بل خمسين ديناراً فهل توافق؟ أجابني بكل تأكيد لا أوافق. فقلت له إذن كيف تريد مني كوزير للمالية مؤتمن على أموال الدولة وحقوق الخزينة العامة أن أبيعك رقبة الارض التي تعود للدولة بسعر سبعة دنانير ونصف الدينار للمشارة الواحدة، أي بثلاثة فلوس للمتر المربع الواحد؟ فسكت وحار في الجواب. ثم راجعني جماعة، وكان منهم رئيس وزراء سابق، يملكون أراضي ممنوحة باللزمة وقريبة جدا من مدينة بغداد في ضواحي مدينة بغداد في الواقع - ولا أتذكر مساحتها بالضبط ولكن يخيل لي انها كانت حوالي خمسة ملايين متر مربع وطالبوا بتصحيح صنفها قائلين انهم

مستعدون أن يدفعوا ثمناً أعلى من الثمن المذكور في القضية الآنفة الذكر لأن أرضهم أقرب إلى مدينة بغداد. فسألتهم ما هو السعر الذي تعرضونه ثمناً لرقبة الأرض وتغيير صنفها من أراضي أميرية ممنوحة باللزمة لأغراض زراعية الى ملك صرف؟ أجابوني أن قيمة الارض المذكورة كأرض زراعية تقدر بعشرين ديناراً للمشارة الواحدة[1] وانهم مستعدون أن يدفعوا نصف هذا المبلغ، أي عشرة دنانير للمشارة الواحدة أي أربعة فلوس للمتر المربع الواحد. فأجبتهم هل أنتم مستعدون أن تتنازلوا عن حقوق اللزمة الممنوحة لكم في هذه الأرض مقابل مائة دينار للمشارة الواحدة؟ أجابوني لا نوافق ثم زدت المبلغ الى مائتي دينار ثم الى ثلثمائة دينار، أجابوني لا نوافق. فقلت لهم كيف اذن تنتظرون مني - وأنا المؤتمن على أموال الخزينة العامة - أن أبيعكم رقبة الارض وأبدل صنفها من ارض أميرية ممنوحة باللزمة لأغراض زراعية الى أرض مملوكة مقابل اربع فلوس للمتر المربع الواحد، لكي يكون بامكانكم بيعها بدينارين أو ثلاثة دنانير أو حتى خمسة أو عشرة دنانير للمتر المربع الواحد. فسكتوا وحاروا في الجواب. ثم قلت لهم اني أفكر الآن في حل آخر. ان بغداد على الأخص، ومثلها بقية المدن العراقية، في حالة اختناق، وتحتاج الى التوسع، ونفوسها في ازدياد مطرد يوماً بعد يوم ولذلك يجب معالجة هذه المعضلة وإيجاد حل جذري لها.

لقد نشأت هذه المعضلة نتيجة قانون منح اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ الذي شرع بدون نظر بعيد بل بنظر قصير جداً، فمنح الأفراد حقوقاً تصرفية في الأراضي الاميرية الصرف حتى القريبة من حدود البلديات بل الملاصقة لها بدون تحديد في المساحة وبألوف الدونمات بل بعشرات الالوف، وبدون بدل نقدي، وبدون تحميلهم حتى مصاريف المسح والكشوفات الأمر الذي سبب تطويق البلديات بأراضي كانت قبل ١٩٣٢ ملكاً صرفاً للدولة تتوسع فيها البلديات وتمتد كما تشاء فأصبحت ممنوحة باللزمة للأفراد وأصبحت البلديات مختنقة لا مجال لها للتوسّع والامتداد أو التنفس.

---

(١) المشارة تساوي ٢٥٠٠ متر مربع أي دونمين ونصف الدونم.

وبقيت أفكر كثيراً في معالجة هذه المعضلة وإيجاد حل لها وقلت لنفسي أيهما أفضل هل نلغي الحقوق التصرفية في الأراضي الاميرية المحيطة بالعاصمة وبقية المدن العراقية - أي حقوق التفويض بالطابو وحقوق اللزمة التي منحت للاستثمار الزراعي فقط في الأراضي الاميرية التي تعود رقبتها في الأصل للدولة، ونعوض أصحاب تلك الحقوق عن المنشآت التي أقاموها فيها وعن الحقوق التي اكتسبوها فيها، أم نغير (نصحح حسب الاصطلاح السائد) صنف الأراضي على أسس جديدة وذلك باعطاء أصحاب التصرف قسماً من الأراضي المذكورة مقابل الحقوق التي اكتسبوها فيها (نصف الارض أو ثلثها في حالة الممنوحة باللزمة - وهي الأغلبية الساحقة، وثلاثة أرباعها في حالة الاراضي الممنوحة بالطابو) وتسترجع الدولة نصف الاراضي في حالة الاراضي الممنوحة باللزمة وربعها في حالة الاراضي المفوضة بالطابو؟ لا شك أن الحل الاول هو الحل الأعدل - فقد أعطيت الأراضي المذكورة للمتصرفين فيها لاغراض الزراعة وفي حالة اللزمة بدون ثمن وحتى بدون تحميلهم أية مصاريف. وقد تصرفوا فيها زمناً طويلاً واستفادوا منها كثيراً والآن أصبحت الدولة في حاجة إليها لأغراض أخرى وهي توسيع المدن - وخاصة العاصمة - وبناء الدور السكنية والمعامل والمنتزهات العامة وغيرها من الأغراض العامة، ولذلك من حق الدولة ان تسترجعها، وهي تعود في الاصل لها، على ان تعوض من باب العدالة والانصاف، المتصرفين بها عن المنشآت التي أقاموها فيها، والمغروسات التي غرسوها فيها وكذلك عن الحقوق التي اكتسبوها فيها اما عيناً باراضي أخرى في أماكن نائية أو نقداً. ولكني وجدت أن هذا الحل غير واقعي إذ أنه سيصطدم بنفوذ المتصرفين في تلك الأراضي وهم نفر قوي، وعلى رأسهم العائلة المالكة وبعض رؤساء الوزراء السابقين وبعض الوزراء والأعيان والنواب وغيرهم من المتنفّذين جداً الأمر الذي يجعل هذا الحل متعذراً قريباً من الاستحالة، ما لم تحدث ثورة تقلب الأوضاع رأساً على عقب وتقضي على نفوذ المتنفذين المذكورين. وعلى كل فان هذا الحل، مع بقاء الاوضاع السائدة وقتئذ على حالها، غير عملي وغير واقعي وغير قابل للتحقيق ويؤدي بنا الى طريق مسدود، وتبقى مشكلة توسع مدينة بغداد وبقية المدن العراقية غير محلولة. أما

الحل الثاني فانه عملي، وإن كان غير عادل وسيؤدي في حالة تطبيقه الى اثراء فاحش يبلغ حدود الملايين من الدنانير لنفر قليل من الناس هم أصحاب الأراضي الزراعية الممنوحة باللزمة التي حصلوا عليها بدون ثمن وبدون مصاريف وأصحاب الأراضي الزراعية المفوضة بالطابو التي حصلوا عليها بثمن بخس دفعوه للحصول على حق التصرف في الأراضي المذكورة لأغراض زراعية لا لأغراض أخرى. وقلت لنفسي بالامكان إخضاع هذه الأرباح الفاحشة التي سيحصلون عليها إلى ضريبة عالية على الدخل رأساً تقرّب هذا الحل من العدالة والانصاف، فقررت إعداد مشروع قانون - لائحة قانونية - لتعديل قانون ضريبة الدخل لتحقيق هذا الهدف وبهذه الطريقة نكون قد حققنا الهدفين معاً وفي آن واحد - توفير الارض لتوسيع المدن وبناء المساكن والبيوت للعمال والموظفين الصغار وغيرهم من الطبقات المحدودة الدخل وكذلك للمباني العامة والحدائق العامة وللأغراض الصناعية والعامة وغير ذلك وتحقيق العدالة باخضاع الأرباح الناجمة من بيع الأراضي المذكورة إلى ضريبة دخل عالية. رأساً.

## إعداد لائحة قانون تعديل قانون بيع الأراضي الأميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ولائحة قانون إخضاع أرباح الأراضي إلى ضريبة دخل عالية.

وأخيراً استقر رأيي على السير بالحل الثاني. وهكذا تم اعداد مشروع قانون لتعديل قانون بيع الأراضي الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ يخول السلطة المالية - وزير المالية - تغيير صنف الارض - أو تصحيحه حسب الاصطلاح السائد وقتئذ - على أساس اقتسامها بين الحكومة وبين صاحب التصرف وذلك بأن تأخذ الحكومة نصف الاراضي الممنوحة باللزمة وربع الاراضي المفوضة بالطابو وتسجل النصف الثاني من الاراضي الممنوحة باللزمة وربع الاراضي المفوضة بالطابو الى أصحاب التصرف ملكاً صرفاً بأسمائهم. وقد دفعت به إلى مجلس الوزراء ضمن كتاب وجهته الى رئيس ديوان مجلس الوزراء برقم م/٢٨٨ وتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ في حين أن رئيس الوزراء - كما

تبين لي فيما بعد - ولم أكن مطلعاً وقتئذ - كان قد قدم استقالته الى الملك فيصل الثاني بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧ أي قبل خمسة أيام من تاريخ تقديم هذه اللائحة القانونية، بدون أن يطلعني عليها (اي الاستقالة) أو يخبرني بها - كما سبق أن بيّنت. وعلى كل فقد تألفت وزارته الثانية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٨ وقد تعين فيها علي ممتاز وزيراً للمالية وقد أيد المبدأ الذي جاءت به اللائحة ووسعها وأضاف إليها بعض الفقرات ودفعها الى مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية الرقم ٤١٨ المؤرخ في ١٩٥٤/٣/٣٠ ولا أعرف ماذا حل باللائحة بعد ذلك إذ أني استقلت من الوزارة، ولكن اعتقد انها بقيت في مجلس الوزراء تنتظر البت فيها إلى أن استقالت وزارة الجمالي الثانية وجاءت وزارة أرشد العمرى الثانية واستبدلتها بالمرسوم الذي سنأتي على ذكره.

أما لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل فقد تم اعدادها ولكنّي لم أدفع بها الى مجلس الوزراء وفضلت أن أنتظر إقرار مشروع قانون التعديل لقانون بيع الأراضي الاميرية فان تم اقراره دفعت بلائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل الى مجلس الوزراء وإن لم يتم اقراره أو تلكأ المجلس في اقراره صرفت النظر عن تقديم اللائحة المذكورة. وبالنظر لما حل بالمشروع المذكور فقد صرفت النظر عن تقديم اللائحة القانونية وبقيت عندي وهي ما تزال موجودة عندي لحد الآن.

## مرسوم تصحيح صنف الاراضي

## رقم ١١ لسنة ١٩٥٤

استقال الدكتور فاضل الجمالي في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وفي نفس اليوم ألف أرشد العمري وزارته الثانية التي تعين فيها عبد المجيد محمود وزيراً للمالية. و... أيّد الوزير الجديد المبدأ الذي قامت عليه اللائحة وتم في الواقع وضع لائحة قانونية جديدة تقرر بموجبها الغاء قانون بيع الاراضي الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ووضع قانون جديد بدلاً منه. وقد تضمنت اللائحة الجديدة مبدأين أساسيين جديدين: أولهما تبديل صنف الاراضي بموافقة أصحابها أو بدونها أي عندما تطلب الحكومة اجراء التبديل حسب أحكام القانون غير آبهة برأي اصحاب التصرف وثانيها أن لا يقتصر تبديل صنف الاراضي على غرض توفير الاراضي للأغراض السكنية فقط، أي لبناء الدور لصغار الموظفين والمستخدمين والعمال وغيرهم بل أن يشمل غرضاً آخر هو توفير الاراضي الزراعية لتوزيعها بملكيات صغيرة على الفلاحين (المستثمرين) حسب قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية وقد دفع وزير المالية باللائحة الجديدة الى ديوان مجلس الوزراء بكتاب وزارة المالية رقم ٦٠١ وتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠ وقد أقر مجلس الوزراء اللائحة بتاريخ ١٩٥٤/٦/٥ وبالنظر لان مجلس النواب كان محلولاً فقد صدرت بمرسوم يحمل رقم ١١ سنة ١٩٥٤. وقد أثار هذا المرسوم ضجة كبيرة لدى أصحاب التصرف في الاراضي الزراعية مما حملهم على مقاومته بشدة لانه عرضهم الى فقدان نصف اراضيهم الزراعية إذا كانت ممنوحة باللزمة وثلث أراضيهم إذا كانت مفوضة بالطابو، وهذا كان يعني استرجاع ملايين الدونمات للدولة من الذين منحت لهم الاراضي باللزمة بدون

ومن الذين تفوّضوها بثمن بخس، ولكن مقابل هذا يصبح النصف الثاني من الاراضي الممنوحة باللزمة والثلثان من الاراضي المفوضة بالطابو ملكاً صرفاً لهم يتصرفون فيه كما يشاؤون. والواقع أن هذا المرسوم كان بمثابة انذار قوي أو بالاحرى ناقوس خطر لأصحاب الأراضي ينبؤهم بالمستقبل المظلم المتوقع لمصير اراضيهم.

## استبدال مرسوم تصحيح الاراضي رقم ١١ سنة ١٩٥٤
## بقانون تعديل قانون بيع الأراضي الاميرية رقم ٦٦ سنة ١٩٥٥

وعلى كل فقد عرض المرسوم على مجلس النواب الجديد وقبل أن ينظر فيه استقالت وزارة أرشد العمري الثانية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٤، وألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة بتاريخ ٣ آب ١٩٥٤ التي حلت المجلس الجديد بتاريخ ٣ آب ١٩٥٤ وتم انتخاب مجلس اجد على يدها. وقد تحرك اصحاب الاراضي معبرين عن رفضهم للمرسوم وشجبهم اياه ومارسوا ضغطاً مركزاً وخاصة على رئيس الوزراء نوري السعيد الذي توصل معهم أخيراً الى حل وسط وذلك بالغاء النص الذي يخول الحكومة تبديل صنف الاراضي بدون موافقة اصحاب التصرف واستعاض عنه بنص يجعل التبديل اجبارياً فقط في الاراضي المجاورة للمدن في داخل حدود البلديات وخارجها في حدود عشرة كيلومترات من حدود بلدية بغداد وقتئذ، وثلاثة كيلومترات من حدود بلديات مراكز الالوية (المحافظات)، وكيلومتر واحد من حدود بلديات مراكز الأقضية ونصف كيلومتر من حدود بلديات مراكز النواحي. وكذلك في حالات الاستملاك للنفع العام في خارج حدود البلديات لأكثر من المسافات المذكورة أعلاه، على أن يقتصر التصحيح أو التبديل على المساحات الضرورية للنفع العام ولا يتعداها. وما عدا ذلك لا يجوز تبديل صنف الاراضي إلا بموافقة اصحاب التصرف فيها وبطلب منهم على ان يسجل نصف الارض ملكاً صرفاً باسم صاحب التصرف إذا كانت الارض اميرية ممنوحة باللزمة والنصف الثاني باسم الخزينة العراقية العامة أرضاً أميرية

صرفة، وإذا كانت أميرية مفوضة فيسجل ثلاثة أرباعها (بدلاً من ثلثيها) كما ورد في المرسوم المشار إليه أعلاه باسم صاحب التصرف والربع الباقي (بدلاً من الثلث كما ورد في المرسوم) يسجل اميرياً صرفاً باسم الخزينة العراقية.

وفي سنة ١٩٥٦ صدر قانون رقم ٦١ سنة ١٩٥٦ الذي حصر تصحيح صنف الارض في حدود البلديات وللمسافات المذكورة اعلاه خارج حدود البلديات ومنع كل تصحيح لصنف الارض خارج تلك الحدود إلا لأغراض الاستملاك للنفع العام. وكان القصد من هذا القانون هو ابقاء الاراضي الزراعية أميرية وإبقاء رقبتها بيد الدولة والحيلولة دون صيرورة اجزاء كبيرة منها ملكاً صرفاً للمتصرفين بها عن طريق تصحيح (تغيير) صنفها.

لقد وفرت هذه الفكرة والعملية التي قامت عليها - بعد أن استقرت - كما رأينا - عبر رحلة تشريعية طويلة وتقلبات وتغييرات كثيرة - للحكومة في داخل حدود البلديات وفي خارجها للمسافات المذكورة سابقاً مئات الملايين من الأمتار المربعة للأغراض العمرانية ولتوزيعها بأثمان أسمية على المحتاجين للأراضي لبناء مساكن لهم عليها من الموظفين والمستخدمين ومن الأهلين، وكذلك للمباني الحكومية والمنتزهات العامة وغيرها. وكان مجموع المساحات التي توفرت للحكومة من تصحيح الصنف في داخل مسافة العشرة كيلومترات من الحدود القديمة لبلدية بغداد وحدها حوالي مائتي مليون متر مربع، ومثل هذه المساحة بل وأكثر منها لأصحاب التصرف في الاراضي الذين أخذوا يقسمونها ويبيعونها قطعاً للأهلين لتشييد دور سكنية عليها. وقد أمكن توزيع قسم كبير من أراضي الحكومة على المحتاجين من الناس مما مكن معظم الناس، وبمساعدة المصرف العقاري، من أن يكونوا مالكين لمساكنهم، لأن توفر الارض أهم عنصر في تسهيل تحقيق مشاريع الإسكان. ولكنه في عين الوقت مكن أصحاب الاراضي أن يجنوا أرباحاً فاحشة تقدّر بملايين الدنانير.

## خليل كنه يحدد ضريبة الدخل على أرباح الأراضي بعشرين بالمائة فقط

وبدلاً من أن تخضع الحكومة هذه الأرباح الفاحشة الى ضريبة عالية، كما كنت قد خططت لذلك في لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل التي سبق ذكرها، والتي كنت انتظر اقرار مشروع قانون تعديل قانون بيع الاراضي الأميرية لكي ادفعها إلى مجلس الوزراء، كما سبق أن بينت ذلك، فانها، أي الحكومة، عملت على العكس من ذلك تماماً إذ استصدرت - وكان وزير المالية وقتئذ السيد خليل كنة - قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٦ الذي حدد ضريبة الدخل على أرباح الاراضي بنسبة ثابتة هي عشرون بالمائة من الربح في حين كانت أرباح التجارة والصناعة والمهن تخضع الى ضريبة تصاعدية تصل الى حد الستين بالمائة، وذلك بخلاف القاعدة المتبعة، وهي اخضاع الارباح المستحصلة بغير تعب أو جهد لنسب عالية من الضريبة بالقياس الى نسبة الضريبة المفروضة على الارباح المستحصلة بجهد واتعاب. فأرباح الاراضي أرباح غير متعوب عليها في حين أن أرباح التجارة والصناعة والمهن كالطب والمحاماة وغير ذلك أرباح لا تتحقق إلا ببذل جهود وأتعاب للحصول عليها ويجب أن تعامل معاملة أفضل. فما الذي دفع خليل كنه إلى اتخاذ هذا الإجراء وتشريع هذا القانون المخالف للعدالة والذي فوّت على الدولة دخلاً يقدر بملايين الدنانير، هذا ما لم أتوصل إلى معرفته. ولكني أميل إلى الاعتقاد إلى ان مرد هذه الغلطة الكبيرة قلة معرفته بالشؤون المالية أو الضريبيّة. أما كيف جازت هذه الغلطة الكبيرة على مديرية ضريبة الدخل فذلك هو الأمر الذي يحيرني!

لقد بلغت، كما قلت، أرباح اصحاب الاراضي، ومنهم بعض اقربائي،

ملايين الدنانير وهي معروفة لدى الجميع. فقد باع شخص واحد - هو حكمة سليمان أحد رؤساء الوزراء - لجمعية بناء المساكن الأهلية التي كان يرأسها الدكتور يوسف عبود قطعة أرض واحدة من الأراضي التي كانت ممنوحة له باللزمة - اي انه كان قد حصل عليها مجاناً ثم صحح صنفها، وقد سماها بأراضي جميلة تيمناً باسم المناضلة الجزائرية المعروفة جميلة بو حيرد، بمبلغ مليون وربع مليون دينار عراقي. وقبل أن يتم تسجيل الارض باسم المشترين انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فتوقف تنفيذ الصفقة وتعرضت قطعة الارض المذكورة الى مضاعفات ومشاكل كثيرة، وأخيراً اكتفى البائع بمبلغ نصف مليون دينار ثمناً لها على أن يتحمل المشترون ضريبة الدخل. وهناك كثيرون ممن باعوا أراضيهم، بعد تصحيح صنفها، بملايين الدنانير ودفعوا لخزينة الدولة ضريبة لا تتجاوز العشرين بالمائة، هذا إذا كانوا قد دفعوا شيئاً.

وعلى كل فبفضل هذه الفكرة التي وفرت مئات الملايين من الأمتار المربعة من الأراضي السكنية التي امكن منحها مجاناً لمشاريع الاسكان الحكومية أو بيعها بسعر اسمي لمختلف الجمعيات التعاونية للموظفين والمستخدمين الحكوميين - وقد تألفت هذه الجمعيات خصيصاً لهذا الغرض - ولصغار التجار والحرفيين وغيرهم من الاهلين بسعر مخفض جداً، أمكن السير قدماً - قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في تحقيق مشاريع الاسكان. ولولا هذه الفكرة لتعثرت وتأخرت تلك المشاريع الاسكانية بسبب عدم توفر الأراضي السكنية.

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما أعقبها من تشريع قانون الاصلاح الزراعي الذي جعل تحت تصرف الحكومة مساحات غير محد ودة من الأراضي بالقرب من مدينة بغداد وسائر المدن العراقية، وجاء توسيع المصرف العقاري وزيادة رأسماله باطراد قبل الثورة المذكورة وبعدها مما سهل بناء المساكن لمعظم الناس حتى أصبحت اليوم أكثر بيوت السكن ملكاً لساكنيها سواء في بغداد أو المدن العراقية الأخرى وأصبح العراق من هذه الناحية يمتاز على سائر البلاد العربية الاخرى، ما عدا ربّما الكويت وليبيا.

## مجلس الإعمار ومشاريع الاسكان

## حملت المجلس على اعتبار الاسكان من مهامه الاساسية وعلى استقدام الخبراء لدرس المشروع من كافة جوانبه

هذا ولا بد أن أذكر أن مجلس الاعمار - حسب ما تبين لي - كان يعتبر موضوع الاسكان غير داخل في اختصاصه. فعندما سألت في سنة ١٩٥٣ وكنت وزيراً للمالية - ووزير المالية بحكم منصبه عضو في مجلس الاعمار - في احدى جلسات المجلس ماذا حقق المجلس من دراسات ومن مشاريع في هذا الباب؟ أجابني اعضاء المجلس انه لم يحقق اي شيء بتاتاً لسبب واحد هو أنه كان يعتبر هذا الموضوع خارج اختصاصه. وعندئذ اضطررت أن أوجه كتاباً من وزارة المالية الى وزارة الاعمار بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ وبعدد ١٥٧١٤ بينت فيه أن هذا المشروع من المشاريع الأساسية التي تدخل ضمن مهام المجلس ومن صميم واجباته وانه من الاوفق أن يتولى المجلس امره ويقوم بتأسيس دائرة خاصة تضم عدداً كافياً من المهندسين وذوي الخبرة في الموضوع لوضع الخطط اللازمة لذلك. واقترحت استقدام خبراء لدرس الموضوع دراسة شاملة من جميع الوجوه لمعرفة حجم هذا المشروع وتكاليفه وكيفية تمويله وطريقة تنفيذه وما إذا كان سيقوم على مبدأ الايجار أو التمليك بأقساط طويلة الاجل الى غير ذلك من المسائل الرئيسية التي يجب الإلمام بها إلماماً كافياً، كما اقترحت استقدام ثلاثة خبراء: واحد من كل من انكلترا والبلاد الاسكندنافية والولايات المتحدة الاميريكية يعهد اليهم دراسة الموضوع ووضع التوصيات اللازمة لذلك. وقد عرض الكتاب المذكور على مجلس الإعمار في جلسته الثامنة والسبعين المنعقدة بتاريخ ٢١/١٠/١٩٥٣ وقرر اعتبار مشروع الاسكان من ضمن أعماله الرئيسية وطلب الى وزير الاعمار دراسة الموضوع من كافة نواحيه وتقديم تقرير شامل حوله الى المجلس لإمكان مناقشته في الجلسة القادمة. وفي الجلسة ٧٩ المنعقدة في ٢٨/١٠/١٩٥٣ قرر المجلس تخويل وزير الإعمار صلاحية اتخاذ ما يلزم لاستقدام ثلاثة خبراء لدرس مشروع الاسكان دراسة وافية من جميع النواحي والاتفاق معهم حول الشروط التي يطلبونها ليتسنّى وضع سياسة ثابتة في ضوء ذلك. وبعد محاولات عديدة لاستقدام الخبراء المذكورين واعتذار قسم

منهم وخاصة الخبير الاميركي الكبير جاكوب كرين(JACOB KRANE) مما دفع البنك الدولي (الذي كان قد التجأ إليه مجلس الاعمار للحصول على الخبير المطلوب للإسكان) الى ترشيح مؤسسة يونانية هي مؤسسة دوكسيادس (DOXIADES)التي أقر المجلس تعيينها شركة استشارية للإسكان في العراق وقد تقدمت بتقارير ودراسات واسعة مما هو معروف.

وقد أثار استغرابي ما ورد في كتاب الأخ الصديق الدكتور عبد الرحمن الجليلي «الاعمار في العراق» من منشورات دار مكتبة الحياة في الصفحة ٨٤ منه حيث قال «لقد كان هناك بحث في موضوع الاسكان ولكنه كان على شكل آخر وبنطاق آخر. أما المشروع العام للإسكان في المدن والأرياف بدراساته الواسعة وشموله وضخامته فقد كان اقتراحي الخاص» ثم قال وقد عجبت لما ذكره الدكتور توماس بالوك في كتابه «سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق» من أن المشروع هو من مقترحات اللورد سولتر. وقد كرر ذلك عدة مرات في حين أن التقريرين اللذين قدمتها كان أولها في ١٩٥٤/٧/١٧ وثانيها بتاريخ ١٩٥٤/٩/٧ أي قبل قدوم اللورد سولتر الى العراق». ثم قال الدكتور الجليلي في الصفحة ٨٦ من كتابه الآنف الذكر «ولم أسهب - بعض الشيء - في دوري في موضوع الاسكان إلا تصحيحاً للخطأ. ثم اني لفخور بهذا المشروع الذي أرجو أن يستمر العمل فيه لنهيء داراً لكل عائلة في العراق لا تملك داراً ولا تستطيع أن تنشيء لها بيتاً من مواردها الخاصة...».

لقد قام الدكتور الجليلي بتقريريه المذكورين في كتابه اعلاه بدور محمود جداً. ولكن الواقع الذي لا جدال فيه هو أني كنت أول شخص فاتح مجلس الإعمار بموضوع الاسكان وكنت أنا الذي حملته على تبني مشروع الإسكان - وقد كان يعتبره قبل ذلك خارجاً عن نطاق أعماله وواجباته - واتخاذ قراره التاريخي في ١٩٥٣/١٠/٢١ والذي اعتبر فيه «أن الإسكان يدخل ضمن اعماله الرئيسية»، كما قرر استقدام الخبراء المطلوبين لدرس المشروع دراسة وافية ليتسنى له وضع سياسة ثابتة في ضوء ذلك.

وان مبادرتي لذكر هذا الموضوع ليست مدفوعة بدافع التبجح وإنما هي إقرار للواقع وانصاف للتاريخ.

# لائحة قانون الخراج

لقد جاء في مقدمة خطاب العرش للوزارة الجمالية الأولى والتي- أي المقدمة- تؤلف الأساس الذي كان المفروض أن تقوم عليه سياسة الوزارة- والتي لم يكن يوجد- في رأيي- امكان لضمان أي استقرار أو سلام اجتماعي بدونه- ما يلي: أما سياستنا في داخل المملكة فترتكز على دعامتين (أولاهما) سياسة الإنماء والإعمار التي تهدف إلى استثمار امكانات العراق المادية والبشرية إلى أبعد مدى ممكن مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل القوميين وينهض بهذه المهمة الإنشائية مجلس الإعمار والمؤسسات المختصة الأخرى والدعامة الثانية هي التوزيع العادل لثمرات سياسة الإنماء التي تواكبها وتقوم على الأسس التالية: (أولاً) نشر الملكية الزراعية الصغيرة لتمكين أكبر عدد ممكن من الزراع من التمتع بحق الملكية. (ثانياً) التوسع في الخدمات الإجتماعية إلى أقصى حد ممكن. (ثالثاً) تعديل قوانين الضرائب بحيث توزع أعباء الدولة على المكلّفين توزيعاً عادلاً يناسب مدخولاتهم. (رابعاً) زيادة حصة الأيدي العاملة من الدخل القومي بتنمية المنظمات النقابية وتحقيق حد أدنى من الأجور في أحوال خاصة. (خامساً) معالجة مستوى المرتبات في الجهاز الحكومي.

وحكومتنا موقنة بأن في إقامة هاتين الدعامتين معاً ضماناً لرفاه العراق واستقراره ومنعته.

وانطلاقاً من هذه المقدمة قررت السير قدماً في إخضاع الدخل الزراعي لضريبة عادلة.

من الأمور المعروفة وقتئذٍ أن مدخولات الأفراد والمؤسسات في العراق كانت تخضع لنسب متفاوته من الضريبة. فالمدخولات الناجمة من التجارة والصناعة أو من الفوائد على رؤوس الأموال ومن ممارسة المهن الحرة كالطب

والمحاماة والهندسة إلى غير ذلك كانت تخضع لضريبة ترتفع تدريجياً حتى تصل (في سنة ١٩٥٤) إلى حد ٦٠٪ من صافي الدخل، بينما كانت مدخولات الأملاك العقارية تخضع لضريبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ ثم ارتفعت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى نسبة وصلت في حدودها العليا إلى ٢٥٪. في حين لم تكن تخضع بدلات إيجار الأراضي الزراعية (التي يؤجرها أصحابها للغير) إلى أيّة ضريبة. كما أن الدخل الزراعي الصافي لم يكن يخضع لأية ضريبة مباشرة. وكان هذا الدخل الزراعي يؤلف وقتئذٍ نسبة عالية من الناتج الوطني (Gross National Product)، وكان يصل إلى أرقام عالية جداً بالنسبة لبعض الملاكين الكبار الذين كانوا قد استولوا على القسم الأكبر من الأراضي الزراعية نتيجة تشريع قانوني تسوية حقوق الأراضي ومنح اللزمة رقم ٥٠ ورقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، ونتيجة تنفيذهما أسوأ تنفيذ كما أسلفنا. وكان المفكرون يرون ان استمرار هذا الوضع أمر غير معقول ولا مقبول، وأن استمرار اعتماد الدولة على إيرادات الكمارك والمكوس- ولم تكن إيرادات الدولة من النفط قد ارتفعت إلى مقاييس عالية- التي يتحمّل أعباء القسم الأعظم منها طبقة الفقراء من الناس عيب لا يجوز الاستمرار فيه، وكان يسود أوساط المفكرين الحاح شديد على اخضاع المدخولات الزراعية- وقسم كبير منها يعود لكبار الملاكين الذين استولوا على أراضي الدولة بدون ثمن- لضريبة دخل عالية. لاسيما وأن الدولة كانت بموجب خططها الإنمائية ستنفق على استصلاح الأراضي وإروائها بمشاريع التخزين (الخزانات والسدود) وشق قنوات الإرواء والتصريف إلى غير ذلك مئات الملايين من الدنانير. وكنت وقتئذٍ من بين المطالبين بهذا الإصلاح الضريبي، وقد وعدت أن أنهض بهذا الواجب واستدعي الإختصاصيين لدرس المشروع وإعداد اللوائح القانونية لتحقيق هذا الهدف إذا ما تسنت لي الفرصة المؤاتية يوماً ما. وقد قدرت أن الفرصة قد حانت في سنة ١٩٥٣، فعينت الدكتور صالح مهدي حيدر، وهو خبير في شؤون الأراضي ومن أبرز الاقتصاديين العراقيين، مديراً عاماً للواردات - مديرية شؤون الضرائب - خصيصاً للاستفادة من اختصاصه في هذا الموضوع، والنهوض بهذه المهمة وكلّفته باعداد لائحة قانونية لإخضاع الدخل الزراعي لضريبة عادلة. وقد قام الرجل بهذه المهمة

خير قيام وأعد لائحة قانون الخراج. وكانت نيتي أن أؤلف لجنة لدرسها ومناقشتها، وحتى، إذا اقتضى الأمر، استدعاء خبراء من خارج العراق لدرسها، تطميناً لمن ستمس مصالحهم تلك اللائحة وقد كانوا نفراً نافذي الكلمة في أوساط الحكم يومئذٍ. وقد تسربت أخبار هذه اللائحة والنية المعقودة لإخضاع الدخل الزراعي إلى أسماع أولئك النفر المتنفذ فبدأوا يمارسون ضغوطهم ويهاجموني ويتهموني بالشيوعيـة، وقـد نجحوا، كما سبـق أن بينت، بسبب هذه اللائحة وغيرها، في التأثير على الأمير عبدالاله ونوري السعيد. وعلى رئيس الوزراء- الدكتور فاضل الجمالي- الذي خضع لهذه الضغوط وهذه التأثيرات وتخلّى عني وعن هذه المشاريع، بل تخلّى عن القسم المهم من منهج وزارته. فاستقال ثم كلف مجدداً بتأليف الوزارة. والظاهر أن تخليه عن هذه المشاريع كان الشرط الأساسي لتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة. وقد عرض عليّ أن أتولى وزارة الإعمار بدلاً من وزارة المالية فرفضت عرضه واستقلت كما شرحت ذلك بتفصيل فيما سبق. وهكذا مات المشروع في مهده.

## نوري السعيد يزور، استجابة لرجائي، سكان الصرائف (الأكواخ المعمولة من القصب والبردى) المهاجرين في ما كان يسمّى «العاصمة» وهو الاسم الذي كان يطلق على حي البؤس

في اواخر سنة ١٩٥٤ أو أوائل سنة ١٩٥٥ رجوت من نوري السعيد - وكان وقتئذ رئيسا للوزراء - ان يذهب ليرى بأم عينيه وضع المهاجرين من جنوب العراق وخاصة من لواء العمارة (محافظة ميسان الآن) الذين كانوا يتكدسون فيما كان يسمى وقتئذ بـ «العاصمة» وهي قطعة واسعة من الارض تقع الى الشرق من بغداد خلف سدة ناظم باشا (التي اقيمت لحماية بغداد من الفيضانات) وكانت تلك الأرض مغطاة بالمستنقعات وتصب فيها مياه بغداد القذرة وفي وسطها جزر أقيمت عليها أكواخ من القصب والبردي - هناك كانت تتكدس هذه المجموعة البائسة من المهاجرين من جنوب العراق، بأعداد هائلة وقد ساقتهم ظروفهم والظلم الاجتماعي الذي كانوا يقاسونه في مواطنهم الريفية واهمال الحكومات لهم الى الهجرة الى بغداد والاقامة فوق هذه المياه الآسنة القذرة السوداء مع حيواناتهم، وكان منظرهم، وخاصة اطفالهم العراة يتخبطون في الاوحال ويتعرضون للغرق في تلك المياه القذرة، يفتت الاكباد ويدمي القلوب. هناك كنت ترى الكرامة الإنسانية وقد هدرت هدراً. هذا الوضع الذي رأيتهم فيه هو الذي حفزني على الالحاح على معالجة مشكلتهم من ناحيتين - كما شرحت ذلك مفصلا في محل آخر من هذه الذكريات - ناحية تشريع قانون منح اللزمة في لواء العمارة لتأمين حصة من الاراضي الزراعية لا تقل عن نصف المقاطعات للفلاحين ومن ناحية تشريع قانون تصحيح صنف الاراضي في بغداد وسائر انحاء العراق لتأمين مساحات من الاراضي السكنية للذين يقررون البقاء في بغداد - ومعظمهم كانوا مصممين على البقاء في بغداد.

وقد كنت ازورهم واتفقدهم باستمرار واسألهم - واكثريتهم الساحقة كانت مصممة، كما قلت، على البقاء في بغداد وغير مستعدة بتاتا للرجوع الى

لواء العمارة (محافظة ميسان) - لماذا تركتم لواءكم ( محافظتكم)؟ هل هاجرتم لكي تعيشوا في هذا الوضع الذي انتم فيه الآن ساكنين في « صرائفكم » المنتشرة في وسط هذه المستنقعات وهذه المياه الآسنة القذرة؟ كانوا يجيبونني ان وضعنا هذا الذي تراه، على سوئه، افضل بكثير من وضعنا الذي كنا فيه هناك - اي في لواء العمارة (محافظة ميسان). اننا نجد هنا، على الاقل، مجالا للعمل - مهما كان وضيعا - نؤمن به رغيف العيش فلا نموت جوعا ونكسي به انفسنا فلا نمشي عراة. هل تتصور اننا كنا نترك « ديرتنا » و « وطننا » لولا الضيق الذي كنا نعاني منه اشد المعاناة والذي كان يخنق انفاسنا!!

وقلت لنوري السعيد اني مستعد ان ارافقك واتجول معك واريك الاوضاع على حقيقتها. وقلت له اني لست مبالغا فيما اقول. ان هذا الوضع السيء الذي وصفته لك هو افضل مما سترى. ان الحقيقة التي ستراها هي اسوأ بكثير من وصفي. وقد استجاب نوري السعيد لرجائي ولكنه لم يطلب مرافقتي اياه. وذهب بصحبة عبد الجبار فهمي، متصرف بغداد آنئذ، والذي اعتقد انه لم يُرِه اسوأ الاماكن. وفي اليوم التالي جاءت عدة نداءات تلفونية من ديوان رئاسة مجلس الوزراء الى سكرتير مجلس النواب انور النقشلي تطلب اليه ابلاغي ان رئيس الوزراء كان بانتظاري في مكتبه. وما ان وصلت مجلس النواب حتى بادرني انور التقشلي قائلا ان رئيس الوزراء ينتظرك في مكتبه في ديوان مجلس الوزراء ويرجو حضورك بسرعة. فذهبت توا الى هناك ورأيته متأثراً كثيراً مما رأى. وقال انه لم يكن يتصوّر ان الوضع كان على هذه الدرجة من السوء. ان عيشة هؤلاء اسوأ من عيشة الحيوانات. ثم اخبرني انه قد أمر باتخاذ بعض الاجراءات الموقتة المستعجلة كشق بعض الطرق بالحادلات وايصال القوة الكهربائية لانارتها (اي الطرق) وتمديد انابيب مياه الشرب وتزويد تلك الاحياء بحنفيات عامة وكل ذلك ريثما تعالج مشكلتهم معالجة اساسية. فقلت له اني اشكرك على استجابتك لرجائي، وعلى الاجراءات السريعة التي امرت باتخاذها، والتي كما تعرف فخامتك لا تعالج المشكلة. ان المشكلة يجب ان تعالج هناك، في لواء العمارة اولا، لا لكي يرجع هؤلاء، لان اكثرهم سوف لا يرجعون، ولكن لكي نحول دون هجرة الآخرين. وذلك

بتوزيع الاراضي الزراعية عليهم. وثانيا بمنح هؤلاء الموجودين في بغداد- بواسطة قانون تصحيح صنف الاراضي، بقطع اراضي سكنية مجانا ومساعدتهم، اما ببعض المبالغ النقدية، او بمواد بنائية لكي يبنوا بيوتاً لأنفسهم، او بقيام الدولة ببناء بيوت لهم، وهو الافضل والارجح من جميع الوجوه.

ثم دفع نوري السعيد اليّ بتقرير كان قد سلمه اياه عبد الجبار فهمي، وكانت قد وضعته لجنة مؤلفة من عدد من كبار الموظفين. وقد وجدته تقريراً مليئاً بالحقد على هؤلاء البؤساء، وكأنهم اجانب هاجروا الى العراق من بلد اجنبي، وكأنهم ليسوا مواطنين عراقيين. وقد صبت اللجنة جام غضبها عليهم لا لذنب اقترفوه سوى انهم جاؤوا باعداد كبيرة الى بغداد، فغيروا وضعها الديمغرافي، واخذوا يضايقون، حسب رأي اللجنة، سكانها الاصليين. مع انهم سدوا حاجة بغداد الماسة لليد العاملة، وخاصة في اعمال البناء، ومعامل الطابوق (الآجر) او كفراشين، او حرّاساً او كناسين او حمالين، في بعض دوائر الدولة. وبمرور الوقت تدربوا على الاعمال التي تحتاج الى مهارات خاصة واخيرا سيطروا على اعمال البناء في جميع درجاتها - من عمال طين الى اسطوات ماهرين، هذا فضلا عن سدهم حاجة المعامل الكثيرة التي تأسست حوالي بغداد لليد العاملة وكذلك البيع بالمفرد إلى غير ذلك. وقد طالب واضعوا التقرير ان لا تسهل الدولة لهم سبل البقاء في بغداد - باعطائهم اراضي سكنية او بناء دور لهم مثلا - وان تسعى جاهدة لحملهم على الرجوع من حيث اتوا. لقد تأثرت من قراءة ذلك التقرير ايما تأثر وأخبرت نوري السعيد بذلك.

# قضية سورية وتدبير الانقلاب على الشيشكلي

في اوائل سنة ١٩٥٤، وكنت وقتئذ وزيراً للمال اتصل بي هاتفيا في مساء احد الايام رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي وقال لي ان الملك فيصل الثاني وولي العهد الامير عبد الاله يدعواني للحضور في قصر رحاب في الساعة الثامنة او التاسعة مساء لأمر مهم جدا. وانه، اي رئيس الوزراء، سيكون موجودا هناك ايضا. وفي الموعد المعين حضرت الى قصر رحاب فوجدت الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله ورئيس الوزراء فاضل الجمالي بانتظاري ولم يكن يوجد احد غيرهم. وبدأ الامير حديثه قائلا قد دعوتكما لامر يخص الوضع في سورية، ثم اخذ يستعرض الوضع هناك. وكان يحكم سورية وقتئذ العقيد اديب الشيشكلي الذي كان قد فرض نفسه على الشعب السوري رئيسا للجمهورية السورية. فقال الاميران الناس هناك (اي في سورية) قد سئمو هذا الوضع الدكتاتوري وأخذوا يتململون وان هناك بوادر تمرد أو ثورة على حكم الشيشكلي وقد اتصل به (اى الامير) بعض الزعماء السوريين الذين يريدون ان يقودوا حركة التمرد ضد الشيشكلي طالبين منه مد يد المساعدة لهم – خاصة المساعدة المالية. ثم قال ان العراق لا يمكن ان يتقاعس عن مد يد المعونة لسورية في المحنة التي كانت تمر بها وقتئذ. كما ان العراق يجب ان يغتنم هذه الفرصة وكل فرصة تسنح له لتحقيق اهدافه الوحدوية التي هي في مصلحة القطرين العراقي والسوري معا، بل وفي مصلحة الامة العربية بأجمعها ايضا. ثم قال انه يريد ان يؤكد انه لا يسعى لجر مغنم لنفسه، كما يشيع بعض المغرضين بأنه يسعى لايجاد عرش يتربع عليه في سورية. وقال انه سيكون اسعد خلق الله اذا ما توحد القطران السوري والعراقي تحت تاج الملك فيصل الثاني.

ثم تبسط في حديثه عن هذا الموضوع شارحا ان بعض الذين اتصلوا به من رجالات سورية اكدوا له ان مشروعهم للانقضاض على الشيشكلي لا يقتصر على

التخلص من الشيشكلي فقط واعادة الحكم الجمهوري الديمقراطي في سورية الى الشعب السوري وانما يستهدف المشروع، في الامد البعيد، اهدافا وحدوية تقضي بتوحيد القطرين العراقي والسوري. ولهذا السبب بالذات لجأوا الى العراق ومدوا أيديهم إليه. ولم يشأ الأمير عبد الإله ان يخبرني (ولا بدّ رئيس الوزراء كان على علم بذلك) ان معروف الدواليبي كان موجوداً في العراق في ضيافة الحكومة العراقية ومختبئا - بترتيب من الامير عبد الاله - في دار تقع في ضواحي بغداد وتعود للعين عبد الهادي الجلبي، الامر الذي علمته فيما بعد.

وقد لاحظت ان الامير عبد الاله كان يبحث في الموضوع بحماس عاطفي واندفاع جريا على عادته طوال حياته السياسية. فكان رحمه الله لا يؤمن ولا يعمل في مشاريعه بمبدأ التخطيط المبني على التدبير الهادىء والتفكير العميق، والحساب البعيد الدقيق، لكل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة أو التي يحتمل ان تؤثر في مصير المشروع ونجاحه أو فشله. بل كان كلما خطرت بباله خاطرة او عرضت له فكرة او مشروع، كان يندفع بنزواته العاطفية وانفعالاته الآنية بدون تعمق ولا تدقيق، ثم لا يلبث، بعد وقت قصير، او عند اول عقبة او صدمة تعترضه في الطريق، ان تفتر همته، وتزول نزوته، وتهدأ عاطفته، ويخف حماسه وقد يختفي المشروع او الموضوع برمته من ذهنه.

وفي هذا الموضوع بالذات، لاحظت انه كان يبحث فيه وكان الشعب السوري لا وجود له، وتأييده او معارضته للمشروع لا يقدم ولا يؤخر. كان الامير عبد الاله لا يؤمن- بتعبئة الشعب واعداد الرأي العام السوري لاسناد المشروع لكي يحول دون مداخلة القوى الناهضة للمشروع، وليضع حدا لتلاعب المتلاعبين واستغلال المستغلين ومساومات المساومين، وهم مع الاسف كثيرون ومستعدون ان يقبضوا من مختلف الجهات التي هي مستعدة ان تدفع بسخاء مبالغ تفوق المبالغ التي كان الامير عبد الاله مستعدا لدفعها او قادراً على دفعها وذلك على حساب الشعب السوري ومستقبل القضية المقدسة.

والعقبة الاولى التي تخطر في البال، بداهة، عند التفكير في مشروع توحيد

القطرين السوري والعراقي هي اختلاف نظام الحكم فيهما، وكيف نوفق بينهما. هل كان الشعب السوري مستعدا - في سبيل تحقيق الاتحاد - ان يتنازل عن نظامه الجمهوري، وينضوي تحت النظام الملكي في العراق، وما هي المغريات والمصالح التي ستتحقق له مقابل هذه التضحية؟

والعقبة الثانية التي تخطر بالبال هي ارتباط العراق بمعاهدة مع بريطانيا تقيد استقلاله في حين كانت سورية غير مرتبطة بأية معاهدة مع اية دولة اجنبية تحد من استقلالها. وكانت عقيدة السوريين، او حجة المعارضين لتوحيد القطرين، ان اتحادهما سوف يجعل سورية خاضعة للقيود التي كانت تحد من استقلال العراق بموجب المعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٣٠. ولم يكن هناك اي مسعى من جانب نظام الحكم العراقي لتطمين السوريين عمليا حول هذا الموضوع، اقول عمليا وأقصد بذلك السعي الحثيث للاتفاق مع بريطانيا على حل يسهل مهمة التوحيد وذلك اما بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ لان مشروع الاتحاد السوري العراقي هو هدف ثمين يستحق السعي الحثيث بل يستحق كل تضحية في سبيل تحقيقه. واعتقد جازما بأنه كان بامكان العراق ان يحقق الغاء تلك المعاهدة بدون الدخول في ميثاق بغداد لو كانت هناك عقيدة راسخة ورغبة صادقة او اجماع او ما يشبه الاجماع لدى ساسة العراق بان اتحاد القطرين السوري والعراقي هو هدف حيوي، بل هو اهم هدف، بل هو مسألة حياة او موت للقطرين، وهو السبيل الوحيد لاستقرارهما - كيف لا والعراق هو العمق الاستراتيجي لسورية وهو مرتبط بها بفراته وانابيب نفطه، وسورية منفذ العراق على البحر الأبيض المتوسط وعلى الغرب - وأهم من هذا بكثير - بعد تأسيس دولة اسرائيل - أصبح إيجاد جبهة شرقية لمجابهة الخطر الاسرائيلي الماحق مسألة وجود أو لا وجود بالنسبة للأمة العربية. واما على الأقل، بالاتفاق مع بريطانية على اصدار تصريح مشترك بأن التزامات العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠ لا تسري على سورية في حال اتحاد القطرين. اما محاولة فرض الاتحاد مع سورية على الشعب السوري مع بقاء المعاهدة البريطانية العراقية نافذة المفعول ومع وجود هذا الارتباط الوثيق بالسياسة البريطانية - خاصة بعد حرب ١٩٥٦ - فقد كان عملا جنونيا انتحاريا، وكان فشله امرا محتوما.

وبالرغم من الفشل الذي اصيبت به سياسة التمسك بالمعاهدة البريطانية العراقية لسنة ١٩٣٠ وما كانت تنطوي عليه من ارتباط مفضوح بالسياسة البريطانية، فقد بقي نوري السعيد والبلاط الملكي متمسكين بها، وجامدين عليها الى آخر دقيقة في حياتهم. في حين كان منطق التطور السياسي للمنطقة يقضي بأن تتزعم العائلة المالكة، ونوري السعيد بالذات، الحركة التي تطالب بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ البريطانية العراقية التي تجاوزتها التطورات التي حدثت اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي مكنت سورية ولبنان من الحصول على استقلال غير مقيّد بمعاهدة تحد من استقلالها.

والعقبة الثالثة التي تخطر في البال هي القوى الفاعلة المؤثرة في المشروع. ما هي تلك القوى وما هو مبلغ تأثيرها وفعاليتها في مصير المشروع وما هو موقفهامنه سلبا او ايجابا؟ هنالك اولا الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية وفرنسا. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت قطعا ضد المشروع من حيث المبدأ بل وضد كل تكتّل يعرض وجود اسرائيل للخطر. ونفوذ اليهود في توجيه السياسة الخارجية الامريكية في هذا الباب معروف.

والدولة الثانية الكبرى هي بريطانية - وهي ايضا - حسب اعتقادي - كانت تعارض المشروع[1]. اما فرنسا وهي الدولة الثالثة الكبرى

(١) - لقد اطلعت مؤخرا على مقال للاستاذ خلدون ساطع الحصري منشور في مجلة التاريخ المعاصر، المجلد العاشر العدد ٢، نيسان ١٩٧٥ (Journal of Contemporary History) وعنوان المقال الملك فيصل والوحدة العربية ١٩٣٠ - ١٩٣٣ وهو حقا دراسة رائعة مستمدة في أغلبها من وثائق وزارة الخارجية البريطانية وفيها تتوضح حقيقة بارزة تمام الوضوح: وهي ان الملك فيصل الاول كان يعتبر الاستقلال النسبي الذي حققه للعراق منطلقا او أداة لتحقيق هدفين كانا بالنسبة له على درجة واحدة من حيث الاهمية والخطورة - تكوين دولة عصرية في العراق بتعميره وتنميته والقضاء على التخلف الذي كان يعاني منه في جميع الميادين. وتحقيق الامنية القومية الكبرى وهي الاتحاد بين الدول العربية وخاصة التي يشملها تعبير الهلال الخصيب. وعلى الاخص سورية والعراق. ولم يكن يسمح لان يشغله الاهتمام بأحد هذين الهدفين عن الاهتمام بالهدف الآخر. فقد كان يعتبر احدهما مكملا للآخر. وجميع التقارير التي كان قد بعث بها السير فرانسيس همفريز (sir francis humphreys) الى وزارة الخارجية

فقد كانت هي الاخرى تعارض المشروع بكل شدة وبكل ما تملك من قوة لانه

البريطانية او وزارة المستعمرات كانت تؤكد تمسك فيصل بمشروع الاتحاد، خاصة بين سورية والعراق. وكان فيصل الاول يعتبر اتحاد القطرين سورية والعراق حجر الاساس في سياسته الخارجية وفي توفير الامن للعراق وسورية معا. وفي كانون الاول سنة ١٩٣٢ حاول الحصول على موافقة بريطانية لعقد مؤتمر عربي في بغداد. غير ان هذا الطلب لم يلق تجاوبا، بل لقي معارضة شديدة من بريطانية

ماذا كان موقف الحكومة البريطانية من موضوع اتحاد القطرين؟

**في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣١ توصلت اللجنة الرسمية الفرعية الدائمة الخاصة بشؤون الشرق الاوسط في لندن الى قرار خطير وهو ان يكون هدف الحكومة البريطانية منع اتحاد التاجين. وفي ١٧ تشرين الثاني وافقت لجنة الشرق الاوسط وهي لجنة فرعية من لجنة الدفاع الامبراطورية على ذلك القرار.** وقد لخصت وجهة النظر البريطانية بما يلي:

١ - ان افضل نظام لسورية ان تكون جمهورية يرأسها رئيس جمهورية.

٢ - انه ليس من المرغوب فيه ان يحمل شخص واحد تاجي سورية والعراق وهو امر على كل حال غير مضمون النجاح عمليا.

٣ - وان اية محاولة من الملك فيصل الاول ان ينقل عرشه من العراق الى سورية سيكون ضد المصالح البريطانية.

٤ - وانه في حالة عرض عرش سورية على الملك السابق على ان لا تكون هناك اسباب تدعو للوقوف بوجه ترشيحه.

وقد اخبر همفريز بهذا القرار ليكون على بينة من امره على ان لا يخبر به لا فيصلا ولا الحكومة العراقية.

وقد شرحت الحكومة البريطانية الاسباب الموجبة لهذا القرار في وثيقتين - رسالة مرسلة من وزارة المستعمرات الى همفريز في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١ ومذكرة معدة في وزارة الخارجية عن الوحدة العربية صفحة ٣٣٠.

ثم يشرح السيد خلدون ساطع الحصري الأسباب التفصيلية في الوثيقتين آنفتي الذكر. ثم يأتي إلى شرح خطط فيصل في هذا الباب كما أوضحها نوري السعيد لوزارة المستعمرات في سنة ١٩٣٢. كما يأتي على ذكر ارسال يس الهاشمي من قبل فيصل الأول إلى القدس والقاهرة ودمشق للدعوة لتأييد المشروع. ثم زيارة الملك فيصل الاول نفسه الى عمان والقدس واجتماعه باللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي المقترح - وقد ايدت اللجنة مشروعه بتوحيد القطرين وتتويجه ملكا عليها. واخيرا اتفقت وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات على معارضة عقد المؤتمر العربي المقترح في بغداد باعتباره مضرا بالسياسة البريطانية والمصالح البريطانية. واخيرا قررت بريطانية ان تثبط كل مسعى من الملك فيصل

يعرض مصالحها « التاريخية » في سورية للخطر.

وهناك القوى المحلية وتأتي في الدرجة الاولى المملكة العربية السعودية التي كانت تعارض هذا المشروع بكل شدة للمنافسة الشديدة بين السعوديين والهاشميين، تلك المنافسة التي تجعل من غير المعقول وقوف السعوديين مكتوفي الايدي لا يحركون ساكنا لمعارضة هذا المشروع الذي يعتبرونه في قرارة انفسهم تحديا خطيرا لهم، الامر الذي يدفعهم للانفاق بسخاء ما بعده سخاء للحيلولة دون تحقيقه. ثم هناك مصر التي كانت تعارض هذا المشروع بكل شدة - وقد عارضته من زمن فاروق وفي زمن عبد الناصر لنفس الاسباب، لانها تعتبره يهدد زعامتها للعالم العربي ويعرضها، أي تلك الزعامة، لخطر شديد. وكانت

---

= الاول لاتحاد القطرين - سورية والعراق. وتبين اخيرا ان اتفاقية سايكس بيكو لتمزيق البلاد العربية كانت لا تزال وقتئذ هي السياسة المتبعة من قبل فرنسا وبريطانيا. جميع هذه المعلومات والوثائق والقرارات تدحض الدعاية التي روجتها اجهزة الاعلام المصرية والسعودية ان مشروع الهلال الخصيب، اي توحيد سورية والعراق كان مشروعا استعماريا.

ولكن من جهة اخرى عندما انهارت فرنسا في سنة ١٩٤٠ وحاول بعض الوطنيين العراقيين والسوريين والفلسطينيين اقناع العقداء الاربعة بضرورة الاستفادة من توقف القتال بين الالمان والافرنسيين وضرورة مبادرة الجيش العراقي لدخول سورية حال المفتي الحسيني دون ذلك. وقد اعترف الحاج امين الحسيني بذلك اذ قال بالحرف: (في كتاب موجه الى السيد عبد الرزاق الحسني):

« ان معارضتي لفكرة تدخل الجيش العراقي في سورية صحيحة، لان تلك كانت خطة وضعها الانكليز ليشغلوا العراق والمجاهدين الفلسطينيين الذين كانوا في العراق في معركة مع الافرنسيين في سورية وازعاج دول المحور التي كنا نؤمل فيها خيرا لنا لموقفها المعادي لليهود والانكليز. فنصحت بعدم التورط مع الانكليز وعملت على احباط خطتهم. »

ثم جاء في رسالة من رشيد عالي الكيلاني الى صديق شش:

« ان الحكومة البريطانية هي التي كانت تحرض على تدخل الجيش العراقي في أمر سورية وان السفير البريطاني فاتحه بذلك شخصيا عندما كان رئيسا للوزراء فرد عليه ان الحكومة العراقية مستعدة لذلك على ان لا تعارض الحكومة البريطانية دخول الجيش العراقي الى فلسطين واعلانه استقلالها، ومن ثم يدخل سورية، فلم يقبل السفير البريطاني بهذا الشرط ». صفحة ٤٥ - ٤٦ من كتاب الاسرار الحقيقية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسني (الطبعة الرابعة الموسعة).

مستعدة للذهاب الى ابعد الحدود للتعاون مع السعودية ومع اية جهة اخرى لاحباط هذا المشروع. اما تركيا وايران فقد كانتا ، ضد كل تكتل عربي يقوي الجبهة العربية. وهذا امر طبيعي.

هذه المشاكل العويصة وهذه العقبات التي ذكرتها والتي كان يجب ان لا تثبط همتنا بل تقوي عزيمتنا وتزيدنا اصرار لتحقيق هذا الهدف النبيل، اقول هذه المشاكل والعقبات كانت كل منها تحتاج الى دراسات عميقة وتحليل دقيق وتخطيط بعيد، وكان يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار ويحسب لها الف حساب دقيق استعدادا لمقاومتها واتخاذ الاجراءات والوسائل الكفيلة بالتغلب عليها - هذه العقبات وهذه المشاكل لم تكن مع الاسف العظيم لا موضع درس ولا موضع تدقيق.

والعقبة الرابعة وهي في رأيي اهم العقبات على الاطلاق - هي موقف ساسة العراق من المشروع - اي مشروع الاتحاد السوري العراقي. ويؤسفني ان اقول ان معظم ساسة العراق - وعلى رأسهم نوري السعيد بالذات - لم يكونوا متحمسين للمشروع ولا مؤمنين به ولم يكونوا يعتبرونه حيويا للعراق ولأمنه ولوجوده ولمستقبله، بل لوجود ومستقبل وأمن الامة العربية بأجمعها، وانه مشروع يستحق الدرس الدقيق لمعرفة العقبات التي تعترض سبيل تحقيقه بغية تذليلها، وبذل التضحيات مهما كانت غالية وجسيمة في سبيل التغلب عليها. اقول والالم يعتصر قلبي ان معظم ساسة العراق - عدا نفراً قليلاً - لم يكونوا في مستوى الاحداث. لقد جمدوا - وأخص بالذكر منهم نوري السعيد بالذات - على سياسة الارتباط ببريطانية وتقوقعوا فيها وتركوا العالم العربي الى غيرهم، وعزلوا انفسهم عنه، وانكمشوا انكماشا مزريا. بدل ان يجعلوا من مشروع الاتحاد السوري العراقي وما يتطلبه من تغييرات، ولو كانت اساسية، في سياسة الارتباط مع بريطانية - منطلقا لسياسة عربية جديدة تتماشى مع تطور الاحداث والازمان.

هذا من جهة ومن جهة اخرى - كما بينت سابقا - فان مشروعا خطيرا

مصيريا مثل هذا المشروع لا يصح ان ينفرد به ملك أو ولي عهد او رئيس وزراء او نفر قليل من الساسة وبمعزل عن الناس، بل ينبغي ان يكون مشروعا وطنيا يعبأ له الرأي العام، وخاصة في اوساط الجيش وبين ضباطه. ولو كان الامير عبد الاله بعيد النظر ثاقب الفكر لما كان سمح لشعور الانتقام والحقد من العقداء الاربعة ومن يونس السبعاوي، لموقفهم من حوادث سنة ١٩٤١، ان يتغلب عليه، فيسمح بشنقهم، بل لكان ابدل حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمة العرفية، بالسجن، ثم عفي عنهم، وقرّبهم منه، اسوة بما فعله ابن عمه الملك حسين بن طلال، وادخرهم لمثل هذا اليوم، وهذا المشروع الذي لا أشك انهم كانوا سيقومون فيه بدور كبير. كان يجب ان ينعقد على هذا المشروع ما يشبه الاجماع بعد تمحيص وقناعة. كل هذه الامور كان يجب تحليلها ودرسها بعمق وهدوء قبل الاقدام على اية خطوة في هذا السبيل. وأقسم ان الامير عبد الاله عندما كان يتكلم عن المشروع لم يكن قد فكر فيه بعمق ولا في ملابساته وما ينطوي عليه من صعوبات ومشاكل. لقد كان تفكيره فيه سطحيا عاطفيا. والواقع ان الامير عبد الاله لم يكن لديه لا الاستعداد ولا القابلية الفكرية ولا الصبر ولا عمق التفكير الذي يستوجبه تحليل هذا المشروع تحليلا دقيقا عميقا واقعيا. على انه انصافاً للرجل لا بد من الاقرار بأنّه كان دائماً من المندفعين المتحمسين للمشاريع الاتحادية.

وبعد ان انتهى الامير عبد الاله من كلامه قال لي اريد منك ان تهيء مبلغا قدره مائة الف دينار - حسب ما اتذكر - لكي ننفقه في سبيل تحقيق الانقلاب ضد الشيشكلي. اجبته متسائلا كم صرف وكم بقي من فصل مخصصات الدعاية لوزارة الخارجية العراقية وهو الفصل الذي يصرف منه لهذه الاغراض؟ قال الامير اريد هذا المبلغ بالاضافة الى ما كان مخصصا في فصل الدعاية لوزارة الخارجية العراقية وهو الفصل الذي يصرف منه لهذه الاغراض؟ قلت له اذن تريد مني ان اتجاوز المخصصات المرصودة في الميزانية العامة؟ قال نعم هذا بالضبط ما اريده وهذا سبب دعوتي اياك هذا المساء. قلت له ولكن هذا التجاوز يحتاج الى ان يؤيد بعد ذلك

بتشريع قانوني، قال انا مستعد ان اضمن موافقة مجلس الامة واحقق هذا التشريع القانوني. قلت له واذا لم يوافق عليه مجلس الامة ولم يشرع القانون عندئذ اصبح مضطرا ان ادفع المبلغ من جيبي الخاص. قال لا تكن متشائما ولا تضطرب واعتبر ان موافقة مجلس الامة مضمونة والتشريع مضمون. ولكن بعد الخبرة القاسية التي مرت بها الوزارة في مجلس الامة لم اكن مطمئنا ابدا بالرغم من تعهد الامير وضمانه موافقة مجلس الامة على التجاوز.

ثم قال الامير عبد الاله ان افضل شخص يعهد اليه بهذه المهمة هو صالح جبر، الذي كان وقتئذ خارج الحكم، والذي يمكن ان يعتمد على حسن تصرفه للنهوض بهذه المهمة، كما وانه من الاشخاص الذين يؤتمنون على التصرف بالمبالغ التي توضع تحت تصرفهم، ولذلك ارى ان يذهب صالح جبر في سفرة خاصة الى بيروت ويتخذ منها مركزا لنشاطه، ويتصل منها بمختلف الشخصيات السورية المستعدة للمساهمة في المحاولة الانقلابية ضد الشيشكلي.

ثم نهض وقال لنذهب الى بيت صالح جبر وكان يسكن وقتئذ في الصالحية من احياء بغداد - قرب بيوت موظفي السكك الحديدية. ونهضنا وذهبنا في سيارة الامير - ودون ان نخبر صالح جبر هاتفيا بمجيئنا. وقد وجدنا باب الدار مغلقة. وعندما دق جرس الباب اخُبِرْنا ان صالح جبر كان نائما. فطلبنا ايقاظه فأيقظوه واخبروه ان الامير عبد الاله جاء لزيارته فهب لاستقبالنا ودخلنا البيت وكان صالح جبر في بجامته واراد ان يبدل ملابسه فقال له الامير لا حاجة لذلك. ثم فاتحه بالمشروع وطلب اليه السفر في اليوم التالي او الذي يليه الى بيروت. فوافق صالح جبر على النهوض بالمهمة وتم الاتفاق على جميع ترتيبات السفر ووضع المبلغ تحت تصرف صالح جبر في بيروت.

وهكذا سافر صالح جبر وقام بالمهمة التي عهد بها اليه خير قيام. وقد تضافرت عوامل واسباب اخرى مع المجهود العراقي ونجحت العملية الانقلابية وازيح الشيشكلي من رئاسة الجمهورية السورية.

ولا اتذكر في الواقع بالضبط كم صرف من المبلغ الذي وضع تحت تصرف صالح جبر وما اذا كان قد انفق كله او جزء منه فقط. لكن اتصور انه كان

قد صرف منه حوالي سبعين الف دينار.

وقد سرّ الامير عبد الاله بنجاح العملية ايما سرور، واعتبر ذلك انتصارا شخصيا له، ولم يكن سرور رئيس الوزراء، الدكتور فاضل الجمالي اقل من سرور الامير. واتذكر جيدا الامير عبد الاله والسرور يطفح على وجهه في حفلة الهلال الاحمر التي كانت تقام سنويا في بهو امانة العاصمة، وكان يرفع يده بحرف V علامة الانتصار - الانتصار في ازاحة الشيشكلي. ولكن ماذا بعد ازاحة الشيشكلي؟ ومن يضمن ان الذي سيخلف الشيشكلي سيحقق او يلتزم بالمشروع الذي كان يريده الامير عبد الاله، خاصة ويوجد في العالم العربي من كانوا مستعدين ان يدفعوا اضعاف المبلغ الذي انفقه الامير عبد الاله، للحيلولة دون تحقيق مشروعه.

وعلى كل فقد بقي علي ان اعد مشروع قانون لتنزيل واضافة مبالغ الى بعض الفصول في الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المالية لتغطية المبلغ موضوع البحث الذي جرى انفاقه كلا او بعضا. فأعددت اللائحة وقدمتها الى مجلس الوزراء بموجب كتاب وزارة المالية ١٢٢/، تاريخ١/٢/١٩٥٤ وقد وافق عليها في جلسته المنعقدة في ١/٢/١٩٥٤ واحالها الى مجلس الامة. واتذكر جيدا الحملة العنيفة في اللجنة المالية لمجلس النواب التي شنها اعضاء حزب الاتحاد الدستوري، وهو حزب نوري السعيد، والذين هاجموا الحكومة على تورطها في العملية المذكورة، وانتقدوا انفاق اموال الدولة في ما سمّوه بالمغامرة السورية، وبالغوا - بالطبع - في تقدير المبلغ الذي انفق، وجعلوه في حدود المليون او نصف المليون دينار. وبعد اخذ ورد وبعد ان عرفوا حقيقة المبلغ الذي انفق، وافقت اكثرية اللجنة في النهاية على اللائحة التي احيلت بعدئذ إلى مجلس النواب. فصدّقها وتكررت الرواية في اللجنة المالية لمجلس الأعيان، وشن بعض الأعيان، وعدد منهم من كبار رجال الدولة، حملة عنيفة على الحكومة لتورطها في هذه المغامرة وانفاقها اموال الدولة هباء - حسب رأيهم - واخيرا وافقوا على اللائحة التي احيلت من ثم الى مجلس الاعيان فصدقها، واصبحت قانونا وارتفعت المسؤولية القانونية عني.

اما العبرة التي يستخلصها المفكر من هذه العملية كلها فهي ان مشروعاً مصيريا خطيرا من هذا القبيل - كما سبق ان بينت - لا يمكن في هذا العصر ان يكون مشروعا فرديا يدبّر بمعزل عن الناس من قبل نفر قليل من الناس - حتى لو كان الملك او ولي العهد من بينهم - بل ينبغي ان يكون مشروعا وطنيا قائما على تفاهم معظم رجالات البلد حوله ومدعوماً بتأييد شعبي ساحق يقارب الاجماع في كلا البلدين. وهذا مع الاسف ما لم يتم في هذه المغامرة التي كانت وليدة نزوة واندفاع عاطفي لا نتيجة تدبير او تخطيط محكم قائم على تفكير عميق بعيد.

# الانتخابات التي خضتها في سنة ١٩٥٤
# ثلاثة انتخابات في سنة واحدة

**المساعي التي بذلناها لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي. عضوا في مجلس الاعيان لكي تشغر نيابته في المنطة العاشرة. المعارضة الشديدة لتعيينه. التغلب على المعارضة وصدور الارادة الملكية بتعيينه. شغور احدى النيابتين في المنطقة العاشرة. الانتخابات الفرعية في المنطقة العاشرة في سنة ١٩٥٤. استقالة وزارة فاضل الجمالي الأولى في أثناء الانتخابات. فوزي في الانتخابات. حل المجلس النيابي. الانتخابات التي اجرتها وزارة ارشد العمري في صيف ١٩٥٤. تعاوني مع الدكتور نديم الباجه جي وفوز كلينا عن المنطقة العاشرة. حل المجلس النيابي مجدداً. الانتخابات التي اجرتها وزارة نوري السعيد في خريف ١٩٥٤.**

تنص المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي (الدستور) العراقي على ان يكون الوزير عضوا في احد مجلسي الامة (مجلس الاعيان او مجلس النواب) في خلال مدة ستة اشهر من تاريخ تعيينه. وبما اني عند تعييني لوزارة المالية في ١٧/ ٩/ ١٩٥٣ لم اكن عضوا في اي من المجلسين فقد كان علي ان اكون عضوا في احدهما قبل انتهاء الستة اشهر المذكورة أو أستقيل من الوزارة. لقد كانت توجد شواغر في مجلس الاعيان وكان بامكاني ان احاول اشغال احدها وبذلك اريح نفسي واضمن العينية لمدة ثماني سنوات ولكنّي رفضت ان اقوم بتلك المحاولة لاني وجدت ان اعضاء مجلس الاعيان كلهم من كبار السن وكان المجلس في الواقع مجلس متقاعدين اكثر منه مجلس مناقشة وعمل جدي ولم يكن يوجد، في الحقيقة، قاسم مشترك بيني وبين معظم اعضائه، كما اني كنت دائما افضل ان اكون على اتصال مباشر بالناس.

واخيرا قرّ رأيي على حل آخر، متعب لي بدون شك، ولكنه في عين الوقت مريح للوجدان. وهذا الحل هو تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي، الذي كان وقتئذ نائبا عن المنطقة العاشرة في مدينة بغداد، عضوا في مجلس الاعيان، وبذلك تشغر واحدة من النيابتين عن تلك المنطقة التي كنت اسكن فيها. فاخوض معركة الانتخابات النيابية الفرعية للفوز بها. وبهذه الطريقة يكون الأديب الوطني الكبير في الموقع الذي كان يجب ان يكون فيه، والذي حالت ظروف السياسة دونه. وفاتحت رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي، بهذا الحل، فوافق عليه ورحب به. ثم رجوته ان يفاتح الشيخ محمد رضا الشبيبي به ويخبره بان هذا الاقتراح صادر مني، ويوضح له الاسباب. وبأنه يأمل منه ان يقف الى جانبي في الانتخابات الفرعية التي كنت سأخوضها في المنطقة المذكورة. فذهب الدكتور الجمالي لزيارته في داره في الكرادة الشرقية وعرض عليه الاقتراح المذكور فرحب به كثيرا ووعده ان يكون الى جانبي. ثم فاتح الدكتور الجمالي ولي العهد الامير عبد الاله بهذا الاقتراح فلقي منه معارضة شديدة. ثم فاتح الملك فيصل به فكان موقفه، بطبيعة الحال، مماثلا لموقف خاله وولي عهده. واخبرني الدكتور الجمالي بهذه النتيجة السلبية وطلب الي ان اذهب لمقابلة الملك فيصل والامير عبد الاله ضاما صوتي الى صوت الدكتور الجمالي. فذهبت لمقابلتهما وفاتحتهما في الموضوع ولقيت من كليهما معارضة شديدة لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة. وبعد يوم او يومين، بينما كنت في البلاط الملكي، تقابلت صدفة مع السيد نوري السعيد فبادرني قائلا لماذا تسعى لتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي عينا. انك ترتكب خطأ كبيرا في عملك هذا. هل ترى ان عضوية الاعيان كبيرة عليك وقد تجاوزت الاربعين عاما. اجبته يا باشا اني لا ارغب في العينية ولا ارغب ان اكون منذ الآن بين المسنين والمتقاعدين. اجابني قائلا تعال معي لمواجهة الامير عبد الاله. فقلت له لا حاجة لذلك لاني اعرف انه كان ضد تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة.

ولكننا - رئيس الوزراء وانا - لم نيأس وبعد الحاح متواصل تمكنا بمساعدة آخرين أيضاً وبصعوبة بالغة من اقناع الملك فيصل الثاني والأمير عبد

الإله بتعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة، وصدرت الإرادة الملكية بتعيينه، وأصبحت احدى النيابتين في المنطقة العاشرة شاغرة. وما ان بدأت اخوض المعركة الانتخابية حتى بادر الشيخ باقر الشبيبي - الذي كانت تجمعني وإياه صداقة متينة - والذي كان مريضاً طريح الفراش - بترشيح نفسه. كما رشح نفسه المحامي شفيق نوري السعيدي. وقد اثار اقدام الشيخ باقر على هذه الخطوة استغرابي واستغراب رئيس الوزراء وحرنا في تفسيرها. هل جرت بموافقة الشيخ محمد رضا الشبيبي بعد ان بذلنا هذه الجهود الكبيرة في سبيل تعيينه عضوا في مجلس الاعيان وبعد ان وعدنا بالوقوف الى جانبي. وقد بعث الشيخ محمد رضا، وكذلك اخوه السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس غرفة تجارة بغداد من يخبرنا ان الشيخ باقر الشبيبي عندما رشح نفسه لنيابة المنطقة العاشرة انما اقدم على هذا العمل على مسؤوليته الخاصة وبدون استشارتها. ومهما يكن من امر فقد كانت المعركة حامية الوطيس متعبة مضنية وخرجت منها بنجاح باهر بالرغم من تحامل الشيخ باقر عليّ ببرقياته وعرائضه الواحدة تلو الاخرى طاعنا في الانتخابات وهو طريح الفراش عاجز عن الحركة والدعاية الانتخابية ومواجهة الناخبين وهو لم يخرج من بيته ولم ينزل من سريره، وبالرغم من علمه بالاتفاق الحاصل مع اخيه الشيخ محمد رضا. وعلى كل فقد كان تأييد الناخبين لي في تلك الانتخابات عظيما اذكره دائما بفخر واعتزاز. ويتذكر هذا التأييد كل من أطلع في وقتها على سير تلك الانتخابات ووقف على تطوراتها.

وقد تمخضت هذه الانتخابات عن نتيجة اخرى غير متوقعة وهي البرودة التي حصلت في العلاقات بيني وبين الشيخ علي الشرقي الشاعر الاديب وعضو مجلس الاعيان والذي كانت تربطني به صداقة تمتد الى سنين، والذي لم يرق له تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي في العينية الشاغرة فبادرني بعتاب شديد قاسي قائلا الا تعرف ان مجلس الاعيان لا يتسع لعمامتين بيضاوين من النجف وان اعادة تعيين الشيخ محمد رضا الشبيبي عضوا في مجلس الاعيان سيحول دون تجديد عينيتي التي اوشكت مدتها على الانتهاء. فقلت له يا استاذ ان شيئا من هذا لم يخطر في بالي وان الدنيا اوسع من ان تضيق بعمامتين بيضاوين من

النجف. وعلى كل فان بيننا وبين انتهاء عينيتك مدة طويلة قد تحدث في خلالها احداث كثيرة قد تغير الاوضاع وتسهل اعادة تعيينك عينا. وابديت له حرصي على صداقته بالرغم من عتابه. وفعلا اعيد تعيينه عينا في وزارة نوري السعيد ولكن مجلس الاعيان لم يدم فقد الغي اثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وقد تأكد لي فيما بعد ان حرصي على صداقة الشيخ علي الشرقي ليس فقط لم يقابل بحرص مماثل من جانبه بل على العكس من ذلك قوبل بعداء. فالشيخ علي الشرقي شاعر مرهف الحس عاطفي جدا واذا مست مصلحته ولو مسا خفيفا فان عاطفته تثور ويصبح حقده بغير حدود.

ولم يمضي على استقالتي من وزارة الدكتور الجمالي اربعة وعشرون يوما حتى قدم الدكتور الجمالي استقالته من وزارته الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ فقبلت وعهد الملك فيصل الثاني بتأليف الوزارة الى السيد ارشد العمري الذي الفها في نفس اليوم بعد ان تفاهم مع الملك على حل مجلس النواب واجراء انتخابات نيابية جديدة. وهكذا صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في نفس اليوم الذي تألفت فيه الوزارة الجديدة.

## الانتخابات التي جرت في وزارة ارشد العمري

وهكذا اخذت اعد نفسي للانتخابات الجديدة ولم يكن قد مضى على الانتخابات الفرعية التي خضتها والتي كلفتني اتعابا مضنية الا مدة قصيرة، ولكنها على كل حال اكسبتني خبرة ثمينة في التعرف بسكان المنطقة الانتخابية وتركيبها الاجتماعي وحاجاتها ومشاكلها ومطاليبها وميول سكانها الى غير ذلك. ومنذ البداية وجدت ان الدكتور نديم الباجه جي، زميلي في المجلس النيابي السابق عن المنطقة المذكورة، والشخص الذي تجمعني واياه نقاط التقاء كثيرة في تفكيرنا السياسي والاجتماعي، هو الحليف الطبيعي لي في الانتخابات النيابية الجديدة فاجتمعنا وقررنا ان نتعاون فيما بيننا.

ومن الامور المفهومة في الانتخابات النيابية ان الجولة الرئيسية الاولى فيها هي في الواقع محاولة كل من المرشحين المتنافسين السيطرة على الهيئة

التفتيشية المؤلفة بأجمعها من اعضاء اهليين وهي الجهة التي تتمتع بسلطة واسعة في ادارة الانتخابات. فمن يكسب هذه الجولة - اي يسيطر على الهيئة التفتيشية ويجعل اكثريتها او مجموعها مؤلفة من اعوانه يكون قد قطع شوطا بعيدا في التغلب على منافسيه في الانتخابات. هذا هو واقع الانتخابات العراقية التي هي بالدرجة الاولى مسابقة بين المرشحين المتنافسين للاستيلاء على الهيئة التفتيشية، التي تدير الانتخابات. وهذا الواقع كان نقطة الضعف الرئيسية في قانون الانتخابات العراقية سواء كانت على درجة واحدة او درجتين. وهذا ما لم تحاول سائر التشريعات الخاصة بالانتخابات ان تعالجه. وهذا ما لم يلتفت اليه جميع الباحثين في اصلاح الانتخابات النيابية بمن فيهم الحزب الوطني الديموقراطي.

والسؤال الآن لماذا الذي يسيطر على الهيئة التفتيشية يكون في وضع افضل من الذي يفقد السيطرة عليها؟ الجواب هو ان الهيئة التفتيشية هي الهيئة التي في يدها الحل والعقد في جميع شؤون الانتخابات. في يدها مثلا تعيين مراكز الاقتراع وتعيين المشرفين على صناديق الاقتراع كما هي التي تشرف على قوائم الناخبين وتعديلها الى غير ذلك. والمفروض في هذه الهيئة ان تكون حيادية بكل معنى الكلمة، لا تنتمي الى اي من المرشحين المتنافسين وتبذل قصارى جهدها ان تحافظ على سمعتها الحيادية. ولكن واقع الانتخابات العراقية يخالف هذا الافتراض تماما. فالهيئات التفتيشية لم تكن في يوم من الايام حيادية بل كانت دائما تنتمي الى احد المرشحين المتنافسين او احدى الجهات المتنافسة، وتبذل جهدها في صالح المرشح او الجهة التي تنتمي اليها. وهذا هو سبب المزاحمة الشديدة بين المرشحين في سبيل السيطرة عليها. لانها اذا أرادت ان تكون مغرضة وتتلاعب في سلوكها وتعمل في مصلحة احد المرشحين وضد غيره فان في امكانها ان تسهل كثيرا مهمة المرشح او الجهة التي تساندها وتتعب المنافسين وتشغلهم في دوامة من الاعتراضات والشكاوى وتضيّع اوقاتهم وتبعثر جهودهم في امور لا طائل تحتها ولا نتيجة من ورائها.

وعند البحث في موضوع هذه العلة - وهي احدى العلل الرئيسية في

الانتخابات النيابية العراقية - كيف نحقق ايجاد هيئة تشرف على سير الانتخابا وتكون هيئة عادلة نزيهة حيادية تماما بين سائر المرشحين المتنافسين وجد ان هناك خيارا بين ثلاث طرق في تكوين الهيئة التفتيشية: اما ان تكون مؤلفة من موظفين حكوميين وعندئذ تصبح اداة بين الحكومة. واما ان تكون مؤلفة من اعضاء اهليين وعندئذ تصبح اداة بيد المرشح الذي يتغلب على غيره من المرشحين فيسيطر عليها ويحشدها باعوانه ومناصريه يسيّرها كما يشاء وقد جربنا هذا النوع فكان تجربة فاشلة تماما. ولذلك بقي امامنا ان نجرب الطريقة الثالثة وهي ان تكون الهيئة التفتيشية مؤلفة من موظفين واعضاء اهليين يمثلون مختلف الجهات المتنافسة في الانتخابات على ان تكون برئاسة اكبر موظف قضائي ولا نعرف هل تنجح هذه الطريقة في تحقيق الحياد والنزاهة المطلوبين في الهيئة التفتيشية اكثر من الطريقتين السابقتين.

وهكذا بدأت المسابقة الانتخابية وانطلقنا لاحتلال الموقع الاستراتيجي الرئيسي فيها وهو ايجاد هيئة تفتيشية لا تخضع لتوجيهات المرشحين المنافسين لنا، فتحقق لنا ما اردنا، واصبحت الهيئة التفتيشية مؤلفة من اشخاص نثق بهم. ثم نشرنا بيانين انتخابيين شرحنا فيهما المبادىء التي خضنا الانتخابات على اساسها والاهداف والمشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كنا نزمع تحقيقها.

وقد رشح الحزب الوطني الديموقراطي - الذي كان قد قرر الاشتراك في الانتخابات - احد اعضائه وهو المحامي عباس حسن جمعة - وهو من سكان الكرادة الشرقية الاصليين وله اعوان محليون كثيرون بالاضافة الى تأييد اعضاء الحزب الوطني الديموقراطي الساكنين في المنطقة العاشرة وخارجها له. ولكن أهم ما جابهناه هو التأييد البالغ الأهمية لمرشح الحزب الوطني الديموقراطي الذي مارسه جميع اليساريين الذين وحدوا جهودهم مع الجهات الأخرى التي تألفت منها الجبهة الوطنية في ١٢ أيار ١٩٥٤ والتي أعلنت في ١٣ أيار ميثاقاً مؤلفاً من ثماني مواد تعبر عن الأهداف التي تألفت الجبهة من أجل تحقيقها. وقد شاهدنا بأم أعيننا التكتيكات - وبعضها غير مشرفة - التي استعملوها لمنع الناخبين

المؤيدين لنا من الوصول الى صناديق الاقتراع. في حين ان البعض من اليساريين - باعترافهم - اقترعوا في عدة مراكز اقتراع. وقد لمست لمس اليد القوة الهائلة والتنظيم الدقيق والحرص الشديد على التصويت - ذلك الحرص المنبعث عن العقيدة- الذي كانت تتمتع بها القوى اليسارية، يقابلها فتور محزن وقلة اهتمام- بل عدم اهتمام- من قبل الجهات الأخرى غير اليسارية التي آثرت الانزواء والابتعاد عن الميدان غير مدركة مصلحتها في التصويت. وكثيرا ما كنا نسمعهم يقولون - اذا ما حثثناهم على التصويت - لا شأن لنا ولا مصلحة في هذه الانتخابات. اتركونا بعيدين عن المعمعة التي هي معمعتكم. ان نجاحكم في هذه الانتخابات لا يفيدنا ونجاح اليساريين لا يضرنا. هذه هي العقلية التي كانت سائدة لدى الطبقات المذكورة التي لا القي عليها اي لوم. بل القي اللوم كل اللوم على الجهات التي لم تحاول توعيتها وتنظيمها وتوضح لها اهمية الانتخابات النيابية وعلاقتها بمستقبلها ومصالحها الاساسية.

ولكن القوى اليسارية لم تكن نشطة ولا قوية ولا متمركزة في القسم الريفي من المنطقة الانتخابية العاشرة ولم يكن في مقدورها منافستنا هناك. وهذا هو الذي انقد وضعنا الانتخابي ومكننا من التغلب على منافسينا، ومنهم مرشح الحزب الوطني الديموقراطي، في الانتخابات المذكورة. والواقع ان الاقسام الريفية كانت وسيلة انقاذ من الطوفان اليساري في انحاء كثيرة من العراق. (هذا مع الاعتراف بان الانتخابات النيابية في الريف العراقي كانت بدائية ولم تكن تجرى - كما نعلم - حسب الأصول وبعيدة عن الدقة والضبط الذي كانت تجري فيه في المدن العراقية بل كان يشوبها كثير من التزوير في الواقع). ولكن الى متى؟ فكلما زحف الوعي - والطبقي منه بصورة خاصة - وانتشر في الريف تلاشت هذه القوة الاحتياطية. ولذلك كنت ارى انه يجب مسابقة هذا الوعي الزاحف الى الريف باصلاحات جذرية هناك تعرقل تغلغل المد اليساري في الاقسام الريفية من العراق وتحول بينه وبين ان يغمر تلك الاقسام. ولكن هيهات هيهات والعقلية السائدة على ما كانت عليه. وعلى كل فقد كانت المعركة الانتخابية في المنطقة العاشرة من بغداد صعبة جدا ومتعبة تماما وخرجنا منها منتصرين ولكن منهوكي القوى.

لقد كانت حصيلة الانتخابات العامة التي اجرتها وزارة ارشد العمري، والتي أمّنت فيها قسطا نسبيا من الحرية الانتخابية، فوز عدد يقارب العشرة نواب أو احد عشر نائباً من المعارضين المعروفين وقد كنت مسروراً من هذه النتيجة واعتبرتها نجاحاً للوزارة لأنها بهذا العمل، فسحت المجال لحصول مناقشات قوية في المجلس، ولأن هذه المعارضة كانت ستكون متنفساً للناس.

- تخوف حكومة الولايات المتحدة الاميريكية من نجاح النواب العشر المعارضين. زيارة القائم بأعمال السفارة الاميريكية لي في داري.

- السبب الحقيقي لتعيين نوري السعيد لرئاسة الوزارة ولاصراره على حل المجلس النيابي الذي تم انتخابه في زمن وزارة أرشد العمري.

ولكن فوز عشرة نواب معارضين اعتبره البعض خطراً على مستقبل العراق، واليك القصة:

بعد الانتخابات المذكورة باسبوع تقريبا جاء يزورني في بيتي السيد فيليب ايرلند (PHILIP IRELAND) القائم باعمال السفارة الاميريكية في بغداد وكان شاحب الوجه عصبيا جدا وبادرني بالسؤال ما هو رأيك في نتيجة الانتخابات النيابية؟ أجبته اعتقد ان سؤالك ينصب على فوز النواب العشرة المعارضين أليس كذلك؟ اجابني بالضبط هذا هو المقصود بسؤالي. اجبته اني مسرور من نجاحهم لانهم سيكونون متنفسًا للناس من جهة ولان المناقشات ستكون قوية ذات حيوية. والوضع في البلد في حاجة الى متنفّس. اجاب هل تعتقد ذلك؟ اجبته بكل تأكيد اذ لا خوف من افساح المجال للمناقشة الحرة والحوار مهما اتسم بالقوة إذ يجب التنفيس عما يجول في صدور الناس. اجاب اني متخوف ان يتكرر في العراق ما حصل في ايران حيث تمكنت حفنة من النواب الايرانيين لا يتجاوز عددها اصابع اليد. بقيادة الدكتور مصدق. وبما كانت تملكه من قوة بيان وبلاغة ان تسيطر على مجلس النواب الايراني. وبمساندة الشيوعيين ان تسيطر على الشارع الايراني. فانتزعت الحكم من يد الشاة وطردته من ايران. ولولا العناية الالهية - والقول لايرلند - التي انقذت ايران من براثن الشيوعية بواسطة حركة زاهدي لكانت ايران اليوم - والقول لا يزال لايرلنـد - في أسوأ حال. ثم قال إيرلند ولا أكتم عنك نحن في خوف من ان تتكرر المأساة الايرانية في العراق بوجود هذه الحفنة القوية من النواب المعارضين. فسألته ومن هو مصدق العراق؟ اجاب لا ادري. ولكن الوضع في العراق اضعف منه في ايران والنواب المعارضون هنا اقوياء جدا لايقوى

النواب المعتدلون ولا النواب الحكوميون - يقصد المؤيدين عادة للحكومة - على الوقوف بوجههم والتغلب عليهم. ثم قال ان الوضع، بوجود هذا المجلس وهذه المعارضة القوية نتيجة هذه الانتخابات الاخيرة، خطر جدا والمستقبل مظلم وقاتم. وكان هذا محور حديثة طيلة مدة زيارته. وبعد ان خرج من بيتي قرأت الفاتحة على المجلس، اذ اني عرفت ان نهايته اصبحت وشيكة جدا. وقلت لزوجتي ان اتعابنا في الانتخابات التي مرت حديثا قد ذهبت ادراج الرياح فالمجلس سيحل قريبا. قالت كيف ذلك؟ فقصصت لهـا القصة وطلبت اليها ان لا تبوح لاحد بشيء مما قلته لها. ثم قلت في نفسي ان البلاد، استنتاجا من حديث المستر ايرلند، مقدمة على اجراءات عنيفة. فمما لا شك فيه ان المستر آيرلند لا بد انه كان قد ابدى، او انه سيبدي نفس الرأي والتخوف معبرا عن موقف الحكومة الاميريكية للملك وولي عهده ولكثير من رجال السياسة الذين كان يلتقي معهم. كذلك فاني لست اشك ان السفارة البريطانية كانت على الاغلب تشارك الاميريكيين في رأيهم وانطباعهم وتخوفاتهم من نتائج الانتخابات الاخيرة ومن وجود هذه المعارضة في المجلس المنتخب حديثا. وان كنت لم اجتمع بأي واحد منهم حسب ما اتذكر. وانها ،أي السفارة البريطانية ستؤيد الاميريكيين في الرأي الذي يبدونه. وان السفارتين معا ستنصحان الملك وولي عهده بالتفاهم مع نوري السعيد وبحل المجلس تخلصا من النواب المعارضين العشرة وتفاديا للمخاطر الجسيمة التي صوروها لهما. تلك المخاطر التي - حسب رأيهما - سيتعرض لها الكيان العراقي اذا ما استمرت هذه المعارضة في الوجود. وهكذا، حسب ما اعتقد جازما، نتيجة لهذه النصيحة، تقرر حل مجلس النواب.

لقد اطلعني السيد عبد الله بكر - رئيس الديوان الملكي سابقاً - على صورة اخرى عن موضوع تأليف الوزارة السعيدية في صيف ١٩٥٤. وعن حل المجلس النيابي الذي تم انتخابه في وزارة ارشد العمري في صيف ١٩٥٤. وعن الانتخابات النيابية الجديدة التي تم اجراؤها في زمن الوزارة السعيدية الآنفة الذكر. وقد رأيت ان اثبت هذه الصورة لكي يطلع عليها القارىء غير اني لا اعتقد انها تغير النظرة التي شرحتها سابقا. فلعل السفيرين المذكورين قد اوحيا

لنوري السعيد بدلا من عبد الاله بحل المجلس. قال لي السيد عبد الله البكر انه بعد ان تمت الانتخابات كان رأي الملك وولي العهد ان تتغير الوزارة وان تتألف وزارة جديدة وبعد التشاور مع رئيس الوزراء ارشد العمري وصالح جبر وفاضل الجمالي واحمد مختار بابان استقر الرأي على ان يُعهدْ الى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة لان حزبه - حزب الاتحاد الدستوري - كان صاحب الاكثرية في المجلس الجديد. وهكذا اتصل الامير عبد الاله بنوري السعيد، الذي كان وقتئذ في لندن حيث ذهب للاستشفاء واجراء عملية البروستات، واتفق معه على ان يجتمعا في باريس وكان ذلك في صيف ١٩٥٤ وتم الاجتماع فعلا بحضور احمد مختار بابان وزال الجفاء الذي كان يكدر العلاقات بين الاثنين وكلف نوري السعيد بتأليف الوزارة ووافق على تأليفها ولكنه اشترط بعض الشروط وبعد اخذ ورد تم الاتفاق على شروط معينة وقّعها الامير ونوري السعيد معا ولم يكن من بينها حل المجلس النيابي: ثم جاء نوري السعيد الى بغداد وسافر الى سرسنك حيث كان يصطاف الملك الذي وجه رئيس ديوانه عبد الله البكر ليبلغ نوري السعيد بالتكليف الملكي بتأليف الوزارة وقد حمل معه - اي عبد الله البكر - الشروط التي كان قد تم الاتفاق عليها بين الامير عبد الاله ونوري السعيد وكان من بينها الابقاء على المجلس النيابي الا اذا سلك سلوكا يعرقل اعمال الوزارة. وكان من جملة الشروط الابقاء على الاحزاب السياسية وعدم التعرض لحرية الصحافة. وقال هذا المصدر عندما جوبه نوري السعيد بالاتفاقية الموقعة من قبله قال انه لا يسعه ان يؤلف الوزارة الا اذا حل المجلس واطلقت يده في العمل. ثم ارسل الامير عبد الاله عبد الله بكر مرة ثانية الى نوري السعيد ليقنعه بالعدول عن حل المجلس الا اذا وقف (أي المجلس) من الحكومة. عندما يتواجه معها. موقف المعارض المشاكس. غير ان نوري السعيد اصر على موقفه هذا مبررا اياه بأنه كان مقدما على تشريعات واجراءات مهمة وانه يريد مجلسا يطمئن اليه تمام الاطمئنان. وتم له ما اراد ليس فقط بالنسبة لحل المجلس. بل بالنسبة لحل الاحزاب وتقييد حرية الصحافة الى غير ذلك من الاجراءات القمعية. وقد كان نوري السعيد باتخاذه هذا الموقف. قد نكل عن الاتفاق الذي كان قد وقعه مع

الامير عبد الاله في باريس.

وهكذا حل المجلس واتخذت الاجراءات القمعية - أي حل الاحزاب السياسية وتقييد حرية الصحافة الى غير ذلك مما سنعدده بعد ذلك. لقد اثار حل المجلس استياء شديدا لدى الامير عبد الاله الذي فسر موقف نوري السعيد المتصلب واصراره على حل المجلس بانه كان مدفوعا برغبته (أي رغبة نوري السعيد) في ارضاء اعوانه من حزب الاتحاد الدستوري ليفسح لهم المجال لكي يكونوا نوابا. اني اعتقد ان هذا التفسير غير صحيح اذ لا يعقل ان يصر نوري السعيد على حل المجلس وينكل عن اتفاق وقّعه ويخاصم الامير عبد الاله من اجل ارضاء نفر من اعوانه في حزب الاتحاد الدستوري. فلا بد ان يكون هناك وراء هذا الاصرار سبب او اسباب اخرى اعمق دفعته الى اتخاذ هذا الموقف المتصلب. واعتقد جازما ان السبب الحقيقي لموقف نوري السعيد المتصلب واصراره على حل المجلس وعلى الاجراءات القمعية التي اتخذها هو السبب الذي سبق ان بينته وهو ان الغرب - اعني الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا - كانتا متخوفتين كثيرا من وجود معارضة قوية في المجلس النيابي ومن احتمال ان يتكرر في العراق ما حدث في ايران على يد الدكتور مصدق واعوانه. وربما امتنع سفيرا اميريكا وبريطانية من مفاتحة الامير عبد الاله بتخوفهما من وجود هذه المعارضة القوية باعتباره (أي الأمير عبد الإله) المسؤول الرئيسي عن الانتخابات، وفضلاً ان يفاتحا نوري السعيد بهذا الأمر ويشرحا له خطورة الوضع في نظر الدولتين المارتي الذكر - في ضوء التجربة الإيرانية المريرة وحملاه على الاسراع في حل المجلس.

كانت السياسة التي اتبعها البلاط الملكي - الأمير عبد الاله في الواقع - والتي اخبرني بها السيد عبد الله البكر. في الانتخابات النيابية التي اجرتها وزارة ارشد العمري الثانية في سنة ١٩٥٤ تهدف الى تحقيق مجلس متوازن بتأمين اكثرية - غير ساحقة - لنوري السعيد. وبتأمين كتلة قوية لصالح جبر وبتأمين معارضة قوية، اي ايجاد نوع من التوازن في المجلس الجديد

وقد تم للامير عبد الاله ما أراد. وكان هذا هو السبب الحقيقي لعدم ارتياح نوري السعيد من المجلس الذي انبثق من تلك الانتخابات.

والواقع ان سر الازمة التي حصلت في سنة ١٩٥٤ بين البلاط الملكي. او بالاحرى بين عبد الاله ونوري السعيد حسب رأي السيد عبد الله البكر. هو ما يلي:

عندما استقال فاضل الجمالي كلّف نوري السعيد بتأليف الوزارة فطلب الى احمد مختار بابان ان يشترك معه في الوزارة فاعتذر بسبب مرضه. وكذلك طلب الى فاضل الجمالي ان يشترك معه في الوزارة فاعتذر هو الاخر لاسباب بينها. وهو اختلافه مع نوري السعيد بخصوص موضوع الاتحاد مع سورية. وكذلك طلب الى علي ممتاز ان يشترك معه فاعتذر ايضا فاعتبر نوري السعيد ان اعتذار احمد مختار بابان وفاضل الجمالي معا كان بايعاز من الامير عبد الاله بقصد ان يفشل (أي نوري السعيد) في تأليف الوزارة. وهكذا اعتذر نوري السعيد عن تأليف الوزارة واخبر بذلك رئيس الديوان الملكي الذي نقل خبر الاعتذار الى الامير عبد الاله الذي لم يبادر الى مساعدة نوري السعيد في تذليل العقبات التي كان قد جابهها في تأليف الوزارة. بل سارع الى تكليف ارشد العمري في تأليف وزارته الثانية. وكان هذا من اهم الاسباب في امتعاض نوري السعيد من موقف البلاط الملكي - اي من موقف الامير عبد الاله - فلم يتحمل هذه الصدمة وسافر الى خارج العراق وهو يغلي غضبا.

## الانتخابات التي جرت في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشر

وفي هذا الجو المتأزم تألفت الوزارة السعيدية الثانية عشرة. وفي هذا الجو المحموم تم اتخاذ الاجراءات الشديدة من قبل الوزارة المذكورة ابتداء بحل مجلس النواب والتخلص من المعارضة ثم باصدار المراسيم ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥ سنة ١٩٥٤ المتتالية التي نصت على اسقاط الجنسية العراقية عن من تثبت ادانتهم بالمحاكم بالشيوعية او الانتماء للحزب الشيوعي او المنظمات والهيئات التي تخدم اغراض المذهب الشيوعي. وغلق النقابات العمالية بصورة

دائمة او موقتة « عندما تسلك مسلكا يمس الامن العام او النظام العام او بسبب اقلاق الراحة العامة مما يدل على خروجها على المبادىء والاسس التي اسست من اجلها ، وحل الجمعيات والنوادي - التي حلت جميعها - والتي اصبح عليها اذا ارادت الاستمرار في عملها ان تتقدم بطلبات جديدة الى وزارة الداخلية تطلب اجازتها مجددا ، والغاء اجازات جميع الصحف والمجلات والتشدد في منح امتيازات جديدة الا وفق شروط صعبة ، وحصر اجازة التظاهر والتجمع بوزير الداخلية الذي خول التشدد في منح هذه الاجازة كما اعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات « اذا عرضت الامن والنظام الى الاخلال واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم « لغرض اثارة الجمهور ضد الامن والنظام او يحملون لافتات من هذا النوع . كل هذه الاجراءات كانت في رأيي نتيجة او انعكاساأو ردّ فعل لما حدث في ايران في سنة ١٩٥٣ .

اما ما ورد في كتاب نوري السعيد المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤ الموجه الى الملك فيصل من ضرورة « الرجوع في هذه السياسة الى الشعب العراقي الكريم للتعرف على رأيه الصريح فيها ... باجراء استفتاء عام عن طريق حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ... » وما ورد في جواب الملك فيصل الثاني المؤرخ في ٣ آب ١٩٥٤ الموجه الى نوري السعيد « يسرني ان علمكم بأني اقدر حق التقدير خطورة الامور التي عرضتموها في كتابكم المؤرخ في ٣١ تموز ١٩٥٤ مما يتطلب الرجوع الى شعبنا العراقي لمعرفة وجهة نظره فيها وذلك عن طريق حل المجلس النيابي واجراء الانتخابات الجديدة ... » فان ذلك كله ليس الا تمويها على الناس واخفاء للحقيقة . فالواقع كما ورد في بيان صالح جبر عن حزب الامة حول مقاطعة الانتخابات والمؤرخ في ٢٣ آب . ١٩٥٤ والذي قال فيه « ان حزبنا يعتقد ان السبب الاساسي لحل المجلس النيابي ليس هو استفتاء الشعب العراقي في الامور التي تضمنها كتاب فخامة نوري السعيد والتي لا تحتاج الى الاستفتاء اطلاقا وانما السبب الحقيقي لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس ليس الا ولو اعلن فخامة نوري السعيد هذه الحقيقة لكان صريحا وواقعيا ولما تردد في تصديقه أي فرد من

ابناء الشعب العراقي، وكذلك ما ورد في محل آخر من ذلك البيان: «كل ذلك لم يدع مع مزيد الاسف مجالا لتصديق ما وعد به فخامة السيد نوري السعيد من ان هذه الانتخابات ستجري في جو تسوده الحرية التامة ويمارس فيه المواطنون احزابا وافرادا حقوقهم الكاملة وفق احكام القانون. خاصة وفخامته هو الذي حل المجلس النيابي استبعادا للمعارضة التي استطاعت ان تشق طريقها اليه رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريقها»، ولا أدري ما إذا كان صالح جبر عندما أورد ما أورد في بيانه المذكور، مطلعاً على /وجهة نظر الدولتين الغربيتين في الانتخابات التي اجرتها وزارة ارشد العمري وعن المعارضة التي شقت طريقها الى المجلس النيابي.

وهكذا صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في ٣ آب ١٩٥٤ وباجراء الانتخابات الجديدة. وقد كنت مترددا في خوض هذه الانتخابات بالنظر للجو الذي كان سيسودها نتيجة الاجراءات الشديدة التي اتخذتها الوزارة الجديدة والتي ادت الى مقاطعة الانتخابات من معظم الاحزاب السياسية، ولان حليفي في الانتخابات السابقة، وهو الدكتور نديم الباجه جي، اصبح وزيرا للاقتصاد والنفط في الوزارة الجديدة، ولم اكن ارغب ان احرجه لا مع رئيسه ولا مع البعض من زملائه الوزراء الذين لم اكن على علاقة طيبة معهم ولئلا يفسر تعاوني مع احد اعضاء الحكومة في الانتخابات على انه موافقة ضمنية مني على سياسة الحكومة. وقررت ان افاتح الدكتور نديم بعزوفي عن الاشتراك في الانتخابات الجديدة. وعندما اجتمعت به لاول مرة بعد تأليف الوزارة الجديدة لاهنئه بادرني قائلا اننا سنتعاون في هذه الانتخابات كما تعاونا في الانتخابات الماضية فحرت جوابا ثم عدلت عن الكلام الذي كنت انوي ان اقوله وقررت - تجاه هذه الروح الطيبة التي بدرت منه - ان اتعاون معه في الانتخابات. وقد وقف الدكتور نديم الباجه جي مني في الانتخابات المذكورة - والحق يقال - موقفا نبيلا مفعما بالوفاء. وذلك بالرغم من الضغط الذي تعرض له من بعض زملائه في الوزارة والذين - كما اسلفت - لم يكونوا يرغبون في تضامنه معي في انتخابات المنطقة العاشرة المذكورة. وهكذا فان الدكتور نديم الباجه جي لم يرضخ للضغط المذكور ولم

يتنكر لي وبقي متضامنا معي الى النهاية بالرغم من مشاكسات ومعارضات بعض الوزراء حتى تم انتخاب الهيئة التفتيشية على النحو الذي نرغب فيه.

واخيراً قررت ان اضع حدا لمشاكسات ومؤامرات هؤلاء الوزراء ضدي وانتظرت حتى رجع سعيد قزاز - وزير الداخلية - من سفرته خارج العراق وذهبت لمواجهته وقلت له اني، في الاصل، لم اكن راغبا في ان اخوض هذه الانتخابات. ولكن مبادرة نديم الباجه جي في مديد التعاون إليّ شجعني على الاشتراك فيها وقد تم انتخاب الهيئة التفتيشية، على النحو الذي نرغب فيه وكل ما اريده منك هو شيء واحد وهو ان تخبرني بحقيقة موقف رئيس الوزراء مني. هل يريد - وسلطة الحكومة كلها تحت تصرفه - ان يجاري بعض وزرائه ويقاومني في المنطقة العاشرة أم انه يريد ان يتركها حرة بدون اية مداخلة حكومية؟ هذا ما اريد ان اعلمه. فان كان يريد مقاومتي فانا مستعد ان انسحب من المعركة لاني لا اقوى على مقاومة الحكومة، وخصوصا في منطقة مثل المنطقة العاشرة يكوّن الريف قسما غير صغير منها، والريف معرض للضغط الحكومي اكثر من المدن. وان كان يريد ان يتركها حرة فاني مستمر في نشاطي الانتخابي بالتعاون مع الدكتور نديم الباجه جي. فارجو منك ان تستكشف حقيقة نيات رئيس الوزراء وتخبرني بها. اجابني - رحمه الله - ارجوك ان تمهلني يومين وسأخبرك بالحقيقة الناصعة وانت تعرف ما احمله لك من تقدير وود. ويعد يومين دعاني سعيد قزاز الى مكتبه في وزارة الداخلية فذهبت لمواجهته فقال لي كلمت رئيس الوزراء فوجدت ان رغبته ان يقف ضدّك ولعله كان في هذا الموقف متأثراً ببعض الوزراء الذين هم ضدك وكان يريد ان يفاتح وزير الاقتصاد لكي لا يتعاون معك ثم قال سعيد قزاز اجبته لا حاجة لان تفاتح وزير الاقتصاد فان الرجل مستعد أن ينسحب من الميدان بدون ذلك. ولكنه (أي نوري السعيد) غير رأيه في آخر الجلسة وقرر أن يترك المنطقة حرة وقال له (أي وزير الداخلية) اعتبر انه لا يوجد مرشح حكومي غير الدكتور نديم الباجه جي في المنطقة العاشرة وكل من يريد ان يتنافس في هذه المنطقة فليتنافس. ثم اخبرني سعيد قزاز انه سيوعز الى متصرف بغداد

ان يتصرف في ضوء هذا الموقف. وهكذا خرجت من عند وزير الداخلية مطمئنا وما ان وصلت الى داري حتى علمت ان مدير ناحية الكرادة الشرقة - وهو الموظف الإداري المشرف على انتخابات المنطقة العاشرة أي منطقة الكرّادة الشرقية. قد قدم اعتراضاً لدى حاكم الكرادة الشرقية السيد كاظم الرواف وقتئذ طالبا فيه حل الهيئة التفتيشية لاسباب سردها في اعتراضه. فذهبت الى المدير المذكور وسألته عن الدافع الحقيقي الكامن وراء الاعتراض. وهل هو مقتنع منه وجدانا؟ فتلكأ في الجواب ولكني فهمت ان متصرف بغداد هو الذي اوعز اليه بالاعتراض. فرجعت الى وزير الداخلية في اليوم التالي وابديت له استغرابي من موقف متصرف بغداد اجابني لا تستغرب فان المتصرف المذكور معرض لضغط قوي من بعض الوزراء الذين هم ضدك. ولكنى سأوعز امامك الى مدير ناحية الكرادة الشرقية ان لا يأبه لايعازات ومداخلات متصرف لواء بغداد في انتخابات المنطقة العاشرة وان يتخذ موقف الحياد. وفعلا اتصل امامي تلفونيا بمدير الناحية المذكور وابلغه بأوامره (أي اوامر وزير الداخلية) الامر الذي اراحني كثيرا.

ولكن لم تكن توجد - في الواقع من الامر - معركة انتخابية تذكر. بل لم يكن يوجد تنافس انتخابي يذكر. فلقد كان الجو السائد في الانتخابات هادئا جدا بل باردا الى آخر درجة بسبب مقاطعة الاحزاب للانتخابات النيابية. وفزنا انا والدكتور نديم الباجه جي وعبد المجيد القصاب عن المسلمين وعزت مراد الشيخ والمحامي لطيف الحكيم عن المسيحيين.

# نوري السعيد والحدود الدنيا للاجور

في أواخر سنة ١٩٥٣ أو في أوائل سنة ١٩٥٤ - لا أتذكر تماما - دخل مكتبي في وزارة المالية ذات يوم بصورة مفاجئة نوري السعيد وبادرني قائلا: انت وزير ضعيف جدا خلافا لما كنت اعهده فيك وزيرا قويا للمالية لا تلين امام ضغوط زملائك الوزراء ولا امام ضغوط الناس. قلت له وما الذي دفعك الى تغيير رأيك فيّ وما هي القصة يا باشا؟ أجابني كيف تسمح لشخص شيوعي مثل حسن عبد الرحمن - وزير الشؤون الاجتماعية وقتئذ - ان يتغلب عليك ويعبث بوضع الدولة المالي هذا العبث المشين ويلعب بالميزانية العامة والميزانيات الملحقة بها - على حد قوله باللغة العامية العراقية «شاطي باطي»، أي يقلبها رأسا على عقب. قلت له وماذا عمل حسن عبد الرحمن يا باشا؟ قال سمعت انه سيصدر او اصدر تعديلا لنظام الحد الادنى للاجور (وهو النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣) يرفع بموجبه الحد الادنى لاجرة العامل الماهر الذي بلغ ١٦ سنة من العمر فاكثر الى ٢٥٠ فلسا ويرفع الحد الادنى لاجرة العامل المراهق الذي يتراوح عمره بين الثانية عشرة وتمام الخامسة عشرة الى ١٨٠ فلسا يوميا. قلت له الآن فهمت ماذا تقصد؟ وكان مجلس الوزراء قد صادق فعلا على لائحة نظام الحد الادنى لاجور العمال في ١٤/١٢/١٩٥٣.

ثم قلت له أود ان اجيبك يا باشا اولا - ان السيد حسن عبد الرحمن بالتأكيد ليس شيوعيا وانه من خيرة الرجال الذين تشرفت بزاملتهم والتعاون معهم ويا ليت لدينا عدد كبير منهم اذن لكان وضع الدولة العراقية غير ما هو عليه الآن. ثانيا - من قال لك يا باشا ان الرجل اقدم على هذا الاجراء بدون ان يخبرني به واؤكد لك يا باشا اني بالاضافة الى موافقتي التامة على اجرائه فاني قد شجعته على الاقدام على هذه الخطوة المتواضعة جدا جدا. وكم كنت اتمنى ان يكون الحد الادنى لأجر العامل ليس ٢٥٠ فلسا بل ٣٠٠ فلسا

(في ذلك الوقت اي سنة ١٩٥٣) ولكن ذلك لم يتسنَ لي. ولاثبات ما أقوله اود ان اريك التقرير الذي وجهه اليّ - بناء على طلبي - المستر هول الخبير في شؤون العمال والضمان الاجتماعي والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥٣، ومنه يتبين لك ان نيّتي كانت منصرفة الى جعل الحد الادنى من الاجور اليومية للعمال ٣٠٠ لى/فلساً في بغداد والموصل والبصرة وكركوك. فأرجوا التفضل بمطالعته، وناولته إياه وبعد أن تصفّحه بسرعة بان عليه انه تأثر مما قرأ ثم قلت له من هذا التقرير يتبين لفخامتك درجة البؤس الذي كانت تعاني منه الطبقة العاملة. وأضفت قائلاً لقد قلت للخبير ان تقريره جاء متحفظاً أكثر من اللازم وان تخوفاته على المشاريع الصناعية من ان تصاب بضرر فيما لو قنّنا الحد الأدنى بـ ٣٠٠ فلس لا محل لها بتاتاً، وانها جاءت في صالح أصحاب المعامل، بل منحازة إليهم».

ثم أضفت قائلاً كما ترى ان رفع الحد الأدنى لأجور عمال السكك الحديدية ومديرية الميناء الى ٢٨٠ فلسا كان قد تحقق في ٢ مايس ١٩٥٣ اي قبل تأليف هذه الوزارة. ومع ذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية لم تجعل الحد الأدنى لأجور العمال ٣٠٠ فلس بل جعلته ٢٥٠ فلسا. وأرى ان فخامتك تعترض حتى على هذا الاجراء المتواضع جداً والواطىء جداً. كيف يمكن لعامل ان يؤمن مستوى من العيش مهما كان واطئا لنفسه ولعائلته بـ ٢٥٠ فلسا يوميا. وكنت انتظر من فخامتك ان تعترض على هذا الحد الادنى لانه واطىء جدا وتطالب برفعه الى مستوى اعلى يؤمن معيشة مقبولة. واود ان اصارحك يا باشا ان موازنة الميزانية العامة والميزانيات الملحقة بها على اساس هذا المستوى الواطىء جدا من الاجور، وعلى اساس بؤس اليد العاملة وتجويعها هي وعوائلها هي سياسة خاطئة وخطرة جدا جدا. وان رأيي اننا يجب ان نسير على مبدأ ان الميزانية العامة والميزانيات الملحقة بها، وكذلك جميع الصناعات الحكومية والاهلية يجب الزامها بتأمين مستوى محترم من المعيشة للعاملين فيها لان رخاء كل صناعة ونجاحها بتحقيق ارباح معقولة يجب ان لا يتم على اساس بؤس وجوع الطبقات العاملة، والصناعة التي لا تتمكن ان تؤمن مستوى محترما من الاجور لعمالها يجب ان لا تؤسّس ولا تستمر في الوجود. كما ان موازنة الميزانية العامة والميزانيات الملحقة بها يجب

ان لا يتحقق على اساس بؤس العاملين في خدمة الدولة.

ثم قلت له لقد استدعيت ممثل شركات النفط العاملة في العراق السر هربرت تود (Sir Herbert Todd) الى مكتبي هنا في وزارة المالية وقلت له لماذا هذا التلكؤ من جانب شركات النفط في رفع مستوى اجور العمال؟ هل تتناسب هذه الاجور الواطئة مع الارباح التي تحققونها؟ هل تعرف يا باشا ماذا اجابني؟ قال لي كلما كان العمال يضغطون علينا لرفع مستوى اجورهم ولتأمين بعض الخدمات لهم، وكنا نراجع الحكومة لمعرفة موقفها - كانت الحكومة العراقية بالذات - وذكر اسم فخامتك - تقول لنا تريثوا في رفع مستوى الاجور لان رفع مستواها من قبل شركات النفط سيدفع العمال الذين هم في خدمة الحكومة والصناعات الحكومية والاهلية الى المطالبة برفع اجورهم وميزانية الدولة، وكذلك ميزانيات الدوائر التابعة لها وكذلك الصناعات الحكومية والاهلية لا تتحمل هذه الزيادات في الاجور التي سيطالب بها العمال. ثم اضاف السر هربرت تود قائلا ماذا نعمل اذا كانت الحكومة هي التي تطلب منا التريث في رفع اجور العمال وتأمين الخدمات التي يطالبون بها، الامر الذي اثار استغرابي ودهشتي والمي وكدت لا اصدق ما يقوله لان هذا عمل معيب لا تقبل به حكومة تحترم نفسها. وسواء كان ما قاله السر هربرت تود صحيحا او غير صحيح فاني اعتقد ان نوري السعيد ما كان ليفاجأني بهذا الحماس ضد هذا الاجراء المتواضع لو لم يكن مدفوعا بشكايات تقدم بها اليه بعض اصحاب المصانع. وتحمس نوري السعيد ضد هذا الاجراء المتواضع جدا جدا - كما قلت - انما يدل على مبلغ تخلفه عن ادراك التيارات الجديدة التي كانت تعتمل في نفوس الناس، وعن ادراك التطور الاجتماعي والفكري العالمي وايضا عن ادراك عمق النقمة لدى العمال ومدى وعيهم وتحسسهم بالبؤس والشقاء والمستوى الواطىء من العيش الذي كانوا يعيشونه.

اني اعتقد ان احوج ما كان يحتاج اليه نوري السعيد هو اناس لا يجارونه في آرائه ويزينون له اندفاعاته وانما يقفون بحزم وجرأة وصراحة ضد هذه الآراء وهذه الاندفاعات، اناس ينطبق عليهم المثل القائل صديقك من صدقك لا من صدّقك. وابتعاد مثل هؤلاء الرجال عن نوري السعيد وعن رجال السلطة هو الذي ادى الى ثورة ١٩٥٨.

# مؤتمر الخريجين الدائم

ان الحرب العربية الاسرائيلية التي جرت في ١٩٤٨ قد كانت حربا بين طرفين غير متكافئين - طرف عربي تميز، من جهة، بامكاناته البشرية والمادية الهائلة، ولكنها امكانات كامنة غير مستغلة، كما تميّز من جهة اخرى بالضعف والفوضى بسبب تخلّفه وتمزقه السياسي، وبين طرف صهيوني تميّز بتطوره التكنولوجي ووعيه لأهدافه وتنظيمه السياسي المحكم الذي تمكن من توحيد القوى اليهودية المنتشرة في سائر انحاء العالم وحشدها وزجها في هذا الصراع الرهيب مع الامة العربية. وقد رفعت هذه الجبهة الصهيونية القناع عن اهدافها وخططها ونياتها وهما تأسيس امبراطورية صهيونية على انقاض امتنا العربية. وقد تأكد لجميع المثقفين العرب ان المصير المظلم الذي ينتظر هذه الامة في هذا الصراع الرهيب لا يمكن أن ينقذها منه إلاّ تغييرات جذرية في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقضي على العلّتين الأساسيتين في تدهور اوضاعها وهما علة التخلف وعلة التشتت السياسي.

في سنة ١٩٥٤ جاء الى بغداد السيد اميل البستاني وكان وقتئذ رئيسا لنادي خريجي الجامعة الاميريكية في بيروت واتصل بي، باعتباره زميلا لي في الدراسة في الجامعة الاميركية في بيروت ورفيقي في الصف، وقال لي ألا ترى انه من العيب على المثقفين العرب أن يقفوا موقف المتفرج من هذا التدهور في أوضاع الأمة العربية، وهذا التخبّط في معالجة مشاكلها، ألا ترى

انه آن الأوان لأن يساهم المثقفون في بحث هذه الأوضاع المتردية وفي اقتراح الحلول الناجعة لمشاكلها؟ أجبته اني أؤيدك تماماً في ما تراه واني مستعد أن أتعاون وأساهم بأقصى ما في وسعي في هذا الباب ثم قال ان جماعة من خريجي الجامعة الاميركية في بيروت قد عقدوا النية على عقد مؤتمر يضم خريجي الجامعة الاميركية لبحث قضايا العالم العربي واوضاعه ومشاكله، على ان يعقب هذا المؤتمر بعد ذلك مؤتمرات سنوية متتالية تضم خريجي الجامعات الاخرى من العرب. وان لجنة تحضيرية ستتألف للتمهيد لهذا المؤتمر.

وهكذا تم عقد المؤتمر الذي اشتركت فيه في قصر اليونيسكو في بيروت في ٢٣ - ٢٥ حزيران ١٩٥٤

وفي جلسة افتتاح المؤتمر التي عقدت في الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٢٣ حزيران ١٩٥٤ والتي افتتحها رئيس الجمهورية السيد كميل شمعون بخطاب بليغ، القى عدد من الاعضاء خطبا بهذه المناسبة وقد القيت الخطاب القصير التالي:

«يسرني جدا ان ارى الشعور القومي يدفع الفئة المثقفة من العالم العربي للاجتماع والمداولة والبحث في المشاكل التي تجابهنا في الوقت الحاضر بحثا علميا جديا بغية التوصل الى حلول ايجابية صحيحة لها. والواقع كان بقاء الفئة المثقفة في معزل عن البحث في هذه المشاكل امرا مثيرا للاستغراب والتساؤل. كيف يجوز لهذه الفئة ان تبقى متفرجة وهي ترى العالم العربي يتخبط في مشاكله العويصة المتراكمة والمتعاظمة يوما بعد يوم ولا تتقدم لمعاونته ببحث هذه المشاكل وتحليلها تحليلا صحيحا ووضع حلول ايجابية لها. انني اتمنى لهذا المؤتمر كل نجاح لكي نثبت ان في امكان هذا الجيل الصاعد من المثقفين العرب ان يكونوا اكبر من هذه المشاكل التي تجابهم لا اصغر منها. لقد برهنت الحوادث - مع عظيم الاسف - على اننا - اقصد الجيل الحاضر من العرب - كنا اصغر من المشاكل التي جابهتنا. ارجو ان نعكس الآية ونحاول - مسلحين بالعلم الحديث - ان نبرهن على اننا اكبر من المشاكل التي

جابهتنا وتجابهنا ولا يتحقق ذلك الا بالعمل الجدي المخلص القائم على العلم الحديث. ان مشاكل العالم العربي ضخمة بدون شك ولكن امكاناته اضخم. كيف نتغلب على هذه المشاكل وكيف نحقق هذه الامكانات؟ هذه رسالة المؤتمر الذي نساهم فيه الآن. ولكن بعد ان نعرف كيف، يبقى الامر منوطا بارادتنا - الارادة الحديدية التي تدفعها روح مثالية مضحية وايمان راسخ بالاهداف العليا التي تصبو لتحقيقها.

وفي الختام اتقدم بالشكر الجزيل لجمعية خريجي الجامعة الاميركية في بيروت لتهيئة هذا الاجتماع الذي ارجو ان يكون قيما ومثمرا.»

ثم عقد المؤتمر ثلاث جلسات اقر في الاولى منها النظام الاساسي والنظام الداخلي للمؤتمر، ثم انتخب رئيسا له هو السيد عادل عسيران. كما انتخب ثلاثة نواب للرئيس هم السادة: عبد الكريم الازري ورشاد جبري وعزة طنوس. ثم انتخب السيد اميل البستاني امينا عاما للمؤتمر. وبرهان الدجاني مقررا له. ثم انتخب اعضاء اللجان الثلاث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ثم في جلسة عامة ثانية القيت خطب توجيهية سياسية واقتصادية واجتماعية. وجرت مناقشة طويلة حولها. ثم باشرت اللجان اعمالها طيلة اليوم الثاني وصبيحة اليوم الثالث وخرجت كل منها بمقررات عرضت على المؤتمر في جلسته الختامية التي انعقدت بعد ظهر يوم الجمعة ٢٥ حزيران. وبعد مناقشات وتعديلات وافق المؤتمر على مقررات اللجان الثلاث وانفض عقده.

وقد رأيت ان اقتبس من التقرير الذي وضعه السكرتير التنفيذي للمؤتمر السيد جبران شامية الفقرات التالية من وصفه لاعمال المؤتمر:

«عندما قررت جمعية خريجي الجامعة الامريكية في بيروت دعوة المتخرجين الى مؤتمر عام لبحث القضايا العربية طاف رئيسها السيد اميل البستاني مختلف البلاد العربية شارحا لنوادي خريجي الجامعة الامريكية فيها هدف الدعوة المستمدة من الواقع العربي.

فالبلاد العربية تمر في فترة حرجة جدا داخليا ودوليا وحكامها يتخبطون فيما بينهم وفي علاقاتهم بالدول الاخرى وسياساتهم لا ترتكز على اساس علمي

مدروس ولا تسير بثبات واستمرار الى هدف معين.

كما ان الرأي العام العربي تسيطر عليه البلبلة والقلق وليس بين قادته في اقطارهم المختلفة تضامن او تفاهم. وهو يسير على الغالب وراء من جعلوا السياسة اداة مزاودة في السلبية والتطرف تملقا للجهل واستجداء للشعبية الرخيصة. فكثيرون منهم يجاهرون بما لا يؤمنون ويعلنون ما لا يضمرون اذ تعوزهم الجرأة لقول الحق امام تيار الغوغاء.

ومن هذا كله نشأت الجرأة الى قيام جماعة تدرس القضايا العربية على نحو علمي ومنطقي وتتوصل الى نتائج تصلح ان تكون اساساً للسياسة العربية وللتوجيه الشعبي.

ولما كانت الثقافة الجامعية تؤمن بأن النتائج الصحيحة تتولد من مناقشة النظريات المختلفة والمتباينة في جو حر طليق فان الدعوة للمؤتمر توجهت لخريجي الجامعة الامريكية دون تمييز او انتقاء لقاء دفع رسم لمصاريف المؤتمر يقدر عليه الجميع.

اجتمعت اولا لجنة تحضيرية في مقر نادي الخريجين من ٢١ - ٢٣ ايار ١٩٥٤ انتخب اعضاءها فروع المتخرجين في مختلف المدن العربية فوضعت جدول ابحاث في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقررت الدعوة لمؤتمر عام في ٢٣ حزيران ١٩٥٤ والفت لجنة تنظيمية تشرف على التحضير للمؤتمر.

فاجتمع في بيروت بهيأة مؤتمر عام من ٢٣ - ٢٥ حزيران ١٩٥٤ زهاء مائتين وسبعين خريجا من السودان ومصر وسورية ولبنان وفلسطين والاردن والعراق والكويت والسعودية. وكان من اعضاء المؤتمر من يحتلون مراكز سياسية وادارية هامة في اقطارهم، ومن يمثلون شعوبهم في المجالس النيابية، ومن ينتسبون الى احزاب سياسية محلية متخاصمة، وآخرون بعيدون عن السياسة وعن الاحزاب. وكان منهم من تخرج سنة ١٩١٠ ومنهم من تخرج سنة ١٩٥٣.

ثم قال:

«مما يدعو الى الاعجاب ويبرهن على صحة الفكر التي دفعت الى عقد المؤتمر ان المؤتمرين خرجوا بقرارات علمية في عدة مواضيع هامة اتخذت باكثرية كبرى وهذا افضل دليل وبرهان على ان بين المثقفين العرب انسجاما في التفكير واتفاقا في الآراء بصدد المسائل العربية العامة الرئيسية رغم اختلافهم في السياسات المحلية ولعل اكبر فضل لمؤتمر خريجي الجامعة الامريكية انه اظهر هذه الناحية جليا فبعث املا جديدا في نفوس المثقفين وقد كادوا يقنطون من التدهور العربي المستمر.

قرر المؤتمر ان يكون دائما يجتمع دوريا كل سنة وان يتيح للخريجين من الجامعة الامريكية ومن غيرها من الجامعات الاشتراك في الدورات المقبلة ليستفيد من نشاطهم وعلمهم ولتنتشر فكرة المؤتمر بين اوسع مجموعة من المثقفين.

مما يساعد على نجاح فكرة المؤتمر انه ليس حزبا سياسيا ولا يتبنى رأيا مسبقا في موضوع من المواضيع الا ما تبحثه اللجان وتدرسه ويقره المؤتمر. وينفذ المؤتمر قرارته بالمساعي التي يبذلها مع الحكومات العربية وبالالتزام الادبي على اعضائه ان يحققوا في مجالاتهم المختلفة القرارات التي اتخذت والمؤتمر بالدرجة الاولى اداة دراسة وبحث وتكوين رأي عام متنور في القضايا العربية. لهذا سهل على المنتمين الى احزاب سياسية ومنظمات وجمعيات تختلف في المسائل المحلية ان يلتقوا في المؤتمر على القضايا العربية العامة لان المؤتمر لا يتدخل في السياسة المحلية لاي بلد عربي.»

وقد يكون من المناسب ان اقتبس بعض المقررات المهمة التي اتخذها المؤتمر في وقته وذلك على سبيل التذكير والمقارنة مع التطورات التي تعاقبت على العالم العربي منذئذ.

ومن اهم القرارت السياسية التي اتخذها المؤتمر بناء على اقتراح اللجنة السياسية التي كان يرأسها السيد صائب سلام القرار الخاص بالاتحاد العربي:

«ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي، يقينا منه ان اتحاد العرب واجب قومي، وادراكا منه للضرورات الحيوية التي تفرض عليهم الاتحاد وذلك حفاظاً على وجودهم المهدد باخطار عديدة، قوّاها وابرزها الخطر الصهيوني والتشتت العربي. ولما كان في طليعة الاسباب التي تؤخر تحقيق هذا الواجب الغموض الذي يكتنف الاتحاد المنشود ولا سيما شكله الدستوري واحكامه.

يقرر:

ان تؤلف الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة خاصة مهمتها وضع مشروع دستور مفصل كامل لدولة اتحادية يبحثه المؤتمرون ويقرونه في دورة المؤتمر المقبلة ويعرضونه على الرأي العام ويحثون الدول العربية على الاخذ به وتحقيقه، على ان لا يكون تفاوت الاوضاع والامكانات بين بعض الدول العربية سببا في اعاقة تحقيق الدولة الاتحادية ضمن الدستور المنشود فتتألف الدولة العتيدة باقرب وقت من الدول المستعدة لذلك.

ولقد كلفت الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة مؤلفة من الدكتور ادمون رباط وآخرين (لا اتذكر اسماءهم بعد هذه المدة الطويلة) للقيام بهذه المهمة. واعتقد، ولست متأكدا، ان اللجنة المذكورة اعدت مسودة الدستور الاتحادي المطلوب. وانا من جانبي ايضا اعددت مسودة دستور اتحادي فدرالي، وكانت نيتي ان اقارنها بمسودة الدستور الذي وضعته اللجنة الآنفة الذكر. وكم انا متألم ان المؤتمر في اجتماعه الثاني الذي انعقد في القدس العربية في سنة ١٩٥٥ لم يتمكن للاسباب التي شرحتها من اقرار هذا المشروع، الذي كان سيكون انموذجا مدروسا لمن يريد الاقتباس منه او الاسترشاد به. ولو كان اقر مثل هذا الدستور في وقته لربما كان استفاد منه الذين كونوا الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٥٨ ولما كان حصل الارتجال الذي حصل في تكون تلك الوحدة.

كذلك اقر المؤتمر بعض الاجراءات التمهيدية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي كما عرضتها اللجنة السياسية الآنفة الذكر.

وهذه الاجراءات كما يلي:

## في سبيل تحقيق الاتحاد العربي

تحقيقا لفكرة الاتحاد العربي الذي أجمع عليه المؤتمر، ورغبة في ان تتخذ الدول العربية خطوات ايجابية وعملية في سبيل تقريب الاتحاد عمليا وذلك في الفترة التي ستنقضي لحين انجاز مشروع الدستور العتيد للدولة الاتحادية واقراره من الجهات المختصة، فان المؤتمر يطلب من الحكومات العربية ما يأتي:

١- الغاء استعمال جوازات السفر لرعايا الدول العربية فيما بينها ليستطيع مواطن كل دولة عربية واللاجئون الفلسطينيون التنقل بحرية في اراضي الدول العربية الاخرى بتذكرة هوية.

٢- اباحة حرية التملك لرعايا الدول العربية في اراضي اية دولة عربية بالتساوي مع رعاياها.

٣- إباحة العمل لرعايا الدول العربية في جميع هذه الدول على أساس المساواة مع رعاياها.

٤- يستثنى من كل ما تقدم الرعايا اليهود.

وقد شاهدنا مصير هذه المقترحات من خلال ربع القرن الذي مضى على اقرارها في مؤتمر الخريجين والعوامل التي ادت الى ذلك. لقد سارت بعض الدول اشواطا في تطبيق هذه الاجراءات ثم تراجعت عنها لاسباب معروفة.

### وفيما يخص القضية الفلسطينية جاء في قرارات المؤتمر ما يلي:

## في القضية الفلسطينية

«ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي اعتبارا منه بأن قضية فلسطين ليست قضية مستقلة قائمة بذاتها بل هي جزء من الوطن يتوقف على تقرير مصيره كل بلد عربي. واعتبارا منه ان تبلور الحركة الصهيونية بشكل دولة تقوم في قلب الوطن يوضح ان معركة الوطن العربي بأسره دخلت في طور خطير يتوقف عليه مصير هذا الوطن الذي يسكنه.

واعتبارا منه ان السبب الرئيسي الذي مكن قيام اسرائيل انما هو

التشتت العربي ووهن الوعي الشعبي لحقيقة المعركة وانعدام التخطيط الصحيح والتجهيز الكافي لدى الدول العربية وضغط السياسة الاجنبية الموالية للصهيونية لانها، بصورة خاصة، تزيد المشكلة في اساسها:

يقرر

ان كسب المعركة واستعادة الحقوق السليبة يقتضيان تخطيطا شاملا واضحا للعمل العربي في الحقول الاقتصادية والسياسية والعسكرية - تخطيطا يعبىء القوى العربية كافة ويستغل جميع الامكانات المادية والبشرية.

وان كسب المعركة يقتضي تركيز هذا التخطيط على دولة اتحادية.

وان كسب المعركة يقتضي اخيرا جعل سياسة الدول العربية منسجمة مع التخطيط الشامل ومع مقتضيات التعبئة العربية».

ثم اتخذ المؤتمر بعض القرارات الاقتصادية التي لا حاجة لذكرها الآن.

ولكن من اهم القرارات التي اتخذها المؤتمر هي التي تخص موضوع حقوق الانسان في المجتمع العربي. فقد جاء من جملة القرارات الاجتماعية ما يلي:

في حقوق الانسان في المجتمع العربي

يقرر المؤتمر

١ - توصية الدول العربية باعتماد حق المواطن في حكم نفسه اساسا لانظمة الحكم.

٢ - توصية الدول العربية باشتراع قوانين سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن حقوق الانسان والمواطن الطبيعية، ولا سيما حق الحياة وتفرعاته والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - توصية الدول العربية بالتوقيع على معاهدة حقوق الانسان حتى تصبح الشرعية الدولية بمثابة قانون داخلي ملزم للمواطنين والحكومات.

٤ - توصية الدول العربية باشتراع مواثيق للحريات العامة، ولا سيما حرية التفكير والاعتقاد والديانة. وحرية الرأي والتعبير. وحرية الاجتماع

على ان تحل هذه المواثيق محل القوانين المتنافية مع شرعة حقوق الانسان والمواطن ».

لقد تطورت الأوضاع في العالم العربي في هذا الحقل - حقل حقوق الانسان - تطورا مخيفا. لقد حصلت في هذا الحقل انتكاسات محزنة مخيفة. ففي كثير من الأقطار العربية قضي على الحريات الديمقراطية، أو ما كان موجوداً منها، وقضي على حرمة القانون، وحمايته للمواطن، وحلت محلها انظمة حاكمة مناقضة تماماً لما تقتضيه شرعة حقوق الانسان.

وهناك في القرارات الاجتماعية فقرات كثيرة مهمة تخص الغاء الطائفية وغير ذلك مما لا يتسع المجال لذكره.

## مؤتمر الخريجين الثاني في سنة ١٩٥٥ الذي انعقد في القدس الشريف

تقرر عقد المؤتمر الثاني في صيف ١٩٥٥ في القدس العربية. وقد قررت ان اشترك فيه على الرغم من الحاح الحكومة العراقية التي كان يرأسها وقتئذ نوري السعيد بأن لا نشترك فيه. لقد كانت الحرب الاعلامية بين الحكومتين العراقية والمصرية على اشدها. وكنت وقتئذ عضوا في مجلس النواب. وقلت لنفسي ما لنا وهذه الحرب الاعلامية بين الحكومتين. نحن ذاهبون كمواطنين عراقيين ومثقفين جامعيين الى مؤتمر لا علاقة له بالحكومات ويضم نخبة من مثقفي العالم العربي نريد التعاون معهم بغية مناقشة قضايا الامة العربية ومشاكلها واوضاعها مناقشة علمية حيادية توصلاً لحلول ناجعة لها ولا يمثل كل واحد منا إلا بشخصه كما لا يمثل كل واحد منهم الا شخصه وان كان في ما يبديه من أراء واجتهادات قد يعبر عما يجول في أفكار الكثيرين من أبناء بلده.

وطرت الى عمان ومنها طرت الى القدس. وقد اشترك عن العراق بالاضافة لي السيد عبد الغني الدلي والدكتور عبد المجيد عباس والسيد سلمان الصفواني

والسيدان فائق السامرائي وصديق شنشل. ونزلنا في فندق امباسادور. الذي نزل فيه عدد من الوفود. واتذكر جيدا المناقشة الحادة التي جرت بين ناصر النشاشيبي من جهة وفائق السامرائي وصديق شنشل من جهة اخرى. وكان ناصر النشاشيبي يدافع عن نوري السعيد وسياسته وفائق السامرائي وصديق شنشل يهاجمان نوري السعيد وسياسته. وكان هزاع المجالي موجودا في تلك الامسية في الفندق. وكان يومئذ وزيرا للداخلية في الحكومة الاردنية وكانت المناقشة الحادة تجري امامه. وقال لهم ارجو ان تنتهوا من هذه المشادة بينكم وليذهب كل منكم الى غرفته والا اصدرت امري باعتقالكم. وقالها بالطبع مازحا. وانتهت المناقشة بينهم.

وفي اليوم التالي جاءت طيارة مصرية تقل ما كان في الحقيقة وفدا مصريا من خريجي الجامعات المصرية وغيرها وكان عددهم يزيد على المائة عضو وكان على رأسهم احمد حسن الباقوري وزير الاوقاف المصرية يومئذ. وقد جاء اولئك المشتركون المصريون على نفقة الحكومة المصرية. اي كان في واقـــع الامر وفدا حكوميا بكل معنى الكلمة. يأتمر بأوامر الحكومة المصرية. ويمثل سياستها. ووجهة نظرها. ويسير وفق تعليماتها. ويتصرف وفق ايحاءاتها. بينما كان المشتركون. في المؤتمر من بقية الاقطار العربية افرادا جاؤا على نفقتهم الخاصة ولا يمثل كل واحد منهم الا شخصه. ولم يكن لاي واحد منهم علاقة بحكومته. ولم يراجعها للحصول على موافقتها قبل ان يقرر الاشتراك في المؤتمر. وقد اشترك البعض منهم خلافا لرغبة حكومته ومنهم. على سبيل المثال. المشتركون العراقيون الذين اشتركوا في المؤتمر ضد رغبة حكومتهم. ذلك ان المفروض في هؤلاء المثقفين ان يشتركوا في ابحاث ومناقشات علمية في جوّ حر هادىء تسوده الروح العلمية البحتة بعيداً عن السياسات الحكومية وتشنجاتها وصراعاتها. واذا بالوفد المصري. وهو وفد حكومي بكل معنى الكلمة يفاجىء المؤتمر وينزل عليه كالسيل يجرف في طريقه كل ما عداه.

وافتتح المؤتمر الملك حسين في احدى قاعات دور السينما في القدس العربية بكلمة ترحيبية بليغة. ثم جرت انتخابات ديوان الرئاسة ورأينا احمد سعيد

المذيع المصري المعروف يقف امام جمهرة المشتركين المصريين - او بالاصح الوفد المصري - فيعطي الاشارة اليهم ورأيناهم كيف يدلون باصواتهم كوفد واحد، وفق تعليمات وارشادات تصدر اليهم واذا بالمشترك المصري يتصرف كما يتصرف الجندي وفق الاوامر التي تصدر اليه من آمره الضابط العسكري. ورأينا ان الجو العلمي الذي جئنا، اعتمادا عليه، اصبح مفقودا، وان الوضع قد تغير من الاساس، وان الحرية الفكرية والروح العلمية التي ينبغي ان تسود المناقشات، اصبحت معدومة. وان المؤتمر اصبح مؤتمرا سياسيا، تسوده الروح الغوغائية، وتلاشى الهدف من وجوده. وبعد ان انتهت عملية انتخابات مكتب الرئاسة - والتي لم نشترك فيها -. وتم انتخاب السيد فؤاد جلال رئيساً للمؤتمر والسيدين جلال السيد وفائق السامرائي وشخص ثالث لا أتذكره نواباً للرئيس والدكتور احمد عثمان اميناً عاماً للمؤتمر، آثرنا انا والسيد عبد الغني الدلي والدكتور عبد المجيد عباس وسلمان الصفواني الانسحاب من المؤتمر، وقدمنا مذكرة الانسحاب بعد ان وقعناها إلى الرئيس الجديد للمؤتمر.

وفي وليمة الغداء التي اقامها الملك حسين في فندق الامباسادور. والتي دعا اليها عددا من المشتركين في المؤتمر، ومنهم احمد حسن الباقوري. والسيد عادل عسيران. واميل البستاني. وغيرهم. وكنت من بين المدعوين. عاتبني السيد احمد حسن الباقوري على مائدة الغداء وامام الملك حسين على انسحابي مع عدد من المشتركين العراقيين، من المؤتمر. وتساءل لماذا كان هذا الانسحاب؟ فأجبته ان الاسباب موضحة في المذكرة التي قدمناها، ثم قلت له بصراحة ان طبيعة المؤتمر قد تغيرت من الاساس باشتراك الحكومة المصرية فيه كحكومة. وان الجو العلمي والمناقشة الحرة بين مثقفين جامعيين مستقلّين - وهو السبب الموجب (Raison d'être) لوجود المؤتمر قد تلاشى. ولذلك اصبح استمرارنا في الاشتراك فيه عديم الجدوى وضربا من العبث. واضفت قائلا، اني قد اشتركت في المؤتمر على حسابي الخاص وخلافا لرغبة الحكومة العراقية. بل وعلى الرغم من معارضتها. واني لا امثل الا شخصي. وكذلك بقية المشتركين العراقيين الذين اشتركوا في المؤتمر خلافا لرغبة حكومتهم. وكل واحد منهم لا يمثل الا

شخصه. وهكذا بقية المشتركين من الاقطار العربية الاخرى.

وهكذا قضي على الهدف الذي تأسس المؤتمر من اجله وماتت الفكرة في مهدها. ولم يجتمع المؤتمر بعد ذلك.

وبعد انسحابنا من المؤتمر رجونا السيد هزاع المجالي وزير الداخلية وقتئذ في حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ان يرتب لنا سفرة نشاهد فيها الخطوط الامامية فاستجاب الرجل. متكرماً، لرجائنا. وهيأ لنا السفرة وجاءت سيارات تعود للجيش الاردني وفيها بعض ضباط الجيش فأقلتنا الى الخطوط الامامية وشاهدنا خاصة موضع حصن اللطرون حيث جرت معركة شديدة لم ينجح اليهود في الاستيلاء على الموقع بالرغم من خسائرهم الفادحة. وبعد ان شاهدنا الخطوط الامامية باجمعها تقريبا. وقضينا قرابة نهار كامل. قفلنا راجعين. والهموم تأكل قلوبنا. من هول هذه الكارثة التي المّت بأمتنا العربية.

وطرنا الى بيروت. وسجلنا في هذا الحادث انتصار الغوغائية على التفكير العلمي الرصين، وصرنا ننظر الى المستقبل نظرة ملؤها التشاؤم.

# وزارة نوري السعيد العراقية لسنة ١٩٥٨
# وتعييني وزيراً للمالية فيها

لقد كان للوحدة التي تحققت بين مصر وسورية في اوائل سنة ١٩٥٨ نتائج بعيدة الاثر في العراق. فقد بعثت وقتئذ في نفوس معظم الطبقة المثقفة الواعية في العراق نشوة عارمة من الحماسة والاندفاع واحيت فيهم آمالا كانوا يعتبرون تحقيقها حلما من الاحلام. كما اثارت في نفوسهم سخطا شديدا على الحكم القائم آنئذ في العراق. لانه تسبب - في رأيهم - في عزل العراق عن الركب العربي. وابعده عن حركة القومية العربية الوحدوية. كما انها - أي الوحدة بين سورية ومصر - تسببت في موجة من الذعر والاضطراب. بلغت حد الهلع في رجال الحكم القائم وقتئذ في العراق. وفي المساندين لذلك الحكم من الحلفاء الغربيين. وبعض الدول المجاورة للعراق. والداخلة في حلف بغداد. بسبب ما كان سينشأ عن هذه الوحدة من اخطار جسيمة ليس فقط على الكيان العراقي القائم آنئذ. وعلى وضعه واتجاهاته السياسية. وكذلك على جميع المرتكزات الغربية في المنطقة. بل ايضا على المملكة الاردنية الهاشمية. الامر الذي دفع الحاكمين في القطرين المذكورين الى التقارب والقيام بجهود جدي لتحقيق مشروع وحدوي مقابل يدرأ عنهما الاخطار المذكورة.

وهكذا بعث الملك حسين رئيس ديوانه سليمان طوقان الى بغداد لابلاغ

الملك فيصل ضرورة عقد اجتماع مستعجل بينهما للمداولة في توحيد المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية. فاستجاب الملك فيصل الثاني لدعوة الملك حسين، وطار الى عمان في ١١ شباط سنة ١٩٥٨، يصحبه كل من توفيق السويدي، عضو مجلس الاعيان، وبرهان الدين باش اعيان، وزير الخارجية، والدكتور نديم الباجة جي، وزير المالية، وعبد الرسول الخالصي، وزير العدلية، والفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي، وعبد الله بكر رئيس الديوان الملكي. ثم التحق بهم بعد ذلك الامير عبد الاله ولي العهد. وبعد ان عقد الوفد العراقي عدة اجتماعات مع الجانب الاردني الذي كان برئاسة الملك حسين، اتفق الجانبان على تأسيس الاتحاد العربي من المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية وصدر في ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ بلاغ مشترك حول الموضوع. وفيما يلي نص الاتفاق:

لما كانت الثورة العربية الكبرى، التي قادها المنقذ الاعظم الملك حسين بن علي، ايذانا ببزوغ فجر جديد للامة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير وتوحيد شعوبه واقطاره، لاستعادة مكانة العرب بين أمم العالم، وللمساهمة في تقدم الحضارة الانسانية، ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن ارادة العرب في الحرية والوحدة مستندة في ذلك الى ماضيها المجيد، وايمانها بنفسها ورسالتها القومية الخالدة، ولما كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت الى الابناء والاحفاد، يتوارثونها جيل بعد جيل، ليبقى المشعل الذي يهدي امة العرب في سيرها نحو امانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع اسباب الحرية، والسيادة، والعزة، ولاستعادة الامجاد والمحافظة على التراث والمقدسات، والتطلع الى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة. فقد قررت الدولتان الهاشميتان انشاء اتحاد بينهما، يقوم على هذه الاهداف السامية، وتحقيقا لهذه الغايات والاماني القومية تم الاتفاق على ما يلي:

١ - ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية، باسم (الاتحاد العربي) اعتبارا من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧ هجرية، الموافق

لـ ١٤ شباط ١٩٥٨ ميلادية، ويكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية التي ترغب في الانضمام إليه.

٢ - تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على اراضيها، وبنظام الحكم القائم فيها.

٣ - تكون المعاهدات، والمواثيق، والاتفاقات الدولية، التي سبق ان ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما، مرعيا بالنسبة الى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للدولة الاخرى. اما المعاهدات والمواثيق، والاتفاقيات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد، والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد فمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.

٤ - اعتبارا من تاريخ الاعلان الرسمي لقيام الاتحاد، تنفذ اجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الامور الآتية:

أ - وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي.
ب - وحدة الجيش الاردني والعراقي (الجيش العربي).
ج - ازالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية.
د - توحيد مناهج التعليم.

٥ - يتفق الطرفان بأسرع وقت على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقل، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.

٦ - عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الامور الاخرى غير الواردة في المادة الرابعة. تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لادخال ذلك الامر ضمن اختصاص وسلطات حكومة الاتحاد.

٧ - يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد وعلما لكل من الدولتين.

٨ - تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي، وسلطة تنفيذية.

ب- ينتخب كل من مجلس الامة العراقي، والاردني، اعضاء المجلس التشريعي من بين اعضائهما بعدد متساو لكل منن الدولتين.

ح- يعين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دستور الاتحاد لتولي الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد.

٩ - يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد، وفي حالة غيابه لأي سبب يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد، ويحتفظ كل من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته، وعند انضمام دولة اخرى الى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الامور.

١٠ - يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر في السنة، وفي عمان لستة اشهر اخرى.

١١-أ- تضع حكومة الاتحاد دستورا للاتحاد وفق الاسس المبيّنة في هذا الاتفاق. ويعدل دستور كل من الدولتين الى المدى والحدود التي تقتضيها احكام دستور الاتحاد.

ب- تتخذ التدابير والاجراءات اللازمة لاقامة حكومة الاتحاد، ووضع دستورا للاتحاد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

١٢ - يبرم هذا الاتفاق وفق الاصول الدستورية لكل من الدولتين.

صدر عن قصر بسمان العامر في عمان في يوم الجمعة. ٢٤ رجب الخير ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط ١٩٥٨ ميلادية.

ومن قراءة هذا الاتفاق يتبين لنا أنّه وضع الخطوط الاساسية لدستور الاتحاد العربي.

وبعد اعلان الاتفاق وجه كلّ من الملك فيصل والملك حسين كلمة الى شعبيهما يزفان بها مشروع الاتحاد بين الدولتين كما ألقى رئيس وزراء العراق **السيد عبد الوهاب مرجان** بهذه المناسبة كلمة جاء فيها ما يلي:

« ... وكان العراق في طليعة من حمل راية الجهاد واشهر السلاح. حتى اذا ما نال استقلاله. اقبل على جهاد اكبر وهو العمل على تحرير اخوانه لنيل استقلالهم، ولم شملهم في اتحاد عربي عام.

فلم يتوان في مساعدة اي بلد عربي احتاج الى عون معنوي أو مادي لتحقيق هذه الغاية كل ذلك بوحي من رسالة الثورة وبقيادة المغفور له فيصلنا العظيم.

وتعاقبت الاحداث وتطورت الاوضاع، وجاءت شرور الصهيونية العالمية لتقيم اسرائيل في قلب الامة العربية، فلسطين الشهيدة، فهب العراق للنجدة، ونادى بالوحدة لتكون حصنا منيعا ضد نوايا اسرائيل التوسعية وللعمل على تحرير الوطن السليب من عصابات الصهونية، وظل العراق مقيما على عهده، مرددا دعوتـه للاتحاد ملحـا في طلب الاستجابة في كافة الظروف والاحوال........»

وتطويقا لأي رد فعل قد يصدر من المملكة العربية السعودية ضد مشروع اتحاد المملكتين فقد اوفدت الحكومة العراقية في ٢٥ شباط ١٩٥٨ الى عمان برهان الدين باش اعيان. وزير الخارجية العراقية. ومعه الدكتور عبد الله الرملوجي وزير الخارجية الاسبق ومن هناك اصطحبا معهما وفدا اردنياً. وتوجه الوفدان الى الرياض. وقد حملا رسالتين من الملك فيصل الثاني ومن الملك حسين الى الملك سعود. لتطمينه حول المشروع، ولاطلاعه على الاسباب وعلى الخطوات التي اتخذاها في هذا الشأن. وقد بارك الملك سعود خطوتها.

ثم دعى مجلس النواب العراقي ومجلس الاعيان الى عقد جلسة مشتركة في ١٧ شباط سنة ١٩٥٨ للتصديق على لائحة قانون الاتفاق الآنف الذكر واليك نص اللائحة مع اسبابها الموجبة:

« بالنظر لما بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية من الصلات الوثيقة والجوار. ولما بينهما من وحدة الاماني والآمال. ورغبة في توحيد الجهود، وتنسيق العمل الصحيح للتوصل الى الوحدة العربية المنشودة. وتدعيمها للكيان العربي. فقد تحققت الرغبة بين الدولتين لعقد اتفاق بينهما باسم - الاتحاد العربي - وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لذلك فتم عقد الاتفاق المرفق نسخة منه باللائحة ».

المادة الاولى: لجلالة الملك تصديق اتفاق الاتحاد العربي بين المملكتين

العراقية والاردنية الهاشمية المعقود في عمان بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٨.

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

وبعد ان القى رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان وبعض النواب والاعيان كلمات بالمناسبة صودق على اللائحة القانونية بالاجماع. وقد تم اجراء مماثل في المملكة الاردنية الهاشمية.

واتذكر جيدا اني كنت في زيارة لولي العهد عبد الاله في البلاط الملكي وبينما كنا نتباحث في بعض الشؤون العامة. ومن جملتها موضوع الوحدة السورية المصرية، اذ جاءه نداء هاتفي من عمان - واعتقد انه كان من توفيق السويدي - فنهضت لتوي لكي افسح المجال للامير لان يتكلم بحرية، فأشار علي بالجلوس، وكان فحوى الحديث الهاتفي - كما فهمته، ان حكومة عمان تشترط لتحقيق مشروع الاتحاد خروج الحكومة العراقية من حلف بغداد. لانه، حسب وجهة نظرها، لا يمكن تحقيق اتحاد بين دولتين، احداهما داخلة في حلف بغداد. والاخرى غير داخلة في حلف بغداد. فأجابه الامير عبد الاله ان هذا أمر غير ممكن وانه لا يمكن التضحية بحلف بغداد الذي يشكل الضمان الرئيسي لكيان العراق، على حد قول الامير عبد الاله، في سبيل المشروع الاتحادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والعراق. ويظهر ان توفيق السويدي كان قد حاول اقناع الحكومة الاردنية بعدم امكان خروج العراق من حلف بغداد ولكنه لم ينجح الامر الذي دعاه للاتصال هاتفيا بالامير عبد الاله الذي قرر لتوه السفر الى عمان في ظهر ذلك اليوم. ثم التفت الامير عبد الاله الي قائلا: ان حلف بغداد هو الركن الاساسي لسياستنا الخارجية وهو مرتكزنا الرئيسي في صيانة كيان العراق وسلامته من الاخطار المحدقة به ولا يسعنا التضحية به بتاتا. وهكذا سافر الامير عبد الاله الى عمان ليشرف بالفعل على المفاوضات وقد توصل الطرفان الى حل وسط هو بقاء العراق في حلف بغداد وبقاء المملكة الهاشمية الاردنية خارج حلف بغداد كما اتفقا ايضا على استمرار التزام المملكة الهاشمية الاردنية باتفاقية الهدنة مع اسرائيل في حين بقي

العراق غير ملتزم بها . وتأليف كيان اتحادي من الدولتين يكون مسؤولا حصرا عن الشؤون والعلاقات الخارجية وعن شؤون الدفاع . والتناقض واضح بديهي في هذا الحل . فالحكومة الاتحادية التي كانت ستتألف بموجب دستور الاتحاد والتي كانت ستتنازل لها الدولتان العراقية والاردنية الهاشمية عن سيادتها في الشؤون الخارجية والدفاعية . كانت ستصبح في داخل حلف بغداد وخارجه في عين الوقت ، داخل حلف بغداد فيما يخص المملكة العراقية ، وخارجه فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية ، وملتزمة باتفاقية الهدنة مع اسرائيل وغير ملتزمة بها في آن واحد . ملتزمة بها فيما يخص المملكة الاردنية الهاشمية وغير ملتزمة بها فيما يخص المملكة العراقية . كيف يجوز ذلك؟ فوزارة الخارجية لحكومة الاتحاد ستكون وزارة واحدة ووزارة الدفاع وزارة واحدة والجيش جيشاً واحداً .

اعود الى الزيارة الآنف ذكرها للامير عبد الاله في البلاط الملكي . لقد وجدته في حالة اضطراب وذعر بالغ وكان التشاؤم يطغى على حديثه . فقال لي ان الوحدة التي تحققت بين مصر وسورية وحدة غير طبيعية . ولن تدوم . لاسباب عديدة اهمها السبب الجغرافي . وانها على كل حال تشكل تحديا خطيرا للعراق وتهديدا لكيانه . الامر الذي يوجب على العراقيين تناسي الخلافات والاحقاد فيما بينهم . وتحقيق التعاون المخلص بين جميع الفئات والافراد للوقوف صفا واحدا امام هذا التحدي السافر لوجود العراق . ثم بادرني قائلا انك من الاشخاص الذين ينتظر منهم المعاونة في هذه المحنة التي نمر فيها الآن . كما ننتظر منك ان لا تمتنع عن الاشتراك في الوزارة القادمة التي سيناط بها موضوع تحقيق الاتحاد مع الاردن ، كما امتنعت عن الاشتراك في الوزارة التي كان سيؤلفها نوري السعيد في سنة ١٩٤٦ والتي لم ينجح في تأليفها وألفها بدلا منه توفيق السويدي ، الامر الذي ادى الى التباعد بيني وبينك . اجبته لنترك الماضي ولنفكّر في المستقبل واني ارى ان البحث في الاشتراك في الوزارة المقبلة سابق لاوانه في الوقت الحاضر ولننتظر الى حين تأليف الوزارة ونرى من سيؤلفها ومن سيشترك فيها . ولكني كنت افضل في قرارة نفسي ان ابقى بعيدا عن الاشتراك في الوزارة الجديدة التي سيناط بها معالجة الوضع الخطير الذي هو نتيجة حتمية للسياسة التي اتبعت منذ سنة ١٩٥٤ لحد الآن والتي

كنت في خلالها بعيدا عن الوزارة. وخرجت من مكتب الامير عبد الاله مهموما لاني كنت اعرف انه والملك فيصل سيكلفاني بالاشتراك في الوزارة الجديدة في حين كانت رغبتي هي الابتعاد عن الاشتراك فيها ما امكنني ذلك. وان كنت طوال حياتي ادعو الى اتحاد العراق مع المملكة الاردنية الهاشمية والى ان يأخذ العراق على عاتقه النهوض بالمسؤوليات القومية بالنظر لما يتمتع به من امكانات مادية وبشرية. خاصة بعد ان تأسست دولة اسرائيل واصبحت خطرا شاخصا امامنا يهدد كيان الامة العربية ووجودها بالفناء.

وأخيراً قررت السفر إلى اوروبا مع زوجتي وعينت موعداً للسفر ثم أجلته اسبوعاً ثم اسبوعاً ثانياً لأسباب اضطرارية تتعلق بأعمالي الخاصة وقبل أن ينتهي الاسبوع الثاني جاءني نداء هاتفي في مساء احد الايام من قصر رحاب. وهو مسكن الملك فيصل والامير عبد الاله. يستدعيني لمواجهتهما. فقلت لزوجتي لقد سقط في ايدينا. وان هذا الاستدعاء هو من اجل تكليفي بالاشتراك في الوزارة الجديدة. فذهبت الى قصر رحاب واجتمعت بالملك فيصل والامير عبد الإله اللذين اخبراني ان رئيس الوزراء **عبد الوهاب مرجان قد استقال**، وان نوري السعيد هو المكلف بتأليف الوزارة الجديدة، وطلبا إلي الاشتراك فيها وزيراً للمالية. ثم قالا اننا نعرف ما بينك وبين نوري السعيد من اختلاف في الرأي والاتجاهات السياسية، ولكن مهمة الوزارة الجديدة ستقتصر على تحقيق الاتحاد بين المملكتين العراقية والأردنية الهاشمية وعلى تشريع دستور هذا الاتحاد ليس الا. وما عدا ذلك تقوم الوزارة بتصريف الشؤون الروتينية. فاذا كنت موافقا على هذا الاتحاد. وهذا ما نعتقده. لاننا نعرف سابق تحمسك لهذا الاتحاد ومبلغ حرصك على كيان هذه الدولة. وقد صوت فعلا في مجلس النواب الى جانب تصديق اتفاقية الاتحاد العربي مع الحكومة الاردنية. فلا يبقى مانع يحول دون اشتراكك في الوزارة الجديدة. خاصة وان الامور المالية سيكون لها الشأن الاول في دستور الاتحاد. الامر الذي يستوجب وجودك في الوفد الوزاري العراقي الذي ستناط به مهمة وضع دستور الاتحاد بالاشتراك مع الوفد الوزاري الاردني. ثم قال لي الملك فيصل انه يعتبرني من الذين يعتمد عليهم في ساعة الشدة. ولذلك ابدى رغبة

شديدة في ان اتعاون معه في ساعة المحنة التي يمر فيها العراق، ولم يكن من شيمتي التقاعس عن تلبية نداء الواجب، وخاصة عندما يصدر النداء من الملك فيصل الذي كان يمثل الوداعة النقية والاخلاص المتناهي. فاستجبت لرغبته ووافقت على التعاون معه، والاشتراك في الوزارة العتيدة.

وبعد حديث طويل نهض الامير عبد الاله ليذهب الى دار نوري السعيد ليبلغه برغبة الملك فيصل بتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة فاصطحبني معه وذهبنا معاً، وكان بمعيته حسب ما اتذكر الدكتور فاض الجمالي وكذلك رئيس الديوان الملكي عبد الله البكر. وكانت الساعة حوالي العاشرة او الحادية عشرة مساء، فوجدنا نوري السعيد مرتديا بجامته فنهض ليبدل ملابسه غير ان الامير عبد الاله طلب اليه ان يبقى في بجامته. ثم قال لقد اتيتك في هذه الساعة المتأخرة رسولا من الملك لأبلغك رسالته بتكليفك بتأليف الوزارة الجديدة التي سيعهد اليها تنفيذ اتفاقية الاتحاد العربي. ووضع دستور له بالاشتراك مع وفد المملكة الاردنية الهاشمية. وتشريعه (اي الدستور) حسب ما يقضي به القانون الاساسي العراقي ومن ثم تنفيذه. فوافق نوري السعيد على النهوض بالمهمة. واستدعي توفيق السويدي، ثم عبد الوهاب مرجان، ثم احمد مختار بابان، وكان الدكتور فاضل الجمالي حاضرا ايضا وجرت مداولة امتدت حتى الساعة الواحدة صباحا حول مهمة الوزارة، وحول خطورة الوضع. وحول توزيع الحقائب الوزراية. غير ان عبد الوهاب مرجان اعتذر عن عدم الاشتراك في الوزارة الجديدة، وكان المفروض ان تعهد اليه وزارة العدلية قائلا انه تعبان، ثم ابدى تخوفه وتحذيره من الاقدام على اية اجراءات او مغامرات تمس سورية وانه لذلك يعتذر عن الاشتراك في الوزارة الجديدة. فنفي نوري السعيد امامنا ان تكون لديه اية نيات عدوانيـــة على سورية ومع ذلك فان عبد الوهاب مرجان اصر على الاعتذار. والواقع ان معظم الذين اشتركوا في الوزارة وانا منهم بالتأكيد، ما كانوا ليشتركوا فيها، لو انهم كان قد خامرهم ادنى شك بوجود نيات عدوانية على سورية.

وفي اليوم التالي لذلك الاجتماع الليلي صدرت المراسيم بتأليف الوزارة التي اجتمعت في دار نوري السعيد الآنفة الذكر والواقعة على الشاطىء الأيمن لنهر دجلة

اي جانب الكرخ[1]. وكان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة هو اصدارها قرارا بتأليف الوفد الذي كان سيتفاوض مع الوفد الاردني حول دستور الاتحاد العربي.

وفي جلسة لمجلس النواب عقدت بعد عدة ايام من تشكيل الوزارة، ولم يكن لا رئيس الوزراء ولا نائبه موجودا، وقفت عند قراءة مراسيم تأليف الوزارة الجديدة وادليت بيان، بالنيابة عن الحكومة الجديدة، وقلت فيه ان مهمتها تقتصر على تحقيق مشروع الاتحاد العربي وتنفيذ الاتفاقية الخاصة به والمعقودة مع المملكة الهاشمية وتشريع دستور الاتحاد وتعديل القانون الاساسي العراقي تبعا لذلك. وما عدا ذلك فانها ستقوم بتصريف الامور الاعتيادية الروتينية.

وعلى الرغم من هذا التصريح رأيت ان احاول تحقيق بعض المشاريع الاصلاحية ما امكن ذلك. وكان اول عمل قمت به هو التقدم بمشروع قانون منح رواتب تقاعدية للمستخدمين الدائمين في دوائر الدولة الحكومة وشبه الحكومية. وقد تحقق هذا المشروع وسن القانون - كما سيأتي بيانه - بالرغم من قصر عمر الوزارة.

---

(١) - في اليوم الثاني لتأليف الوزراة جاءني الى ديوان وزارة المالية الصديق الحميم الاستاذ حسن عبدالرحمن قائلا ان الصداقة التي تربط بيني وبينك توجب علي أن ازورك وكم كنت اتمنى لو انك لم تشترك في هذه الوزارة التي لن يطول عمرها. واقول هذا كصديق محب لك.

# مشروع قانون تسليف الفلاحين لتمكينهم من شراء الاراضي الزراعية التي يزرعونها

ثم وجهت كتابا سريا بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ وبرقم س /١٦٦ الى رئيس الوزراء ارفقت به ثلاث لوائح قانونية اولها - لائحة قانون ذيل قانون المصرف الزراعي التي كانت تهدف الى تطوير الملكية الزراعية تطويرا تدريجيا وبشكل سلمي وذلك بتمكين الفلاحين الحقيقيين من شراء الاراضي التي يسكنونها ويزرعونها ( - بعد تصحيح صنفها - وبعد تقديرها تقديرا معقولا من قبل الحكومة) بشرائـها من الملك، والمالك الكبير خصوصا وبتسليفهم (اي الفلاحين) المبالغ اللازمة لهذا الشراء واسترجاعها منهم بأقساط طويلة الاجل وتمويل هذا المشروع اما من الميزانية العامة او من ميزانية مجلس الاعمار. ذلك انه يوجد كثير من المقاطعات ومساحات واسعة جدا من الاراضي الزراعية العامرة (عدا اراضي لواء المنتفك - محافظة ذي قار حاليا - التي تتميز بوضع خاص) تسود فيها حالة من التوتر والاستعصاء التام بين الفلاحين الساكنين فيها منذ سنين طويلة والذين اصبحت لهم - بمرور الزمان - حقوق سكنية مكتسبة تتعارض مع حقوق التصرف التي تنص عليها سندات الطابو، وبين حملة تلك السندات الذين لم يكونوا قادرين على التصرف في اراضيهم بسبب ممانعة الفلاحين اصحاب الحقوق السكنية. ولم يكن في مقدور حملة سندات الطابو بيع حقوقهم التصرفية في تلك الاراضي لان احدا لا يقدم على شرائها لوجود تلك العلة فيها، وهي ان صاحب حق التصرف غير قادر على تنفيذ تصرفه في الارض حسب ما يرغب بسبب ممانعة الفلاحين. هذا في حين ان الفلاحين لم يكونوا قادرين على زرع الارض حسب مشيئتهم لان حق التصرف في الارض يعود لحملة سندات الطابو ولا هم قادرين على شرائها لانهم لا يملكون المبالغ اللازمة لذلك - وقد رأيت ان افضل حل لحالة الاستعصاء هذه هي شراء الحكومة - بواسطة المصرف الزراعي - للارض من اصحاب

حق التصرف، أي من حملة سندات الطابو، وذلك بدفع قيمتها لهم نقدا، على ان يكون السعر مقبولا معقولا، وبيعها للفلاحين الساكنين فيها بأقساط طويلة الاجل. وكان هذا المشروع غير مشاريع الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية وتصحيح الصنف التي سبق البحث فيها في محلات اخرى في هذه المذكرات. ويؤسفني ان اقول ان هذا المشروع لم يلق الاستجابة اللازمة، لا من رئيس الوزراء، ولا من بعض الوزراء، ولم يتحقق مع الاسف العظيم، وكان بالامكان تشريعه بمرسوم بمناسبة حل مجلس النواب لاجل تعديل الدستور - القانون الاساسي.

وثاني اللوائح كانت لائحة قانون تعديل اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة التي كانت تهدف الى تحقيق هدفين رئيسيين، اولهما ان لا تعطى الارض مجانا بل بثمن معقول مقسط الى اجال طويلة وبذلك نحول دون تهافت اناس لا دخل لهم في الزراعة على الحصول على الاراضي الاميرية، ما دامت تمنح مجانا. وثانيهما ان تعطى الارض للفلاّح الحقيقي الذي ينصرف الى فلاحتها بنفسه، وبذلك نحول دون اعطائها الى المتقاعدين او الى الملالي، وغيرهم ممن لا يتمكنون من فلاحة الارض. وهذه اللائحة هي الاخرى لم تلق الاستجابة من رئيس الوزراء ولم تشرع. واللائحة الثالثة هي لائحة الغاء رسم الاستهلاك على التمور اما كليا، واما، على الاقل، على التمور المستهلكة داخل العراق، وابقائها على التمور المصدرة وذلك بوضع رسم صادر جمركي عليها حين تصديرها. وهذه اللائحة ارتؤى تأجيلها ايضا.

## تشريع قانون تخصيص رواتب تقاعدية للمستخدمين

كانت، ولا تزال لحد ما، الفروق الطبقية من الصفات البارزة في جهاز الحكومة العراقية، ذلك الجهاز الذي كان ولا يزال يحتوي على ثلاث طبقات متمايزة هي طبقة الضباط، ثم طبقة الموظفين، ثم طبقة المستخدمين. وكانت، ولا تزال، الطبقة الاولى، أي طبقة الضباط، تتمتع بامتيازات وصيانات وضمانات خاصة بالاضافة الى المستوى العالي من المرتبات وخاصة المرتبات التقاعدية. وتأتي بعدها طبقة الموظفين المشمولين بمختلف قوانين الخدمة المدنية، والتعليمية، والهندسية، والطبية الى غير ذلك. بينما كانت الطبقة الثالثة، التي تشمل الفراشين، وسواق السيارات، والكناسين، وموزعي البريد، والمبلّغين، والحراس، والسعاة والموظفين الصحيين والمضمّدين الخ... محرومين من هذه الامتيازات والصيانات والضمانات فضلا عن المستوى الواطىء من المرتبات الذي لم يكن يكفي ليؤمن لها حتى الكفاف من العيش. وقد زادت قوانين الخدمة المدنية والعسكرية المختلفة التي صدرت بعد تدفق واردات النفط المرتبات الى مستويات محترمة، وزادت، نتيجة لذلك، الفروقات بين الطبقتين الاولى والثانية من جهة، والثالثة من جهة اخرى. ولكن الفرق الرئيسي بين الطبقتين الاولى والثانية من جهة والطبقة الثالثة من جهة أخرى كان في تمتع الطبقتين الاولى والثانية - أي طبقتا الضباط والموظفين - بالمرتبات التقاعدية المحترمة وحرمان الطبقة الثالثة من هذه المرتبات. فالمستخدم الذي لم يكن يكفي راتبه خلال مدة الخدمة لتأمين حتى الكفاف من العيش - كان محروما، اذا ما تقدم به السن واضطر الى اعتزال الخدمة، من أي مرتب تقاعدي يؤمن له العيش في خريف حياته. كان في الواقع يحير في أمره، في وقت اصبح فيه ضعيفا منهكا متعبا عاجزا عن العمل. وقد عدلت قوانين التقاعد العسكري والمدني مرات عديدة ولم يلتفت

الى هذه الناحية. وقد قلت مرة في مجلس النواب عند مناقشة لائحة قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠: «ولكن الانصاف الذي يطالب به المتقاعدون يجب ان يشمل مجموعة كبيرة من خدام الدولة هم الآن ليسوا مشمولين بأي تقاعد وهم الطبقة الكبرى من المستخدمين الصغار كالفراشين وغيرهم ممن يقضون اعمارهم في خدمة الدولة، وبعدئذ - اي بعد انتهاء خدمتهم - يتركون للاقدار. فاذا كنا نطالب بالعدالة فاننا يجب ان نطالب بها للجميع. وفي الحقيقة يجب على الحكومة ان تفكر في ان يشمل مبدأ التقاعد هذا العدد الكبير من المستخدمين»[1]. وكانت آنئذ العلامة الفارقة الواقعية بين الموظف والمستخدم هي الراتب التقاعدي. فاذا كان الشخص يتمتع براتب تقاعدي اعتبر موظفا، واذا كان محروما منه اعتبر مستخدما. واتذكر جيدا فراشا في مجلس النواب، وقد تقدم به العمر، وانهكت جسمه السنون، ساقاه لا تكادان تحملانه، ويداه ترتجفان، ومع ذلك كان لا يزال فراشا مستمرا في الخدمة. وقد رجوته مرة ان يأتيني بكأس من الماء فجاء به ويداه ترتجفان، والماء يتساقط من الكأس. قلت له لماذا يا صاحبي لا تترك الخدمة وتستريح؟ اجابني، ساخرا، ومن اين اعيش؟ وانا لا املك من حطام الدنيا شيئا وليس لي دخل او مرتب مهما كان ضئيلا يؤمن لي لقمة من العيش في ايامي الاخيرة اسوة بالموظفين. وبعد مدة قصيرة توفي هذا الرجل وهو في الخدمة فراشا فتولى بعض الخيرين جمع تبرعات من النواب لعائلته. لقد آلمني امره ألما شديدا وقلت في نفسي اذا ما رجعت يوما، الى وزارة المالية فان اول شيء سأسعى الى تحقيقه هو تأمين رواتب تقاعدية لهذه الطبقة المحرومة.

وبهذه المناسبة لا بد ان انوه بموضوع الفراش الذي كان يقف في باب غرفة مستشار وزارة المعارف المستر ليونيل سميث (Lionel Smith) الانكليزي. لقد كان المستر سميث فيلسوفا ناسكا زاهدا في طبعه، متواضعا. وكثيرا ما كان يستدعي الفراش ليجلس الى مائدته ليشاركه في غدائه وكانت قد توطدت بينهما علاقة

---

(١)- محضر الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٩ يوم الخميس الموافق ١٩٥٠/٤/٢٠.

وثيقة من الثقة والمودة والاحترام، وكان المستر سميث مهتما بأمر هذا الفراش الذي كان طاعنا في السن متعبا. وقبل ان يعتزل المستر سميث الخدمة في الحكومة العراقية استدعى الفراش الى غرفته واخبره بأنه قد خصص له من جيبه الخاص مرتبا تقاعديا يستلمه من احد المصارف في اخر كل شهر وقال له آن لك ان تعتزل الخدمة وتستريح. وفعلا اعتزل الفراش الخدمة، وكان يذهب في آخر كل شهر الى البنك المختص ليتسلم مرتبه التقاعدي المخصص له من المستر سميث.

لقد استغربت في وقته من تصريح رئيس الوزراء السابق المرحوم عبد الوهاب مرجان في لجنة الشؤون المالية كما ورد في القسم الأول من تقريرها المطبوع عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ (الصفحة ١٩) حيث قال: «اما شمول المستخدمين بقانون التقاعد المدني فأمر يتعذر العمل به في الوقت الحاضر نظرا للعجز المالي الملحوظ في الميزانية». وقلت في نفسي كيف يجوز التقاعس والقعود عن رفع هذا الظلم الصارخ الذي استمر اكثر من ربع قرن يصيب اكثر من نصف العاملين في خدمة الدولة - اعني المستخدمين - وهم الطبقة الفقيرة ذات الرواتب الضئيلة - بمثل هذا العذر الواهي. واذا كان هناك عجز في ميزانية الدولة فهناك مجال واسع للاقتصاد في مختلف النفقات لتوفير المبلغ الكافي لسد نفقات الرواتب التقاعدية لهؤلاء المستخدمين. وقلت لا بد من رفع كابوس هذا الحيف وهذا الغبن الذي لا يقبله ضمير حي ولا يرضى به وجدان عامر.

وعندما رجعت الى وزارة المالية في سنة ١٩٥٨، وما ان وصلت ديوان الوزارة حتى قلت للسكرتير الخاص ان يستدعي لمواجهتي في اليوم التالي المدير العام للتقاعد مصحوباً بمعاونه والمشاور الحقوقي. وكذلك مدير الخدمة والملاك في وزارة المالية السيد أمين عبد الكريم الذي تولى وزارة المالية فيما بعد. فاجتمعت بهم في اليوم التالي وقلت لهم لقد استدعيتكم لمشروع مهم جدا عزمت على تحقيقه واريد ان اطلع على ارائكم بخصوصه، الا وهو تخصيص رواتب تقاعدية للمستخدمين الدائمين في دوائر الدولة الحكومية وشبه الحكومية واريد اعداد لائحة قانونية بذلك

لتقديمها الى مجلس الامة بأسرع ما يمكن، لانه ليس من الانسانية ولا من العدالة في شيء حرمان هذا العدد الكبير ممن خدموا الدولة باستمرار من التقاعد والقائهم على قارعة الطريق في اواخر ايامهم، لا سيما وان اكثريتهم الساحقة من ذوي الرواتب الصغيرة التي لا يمكنهم ان يقتصدوا او يدخروا منها شيئا الى ايام شيخوختهم وعجزهم. اجابوني بصوت واحد واذن اي فرق او ميزة ستبقى للموظف على المستخدم؟ اجبتهم ولماذا هذا الفرق او هذه الميزة بين الموظف والمستخدم؟ وهل من العدالة او الانسانية هذا التفريق او هذا التمييز بين خدام الدولة؟، بعضهم تؤمن لهم رواتب في ايام عجزهم وشيخوختهم وبعضهم - وهم القسم الضعيف، ذوي الرواتب القليلة، يتركون لرحمة الاقدار، هم وعوائلهم واطفالهم في ايام شيخوختهم وعجزهم. واستدعيت الفراش الذي كان يقف في باب مكتبي في وزارة المالية وسألته امامهم عن عدد سني الخدمة التي قضاها في عمله هذا فأجاب خمسا وعشرين سنة. ثم سألته عما اذا كان متزوجا وهل انجب اطفالا؟ اجاب نعم انه متزوج وانه انجب اطفالا، ثم سألته عن عددهم وكم منهم يذهب الى المدرسة؟ اجابني مبينا عددهم وانهم جميعهم تقريبا يذهبون الى المدرسة. ثم سألته عما اذا كان يملك بيتا؟ اجاب بالنفي وانه مستأجر غرفة او غرفتين بكلفة عالية. ثم سألته عن كلفة معيشته وهل يكفي راتبه لتأمينها الى غير ذلك من الاسئلة، فوجدت في جوابه انه يعيش في ضنك وعسر شديدين وبعد انصرافه قلت لهم هل من العدالة ان نؤمن لانفسنا رواتب تقاعدية ونترك امثال هذا الشخص الذي قضى حياته في خدمة الدولة بدون سند في ايام شيخوخته وعجزه؟ اني اعتقد ان هذا هو الظلم بعينه.

ثم طلبت منهم ان يحضروا لى احصائية كاملة عن عدد المستخدمين الدائمين في الدوائر الحكومية وشبه الحكومية وكلفة هذا المشروع على ميزانية الدولة، وذلك في خلال ثلاثة او اربعة ايام، لاني كنت اريد ان تكون جاهزة في خلال اسبوع او اسبوعين على الاكثر. فقال احدهم ان كلفة هذا المشروع ستكون جسيمة. فقلت لهم اني مصمم على ازالة هذا الحيف وهذا الظلم مهما كانت الكلفة على الدولة. وبعد دراسة الاحصائيات والكلفة - التي لم تكن كبيرة في

الواقع - أعدّتْ اللائحة القانونية ودفعت بها الى مجلس الوزراء في ١٢ نيسان ١٩٥٨ وقد ورد في كتاب وزارة المالية الموجه الى مجلس الوزراء والذي تضمن اللائحة القانونية ما يلي:

« ان هذه اللائحة تمنح الحقوق التقاعدية للمستخدمين الدائمين في الدوائر الرسمية والمؤسسات البلدية الوارد ذكرهم في القوائم الملحقة بها ولا تشمل المستخدمين الموقتين في الدوائر الرسمية والبلديات ولا المستخدمين الدائمين في الدوائر شبه الرسمية وتضمنت اللائحة نصًا يجيز بموجبه تشميل هذا القانون على المستخدمين على الملاك الدائم في الدوائر شبه الرسمية الاخرى بنظام » ثم جاء في الكتاب « نعتقد ان الكلفة لا تعتبر كبيرة بالنسبة الى ما تؤمنه هذه اللائحة من طمأنينة للمجموع الكبير من المستخدمين وتدفع عنهم وعن عوائلهم غوائل العوز والفاقة والتشرد في شيخوختهم وعند اعتزالهم الخدمة وهذا هو الاتجاه الذي تسير نحوه الامم كافة في ايجاد الضمان الاجتماعي لافراد الشعب ».

« لقد امتنعت هذه الوزارة عن التقدم بأية تعديلات لقانون التقاعد المدني في الوقت الحاضر، مما يعطي امتيازات اكثر او منافع اوفر للمتقاعدين الحاليين، لانها لا تجد مجالا لاضافة امتيازات اخرى فوق الامتيازات التي يتمتعون بها في الوقت الحاضر، بل تفضّل حصر اهتمامها فيما يؤمن الطمأنينة والرفاه للطبقة المشمولة بهذه اللائحة والتي كانت محرومة من العناية الكافية بأمرها حتى الآن ».

وقد جاء في الاسباب الموجبة للائحة:

« حيث ان المستخدمين على الملاك الدائم - والذين لهم صفة الدوام - يقضون معظم حياتهم في خدمة الدولة سواء في الدوائر الرسمية او شبه الرسمية، ودفعا لما يصيبهم من عوز في شيخوختهم وعند اكمالهم السن المعينة للخدمة، وحفظا لحياة عوائلهم من الحاجة والتشرد اعدت هذه اللائحة لتضمن لهم موردا يقيهم من الحاجة على قدر الامكان ».

وقد وجد ان التفريق بين الموظفين والمستخدمين الذين هم على الملاك الدائم فيما يخص التقاعد لا يقوم على اساس من المنطق والعدل والحق والانسانية اعدت هذه اللائحة لازالة هذا التفريق ولمساواة المستخدمين المذكورين بالموظفين في دور التقاعد، اما اقتصار حكم اللائحة على المستخدمين المعينين

على الملاك الدائم فان لهؤلاء شروطا معينة للاستخدام تكاد تكون واحدة مع شروط استخدام الموظفين. هذا ويلاحظ ان اللائحة تضمنت نصا تجيز تشميل نصوص هذا القانون على المستخدمين غير المذكورين ضمن اللائحة في الدوائر شبه الرسمية بنظام وذلك بالتدريج ».

وبهذه اللائحة زاد عدد المتقاعدين زيادة كبيرة جدا - تضاعف تقريبا. اما الكلفة فقد زادت ولكن بنسبة غير كبيرة. واخذت نسخة من الكتاب آنف الذكر الموجه من وزارة المالية الى مجلس الوزراء مع نسخة من اللائحة القانونية بيدي وذهبت الى نوري السعيد في بيته وقلت له اريد تأييدك في مجلس الوزراء في هذه اللائحة القانونية. اجاب ان هذه اللائحة تضاعف عدد المتقاعدين وتزيد زيادة كبيرة في اعباء الخزينة المالية. قلت له انا المسؤول عن ذلك، وقرأت عليه الاحصائيات المعدة وبعد اخذ ورد وافق عليها ثم وافق عليها مجلس الوزراء واحيلت الى مجلس الامة. وفي خلال وجود اللائحة هناك استقالت الوزارة واصبحت وزيرا للمالية في حكومة الاتحاد العربي وتولت وزارة احمد مختار بابان امرار اللائحة في مجلس الامة، وكنت اتابعها باستمرار. فصادق عليها مجلس الامة واصبحت قانونا برقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وهو التعديل التاسع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠. وبصدور هذا القانون شعرت بارتياح وجداني عميق لاني انجزت عملا تعهدت به لنفسي وازلت حيفا وظلما واقعين على جماعة كبيرة من خدام الدولة اكثر من عدد موظفيها.

وان أنس لا انسى الحادثة التالية التي حدثت لي مع احد المستفيدين من القانون. كنت راكبا مرة في احدى السيارات العامة فجاء الجابي وسلمني تذكرة ثم اشار بيده على احد الراكبين في السيارة وقال لي انه دفع ثمنها، فالتفت الى الشخص وعرفته - وكان رئيس الفراشين في اللجنة المالية في المجلس النيابي السابق اسمه اسماعيل فتاح - ورجوته ان يتفضل فيجلس الى جانبي، فجاء وجلس الى جانبي، وقال انه قد تقاعد، وانه يتمتع اليوم بمرتب تقاعدي لا بأس به وانه مستغن حتى عن أولاده في معيشته مع ان اولاده

موظفون، ويتقاضون رواتب جيدة، ولكنه لم يكن محتاجا اليهم. وانه يعيش في راحة واطمئنان بفضل القانون الذي صدر في سنة ١٩٥٨ والذي امّن للمستخدمين رواتب تقاعدية ابعدت عنهم العوز والحاجة في شيخوختهم وعجزهم.

# دستور الاتحاد العربي

تألف الوفد العراقي للمفاوضة مع وفد الأردن حول وضع دستور الاتحاد العربي برئاسة توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء وعضوية كل من وزير الخارجية فاضل الجمالي ووزير المالية عبد الكريم الازرى ووزير العدلية جميل عبد الوهاب ووزير الدولة برهان الدين باش أعيان ورئيس أركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف. أما الوفد الأردني فكان برئاسة سمير الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من وزير الاقتصاد السيد خلوصي الخيري ووزير المعارف والعدلية أحمد الطراونة ووزير الدفاع والزراعة السيد عاكف الفائز ورئيس أركان الجيش الفريق حابس المجالي.

وبعد وصول الوفد الأردني إلى بغداد في ٧ شباط عقد الوفدان العراقي والاردني اجتماعات متتالية في قصر الزهور وبعد مفاوضات ومداولات طويلة ومضنية استمرت عشرة أيام توصل الوفدان إلى وضع الصيغة النهائية للدستور وأنهيا عملهما في ١٧ شباط ١٩٥٨ وفي اليوم التالي غادر الوفد الاردني بغداد راجعاً إلى عمان وعلى أثر ذلك صدر بيان مشترك يعلن توصل الوفدين إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع دستور الاتحاد العربي الذي كان سيعرض على مجلس الأمة في كل من الدولتين العراقية والاردنية الهاشمية لتصديقه وفق الأصول الدستورية كما أعلن البيان المشترك أن المشروع سيعلن بنصه الكامل من بغداد وعمان في آن واحد هو يوم الاربعاء المصادف ١٩ آذار ١٩٥٨ وأعلن النص فعلاً في ذلك التاريخ.

ثم أعدت الحكومة العراقية النص التالي لتعديل القانون الأساسي:

نحن فيصل الثاني ملك العراق،

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساس، وبموافقة مجلس الأمة صدقنا القانون الآتي ونأمر بنشره:

المادة الأولى: تعتبر المادة ٢٤ من القانون الأساسي فقرة أولى وتضاف إليها الفقرتان التاليتان:

٢ - للملك أن ينشيء اتحاداً مع دولة عربية واحدة أو أكثر.

٣ - تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص يتضمّن كيفية تشكيل حكومة الاتحاد وتحديد حقوقها وواجباتها.

مادة موقته:

١ - يعرض دستور الاتحاد على كل من مجلسي النواب والأعيان للمصادقة عليه بأكثرية ثلثي أعضاء كل من المجلسين ويعرض على الملك للمصادقة دون اللجوء إلى حل مجلس النواب.

٢ - يجوز تعديل القانون الأساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون، بما في ذلك منح المرأة المتعلمة الحقوق السياسية. فإذا وافق المجلسان على التعديل المذكور حسب الفقرة السابقة يعرض على الملك للمصادقة عليه من دون حاجة إلى حل مجلس النواب بسبب هذا التعديل وذلك لمرة واحدة.

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

٢٢ شوال ١٣٧٧هـ المصادف ١١ مايس ١٩٥٨م

وقد أقر مجلس النواب هذا التعديل بثلثي الآراء في ٢٦ آذار ١٩٥٨ ثم أقره مجلس الأعيان مباشرة بعد ذلك أيضاً بثلثي الآراء. واستناداً إلى المادة ١١٩ من القانون الأساسي التي تنص على ضرورة استفتاء الأمة بانتخابات جديدة حول التعديلات التي يصادق عليها مجلس الأمة في القانون الأساسي صدرت بتاريخ ٢٧ آذار الارادة الملكية بحل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة قاطعها المعارضون أحزاباً وكتلاً وأفراداً، وانبثق عنها مجلس نيابي جديد تم افتتاحه في ١٠ أيار ١٩٥٨ وعلى الأثر أقر المجلس الجديد وكذلك مجلس الأعيان التعديل الدستوري بثلثي آراء كل منهما وبذلك أصبح تعديل القانون الأساسي وكذلك دستور الاتحاد العربي نافذين وبعد أن تم تشريع الدستور الاتحادي في المملكة الاردنية الهاشمية أعلن قيام الاتحاد العربي وأعلن

الملك فيصل الثاني رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً لرئيس الاتحاد.

## مقدمة

بينما تجابه الأمة العربية تحديات مصيرية تهدد وجودها وتتمثل هذه التحديات بصورة خاصة في اسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية الباغية والاستعمار البشع نجد هذه الأمة تعاني في عين الوقت من أزمات وعلل خطيرة أضعفت بنيتها وأقعدتها عن مجابهة هذه التحديات وأهم هذه العلل أزمة التخلف التي حالت بينها وبين استثمار طاقاتها وإمكاناتها الكامنة الهائلة وكذلك أزمة التمزق أو التجزئة السياسية الاقليمية التي تبعثر الطاقات الموجودة وتفتتها وتحول دون حشدها لمجابهة الأخطار الداهمة. وكان من الطبيعي أن تولد هذه الأزمات أو العلل ردة فعل قوية ورغبة ملحة لدى الفئات الواعية من الأمة العربية للقضاء على هذا التخلف وهذا التمزق السياسي وهما العلتان الأساسيتان اللتان أوصلتا الأمة العربية إلى هذا الوضع المزري. أما القضاء على التخلف فانه يستوجب القيام بعملين في آن واحد: عمل سلبي وعمل إيجابي. أما العمل السلبي فيعني التخلص من جميع العوائق والموانع التي تحول دون القضاء على التخلف - من تقاليد وأنظمة وقيم بالية مهما كانت غالية علينا - لأنه عندما تكون القضية قضية مصير وقضية وجود أو لا وجود بالنسبة للأمة يجب أن لا نقيم وزناً ولا اعتباراً لأي شيء إذا ثبت - وهذا شرط مهم - أنه يعوق عملية القضاء على التخلّف. أما العمل الإيجابي - وهو العمل الأصعب - فهو تجهيز الأمة بكل المؤهلات التي تمكنها من الكفاح والانتصار في الصراع المصيري الرهيب الذي نعيش فيه - من ثقافة عصرية وتكنولوجيا عصرية متطورة، نفتقدها مع الأسف العظيم، وصناعة عصرية إلى غير ذلك. ومن الأمور الطبيعية ان يستسهل الناس، وخاصة جيل الشباب منهم - وقد حبست الأخطار الداهمة أنفاسهم، واعتصرت التحديات المصيرية نفوسهم - العمل السلبي، لأنه العمل الأسهل. فتراهم، وقد كفروا بجميع المؤسسات والأنظمة القائمة التي تبين لهم عجزها أمام التحديات المصيرية - يهرعون زرافات ووحداناً إلى الحركات

المتطرفة وإلى كل ما يدعو إلى تهديم هذه المؤسسات والأنظمة والقيم القائمة، حتى قبل أن يتحقق لديهم أنها تقف عائقاً في سبيل القضاء على التخلف. وأخشى ما يخشاه المفكر أن يذهب الناس في اندفاعهم وحماستهم في تهديم المؤسسات والأنظمة والقيم القائمة التي يحسبون - دون تثبت ولا تحقيق - انها تحول دون القضاء على التخلف إلى حد يقرب من الانتحار الحضاري.

وكذلك الحال فيا يخص التجزئة السياسية الاقليمية. فقد يندفع الناس - وخاصة جيل الشباب منهم - في حماسهم للقضاء على هذا التمزق السياسي الاقليمي الذي يرون فيه سبباً جوهرياً في تفتيت قوى الأمة واضعاف مقاومتها - إلى حد الدعوة لإلغاء الكيانات الاقليمية الغاءاً تاماً «وادماجها» بعضها ببعض دون حساب للمشاكل الإدارية التي تنشأ عن هذا الادماج، ودون اهتمام برغبات السكان المحليين، وتعلقهم بهذه الكيانات، واعتزازهم بها، ومعرفتهم بأوضاعها الخاصة. وتمرّسهم بطرق معالجتها، متجاهلين المشاكل العويصة الخطيرة التي تسببها المركزية الضيقة التي تخنق كل حيوية أو مبادرة محلية وقد تنتهي غالباً بتصديع الوحدة. ويتضح جلياً لكل من يدرس كيف نشأت وتأسست الجمهورية العربية المتحدة أن الضباط الشباب الذين أقاموها مدفوعين بحماسهم في سبيل الوحدة لمجابهة الأخطار المصيرية التي تهدد وجود الأمة العربية، لم يكونوا ملمين بخبرات الأمم الأخرى في هذا الباب، ولا بالتنظيم الفدرالي الموجود في مختلف أنحاء العالم، ولا الأسس الفلسفية التي يقوم عليها ذلك التنظيم الذي يقضي بأن تؤسس الدول أو الأقاليم التي تدخل في الاتحاد حكومة اتحادية تنهض باختصاصات معينة محدودة تتنازل لها الدول أو الأقاليم المذكورة عن تلك الاختصاصات فقط وعن مقدار من سيادتها لتمكينها من النهوض بتلك الاختصاصات، وما عدا ذلك تحتفظ كل دولة أو ولاية أو اقليم بجميع الاختصاصات الاخرى غير المتنازل عنها، وبسيادتها للنهوض بها. أي أن الجهاز الاتحادي الذي يؤسس إنما يؤسس لأغراض معينة محدودة ويمنح من السيادة مقداراً محدوداً لتحقيق الأغراض المذكورة، وما عدا ذلك تبقى الكيانات الاقليمية تمارس أعمالها ونشاطاتها، ويبقى السكان المحليون على اعتزازهم وتعلقهم بتلك الكيانات الاقليمية.

ينهضون بأعبائها ويتمرسون بمشاكلها معتمدين على اطلاعهم ومعرفتهم بشؤونها، من دون مداخلة من السلطة الاتحادية - لأن سلطتهم فيما ينهضون به من اختصاصات تنبع من نفس المصدر الذي تنبع منه سلطة حكومة الاتحاد فيما تنهض به من اختصاصات - أي الدستور الاتحادي - وهم لذلك فيما يتمتعون به من سلطة أو سلطان يكونون على قدم المساواة مع حكومة الاتحاد فيما تتمتع به من سلطة أو سلطان. هذه الفكرة لم تكن، مع الأسف، وحسب ما اعتقد، مفهومة بجلاء ووضوح لدى الذين أسسوا الجمهورية العربية المتحدة وأقاموا الوحدة بين مصر وسورية الأمر الذي أدى إلى ارتباك واختلاط في السلطات والاختصاصات والى تذمر تفاقم في النهاية وانتهى بتصديع الوحدة وتفكك الجمهورية العربية المتحدة. وعلى العكس من ذلك كانت نشأة الاتحاد العربي الذي تألف من المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية. لقد كان الهدف واضحاً والمبدأ الذي استرشد به واضعو دستور الاتحاد العربي معروفاً تماماً. غير أن الذي كان ينقص الاتحاد العربي هو أنه لم يكن يتمتع بقاعدة شعبية أو بدعم شعبي سواء في العراق أو في الاردن، وخاصة في أوساط الطبقة المثقفة الواعية، وكذلك في أوساط عناصر مهمة في الجيش، وخاصة في الجيش العراقي، تلك العناصر التي كانت تشك في أهداف الاتحاد ودوافعه وفي نيات القائمين بالحكم في وقته في العراق. كذلك فان هذا الاتحاد، كما بينا سابقاً، جاء متأخراً جداً عن زمانه، وجاء وكأنه ردة فعل مضادة للوحدة التي قامت في شباط ١٩٥٨ بين مصر وسورية. كان ينبغي أن يتحقق هذا الاتحاد قبل أمد بعيد. وكانت قد حانت في وقته فرصة ذهبية لتحقيقه. غير أن القائمين بالحكم في العراق وقتئذ، أعني بصورة خاصة الأمير عبد الإله ولي العهد، ونوري السعيد رئيس الوزراء وقتئذ، وكذلك بقية رجال السياسة في العراق، لم يغتنموها، ففاتت عليهم تلك الفرصة المواتية، التي لو كانوا اغتنموها في وقته وبذلوا مجهوداً كافياً لكانوا قد حققوا الاتحاد بين الاردن والعراق، ولكان أيدهم وبارك عملهم جميع الذين وقفوا من الاتحاد موقفاً سلبياً مناوئاً له في سنة ١٩٥٨[1].

(١) - انظر النبذة التاريخية عن هذا الموضوع في فصل خاص.

لذلك جاء الاتحاد العربي في سنة ١٩٥٨ وكأنه اتحاد بين حكومتين أكثر منه اتحاد بين شعبين. وهذا هو السبب في انهياره بهذه السرعة. ولم يكن السبب في انهياره الارتجال في وضع دستور الاتحاد كما صرح الاستاذ الشيخ محمد رضا الشبيبي في المحكمة العليا الخاصة أو محكمة الشعب، أو كما عرفت بعد ذلك، بمحكمة المهداوي حيث قال:

«فدستور الاتحاد كان مرتجلاً بكل معنى الكلمة». ثم قال «والدستور المذكور ظهر في الأخير أنه دستور مصطنع وأنه لم يدرس وانه ارتجل ارتجالاً[١] ...» الخ.. أو كما قال الدكتور محمد حسن سلمان في شهادته في نفس المحكمة[٢]:

«وعندما عينت عضوا في هذا الاتحاد (يقصد في مجلس الاتحاد) سافرت في اليوم الثاني يشهد الله والاخوان اني كنت من الذين لا يحبذون هذا الشكل من الاتحاد. وكنت دائم الانتقاد وحتى هناك كنت اتكلم واقول، وقد سمعني بعض الاخوان في المجالس وفي بيتي، حتى هناك كنت اقول ان الاتحاد بالمفهوم الذي اعرفه هو ان نجمع الاثنين ويصبح واحد. اما هذا الاتحاد فقد خلق لنا ثلاث وزارات وخمس نيابات وثلاثة ملوك. وكان هذا هو اول كلمة قلتها في هذا الموضوع اعتقد ان الاتحاد الذي تم بذلك الشكل لا ينطبق على اي نوع من انواع الاتحاد...»

هذان نموذجان من تعليقات بعض رجال السياسية في وقته. وتوجد نماذج اخرى كثيرة من نفس النوع، ومنها ومن غيرها يتبين بوضوح ان النظام او التنظيم الفدرالي كما نعرفه، والفلسفة السياسية التي قام عليها، لم يكونا مفهومين الا من نفر قليل من رجال السياسة، ليس فقط في العراق، بل في جميع ارجاء العالم العربي تقريبا، وان القسم الاغلب من الساسة المذكورين لم يكونوا ملّمين لا به ولا بالفلسفة السياسية التي قام عليها، والا كيف نفسر هذه النظرة الخاطئة الى دستور الاتحاد العربي والتي عبر عنها التصريحان المقتبسان

---

(١) - صفحة ١٠٣٥ من الجزء الثاني من محاضر محكمة المهداوي.

(٢) - صفحة ١٦٣٧ من محاضر محكمة المهداوي.

وغيرها. وكيف جاز للشيخ محمد رضا الشبيبي ان يقول عن دستور الاتحاد العربي انه دستور مرتجل او مصطنع؟ كيف جاز للدكتور محمد حسن سلمان ان يقول: «ان الاتحاد الذي تم بذلك الشكل لا ينطبق على اي نوع من انواع الاتحاد في العام»؟ الظاهرات ان الدكتور محمد حسن سلمان لم يكن له المام او اطلاع لا على دستور الولايات المتحدة الاميركية، ولا على دستور كندا، ولا على دستور اوستراليا ولا على دستور البرازيل (وقتئذ)، ولا على دستور جمهورية الهند، ولا على دستور سويسرة، ولا غيرها من الدساتير الاتحادية. لانه لو كان مطلعا على تلك الدساتير لما كان صرح بما صرح به في شهادته. ذلك ان دساتير جميع تلك الدول الاتحادية، وان كانت تختلف في التفاصيل فانها تتفق في المبادىء والاسس، وجميعها تنص على انظمة للحكم شبيهة تماما بالنظام الذي قام عليه الاتحاد العربي، سواء من حيث المبادىء والاسس، او من حيث الصلاحيات والاختصاصات التي منحها لحكومة الاتحاد او لحكومتي الدولتين عضوي الاتحاد - الاردن والعراق، او من حيث الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تعود لحكومة الاتحاد او لحكومتي الدولتين او الاقليمين عضوي الاتحاد، ومن حيث خضوع الفرد الى نوعين من القوانين، اتحادية واقليمية، الى غير ذلك مما سبق تفصيله. ثم ان اعتراضاته لم نسمع بها إلا في شهادته في المحكمة العليا الخاصة مع انه كان مندمجاً كلياً في المشروع.

ومن المؤسف ان كثيرين من القوميين المؤمنين بوحدة العالم العربي يعتبرون هذا التنظيم الفدرالي خطوة اولى تعقبها خطوات اخرى تؤدي في نهاية المطاف الى «الاندماج» الكامل الذي يعتبرونه الهدف الاعلى النهائي للوحدة. في حين يعتبر المفكرون السياسيون، الذي اوجدوا هذا التنظيم الفدرالي ليس خطوة تمهيدية إلى الاندماج، بل هو تنظيم او نظام نهائي اخترعه المفكرون المذكورون كوسيلة للتوفيق بين ضرورة التوحيد في الشؤون والمصالح المشتركة التي تهم مجموع الاقاليم، كشؤون الدفاع، والشؤون الخارجية وغيرها، وبين اعتزاز الناس باقاليمهم، وتمسكهم بعنعناتهم الاقليمية، ورغبتهم في ان يديروا شؤونهم الاقليمية المحلية بأنفسهم، دون ما تدخل من جهات ومن اناس من خارج اقليمهم. والواقع ان اتساع رقعة بعض الاتحادات - حتى بعد تطور

وسائل المواصلات هذا التطور المدهش الذي قلص المسافات وقرب الاقاليم بعضها من بعض - وتنوع سكان الاقاليم وتمسكهم بعنعناتهم المحلية، والاختلاف الكبير بين الاقاليم في الشؤون المحلية - كل هذا يجعل من الاندماج وما ينشأ عنه من ادارة مركزية امرا مستحيلا تقريبا، لانه يثير مشاكل لا يمكن حلها والتغلب عليها الا بهذا التنظيم الفدرالي الذي، كما سبق ان بينا، يوفق بين الاستقلال الاداري الاقليمي في ادارة الشؤون الاقليمية المحلية وبين ضرورة التوحيد في الشؤون المشتركة العامة التي تمس مجموع الاقاليم.

من هذا يتبين أن دستور الاتحاد العربي، إن كان يتميز بميزة، فهي أنه دستور غير مرتجل. إنه دستور قام على نظرية سياسية سليمة معروفة ومطبقة في كثير من أرجاء العالم، وهي النظرية الفدرالية، وان النقص الذي مني به ذلك الاتحاد في العراق والذي أطاح به في النهاية، هو أنه، كنظام الحكم العراقي الذي انبثق عنه، لم يكن يتمتع لا بتأييد شعبي ولا بتأييد واسناد الفئات الفعالة والمؤثرة - بين ضباط القوات المسلحة والنخبة المثقفة الواعية[1]. هذه الفئات الفعالة المؤثرة هي التي تملك القوة من جهة وهي التي توجه الرأي العام وتبلور الشعارات التي ترفعها وتسير خلفها الجماهير الشعبية. أما الجمهورية العربية المتحدة فانها قامت في بادى الأمر على تأييد هذه الفئة الفعالة المؤثرة بين ضباط الجيش والنخبة المثقفة الواعية، وهذه الفئة بالذات هي التي فرضت ارادتها ووجهت الرأي العام وبلورت الشعارات التي رفعتها جماهير الشعب وأوجدت الاسناد الشعبي. أما النقص الذي منيت به الجمهورية العربية المتحدة، والذي تسبب في تصديعها وانهيارها، هو أنها قامت على ارتجال ولم تقم على تنظيم سياسي دستوري معروف، يوفق بين ضرورة التوحيد في الشؤون والمصالح المشتركة التي تهم مجموع الأقاليم، كشؤون الدفاع والشؤون الخارجية وغيرها، وبين اعتزاز الناس بأقاليمهم، وتمسكهم بعنعناتهم المحلية، ورغبتهم في ان يديروا شؤونهم المحلية بأنفسهم دونما تدخل من جهات وأناس من خارج اقليمهم. وقد أدى عدم وجود حدود معروفة تفصل

---

(١) سنبحث في هذا الموضوع بتفصيل في اسباب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

بين السلطات والاختصاصات الاقليمية من جهة والسلطة والاختصاصات المركزية من جهة أخرى، الى تعارض في ممارسة السلطات وتجاوز في الصلاحيات من جهة على أخرى وخاصة الى تجاوز السلطة المركزية على السلطات الاقليمية وتدخلها (أي السلطة المركزية) في الشؤون الاقليمية والمساس بعنعناتها ومصالحها. فحصل الاصطدام، وتصدعت الوحدة ثم انهارت.

لقد كنت أحد المتكلمين في الاجتماع الأول للجنة المشتركة العراقية الاردنية لوضع دستور الاتحاد العربي وقد بينت أن المبدأ الدستوري الذي اجتمعنا من أجل تحقيقه أوضحته اتفاقية الاتحاد العربي المعقودة بين المملكتين الاردنية والعراقية، والتي صادق عليها مجلسا الأمة في المملكتين - وهو مبدأ واضح وجلي - ألا وهو المبدأ الفدرالي، وأن المقصود ليس دمج المملكتين في مملكة واحدة، بل تأسيس حكومة اتحادية تتنازل لها المملكتان عن بعض اختصاصاتها وعن قسم من سيادتها وما عدا ذلك تحتفظ كل حكومة بكيانها وسيادتها واختصاصاتها التي لم تتنازل عنها لحكومة الاتحاد. ثم تكلمت عن النظرية الفدرالية بكل وضوح وقلت يجب أن نكون على بينة من أمرنا ومن الطريق الذي نسير فيه والمبدأ الذي نسترشد به لكي لا تختلط علينا الأمور ونتيه في المشاكل. وقد كانت الفكرة الفدرالية - في الواقع - رائدنا في عملنا إلى أن انتهينا إلى وضع صيغة دستورية فدرالية واضحة المعالم في رأيي.

## المعالم الرئيسية لدستور الاتحاد العربي

لقد لاحظت، كما لاحظ غيري من أعضاء الوفد العراقي، أن التخوف من تسلط العراق على المملكة الاردنية أو ابتلاعها كان الهاجس الرئيسي لدى الوفد الاردني، وإدراكاً منا لهذا الهاجس، ذهبنا إلى أبعد الحدود لتطمين الوفد الاردني ولإبعاد شبح هذا الخوف من مخيلته.

وفيما يلي أهم المعالم الرئيسية لدستور الاتحاد كما يتبين ذلك من قراءة نصوصه:

أولاً - إن الاتحاد مفتوح لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد (المادة الأولى).

ثانياً - مع مراعاة أحكام الدسور تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد

بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها.

ثالثاً - المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها أية دولة من أعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها إليه تبقى مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للأعضاء الآخرين. أما المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تعقد بعد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد (المادة الثالثة). ويقصد بهذه المادة التزام العراق دون المملكة الاردنية بميثاق بغداد والتزام المملكة ا لاردنية دون العراق باتفاقيات الهدنة مع اسرائيل.

رابعاً - يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيساً للاتحاد ويعاد النظر في هذا الموضوع عند انضمام دول أخرى إلى الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال (المادة الخامسة) وبهذا أعطيت رئاسة الاتحاد بصورة دائمة لملك العراق بالنظر للفارق الكبير في الموارد والنفوس والمساحة بين المملكتين الداخلتين في الاتحاد وما ينتج عن ذلك من فرق كبير في مبلغ ما يتحمله كل من الفريقين من مسؤوليات واعباء وكانت هذه هي القضيّة الرئيسية التي ازيحت من طريق الاتحاد وذلك بتضحية سامية وواقعية من ملك الاردن[1]

خامساً - سكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة، وفي عمان لستة أشهر أخرى ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال (المادة السادسة).

---

(١) لقد جاء في الصفحة ١٥٣ من كتاب الملك حسين «مهنتي كملك» ما يلي:

«وخلال ليلة كاملة كانت احدى أطول الليالي التي استغرقتها مفاوضاتنا، أذكر أننا تشاجرنا حتى تم التوصّل إلى هذا الخيار: إما أن يتزعّم الملك فيصل الاتحاد دون تناوب أو أن صيغة التناوب يجب أن تؤمّن للعراق عدداً أكبر من النواب في البرلمان المشترك» فاختار الملك حسين الخيار الأول وأعلن «يجب أن يكون للاردن من الأعضاء في البرلمان عدد مساو لما للعراق فيه. فالاتحاد يجب أن يؤسس على المساواة» ثم يقول «وعندئذ اتفقنا وبفضل هذا التنازل أصبح الملك فيصل هو الرئيس للاتحاد. وهكذا ولد الاتحاد العربي».

سادساً - ضمن الدستور حريات المواطنين حيث نص في المادة الثامنة على أن يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسهم وأديانهم ووفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الانسان ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع انحاء الاتحاد وحرية السكن والإقامة في أية جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية.

سابعاً - يتألف المجلس التشريعي (مجلس الاتحاد) من عدد متساو من الأعضاء من المملكتين (المادة العاشرة) وذلك منعاً لطغيان الجانب العراقي على الجانب الاردني. وقد يعتبر هذا غمطاً لحقوق العراق بالنظر لعدد نفوسه وسعة موارده ونسبة ما يتحمله من مسئوليات مالية وعسكرية وغير ذلك. ولكن الوفد الاردني اشترط هذه المساواة خوفاً من طغيان الجانب العراقي وحفظاً للجانب الاردني من التسلط عليه أو ابتلاعه من العراق. وقد وافق الجانب العراقي على هذه المساواة تدليلاً على حسن نيته ورغبته في تحقيق الاتحاد مع علم الجانب العراقي أن الأنظمة الفدرالية الموجودة في مختلف أنحاء العالم تنص على مساواة الأقاليم الداخلة في الاتحاد في التمثيل في مجالس الشيوخ أو مجالس الأعيان أما المجالس النيابية فيكون تمثيل الأقاليم فيها حسب عدد نفوسها.

وسيراً على هذا المنوال وتطميناً للجانب الأردني وافق الجانب العراقي على مانصت عليه المادة الثالثة والعشرون من دستور الاتحاد العربي من أن «لا تعتبر جلسة المجلس (أي مجلس الاتحاد) قانونية إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس» وذلك لكي لا يكون بإمكان نصف الأعضاء الممثلين لإحدى الدولتين الداخلتين في الاتحاد زائداً نائباً واحداً من النواب الممثلين للدولة الأخرى عقد اجتماع قانوني واتخاذ قرار قد لا يلقى قبولاً من المملكة الأخرى.

ثامناً - جعل الدستور رئاسة الوزارة مفتوحة للكفايات المتوفرة في أي من المملكتين ولم يخص بها احداهما كما لم يعين الدستور نسبة ما يخصص لكل من الدولتين من الحقائب الوزارية وترك هذا الأمر لحسن تصرف الجانبين. فقد نصت المادة الثامنة والثلاثون من الدستور:

« يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسب ما تقضي به مصالح الاتحاد ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة على أن يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول أعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء... »، وقد تألف أول مجلس لوزراء الاتحاد العربي كما يلي: رئيس الوزراء نوري السعيد (عراقي)، نائب رئيس الوزراء ابراهيم هاشم (اردني)، وزير الخارجية توفيق السويدي (عراقي)، وزير المالية عبد الكريم الازرى (عراقي)، وزير الدفاع سليمان طوقان (اردني)، وزير دولة للشؤون الخارجية خلوصي الخيري (اردني)، وزير دولة لشؤون الدفاع سامي فتاح (عراقي). أي تألفت الوزارة من أربعة عراقيين وثلاثة اردنيين وكان في هذا التطبيق رعاية للجانب الاردني.

تاسعاً - أعطى الدستور الاتحادي رئيس الاتحاد (ملك العراق) حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء التي يجب أن تعرض عليه بموجب الفقرة ب من المادة الأربعين وطلب إعادة النظر فيها. كما أعطى له حق تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وإقالته وقبول استقالته وباقتراح منه تعيين الوزراء وإقالتهم وقبول استقالتهم (المادة الثالثة والأربعون).

عاشراً - نص الدستور على أن يكون رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي - الفقرة أ من المادة الثالثة والخمسون ولكنه نص أيضاً على أن « يعتبر ملك الاردن القائد الأعلى للقوات المرابطة في الاردن من الجيش العربي » الفقرة ب من نفس المادة. وفي هذا تناقض واضح فإذا تواجد رئيس الاتحاد (ملك العراق) ونائب رئيس الاتحاد (ملك المملكة الاردنية) على أرض المملكة الاردنية الهاشمية في نفس الوقت يكون هناك قائدان أعليان للجيش العربي الأمر الذي يبدو غير معقول. وقد اعترض الجانب العراقي على هذا النص وبيّن التناقض الذي سيحدث والارتباك الذي سيسببه، ولكن الوفد الاردني أبلغ الوفد العراقي إصرار ملك الاردن على هذا النص ذلك لأن ملك الاردن كان يشعر بأن ضباط وجنود القسم الاردني في الجيش العربي يشعرون نحوه، كما يشعر هو نحوهم، بارتباط شخصي وولاء خاص، وأن هذه العلاقة

الشخصية الخاصة بين ملك الاردن، من جهة، وبين ضباط وجنود القسم الاردني من الجيش العربي من جهة أخرى، هي سند وقوة لحكومة الاتحاد يجب الحفاظ عليها مهما كلف الأمر. ولا أعرف ما إذا كان هذا الاصرار من قبل ملك الاردن على أن يكون القائد الأعلى للجيش العربي عندما يكون أي قسم منه في الاردن ناشئاً من تخوفه من الجيش العراقي، عندما يكون في الاردن، بالنظر لاطلاعه على وضع الجيش العراقي وشكه في ولائه نحوه ونحو العائلة الهاشمية. وعلى كل ففي اجتماع عقد في قصر رحاب لبحث هذا الموضوع، وقد حضره بالإضافة الى الملك فيصل الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وتوفيق السويدي وفاضل الجمالي وصاحب هذه المذكرات، ورئيس أركان الجيش الفريق رفيق عارف، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر وقد استدعي للحضور أيضاً أحمد مختار بابان. وقد كان الأمير عبد الإله متحمساً في انتقاده لملك الاردن لإصراره على النص الآنف ذكره، وقال أنه من الضروري أن يكون رئيس الاتحاد (ملك العراق) هو القائد الأعلى للجيش، حيثما وجد هذا الجيش أو قسم منه، سواء في العراق أو في الأردن، وأن أي تساهل في هذا الأمر يجعل القيادة العامة للجيش مضطربة الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى، إذ لا يجوز أن يكون هناك قائدان أعليان للجيش في آن واحد. وبعد أخذ ورد مع الوفد الاردني في لجنة وضع دستور الاتحاد واتصال دائم بين هذا الوفد والملك حسين وافق الجانب العراقي على الصيغة الواردة في المادة الثالثة والخمسين من الدستور المذكور والتي لا يصعب على النبيه إدراك ما فيها من تناقض.

اثنا عشر:

حصر دستور الاتحاد الاختصاصات التالية في حكومة الاتحاد:

أ-

١- الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

٢- عقد المعاهدات والمواثيق الدولية.

٣- حماية دولة الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي.

٤- انشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولا يجوز لأي عضو

من أعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والأمن الداخلي.

٥- تنظيم مجلس الدفاع الأعلى والخدمة العسكرية والتقيد بقوانين خاصة.

٦- شؤون الكمارك وتشريعاتها.

٧- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية.

٨- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة.

٩- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.

١٠- شؤون الطرق والمواصلات المشتركة.

١١- أي أمر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه اعتباره من الأمور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء.

ب - تبقى من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد جميع الأمور والصلاحيات الأخرى.

ومن هذا يتبين أن توسعاً قد حصل في اختصاصات حكومة الاتحاد فبالإضافة إلى الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش حصرت في حكومة الاتحاد اختصاصات خمسة هي شؤون الكمارك وتشريعاتها وتنسيق السياة المالية والاقتصادية وشؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة وتوحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه وشؤون الطرق والمواصلات المشتركة. لقد كان في رأيي - وقد أبديته بصراحة للجنة المشتركة - أن نقلص اختصاصات حكومة الاتحاد وأن نقتصرها على الحد الأدنى الضروري. وأن نبقي لحكومتي الدولتين العضوين في الاتحاد أكبر مقدار ممكن من الاختصاصات. ولكن الغريب أن معظم أعضاء الوفدين المتفاوضين - العراقي والاردني على السواء - كانوا راغبين في توسيع اختصاصات حكومة الاتحاد. فلم يكن من رأيي، مثلاً، النص على توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه بل كنت أفضل أن نترك هذا الموضوع لتفاهم السلطات المختصة في حكومتي القطرين، باعتبار أن سياسة التعليم من اختصاصها، وليس من الصحيح تدخل حكومة الاتحاد في هذا الأمر ولكن

معظم أعضاء اللجنة المشتركة وعلى الأخص الدكتور فاضل الجمالي اصروا على هذا الأمر الذي ورد ذكره في اتفاقية الاتحاد. أما تنسيق السياسة المالية والاقتصادية - فمع أن العبارة جاءت واسعة غامضة - فانه كان من الضروري أن تضطلع حكومة الاتحاد بهذا التنسيق لأنه لا يمكن تصور قطرين متحدين يتجهان في سياستهما المالية والاقتصادية اتجاهين متناقضين أو غير منسجمين. أما الكمارك فقد كان حصرها بحكومة الاتحاد أمراً ضرورياً لسببين:

- أولهما، لأن الكمارك تكون أحد المصادر الرئيسية لإيراد حكومة الاتحاد، وثانيهما، لأنه بالغاء الحواجز الكمركية بين القطرين المتحدين يصبح الاتحاد العربي سوقاً واحدة مشتركة، الأمر الذي يستوجب بدوره جعل الرسوم الكمركية واحدة. كذلك الأمر في شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة، فان توحيد العملة وما يتبعه من تنظيم شؤون الصيرفة أمر ملازم لتوحيد سوق القطرين نتيجة رفع الحواجز الكمركية.

ويلاحظ أن الفقرة ١١ من الفقرة أ من المادة الثانية والستين من دستور الاتحاد نصت على امكان توسيع اختصاصات حكومة الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد وبموافقة جميع حكومات الاتحاد - وكان هذا الاحتراز ضرورياً للحيلولة دون توسع حكومة الاتحاد في اختصاصاتها على حساب حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وبدافع طبيعي من الرغبة في التوسع في بعض الأحيان. وبهذه المناسبة أتذكر جيداً، قبيل أو بعد مصادقة مجلس الأعيان العراقي على دستور الاتحاد الملاحظة التي أبداها العين مصطفى العمري في غرفة رئيس مجلس الأعيان العراقي حيث قال أصبح مجلسنا - يقصد مجلس الأعيان العراقي - أقرب ما يكون إلى مجلس بلدي. فإذا ما تكلمنا في الشؤون الخارجية قيل لنا هذا من اختصاص مجلس الاتحاد، وإذا ما تكلمنا في شؤون الدفاع قيل لنا هذا من اختصاص مجلس الاتحاد، وإذا ما تكلمنا في شؤون العملة أو شؤون المصارف أو شؤون الكمارك قيل لنا هذا من اختصاص حكومة الاتحاد، وإذا ما تكلمنا في سياسة التعليم ونظمه ومناهجه

قيل لنا هذا من اختصاص حكومة الاتحاد، لا أعرف ما هي الصلاحيات أو الاختصاصات التي بقيت لحكومة العراق،وكان يتكلم بمرارة ناسياً أو متناسياً مئات الاختصاصات الواسعة المتنوعة التي بقيت لحكومات الدول الأعضاء وأهمها اختصاص التنمية والإعمار ولكني أتمكن أن أتصور شعور السيد مصطفى العمري بل والحكومة العراقية وكذلك الحكومة الاردنية عندما تفقد قسماً كبيراً من اختصاصاتها وقسماً من سيادتها.

لقد خولت المادة الثالثة والستون من دستور الاتحاد العربي «الحكومة الاتحادية » أن تنفذ مباشرة جميع القوانين والأنظمة والأوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق احكام الدستور على جميع السلطات والأفراد في بلاد الدول الأعضاء» كما أن المادة الحادية والستون من الدستور الاتحادي قد خولت مجلس الاتحاد تأليف محاكم اتحادية حسب الحاجة - وبهذا تكون الحكومة الاتحادية قد خولت ايجاد اجهزتها الخاصة بها سواء كانت أجهزة إدارية أو شرطة أو محاكم أو سجوناً وذلك لتنفيذ قوانينها وأنظمتها وأوامرها ومراسيمها وقراراتها إلى غير ذلك. وبهذا يكون المواطن خاضعاً إلى قوانين من نوعين: قوانين اتحادية تشرعها الحكومة الاتحادية من ضمن اختصاصاتها وقوانين قطرية تشرعها السلطات القطرية ضمن اختصاصاتها. كما يكون المواطن خاضعاً إلى جهازين تنفيذيين اتحادي وقطري، أي إلى شرطة اتحادية تنفذ القوانين الاتحادية، وإلى شرطة قطرية تنفذ القوانين القطرية، وإلى محاكم اتحادية تحكم بموجب القوانين الاتحادية، وإلى محاكم قطرية تحكم بموجب القوانين القطرية، وإلى سجون اتحادية، وإلى سجون قطرية، إلى غير ذلك. وهذا ينسجم مع الأنظمة الفدرالية الموجودة في سائر انحاء العالم.

أربعة عشر: **مالية حكومة الاتحاد العربي**

نصت المادة الرابعة والستون من دستور الاتحاد على ما يلي:

أ - تخصص لحكومة الاتحاد مصادر إيراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم وعلى الدول الأعضاء أن تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه

المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسئولياتها وفق أحكام هذا الدستور.

ب - تلتزم الحكومة العراقية بتأدية (٨٠٪) ثمانين بالمائة من واردات ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد وتلتزم المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات.

جـ - بعد انتهاء السنة الأولى تطبق أحكام الفقرة أ السالف ذكرها وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في أن تفرض على مصادر إيراد الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

إن ما ورد في الفقرة أ من المادة المذكورة أعلاه هو تنفيذ طبيعي للنظام الفدرالي، ذلك أن الاختصاصات والمهات والمسئوليات الخطيرة التي ألقيت على عاتق حكومة الاتحاد بموجب دستور الاتحاد كما رأينا تستوجب تخصيص مصادر إيراد ثابتة لحكومة الاتحاد تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم لتمكينها من النهوض بواجباتها ومسئولياتها. وبدون هذا الترتيب المالي تكون حكومة الاتحاد مشلولة وتحت رحمة الدول الأعضاء وإراداتهم يفرضون ما يشاؤون عليها من شروط. وعند البحث في تعيين مصادر الإيراد التي تخصص لحكومة الاتحاد وجدنا أن هذا الموضوع معقد وشائك ويستغرق وقتاً طويلاً ومفاوضات معقدة مع دولتي الاتحاد وبالنظر لضيق الوقت وضرورة اتمام دستور الاتحاد في خلال مدة محدودة تقدمت باقتراح إلى اللجنة المشتركة ينص على أن تتعهد الحكومة العراقية بنسبة معينة من نفقات حكومة الاتحاد كما تتعهد الحكومة الاردنية بالباقي وذلك للسنة المالية الأولى (أو ما تبقى منها) فقط من عمر حكومة الاتحاد. وبعد أخذ ورد مع السيد سمير الرفاعي رئيس الوفد الاردني اتفقت معه على أن تكون النسبة ٨٠٪ على الحكومة العراقية و٢٠٪ على الحكومة الاردنية. وفي خلال هذه السنة الأولى تجري المفاوضة بين حكومة الاتحاد والحكومتين العراقية والاردنية لتعيين مصادر الإيراد التي تتنازل عنها الحكومتان المذكورتان لحكومة الاتحاد. وخوفاً من تعنت

الحكومتين وتعثر المفاوضات أو فشلها في الوصول إلى نتيجة سريعة، جئنا بالفقرة جـ من المادة المذكورة أعلاه والتي خولت حكومة الاتحاد أن تفرض على مصادر إيراد الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتغطية نفقات حكومة الاتحاد - والغرض من هذه الفقرة ممارسته مقدار من الضغط على المتفاوضين للتساهل بغية الوصول إلى نتيجة سريعة معقولة.

وفي هذه المناسبة أتذكر جيداً نداء هاتفياً جاءني إلى مكتبي في وزارة المالية في بغداد من نوري السعيد يستدعيني للحضور إلى غرفة رئيس مجلس الأعيان العراقي حيث كانت تدور مناقشة حادة بينه وبين بعض الأعيان العراقيين (والعين مصطفى العمري بصورة خاصة) الذين كانوا يقولون أن دستور الاتحاد يخول حكومة الاتحاد الحق في الاستيلاء على قسم من إيرادات الحكومة العراقية من النفط، في حين كان نوري السعيد ينفي ذلك بشدة. وما أن دخلت غرفة رئيس الأعيان حتى بادرني نوري السعيد طالباً مني أن أؤكد للأعيان أن حكومة الاتحاد سوف لا يكون لها الحق في المساس بإيرادات الحكومة العراقية من النفط. أجبته على الفور نعم سيكون لها الحق في ذلك إذا ما فشلت المفاوضات بينها وبين الحكومة العراقية في التوصل إلى تخصيص منابع إيراد تكفي للنهوض بواجباتها ومسؤولياتها (أي واجبات ومسؤوليات حكومة الاتحاد). فصعق نوري السعيد من جوابي هذا وقال بحدة وغضب كيف كان ذلك؟ أجبته أن ذلك واضح تماماً في الفقرة جـ من المادة الرابعة والستين من الدستور ثم قلت للأعيان الموجودين أني متيقن أن المفاوضات لن تفشل بتاتاً ذلك أن إيرادات الكمارك التي ستجبيها حكومة الاتحاد ستكون في حدود تكفي - بل وقد تزيد - لتسديد مصروفات حكومة الاتحاد ثم قلت من هو رئيس وزراء الاتحاد ومن هو وزير مالية الاتحـ؟ كلاهما عراقيان وهل ترون انهما أقل حرصاً منكم على مالية العراق وعلى مشاريعه الانمائية. وهنا يقتضيني الحق أن أقول أن الكثيرين من ساسة العراق كانوا يريدون إبعاد العراق عن الاضطلاع بأية مسئوليات قومية خوفاً من أن تكلفه هذه المسئوليات بعض التضحيات المالية.

خمسة عشر: تطميناً للدول الأعضاء في الاتحاد في الحفاظ على كيانها ووجودها وانطلاقاً من مبدأ منح حكومة الاتحاد الصلاحيات الضرورية فقط للنهوض بالمسئوليات التي اضطلعت بها فقد وضعت المادة الثانية والسبعون من الدستور التي نصت على جواز تعديله بموافقة ثلثي مجموع أعضاء مجلس الاتحاد ومن ثم بموافقة السلطات التشريعية بالأغلبية المطلقة في جميع الدول الأعضاء. وبهذه الطريقة لا يمكن إجراء أي تعديل للدستور مما قد تعارضه احدى الدول الأعضاء الأمر الذي صيّر هذا الدستور خالياً من المرونة بالنظر للصعوبة البالغة في تعديله. ولكن الوفدين العراقي والاردني اللذين وضعا صيغة الدستور وجدا أن الطمأنينة التي تبعثها هذه الصعوبة في تعديل الدستور في الدول الأعضاء تجعل الاتحاد أكثر ديمومة وأكثر التحاماً وأقوى على مجابهة المصاعب في الشوط الطويل.

ستة عشر: نص الدستور على تأليف محكمة عليا مؤلفة من رئيس وستة قضاة ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد أو ممن كانوا في مستواهم من كبار رجال القانون وتكون قراراتها ملزمة وقطعية (المادة الثامنة والخمسون).

وقد حصرت في هذه المحكمة: (١) - الفصل في الخلافات التي قد تنشأ بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه أو التي قد تنشأ بين الأعضاء أنفسهم. (٢) - تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر. (٣) - البت في دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بطلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد أو إحدى الدول الأعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون أو المرسوم ملغياً له من تاريخ صدور القرار. (٤) - استئناف الأحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الأعضاء إذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع ذي مساس باحكام هذا الدستور أو أي قانون اتحادي. (٥) - استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقاً للقوانين.

هذه أهم معالم ومميّزات دستور الاتحاد والتي يمكن تلخيصها بالمبادىء التالية:

(١) - إن الدول الأعضاء في الاتحاد اتفقت على تأسيس اتحاد فيما بينها هو دولة اتحادية.

(٢) - تنازلت الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الاتحاد عن بعض اختصاصاتها وعن قسم من سيادتها واحتفظت لنفسها بالباقي من اختصاصاتها ومن سيادتها، وكل منها (أي الأعضاء والاتحاد) يشرع القوانين في ضمن اختصاصاته.

(٣) - لا يعتبر الاتحاد سلطة عليا فوق الدول الاعضاء كما لا تعتبر الدول الاعضاء تابعة للاتحاد كما ان كلا منهما اي الاتحاد والدول الاعضاء يعتبران متساويين من حيث السلطان او السلطة لان كليهما يستمدان سلطانهما او سلطتهما من نفس المصدر وهو دستور الاتحاد.

(٤) - اذا حصل خلاف او نزاع بين الاتحاد واحدى الدول الاعضاء حول حدود اختصاصاتها يلجأ الى محكمة عليا حيادية اسست خصيصا لهذا الغرض للبت في الخلاف.

(٥) - ينفذ الاتحاد قوانينه ومراسيمه وقراراته على المواطنين مباشرة بواسطة اجهزته الخاصة وموظفيه. وكذلك تفعل الدول الاعضاء اي تنفذ قوانينها ومراسيمها وقراراتها مباشرة على المواطنين بواسطة اجهزتها وموظفيها ومحاكمها.

(٦) - تمول حكومة الاتحاد نفسها بمصادر الايراد المخصصة لها وبالضرائب والرسوم التي تشرعها وتجبيها بواسطة اجهزتها وموظفيها وكذلك تفعل الدول الاعضاء في الاتحاد.

(٧) - لا يمكن تعديل الدستور لغرض زيادة او انقاص اختصاصات اي من الاتحاد او الدول الاعضاء الا بالاتفاق والاجماع.

هذه اهم المبادىء التي قام عليها دستور الاتحاد العربي وهي مبادىء واضحة وجلية لا لبس فيها ولا ابهام. واذا ما قارنا هذه المبادىء الواضحة

بالذي تم عند اقامة الجمهورية العربية المتحدة يتبين لنا البون الشاسع بين الجانبين.

## - السيادة في النظام الاتحادي - الفدرالي -

على انه لا بد من التأكيد على المبدأ الاساسي الذي قام عليه دستور الاتحاد العربي وهو في الواقع من الامر انتقال السيادة الكاملة النهائية من شعبي الدولتين عضوي الاتحاد - اي شعب المملكة العراقية وشعب المملكة الاردنية الهاشمية الى الشعب المكوّن من مجموع الشعبين والذي اصبح شعبا واحدا. ذلك انه قبل تأسيس الاتحاد العربي كان كل من الشعبين العراقي والاردني يتمتع، نظريا، بسيادة كاملة غير محدودة. اما بعد تأسيس الاتحاد فقدانتقلت هذه السيادة الكاملة الى مجموع الشعبين ولم يعد اي منهما، منفردا، سيد نفسه، كما كان في السابق قبل تأسيس الاتحاد. وبعبارة اخرى ان عبارة تنازل كل من الدولتين العضوين في الاتحاد عن قسم من سيادتها الى الاتحاد تعبير ناقص في الحقيقة. لقد كان تأسيس الاتحاد يعني في الحقيقة تنازل كل من شعبي الدولتين العضوين في الاتحاد عن سيادتها الكاملة لا الى دولة الاتحاد وانما الى مجموع شعبي الاتحاد اللذين اصبحا شعبا واحدا يمارس قسما من سيادته الكاملة بواسطة حكومة الاتحاد وقسما آخر منها بواسطة حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد. فصاحب السيادة الكاملة اذن اصبح الشعب الواحد المؤلف من مجموع شعبي الدولتين العضوين في الاتحاد.

# وزارة الاتحاد العربي

بعد ان قام الاتحاد العربي قدم نوري السعيد استقالة وزارته العراقية الى الملك فيصل الثاني فقبلها وكلفه الملك فيصل بصفته رئيسا للاتحاد بتأليف اول وزارة للاتحاد العربي وصدر بذلك امر اتحادي بتاريخ ١٩ مايس ١٩٥٨ وبرقم ١ ثم صدر بنفس التاريخ الامر الاتحادي رقم ٢ بتأليف الوزارة الاولى لحكومة الاتحاد العربي على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| نوري السعيد | رئيس وزراء الاتحاد العربي |
| ابراهيم هاشم | نائب رئيس وزراء الاتحاد العربي |
| توفيق السويدي | وزير خارجية الاتحاد العربي |
| سليمان طوقان | وزير دفاع الاتحاد العربي |
| عبد الكريم الازري | وزير مالية الاتحاد العربي |
| خلوصي الخيري | وزير دولة للشؤون الخارجية للاتحاد العربي |
| سامي فتاح | وزير دولة لشؤون دفاع الاتحاد العربي |

وجرت مراسيم الاستيزار في القصر الابيض في محلة السعدون في بغداد حسب ما اتذكر.

ولم يطل عمر هذه الوزارة الاتحادية الاولى والاخيرة كثيرا فقد انتهى في ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو اليوم الذي اندلعت فيه الثورة العراقية وهكذا كان عمر الوزارة شهرا واحدا وستة وعشرين يوما اي من ٩٥٨/٥/١٩ الى ١٩٥٨/٧/١٣. وفي خلال هذه المدة تم انتخاب وتعيين اعضاء مجلس الاتحاد وصدر امر اتحادي برقم ١٠ في ١٩٥٨/٥/٢٤ بدعوته الى الانعقاد في دورة غير عادية في اليوم ٢٧ من شهر ايار ١٩٥٨ للنظر في:

١ - انتخاب ديوان الرئاسة (رئيس ونائبين للرئيس)

٢ - وضع النظام الداخلي للمجلس
٣ - مشروع قانون السلك الخارجي
٤ - مشروع قانون ميزانية الاتحاد العربي لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩.

ثم صدر امر آخر برقم ١١ وتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٨ باضافة المواد التالية لينظر فيها مجلس الاتحاد في دورته غير العادية:

١ - لائحة قانون المحكمة العليا
٢ - لائحة قانون الخدمة المدنية الموحد
٣ - لائحة قانون عملة الاتحاد العربي
٤ - لائحة قانون مراقبة البنوك في الاتحاد العربي
٥ - لائحة قانون مراقبة التحويل الخارجي للاتحاد العربي
٦ - لائحة قانون البنك المركزي للاتحاد العربي
٧ - لائحة قانون انضباط موظفي حكومة الاتحاد العربي
٨ - لائحة قانون اصول المحاسبات العامة للاتحاد العربي.
٩ - لائحة قانون ديوان المحاسبة لحكومة الاتحاد العربي.

ثم صدر أمر اتحادي برقم ١٢ وتاريخ ١٦ حزيران ١٩٥٨ باضافة المادتين التاليتين لينظر فيها مجلس الاتحاد في دورته غير العادية:

١ - مشروع قانون تشكيل الوزارات للاتحاد العربي.
٢ - مشروع قانون ادارة الجيش العربي.

وقد اجتمع المجلس عدة اجتماعات واقر عددا من القوانين وتم نشرها في العددين الاول والثاني من الجريدة الرسمية المسماة بالاتحاد العربي، منها قانون تشكيل وزارات الاتحاد العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٨، وقانون الميزانية العامة لحكومة الاتحاد العربي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨، ثم قانون تأليف المحكمة العليا الاتحادية رقم ٣ لسنة ١٩٥٨ ثم قانون ادارة الجيش العربي رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ ثم قانون الخدمة المدنية لحكومة الاتحاد العربي رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ مع الشروط والاحكام الاضافية الخاصة بالسلك الخارجي. واستنادا الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الذي تم بموجبه استحداث قسم خاص بشؤون الاردن يعهد به الى وكيل وزارة الشؤون

الخارجية وترتبط به دائرة شؤون فلسطين ودائرة الشؤون الدولية الخاصة بالاردن والتي ترتبط بها ثلاث شعب هي شعبة الهدنة وشعبة اللاجئين وشعبة الاراضي المحتلة وقد عهد للسيد خلوصي الخيري وزير الدولة للشؤون الخارجية الاشراف على هذا القسم وجعل مقره في عمان تيسيرا لعمله.

ثم صدر بيان من حكومة الاتحاد العربي نشر في العدد الاول من الجريدة الرسمية، «الاتحاد العربي» الصادر في ١٩٥٨/٦/٢٣ والذي نص - استنادا الى المادة/٧٤/ من دستور الاتحاد العربي - على انه تقرر تسلم كل من وزارة خارجية الاتحاد العربي ووزارة دفاع الاتحاد العربي اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور اعتبارا من ١ تموز ١٩٥٨.

## - وزارة خارجية الاتحاد العربي -

لم تكن توجد صعوبة في تأسيس وزارة خارجية الاتحاد العربي. فقد كانت توجد وزارتان للخارجية واحدة عراقية واخرى اردنية وكان لكل منها جهازها ودوائرها وموظفوها ومنشآتها وسفاراتها وقنصلياتها إلى غير ذلك وكان على وزير خارجية الاتحاد العربي ان يدمج الوزارتين الآنفتي الذكر في وزارة واحدة وينتقي اكفىء الموظفين الموجودين فيها ويعينهم في المناصب الملائمة لهم بعد ان يطعم المسلك الخارجي بعناصر جديدة اذا رأى ضرورة لذلك، وبعد ان يستغني عن العناصر غير اللائقة وغير الكفوءة آخذا بنظر الاعتبار المحافظة على التوازن الضروري بين القطرين العضوين في الاتحاد، ويعيد توزيع السفارات والقنصليات حسب الحاجة.

وبعد ان تسلّمت وزارة خارجية الاتحاد العربي اختصاصاتها في ١ تموز ١٩٥٨ حسب البيان الذي سبق ذكره، وبعد صدور قانون الخدمة المدنية لحكومة الاتحاد العربي رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ ونظام وزارة خارجية الاتحاد العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بدأ وزير الخارجية توفيق السويدي بعملية دمج الوزارتين وكان المفروض ان يتقدم بمقترحاته في هذا الشأن الى مجلس الوزراء قبل الثامن من شهر تموز ١٩٥٨ وهو موعد سفر الملك فيصل الثاني خارج العراق للقاء خطيبته. غير انه (اي توفيق السويدي) تأخر في تقديم مقترحاته، الامر الذي

دعاه الى ان يرجو من الملك فيصل تأجيل سفره لانه كان يرغب ان تتم على يده عملية الدمج وتوزيع الموظفين على مختلف المناصب والمؤسسات التابعة لوزارة خارجية الاتحاد العربي، وكذلك عملية الاستغناء عن بعض الموظفين غير المرغوب فيهم، لانه - كما قال - كان يعتبر هذه العملية مهمة رئيسية وخطيرة لا يمكن او لا يأمن ان يتركها لتصرف الوكيل الذي ينوب عنه في تولي شؤون وزارة الخارجية، في مدة غيابه وغياب رئيس الاتحاد الملك فيصل الثاني وهذا هو السبب الذي دفعه الى الالحاح على الملك فيصل تأجيل سفره. وقد استغربت كثيرا كيف ان السيد توفيق السويدي لم يأت على ذكر هذا السبب في مذكراته. وبدلا من هذا ذكر في الصفحة/٥٧٨/ من مذكراته الآنفة الذكر حادثة اعتقد انها من بنات الخيال. فقد ورد في الصفحة المذكورة ما يلي:

« وفي السابع من تموز ١٩٥٨ جاءني وزير مالية الاتحاد عبد الكريم الازري واخبرني بأن قانون الخدمة الخارجية للاتحاد وقانوني توحيد النقد الاتحادي والبنك المركزي في الاتحاد قد انجزا ولم يبق لنشرهما سوى يومين. ولما كان يتمنى شخصيا ان يتوجها جلالة الملك بامضائه قبل سفره فقد فاتح جلالته فوجده غير مستعد لتأخير سفره الى ما بعد يوم ٧ تموز لذلك رأى ان يوسطني في هذا الشأن لاقنع جلالته بتأخير سفره يومين أي من ٧ منه الى ٩ منه فوعدته خيرا وبعد ساعتين ذهبت الى البلاط وقصصت عليه رأي وزير مالية الاتحاد وقلت له ان تأخير سفر جلالته يومين لا يقدم ولا يؤخر فاقتنع بعد تململ طفيف وضحك وقال طيب سنتأخر الى يوم ٩ تموز ».

ان هذه الحادثة لا اساس لها من الصحة وهي، كما بينت من بنات الخيال. ان السبب الحقيقي الذي لم يكن يرغب السيد توفيق السويدي ان يبوح به هو انه كان مصرّاً على أن تجري جميع التعينات وتوزيع الموظفين على مختلف مناصب السلك على يده، قبل سفره وقبل سفر الملك فيصل رئيس الاتحاد، لانه كان مهتما بأمر بعض الموظفين في السلك الخارجي، ولانه لم يكن يأمن ان تتم التعيينات ويوزع الموظفون على المناصب في غيابه حسب رغبته. اما قانون الخدمة المدنية الموحد الذي الحقت به الشروط والاحكام الخاصة بالسلك

الخارجي فانه كان قد صدر في الثامن من تموز ١٩٥٨ ونشر في جريدة الاتحاد العربي وهي الجريدة الرسمية في العاشر من تموز ١٩٥٨. اما مشروع قانون توحيد النقد، أو بالأحرى قانون عملة الاتحاد العربي، وكذلك مشروع قانون البنك المركزي، فلم يوقعا من الملك خلافا لما ذكره السيد توفيق السويدي في مذكراته.

وأخيراً تقدم السيد توفيق السويدي إلى مجلس الوزراء في الجلسة التي عقدت في ١٣ تموز ١٩٥٨ بمقترحاته التفصيلية حول دمج الوزارتين وتوزيع الموظفين على مختلف السفارات والقنصليات والمؤسسات الاخرى، والاستغناء عن عدد من الموظفين في السلكين الخارجيين العراقي والاردني، وبعد ان شرح بتفصيل مقترحاته مع الأسباب الموجبة لها، ابدى الوزراء آراءهم في مقترحات السيد السويدي، وكنت أحد الذين تكلموا حول الموضوع، فقلت ان الموضوع مهم ويستوجب التروّي في اتخاذ قرار بشأنه، خاصة وانه يتعلق بفصل جماعة من الموظفين يجب ان نطمئن إلى أن العدالة آخذة مجراها بحقهم، وإلى أنهم يستحقون الفصل، وانه لا يوجد من هم أحق منهم بالفصل، ولذلك اقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المقترحات الى حين رجوع وزير الخارجية من سفرته الى لندن. فانتفض وزير الخارجية من كرسيه وقال بحدة انه لا يوافق على التدخل في شؤون وزارته، كما لا يوافق على تأجيل النظر في مقترحاته او تأجيل اتخاذ قرار بشانها، ويصرّ على الموافقة عليها في هذه الجلسة. فأجبته بهدوء اني بدوري اصر على تأجيل النظر فيها وعلى تأجيل اتخاذ قرار بشأنها، واذا ما وافق عليها مجلس الوزراء، فاني اعتبر نفسي مستقيلا. ووقع مجلس الوزراء في حالة احراج شديدة، وقد حاول نوري السعيد تلطيف الجو فلم يوفق، واخيرا - كسرا للاحراج - جمعت اوراقي وانسحبت فلحقني توفيق السويدي الى غرفتي ورجاني الموافقة على المقترحات وطلب مني ان لا اجعل منها سببا للاستقالة. ثم اضاف قائلا لماذا انت زعلان؟ ان اقتراحي يتضمن فصل ثلاثة من الموظفين الشيعة وثلاثة من الموظفين السنة - اي عدد متساوي من الطائفتين من الخدمة الخارجية. اجبته اني متأسف جدا لهذا التفكير ولهذا التفسير يصدر منك، واضفت قائلا اقسم لك بالله وبجميع المقدسات ان اهتمامي

ينصب على تحقيق هدف واحد هو العدالة - ذلك اني لا اوافق على الابقاء على موظف يستحق الفصل - سواء كان شيعيا او سنيا لا فرق عندي - كما اني لا اوافق على فصل موظف قد يوجد بين الباقين في الخدمة الخارجية من هو احق منه بالفصل. هذا ما ابتغيه من طلبي تأجيل البت في المقترحات، لا اكثر ولا اقل. ثم قلت له كيف توصلت الى هذه المساواة في عدد الذين تقترح فصلهم من الخدمة الخارجية من الطائفتين؟ هل جاءت هذه المساواة عفوية، ام انها مقصودة، بقصد تحقيق العدالة الطائفية؟ واذا كانت هذه المساواة مقصودة، فكم هو عدد الموظفين الشيعة الموجودين في الخدمة الخارجية العراقية؟ وهل فكرت في تحقيق هذه المساواة الطائفية عند تعيين الموظفين للخدمة الخارجية. لقد آن الاوان لنا، يا أبا لؤي، لان نرتفع في تفكيرنا فوق هذه الاعتبارات البالية. وعلى كل فاني اصر على رأي في ضرورة تأجيل البت في مقترحاتك الى حين رجوعك من سفرتك بالسلامة.

ثم جاء إلى غرفتي نوري السعيد وطلب مني ان لا أصر على موقفي وان أسحب اعتراضي على مقترحات وزير الخارجية، فأجبته يا فخامة الرئيس اود أن أذكرك بالموظف الذي كنت أنت قد حذرتني منه وقلت لي لا تخوله التصرف بفلس واحد من اموال الدولة، والآن أرى هذا الموظف بالذات يعاد تعيينه سفيراً. أجاب ماذا أعمل تجاه إصرار ولي العهد على تعيينه. قلت له لذلك لا أجد مفرّاً من الاصرار على موقفي بطلب تأجيل البت في هذه المقترحات الى حين رجوع وزير الخارجية من سفرته. ثم ذهبت الى السيد عبد الله البكر رئيس الديوان الملكي وابلغته استقالتي فيما لو اقر مجلس الوزراء المقترحات التي تقدم بها السيد توفيق السويدي، وطلبت اليه ابلاغها الى الملك فيصل. ثم تركت البلاط الملكي الى بيتي. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر اتصل بي هاتفيا السيد عبد الله البكر قائلا لي انك لم تكن وحدك المعترض على مقترحات وزير الخارجية، فقد جاءت اعتراضات من جهات اخرى - وقد فهمت بعد ذلك انها من الملك حسين - وانه لذلك تأجل النظر في الموضوع في الوقت الحاضر، ولذلك فقد انتفى سبب استقالتك. فقلت له اذا كان الموضوع كذلك فاني باق في منصبي

وسأستمر على انجاز مسؤولياتي في وزارة المالية.

## - وزارة دفاع الاتحاد العربي -

كذلك لم تكن توجد مشكلة في تأسيس وزارة الدفاع للاتحاد العربي فقد كانت توجد وزارتان للدفاع واحدة عراقية واخرى اردنية كما كان يوجد جيشان هما الجيش العراقي والجيش الاردني وكان على وزير دفاع الاتحاد العربي. ان يدمج الوزارتين في وزارة واحدة ويوحّد الجيشين في جيش واحد هو الجيش العربي. والواقع ان وزير دفاع حكومة الاتحاد العربي عندما باشر مهام وزارته لاول مرة في بغداد ذهب توا الى المقر الذي كانت تشغله وزارة الدفاع العراقية ووجد هناك جهازا مهيئا وكذلك فعل نفس الشيء عندما ذهب الى الاردن حيث كان مقر وزارة الدفاع مهيئا. وكان اول عمل قام به وزير دفاع الاتحاد - حتى قبل ان تستلم وزارة الدفاع الاتحادية اختصاصاتها في اول تموز ١٩٥٨ بموجب البيان الصادر بشأن ذلك في الجريدة الرسمية - ان استصدر امرا اتحاديا بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ بتعيين الفريق الركن محد رفيق عارف بمنصب رئيس اركان الجيش العربي. وكان هذا الامر هو الامر الاتحادي الثالث. اما الامر الاول بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩ فكان يختص بتعيين رئيس وزراء الاتحاد العربي والامر الثاني بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٩ بتعيين وزراء الاتحاد العربي. اما الأمر الرابع الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١ فكان يختص بتعيين:

| | |
|---|---|
| - الفريق حابس المجالي | قائدا للقوات العربية |
| - امير اللواء الركن خليل جميل | معاون رئيس اركان الجيش العربي |
| - امير اللواء الركن مزهر الشاوي | معاون رئيس اركان الجيش العربي |
| - امير اللواء الركن عمر علي | قائد الفرقة الاولى |
| - امير اللواء الركن عبد الوهاب شاكر | قائد الفرقة الثانية |
| - امير اللواء الركن غازي الداغستاني | قائد الفرقة الثالثة |
| - امير اللواء الركن طارق سعيد فهمي | قائد الفرقة الرابعة المدرعة |
| - زعيم الجو كاظم عبادي | قائد القوة الجوية العربية. |

## - ديوان مجلس وزراء الاتحاد العربي -

ولكن الامر لم يكن مهيئا بالنسبة لتأسيس ديوان رئيس وزراء الاتحاد العربي ونائبه ولتأسيس وزارة مالية الاتحاد العربي. وقد اتخذ رئيس وزراء الاتحاد جناحاً خاصاً في البلاط الملكي في بغداد ليكون مقراً وديواناً موقتاً له ولنائبه ولعدد من الموظفين جرى تعيينهم على عجل. اما في عمان فقد اتخذ رئيس وزراء الاتحاد قصر بسمان ليكون مقرا مؤقتا له حيث كانت تعقد جلسات مجلس الوزراء ثم وجدنا بعد التحري دارا مناسبة لتكون مقرا لرئاسة وزراء الاتحاد وهي دار مدير البنك العثماني وتم الاتفاق مع صاحبها على شرائها منه وتقرر تأثيثها واودع تنفيذ هذه المهمة الى السيد ابراهيم هاشم نائب رئيس الوزراء.

## -وزارة مالية الاتحاد العربي -

كذلك لم يكن الامر مهيئا بالنسبة لوزارة مالية الاتحاد فلم يكن هناك لا ديوان ولا موظفون وكان عليّ ان اؤسس وزارة جديدة للمالية وقد اتخذت بعض الغرف في البلاط الملكي لتكون مقرا مؤقتا لوزارة مالية الاتحاد ريثما نجد محلا مناسبا كما تم تعيين عدد قليل من الموظفين ليقوموا ببعض الاعمال الضرورية جدا.

وفي خلال عمر الوزارة الاتحادية القصير تم انجاز اعمال كثيرة. فقد الفنا لجنة مختلطة عراقية اردنية لوضع مشروع قانون الخدمة المدنية الموحد الذي تم اعداده وصادق عليه مجلس الاتحاد واصبح قانونا. كذلك تم اعداد مشروع قانون انضباط موظفي حكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون اصول المحاسبات العامة لحكومة الاتحاد العربي ومشروع قانون ديوان المحاسبة لحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون التقاعد العسكري لحكومة الاتحاد العربي ومشروع قانون التقاعد المدني لحكومة الاتحاد العربي، غير ان هذه المشاريع القانونية لم يتم تشريعها بسبب اندلاع الثورة العراقية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ التي وضعت نهاية لوجود الاتحاد العربي. على انه لم يكن في هذه المشاريع القانونية المارة الذكر ما يمسّ اختصاص اي من الحكومتين العراقية

والاردنية ولذلك لم يحصل اي احتكاك معها بشأنها.

اما المشاريع القانونية التالية وهي مشروع قانون الكمارك العامة لحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون التعرفة الكمركية لحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون البنك المركزي لحكومة الاتحاد العبي، ومشروع قانون العُملة الاتحادية، ومشروع قانون مراقبة المصارف لحكومة الاتحاد العربي، ومشروع قانون مراقبة التحويل الخارجي لحكومة الاتحاد العربي فان هذه المشاريع القانونيـة كانت ستسلب اختصاصات كانت تعود في الاصل للحكومتين العراقية والاردنية والتي اصبحت بموجب دستور الاتحاد من اختصاص حكومة الاتحاد العربي ولذلك كان من المتوقع ان يحصل احتكاك بشأنها مع الحكومتين - وهذا ما وقع فعلا. لقد ألفت لجنة مشتركة عراقية اردنية من موظفين من مديرية الكمارك العامة العراقية ومن مديرية الكمارك العامة الاردنية لعمل دراسة مقارنة دقيقة لقانون الكمارك والمكوس ولقانون التعرفة الكمركية في القطرين العراقي والاردني تمهيدا لوضع مشروعين قانونيين لتوحيدهما وقد قطعت اللجنة المشتركة اشواطا بعيدة في دراستها.

وتلافيا لما قد يثيره هذا الموضوع من حساسيات لدى الحكومة العراقية فقد اجتمعت بالدكتور نديم الباجه جي - وزير مالية الحكومة العراقية وقتئذ - في دار السيد توفيق السويدي واوضحت له جلية الامر وان هذه الدراسة المقارنة عندما تتم وكذلك المشروعين القانونيين المستندين اليها عند اكمالهما سوف يعرضان عليه وعلى وزير مالية الحكومة الاردنية تمهيدا للاتفاق عليهما قبل تشريعهما واندلعت الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ ولما تتم هذه الدراسة المقارنة ولما يتم اعداد مشروعي القانونين الآنفي الذكر. على انه كان من المفهوم ان تشريع هذين القانونين كان يجب ان يتأجل الى ما قبل حلول السنة المالية الجديدة (التي تبدأ في اول نيسان ١٩٥٩) ببضعة ايام بالنظر الى ان تشريعهما قبل الموعد قد يؤثر على واردات الحكومتين من الكمارك والمكوس - وخاصة الحكومة العراقية - التي كانت قد اضطلعت بالنهوض بـ ٨٠٪ من مصروفات حكومة الاتحاد في السنة الاولى من عمرها.

أما مشاريع القوانين الاربعة الاخرى الآنفة الذكر فقد اعدت وعاون على اعدادها موظفون من البنك المركزي العراقي بتكليف مني، وقد سلمت نسخا منها بيد الدكتور نديم الباجهجي في اجتماعنا الآنف الذكر في دار السيد توفيق السويدي، وطلبت منه ابداء ملاحظاته عليها تمهيدا للاتفاق معه ومع وزير مالية الحكومة الاردنية على الصيغ النهائية لها. وبقيت انتظر ورود الملاحظات ولما تأخر ورودها سافرت من بغداد الى عمان، حيث كانت تعقد جلسات مجلس الاتحاد العربي، وهناك استلمت ملاحظات الدكتور الباجهجي برقيا.

وقد اقتصرت ملاحظات الدكتور الباجه جي وزير مالية العراق على مشروع قانون البنك المركزي للاتحاد العربي ولم يتطرق الى اي من مشاريع القوانين المالية الاخرى. فقد طلب تعيين نسبة ما تساهم به كل من الحكومتين العراقية والاردنية برأسمال البنك المركزي وان تسدد الحكومة العراقية ٧٥٪ من رأسمال البنك والحكومة الاردنية ٢٥٪ وان يعتبر القسم الذي لم يسدد من رأس المال مضموناً من قبل دولتي الاتحاد كل بنسبة ما التزمت بتسديده من رأس المال الى ان يسدد بكامله. كما طالب ان ينص في القانون انه في حالة تصفية البنك لاي سبب كان توزع الموجودات ورأس المال والارباح على الدولتين كل بنسبة مشاركتها في رأس المال المدفوع اعتبارا من تاريخ المشاركة الفعلية. كما طالب بأن ينص على تحديد السلف التي تمنح للدوائر شبه الحكومية في كل دولة بنسبة الربع للاردن وثلاثة ارباع للعراق وهذا لغرض توزيع السلف عند الضرورة بنسبة تنسجم مع رأس المال المدفوع في كل دولة وتحاشيا لاي ضغط متوقع من جانب واحد حسب ما جاء في برقيته. كما اثارت البرقية نقطة رئيسية وهي ان دستور الاتحاد لا يجيز انتقال اموال وممتلكات البنك المركزي العراقي الى البنك المركزي للاتحاد بدون مقابل. بعد استلامي هذه البرقية وفي ضوء وجهة النظر العراقية هذه تذاكرت مع الحكومة الاردنية وتم الاتفاق على صيغة جديدة لمشروع قانون البنك المركزي للاتحاد احتفظت بها ولم انشرها وذلك بغية الاتفاق بشأنها مع الحكومة العراقية قبل نشرها؛ وبعد رجوعي الى بغداد من عمان رتبت اجتماعا بوزير مالية الحكومة العراقية في غرفة رئيس

وزراء العراق السيد احمد مختار وبحضوره وكان السيد بابان يتذمر ويردد في حالة عصبية ان رأس مال البنك المركزي العراقي هذا يعود للشعب العراقي ولا يجوز التنازل عنه لحكومة الاتحاد العربي ثم قال لا اعرف الدافع على الاستعجال في تشريع قانون البنك المركزي للاتحاد. واخيرا - وبعد اخذ ورد - تم الاتفاق بيننا على تأليف لجنة تضم وزير مالية الاتحاد العربي ووزير مالية العراق، والسيد عبد الجبار التكرلي وزير الدولة في الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي والسيد جورج جورجي عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي والمستر مارتن الخبير في البنك المركزي العراقي لمناقشة الموضوع وتبادل الرأي بشأنه. واجتمعت اللجنة في مكتبي الموقت في البلاط الملكي العراقي ووضعت اللائحة المذكورة للمناقشة وبعد اخذ ورد تم الاتفاق في اللجنة على ان تسدد الحكومة العراقية ٧٥٪ من رأسمال البنك المذكور والحكومة الاردنية الباقي - وقد تغيرت النسبة بعد المذاكرة مع الحكومة الاردنية الى ٨٠٪ من الحكومة العراقية و ٢٠٪ من الحكومة الاردنية كما ورد في النص الاخير لمشروع القانون. كما تم الاتفاق على ان تتبادل الجهات المساهمة في رأس مال المصرف الكتب بشان تقسيم الموجودات عند تصفية البنك بدلا من النص على ذلك في صلب القانون، وبعد المداولة مع الجانب الاردني وافق على ذلك. اما موضوع تحديد نسبة السلف التي تمنح من قبل البنك المركزي للدوائر شبة الرسمية في كل دولة بنسبة مساهمة كل منهما في رأسمال البنك، فقد تم الاتفاق في اللجنة على ان يترك هذا الامر لحكمة وتصرف مجلس الادارة الذي ستتألف اكثريته من العراقيين وقد وافق الجانب الاردني على هذا ايضا. وقد بقيت هناك نقطة مهمة واحدة معلقة وهي هل ان هذا المشروع يحتاج الى تشريع قانون عراقي لتمكين الحكومة العراقية من النهوض بالتزاماتها وهل يحتاج تنازل الحكومة العراقي عن رأسمالها في البنك المركزي العراقي الى البنك المركزي للاتحاد العربي الى تشريع قانون عراقي بذلك. وقد تبين لاعضاء اللجنة ان هذا الموضوع لا يقتصر على اموال البنك المركزي العراقي بل يشمل اموالا اخرى كاموال وموجودات وزارتي الدفاع والخارجية العراقيتين والاردنيتين، فان كان انتقال تلك الاموال الى حكومة الاتحاد

يحتاج الى تشريع قانوني عراقي وآخر اردني وهذا ما اعتقده فالامر عندئذ يكون موضوع معالجة عامة ويكون موضوع رأسمال البنك المركزي العراقي من ضمنها. وعلى هذا الاساس تم الاتفاق في اللجنة وارجىء البت في هذه النقطة التي كنت ارى ان الجهة الوحيدة التي تملك حق البت فيها واعطاء استشارة قانونية صحيحة بشأنها - بطلب من رئيس حكومة الاتحاد او رئيس حكومة احدى الدولتين العضوين في الاتحاد - هي المحكمة العليا للاتحاد العربي وذلك استنادا الى المادة ٥٩ من دستور الاتحاد العربي. وفي ضوء هذه الملاحظات التي ابديت من مختلف الجهات تم اعداد مشروع قانون البنك المركزي للاتحاد وعرض على مجلس الاتحاد الذي صادق عليه، وحالت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ دون اصداره.

اما بقية مشاريع القوانين المالية الاخرى فقد كانت جميعها في طريقها الى التشريع وقطعت معظم مراحله واندلعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحالت دون اكمالها واصدارها.

## الخلافات الحادة بيني وبين أحمد مختار بابان ونديم الباجه جي
## استقالة احمد مختار بابان

وهنا لا بد من اشير الى اني كنت اعاني كثيرا من المتاعب بسبب التشنج والعصبية والتذمر الذي كان يبديه السيد احمد مختار بابان رئيس وزراء الحكومة العراقية والدكتور نديم الباجه جي وزير مالية الحكومة العراقية في تنفيذ ما نص عليه دستور الاتحاد العربي من نقل بعض المصالح والصلاحيات من الحكومتين العراقية والاردنية الى حكومة الاتحاد العربي وفي اعداد المشاريع القانونية لاتمام هذا النقل. وكان يبدو لي - اذا احسنا الظن - ان هذه المعارضة ناتجة بالدرجة الاولى من عدم ادراك السيد احمد مختار بابان لمفهوم الفكرة الفدرالية، او فكرة الاتحاد الفدرالي. فلم تكن حكومة الاتحاد العربي - في مفهومه وتصوّره - حسب ما بدا لي - بالرغم من انه كان قانونيا ضليعا - الا تنظيما سياسيا اوجدته الدولتان العراقية والاردنية الهاشمية لتنسيق التعاون بينهما في الشؤون السياسية الخارجية والداخلية وكذلك في الشؤون الاقتصادية وعلى الاخص في الشؤون العسكرية مع احتفاظ كل منهما بكامل صلاحياتها واختصاصاتها وسيادتها. ولم يكن يخطر في باله - حسب ما كان يبدو لي - امكانية المساس او الانتقاص من تلك الصلاحيات والاختصاصات وخاصة من تلك السيادة التي كانت تتمتع بها كل من الدولتين المذكورتين. وكم من مرة قال لي يا اخي لماذا تشغل حكومة الاتحاد بالها وافكارها وتتعب نفسها بتهيئة المال اللازم لادارة شؤونها. فلتخبرنا بالمبالغ التي تحتاجها - وبعد الاتفاق عليها بيننا وبينكم - نحن نقوم بتهيئة المال اللازم لذلك ونكفيكم مؤونة الاتعاب. وكأنه لم يقرأ دستور الاتحاد العربي ولم يطلع عليه. كان يقول اني اعتبر موارد الكمارك عراقية لانها تستوفي من استيرادات العراق وبالنتيجة من الشعب العراقي ولذلك فاني اعتقد ان شؤون الكمارك

ينبغي ان تعود للحكومة العراقية ولا يجوز التنازل عنها لاية سلطة اخرى. وكذلك كان يقول ان البنك المركزي مؤسسة عراقية تودع فيها جميع موارد الحكومة العراقية ولا اعرف كيف يجوز نقله الى حكومة الاتحاد العربي واشراك غير العراقيين في ادارته. كان السيد احمد مختار بابان يقول بكثير من التأفف والتذمر يا أخي هذه اموال الشعب العراقي وهي امانة في ايدينا، كيف يجوز نقلها الى جهات اخرى؟ لماذا هذا التفريط بأموال العراق وبحقوقه؟ وكنت اجيبه ألم تصوّت على دستور الاتحاد العربي بصفتك عضوا في مجلس الأمة والدستور المذكور ينص على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات والاموال من حكومة العراق الى حكومة الاتحاد العربي؟ ألم ينص الدستور المذكور في الفقرات ١٦ و ١٧ و ١٨ من المادة ٦٢ على ان تكون من اختصاص حكومة الاتحاد العربي - شؤون الكمارك وتشريعاتها، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية، وشؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة؟ لماذا لم تصوّت ضد ذلك الدستور ولماذا لم تعلن رفضك اياه بصراحة اذا لم تكن مؤمنا به واذا كنت تعتقد ان المصلحة الوطنية تقضي برفضه لكي تبرأ ذمتك من هذا الموضوع؟ ثم من هو رئيس الاتحاد العربي ومن هو رئيس حكومة الاتحاد العربي ومن هو وزير مالية حكومة الاتحاد العربي؟ والواقع اني كنت الاحظ ان السيد احمد مختار بابان لم يكن مقتنعا في قرارة نفسه بمشروع الاتحاد العربي، ولكنه، حسب ما اعتقد لم يكن يملك الجرأة والشجاعة الادبية لكي يرفض المشروع ويجابه الملك والوصي بذلك الرفض. وكانت هذه، في الواقع، المشكلة التي كان يعاني منها عدد كبير من ساسة العراق الذين لم يكونوا يملكون الجرأة الادبية ليعلنوا ما يؤمنون به ويتحملوا مسؤولية اعلانهم.

وتجاه هذا الوضع الذي شرحته رأيت ان لا بد من اخبار نوري السعيد بهذه المشاكل وهذه العراقيل وهذا التشنج وهذا التذمر الذي كان يبديه رئيس وزراء الحكومة العراقية ووزير ماليته. فذهبت الى نوري السعيد وشرحت له الوضع وما ان انتهيت من شرحي حتى بدأ نوري السعيد يتحامل على الدكتور نديم الباجه جي تحاملا لم أكن أتوقعه، ولم اكن مسبوقا به، واستعمل عبارة قاسية بحقه - مما يدل على ان العلاقة بين الرجلين لم تكن على ما يرام، الأمر

الذي أثار استغرابي الشديد، لأني كنت اعرف انهما كانا يتعاونان في وزارة واحده لمدة طويلة، اي منذ أن ألف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في ١٩٥٤/٨/٣ ثم وزارتـــه الثالثـــة عشرة في ١٩٥٥/١٢/١٧ إلى أن استقالت في ١٩٥٧/٦/٨ فماذا حدث حتى ساءت العلاقة بينهما الى هذا الحد؟ ومما يدل على سوء العلاقة بين الرجلين ان الدكتور نديم الباجه جي، في خلال وجودنا معاً في المعتقل اثر ثورة ١٩٥٨، قال لي مرة اريد ان اسألك يا أبا محمد هل كانت توجد طريقة اخرى للتخلص من نوري العسيد غير هذه الطريقة التي تم التخلص بها منه؟

أما أحمد مختار بابان فقد اقتصر تعليق نوري السعيد بحقه على عبارة قصيرة - هذا أمر متوقع منه. انه لا يؤمن بهذا الاتحاد. ولا يريده ثم أضاف مازحا سوف اخبر احمد مختار بابان باني سوف استغني عن افراد الشرطة الذين خصصتهم الحكومة العراقية لحراستي واطلب سحبهم لان الشرطة، بموجب دستور الاتحاد، تعود للحكومة العراقية وهي التي تنفق عليهم من ميزانيتها ولا يجوز استخدامهم لحماية رئيس حكومة الاتحاد العربي. ثم اخبرني ان احمد مختار بابان عازم على الاستقالة، او انه استقال، وعندئذ ستسوى الخلافات بسهولة. ثم قال لي ارى ان الحل الانسب، لايجاد الانسجام المطلوب بين حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية ان تتولى انت رئاسة الحكومة العراقية لانك مطلع على الخلافات الناشبة بين الحكومتين واسبابها وبامكانك المعاونة على حلّها.

لقد جاء في مذكرات احمد مختار بابان في الشريط المسجل بصوته عن موضوع الخلاف بين حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية (وكان الخلاف يدور حول المشاريع التي تقدمت انا بها والخاصة بالبنك المركزي وتوحيد العملة وتوحيد الكمارك الى غير ذلك) ما يلي حرفيا - وهي بمجموعها تؤيد ما ذكرته سابقا، قال: «حسب دستور الاتحاد التشريعات الاتحادية تعرض على مجلس الاتحاد ثم على رئيس الاتحاد - كان المفروض لا يقوموا بأي عمل قبل ان يتشاوروا معنا أي مع حكومة العراق. لان تشريعاتهم، مشاريعهم، تتضمن اخذ، يعني سحب قسم من واردات العراق. وما نريد (اي لا نريد) ان تكون ميزانيتنا، امكانياتنا المالية في العراق - مشاريعنا ومناهجنا تتأثر...

باجراءات حكومة الاتحاد. مع الاسف ما كانت هذه الاستشارات تجري بالشكل الذي كنت ازيدها. راجعت رئيس وزراء الاتحاد - وقلت له أنا ما اشوف يوجد تعاون بين وزير مالية الاتحاد ووزير مالية العراق نديم الباجه جي حول هذه التشريعات. المفروض ان يصير اتفاق حولها. مثلا فهمت انهم يريدون يعملون تشريع البنك المركزي الذي يوضع فيه جميع مبالغ الدولة العراقية - اي المبالغ التي تخص وتعود للدولة العراقية. يريدون يربطوه بحكومة الاتحاد ويجعلون هذا المصرف اعضاءه مشترك (كذا) بين العراق وبين الاردنيين. انا حقيقة ما وافقت لان هذا البنك المركزي يحتوي على موارد العراق يجب ان يديره عراقيون. اما مساعدة الاتحاد ماليا هذا يدخل في الميزانية العراقية. يمكن ان نخصص في الميزانية العراقية المبالغ التي يمكن ان تعطى لحكومة الاتحاد. لكن انا ما اتنازل ان يكون البنك المركزي بشكل آخر ويكون له قانون خاص».

«ثم انفتح موضوع الكمارك - فيما يتعلق بموارد الكمارك طبعا هذا لا اوافق عليه لاني اعتبر موارد الكمارك عراقية لانها تستوفي من استيرادات العراق وهذه بالنتيجة يتكلّفها المستهلك العراقي وتؤثر على المستهلك الوطني - اي الشعب العراقي. انا لازم اقدر ان الكمارك شلون (غير واضح)... مثلا بعض الكمارك هذه تقريرها يعود للحكومة العراقية فكيف نترك هذا الموضوع لسلطة اخرى».

«شعرت ان روح التعاون هذه غير موجودة. ما استطعت ان افهم منه (أي من نوري السعيد) كل ما اريد. اتفقنا ان نشكل لجنة من عندنا نديم الباجه جي وعبد الجبار التكرلي و ...... نوري السعيد قال لي ان هذه القضية بيد الملك........» انتهى حديث أحمد مختار بابان.

قد تثير هذه النبذة استغراب البعض، ذلك ان احمد مختار بابان كان رجلا حقوقيا - اختصاصيا في الحقوق، وكان وزيرا للعدلية عدة سنوات، وكان المفروض فيه ان يكون قد درس الحقوق الدستورية، وعرف نظام الاتحاد الفدرالي، والفرق بينه وبين الانظمة الكونفدرالية. ثم كان المفروض فيه ان يكون قد قرأ الدستور الاتحادي واطلع على الصلاحيات التي منحها ذلك

الدستور للحكومة الاتحادية، والصلاحيات التي احتفظ بها ذلك الدستور للحكومتين العراقية والاردنية الهاشمية، وهي واضحة لا تقبل المناقشة والتأويل بتاتا. وقد نص ذلك الدستور على ان تكون للحكومة الاتحادية اجهزتها المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي اجهزة مستقلة عن الاجهزة المماثلة للحكومتين العراقية والاردنية الهاشمية، كما تكون لها مواردها المستقلة، تشرعها وتجبيها وتنفقها باجهزتها الخاصة. وجميع هذه الامور موضحة ومفصلة تفصيلا كافيا لا يدع مجالا للشك والمناقشة في دستور الاتحاد. وكان المفروض فيه ان يكون قد قرأها واستوعبها قبل ان يوافق عليها.

### الموازنة الحكومة الاتحاد العربي لسنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩

تنفيذا لاحكام الفقرة ب من المادة الرابعة والستين من دستور الاتحاد العربي التي تنص على ان «تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠٪) ثمانين بالمائة من واردات ميزانية السنة الاولى لحكومة الاتحاد العربي، وتلتزم المملكة الاردنية الهاشمية بتأدية (٢٠٪) عشرين بالمائة من هذه الواردات»، قابلت وزير مالية الحكومة الاردنية انستاس حنانيا ثم رئيس وزرائها السيد سمير الرفاعي حول استعداد الحكومة الاردنية وامكاناتها المالية للنهوض بالاعباء المالية التي وضعها دستور الاتحاد على عاتقها فكان جوابها ان الحكومة الاردنية لا تستطيع تأدية أي مبلغ من ايراداتها لحكومة الاتحاد العربي بالنظر لوضعها المالي السيء وان ايراداتها لا تكاد تكفي للنهوض بواجباتها المدنية الضرورية فضلا عن واجباتها الانمائية وان الجيش الاردني كان لحد الآن يموّل من الاعانات الخارجية، والشيء الوحيد الذي تستطيع الحكومة الاردنية ان تقوم به تنفيذا للمسؤوليات المترتبة عليها في دستور الاتحاد العربي هو ان تتسلم حكومة الاتحاد العربي المساعدات المالية الخارجية التي كانت تمنح للحكومة الاردنية لتمويل وتسليح الجيش الاردني وذلك بعد انتقال الجيش الاردني الى مسؤولية حكومة الاتحاد العربي وتوحيده مع الجيش العراقي تحت اسم الجيش العربي. وقد رأيت ان جواب الحكومة الاردنية هذا يعتبر نكولا او تملّصا من الالتزامات والمسؤوليات المالية التي اخذتها الحكومة الاردنية على عاتقها عندما دخلت في الاتحاد العربي ووافقت على دستوره. ولكن بالنظر لشحة موارد

الحكومة الاردنية وضيق وضعها المالي، ولكون الموضوع يقتصر على السنة الاولى فقط من عمر حكومة الاتحاد العربي وبعدها ستموّل حكومة الاتحاد العربي نفسها بنفسها من الموارد التي ستوضع تحت تصرفها مباشرة وبالضرائب التي تشرعها هي بنفسها وتجيبها بنفسها وبموظفيها (المادة ٦٤ من دستور الاتحاد العربي) لم أر من المناسب ان ادخل في نقاش مع حكومة الاردن حول الموضوع. ولكنّي اخذت افكر في مستقبل الوضع المالي لحكومة الاردن، وخاصة بعد ان تسحب منها ايرادات الجمارك التي خصصها دستور الاتحاد العربي صراحة لحكومة الاتحاد، وكذلك بمستقبل العلاقات المالية بين حكومة الاردن الفقيرة بالموارد من جهة، وحكومة الاتحاد العربي وحكومة العراق ذات الموارد الواسعة من جهة اخرى، وقلت في نفسي ان الامر يتطلب التحلّي بالحلم والتسامح وسعة الصدر من جانب الحكومة العراقية والشعب العراقي الذي يجب عليه ان يوسع افق تفكيره ومداركه ويدرك مسئولياته التاريخية وخاصة في موضوع تمويل الدفاع عن الجبهة الاردنية التي هي اطول خط دفاعي في العالم العربي.

وعندما رجعت الى بغداد من عمان قابلت السيد نوري السعيد رئيس وزراء حكومة الاتحاد العربي ونقلت اليه ما دار بيني وبين وزير مالية الحكومة الاردنية ورئيس وزرائها بصدد المسؤولية المالية الواقعة على عاتق الحكومة الاردنية تجاه حكومة الاتحاد العربي بموجب احكام الدستور. فاستغرب ثم سأل اذن ماذا سنعمل؟ ثم اضاف، موجها الكلام اليّ، انت تعرف - وقد كنت قبل ايام وزيرا لمالية الحكومة العراقية - ان ميزانية العراق مصابة بعجز، وانه حرام تقليص عملية الانماء و المساس بسياسة الاعمار في العراق، التي ما تزال في اول عهدها، للتخلص من هذا التخلف والحرمان والفقر المدقع الذي خيم على العراق منذ قرون ولا يزال يخيم عليه وتوجيه موارد الاعمار والتنمية لاغراض عسكرية ومن جملتها الدفاع عن الجبهة الاردنية التي تحتاج الى نفقات كبيرة جدا قد تبتلع معظم الايرادات المخصصة للاعمار. ثم قال انه غير مستعد ان يضحي بعملية الاعمار العراقي، وابقاء العراق متخلفا فقيرا معدما ضعيفا اقتصاديا، ونتيجة لذلك ضعيفا

عسكريا، ثم قال ولذلك يجب ان نفكر بمعالجة الموضوع بشكل آخر. اجبته اني متفق معك ان عملية التنمية والاعمار يجب ان لا تتعرض لاي تقليص بتاتا، ولكن يجب معالجة المشكلة المالية بروح ايجابية متحسسة تحسسا عميقا بالمسؤوليات التاريخية الواقعة على حكومة الاتحاد العربي في هذا الباب. ومع ان الغرض الاساسي من تأسيس هذا الاتحاد هو الدفاع عن كيان الدولتين الداخلتين فيه - اعني العراق والاردن - فان المبرر الرئيسي لوجود هذا الاتحاد واستمراره هو الدفاع عن هذه الجبهة الضعيفة الطويلة الواسعة المكشوفة ضد الخطر الاسرائيلي الماحق الذي اخذ يهدد الوجود العربي في هذا الظرف التاريخي الخطر وتعبئة جميع الطاقات والامكانات المادية والبشرية الموجودة شرقي اسرائيل لتحقيق هذا الغرض. والمشكلة المالية تتركز في الواقع في تمويل الجيش الاردني الذي كان سيتوحد مع الجيش العراقي باسم الجيش العربي. من اين يمول؟ بعد ان بينت حكومة الاردن انها لا تتمكن ان تدفع من ميزانيتها اي شيء لمصاريف هذا الجيش التي كانت تبلغ في ذلك الوقت (أي سنة ١٩٥٨) حوالي سبعة عشر مليون دينار اردني عدا نفقات التسليح. اما نفقات الجيش العراقي فانها كانت ستنتقل كما هي من ميزانية الحكومة العراقية الى ميزانية حكومة الاتحاد العربي.

**الحلول الأربعة:**

قلت لرئيس الوزراء - بعد التفكير مليا في الموضوع - لا اجد امامنا الا اربع طرق او حلول لمعالجة وضع ميزانية حكومة الاتحاد العربي في هذه السنة الاولى من عمرها.

الحل الاول: أن نأتي بميزانية ذات عجز أي ميزانية تقل ايراداتها عن نفقاتها وفي خلال السنة نحاول سد هذا العجز. ان هذا الحل وان كان غير مرغوب فيه، فانه تفرضه ظروف الاستعجال في تهيئة الميزانية العامة وبعد تشريعها سيكون لنا متسع من الوقت للتفكير في الحلول التي سنعالج بها هذا العجز. أي اننا نشتري الوقت بهذا الحل.

الحل الثاني: ان نأخذ باقتراح الحكومة الاردنية ونقبل المساعدات المالية التي كانت تقدّم سابقا لحكومة الاردن لتمويل الجيش الاردني، وان هذه

المساعدات المالية ستسدّ قسما كبيرا من العجز في ميزانية حكومة الاتحاد العربي، وما يتبقى من العجز سيكون قليلا يمكن معالجته بيسر وسهولة بعد ذلك.

الحل الثالث: التوصل الى حل سريع مع الحكومة البريطانية حول موضوع اشتراك الكويت في الاتحاد العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية والكويت اذاما دخلت الاتحاد كدولة ثالثة ستتحمل قسطا من الاعباء المالية لحكومة الاتحاد العربي.

الحل الرابع: نهوض العراق وحده بالاعباء المالية الاضافية الناجمة عن توحيد الجيش الاردني والجيش العراقي باسم الجيش العربي.

ثم اخذنا - رئيس الوزراء وانا - نستعرض ونبحث في هذه الحلول الاربعة ونتائجها. فالحل الربع بطبيعة الحال مستبعد بسبب العجز الذي كانت تعاني منه الموازنة العامة للحكومة العراقية، وبسبب عدم استعداد العراق لتقليص مصروفاته على الاعمار والتنمية. اما الحل الثالث أي انضمام الكويت الى الاتحاد العربي - فانه لا يمكن الاعتماد عليه في معالجة العجز الآني في ميزانية حكومة الاتحاد العربي، ذلك انه يحتاج الى مفاوضات طويلة قد تستغرق وقتا طويلا، ومشكلتنا تحتاج الى علاج آني سريع. بقي الحلان الاول والثاني. اما الحل الاول فقد وجدنا انه يضعنا في وضع ضعيف جدا. كيف سنسد هذا العجز؟ والى من نلجأ؟ حتما سنضطر الى ان نمد ايدينا الى المبالغ المخصصة لمجلس الاعمار أو أن نضطر الى الالتجاء الى الدول الاجنبية التي كانت تمد الجيش الاردني بالمساعدات. ثم قال نوري سعيد اذا كان لا مفر لنا من طلب المساعدة من الدول الاجنبية فاني ارجح ان نأخذها ابتداء من الآن، ولكنه استدرك قائلا انه لا يرضى لنفسه - وهو في آخر عمره ان يمد يده الى جهة اجنبية مستجديا المساعدات المالية منها.

## الحل الخامس الذي اقترحه نوري السعيد والذي رفضته

ثم قال - بعد تفكير - عندي حل خامس. قلت له وما هو؟ قل لنؤجل توحيد الجيشين العراقي والاردني، وكذلك نؤجل توحيد وزارتي الخارجية للدولتين الى سنة واحدة فيبقى الجيش الاردني تحت ادارة الحكومة الاردنية والجيش العراقي تحت ادارة الحكومة العراقية وكذلك الامر بالنسبة لوزارتي خارجية الدولتين، ونقتصر ميزانية الاتحاد العربي في هذه السنة المالية او ما تبقى منها على نفقات تأسيس الهيكل البنيوي لحكومة الاتحاد العربي، اي رئاسة الوزراء وديوان الرئاسة، مجلس الامة وديوانه، المحكمة العليا، الى غير ذلك ونستفيد من الوقت الذي سيتاح لنا في تشريع مختلف القوانين الرئيسية التي لا بد منها لتأسيس الجهاز الحكومي لحكومة الاتحاد العربي. قلت له اني اختلف معك في الرأي حول صواب هذا الحل الذي سيعتبر تراجعا او خطوة الى الوراء امام اول صعوبة تجابهها حكومة الاتحاد، وتفتح ثغرة لمهاجمتها من قبل الخصوم او المناوئين للاتحاد العربي، في حين يجب ان ننظر الى الامام، ونسير بخطى ثابتة ونتغلّب بشجاعة على سائر المشاكل والصعوبات التي تجابهنا، خاصة وان المسؤولية جسيمة في هذا الظرف التاريخي الخطير الذي يجب ان نرتفع الى مستوى خطورته، ولذلك فاني غير مستعد لان اتحمل مسؤولية هذا الحل، واذا بقيت مصراً عليه، فاني سأرجو اعفائي من المسؤولية. اجاب نوري السعيد على كل لم نصل بعد الى هذا الحد، وارجو ان تفكر في الموضوع مليا، وانا بدوري سأفكر في الموضوع مرة اخرى، وافترقنا. وبعد ذلك اجتمعنا مرة ثانية وثالثة ورابعة وكانت معظم الاجتماعات تعقد في غرفة وزير الخارجية السيد توفيق السويدي وقد قلّبنا الموضوع وناقشناه من عدة جوانب. واتذكّر جاءني مرة السيد توفيق السويدي الى غرفتي في البلاط الملكي وقال لي اني لا اقرك على اصرارك على رفض الحل الذي تقدم به رئيس الوزراء، لان هذا

الحل لا يخرج عن كونه تأجيلا، ولمدة قصيرة، لامر سيتحقق على كل حال بعد اقل من سنة. ولذلك ارجو ان تقبل به، وتعدّ الميزانية على اساسه، فأجبته بالاصرار على رأيي.

واخيرا، وكان ذلك حسب ما اتذكر في يوم ٨ حزيران ١٩٥٨، اتصلت تلفونيا برئيس الوزراء نوري السعيد في بيته وقلت له لم يبق من الوقت لاجتماع مجلس الاتحاد العربي الا اربعة او خمسة ايام لعرض الميزانية بسرعة. لان الوقت الباقي لا يكاد يكفي لتهيئتها. فقال لي سأكون عندك بعد دقائق. وجاء الى غرفتي - وكانت وقتئذ في البلاط الملكي - فقلت له عليك ان تبت في الامر بسرعة فاذا كانت مصرا على الحل الذي تقدمت به. فأرجو عندئذ قبول استقالتي وتعيين وزير جديد للمالية. يتفق معك على هذا الحل. اما انا من جهتي فاني ارى ان تختار الحل الاول اي ان نأتي بميزانية ذات عجز ونتدبر أمر العجز بعد ذلك. فقال لي لقد فكرت مليا في الامر وقررت الاستمرار في اخذ المساعدات المالية التي كانت تدفع للجيش الاردني اذا كانت الدول التي كانت تدفعها مستعدة لدفعها مباشرة لحكومة الاتحاد العربي وذلك بصفة موقتة، ولما بقي من هذه السنة المالية فقط. ريثما ندبر امورنا بطريقة اخرى، وفي خلال هذه السنة، تكون قضية انضمام الكويت الى الاتحاد العربي قد تحققت ونكون في غنى عن اية مساعدة اجنبية.

## الاتصال بالسفيرين البريطاني والامريكي:

ثم قال ارجو ان تتصل الآن تلفونيا بالسفير البريطاني وتتفق معه على موعد تواجهه فيه وتستفسر منه عن مدى استعداد الحكومة البريطانية للاستمرار في تقديم المساعدات المالية التي كانت تقدمها سابقا للجيش الاردني، كما ارجو ان تسأله (اي السفير البريطاني) عن جواب الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة العراقية بصدد قضية الكويت[1] واسباب تأخر جوابها. ثم تتصل بالسفير الاميريكي وتستفسر منه عن مدى استعداد حكومته للاستمرار في تقديم المعونة المالية التي كانت تقدمها للجيش الاردني. فاتصلت بالسفير البريطاني - السير مايكل رايت - تلفونيا من غرفتي وبحضور نوري السعيد

واتفقت معه على ان نتلاقى في السفارة البريطانية في الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم، كما اتصلت بالسفير الاميريكي المستر كالمان واتفقت معه على ان ازوره في الساعة السادسة من بعد ظهر ذلك اليوم في دار السفارة الاميريكية.

وتواجهت مع السفير البريطاني في الموعد لمعين واوضحت له الوضع وطلبت منه الاتصال بحكومته والحصول على جواب سريع منها - بالنظر لضيق الوقت لأن مجلس الاتحاد سيجتمع بعد أيام معدودة. فقال لي أن المستر ماكميلان - الذي كان وقتئذ رئيساً للوزارة البريطانية - هو الآن في واشنطون ضيفاً على الرئيس ايزنهاور. ولذلك فانه يصعب الحصول على جواب سريع من الحكومة البريطانية وفي مدة قصيرة مثل هذه. ثم قال ينبغي اعطاءنا فرصة أطول. ثم سألته (أي السفير البريطاني) إذا كان يعلم شيئاً عن جواب الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة العراقية بخصوص الكويت. أجاب لم يصل علمه شيء. ثم أضاف قائلا أن الذي فهمه من وزير الخارجية السيد توفيق السويدي أن المذكرة كانت مجرد مذكرة ايضاحية لم يقصد بها الحصول على جواب (سريع) ولذلك لا يوجد لديه جواب عليها في الوقت الحاضر. وكان انطباعي من هذه المقابلة أن الحكومة البريطانية كانت - على أقل تقدير - غير مهتمة بمذكرة الحكومة العراقية حول موضوع الكويت. إن لم تكن منزعجة منها، كما كانت باردة بخصوص الاستمرار في تقديم المساعدات المالية التي كانت تقدمها سابقاً للجيش الاردني. فودعت السفير وتوجهت الى السفارة الامريكية وقابلت السفير المستر كالمان وكان جوابه مماثلاً لجواب السفير البريطاني. ثم قفلت راجعاً إلى دار نوري السعيد وأخبرته بما دار في الاجتماعين مع السفيرين. فانزعج نوري السعيد أيما انزعاج وخاصة من موقف الحكومة البريطانية بصدد مذكرة الحكومة العراقية الخاصة بالكويت. وتحامل تحاملاً قاسياً على توفيق

---

(١) كانت الحكومة العراقية قد قدمت مذكرة طويلة عن ادخال الكويت في الاتحاد العربي. سنأتي على ذكرها فيما بعد.

السويدي لما اعتبره تهاوناً من جانب توفيق بخصوص المذكرة المذكورة. ثم انفجر قائلاً ما ذنبي أن أتحمل هذه الإهانات وهذا الذل.

## استقالة نوري السعيد - الاجتماع العاصف الذي حضرته بين السفير البريطاني ونوري السعيد في دار الأخير

لقد قررت الاستقالة وليبتلي بمعالجة مشاكل الاتحاد العربي من أراد هذا الاتحاد بادى ذي بدء، ثم قال لماذا أكون أنا المبتلي بهذه المشاكل ولم أكن البادى بهذا الاتحاد. وأخذ سماعة التلفون واتصل بعبد الله البكر رئيس الديوان الملكي وقتئذ وطلب منه ابلاغ الملك فيصل الثاني باستقالته الشفوية هذه وانه سيتقدم بها تحريرياً في اليوم التالي. ثم قال لي أرجو أن تتصل تلفونياً بالسفير البريطاني الآن وتذهب لمقابلته وتخبره باستقالتي. فاتصلت بالسفير من بيت نوري السعيد ثم ذهبت لمواجهته في ذلك المساء نفسه مرة ثانية وأخبرته بانزعاج نوري السعيد من موقف حكومته من قضية الكويت ومن برودة الحكومتين البريطانية والاميركية بصدد المعونة المالية الخاصة بالجيش الاردني. فارتبك السفير ارتباكاً شديداً وقال لا بد من مواجهة نوري السعيد الآن، قلت له بامكانك أن تتصل به فأخذ التلفون واتصل به وطلب مواجهة حالا، بالرغم من ارتباطه بوليمة عشاء كان قد أعدها في دار السفارة البريطانية في مساء ذلك اليوم وكان يوم أحد، فقال له نوري السعيد انه لا يتمكن من الاجتماع به الآن، وأنه يفضل الاجتماع به في اليوم التالي وتم الاتفاق على أن يكون الاجتماع في الساعة التاسعة صباحاً من اليوم التالي في دار نوري السعيد. ثم التفت السفير إلي وقال أؤكد لكم أني أؤيد انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي على قدم المساواة مع العراق والاردن وآمل أن يتحقق هذا الأمر، ولكنه حسب، ما أرى، أمر خطير ويحتاج إلى بعض الوقت لتحقيقه ويجب أن تتحلوا بالصبر والتأني ولا تستعجلوا الأمور قبل أوانها. أما بصدد المعونات المالية فقال أنها تحصيل حاصل ومن سوء الحظ أن يصادف وجود ماكميلان في واشنطون فيتسبب هذا في تأخير الجواب قليلاً. فودعته ورجعت إلى بيت نوري السعيد للمرة

الثانية في ذلك المساء وأخبرته بما حصل فقال لي أرجو منك، أن تحضر اجتماعي مع السفير البريطاني في الساعة التاسعة من اليوم التالي.

وفي اليوم التالي حضرت إلى دار نوري السعيد قبل التاسعة صباحاً ثم جاء السفير البريطاني في الساعة التاسعة صباحاً وبدأ الاجتماع فوراً واستمر حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً تقريباً. وإني إذ أصف ما دار في هذا الاجتماع التاريخي أنقل للقارى الكريم من الذاكرة صورة حيّة عنه. بدأ نوري السعيد بالكلام بهدوء وإن كان الانفعال بادياً عليه. ثم بعد مرور مدة قصيرة انفجر انفجاراً عنيفاً، فقال ما ملخصه باختصار (وأنا أكتب من الذاكرة): إني أقول لكم يقصد البريطانيين - وأنا المعروف بصداقتي لكم - أن سياستكم في البلاد العربية قد فشلت فشلاً ذريعاً، فانتم الآن في خصومة مع أكثر البلاد العربية ابتداء من البحر الأبيض المتوسط (يقصد مصر وسورية) مروراً بالبحر الأحمر (يقصد السعودية فباب المندب (يقصد عدن) فعمان فالخليج العربي (يقصد السعودية أيضاً) فلماذا لا ينضم العراق إلى قائمة خصومكم. لقد انزلتم هذا البلاء (يقصد اسرائيل) على البلاد العربية - هذا البلاء الذي أخذ يهدد وجود العرب في الصميم - وعندما يريد العرب أن يدافعوا عن أنفسهم تقفون في وجههم وتمنعونهم من تسخير مواردهم وإمكاناتهم وطاقاتهم للدفاع عن وجودهم وتقيمون مختلف العقبات في سبيل ذلك. إني متأكد أنكم باستمراركم على هذه السياسة الخاطئة سوف تخسرون جميع البلاد العربية وكل نفوذ وصداقة لكم فيها، وإذا بقي لكم صديق من العرب فانه سيكون متهماً بالخيانة، ويطارد ويتعرض للقتل والسحل في الشوارع. لقد تكون هذا الاتحاد العربي من العراق والاردن بقصد تكتيل قوتيهما للدفاع عن كيانهما ووجودهما وللوقوف بوجه التهديدات التي يتعرضان لها، ولكن الهدف الرئيسي. كما أراه. هو الدفاع عن الحدود الاردنية الطويلة ضد الخطر الصهيوني والتوسع الاسرائيلي. معتمداً على حشد جميع الامكانات والطاقات العربية - مادية وبشرية - الموجودة في شرق اسرائيل. ابتداء بطاقات العراق والاردن. يضاف اليها بمرور الزمن طاقات وإمكانات البلاد العربية الأخرى. وعندما راجعناكم - باعتباركم الدولة المسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية حول انضمام الكويت، بعد إعلان استقلالها، إلى الاتحاد

العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والاردن، أشرتم علينا بمفاتحة شيخ الكويت في الموضوع أولاً، هذا مع علمنا أن الأمر بيدكم أولاً وآخراً. فأوفدنا نائب رئيس الوزراء لمواجهته في لبنان، عندما كان يستجم هناك، ومفاتحته في الموضوع، ثم دعوناه إلى بغداد وفاتحناه في الموضوع. فرأيناه مُعْرِضاً وغير مستعد للبحث في الموضوع أصلاً. إن موقفكم هذا يحول دون تسخير ولو جزء من هذه الطاقة المالية العربية الكبيرة في الدفاع ضد الخطر الاسرائيلي الماحق. الذي كنتم أنتم السبب في وجوده والذي أصبح يهدد الوجود العربي في الصميم. وفي الوقت الذي نشاهد كيف تهدر هذه الموارد المالية الضخمة وتبدد على أمور ثانوية وتافهة، نجد الاتحاد العربي - هذه المنظومة الدفاعية ضد أكبر خطر يهدد الوجود العربي - يعاني ضيقاً مالياً وعجزاً يحار المرأ كيف يغطيه، ويلجأ مضطراً إما إلى استجداء المعونة الأجنبية لتغطية قسم من نفقات دفاعه أو إيقاف عملية التطوير والتنمية في العراق وإبقائه متخلفاً. لقد تجاوزت السبعين من عمري، وقد ثابرت طيلة هذه المدة على سياسة واحدة لم انحرف عنها، وهي سياسة الصداقة المتينة معكم، لاعتقادي أن مصلحة بلدي تستوجب صداقتكم ومساندتكم له - كدولة معظمة - في خضم هذا الصراع العالمي الرهيب. غير أني أجد الآن أنكم تعاملون خصومكم أفضل بكثير مما تعاملون اصدقاءكم. وأؤكد لك أيها السفير، ان في وسعي أن أصبح بطلاً وطنياً يرفع على الأعناق ببذل محاولة يائسة، سواء كانت ناجحة أو فاشلة، وقد تكون على الأغلب فاشلة، لارغامكم على التسليم بمطاليب العراق. ارضاء ومسايرة للرأي العام العراقي والعربي وهي الهجوم على الكويت. ولكن ليس من السهل على شخص مثلي، تقدم به العمر وبلغ من الكبر عتيا أن يغير الطريق الذي ثابر على السير فيه طوال حياته. ولذلك فاني أفضل أن أنسحب من الميدان السياسي وأنزوي في قرية صغيرة في أوروبا - وذكر شرونز في النمسا مثلا - لكي لا توجه إلى أية تهمة بتحريك عناصر أو تيارات ضدكم. وإني على يقين أن أشخاصاً آخرين سيظهرون إلى الميدان ويعطونكم درساً، ويرغمونكم على تغيير هذه السياسة الخاطئة والتسليم بالمطالب المشروعة لهذه البلاد. لقد بان على السفير البريطاني أنه أصيب بصدمة وذهول من جراء هذا الهجوم العنيف الذي

انفجر به ضد السياسة البريطانية إزاء العرب أكبر صديق لبريطانية في البلاد العربية، هذا الانفجار الذي دل على عمق الشعور بالألم والمرارة وخيبة الأمل واليأس الذي كان يشعر به نوري السعيد من السياسة البريطانية. وقد كان السفير خلال حديث نوري السعيد يدخن باستمرار سيكارة في عقب سيكارة، وقد حاول (أي السفير) أن يهون على نوري السعيد ويهدأ من روعه ويدافع قدر إمكانه - في خلال هذا الجو المتوتر - عن سياسة حكومته وأخيراً قال أنه سينقل إلى حكومته تفصيل ما جرى في هذا الاجتماع وأنه، بصدد المساعدات المالية لحكومة الاتحاد العربي سيبرق الى حكومته برقية مستعجلة للغاية يطلب منها الجواب حالاً ويأمل أن يحصل على جواب إيجابي شافٍ في خلال أربع وعشرين أو ثماني وأربعين ساعة على الأكثر، ويأمل من زميله الاميريكي أن يفعل نفس الشيء. أما بشأن الكويت فقد قال أنه قد كتب محبذاً دخول الكويت كدولة ثالثة في الاتحاد العربي وحاثاً الحكومة البريطانية على بذل مساعيها في سبيل تحقيق هذا الأمر الخطير الذي - كما قال عنه - يحتاج إلى وقت لكي ينضج ونصح بالتأني والتحلي بالصبر. وهكذا انتهى هذا الاجتماع التاريخي العاصف بعد أن خف التوتر الذي كان يسود الجو في خلاله ثم نهض نوري السعيد وودع السفير ثم رجع وقال لي هل تريد أن تخاطر بالركوب معي في سيارتي أم تفضل الركوب في سيارتك. اجبته في سيارتك.

## الاجتماع بالملك فيصل الثاني بعد هذا الاجتماع العاصف

وهكذا ذهبنا تواً إلى البلاط الملكي وتوجهنا رأساً إلى مكتب الملك فيصل الثاني فوجدناه منتظراً، ثم حضر ولي العهد وحضر كذلك - حسب ما أتذكر - عبدالله البكر رئيس الديوان الملكي وبدأ نوري السعيد يقص على الملك ما دار من حديث بينه وبين السفير البريطاني في صباح ذلك اليوم، ثم بعد أن أنهى حديثه وضع استقالته الشفوية في تصرف الملك، الذي لم يقبلها. وطلب إليه الاستمرار في العمل لأن ظروف الاتحاد العربي، وخاصة قضية انضمام الكويت، تستوجب بقاءه في رئاسة وزراء حكومة الاتحاد العربي، وقال له يحسن بك انتظار جواب الحكومتين البريطانية

والاميريكية حول المعونة المالية من جهة. وجواب الحكومة البريطانية حول قضيّة انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي من جهة ثانية.

وبعد مرور يومين على هذا اللقاء، وردت برقية تشعر بأن الرئيس ايزنهاور ورئيس الوزارة البريطانية ماكميلان الذي كان آنئذ في زيارة الى واشنطن قد قررا تخصيص ٢٨ مليون دولار مقدماً من المعونة المالية التي كانت تدفع للجيش الاردني، الى حكومة الاتحاد العربي على أن ينظر في تخصيص الباقي من المعونة المذكورة فيما بعد. وعلى أن يكون من المفهوم أن تنفيذ هذا القرار يحتاج إلى مصادقة السلطة التشريعية في كلا البلدين.

## رجوع نوري السعيد عن استقالته واعداد ميزانية الاتحدا العربي وتصديقها من مجلس الاتحاد

وأخيراً قرر نوري السعيد سحب استقالته والاستمرار في رئاسة وزارة الاتحاد العربي وطلب إليّ أن أقوم باعداد ميزانية حكومة الاتحاد العربي اعتماداً على ما ترصده الحكومة العراقية في ميزانيتها لنفقات حكومة الاتحاد العربي تنفيذاً للمادة الرابعة والستين من دستور الاتحاد العربي. وعلى المعونة الخارجية التي عبرنا عنها في الميزانية العامة. كما نشرت في الجريدة الرسمية بعبارة «موارد أخرى» والتي قامت مقام ما التزمت الحكومة الاردنية برصده في ميزانيتها لنفقات حكومة الاتحاد العربي بموجب المادة ٦٤ من دستور الاتحاد العربي. ولم نشأ أن نذكر هذه المعونات الخارجية باسمها لأنها موقتة ولسنة واحدة فقط أي السنة الأولى (أو ما تبقى منها) من عمر حكومة الاتحاد العربي، ولئلا نفتح ثغرة ينفذ منها خصوم هذه الحكومة لمهاجمتها. وقد أعددت خطاب الميزانية الذي كنت سألقيه على مجلس الاتحاد، الذي كان مجتمعاً في عمان، على نفس الأساس أي التعبير عن المعونة الخارجية بكلمة «موارد أخرى». غير أن نوري السعيد أصرّ في آخر دقيقة على ذكر هذه المعونات الخارجية بالذات في خطاب الميزانية وقد أيده في هذا الرأي أكثر وزراء حكومة الاتحاد على الرغم من محاولاتي الشديدة لاقناعه بالعدول عن هذا الرأي الذي

لا يستسيغه الرأي العام العربي .وأخيراً اضطررت إلى ذكر هذه المعونات باسمها في خطاب الميزانية .

وأتذكر جيداً ، بعد انتهاء جلسة مجلس الاتحاد الذي - كما قلت - كان مجتمعاً في عمان التي ألقي فيها خطاب الميزانية ، أننا كنا مدعوين إلى وليمة غداء في مزرعة الحكومة الاردنية التجريبية ، والتي تسمى هناك بالمستنبت (المشتل بالاصطلاح العراقي) والتي اصبحت فيما بعد مقراً للجامعة الاردنية .

الملك حسين يعترض على ذكر عبارة المعونة الاجنبية

وبعد الغداء جاء نداء تلفوني من الملك حسين إلى السيد ابراهيم هاشم نائب رئيس وزراء الاتحاد العربي يرجو منه مواجهته مستصحباً معه وزير مالية الاتحادالعربي ، فجاء ابراهيم هاشم إلى نوري السعيد ليخبره بذلك ولكي يستأذنه لاستصحابي معه فوافق نوري السعيد وطلب إلي الذهاب مع ابراهيم هاشم لمقابلة الملك حسين . غير أن نوري السعيد . بعد خمس دقائق . قال أنه هو أيضاً يرغب أن يذهب معنا لمقابلة الملك حسين . وهكذا ذهبنا الثلاثة معاً وواجهنا الملك حسين الذي بدأ حديثه قائلاً أنه يعرف جيداً أنه لا يحق له التدخل في شؤون حكومة الاتحاد العربي إلا في حالة غياب رئيس الاتحاد - الملك فيصل الثاني - وانه الآن يبدي ملاحظاته إلينا كصديق أو كمواطن يهتم بشؤون هذا الاتحاد لأن مصير الحكومة الاردنية ووجودها سيكون متعلقاً بمصير الاتحاد العربي ووجوده ، وانه راكب معنا في نفس السفينة وأنه سيكون من الغارقين فيما لو تعرضت السفينة - لا سمح الله - الى الغرق . ثم قال كنت استمع الى خطاب الميزانية لحكومة الاتحاد العربي وقد ورد فيه ذكر كلمة المعونة الاجنبية ،وقلت لنفسي هل كانت هناك ضرورة لذكر هذه الكلمة التي لا يستسيغها الرأي العام العربي والتي ستفسح المجال واسعاً لمهاجمة الاتحاد من قبل المناوئين له والمتربصين به والذين سينعتونه آداة استعمارية ، ثم التفت إلى نوري السعيد وقال له اني اعتبرك بمقام جدّي وأكنّ لك كل مودة واحترام

وأرجو أن تقبل ملاحظاتي بهذه الروح، وأسألك هل كانت هناك حاجة للتنويه بهذه المعونة بهذا الشكل المكشوف؟ كنت أفضل أن يقال أن الحكومة العراقية هي التي ستمول من إيراداتها جميع نفقات حكومة الاتحاد على ذكر هذه المعونة الاجنبية. إن التجارب القاسية التي مررت بها - على قلة تجاربي بالنسبة لفخامتك - تجعلني أتردد كثيراً في كشف نقاط الضعف أمام الخصوم لئلا أعطيهم سلاحاً يهاجموني به. لقد كان رد الفعل من نوري السعيد على ملاحظات الملك حسين قوياً غير متوقع، إذ قال أنه يعتبر نفسه مسؤولاً أمام رئيس الاتحاد ومجلس الاتحاد، وأنه لا يقبل بمداخلة جهات أخرى في شؤون الاتحاد، إلا أنه يقبل ملاحظات جلالته بنفس الروح التي أبديت فيها. وجوابه عليها أنه سيعمل ما يراه صالحاً حسب اجتهاده وعقيدته، وانه لن يجاري الرأي العام ولا يستجيب له إذا كان ما يتطلبه (أي الرأي العام) - في رأيه واجتهاده - غير صحيح. فأجابه الملك حسين أن تجاهل الرأي العام والاستخفاف به خطأ كبير لأنه القوة الكبرى التي لا يجوز تجاهلها ولا الاستخفاف بها أو الاصطدام بها. وبعد أخذ ورد انتهى الاجتماع على اختلاف في الرأي بين نوري السعيد والملك حسين حول الموضوع الذي دعينا من أجله.

وبعد أن نوقشت الميزانية العامة لحكومة الاتحاد من قبل اللجنة المالية لمجلس الاتحاد ثم من مجلس الاتحاد، صدّقها المجلس وصدرت بمرسوم اتحادي بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٨ ثم صدرت في العدد الأول من جريدة «الاتحاد العربي» التي كانت الجريدة الرسمية لحكومة الاتحاد العربي بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٥٨ على أن تكون نافذة المفعول ابتداء من أول تموز ١٩٥٨.

وقد خُمِّنَتْ المدخولات لمدة.

| | دينار |
|---|---|
| تسعة أشهر أي من ١٩٥٨/٧/١ إلى ١٩٥٩/٣/٣١ بـ | ٣٠٣٠٨٠٠٠/٠٠ |
| وقد خُمِّنَتْ المصروفات لمدة تسعة أشهر أي من ١٩٥٨/٧/١ الى ١٩٥٩/٣/٣١ | ٣٢١٠٦١٨٢/٠٠ |

| | |
|---|---|
| أي بعجز | ٠.١٧٩٨١٨٢/٠٠ |
| وقد خمّنت مصروفات وزارة الدفاع وحدها | ٣٠٦٠٠٠٠٠/٠٠ |

لمدة تسعة أشهر أي من ١٩٥٨/٧/١ الى ١٩٥٩/٣/٣١

واذا ما حسبنا الأرقام على أساس سنة مالية كاملة فتكون

| | |
|---|---|
| الايرادات | ٤٠٤٠٠,٠٠٠ تقريباً |
| والمصروفات | ٤٢٨٠٠,٠٠٠ تقريباً |
| مصروفات وزارة الدفاع | ٤٠٩٠٠,٠٠٠ تقريباً |

ثم صدر بيان من مجلس وزراء الاتحاد العربي نشر في العدد الأول من نفس الجريدة الرسمية جاء فيه «استناداً إلى المادة ٧٤ من دستور الاتحاد العربي تقرر تسلّم كل من وزارة خارجية الاتحاد العربي ووزارة دفاع الاتحاد العربي اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور اعتباراً من تاريخ ١ تموز ١٩٥٨».

وبعد الانتهاء من الميزانية العامة لحكومة الاتحاد العربي، وبينما كنت جالساً مع نوري السعيد في احدى الأمسيات في قصر بسمان في عمان التفت إلي وقال لي اني أشكرك على إصرارك على رأيك، فلو كنا أخذنا باقتراحي، وتقدمنا بميزانية مختصرة لكان موقفنا ضعيفاً جداً وما كنت في الواقع أتصور أنك قوي عنيد متمسك برأيك إلى هذا الحد.

## قضية الكويت

### الخلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية حولها. العراق يحاول ادخال الكويت في الاتحاد العربي كفريق ثالث على قدم المساواة مع المملكتين العراقية والاردنية الهاشمية

عندما أثارت الحكومة العراقية قضية الكويت مع الحكومة البريطانية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقصد ضمها إلى الاتحاد العربي، لم تكن مدفوعة بمطامع اقليمية في الكويت، ولا بأطماع في ثروة الكويت النفطية. فالعراق غني جداً بثروته النفطية التي تزيد على ثروة الكويت بل ويعتبره الخبراء المطلعون ثاني بلد في الشرق الأوسط بعد السعودية في كمية النفط المخزون في أرضه. والعراق غني، بالإضافة الى النفط، بثرواته المعدنية الأخرى الوافرة كالكبريت والفوسفات وغيرها، وبأراضيه الخصبة المعطاء الواسعة، وبمياهه الوفيرة المنسابة في رافديه العظيمين، وبامكاناته السياحية العظيمة في شماله الجميل وجباله الشامخة وبآثار حضاراته العريقة. وقد أصبحت له من إيرادات النفط رؤوس أموال وفيرة تكفي لاستثمار امكاناته البشرية والمادية - الزراعية والصناعية والمعدنية والسياحية وغيرها استثماراً يغيِّر وضعه من تخلّف محزن وضعف مزرٍ إلى تقدم وازدهار وقوة عظيمة تشرح صدر الصديق وترهب العدو. ولو كانت الحكومة العراقية طامعة في الاستيلاء على الكويت لطالبت بضمّها إلى العراق لا بانضمامها للاتحاد العربي كدولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية الهاشمية على أن يتحقق هذا الانضمام الى الاتحاد العربي بمفاوضات مع حكومة كويتية مستقلة تحفظ للكويت كيانه ووجوده وكرامته.

إن السبب الرئيسي الذي دفع الحكومة العراقية وقتئذ لإثارة قضية الكويت مع الحكومة البريطانية والمطالبة بانضمامها إلى الاتحاد العربي هو رغبة العراق في إشراك الكويت في المسئوليات العسكرية الضخمة التي اضطلع بها الاتحاد العربي في الدفاع عن حدود مكشوفة تمتد إلى مسافة تزيد على ستمائة كيلومتر في مواجهة العدو الاسرائيلي الغاشم، باعتبار أن الدفاع عن هذه الحدود التي تعرف اليوم بالجبهة الشرقية هو مسؤولية عربية مشتركة ويجب أن

تسخّر لها جميع الطاقات والامكانيات العربية شرقي اسرائيل. ومن أضخم وأهم هذه الطاقات وهذه الامكانات طاقات وامكانات الكويت. ثم ان انضمام الكويت بطاقاته وامكاناته المالية العظيمة الى الاتحاد العربي سيكون دعماً قوياً لهذا الاتحاد ويجعل منه قوة ذات بأس شديد. والواقع أن حشد الطاقات الاردنية العراقية الكويتية حشداً منسّقاً منظماً في إطار حكومة الاتحاد العربي وفي جيش عربي موحد مسلح تسليحاً عصرياً ومدعوماً باقتصاد قوي وبامكانات مالية عظيمة كان سيجعل من الجبهة الشرقية جبهة قوية يصعب اختراقها إلا بصعوبة بالغة. وتوحيد أو تكتيل هذه القوى الثلاث في تنظيم سياسي كالاتحاد العربي وفي جيش عربي واحد كالجيش العربي كان ضرورة قومية ماسة لا بد منها، بل هو الطريقة الوحيدة الناجعة للوقوف بوجه التوسع الاسرائيلي. وكان مقرراً أن ينتقل الجيش العراقي الذي كان سيندمج، وأندمج فعلاً، مع الجيش الاردني في جيش واحد هو الجيش العربي الموحد، كان مقرراً أن ينتقل الى الاردن ليقوم بمهمته الأساسية وهي الدفاع عن الحدود المكشوفة الطويلة ضد العدوان والتوسع الاسرائيليين. وكان الانفاق على هذا الجيش العربي الموحد وعلى تسليحه وتحصيناته إلى غير ذلك سيتم من حكومة هي حكومة الاتحاد العربي التي كانت ستتمتع - بموجب دستور الاتحاد العربي - بصلاحيات دستورية تامة لفرض الضرائب على الموارد التي كانت ستكون تحت تصرّفها دستورياً، وجبايتها بنفسها وبموظفيها مباشرة، لا أن تنتظر المعونات المالية التي تجود أو تتصدق بها عليها، بين آن وآخر، وحسب الظروف والأهواء السياسية المتقلّبة، دول عربية أخرى. ويمكن للمفكر أن يتصور وضع الجبهة الشرقية لو أن هذا الجيش العربي كان قد توحد وتسلح تسليحاً عصرياً وانصرف منذ ١٩٥٨ إلى إقامة التحصينات وإعداد العدد للدفاع عن هذه الجبهة الطويلة المكشوفة مسنوداً بالموارد والطاقات العراقية الكويتية وغيرها التي كان سيستقطبها الاتحاد العربي. هل كان العالم العربي يواجه على الجبهة الشرقية على الأقل النتيجة التي جابهها في حزيران ١٩٦٧؟

واثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انهار الاتحاد العربي باعلان الحكومة العراقية قرارها بانسحاب العراق منه. وكان هذا القرار في رأيي أخطر قرار اتخذته

دولة عربية في العالم العربي الحديث. ذلك أن الاتحاد الفدرالي الذي أوجده الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية كان يعتبر شبه مستحيل بسبب معارضة اسرائيل الشديدة له بالدرجة الاولى وتأييد الغرب لها في هذه المعارضة، وبسبب اصرار اسرائيل على بقاء هذه الجبهة ضعيفة مفككة، وعلى بقاء المملكة الاردنية وحيدة فريدة، لكي تكون غنيمة باردة يسهل ابتلاعها ويجتاحها الجيش الاسرائيلي متى شاء. ولولا بعض الظروف التي مكنت من تحقيق هذا الاتحاد الفدرالي، على الرغم من معارضة اسرائيل الشديدة له، لكان تحقيق هذا الاتحاد من أصعب الأمور.

## مذكرات موشي دايان عن حرب السويس في ١٩٥٦ والحالات الثلاث التي تدخل فيها اسرائيل في حرب مع الاردن

ولا بد من ان اشير هنا الى ما جاء في مذكرات موشي دايان عن حرب السويس في سنة ١٩٥٦ والتي لم تنشر الا في سنة ١٩٦٥ ولم تترجم الى اللغة الانجليزية الا في سنة ١٩٦٦ تحت عنوان:

The SUEZ CAMPAIGN BY MAJOR GENRAL MOSHE DYAN

SCHOCKEN BOOKS NEW YORK

لقد جاء في الصفحتين ٢٨ - ٢٩ من الكتاب المذكور ما يلي بالحرف الواحد:

« ان اسرائيل كانت ستخوض حربا كاملة ضد الاردن في ثلاث حالات:

١ - اذا هبّت الاردن لمساعدة مصر عندما تكون مصر في حالة حرب ضد اسرائيل.

٢ - اذا تصاعد النشاط الفدائي المنطلق من الارض الاردنية تصاعدا خطيرا قد يتطور الى حرب حقيقية ضد الجيش الاسرائيلي.

٣ - اذا دخل الجيش العراقي الى الاردن، وبصورة خاصة اذا رابط على الحدود الاردنية الاسرائيلية ».

ثم يقول: « ان العلاقات الاردنية العراقية ليست واضحة تماما في الوقت الحاضر. فالاردن تتأرجح بين الاتجاه المتعاطف مع مصر والاتجاه المتعاطف مع

العراق، وبالاحرى انها تتأرجح بين الاعتماد على مصر وبين الاعتماد على العراق. على انه، حسب ما يظهر، تحاول الاردن تقوية علاقاتها بالعراق في ضمن الاطار الهاشمي الملكي.

لقد زار رئيس الاركان الاردني، ابو نوّار، العراق في حزيران وكانت نتيجة زيارته ايجاد لجنة مشتركة مؤلفة من رئيسي اركان جيشي القطرين ووزيري دفاعهما، على ان تكون مهمة هذه اللجنة تقرير الطرق التي يسلكها العراق لمساعدة الاردن. وقد قررت اللجنة المذكورة ان ترابط في بادىء الامر فرقة عراقية على الحدود الاردنية العراقية وان تكون على استعداد لمساعدة الاردن عندما تستدعي لذلك.

ولكن مؤخرا، عندما توترت الاوضاع بين الاردن واسرائيل، طار الملك حسين الى العراق واجتمع بالملك فيصل في مطار الحبانية، وكان موضوع اللقاء نقل الفرقة العراقية الى داخل الاردن.

ان بن غوريون يعتبر امكان مرابطة القوات العراقية على الحدود الاسرائيلية امرا في غاية الخطورة، ويصرح علانية انه اذا ما تحقق هذا الامر فان اسرائيل ستحتل الضفة الغربية من الاردن. اني لست متأكدا ما اذا كان بن غوريون عازما عزما مطلقا على اتخاذ اجراء من هذا القبيل، او انه يأمل ان يكون هذا التحذير كافيا. وعلى كل فان الوضع الاردني الاسرائيلي متوتر جدا في الوقت الحاضر اولا بسبب مناوشات الحدود، وثانيا بسبب عزم الاردن على ان تفتح ابوابها لدخول الجيش العراقي.... ».

ثم يقول في الصفحة ٥٢ من نفس الكتاب ما يلي:

«لقد طلب القائم بالاعمال البريطاني في تل ابيب - المستر بيتر وستليك (Mr. Peter Westlake) مقابلة رئيس الوزراء بن غوريون واخبره بأن فرقة عراقية ستدخل الاراضي الاردنية، واذا ما اتخذت اسرائيل اجراء عسكريا لمقاومة هذا الامر فان بريطانيا ستهب لمساعدة الاردن. وكان جواب بن غوريون بأن اسرائيل تعارض دخول الجيش العراقي الى الاردن وتحتفظ

بحريتها في مقاومة هذا الامر اي اذا ما دخل الجيش العراقي الاردن بالرغم من تحذيرها ».

ثم يقول في الصفحة ٥٣ من نفس الكتاب:

« لقد سببت رسالة القائم بالاعمال البريطاني ردّ فعل عنيف لدى وزيرة الخارجية كولدامئير التي صرّحت رسميا ان اسرائيل تعتبر دخول الجيش العراقي في الاردن قسما من خطة نورى السعيد التي اراد بها ان يفرض على اسرائيل ترتيبا يعرّض وجودها للخطر، وان اسرائيل سوف تقاوم هذا الترتيب. كذلك فان رئيس الوزراء بن غوريون القى هذا اليوم بيانا في الكنيست عن الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع قال فيه ان اسرائيل تقاوم دخول القوات العراقية في الاردن، حتى في شرقي الاردن، وانها تحتفظ بحرية العمل في مقاومة اي تغيير في الوضع الراهن في الاردن، وكذلك في مقاومة دخول اية قوات اجنبية في الاردن ».

ثم حتى لو صح ما ورد في الصفحة ٥٩ من كتاب دايان وهو انه لا المملكة الاردنية ولا نوري السعيد راغبين في نقل الفرقة العراقية الى الاردن، وان المبادءة والالحاح على نقل تلك الفرقة الى الاردن كانا من جانب الحكومة البريطانية وذلك في سبيل تقوية الجبهة المناهضة لعبد الناصر في الانتخابات البرلمانية الاردنية، وانه ما ان انتهت الانتخابات في مصلحة مؤيدي جمال عبد الناصر حتى بادرت الحكومة الاردنية الى الغاء اتفاقياتها العسكرية مع العراق، اقول حتى لو صح ذلك تماما فانه لا يغير من بحثنا شيئا، بل يزيده تأكيدا: فلقد ادى استبعاد دخول الجيش العراقي الى ارتياح بالغ في الاوساط الاسرائيلية عبّر عنه دايان في كتابه صفحة ٦٠ بما يلي: « وهكذا ازيحت عقبة كاداء من طريقنا ».

## الغاء الاتحاد العربي والنتائج المترتبة على هذا الالغاء

من هذا وغيره يتبين ان الواجب القومي كان يقضي بأن يبقى هذا الاتحاد الفدرالي والا يتفكك الاتحاد العربي لان وجود هذا الاتحاد - بغض النظر عن القائمين بالحكم في العراق والاردن وميولهم واتجاهاتهم السياسية - هو

الطريقة الوحيدة لاقامة الجبهة الشرقية والوسيلة الحقيقية الناجعة لتسخير الطاقات المادية والبشرية العراقية وغير العراقية (كالكويتية مثلا لو كانت الكويت انضمت الى الاتحاد العربي) للدفاع عن الحدود الاردنية الطويلة المكشوفة ولايقاف الزحف والتوسع الاسرائيليين. فكان الواجب القومي يقضي بالابقاء على هذا الاتحاد مهما كلف الامر.

لقد كان الغاء الاتحاد العربي ضربة قاصمة للجبهة الشرقية، اذا بالغاء هذا الاتحاد اصبح الدفاع عن الجبهة الاردنية في الواقع على مسؤولية الحكومة الاردنية وحدها، وهي من حيث الموارد والنفوس اضعف الحكومات. وبعبارة اخرى اصبح الدفاع عن اطول جبهة واخطر جبهة على مسؤولية اضعف دولة من حيث الموارد والنفوس. وجميع المحاولات - في ظل التمزّق السياسي الموجود وقتئذ والذي لا يزال مستمرا لحد الآن - من قيادة عسكرية موحّدة ومعونات مالية لمعالجة هذه المشكلة وسد هذه الثغرة الواسعة في خطوط الدفاع العربية باءت بالفشل الى ان حلت الكارثة التي كانت متوقعة وواضحة لكل ذي عينين في حزيران ١٩٦٧. وكانت النتيجة الثانية لالغاء الاتحاد العربي انسحاب العراق بموارده وطاقاته الكبيرة عن النهوض بأي دور ايجابي في العالم العربي وانكماشه وتقوقعه داخل حدوده وانعزاله انعزالا يكاد يكون تاما وتعطيل طاقاته وامكاناته بل وسائر الطاقات والامكانات التي كانت ستنتظم في الاتحاد العربي عن المساهمة في الدفاع عن الجبهة الاردنية ومنع التوسع الاسرائيلي. لقد فصل الغاء الاتحاد العربي في وقته بين الجبهة الاردنية من جهة وبين الطاقات والامكانات الكبيرة الواقعة في القسم الشرقي من البلاد العربية من جهة اخرى وابقى تلك الجبهة مكشوفة مفتوحة للتوسع الاسرائيلي.

لو فكرنا في الامر مليّا لتوصلنا الى نتيجة اخرى وهي ان تحقيق الاتحاد العربي واشتراك العراق فيه كان في الواقع من الامر بمثابة اخراج للعراق من العزلة التي وجد نفسه فيها نتيجة اشتراكه وحده دون سائر البلاد العربية في ميثاق بغداد، وارجاعه بطريقة اخرى الى الحظيرة العربية بالاشتراك في المسؤولية الدفاعية العربية. وكان الغاء الاتحاد العربي خلافا للتفكير السائد

وقتئذ ارجاع العراق الى عزلته السابقة - الى انكماشه وتقوقعه. وهذا يفسر لنا في الحقيقة البرودة التي قابل بها نوري السعيد مشروع الاتحاد العربي. فلم يكن نوري السعيد متحمسا للاتحاد العربي كما كان واضحا لكل من كان على صلة به في ذلك الوقت

## نشاط الحكومة العراقية حول ضم الكويت الى الاتحاد العربي

لقد قررت الحكومة العراقية - بعد اعلان الاتحاد العربي في شباط ١٩٥٨ ان تقوم بتحرك دبلوماسي حول موضوع انضما الكويت الى الاتحاد العربي ،فقررت مفاتحة الحكومة السعودية حول الموضوع بالنظر لما يثيره هذا المشروع من حساسيات معروفة لديها. ولذلك ورغبة في تطمين الحكومة السعودية وازالة اية مخاوف قد تعلق بذهنها حول هذا المشروع اوفدت السيد برهان الدين باش اعيان مع السيد عبد الله البكر رئيس الديوان الملكي لمفاتحة الملك سعود حوله، فسافرا الى الرياض وقابلا الملك سعود وشرحا له الوضع فأبدى الملك سعود تفهما تاما لموقف العراق كما ابدى عدم معارضته ان لم يكن تأييده لمشروع ضم الكويت الى الاتحاد العربي على شرط المحافظة على كيان الكويت وكرامته.

ثم فاتحت الحكومة العراقية الحكومة البريطانية حول الموضوع وهذه اشارت عليها ان تفاتح شيخ الكويت اولا. وعلى اثر ذلك اوفدت الحكومة العراقية في نيسان نائب رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي الى شتورة في لبنان للاجتماع بامير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي كان يستجم وقتئذ هناك ولمفاتحته في الموضوع. فسافر الى هناك وقابل الامير ولم تكن نتيجة المقابلة مشجعة بتاتا. ثم وجهت حكومة العراق دعوة الى امير الكويت للمجيء الى بغداد فلبى الدعوة وجاء مع حاشية مختصرة بمعيته وفاتحته مجددا في الموضوع فكان جوابه ما يشبه الاعراض التام. الامر الذي اوجد القناعة التامة لدى الحكومة العراقية بأن الحكومة البريطانية هي التي تضع العقبات والعراقيل في سبيل انضمام الكويت الى الاتحاد العربي. بل ان الحكومة البريطانية كانت هي العقبة الكاداء في هذا السبيل.

ثم تقرر تكليف وزارة الخارجية العراقية بتحضير مذكرة ضافية عن موضوع الكويت وخاصة عن العلاقات العراقية الكويتية ،وقد قامت وزارة الخارجية بتحضير مذكرة طويلة ضافية وقد تبين لنا من قراءتها ان الكويت كانت فيما مضى قضاء تابعا لمتصرفية لواء البصرة ولكنها كانت تابعة شكلا لا حقيقة وواقعا. ذلك ان النفوذ او الوجود البريطاني الطاغي في الخليج العربي آنئذ. والذي كان متخوفا من امتداد النفوذ الالماني الى الخليج في اعقاب تمديد سكة حديد برلين اسطنبول بغداد البصرة. هذا النفوذ البريطاني كان قد سيطر على الكويت سيطرة تامة تامة جعلها تابعة، في واقع الامر، لبريطانية وان كانت في الاسم او الشكل تابعة للدولة العثمانية.

لقد تبين ان اتفاقية سرية كانت قد عقدت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ بين الكولونيل ميد (Colonel Mead) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (الفارسي) بالنيابة عن الحكومة البريطانية وبين الشيخ مبارك الصباح تعهد فيها الشيخ المذكور ان لا يقبل وكيلا او ممثلا لاية دولة اجنبية في الكويت او في اية ارض تابعة لها، وان لا يفوض او يبيع او يؤجر او يرهن او ينقل ملكية اية ارض تابعة له ولا يسمح بالسكن فيها لاية دولة اجنبية أو أي شخص من رعايا دولة اجنبية الا بموافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. ثم تلا هذه الاتفاقية اتفاقيات اخرى اهمها تلك التي عقدت بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٠٤ والتي اعطى بموجبها الشيخ مبارك الصباح امتيازات وعقد ايجارات في بعض اراضي الكويت للحكومة البريطانية ولرعاياها. وقد علمت الحكومة العثمانية بهذه الاتفاقيات السرية بسرعة. ولكنها لم يكن في مقدورها ان تعمل شيئا مضادا لها. واخيرا تم عقد اتفاقية في سنة ١٩١٣ بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية اعترفت فيها الحكومة البريطانية بان الكويت - بالحدود المعينة في المادتين الخامسة والسابعة من تلك الاتفاقية - وهي الحدود الحالية تقريبا - هي جزء من الامبراطوية العثمانية. كما تعهدت الحكومة البريطانية بموجب المادة الرابعة من تلك الاتفاقية. وفي حالة تصديقها. ان لا تعلن حمايتها (أي حماية الحكومة البريطانية) على اراضي الكويت. (اما الحكومة العثمانية) فقد اعترفت بالاستقلال الاداري لقضاء الكويت وبأن لا تتدخل في شؤونه

الادارية، ولا بحقوق الوراثة في مشيخة الكويت. كما اعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقات السرية التي كان قد عقدها الشيخ مبارك الصباح مع الحكومة البريطانية، وبالاراضي التي كان قد اجرها للحكومة البريطانية ولرعاياها. الى غير ذلك من الشروط القاسية التي يفرضها القوي على الضعيف في مثل هذه الاحوال والتي اصبحت بموجبها الكويت. في الواقع. منفصلة عن الدولة العثمانية وتابعة للحكومة البريطانية واكبر دليل على ذلك. بالاضافة الى الادلة السابقة، هذا اذا كان الامر يحتاج الى دليل. المادة الواردة في الاتفاقية التي تسمح للحكومة العثمانية ان ترسل مندوبا عنها (وفي الواقع بمثابة قنصل) يقيم في الكويت لحماية مصالح الرعايا العثمانيين في الكويت وكأنها ارض اجنبية. غير ان هذه الاتفاقية المجحفة التي صدقها البرلمان البريطاني لم تصدق من البرلمان العثماني بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ ولذلك بقيت حدود الكويت كما وردت في الاتفاقية غير معترف بها ولا نافذة قانونا.

وعلى اثر اندلاع الحرب العالمية الاولى ثم اعلان بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية احتلت بريطانيا الكويت في عام ١٩١٤ ثم احتلت العراق بعد ذلك. وعلى أثر ثورة الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني في سنة ١٩٢٠ وافقت الحكومة البريطانية على تأسيس حكم وطني في العراق. واعلنت الدولة العراقية في ١٩٢١، وبقي موضوع الحدود بين العراق والكويت مسكوتا عنه وغير معترف به.

## مذكرة الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية حول ضم الكويت الى الاتحاد العربي كعضو ثالث

واخيرا تقرر توجيه مذكرة الى الحكومة البريطانية حول موضوع انضمام الكويت الى الاتحاد العربي. وحررت المذكرة وبقيت في وزارة الخارجية العراقية مدة من الزمان. واعتقد مدة اسبوع ان لم تخنّي الذاكرة. بانتظار ارسالها. وقد تأخر ارسالها الى السفارة البريطانية هذه المدة بأمر من رئيس الوزراء نوري السعيد الذي بدا وكأنه كان متردداً في توجيهها. هكذا كان انطباعي وانطباع غيري عنه. وكان يقول دائما عندما كان يُضغط عليه لارسالها. اتركوا الامر لي. واخيرا قرر ارسالها الى السفارة البريطانية. وقد احتفظت بنسخة منها لدي. غير انه اثر اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعتقالي وانتقال عائلتي خلال مدة اعتقالي من الدار المستأجرة التي كنا نسكنها الى دار اخرى تعود لنا. تسبب في بعثرة اوراقي وضياع قسم كبير منها. ومن جملتها تلك المذكرة المهمّة. وقد حاولت جهدي ان اعثر عليها فلم افلح. وقد سألني عنها مرة السيد عبد الرزاق الحسني المؤرخ المعروف الذي قال انه كان قد طلب الحصول على نسخة منها من السيد توفيق السويدي ولكنه كان قد فقدها كما كنت قد فقدتها. فأرشده الي. وقد علمت ان النسخة التي كانت موجودة لدى وزارة الخارجية العراقية قد فقدت هي الاخرى ايضا (ربما كان قد تسلمها عبد الكريم قاسم مع بقية الملفات الخاصة بالكويت وفقدت مع بقية اوراقه التي كانت موجودة في مقر وزارة الدفاع عندما هوجم في صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣) ولكنّي متأكد ان نسخة من هذه المذكرة كانت قد ارسلت الى السفارة العراقية في لندن ولا بد انها كانت موجودة هناك. وقد علمت مؤخرا انها ايضا غير موجودة هناك.

هذا واني أتذكر محتوياتها، وها أنذا اكتب بعد ما يقارب الربع قرن من الذاكرة ملخص ما ورد فيها وأرجو ان لا أكون مخطئاً.

تتضمن المذكرة عرضا تاريخيا للعلاقات بين العراق والكويت في العهد العثماني ثم تأتي على ذكر اتفاقية ١٩١٣ التي لم يصادق عليها البرلمان العثماني ثم تستعرض العلاقات في عهد الاحتلال البريطاني ثم بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق ثم تستخلص من هذا الاستعراض ان الحدود بين العراق والكويت بقيت غير مبتوت فيها. ثم تعرض المذكرة اقتراحا - وهذا هو بيت القصيد - بانضما الكويت، بعد اعلان استقلاله، الى الاتحاد العربي كفريق او دولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والمملكة الاردنية الهاشمية. وفي حال قبول هذا الاقتراح فان العراق يكون عندئذ مستعدا للاعتراف بالحدود القائمة بينه وبين الكويت، باعتبار ان الحدود تصبح عندئذ عديمة الأهمية، ثم أبدت الحكومة العراقية استعدادها للموافقة على جميع الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والحكومة البريطانية سواء منها ما يخص النفط أوالبقاء في المنطقة الاسترلينية إلى غير ذلك، وفي حالة رفض الاقتراح فان العراق يطالب بأن تكون الحدود الفاصلة بينه وبين الكويت خطاً يبتدأ من رأس البقلاوة (وهي منطقة الحياد بين العراق والسعودية) ويمتد الى الجهرة على الخليج العربي. وانه في حالة عدم الاستجابة الى اي من الاقتراحين فان العراق سيجد نفسه مضطرا الان يسلك السبيل الذي يراه مناسبا لانتزاع حقه وتأمين مصالحه. وقد طلبت الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية - باعتبارها المسؤولة عن علاقات الكويت الخارجية وقتئذ - درس المذكرة وما احتوته من اقتراحات واخبار الحكومة العراقية بقرارها بشأنها. هذا ملخص لما ورد في المذكرة. وكما تبين للقارىء في محل آخر من هذه المذكرات اني كنت قد سألت السفير البريطاني - بايعاز من نوري السعيد - عما قررته الحكومة البريطانية بشأن المذكرة وما اذا كان قد تسلّم من حكومته جوابا بشأنها؟ فكان جواب السفير ان الموضوع مهم جدا ويحتاج الى وقت كاف لاتخاذ قرار بشأنه، وانه لم يكن قد فهم من وزير الخارجية - السيد توفيق السويدي ان الحكومة العراقية تنتظر ردا سريعا من الحكومة البريطانية على مذكرتها تلك، الامر الذي اثار امتعاض نوري السعيد واعتبره

تسويفا ومماطلة من الحكومة البريطانية. هذا وقد نوّه السفير البريطاني اكثر من مرة، وبصورة شفوية غير رسمية، بفكرة أو باقتراح عقد معاهدة دفاعية بين الاتحاد العربي والكويت، يلتزم فيها الاتحاد العربي بالدفاع عن الكويت بحدوده القائمة وقتئذ، وتقدم حكومة الكويت مقابل ذلك أجراً او معونة مالية سنوية في حدود عشرين مليون دينار كويتي او اكثر الى حكومة الاتحاد العربي وقد قوبلت هذه الفكرة او هذا الاقتراح بالرفض بصورة عامة ومن قبل نوري السعيد بالذات.

### - سفر نوري السعيد الى لندن لاقناع الحكومة البريطانية بضرورة ضم الكويت الى الاتحاد العربي -

وبعد ان سويت مسألة ميزانية حكومة الاتحاد العربي وبعد اقرارها من قبل مجلس الاتحاد العربي قرر رئيس الوزراء نوري السعيد ان يسافر الى لندن للتباحث مع الحكومة البريطانية بغية استجلاء حقيقة موقفها من موضوع الكويت، وسافر فعلا ومكث هناك مدة من الزمان وجرت مفاوضات بينه وبين الحكومة البريطانية اتّسمت بالصراحة حسب ما قال وانتهت بالاتفاق على عقد اجتماع رسمي في لندن في ٢٤ تموز ١٩٥٨ يحضره الملك فيصل الثاني على رأس وفد مؤلف من نوري السعيد ومن وزير الخارجية توفيق السويدي والدكتور فاضل الجمالي وغيرهم، للبحث في تفاصيل المشروع - اي مشروع استقلال الكويت وانضمامها الى الاتحاد العربي وشروط الانضمام والضمانات المختلفة الى غير ذلك. وعلى اثر رجوع نوري السعيد الى بغداد سألناه عن نتائج سفرته، اجاب باطمئنان وتفاؤل ان الموضوع سينتهي الى نجاح اكيد، غير انه يحتاج الى بعض الوقت. ثم انفجرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قوضت الاتحاد العربي باعلان الحكومة العراقية الجديدة التي انبثقت عن الثورة قرارها بانسحاب العراق من الاتحاد العربي. وهكذا اسدل الستار على الموضوع.

### عبد الكريم قاسم وموضوع الكويت

وبعد ان سافرت الى لبنان بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ جرى حديث بيني وبين المرحوم كامل مروة صاحب جريدة الحياة عن موضوع الكويت وكان ذلك حسب ما اتذكر اما في ١٩٦٠ او في ١٩٦١ فأخبرته ببعض التفصيلات

عنه. وصادف بعد ذلك بمدة ان مر في بيروت في طريقه الى بغداد السيد هاشم جواد وزير الخارجية العراقية في حكومة عبد الكريم قاسم، فاستدعى بعض رجال الصحافة لمقابلته، وكان من بينهم كامل مروة، فسأله كامل مروة عن موقف الحكومة العراقية من موضوع الكويت، وكانت قد وجهت (أي الحكومة العراقية) دعوة الى الشيخ عبد الله المبارك الصباح، وكان وقتئذ ولي عهد الكويت، إلى احتفال كان سيضع فيه عبد الكريم قاسم حجر الأساس لميناء أم قصر. وقد لبى ممثل الحكومة الكويتية الدعوة وحضر الاحتفال. ثم اخبر كامل مروه هاشم جواد بما يعرفه عن موضوع الكويت، واخبره بالمصدر الذي كان قد استقى منه المعلومات، فتبين له ان السيد هاشم جواد لم يكن على علم بتفاصيل الموضوع، او على الاصلح لم يكن ملما به الالمام التام، وخاصة المذكرة التي كانت الحكومة العراقية قد وجهتها الى الحكومة البريطانية حول الموضوع. وحسب ما تبين بعد ذلك ان السيد هاشم جواد، بعد رجوعه الى بغداد، طلب الاوراق الخاصة بموضوع الكويت، وكانت موجودة في وزارة الخارجية العراقية، واطلع عليها واطلع عبد الكريم قاسم عليها. والظاهر ان عبد الكريم قاسم ركز تفكيره على القسم التاريخي من المذكرة، اي على الوضع الذي كان موجودا في العهد العثماني قبل سنة ١٨٩٩ عندما كانت الكويت قضاء تابعا لمتصرفية لواء البصرة، ناسيا أو متناسيا الاحداث الجسام والتطورات الهائلة التي طرأت منذ ذلك الوقت والتي تسببت في تغييرات جوهرية ليس فقط بين العراق والكويت وانما في جميع ارجاء العالم. لقد تغيرت خريطة العالم نتيجة الحربين العالميتين الاولى والثانية وغابت عن الوجود امبراطوريات وتحررت شعوب كانت مستعبدة من غيرها، واستقلت مستعمرات كانت اجزاء من امبراطوريات واسعة، واصبح من غير الممكن ارجاع عقارب الساعة. ومع ذلك كان عبدالكريم قاسم، بدون استشارة وزير خارجيته حسب الظاهر، يريد الرجوع الى العهد العثماني السابق لسنة ١٨٩٩، ويريد ارجاع الكويت قضاء تابعا للواء البصرة غير عابىء بجميع هذه التبدلات الكونية، علما بأن الحكومة العراقية قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، لم تطالب بضم الكويت الى العراق، بل كانت على العكس من ذلك تطالب الحكومة البريطانية بمنح الكويت استقلاله، وانضمامه فريقا ثالثا او دولة ثالثة على قدم المساواة مع العراق والاردن الى الاتحاد

العربي، لكي يساهم بموارده الواسعة في دعم الجبهة الشرقية الطويلة المكشوفة، وفي وقف العدوان، والزحف الاسرائيليين. واتذكر جيدا القول الذي كان يردده نوري السعيد آنئذ وهو ان الكويت يجب ان تستقل وتعلن مملكة ويتوج اميرها ملكا رمزا لاستقلالها ولكي تكون على قدم المساواة مع المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية، وكأنما الاستقلال - حسب رأيه - لا يتحقق ولا يتكامل الا بصيرورة الامارة مملكة!

لا شك ان دولة الكويت كانت تعمل جاهدة لدخول هيئة الامم المتحدة والحصول على اعتراف المجتمع الدولي بها دولة مستقلة وانها كانت تعلم ان مفتاح هذا الامر بيد الحكومة العراقية. ذلك ان روسيا - رعاية منها للعراق الذي كانت ترتبط به بعلاقات ودية - استعملت حق الفيتو (الرفض) في مجلس الامن للحيلولة دون قبول الكويت عضوا في الامم المتحدة ولذلك فانها (اي دولة الكويت) كانت مستعدة لشراء اعتراف الحكومة العراقية - وعبد الكريم قاسم بالذات - بها، وهي تملك ثروة طائلة ونقدا وفيرا. وقد قيل انها عرضت دفع عشرات الملايين سنويا للحكومة العراقية للحصول على اعتراف العراق بها، ولكن عبد الكريم قاسم رفض جميع تلك العروض والاغراءات المالية، واخيرا، تحقق لدولة الكويت ما كانت تبتغيه بثمن بخس وذلك بالانقلاب الذي حصل في العراق في ٨ شباط ١٩٦٣، والذي كان موجها ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين وقد ذهب ضحيته بالفعل عدد كبير منهم، الامر الذي حمل روسيا على الاعتراف بدولة الكويت وسحب اعتراضها (الفيتو) في مجلس الامن على قبول الكويت عضوا في الامم المتحدة. وقد بادرت الحكومة العراقية وقتئذ الى الاعتراف بدولة الكويت مقابل قرض لا يتجاوز الثلاثين مليونا من الباونات الاسترلينية او الدنانير الكويتية يضاف اليه صك بمبلغ مليوني باون استرليني حرر باسم عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية آنئذ والذي قيل انه جيره لخزينة الحكومة العراقية. وقد قيل انه دفعت مبالغ اخرى - لا نعرف مقدارها لبعض المؤسسات - والله اعلم. وبهذا اسدل الستار على موضوع اعتراف الحكومة العراقية بدولة الكويت.




عن جريدة الاستقلال

# هـــل يصـــل..؟!




عن جريدة الاستقلال

# «خراج» أو «اخراج»

# الفهرست

## في مجلس النواب

## وزارة نوري السعيد العراقية لسنة ١٩٥٨ واشتراكي فيها



## وزارة الاتحاد العربي واللوائح القانونية التي تقدمت بها ............ ٥٨٤

## اعتـذار

لا بد من حصول بعض الأخطاء المطبعية القليلة
وهي لا تخفى على القارئ اللبيب